



## فهرس

## الجزء التاسع من كتاب الإنصاف

١٣ إن لم ينو : وقع بامرأة الحاسب  
طلقتان . وبغيرها طلقة .

١٤ إذا قال : أنت طالق نصف طلقة إلخ  
» إن قال : نصفى طلقتين ، أو ثلاثة  
أنصاف طلقة إلخ .

١٥ إن قال : ثلاثة أنصاف طلقتين إلخ .

١٦ إن قال : نصف طلقة ، ثلث طلقة ،  
سدس طلقة ، أو نصف وثلث  
وسدس طلقة .

» إذا قال لأربع : أوقعت بينكن ،  
أو عليكن طلقة إلخ .

١٨ إن قال : دمك طالق ، طلقت

١٩ إن قال : شعرك ، أو ظفرك ، أو  
سنتك طالق .

» إن أضافه إلى الريق والدمع والعرق  
والجمل : لم تطلق .

» إن قال : روحك طالق .

٢٢ إذا قال لمدخول بها : أنت طالق ،  
أنت طالق ، طلقت طلقتين إلا أن  
ينوى بالثانية التأكيذ أو إفهامها .

٢٣ إن قال : أنت طالق فطالق ، أو ثم  
طالق ، أو بل طالق ، أو طالق  
طلقة بل طلقتين ، أو بل طلقة ،  
أو طالق طلقة بعدها طلقة ، أو قبل  
طلقة ، طلقت طلقتين .

٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق

» ما يملك الحر ، وما يملك العبد من  
التطليق .

٤ إن قال : أنت الطلاق ، أو الطلاق لي  
لازم

٨ إن قال : أنت طالق واحدة ونوى  
ثلاثا

٩ إن قال : أنت طالق هكذا ، وأشار  
بأصابعه الثلاث إلخ

» إن قال : أنت طالق واحدة ، بل  
هذه ثلاثا . إلخ

١٠ إن قال : أنت طالق كل الطلاق ،  
أو أكثره ، أو جميعه ، أو منتهاه ،  
أو طالق كآلف أو بعدد الحصى ، أو  
القطر ، أو الريح ، أو الرمل ، أو  
التراب .

١١ إن قال : أنت طالق أشد الطلاق ،  
أو أغلظه ، أو أطوله ، أو أعرضه إلخ

١٢ إن قال : أنت طالق من واحدة إلى  
ثلاث إلخ

» إن قال : أنت طالق طلقة في طلقتين  
ونوى طلقة مع طلقتين إلخ .

» إن نوى موجبه عند الحاسب ، وهو  
يعرفه إلخ .



٢٥ إن كانت غير مدخول بها ، بانت بالأولى ، ولم يلزمها مابعدھا .  
» إن قال : أنت طالق طلقه قبلها طلقه ، فكذلك عند القاضي .

٢٦ إن قال لها : أنت طالق طلقه معها طلقه ، أو مع طلقه أو طالق وطالق : طلقت طلقتين .  
» المعلق كالمعجز .

٢٧ إن قال : إن دخلت فأنت طالق ، إن دخلت فأنت طالق ، فدخلت طلقت طلقتين بكل حال .

### ٢٨ باب الاستثناء في الطلاق

» حكى عن أبي بكر : أنه لا يصح الاستثناء في الطلاق .  
» المذهب : أنه يصح استثناء مادون النصف . ولا يصح فيما زاد عليه .

٢٩ في النصف وجهان

٣٠ إن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين أو خمساً إلا ثلاثاً .

» إن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا ربع طلقه .

» إن قال : أنت طالق طلقتين إلا واحدة فعلى وجهين .

» إن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة ، فهل تطلق ثلاثاً ، أو اثنتين ؟ على وجهين .

٣١ إن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا واحدة ، أو طالق وطالق وإلا واحدة ، أو طلقتين وواحدة إلا واحدة . أو طلقتين ونصفاً إلا طلقه .

٣٣ إن قال : أنت طالق ثلاثاً ، واستثنى بقلبه إلا واحدة .

٣٤ إن قال : نسأتى طواقى ، واستثنى واحدة بقلبه .

### ٣٦ باب الطلاق في الماضي والمستقبل

» إذا قال لامرأته : أنت طالق أمس ، أو قبل أن أنكحك ينوى الإيقاع إلخ .  
٣٧ إن قال : أردت أن زوجاً قبلى طلقها . أو طلقها أنا في نكاح قبل هذا .

٣٨ إن مات أو جن أو خرس . قبل العلم بمراده فهل تطلق ؟ على وجهين .

٣٩ إن قال : أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر . فقدم قبل مضي شهر إلخ .  
٤٠ وإن قدم بعد شهر وساعة إلخ .

» إن قال : أنت طالق قبل موئى إلخ .  
» إن قال : بعد موئى ، أو مع موئى إلخ .  
٤١ إن تزوج أمة أبيه ، ثم قال : إذا مات أبى أو اشتريتك ، فأنت طالق فمات أبوه أو اشتراها إلخ .

٤٢ إن قال : أنت طالق لأشربن الماء الذى فى الكوز ولأماء . أو لأقتلن فلاناً الميت ، أو لأصعدن السماء ، أو لأطيرن ، أو إن لم أصعد السماء ونحوه إلخ .

٤٣ إن قال : أنت طالق إن شربت ماء الكوز ، ولا ماء فيه ، أو صعدت السماء ، أو شاء الميت أو البهيمة .

٤٤ إن قال : أنت طالق اليوم إذا جاء غد ، فعلى الوجهين .



٥٧ إن قال أردت أن يكون ابتداء السنين المحرم : دين . ولم يقبل في الحكم .

» إن قال : أنت طالق يوم يقدم زيد فقدم ليلا الخ .

٥٨ إن قدم به ميتا أو مكرها لم تطلق .

٥٩ باب تعليق الطلاق بالشروط

» لا يصح من الأجنبي .

» إن علق الزوج الطلاق بشرط : لم تطلق قبل وجوده .

٦٠ إن قال : عجلت معلقته لم يتعجل

٦١ إن قال : أنت طالق . ثم قال : أردت إن قمت الخ .

٦٢ أدوات الشرط ستة

» كلها على التراخي إذا تجردت عن لم

٦٣ إن اتصل بها « لم » صارت على

الفور ، إلا « إن » وفي « إذا »

وجهان

٦٤ إذا قال : إن قمت ، أو إذا قلت ،

أو من قام منكن ، أو أى وقت

قمت ، أو متى قمت ، أو كلما قمت ،

فأنت طالق الخ .

» ولو قال : كلما أكلت رمانة فأنت

طالق أو كلما أكلت نصف رمانة

فأنت طالق الخ

» لو علق طلاقها على صفات ثلاث ،

فاجتمعن في عين واحدة

٦٥ إن قال : إن لم أطلقك فأنت طالق

ولم يطلقها الخ

٤٥ إذا قال : أنت طالق غداً ، أو يوم السبت ، أو في رجب الخ .

» إن قال : أنت طالق اليوم ، أو في هذا الشهر الخ .

٤٦ إن قال : أردته في آخر هذه الأوقات : دين .

» هل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين .

٤٩ - إن قال : أنت طالق اليوم وغداً

وبعد غد ، أو في اليوم وفي غد وفي بعده الخ .

» إن قال : أنت طالق اليوم إن لم أطلقك اليوم الخ .

٥١ إن قال : أنت طالق يوم يقدم زيد .

فمات غدوة وقدم بعد موتها الخ .

» إن قال : أنت طالق في غد إذا قدم زيد . فمات قبل قدومه الخ .

٥٢ إن قال : أنت طالق اليوم غداً الخ .

٥٣ إن نوى نصف طلاق اليوم وباقيها غداً

» إن قال : أنت طالق إلى شهر الخ .

٥٤ إن قال : أنت طالق في آخر الشهر الخ .

» قال أبو بكر : تطلق بغروب شمس الحامس عشر منه .

» إن قال : في آخر أوله الخ .

٥٥ إن قال : إذا مضت سنة فأنت طالق الخ .

» إذا قال : إذا مضت السنة فأنت

طالق الخ .

٥٦ إن قال أنت طالق في كل سنة طلاقاً الخ .



٧٢ إذا قالت : حضت وكذبها . قيل قولها في نفسها .

٧٣ إن قال : إن حضت فأنت وضرتك طالقان الخ .

٧٥ إذا قال : إن كنت حاملا فأنت طالق فتبين أنها كانت حاملا

٧٥ إن قال : إن لم تكوني حاملا فأنت طالق ، فهي بالعكس

٧٦ يحرم وطؤها قبل استبراءها

٧٧ إن قال : إن كنت حاملا بذكر فأنت طالق ، واحدة ، وإن كنت

حاملا بأنثى فأنت طالق طلقين الخ

٧٨ إذا قال : إن ولدت ذكراً فأنت طالق واحدة ، وإن ولدت أنثى فأنت طالق اثنتين الخ .

٨١ فإن أشكل كيفية وضعها . وقعت واحدة يتيقن . ولغا ما زاد

٨٣ إذا قال : إذا طلقك فأنت طالق . ثم قال : إن قتت فأنت طالق . فقامت الخ .

٨٤ إن قال كلما وقع عليك طلاق أو إن وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله

ثلاثة . ثم قال : أنت طالق

٨٦ إن قال : كلما طلقك واحدة منكم فعبدي حر ، وكلما طلقك اثنتين فعبدان حران . وكلما طلقك

ثلاثة فثلاثة أحرار الخ .

٨٧ إلا أن يكون له نية .

٦٦ إن قال : من لم أطلقها ، أو أي

وقت لم أطلقك فأنت طالق . فمضى

زمن يمكن طلاقها فيه الخ

» إن قال : إذا لم أطلقك فأنت طالق

فهل تطلق في الحال ؟ يحتمل

وجهين

٦٧ إن قال العاصي : أن دخلت الدار

فأنت طالق - بفتح الهمزة - فهو

شرط .

» إن قاله عارف بمقتضاه . طلق في

الحال . وإن قال : إن قتت فأنت

طلقت في الحال

» إن قال : أردت الجزاء أو أردت

أن أجعل قيامها وطلاقها شرطين

لشيء ، ثم أمسكت الخ

٦٩ إن قال : إن قتت فعدت فأنت

طالق ، أو إن قعدت إذا قتت ، أو

إن قعدت إن قتت الخ

٧٠ إن قال : إن قتت وقعدت فأنت

طالق الخ

» إن قال : إن قتت أو قعدت فأنت

طالق الخ

٧١ إذا قال : إذا حضت فأنت طالق الخ

» إن قال : إذا حضت حيضة فأنت

طالق الخ .

٧٢ إن قال : إذا حضت نصف حيضة

فأنت طالق الخ .

» إن قال : إذا طهرت فأنت طالق الخ



٩٤ إن كلمته ميتاً ، أو غائباً ، أو مغمى عليه ، أو نائماً : لم يحنث .

» إن قال لامرأته : إن كلمتا هذين فأنما طالقتان وكلت كل واحدة واحداً منهما : طلقنا .

٩٦ إن قال : إن أمرتك بخالفتي فأنت طالق ، فنهاها بخالفته الخ .

٩٨ إذا قال : إذا خرجت بغير إذني ، أو إلا بإذني ، أو حتى آذن لك ، فأنت طالق الخ .

٩٩ إن قال : إن خرجت إلى غير الحمام بغير إذني فأنت طالق ، فخرجت تريد الحمام وغيره : طلقت .

١٠٠ وإن خرجت إلى الحمام ثم عدلت إلى غيره طلقت .

١٠٠ إذا قال : أنت طالق إن شئت ، أو كيف شئت ، أو حيث شئت ، أو متى شئت الخ .

١٠١ إن قال : أنت طالق إن شئت ، وشاء أبوك .

» إن قال : أنت طالق إن شاء زيد فمات أو جن أو خرس قبل المشيئة لم تطلق

١٠٢ إن شاء وهو سكران : خرج على الروايتين المتقدمتين في طلاقه .

» إن كان صبيّاً يعقل المشيئة فشاء طلقت وإلا فلا .

٨٧ إن قال لامرأته : إذا أتاك طلاق

فأنت طالق ثم كتب إليها : إذا أتاك كتابي فأنت طالق الخ

٨٨ إن قال : أردت أنك طالق بذلك الطلاق الأول : دين الخ

» إذا قال : إن حلفت بطلاقك فأنت طالق . ثم قال : أنت طالق إن قت ، أو دخلت الدار الخ .

٨٩ إن قال : أنت طالق إن طلعت الشمس ، أو قدم الحاج فهل هو حلف ؟

» إن قال : إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ، أو قال إن كلمتك فأنت طالق الخ

» إن قال لامرأته : إن حلفت بطلاقكما فأنما طالقتان وأعادته الخ

٩١ إذا قال : إن كلمتك فأنت طالق فتحقق ذلك ، أو زجرها . فقال : تنحى ، أو اسكتي الخ .

» يحتمل أن يحنث بالكلام المتصل بيمينه . لأن إتيانه به يدل على إرادته الكلام للنفسل عنها .

٩٢ إن قال : إن بدأتك بالكلام فأنت طالق . فقالت : إن بدأتك به فعبدي حر الخ .

» إن قال : إن كلمت فلانا فأنت طالق فكلمته ، فلم يسمع الخ .

٩٣ إن كلمته سكران أو أصم . أو مجنوناً يسمع كلامها : حنث .



أو نسجه ، أو لايأ كل طعاما  
طبخه زيد الخ .

١١٩ إن اشترى غيره شيئاً غلطه بما  
اشتره فأكل مما اشتره شريكه الخ

١٢٠ باب التأويل في الحلف

» إن لم يكن ظالماً فله تأويله

١٢١ إذا أكل تمرأ خلف لتجبرني بعدد  
ما أكلت أو لتميزن الخ .

١٢٣ إن حلف ليطبخن قدرأ برطل  
ملح ويأكل منه ولا يجد طعم  
الملح الخ .

» إن حلف لا أقت في هذا الماء .  
ولا خرجت منه الخ .

١٢٤ إن كان واقفاً حمل منه مكرها ،  
وإن استحلفه ظالم مالفلان عندك  
وديعة الخ .

» إن حلف على امرأته لاسرقت مني  
شيئاً الخ .

١٣٨ باب الشك في الطلاق

» إذا شك : هل طلق أم لا ؟

١٣٩ إن شك في عدد الطلاق

١٤٠ قول الحرق فيمن حلف بالطلاق

لايأكل تمرأ ، فوقع في تمر الخ

١٤١ إن قال لامرأته : إحداكما طالق

ينوي واحدة معينة طلقت وحدها

وإن لم ينو أخرجت المطلقة بالقرعة

١٤٣ إن طلق واحدة بعينها وأنسبها

١٤٤ إن تبين أن المطلقة غير التي

خرجت عليها القرعة الخ

١٠٣ إن قال : أنت طالق إلا أن يشاء

زيد . فمات أو جن أو خرس :

طلقت .

» إن قال : أنت طالق واحدة ، إلا أن

يشاء زيد ثلاثاً ، فشاء ثلاثاً الخ .

١٠٤ إن قال : أنت طالق إن شاء الله الخ

١٠٥ إن قال : أنت طالق إلا أن يشاء الله

أو إن لم يشأ الله .

١٠٦ إن قال : إن دخلت الدار فأنت

طالق إن شاء الله الخ .

١٠٩ إن قال : أنت طالق لرضا زيد ،

أو مشيئة الخ .

١١٠ إن قال إن كنت تحبين أن يعذبك

الله بالنار فأنت طالق الخ

١١١ فصل في مسائل متفرقة

» إن قال أنت طالق إذا رأيت

الهلل الخ .

١١٢ إن قال من بشرتني بقدوم أخى

فعلى طالق الخ

١١٤ إن حلف لا يفعل شيئاً ، ففعله

ناسياً . وكذا جاهلاً الخ .

» إن حلف لا يدخل على فلان بيتاً ،

أو لا يكلمه ، أو لا يسلم عليه ، أو

لا يفارقه حتى يقضيه حقه الخ .

١١٧ إن حلف لا يفعل شيئاً ففعل بعضه

١١٨ إن حلف لا يدخل داراً فأدخلها

بعض جسده ، أو دخل طاق

الباب الخ .

» إن حلف لا يلبس ثوباً اشتره زيد



١٥٤ وتحصل الرجعة بوطئها ، نوى  
الرجعة أو لم ينو

١٥٦ ولا تحصل بمباشرتها والنظر إلى  
فرجها والحلوة بها لشهوة

١٥٧ لا يصح تعليق الرجعة بشرط ،  
ولا يصح الارتجاع في الردة

» إن طهرت من الحيضة الثالثة ولما  
تغتسل : فهل له رجعتها ؟

١٥٩ إن انقضت عدتها ولم يراجعها  
بانت ، ولم تحل إلا بنكاح جديد  
وتعود إليه على ما بقى من طلاقها

» إن ارتجعها في عدتها وأشهد على  
رجعتها من حيث لا تعلم الخ

١٦٠ إن لم تكن له بينة برجعتها : لم  
تقبل دعواه الخ

١٦١ إذا ادعت المرأة انقضاء عدتها الخ  
» أقل ما يمكن انقضاء العدة به من

الأقراء تسعة وعشرون يوماً ولحظة الخ

١٦٢ إن قلنا : الطهر خمسة عشر الخ

١٦٣ إذا قالت : انقضت عدتي . فقال :  
قد كنت واجعتك فأنكرته

» إن تداعيا معاً : قدم قولها الخ

١٩٤ إذا طلقها ثلاثاً : لم تحل له حتى  
تنكح زوجاً غيره ، ويطأ في القبل  
الخ .

١٦٥ إن كان محبوباً ، وبقي من ذكره  
قدر الحشفة فأولجه الخ

» إن وطئت في نكاح فاسد : لم تحل

١٦٦ إن وطئها زوج في حيض أو  
نفاس ، أو إحرام

١٤٤ إن طار طائر . فقال : إن كان  
هذا غراباً فقلانة طالق الخ

١٤٦ إن قال : إن كان غراباً فقلانة  
طالق . وإن كان حماماً فقلانة  
طالق .

» إن قال : إن كان غراباً فعبدي  
حر . فقال آخر : إن لم يكن

غراباً فعبدي حر

» إن اشترى أحدهما عبد الآخر  
أقرع بينهما حينئذ

١٤٧ إن قال لامرأته وأجنبية : إحداكما  
طالق ، أو قال : سلمى طالق الخ

١٤٨ إن نادى امرأته ، فأجابته امرأة  
له أخرى . فقال : أنت طالق

» إن قال : علمت أنها غيرها .  
وأردت طلاق المنادة

## ١٥٠ باب الرجعة

» إذا طلق امرأته بعد دخوله بها

أقل من ثلاث . . . فله رجعتها  
مادامت في العدة

» ألفاظ الرجعة

١٥١ إن قال : نكحتها ، أو زوجها  
١٥٢ هل من شرطها الإشهاد ؟

» الرجعية زوجة يلحقها الطلاق  
والظهار والإيلاء

١٥٣ يباح لزوجها وطؤها والحلوة

والسفر بها ، ولها أن تستشرف  
له وتزين



١٧٦ إن قال : والله لا وطئت في السنة  
إلا مرة أو إلا يوماً

١٧٧ إن قال : والله لا وطئت أربعة  
أشهر . فإذا مضت فوالله لا وطئت  
أربعة أشهر

» إن قال : والله لا وطئت إن شئت  
فشاءت .

١٧٨ إن قال : إلا أن تشأني ، أو إلا  
باختيارك ، أو إلا أن تختاري

» إن قال لنسائه : والله لا وطئت  
واحدة منك

١٧٩ إلا أن يريد واحدة بعينها ،  
فيكون مولياً منها وحدها

» إن قال : والله لا طئت كل واحدة  
منكن .

» إن قال : والله لا أطؤكن : فهي  
كالتى قبلها

١٨٠ إن آلى من واحدة ، وقال  
للأخرى : شركتك معها

١٨١ الشرط الرابع : أن يكون من  
زوج يمكنه الجماع ، ويلزمه  
الكفارة بالحنث

» أما العاجز عن الوطء بحب أو  
شلل : فلا يصح إيلاؤه

١٨٢ لا يصح إيلاء الصبي  
١٨٣ في إيلاء السكران وجهان ، ومدة

الإيلاء في الأحرار والرقيق سواء  
» إذا صح الإيلاء ضربت له مدة

أربعة أشهر . فإن كان بالرجل  
عذر يمنع الوطء

١٦٧ إن كانت أمة فاشتراها مطلقها ،  
وإن طلق العبد امرأته طلقته الخ

» إذا غاب عن مطلقته ، فأتته  
فذكرت : أنها نكحت من أصابها  
وانقضت عدتها الخ

## ١٦٩ باب الإيلاء

» يشترط له أربعة شروط . أحدها :  
الحلف على ترك الوطء في القبل

» إن تركه بغير عین : لم يكن مولياً الخ  
١٧١ إن حلف على ترك الوطء في الفرج

بلفظ لا يَحْتَمِلُ غيره كلفظة الصريح  
» إن قال : والله لا وطئت ، أو

لا جامعتك ، أو لا باضعتك ، أو  
لا باشرتك ، أو لا باعلتكت الخ

» سائر الألفاظ لا يكون مولياً فيها  
إلا بالنية

١٧٢ الشرط الثاني : أن يحلف بالله تعالى  
أو بصفة من صفاته

١٧٣ إن حلف بنذر ، أو عتق أو طلاق  
لم يصير مولياً في الظاهر عنه

١٧٤ الثالث : أن يحلف على أكثر من  
أربعة أشهر

١٧٥ أو يعلقه على شرط يغلب على الظن  
أنه لا يوجد في أقل منها الخ

» أو يقول : والله لا وطئت حتى  
تجبل ، لأنها لا تجبل إذا لم يظأها

١٧٦ إن قال : إن وطئت فوالله  
لا وطئت ، أو إن دخلت الدار

فوالله لا وطئت



١٩٣ أنت عندى كأى أو مثل أوى :  
كان مظاهراً .

١٩٤ إن قال : أردت كأى فى الكرامة ،  
أو نحوه : دين . وهل يقبل فى  
الحكم ؟

» إن قال أنت كأى ، أو مثل أوى  
فذكر أبو الخطاب فيها روايتين .

١٩٥ أنت على كظهر أبى ، أو كظهر  
أجنبية ، أو أخت زوجى ، أو عمته ،  
أو خالتها .

١٩٦ أنت على كظهر البهيمة : لم يكن  
مظاهراً .

» أنت على حرام . فهو مظاهر ، إلا أن  
ينوى طلاقاً أو يمينا . فهل يكون  
ظاهراً ، أو ماواه ؟

١٩٧ ويصح من كل زوج يصح طلاقه .

١٩٨ مسلماً كان أو ذمياً .

١٩٩ إن ظاهر من أمته أو أم ولده :  
لم يصح .

٢٠٠ قول المرأة لزوجها : أنت على كظهر  
أبى : لم تكن مظهرة وعليها  
كفارة ظاهر .

٢٠١ عليها التحسين قبل التكفير .

٢٠٢ إن قال لأجنبية : أنت على كظهر  
أبى : لم يظاهرها إن تزوجها حتى  
يكفر .

» إن قال . أنت على حرام - يريد  
فى كل حال - وإن أراد . فى تملك

١٨٤ إن طرأ بها : استؤنفت المدة عند  
زواله إلا الحيض

١٨٥ إن طلق فى أثناء المدة : انقطعت .  
فإن راجعها أو نكحها الخ

١٨٦ إن كان العذر به : أمر أن يبقى  
بلسانه .

١٨٧ إن كان مظاهراً ، فقال : أمهلونى  
حتى أطلب رقبة أعتقها عن ظهارى  
» إن وطئها دون الفرج ، أو فى  
الدبر : لم يخرج من الفية

١٨٨ إن وطئها فى الفرج وطئاً محرماً  
فقد فاء

١٨٩ إن لم يبقى ، وأعفته المرأة : سقط  
حقها . وإن لم تعفه : أمر بالطلاق  
الخ .

١٩٠ إن طلق ثلاثاً أو فسخ : صح

١٩١ إن ادعى أن المدة ما انقضت أو  
أنه وطئها ، وكانت ثيباً الخ

١٩٣ كتاب الظهار .

» وهو أن يشبه امرأته ، أو عضواً  
منها .

» بظن من تحرم عليه على التأيد ،

أو بها ، أو بمضو منها . فيقول :

أنت على كظهر أبى ، أو كيد أختى

أو كوجه حماتى ، أو ظهر كذا أو يدك

على كظهر أبى ، أو كيد أختى ،

أو خالتى ، من نسب أو رضاع .

» إن قال : أنت على كأى .



٢١١ من ملك رقبة ، أو أمكنه تحصيلها  
بما هو فاضل عن كفايته وكفاية  
من يمونه الخ .

» ومن له خادم يحتاج إلى خدمته ،  
أو داريسكنها ، أو دابة يحتاج إلى  
ركوبها الخ .

٢١٢ وإن وجدها بزيادة لا تجحف به .  
فعلى وجهين .

» إن كان ماله غائباً ، وأمكنه شراؤها  
بنسيئة لزمه .

٢١٤ ولا يجزئه في كفارة القتل إلارقبة  
مؤمنة .

٢١٥ ولا تجزئه إلارقبة سليمة من العيوب  
المضرة بالعمل ضرراً بيناً الخ .

٢١٦ ولا يجزئ المريض الميؤس منه ،  
ولا غائب لا يعلم خبره .

٢١٧ ولا أخرس لا تفهم إشارته . ولا من  
اشتره بشرط العتق في ظاهر  
المذهب .

٢١٨ ولا أم الولد في الصحيح عنه ،  
ولا مكاتب قد أدى من كتابته  
شيئاً في اختيار شيوختنا .

٢١٩ ويجزئ الأعرج يسيراً والمجدوع  
الأنف ، والأذن ، والجبوب ،  
والخصى ، ومن يخنق في الأحيان .  
والأصم والأخرس الذى يفهم  
الإشارة وتفهم إشارته .

٢٢٠ المدبر والمعلق عتقه بصفة وولد  
الزنا ، والصغير .

الحال . فلا شيء عليه . لأنه صادق  
٢٠٣ يحرم وطء المظاهر منها قبل التكفير  
٢٠٤ هل يحرم الاستمتاع منها بما دون  
الفرج ؟

» تجب الكفارة بالعود . وهو الوطء  
نص عليه الإمام أحمد رحمه الله ،  
وأنكر على الإمام مالك أنه العزم  
على الوطء .

٢٠٥ لو مات أحدهما . أو طلقها قبل  
الوطء فلا كفارة عليه وإن وطئ  
التكفير : أثم الخ .

٢٠٦ إن ظاهر من امرأته الأمة ، ثم  
اشترها : لم تحل له حتى يكفر .  
وإن كرر الظهار قبل التكفير :  
فكفارة واحدة .

٢٠٧ إن ظاهر من نسائه بكلمة واحدة  
فكفارة واحدة . فإن كان بكلمات  
فلكل واحدة كفارة .

٢٠٨ كفارة الظهار هى على الترتيب  
تحرير رقبة . فإن لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين . فإن لم يستطع  
فإطعام ستين مسكيناً .

٢٠٨ كفارة الوطء في رمضان مثلها في  
ظاهر المذهب . وكفارة القتل مثلها  
إلا في الإطعام . ففي وجوبه روايتان  
٢٠٩ الاعتبار في الكفارات بحال الوجوب  
في إحدى الروايتين .

٢١١ إذا شرع في الصوم ، ثم أيسر :  
لم يلزمه الانتقال عنه .



٢٣٣ لا يجزىء من البر أقل من مد ،  
ولا من غيره أقل من مدين . ولا  
من الخبز أقل من رطلين بالعراق .  
» إن أخرج القيمة ، أو غدى  
المساكين أو عشاءهم .  
» ولا يجزىء الإخراج إلا بنية .  
٢٣٤ إن كان عليه كفارات من جنس  
أو من أجناس الخ .  
» إن كانت عليه كفارة واحدة نسي  
سببها .

### ٢٣٥ كتاب اللعان

» اللعان . وصفته : أن يبدأ الزوج  
فيقول : أشهد بالله إنى لمن  
الصادقين الخ .  
٢٣٦ ثم تقول هى : أشهد بالله إنه لمن  
الكاذبين فيما رمانى به من الزنا  
وتقول فى الخامسة « وأن غضب  
الله عليها إن كان من الصادقين »  
٢٣٧ إن أبدل لفظة « أشهد » : « أقسم »  
أو « أحلف »  
٢٣٨ من قدر على اللعان بالعربية : لم يصح  
منه إلا بها . وإن فهمت إشارة  
الأخرس أو كتابته  
» هل يصح لعان من اعتقل لسانه  
وأيس من نظه بالإشارة  
٢٣٩ هل اللعان شهادة أو يمين ؟  
» السنة أن يتلاعنا قياماً بحضور جماعة

٢٢١ وإن أعتق نصف عبد - وهو معسر -  
ثم اشترى ببقية فأعتقه : أجزه الخ .  
٢٢٢ وإن أعتقه - وهو موسر -  
فسرى : لم يجزه الخ .  
٢٢٣ فمن لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين  
متتابعين ، حرّاً كان أو عبداً .  
ولا تجب نية التتابع .  
٢٢٤ فإن تخلل صومها صوم شهر رمضان  
أو فطر واجب الخ .  
٢٢٥ كذلك إن خافنا على ولديهما .  
٢٢٦ إن أفطر لغير عذر . أو صام تطوعاً  
أو قضاء عن نذر أو كفارة أخرى  
» إن أفطر لعذر يبيح الفطر .  
٢٢٧ إن أصاب المظاهر منها ليلاً أو نهاراً :  
انقطع التتابع .  
٢٢٨ إن أصاب غيرها ليلاً لم ينقطع .  
» فإن لم يستطع الصيام لزمه إطعام  
ستين مسكيناً مسالماً .  
٢٢٩ صغيراً كان المسكين أو كبيراً ،  
إذا أكل الطعام .  
» ولا يجوز دفعها إلى مكاتب .  
٢٣٠ إن دفعها إلى من يظنه مسكيناً ،  
فبان غنياً . وإن ردها على مسكين  
واحد ستين يوماً الخ .  
٣٣١ إن دفع إلى مسكين فى يوم واحد  
من كفارين .  
» والمخرج فى الكفارة : ما يجزىء  
فى الفطرة .  
٢٣٢ إن كان قوت بلده غير ذلك أجزأه منه



٢٤٠ وأن يكون في الأوقات ، والأماكن

المعظمة . وبخضرة الحاكم

٢٤١ إن كانت المرأة خفيرة : بعث الحاكم

من يلاعن بينهما .

» إذا قذف الرجل فساد

٢٤٢ لا يصح إلا بشروط ثلاثة . أحدها :

أن يكون بين زوجين عاقلين بالغين الخ

٢٤٤ إن قذف أجنبية ، أو قال لامرأته :

زينت قبل أن أنكحك .

» إن أبان زوجته ، ثم قذفها بزنى في

النكاح ، أو قذفها في نكاح فاسد

وبينهما ولد .

» إذا قذف زوجته الصغير ، أو المجنونة

٢٤٥ إن قال : وطئت بشبهة ، أو مكرهة

٢٤٦ إن قال : لم زن . ولكن ليس هذا

الولد منى .

٢٤٧ إن قال ذلك بعد أن أبانها . فشهدت

بذلك امرأة مرضية أنه ولد على

قراشه

٢٤٨ إن ولدت توأمين ، فأقر بأحدهما

ونفى الآخر

» إن صدقته ، أو سكنت : لحقه

النسب .

٢٤٩ إن لاعن ونكحت الزوجة خلى

سبيلها .

٢٥٠ لا يعرض للزوج حتى تطالبه الزوجة

٢٥١ إذا تم الحد بينهما : ثبت أربعة

أربعة أحكام . أحدها : سقوط الحد

عنه ، أو التعزير . الثانى : الفرقة

بينهما .

٢٥٢ الثالث : التحريم المؤبد .

٢٥٣ إن لاعن زوجته الأمة ، ثم اشتراها

» الرابع : انتفاء الولد عنه بمجرد

اللعان .

٢٥٥ إن نفى الحمل فى التعانه

» ومن شرط نفى الولد : أن لا يوجد

دليل على الإقرار به الخ .

٢٥٦ إن قال : لم أعلم به ، أو لم أعلم أن

لى نفيه .

٢٥٧ إن أخره لحبس ، أو مرض ، أو

غيبه ، أو شئ يمنعه ذلك .

» متى أكذب نفسه بمد نفيه .

٢٥٨ فيما يلحق من النسب - من أمت

امراته بولد يمكن كونه منه الخ .

٢٥٩ ولأقل من أربع سنين منذ أبانها

وهو ممن يولد مثله لحقه نسبه .

» أو لأكثر من أربع سنين منذ

أبانها .

» أو أقرت بانقضاء عدتها بالقرء ،

ثم أمت به لأكثر من ستة أشهر

بعدها .

٢٦١ أو مقطوع الذكر ، أو الاثنين .

» وإن قطع أحدهما . فقال أصحابنا :

يلحقه نسبه وفيه بعد

٢٦٣ ومن اعترف بوطء أمتة فى الفرج

أو دونه .

٢٦٤ وإن ادعى العزل .

٢٦٥ هل يخلف ؟ .



٢٦٥ إن أعتقها ، أو باعها بعد اعترافه بوطئها .

٢٦٦ إن لم يستبرئها فأتت بولد لأكثر من ستة أشهر النخ .

» إن لم يكن البائع أقر بوطئها قبل بيعها النخ .

٢٦٧ إن ادعاه البائع : فلم يصدقه المشتري

### ٢٧٠ كتاب العدد

» كل امرأة فارقها زوجها في الحياة قبل المسيس والخلوة : فلاعدة عليها  
» إن خلا بها وهى مطاوعة - ولو مع مانع - فلها العدة .

٢٧١ إلا أن لا يعلم بها كالأعمى .

٢٧٢ والحمل الذى تنقضى به العدة : مايتبين فيه شئ من خلق الإنسان  
» إن وضعت مضغة لا يتبين فيها شئ

٢٧٣ إن أتت بولد لا يلحقه نسبه .

٢٧٤ أقل مدة الحمل وأكثرها . وأقل مايتبين به الولد ،

٢٧٥ إن مات زوج الرجعية : استأنفت عدة الوفاة من حين موته .

٢٧٦ إن طلقها في الصحة طلاقاً بائناً ، ثم مات في عدتها .

٢٧٧ إن ارتابت المتوفى عنها لظهور أمارات الحمل من الحركة وانتفاخ البطن النخ .

» إن تزوجت قبل زوالها .

٢٧٧ إن ظهر بها ذلك بعد نكاحها .

٢٧٨ إذا مات عن امرأة نكاحها فاسد » الثالث : ذات القرء التى فارقها في الحياة بعد دخوله بها . عدتها ثلاث قروء .

٢٧٩ القرء الحيض .

٢٨١ الرابع : اللأى يئسن من الحيض ، واللأى لم يحضن . فعدهن ثلاثة أشهر النخ .

٢٨٢ عدة المعتق بعضها .

» حد الإياس : خمسون سنة .

٢٨٤ إن حاضت الصغيرة في عدتها : انتقلت إلى القرء .

٢٨٥ إن يئست ذات القرء في عدتها .

٢٨٥ الخامس ، من ارتقع حيضها ، لا تدرى مارهه

٢٨٦ إن كانت أمة : اعتدت بأحد عشر شهراً .

» عدة الجارية التى أدركت ولم تحض والمستحاضة الناسية : ثلاثة أشهر .

٢٨٧ أما التى عرفت مارهه الحيض

٢٨٨ السادسة : امرأة المفقود

٢٨٩ هل تفتقر إلى رفع الأمر إلى الحاكم ليحكم بضرب المدة النخ .

٢٩٠ إذا حكم بالفرقة : نفذ حكمه في الظاهر دون الباطن .



٢٩١ إذا تربصت أربع سنين . واعتدت للوفاة وتزوجت ثم قدم زوجها الأول

٢٩٢ يأخذ صداقها منه

٢٩٣ هل يأخذ صداقها الذي أعطاها ، أو الذي أعطاها الثاني ؟

٢٩٤ أما من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة . وامرأة الأسير .

» ومن طلقها زوجها ، أو مات عنها ، وهو غائب عنها .

» عدة الموطوءة بشبهة .

٢٩٥ عدة المزي بها كعدة المطلقة .

٢٩٦ إذا وطئت العدة بشبهة ، أو غيرها : أتمت العدة . ثم استأنفت العدة من الوطء .

٢٩٧ إن كانت بائناً فأصابها المطلق عمداً كذلك وإن أصابها بشبهة .

٢٩٨ إن تزوجت في عدتها : لم تنقطع عدتها حتى يدخل بها إلخ .

٢٩٩ إن أنت بولد من أحدهما : انقضت عدتها به منه إلخ .

» وللثاني أن ينكحها بعد انقضاء العدتين .

٣٠٠ إن وطئ رجلان امرأة .

» وإن طلقها واحدة . فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية إلخ .

» وإن راجعها . ثم طلقها بعد دخوله بها إلخ .

٣٠١ إن طلقها طلاقاً بائناً ، ثم نكحها

في عدتها ، ثم طلقها فيها قبل دخوله بها إلخ .

### ٣٠١ فصل في الإحداد

» يجب الإحداد على المعتدة من الوفاة ٣٠٣ لا يجب في نكاح فاسد .

» سواء في الإحداد والمسلمة والذمية .

» والإحداد : اجتناب الزينة . والطيب

٣٠٤ اجتناب الحناء والحضاب والكحل الأسود والخفاف .

٣٠٥ لا يحرم عليها الأبيض من الثياب . وإن كان حسناً ، ولا الملون لدفع الوسخ .

٣٠٦ قول الحرقى . وتجنب النقاب .

### » فصل : تجب عدة الوفاة في

المنزل الذي وجبت فيه إلخ .

٣٠٨ لا تخرج ليلاً . ولها الخروج نهاراً لحوائجها .

٣٠٩ إذا أذن لها في النقلة إلى بلد السكنى فيه .

» إن سافر بها . فمات في الطريق . وهي قريبة : لزمها العود .

٣١٠ إن أذن لها في الحج فأحرمت به . ثم مات .

» إن لم تكن أحرمت . أو أحرمت بعد موته .

٣١١ السفر القريب دون مسافة القصر

٣١٢ أما الميتة : فلا تجب عليها العدة في منزله .



### ٣١٢ فوائد :

الأولى : إذا أراد زوج البائن إسكانها في منزله تحصينا لفراشه إلخ

٣١٣ الثانية : لو كانت دار المطلق متسعة لهما إلخ .

» الثالثة : لو غاب من لزمته السكنى لها أو منعه منها .

» الرابعة : حكم الرجعية في العدة حكم التوفى عنها زوجها .

» الخامسة : ليس له الخلوة بالبائن منه إلا مع زوجته أو محرم أحدهما .

٣١٥ السادسة : يجوز إرداف محرم .

### ٣١٦ باب استبراء الإماء

» يجب الاستبراء في ثلاثة مواضع .

أحدها : إذا ملك أمة لم يحل له وطؤها إلخ .

» هل له الاستمتاع بالمسبية فيما دون الفرج ؟

٣١٧ سواء ملكها من صغير . أو كبير ، أو رجل ، أو امرأة

٣١٨ إن أعتقها قبل استبرائها : لم يحل له نكاحها حتى يستبرئها . ولها

نكاح غيره إن لم يكن بائنها يطؤها

٣١٩ الصغيرة التي لا يوطأ مثلها ، هل يجب استبرؤها ؟

» إن اشترى زوجة ، أو عجزت

مكاتبته ، أو فك أتمته من الرهن :

حلت بغير استبراء .

٣٢٠ إن أسلمت المجوسية ، أو المرتدة حلت بغير استبراء .

» إن وجد الاستبراء في يد البائع قبل القبض : أجزأه .

٣٢١ فوائد إحداها : وكيل البائع كالبايع .

» الثانية : يجزئ استبراء من ملكها بشراء أو وصية إلخ .

» الثالثة : لو حصل استبراء زمن الخيار إلخ .

٣٢٢ إن باع أمته ، ثم عادت إليه بفسخ أو غيره بعد القبض وجب استبرؤها

» إن اشترى أمة مزوجة . فطلقها الزوج قبل الدخول : لزم

استبرؤها .

٣٢٣ الثاني : إذا وطئ أمته ، ثم أراد تزويجها : لم يحز حتى يستبرئها .

» إن أراد بيعها فعلى روايتين .

٣٢٤ إن لم يطأها : لم يلزمه استبرؤها في الموضعين .

» الثالث : إذا أعتق أم ولده ، أو أمة كان يصبها أو مات عنها : لزمها استبراء نفسها .

٣٢٥ إن مات زوجها ، وسيدها ولم يعلم السابق منهما وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام إلخ .

» إن اشترك رجلان في وطء أمة : لزمها استبراءان .

٣٢٦ الاستبراء يحصل بوضع الحمل إن كانت حاملا . أو بحيضه إن كانت



وثلاث صغار فأرضعت الكبيرة  
إحداهن

٣٤٠ إن أرضعت اثنتين منفردتين  
» إن أرضعت الثلاث متفرقات .

» كل من أفسد نكاح امرأة برضاع  
قبل الدخول فالزوج يرجع عليه  
بنصف مهرها .

٣٤١ إن أفسدت نكاح نفسها : سقط  
مهرها :

» إن كان بعد الدخول وجب لها  
مهرها .

٣٤٢ ولو أفسدت نكاح نفسها . لم  
يسقط مهرها .

» إن أرضعت امرأته الكبرى  
الصغرى فانفسخ نكاحها فعليه  
نصف مهر الصغرى يرجع به على  
الكبرى .

» إن كانت الصغرى هي التي دبت إلى  
الكبرى فأرضعت منها فلا مهر لها

٣٤٣ لو كان لرجل خمس أمهات أولاد  
لهن لبن فأرضعن امرأة له أخرى الخ  
٣٤٤ لو كان له ثلاث نسوة فأرضعن  
امرأة صغرى .

٣٤٦ إن كان لرجل ثلاث بنات امرأة  
لهن لبن فأرضعن ثلاث نسوة له  
صغار الخ .

» إن أرضعن واحدة ، كل واحدة  
منهن رضعتين الخ .

٣٤٧ إذا طلق امرأته ، ولها منه لبن

ممن تحيض أو بمضى شهر إن كانت  
آيسة ، أو صغيرة .

٣٢٧ إن ارتفع حيضها لا تدرى مارفعه :  
فبعشرة أشهر .

٣٢٨ يحرم الوطء في الاستبراء . فإن  
فعل لم ينقطع الاستبراء .

### ٣٢٩ كتاب الرضاع

» يحرم من الرضاع ما يحرم من  
النسب . وصار ولداً لهما .

» لا تنتشر الحرمة إلى من في درجته  
من إخوانه ، ولا إلى من تصر  
أعلى منه من آبائه وأمهاته وأعمامه

٣٣٠ إن أرضعت بلبن ولدها من الزنا  
طفلاً : صار ولداً لها الخ .

» قال أبو الخطاب : وكذلك الولد  
المنفى باللعان .

٣٣١ إن ثاب لامرأة لبن من غير حمل  
تقدم .

٣٣٢ لا ينشر الحرمة غير لبن المرأة .

٣٣٣ لا تثبت الحرمة بالرضاع إلا بشرطين  
أحدهما : أن يرتضع في العامين .

٣٣٤ الثاني : أن يرتضع خمس رضعات  
في ظاهر المذهب .

٣٣٥ متى أخذ الثدي فامتص منه ثم تركه الخ

٣٣٦ السعوط . والوجور كالرضاع .  
ويحرم لبن الميتة .

٣٣٧ يحرم اللبن المشوب

٣٣٨ الحقة لا تنشر الحرمة

٣٣٩ إذا تزوج كبيرة ، ولم يدخل بها



فتزوجت بصبي فأرضعته بلبنه الخ .

٣٤٨ إذا شك في الرضاع ، أو عدده بنى على اليقين . وإن شهد به امرأة مرضية .

» إذا تزوج امرأة . ثم قال قبل الدخول هي أختي من الرضاع الخ ٣٤٩ إن كانت هي التي قالت : هو أخي من الرضاع الخ .

» لو قال الزوج : هي ابنتي من الرضاع ، وهي في سنه أو أكبر منه الخ .

٣٥٠ لو تزوج امرأة لها لبن من زوج قبله فحملت ولم يزد لبنها الخ .  
» إنقطع لبن الأول ، ثم تاب بحملها من الثاني .

### ٣٥٢ كتاب النفقات

» يجب على الرجل نفقة امرأته مالا غنى لها عنه ، وكسوتها بالمعروف ومسكنها بما يصلح لمثلها

» إن تنازعا فيها : رجع الأمر إلى الحاكم .

» لها ما يكتسب مثلها به من جيد السكتان ، والقطن ، والخز

٣٥٣ للفقيرة تحت الفقير : قدر كفايتها من أدنى خبر البلد

٣٥٤ للمتوسطة تحت المتوسط ، أو إذا كان أحدهما موسراً ، والآخر معسراً ما بين ذلك

٣٥٥ عليه ما يعود بنظافة المرأة

٣٥٦ أما الطيب ، والحناء ، والحضاب ونحوه : فلا يلزمه

٣٥٧ إن احتاجت إلى من يخدمها

٣٥٨ تلزمه نفقة الحادِم بقدر نفقة الفقيرين ، إلا في النظافة

٣٥٩ لا يلزمه أكثر من نفقة خادم واحد .

» إن قال أنا أخدمك . فهل يلزمها قبول ذلك ؟ الخ

٣٦٠ عليه نفقة المطلقة الرجعية وكسوتها ومسكنها ، كالزوجة سواء

» أما البائن بفسخ ، أو طلاق ، فإن كانت حاملاً : فلها النفقة والسكنى .

٣٦١ وإلا فلا شيء لها

٣٦٢ إن لم ينفق عليها يظنها حائلاً ، ثم تبين أنها حامل

» إن أنفق عليها يظنها حاملاً ، ثم بان حائلاً

٣٦٣ هل تجب النفقة لحملها ، أو لها من أجله ؟

٣٦٨ أما للتوفى عنها زوجها ، فإن كانت حائلاً : فلا نفقة لها ولا سكنى

٣٦٩ إن كانت حاملاً : فهل لها ذلك ؟

٣٧١ عليه دفع النفقة إليها في صورتها وكل يوم الخ

» إن طلب أحدهما دفع القيمة

» عليه كسوتها كل عام



٣٧٢ إذا قبضتها ، فسرقت أو تلفت

» إذا انقضت السنة ، وهي صحيحة :

فعليه كسوة السنة الأخرى

٣٧٣ إن ماتت أو طلقها قبل مضي السنة

فهل يرجع عليها بقسطه ؟

٣٧٤ لها التصرف في النفقة

» إن غاب مدة ، ولم ينفق

٣٧٦ إذا بذلت المرأة تسليم نفسها ، وهي

ممن يوطأ مثلها الخ

٣٧٧ إن كانت صغيرة لا يمكن وطؤها الخ

» إن بذلته والزوج غائب : لم يفرض

لها حق يرأسه الحاكم الخ

» إن منعت تسليم نفسها ، أو منعها

أهلها .

٣٧٨ لها أن تمنع نفسها قبل الدخول

حتى تقبض صداقها الحال ، بخلاف

الآجل .

٣٧٩ إن سلمت الأمة نفسها ليلاً ونهاراً :

فهي كالحرّة

» وإن كانت تأوى إليه ليلاً ، وعند

السيد نهاراً

٣٨٠ إذا نشزت المرأة ، أو سافرت

بغير إذنه .

٣٨١ أو تطوعت بصوم أو حج : فلا

نفقة لها .

» وإن بعثها في حاجة أو أحرمت

بحجة الإسلام : فلها النفقة

٣٨٢ إن أحرمت بمنذور معين في وقته

٣٨٢ إن سافرت لحاجتها بإذنه : فلا

نفقة لها .

٣٨٣ إن اختلفا في نشوزها ، أو تسليم

النفقة إليها ، أو اختلفا في بذل

التسليم .

» إن أعسر الزوج بنفقة ، أو ببعضها

أو بالكسوة

٣٨٥ إن اختارت المقام ، ثم بدا لها

الفسخ .

٣٨٧ إن أعسر بالنفقة الماضية ، أو نفقة

الموسر ، أو المتوسط ، أو الأدم ،

أو نفقة الخادم

٣٨٨ تكون النفقة ديناً في ذمته

» إن أعسر بالسكنى ، أو المهر : فهل

لها الفسخ ؟

٣٨٩ إن أعسر زوج الأمة فرضيت ،

أو زوج الصغيرة ، أو المجنونة

٣٩٠ إن منع النفقة أو بعضها ، مع

اليسار ، وقدرت له على مال الخ

» إن غيبه ، وصبر على الحبس

٣٩١ إن غاب ، ولم يترك لها نفقة ، ولم

تقدر على مال ، ولا الاستدانة

عليه : فلها الفسخ

» لا يجوز الفسخ في ذلك إلا بحكم

حاكم .

٣٩٢ باب نفقة الأقارب والماليك

» يجب على الإنسان نفقة والديه

وولده بالمعروف إذا كانوا فقراء



٤٠٩ تزويجهم إذا طلبوا ذلك، إلا الأمة

إذا كان يستمتع بها .

٤١٠ يداويهم إذا مرضوا .

٤١١ ولا يجبر العبد على المخرجة .

٤١٢ متى امتنع السيد من الواجب عليه

وطلب العبد البيع لزمه بيه .

» له تأديب رقيقه بما يؤدب به ولده

وامراته .

٤١٣ للعبد أن يتسرى بإذن سيده .

٤١٤ على الرجل إطعام بهائمته وسقيها .

٤١٥ لا يحملها مالا تطيق .

» إن عجز عن الإنفاق عليها . أجبر

على بيعها ، أو إيجارها ، أو ذبحها

إن كان مما يباح أكله .

## ٤١٦ باب الحضانة

» أحق الناس بحضانة الطفل والمعتوه :

أمه ، ثم أمهاتها .

٤١٧ ثم الأب ، ثم أمهاته ثم الجد ، ثم أمهاته

٤١٨ ثم الأخت للأبوين ، ثم للأب ،

ثم الأخت للأم ، ثم الخالة ، ثم العمة

٤١٩ قول الحرق : خالة الأب أحق من

خالة الأم .

٤٢٠ ثم تكون للعصبة

٤٢١ إذا امتنعت الأم من حضانتها .

٤٢٢ إن عدم هؤلاء : فهل للرجال من

ذوي الأرحام حضانة ؟

٤٢٣ لأحضانة لرقيق ، ولا فاسق .

٣٩٣ تلزمه نفقة من يرثه بفرض أو

تعصيب ممن سواهم

٣٩٥ أما ذوو الأرحام : فلانفقة له عليهم

٣٩٦ إن كان للفقير وراث : فنفقته

عليهم على قدر إرثهم منه

» على هذا حساب النفقات ، إلا أن

يكون له أب

٣٩٧ من له ابن فقير ، أو أخ موسر

٣٩٨ من له أم فقيرة ، وجدة موسرة

» من كان صحيحاً مكلفاً ، لا حرفة له

سوى الوالدين

٤٠٠ إن لم يفضل عنده إلا نفقة واحدة

إن كان له أبوان جعله بينهما

٤٠١ إن كان معهما ابن

» إن كان أب وجد ، أو ابن وابن ابن

٤٠٢ ولا تجب نفقة الأقارب مع اختلاف

الدين .

٤٠٣ إن ترك الإنفاق الواجب مدة الخ

٤٠٤ من لزمته نفقة رجل ، فهل تلزمه

نفقة امرأته ؟

٤٠٥ ليس للأب منع المرأة من رضاع

ولدها .

٤٠٦ إن طلبت أجرة مثلها . ووجد من

يتبرع برضاعه .

٤٠٧ إذا تزوجت المرأة فلزوجها منعها

من رضاع ولدها إلا أن يضطر إليها

٤٠٨ على السيد الإنفاق على رقيقه قدر

كفائتهم وكسوتهم .



٤٢٤ ولا لامرأة مزوجة لأجنبي من  
الطفل .

٤٢٥ إن زالت الموانع رجعوا إلى حقوقهم  
٤٢٧ متى أراد أحد الأبوين النقلة إلى  
بلد بعيد آمن ليسكنه فالأب أحق  
بالحضانة .

٤٢٨ إن اختل شرط من ذلك . فالمقيم  
منهما أحق .

٤٢٩ إذا بلغ الغلام سبع سنين : خير  
بين أبويه . فكان مع من اختار  
منهما .

٤٣٠ إن عاد فاختر الآخر : نقل إليه ،  
ثم إن اختار الأول رد إليه : وإن  
لم يختار أقرع بينهما .

» إن استوى اثنان في الحضانة .

٤٣٤ ولا تمنع الأم من زيارتها وتمريضها

### ٤٣٣ كتاب الجنائيات

٤٣٣ القتل على أربعة أضرب : عمد ،  
وشبه عمد ، وخطأ ، وما أجرى  
مجرى الخطأ .

٤٣٤ أقسام العمد : أن يجرحه بماله  
مور في البدن ، من حديد أو غيره  
٤٣٥ إلا أن يغرز به بيرة ، أو شوكة  
ونحوها في غير مقتل فيموت في  
الحال .

» إن بقى من ذلك ضمنا حتى مات  
أو كان الغرز بها في مقتل .

٤٣٥ إن قطع سلعة من أجنبي بغير إذنه  
فمات .

٤٣٦ إن قطعها حاكم من صغير ، أو وليه  
» الثاني أن يضربه بثقل كبير فوق  
عمود الفسطاط ، أو بما يغلب على  
الظن أنه يموت به ، أو بميد الضرب  
بصغير .

٤٣٧ أو يضربه به في مقتل ، أو في حال  
ضعف قوة من مرض ، أو صغر ،  
أو كبر ، أو في حر ، أو برد  
» الثالث : إلقاؤه في تربية أسد .

٤٣٨ أو أنهشه كلباً ، أو سبعاً ، أو حية  
أو ألسعه عقرباً من القوائل ونحو  
ذلك فقتله

» الرابع : إلقاؤه في ماء يغرقه ، أو  
نار لا يمكنه التخلص منها .

٤٣٩ الخامس : خنقه بجبل أو غيره .  
» السادس : حبسه ومنعه الطعام  
والشراب .

٤٤٠ السابع : إسقاؤه سماً لا يعلم به .  
» إن ادعى القاتل بالسم : أننى لم أعلم  
أنه سم قاتل .

٤٤٠ الثامن : أن يقتله بسحر يقتل غالباً  
٤٤١ التاسع : أن يشهد على رجل بقتل  
عمد ، أو ردة ، أو زنا فيقتل  
بذلك .

٤٤٢ أو يقول الحاكم : علمت كذبهما  
وعمدت قتله

٤٤٥ شبه العمد : أن يقصد الجنابة بما  
لا يقتل غالباً الخ



٤٦٢ باب شروط القصاص

وهي أربعة :

» أحدها : أن يكون الجاني مكلفاً  
» في السكران وشبهه روايتان

» الثاني : أن يكون المقتول معصوماً  
٤٦٣ أو قطع مسلم ، أو ذمي يد مرتد ،

أو حر بني . فأسلم ثم مات . أو رمى  
حربياً فأسلم قبل أن يقع به السهم .

٤٦٤ إن رمى مرتدأ فأسلم قبل وقوع  
السهم به .

» في الدية وجهان .

٤٦٥ إن قطع يد مسلم فارتد . ومات .

٤٦٦ إن عاد إلى الإسلام . ثم مات .

٤٦٧ الثالث : أن يكون المجني عليه مكفئاً  
للجاني .

٤٦٩ يقتل الذكر بالأنثى ، والأنثى  
بالذكر ، ولا يقتل مسلم بكافر ،

ولا حر بعبد .

٤٧٠ لو جرح مسلم ذمياً ، أو حر عبداً  
ثم أسلم المجرع وعتق ومات .

٤٧١ إن رمى مسلم ذمياً عبداً .

٤٧٢ لو قتل من يعرفه ذمياً عبداً .  
فبان أنه عتق وأسلم .

» إن كان يعرفه مرتد .

٤٧٣ الرابع : أن يكون أباً للمقتول  
فلا يقتل الوالد .

٤٧٤ يقتل الولد بكل واحد منهما .

» متى ورث ولده القصاص ، أو شيئاً  
منه .

٤٤٦ أو يقتل عاقلاً فيصيح به فيسقط

» الخطأ على ضربين . أحدهما :

أن يرمى الصيد أو يفعل ماله

٤٤٧ الثاني : أن يقتل في دار الحرب

من يظنه حربياً ويكون مسلماً

٤٤٨ عمد الصبي والمجنون ، وتقتل

الجماعة بالواحد

٤٤٩ إن جرحه أحدهما جرحاً ، والآخر

مائة . وإن قطع أحدهما من الكوع

ثم قطعه الآخر من المرفق

٤٥٠ إن فعل أحدهما فعلاً لا تبقى الحياة

معه .

٤٥٢ إن رماه في لجة ، فتلقيه حوت

فابتلعه .

٤٥٣ إن أكره إنساناً على القتل

» إن أمر من لا يميز ، أو مجنوناً ،

أو عبده بالقتل

٤٥٤ إن أمر كبيراً عاقلاً عالماً بتحريم

القتل به

٤٥٦ إن أمسك إنساناً لآخر ليقضه

٤٥٧ إن كتف إنساناً وطرحه في أرض

مسبعة أو ذات حيات

٤٥٨ إذا اشترك في القتل اثنان

٤٥٩ في شريك السبع وشريك نفسه

وجهان .

٤٦٠ لو جرحه إنسان عمداً ، فداوى

جرحه بسم

٤٦١ أو خاطه في اللحم ، أو فعل ذلك

وليه أو الإمام



٤٧٤ لو قتل أحد الابنين أباه ، والآخر أمه . وهي زوجة الأب .

٤٧٥ إن قتل من لا يعرف ، وادعى كفره أو رقه ، أو ضرب ملفوفاً قفده .

٤٧٦ أو قتل رجلاً في داره ، وادعى أنه دخل يكبره على أهله أو ماله .

٤٧٧ أو تجارح اثنان . وادعى كل واحد منهما .

### ٤٧٩ باب استيفاء القصاص

» يشترط له ثلاثة شروط . أحدها :

أن يكون مستحقه مكلفاً .

» إلا أن يكون لهما أب

» إن كان محتاجين إلى النفقة .

٤٨٠ إن قتلًا قاتل أبيهما ، أو قطعاً قاطعهما قهرراً .

٤٨١ الثاني : اتفاق جميع الأولياء على استيفائه وليس لبعضهم استيفاؤه دون بعض .

» إن عفا بعضهم : سقط القصاص . وإن كان للعافي زوجاً أو زوجة .

» للباقيين حقهم من الدية على الجاني .

٤٨٢ إن قتله الباقون عالمين بالمغو وسقوط القصاص .

» إن كان بعضهم صغيراً ، أو مجنوناً ،

فليس للبالغ العاقل الاستيفاء حتى يصيرا مكافئين في المشهور .

٤٨٢ كل من ورث المال ورث القصاص على قدر ميراثه من المال ، حتى الزوجين وذوي الأرحام .

٤٨٣ من لا وارث له ، وليه الإمام . إن شاء اقتص ، وإن شاء عفا .

٤٨٤ الثالث : أن يؤمن في الاستيفاء التعدي إلى غير القاتل .

» لا يقتص منها في الطرف حال حملها

٤٨٥ حكم الحد في ذلك حكم القصاص .

» إن ادعت الحمل . احتمل أن يقبل

منها ، فتجبس حتى يتبين أمرها .

٤٨٦ إن اقتص من حامل : وجب ضمان جنيهاً على قاتلها .

٤٨٧ لا يستوفي القصاص إلا بحضرة السلطان

٤٨٨ إن احتاج إلى أجرة فمن مال الجاني » الولي مخير بين الاستيفاء بنفسه .

٤٨٩ إن تشاح أولياء المقتول في الاستيفاء

٤٩٠ لا يستوفي القصاص في النفس إلا بالسيف .

٤٩١ إن قطع يده من مفصل ، أو غيره أو أوضحه .

٤٩٣ لا تجوز الزيادة على ما أتى .

٤٩٤ إن قتل واحد جماعة ، فرضوا بقتله .

٤٩٥ إن قتل وقطع طرفاً : قطع طرفه . ثم قتل لولي المقتول .

» إن قطع أيدي جماعة . فحكمه حكم القتل .



# الأصفا

في معرفة الراعي من الخلاف على زعم الإمام الجبل أحمد بن حنبل

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

عبد العزيز بن عبد الرحمن بن شريك بن شريك

الحنبل توفاه الله برحمته

مصحح وحققه

محمد حامد الفقي

## الجزء الثاني

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقرأة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٢٧٧ - ١٩٥٧ م



٤٧٤ لو قتل أحد الاثنين ، والآخر  
أمة ، وهي زوجة الأب .

٤٧٥ إن قتل من لا يعرف ، وادعى  
كفره أو رقه ، أو ضرب مفرقا  
قدم .

٤٧٦ أو قتل رجلا في داره ، وانضم إليه  
دخل يكبره على أهله أو ماله .

٤٧٧ أو تخارج اثنين ، وادعى كل واحد  
منهما .

### ٤٧٨ باب استيفاء القصاص

و يشترط له ثلاثة شروط . أحدها .

أن يكون مستحقه مكافا .

و إلا أن يكون لهنا أب .

و إن كان محتاجين إلى القتل .

٤٨٠ إن قتل قاتل أبيهما ، أو قاتل  
قائمه فمرا .

٤٨١ الثاني : أحاق جميع الأولياء على  
استيفائه وليس لبعضهم استيفاءه  
دون بعض .

و إن عفا بعضهم : سقط القصاص .

و إن كان الماتى زوجا أو زوجة .

و الباقيين حكمهم من القدية على الجاني .

٤٨٢ إن قتل المفقون مائتين والمفقور  
وسقوط القصاص .

و إن كان منضم سبيرا ، أو محبوسا .

فليس له دفع القاتل الاستيفاء على  
سبيرا مكافئ في الشهور .

٤٨٣ كل من ورن القاتل ورن القصاص  
على قاتل سبيرا ، من القاتل ، حتى  
الزوجين ورنوي أو كرام .

٤٨٤ من لا وارث له ، وله الإمام . إن  
شاء القاتل ، وإن شاء عفا .

٤٨٥ الثالث : أن يؤمن في الاستيفاء  
التدري إلى غير القاتل .

و لا يقتضيه مباح في الطرف حال حملها .

و حكم الجاني في ذلك حكم القصاص .

و إن ادعت الجاني . استحسان أن يقتل  
منها ، فتعفى حتى يدين أمرها .

٤٨٦ إن اقتس من حامل ، وجب ضمان  
حبيبها على قاتلها .

٤٨٧ لا يستوفى القصاص إلا بحضرة  
المستوفى .

٤٨٨ إن احتاج إلى امرأة فمن مال الجاني .

و الولي غير بين الاستيفاء عليه .

٤٨٩ إن اشاع أولياء القاتل الاستيفاء .

٤٩٠ لا يستوفى القصاص في النفس إلا  
بالسيف .

٤٩١ إن قطع يده من متصل ، أو غيره  
أو أوصى .

٤٩٢ لا يجوز الزيادة على ما أتى .

٤٩٣ إن قتل واحد جماعة ، فمروا  
بقتله .

٤٩٤ إن قتل وقطع طرفا : قطع طرفه .

ثم قتل لولي القاتل .

و إن قطع إحدى جملة : قطع  
حكم القاتل .



# الأضواء

ومعرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المسترودي

الحنبلي تغمده الله برحمته

---

صححه وحققه

محمد حامد الفيقي

---

الجزء التاسع

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقرواة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م



# التفكير

لبنان نيند خال الجبل ولعلك لا تعلم في انظر الى حجابا الفوق

رقطاً حيقاً كذا كذا وكذا وكذا

لبنان نيند خال الجبل ولعلك لا تعلم في انظر الى حجابا الفوق

رقطاً حيقاً كذا كذا وكذا وكذا

مطبعة السنة المحمدية

١٧ شارع شريف باشا الكبير - القاهرة

٧٩٠١٧

لبنان نيند خال الجبل

رقطاً حيقاً كذا كذا وكذا وكذا

لبنان نيند خال الجبل ولعلك لا تعلم في انظر الى حجابا الفوق

رقطاً حيقاً كذا كذا وكذا وكذا

٧٧٦١٠ - ٧٥٤١١



## بسم الله الرحمن الرحيم

### باب ما يختلف به عدد الطلاق

قوله ﴿يَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ أَمَةٌ. وَيَمْلِكُ الْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ﴾.

هذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب .  
قال الزركشي : هذا نص الروایتين ، وأشهرهما عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وعليه الأصحاب .

وعنه : أن الطلاق بالنساء . فيملك زوج الحرة ثلاثاً ، وإن كان عبداً ، وزوج الأمة اثنتين ، وإن كان حراً . فعليها يعتبر طريان الرق بالمرأة .

وقال الزركشي : والأحاديث في هذا الباب ضعيفة . والذي يظهر من الآية السكرية : أن كل زوج يملك الثلاث مطلقاً . انتهى .

قلت : وهو قوى في النظر .

وعلى المذهب : لو علق العبد الثلاث بشرط ، فوجد بعد عتقه : طلقت ثلاثاً على الصحيح من المذهب .

وقيل : تطلق اثنتين ويملك الثالثة .

وإن علق الثلاث بعتقه لغت الثالثة . قدمه في الرعاية .

قال في الفروع : لغت في الأصح .

وقيل : بل تقع . وقيل : إن قلنا يصح تعليقه على ملكه وقع وإلا فلا .

ولو علق بعد طلاقة ملك تمام الثلاث .

ولو علق بعد طلقتين - زاد في الرعاية ، والفروع - أو عتقا : معا لم يملك

ثالثة . على الصحيح من المذهب .



قال في البلغة : لو عتق بعد طلقتين لم يملك نكاحها على الأصح .  
قال في الرعاية : أظهر الروايتين المنع . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .  
وعنه يملك عليها طلقة ثالثة فتحل له .  
ويأتى ذلك في كلام المصنف في آخر باب الرجعة . والكلام عليه مستوفى  
إن شاء الله تعالى .

تبيين : قد يقال : شمل كلام المصنف ما لو كان حراً حال الزواج ، ثم صار  
رقيقاً بأن يلحق الذمى بدار الحرب فيسترق . وقد كان طلق اثنتين - وقلنا : ينكح  
عبد حرة - نكحها هنا ، وبقي له طلقة . ذكره المصنف ومن تابعه . وفي الترغيب  
وجهان .

قلت : ويأتى عكس ذلك ، بأن تلحق الذمية بدار الحرب ، ثم تسترق -  
وكان زوجها ممن يباح له نكاح الإماء - هل يملك عليها ثلاثاً أو طلقتين ؟  
فأورد : المعتق بعضه كالحر . على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وجزم  
به في المغنى ، والبلغة ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقال في السكاكى : هو كالقن .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ الطَّلَاقُ ، أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَزِمَ ﴾ .  
وكذا قوله « الطلاق يلزمنى » أو « يلزمنى الطلاق » أو « على الطلاق »  
ونحوه ونوى الثلاث : طلقت ثلاثاً .

وإن لم ينو شيئاً ، أو قال « أنت طالق » ونوى الثلاث فقيه روايتان .  
اعلم أن الصحيح من المذهب أن قوله « أنت الطلاق » أو « الطلاق لى  
لازم » أو « يلزمنى الطلاق » أو « عَلَى الطلاق » ونحوه : صريح فى الطلاق ،  
منجزاً كان أو معلقاً بشرط أو محلوفاً به . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
وقطع به كثير منهم . لكن هل هو صريح فى الثلاث ، أو فى واحدة ؟ يأتى ذلك .  
وقيل : ذلك كناية .



قال في القواعد الفقهية - وتبعه في الأصولية - لو نوى به مادون الثلاث ، فهل يقع به مانواه خاصة ، أو يقع به الثلاث ، ويكون ذلك صريحاً في الثلاث ؟ فيه طريقتان للأصحاب . انتهى .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله أن قوله « الطلاق يلزمني » ونحوه يمين باتفاق العقلاء والأمم والفقهاء . وخرجه على نصوص الإمام أحمد رحمه الله . قال في الفروع : وهو خلاف صريحها .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : إن حلف به نحو « الطلاق لي لازم » ونوى النذر : كفر عند الإمام أحمد رحمه الله . ذكره عنه في الفروع في كتاب الأيمان . ونصره في أعلام الموقعين ، هو والذي قبله .

وقد ذكر أن أخا الشيخ تقي الدين رحمه الله اختار عدم الكفارة فيهما . وهو مذهب ابن حزم .

فعلى المذهب : إذا لم ينو شيئاً ، فأطلق المصنف هنا في وقوع الثلاث أو وقوع واحدة الرويتين . وأطلقهما في القواعد الأصولية ، وابن منبج في شرحه .

إمدهما : تطلق ثلاثاً . صححها في التصحيح .

قال في الروضة : وهو قول جمهور أصحابنا . ونص عليها الإمام أحمد رحمه الله في رواية منها . واختارها أبو بكر .

والرواية الأخرى : تطلق واحدة . وهو المذهب . اختاره المصنف . وقال :

هو الأشبه . وإليه ميل الشارح . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

فوائده

إمدها : قال في الواضح : أنت طلاق كأنك الطلاق . وقال معناه في

الاقتصار . قاله في الفروع .



[الثانية: سأل هارون الرشيد القاضي يعقوب أبا يوسف الحنفي والكسائي عن رفع « ثلاث » ونصبه في قوله:

فإن ترفقي ياهند ، فالرفق أيمن وإن تخرقى ياهند فالتخرق أشأم  
فأنت طلاق ، والطلاق عزيمة ثلاثاً ، ومن يخرق أعق وأظلم  
فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاثة مقدم  
فماذا يلزمه فيهما ؟

فقالا: إن رفع « ثلاثاً » الأولى طلقت واحدة فقط ، لأنه قال لها « أنت طلاق » وأطلق . فأقله واحدة . ثم أخبر ثانياً بأن الطلاق التام العزيمة ثلاث . وإن نصبها طلقت ثلاثاً . لأن معناه: أنت طالق ثلاثاً وما بينهما جملة معترضة . وقال الجلال بن هشام الأنصاري - من أئمتنا - في معنى اللبيب مانصه : وأقول إن الصواب أن كلا منهما محتمل لوقوع الثلاث والواحدة . أما الرفع : فلأن أل في « الطلاق » إما لمجاز الجنس نحو ، زيد الرجل ، أى هو الرجل المعتمد عليه المعتد به في الرجال ، وإما للعهد الذكري ، كمثليها في قوله تعالى ( ١٦: ٧٣ ) فعصى فرعون الرسول ( أى وهذا الطلاق المذكور عزمته ثلاث ، ولا تكون للجنس الحقيقي . لأنه لا يلزم منه الإخبار عن العام بالخاص ، كالحيوان إنسان . فهو باطل ، إذ ليس كل حيوان إنساناً ، ولا كل طلاق عزيمة أو ثلاثاً . فعلى العهدية : تقع الثلاث . وعلى الجنسية : تقع الواحدة ، كما قد قاله الكسائي وأبو يوسف تبعاً له .

وأما النصب : فلأنه محتمل لسكونه مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مصدرأ . وحينئذ يقتضى وقوع الثلاث . إذا المعنى : فأنت طالق ثلاثاً . ثم اعترض بينهما بقوله « والطلاق عزيمة » أو لسكونه حالا من الضمير المستتر في « عزيمة » وحينئذ فلا يلزم منه وقوع الثلاث . لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً . فإنما يقع مانواه . وهذا ما يقتضيه معنى هذه اللفظة مع قطع النظر عن شئ آخر . فأما الذى قد نواه هذا الشاعر المعين بقوله في شعره المذكورين فيه : فهو الثلاث



بدليل البيت الثالث من قوله في شعره المذكورين فيه .  
فإن نوى واحدة في محل الثلاث بلا تزويج ، أو كناية ظاهرة أو عكسه ، أو  
لم ينو شيئاً بل أطلق : فاحتملان أظهرهما يعمل باليقين . والورع التزام المشكوك  
فيه بإيقاعه يقيناً . والأصل بقاء النكاح وتام الثلاث . فلا يزول الشك فيهما .  
انتهى . والله أعلم <sup>(١)</sup> .

الثالثة : لو قال « الطلاق يلزمني ونحوه لأفعل كذا » وفعله ، وله أكثر من  
زوجة فإذا كان هناك نية أو سبب يقتضى التعميم أو التخصيص . عمل به . ومع فقد  
السبب والنية خرجها بعض الأصحاب على الروايتين في وقوع الثلاث بذلك على  
الزوجة الواحدة . لأن الاستغراق في الطلاق يكون تارة في نفسه وتارة في محله .  
وفرق بعضهم بينهما بأن عموم الطلاق من باب عموم المصدر لأفراده . وعموم  
الزوجات يشبه عموم المصدر لمفعولاته . وعمومه لأفراده أقوى من عمومه لمفعولاته .  
لأنه يدل على أفراده بذاته عقلاً ولفظاً ، وإنما يدل على مفعولاته بواسطة . مثاله :  
لفظ « الأكل » و « الشرب » فإنه يعم أنواع الأكل والشرب . وهو أبلغ من عموم  
المأكل إذا كان عاماً . فلا يلزم من عمومه لأفراده وأنواعه عمومه لمفعولاته .  
ذكر مضمون ذلك الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقوى في موضع آخر وقوع الطلاق بجميع الزوجات دون وقوع الثلاث  
بالزوجة الواحدة . وفرق بينهما بأن وقوع الطلاق الثلاث بالزوجة الواحدة محرم  
بخلاف وقوع الطلاق بالزوجات المتعددات . انتهى .

قال في الروضة : إن قال « إن فعلت كذا فامرأتى طالق » وقع بالكل وبمن  
بقي . وإن قال « على الطلاق لأفعلن » ولم يذكر المرأة . فالحكم على ما تقدم .  
انتهى .

وأما إذا قال « أنت طالق » ونوى الثلاث . فأطلق المصنف هنا في وقوع  
الثلاث الروايتين .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبدالله بن حسن .



وأطلقتهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والقواعد الفقهية .  
إمراهما : تطلق ثلاثاً . وهو المذهب على ما اصطالحناه . صححه في الشرح ،  
والتصحيح .

قال الزركشى : ولعلها أظهر . وجزم به في المنور . وإليه ميل المصنف .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
والأخرى واحدة . وهو المذهب عند أكثر المتقدمين . وهى اختيار الخرقى ،  
والقاضى . وقال : عليها الأصحاب .  
واختارها الشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، وابن عقيل في التذكرة ،  
والشيرازى ، وغيرهم .

قال في الرعاية الصغرى ، وقيل : هى أصح . وجزم به فى الوجيز .  
فعلى الثانية : لو قال « أنت طالق » وصادف قوله « ثلاثاً » موتها ، أو قارنه :  
وقع واحدة . وعلى الأولى ثلاث ، لوجود المفسر فى الحياة . قاله فى الترغيب .

#### فأمرناه

إمراهما : لو قال « أنت طالق طلاقاً » أو « طالق الطلاق » ونوى ثلاثاً :  
طلقت ثلاثاً بلاخلاف أعلمه . وإن أطلق وقع فى الأولى طلقة . وكذا فى الثانية ،  
على الصحيح من المذهب .  
وعنه : بل تطلق ثلاثاً .

الثانية : لو أوقع طلقة . ثم قال « جعلتها ثلاثاً » ولم ينو استئناف طلاق بعدها  
فواحدة . ذكره فى الموجز ، والتبصرة . واقتصر عليه فى الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَنَوَى ثَلَاثًا ، لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا  
وَاحِدَةً فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .



وهو المذهب . صححه في المذهب ، والشرح ، والتصحيح ، والفروع . فقال :  
طلعت واحدة في الأصح .

وجزم به في المغنى ، والسكافي ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه  
في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

والوجه الثانى : تطلق ثلاثاً . وأطلقهما في الهداية ، والمحزر ، والنظم ،  
والمستوعب .

تفصيل : محل الخلاف في هذه المسألة : إذا قلنا في المسألة التى قبلها : يقع  
الطلاق الثلاث . فأما إن قلنا : تطلق هناك واحدة ، فهنا تطلق واحدة بطريق أولى

#### فأمرناه

إمدهما : قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا - وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ  
الثَلَاثَ - طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ، وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بَعْدَ الْمُقْبُوضَتَيْنِ ، قَبْلَ مِنْهُ ﴾  
بلاخلاف أعلمه . لكن إذا لم يقل « هَكَذَا » بل أشار فقط : فطلقة واحدة .  
قدمه في الفروع . وجزم به في الرعايتين . زاد في الكبرى : ولم يكن له نية .  
وتوقف الإمام أحمد رحمه الله عن الجواب . واقتصر عليه في الترغيب . فقال :  
توقف الإمام أحمد رحمه الله فيها .

الثانية قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، بَلْ هَذِهِ ثَلَاثًا : طَلَّقْتَ  
الْأُولَى وَاحِدَةً وَالثَّانِيَةَ ثَلَاثًا ﴾ .

بلا نزاع . ولو قال « أَنْتِ طَالِقٌ بَلْ هَذِهِ » طلقنا . نص عليه . وإن قال  
« هَذِهِ أَوْ هَذِهِ . وَهَذِهِ طَالِقٌ » وقع بالثالثة وإحدى الأولتين كـ « هَذِهِ أَوْ هَذِهِ ،  
بَلْ هَذِهِ طَالِقٌ » .

وقيل : يقرع بين الأولى والأخرين ، كـ « هَذِهِ بَلْ هَذِهِ . أَوْ هَذِهِ طَالِقٌ » .



وقيل : يقرع بين الأولتين والثالثة .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ كُلَّ الطَّلَاقِ ، أَوْ أَكْثَرَهُ ، أَوْ جَمِيعَهُ  
أَوْ مُنْتَهَاهُ ، أَوْ طَالِقٌ كَأَلْفٍ أَوْ بَعْدَ الْخُصَا ، أَوْ الْقَطْرِ ، أَوْ الرِّيحِ ،  
أَوْ الرَّمْلِ ، أَوْ التُّرَابِ : طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ۝﴾ .

أما إذا قال ذلك في غير أكثر الطلاق : فإنها تطلق ثلاثاً . قطع به الأصحاب  
ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في « كَأَلْفٍ » .

وقال في الانتصار ، والمستوعب : يأثم بالزيادة .

وأما أكثره : فجزم المصنف هنا بأنها تطلق به ثلاثاً . وهو المذهب . جزم  
به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى في موضع ، والسكافي  
والهادي ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاوي ، والمحزر ، والنظم ، والمنور ، والوجيز ،  
وتذكرة ابن عبدوس ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

قال في تجريد العناية : هذا الأشهر .

وجزم به الشارح في موضع تبعاً للمصنف .

وقيل : تطلق واحدة . وجزم به في المغنى في موضع آخر . فقال : تطلق  
واحدة في قياس المذهب . واقتصر عليه . وتبعه في الشرح في موضع . وجزم به  
ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في الفروع .

#### فوائد

إبراهيم : لو قال « أَنْتَ طَالِقٌ أَقْصَى الطَّلَاقِ » طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ، كـ « مُنْتَهَاهُ  
وِغَايَتُهُ » .

وقال في الرعاية الكبرى ، أظهر الوجهين : أنها تطلق ثلاثاً . واختاره في  
المستوعب .

وقيل : تطلق واحدة . وهو الصحيح من المذهب كـ « أَشَدُّهُ وَأَطْوَلُهُ وَأَعْرَضُهُ »



اختاره القاضي . ذكره عنه في المستوعب . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين . وأطلقهما في البلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، والفروع .  
الثانية : لو نوى كآلف في صعو بها . فهل يقبل في الحكم ؟ فيه الخلاف المتقدم .  
 وقدم في الرايتين أنه لا يقبل .

الثالثة : لو قال « أنت طالق إلى مكة » ولم ينو بلوغها : طلقت في الحال .  
 جزم به بعض المتأخرين .

قال في القواعد الأصولية : ولكن ينبغي أن يحمل الكلام على جهة صحيحة . وهو إما أنه يحمل على معنى : أنت طالق إن دخلت إلى مكة ، أو إذا خرجت إلى مكة . فإن حمل على الأول : لم تطلق إلا بالدخول إليها . وهذا أولى لبقاء نفى النكاح . وإن حمل على الثانى : كان حكمها حكم ما لوقال « إن خرجت إلى العرس أو إلى الحمام بغير إذن فإنت طالق » فخرجت إلى ذلك تقصده ولم تصل إليه . ولو قال « أنت طالق بعد مكة » طلقت في الحال .

ويأتى التنبيه على ذلك في باب الطلاق في الماضى والمستقبل عند قوله « وإن قال : أنت طالق إلى شهر » .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَشَدَّ الطَّلَاقِ ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً ﴾ .  
 هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وذكر ابن عقيل فى الفنون - فى آخر المجلد التاسع عشر - : أن بعض أصحابنا قال فى « أشد الطلاق » كـ « أقبح الطلاق » يقع طلاقاً فى الحيض ، أو ثلاثاً على احتمال وجهين ، وقال : كيف يسوى بين أشد الطلاق وأهون الطلاق ؟  
 قوله ﴿ أَوْ أَغْلَظُهُ أَوْ أَطْوَلُهُ أَوْ أَعْرَضُهُ ، أَوْ مِلَّ الدُّنْيَا : طَلَّقَتْ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ ثَلَاثًا ﴾ .



بلا نزاع . ونقله ابن منصور .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ : طَلَّقْتَ  
اِثْنَتَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ ثَلَاثًا ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وخرج وجه بأنها تطلق واحدة ، ولو لم يقل نويتها ، من مسألة الإقرار الآتية  
في آخر الكتاب ، إلغاء للطرفين .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً فِي طَلْقَتَيْنِ ، وَنَوَى طَلَقَةً مَعَ  
طَلْقَتَيْنِ : طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ نَوَى مُوجِبَهُ عِنْدَ الْحِسَابِ - وَهُوَ يَعْرِفُهُ - طَلَّقْتَ  
طَلْقَتَيْنِ ﴾ بلا نزاع .

وإن لم يعرفه فكذلك عند ابن حامد .  
يعنى : وإن لم يعرف موجبَه عند الحساب ونواه . وهذا المذهب .  
قال الناظم : هذا أصح . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير .  
﴿ وَعِنْدَ الْقَاضِي تَطْلُقُ وَاحِدَةً ﴾ .

واقصر عليه في المغنى . وجزم به في الوجيز . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ،  
والمستوعب ، والبلغة ، والشرح ، والفروع .

وقال في المنور ، ومنتخب الأدمى : وإن قال « واحدة في اثنتين » لزم  
الحاسب اثنتان ، وغيره ثلاثا ولم يفصل .



فأمره : لو قال الحاسب أو غيره : أردت واحدة ، قبل قوله . على الصحيح من المذهب . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، ونصروه . وهو ظاهر ماجزم به في الفروع .

وقال القاضى : تطلق امرأة الحاسب اثنتان .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ : وَقَعَ بِامْرَأَةِ الْحَاسِبِ طَلَقَتَانِ ﴾ .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في المذهب ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : تطلق واحدة . وهو احتمال في الهداية .

وقيل : تطلق ثلاثاً . وتقدم كلامه في المنور ، والمنتخب .

قوله ﴿ وَبَغَيْرِهَا طَلَقَةٌ ﴾ .

يعنى بغير امرأة الحاسب إذا لم ينو شيئاً . وهو الصحيح .

جزم به في السكافى ، والوجيز ، وابن رزين في شرحه . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وظاهر كلامه في المغنى : أن عليه الأصحاب .

﴿ ويحتمل أن تطلق ثلاثاً ﴾ .

وتقدم كلامه في المنور ، والمنتخب .

وقيل : تطلق امرأة العامى ثلاثاً دون غيره .

وقيل : تطلق اثنتين . اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في المحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير . وأطلقهن في الفروع .

فأمره : قال المصنف : ولم يفرق أصحابنا في ذلك بين أن يكون المتكلم بذلك ممن له عرف بهذا اللفظ أم لا .

والظاهر : إن كان المتكلم بذلك ممن عرفهم أن « فى » ههنا بمعنى « مع »



وقعت الثلاث . لأن كلامهم يحمل على عرفهم . والظاهر : إرادته . وهو المتبادر إلى الفهم من كلامه . انتهى .  
وجزم بهذا في الرايتين .

فأمره : لو قال « أنت طالق نصف طلقة في نصف طلقة » طلقت طلقة بكل حال . قاله في الرعاية الكبرى .

فأمره أخرى : لو قال « أنت طالق مثل ما طلق زيد زوجته » وجهل عدده . طلقت واحدة . على الصحيح من المذهب . قدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وقيل : بل تطلق بعدد ما طلق زيد .  
وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، وشرح المحرر .  
قوله ﴿ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ ، أَوْ نِصْفِي طَلْقَةٍ ، أَوْ نِصْفَ طَلْقَتَيْنِ : طَلَّقْتَ طَلْقَةً ﴾ .  
بلا نزاع أعلمه .

قلت : ويحتمل أن تطلق طلقتين في الأخيرة . وهو قوله « أنت طالق نصف طلقتين » لأن اللفظ يحتمل إرادة النصف من كل طلقة منهما .  
وقال في القواعد الأصولية : إذا قال « أنت طالق نصف طلقة » طلقت طلقة جزم به الأصحاب . ونص عليه في رواية صالح ، والأثرم ، وأبي الحارث ، وأبي داود . قال : ولم أجد أحداً من الأصحاب اشتراط في وقوع الطلاق بذلك النية . وفيه نظر . لأن التعبير ببعض عن الكل من صفات المتكلم . ويستدعي قصده لذلك المعنى بالضرورة ، وإلا لم يصح أن يعبر به عنه . انتهى .  
ويأتى في الباب الذي يليه « إذا قال : أنت طالق ثلاثاً إلا ربع طلقة » .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : نِصْفِي طَلْقَتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَنْصَافِ طَلْقَةٍ طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ ﴾ .



وإذا قال لها « أنت طالق نصفى طلقتين » طلقت طلقتين .  
هذا المذهب . وقطع به الأصحاب .  
وقال في الفروع : ولو قال « ثلاثة أنصاف طلقة » فثنتان .  
وقيل : واحدة كنصفى ثنتين . أو نصف ثنتين .  
فظاهره : أنه جزم بوقوع واحدة في في قوله « أنت طالق نصفى طلقتين »  
ولم أره لغيره . لأن الصحيح من المذهب فيها : أنها تطلق ثنتين .  
ثم ظهر لى أن في الكلام تقديم وتأخيراً حصل ذلك من الناسخ . أو من  
تخريج غلط . أو يكون على هذا تقدير الكلام : لو قال « أنت طالق ثلاثة  
أنصاف طلقة » فثنتان كنصفى ثنتين . وقيل : واحدة كنصف ثنتين .  
وأما قوله « ثلاثة أنصاف طلقة » فالصحيح من المذهب : أنها تطلق طلقتين  
كما قطع به المصنف هنا . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : تطلق واحدة .  
فأمره : خمسة أرباع طلقة ، أو أربعة أثلاث طلقة ونحوه : كثلاثة أنصاف  
طلقة . على ما تقدم خلافاً ومذهباً .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ طَلَقْتَيْنِ : طَلَقْتَ ثَلَاثًا ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه في رواية مهنا . وصححه الناظم . وجزم به في الوجيز ،  
والمنور . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر  
والشرح ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وتجريد العناية  
قال الزركشى : هذا منصوص الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الجمهور .  
ويحتمل أن تطلق طلقتين . اختاره ابن حامد .  
قال الناظم : وليس بمبعد .  
وقال في الفروع : ويتوجه مثلها « ثلاثة أرباع ثنتين » وقال في الروضة :  
يقع ثنتان .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: نِصْفَ طَلْقَةٍ، ثُلُثَ طَلْقَةٍ، سُدُسَ طَلْقَةٍ، أَوْ نِصْفَ وَثُلُثَ وَسُدُسَ طَلْقَةٍ: طَلَّقْتُ طَلْقَةً﴾ .

هذا المذهب . جزم به الأصحاب في الأولى . وقطع به أكثرهم في الثالثة . وفي الترغيب وجه : تقع ثلاثاً في الثانية . وفي كل ما لا يزيد على واحدة إذا جمع .

قوله ﴿وَإِذَا قَالَ لِأَرْبَعٍ: أَوْفَعْتُ يَنْكُرُ﴾ . وكذا قوله ﴿عَلَيْكَ طَلْقَةً . أَوْ اثْنَتَيْنِ . أَوْ ثَلَاثًا . أَوْ أَرْبَعًا : وقع بكل واحد طَلْقَةً﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم : المصنف والشارح . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والنظم ، والفروع ، والحاوي الصغير .

وعنه : إذا قال « أوقع يَنْكُرُ ثلاثاً » ما أرى إلاقاً بِنِّ منه . واختاره أبو بكر ، والقاضي .

قال في الرعاية الصغرى : عنه : إن أوقع ثنتين وقع ثنتان . وإن أوقع ثلاثاً أو أربعا فنلاث .

قال ابن عبدوس في تذكرته : والأقوى يقع ثلاثة في غير الأولى . قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَوْفَعْتُ يَنْكُرُ خَمْسًا، فَعَلَى الْأَوَّلِ: يَقَعُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ طَلْقَتَانِ﴾ .

وكذا لو أوقع ستاً أو سبعة ، أو ثمانية . وعلى الثانية : يقع ثلاث . وإن أوقع تسعاً فأزيد فنلاث على كلا الروايتين .



فائدة : لو قال « أوقعت بينك طلقة وطلقة وطلقة » فثلاث . على كلا

الروایتين . على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعاني بها .

وقيل : واحدة . على الرواية الأولى .

قال في القواعد الأصولية : في هذه المسألة طريقان .

أحدهما : يقع بكل واحدة ثلاث ، على الروایتين . وهو طريق صاحب الترغيب . وقدمه صاحب المحرر . وقاله في المغنى ، وغيره .

والطريق الثانى : حكمها حكم ما لو قال « بينك ، أو عليك ثلاثاً » قال : وهذا الطريق أقرب إلى قاعدة المذهب . انتهى .

فائدة : قوله « وإن قال : نِصْفُكَ ، أو جُزْءُكَ منك أو إصْبَعُكَ أو أَذُنُكَ طَالِقٌ : طَلَّقَتْ » بلا نزاع .

لكن لو قال « إصبعك أو يدك طالق » ولا يد لها ولا إصبع . أو قال « إن قت فيمينك طالق » فقامت بعد قطعها . ففى وقوع الطلاق وجهان .

وأطلقهما فى المحرر ، وشرحه ، والنظم ، والراعى ، والحاوى الصغير ، والفروع . وقال : بناء على أنه هل هو بطريق السراية ، أو بطريق التعبير بالبعض عن الكل ؟ كذا قال شارح المحرر .

قال الزركشى : إذا أضاف الطلاق إلى عضو ، فهل يقع عليها جملة ، تسمية لكل باسم البعض — وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قاله القاضى — أو على العضو [أو البعض] نظراً لحقيقة اللفظ ، ثم يسرى تعليلها للتحريم ؟ فيه وجهان . وبني عليهما المسألة .

أمرهما : تطلق [فيهما] جزم به فى المنور .

والثانى : لا تطلق بهما .

واختار ابن عبدوس فى تذكرته : أنها تطلق فى الثانية ولا تطلق فى الأولى .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : دَمُّكَ طَالِقٌ ، طَلَّقْتَ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الهداية ،  
والخلاصة ، وشرح ابن منجا ، وشرح المحرر ، والشارح . وهو ظاهر ما جزم به في  
الوجيز . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال الناظم هذا أولى . وقدمه في المحرر ، والفروع .

وقيل : لا تطلق . وجزم به في الترغيب .

قال في المستوعب : قال ابن البنا : لا تطلق . واقتصر عليه . وأطلقهما في  
الرعايتين ، والحاوي الصغير .

فأمره : لو قال « لبنك أو منيك طالق » ف قيل : هما كالكدم . اختاره في الرعاية

قال في الفروع : ومنى كدم .

وقيل : بعدم الوقوع . قدمه في الرعاية . وجزم به في المستوعب في اللبن .

[ نسب تقديمه إلى صاحب الفروع فيه .

واختاره في الرعاية وغيرها .

وقيل : بعدم الوقوع فيهما . وقدمه في الرعاية ، والفروع ، وغيرها .

وجزم به في المستوعب ، والمغنى في موضعين في اللبن .

وينبغي أن يقال عن هذا القول : إنه قدمه في الفروع أيضاً . فإنه مدلوله ، كما

لا يخفى على من تأمله . فإنه قال فيه ، وقيل : تطلق بسن وظفر وشعر . وقيل :

وسواد ، وبياض ، ولبن ، ومنى . كدم . وفيه وجه . وجزم به في الترغيب . انتهى

فقههم بعضهم منه أن قوله « ولبن ومنى » مرفوعان استئنافاً . وليس كذلك

فإنه لم يسبق له في الفروع ذكر حكم الدم ، بل الظاهر جرّها عطفاً على ما قبلهما .

وحينئذ يستقيم الكلام .

ويؤيده الجزم في المغنى فيها بعدم الوقوع في اللبن في موضعين منه . كما نقلته



عنه هنا . وعنه جزم المستوعب . حيث قاس الشعر والظفر والسن والدمع والعرق في عدم الوقوع بها عليها .

وإذا كان كذلك في اللبن ففي المنى كذلك أيضاً . لا اشتراكهما عند صاحب الفروع في الحكم والمعنى أيضاً ، وإن اختلف الحكم . نظراً للتقديرين السابقين في حل قول الفروع ، فليتمأمل [١] .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : شَعْرُكَ أَوْ ظُفْرُكَ أَوْ سِنَّكَ طَالِقٌ ، لَمْ تَطْلُقْ﴾ وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : تطلق وهو احتمال في المحرر . ووجه في المذهب . وأطلقهما فيه .  
فأمره : لو قال « سوادك أو بياضك طالق » لم تطلق ، على الصحيح من المذهب . جزم به في الكافي ، والرعاية الكبرى . وقدمه في الفروع [ وغيره ] ، وقيل : تطلق .

قوله ﴿وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى الرِّيقِ وَالدَّمَعِ وَالْعِرْقِ وَاتَّحَمِلَ : لَمْ تَطْلُقْ﴾ هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في الانتصار : هل يقع ويسقط القول بإضافته إلى صفة كسمع وبصر؟ [ ونحوهما ] إن قلنا تسمية [ الكل ] الجزء عبارة عن الجميع [ كناية أو مجازاً ] وهو ظاهر كلامه [ يعني الإمام أحمد ] صح . وإن قلنا بالسرية فلا .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : رُوحُكَ طَالِقٌ طَلَّقْتَ﴾ .

وهو المذهب . قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : وإن قال « روحك طالق » وقع الطلاق في أصح الوجهين .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، وتجريد العناية .

(١) ما بين المربعات زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن



﴿وقال أبو بكر : لا تطلق﴾ .

فقال : لا يختلف قول الإمام أحمد رحمه الله : أنه لا يقع طلاق و [ لا ] ظهار و [ لا ] عتق و [ لا ] حرام بذكر الشعر والظفر والسن والروح . وبذلك أقول انتهى .  
وجزم به في الوجيز . وهذا ظاهر ما قدمه في الفروع . فإنه قال : وإن طلق جزءاً مبهماً أو مشاعاً أو معيناً أو عضواً ، طلقت . نص عليه .  
وعنه : وكذا الروح . اختاره أبو بكر ، وابن الجوزي . وجزم به في التبصرة انتهى .

وما ذكره عن أبي بكر فيه نظر . ويرده ما نقله [ آنفاً وما نقله ] هو عنه [ في محل آخر أيضاً ] .

ثم وجدت ابن نصر الله - في حواشي الفروع - نقل عن القاضي علاء الدين بن مغلى : أنه جزم بأن هذا يغلب على صاحب الفروع [ في الكلام ] يعني قوله : « وكذا الروح » وأنه معطوف على قوله « جزءاً معيناً » وأن مراده : أنها تطلق بالروح على هذه الرواية ، لكنه وهم في عزوها إلى أبي بكر انتهى . وهو كما قال .  
قال شيخنا في حواشي الفروع : الظاهر أن ذكر أبي بكر سهو .

وقال في الرعاية الكبرى : والنص عدم الوقوع .

قال في المستوعب : توقف الإمام أحمد رحمه الله فيها .

وأطلقهما في المستوعب ، والكافي ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .  
[ وهذا بناء على أن الإشارة في قوله في الفروع « وكذا الروح إلى آخره » إلى الوقوع في المسألة التي قبلها ، وهو الظاهر من العبارة . وقد أوله به ابن نصر الله في حاشيته عليه . فجعل مرجع الإشارة فيه هو قوله « بخلاف زوجتك بعض وليتي » أى فلا تطلق في هذه المسألة الأخرى المشبهة بها فيه لها .

فالتشبيه في أصل انتفاء الحكم ، وإن اختلف منطق الانتفاءين حينئذ .  
فيكون المقدم في الفروع هو الوقوع في الروح . وكذا مسألة الحياة الآتية بعدها



إن قيل : إن قوله فيه « وكذا الحياة » عطف على قوله « وكذا الروح » وقيل :  
إنه عطف على جملة قوله « وكذا الروح » فيكون قد حكى فيه الخلاف فيها .  
والراجح فيه عدم الوقوع عنده ، كما جعله ابن نصر الله في حواشيه عليه  
مقتضى كلامه فيها ، خلافاً لما سيأتى قريباً من الجزم بالوقوع <sup>(١)</sup> .

### فوائد

إبراهيم : لو قال « حياتك طالق » طلقت [ كبقائك أو نفسك - بسكون  
الفاء لا بفتحها - فإنه كريحك وهواؤك ورائحتك . وظاهر الفروع : أنها لا تطلق .  
وجعله ابن نصر الله في حاشيته عليه مقتضى كلامه فيه ، وكمسألة الروح والدم . وإن  
كان المذهب فيهما الوقوع كما ذكر .

والذى ينبغى أن يقال : إن فيها الخلاف كالروح والدم ونحوهما . فينبغى أن  
يكون المذهب فيها كلها عدم الوقوع كإضافة الطلاق إلى السواد والبياض  
ونحوهما كالرائحة لكونها أعراضاً والحياة عرض باتفاق المتكلمين ، كالبقاء والروح  
والأرواح والرائحة والريح والهواء ، بخلاف الروح .

وهذا ما ظهر لى من تحرير هذا المحل ، وكما هو فى كتب غيرنا . كالشافعية  
وغيرهم . لكن الحياة عرض كالهواء لا يستغنى الحيوان عنها كالروح والدم .  
والبقاء والنفس - بالسكون لا بالفتح - بخلاف السواد والبياض ونحوهما . فإن  
الحيوان يعيش بدونها لا بدون جميع الأعراض كلها . وليس الكلام فيها جميعاً <sup>(١)</sup>

الثانية : قال فى الفروع : هنا لو قال « أنت طالق شهراً ، أو بهذا البلد »  
صح ، وبكل بخلاف بقية العقود . انتهى .

فالظاهر أنه وضع هذه المسألة هنا لكونها شبيهة بتطبيق عضو منها . فكما أنها  
تطلق كلها بتطبيق عضو منها [ أو ببعضها ] فكذلك تطلق أيضاً فى هذه المسألة

---

(١) ما بين المربعين زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن







الترغيب : أنه إن أطلق تكرر . فإنه قال فيه : لو قال « أنت طالق طالق طالق » قبل أيضاً قصد التأكيـد . قاله في القواعد الأصولية . وقال في الرعاية — بعد أن ذكر أحكام أنت طالق أنت طالق : — وكذا التفصيل إن قال : أنت طالق طالق طالق . أو أنت طالق طالق أنت طالق ، وقصد التأكيـد .

المائة : لو قال « أنت طالق وطالق وطالق » وقال « أردت تأكيـد الأولى بالثانية » لم يقبل قوله . وإن قال « أردت تأكيـد الثانية بالثالثة » دين . وهل يقبل في الحكم ؟ على روايتين . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع . قال في القواعد الأصولية : قبل منه لمطابقتها لها في لفظها ومعناها معاً . وحزم به . وقدمه ابن رزين في شرحه . وكذا الحكم في الفاء وثم . فإن غاير بين الأحراف ، مثل إن قال « أنت طالق وطالق » أو « ثم طالق » أو « فطالق » لم يقبل قوله في إرادة التأكيـد قولاً واحداً .

الرابعة : لو قال « أنت مطلقة ، أنت مسرحة ، أنت مفارقة » وقال : أردت تأكيـد الأولى بالثانية ، والثالثة . قبل قوله . جزم به في المغنى ، والكافي ، والفروع ، والقواعد الأصولية ، وغيرهم . وإن أتى بالواو فقال « أنت مطلقة ، ومسرحة ، ومفارقة » فهل يقبل منه إرادة التأكيـد ؟ فيه احتمالان .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والقواعد الأصولية . وقدم ابن رزين في شرحه عدم القبول .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ فَطَالِقٌ ، أَوْ ثَمَّ طَالِقٌ ، أَوْ بَلْ طَالِقٌ أَوْ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بَلْ طَلَّقْتَيْنِ ، أَوْ بَلْ طَلَّقَتْ ، أَوْ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بَعْدَهَا طَلَّقَتْ ، أَوْ قَبْلَ طَلَّقَتْ ، طَلَّقْتَ طَلَّقْتَيْنِ ﴾ .

وقوع طلقتين بقوله « أنت طالق فطالق ، أو ثم طالق ، أو بل طالق » لا أعلم



فيه خلافاً] إلا رواية في الحرر بوقوع طلقة واحدة في قوله « أنت طالق بل طالق » <sup>(١)</sup> ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلقة ، بل طلقتين » هو الصحيح من المذهب . كما قطع به المصنف . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال أبو بكر ، وابن الزاغوني : تطلق ثلاثاً .

ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلقة ، بل طلقة » هو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه : تطلق واحدة فقط ، ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلقة قبل طلقة ، أو بعدها طلقة » هو الصحيح من المذهب . قال في الفروع : والأصح يقع ثلثان .

وجزم به في الكافي ، والحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وهو ظاهر ماجزم به في المستوعب في « بعدها طلقة » وقدمه أيضاً في الرايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم . وقيل : تطلق واحدة . اختاره القاضي .

ويأتي قريباً إذا قلنا تطلق اثنتين ، هل يقعان معاً ، أو متعاقبتان ، فيما إذا كانت الزوجة غير مدخول بها ؟ ويأتي نظير ذلك في باب الإقرار بالجمل .

#### فأمرنا

إهداهما : لو ادعى أنه أراد قبلها طلقة في نكاح آخر وزوج آخر : دين . وفي الحكم قيل : يقبل . وقيل : لا يقبل .

وقيل : يقبل إن وجد ذلك ، وإلا فلا . قلت : وهو الصواب .

قال في المغنى ، والشرح : والصحيح أنه لا يقبل إذا لم يكن وجد .

(١) ما بين الربيعين زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



وأطلقهن في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،  
والرايتين ، والحاوى الصغير .

الثانية : لو ادعى أنه أراد بقوله « بعدها طلقة » سأوقعها : دين على الصحيح  
من المذهب . وفي الحكم روايتان .

وأطلقهما في الفروع ، والراية . وحكما وجيه .  
وقال في الروضة : لا يقبل في الحكم . وفي قبوله في الباطن روايتان . انتهى .  
قلت : الصواب القبول .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ، بَأَنْتِ بِالْأُولَى ، وَلَمْ يَلْزَمْهَا  
مَا بَعْدَهَا ﴾ .

يعنى : فيما تقدم من المسائل . فدخل في كلامه « أنت طالق طلقة بعدها  
طلقة ، أو قبل طلقة » وكذا حكم « أنت طالق طلقة بعد طلقة » فلا يقع عنده  
بغير المدخول بها إلا واحدة . وهو أحد الوجهين . وهو المذهب .  
قال في الفروع : وهو أشهر . وتوقف الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز . وقدمه في الرايتين ، والحاوى .  
وقيل : يقعان معاً . فيقع ثنتان بالمدخول بها وغيرها . واختارها أبو الخطاب  
وغیره في قوله « طلقة بعد طلقة » .

وجزم به في المذهب ، والمستوعب . وزاد عليها « قبل طلقة » وأطلقهما  
في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتُ قَبْلَهَا طَلَقْتُ ، فَكَذَلِكَ عِنْدَ  
الْقَاضِي ﴾ .

حتى تبين بطلقة في غير المدخول بها ، وهو المذهب .  
قال في الفروع : وهو أشهر . وتوقف الإمام أحمد رحمه الله . ونصره الشارح .



وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
﴿ وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ : تَطَلَّقُ اُنْتَتَيْنِ ﴾ .  
واختاره أبو بكر . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والخلاصة . وصححه المصنف .

وظاهر المستوعب ، والمحزر ، والفروع : الإطلاق .  
وأما المدخول بها في هذه المسألة : فالصحيح من المذهب : أنها تطلق طلقتين .  
قال في الفروع : الأصح يقع نلتان . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في  
الرعايتين ، والحاوي الصغير . وقيل : تطلق واحدة . اختاره القاضي في الخلاف .  
نقله عنه ابن البنا . ذكر ذلك في المستوعب على ما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً مَعَهَا طَلَقَةٌ ، أَوْ مَعَ طَلَقَةٍ  
أَوْ طَالِقٌ وَطَالِقٌ : طَلَقْتَ طَلَقَتَيْنِ ﴾ .

وقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلاقة معها طلاقة ، أو مع طلاقة » لا نزاع  
فيه في المذهب في المدخول بها وغيرها ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق وطالق »  
لغير المدخول بها : هو الصحيح من المذهب . ونص عليه في رواية صالح والأثرم  
وغیرها . لأن الواو ليست للترتيب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وعنه : تبين غير المدخول بها في الأولى ، بناء على أن الواو للترتيب . قاله  
ابن أبي موسى وغيره .

قال القواعد الأصولية : وفي بناء ابن أبي موسى نظر . بل الأولى في تعليل  
أنها تبين بالأولى : أنها إنشاء ، والإنشاءات يترتب معناها على ثبوت لفظها .  
وقال في الفروع : ويتوجه وجه أنها تبين بالأولى ، ولو لم تسكن الواو للترتيب .  
قوله ﴿ وَالْمُعَلَّقُ كَالْمُنَجَّزِ فِي هَذَا ﴾ .

وهذا المذهب ، سواء قدم الشرط أو آخره ، أو كرره .  
فلو قال « إن دخلت الدار فأنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق » فدخلت



الدار: طلقت طليقة واحدة إن كانت غير مدخول بها ، وثلاثاً إن كانت مدخولاً بها . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال المصنف في المعنى ، وتبعه الشارح : ذهب القاضى إلى وقوع طليقتين في الحال في حق المدخول . بها وتبقى الثالثة معلقة بالدخول . قالوا : وهو ظاهر الفساد وأبطلناه . وقالوا أيضاً : ذهب القاضى فيما إذا قال « إن دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق » أو « طالق ثم طالق ثم طالق » وكذا لو أخر الشرط إلى أن غير المدخول بها : تبين بوحدة في الحال من غير دخول الدار .

قال في الفروع : كذا قال - يعنى : به المصنف - قال : والذي اختاره القاضى وجماة : أن « ثم » كسكتة لتراخيها . فيتعلق بالشرط طليقة . فيقع بالمدخول بها إذن ثنتان . وطليقة معلقة بالشرط ، إن تقدم فبالأولى . وإن تأخر فبالأخيرة . ويقع بغير المدخول بها : الثانية منجزة إن قدم الشرط . والثالثة لغو ، والأولى معلقة .

وإن أخره فطليقة منجزة ، والباقي لغو لينبوتها بالأولى . انتهى .

وقال في المذهب - فيما إذا قدم الشرط - إن القاضى أوقع واحدة فقط في الحال . وذكر أبو يعلى الصغير : أن المعلق . كالمنجز . لأن اللغة لم تفرق بينهما . وقال : إن أخر الشرط فطليقة منجزة . وإن قدم لم يقع إلا طليقة بالشرط .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَدَخَلْتُ طَلَّقْتُ طَلَّقْتَيْنِ بِكُلِّ حَالٍ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وحكاها المصنف إجماعاً . وقال في الفروع : ويتوجه أنه لا يقع إلا واحدة . ولو كرره ثلاثاً من قوله « الطلاق يلزمه لا فعل كذا » وكرره . فإنه لا يقع أكثر من واحدة إذا لم ينو . قاله الأصحاب ، والشيخ تقي الدين رحمه الله ، وفرقوا بين اليمين بالطلاق والتعليق . ذكره في الفروع في آخر كتاب الإيمان .



## باب الاستثناء في الطلاق

قوله ﴿حُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ﴾.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: قول أبي بكر رواية منصوصة عن الإمام أحمد رحمه الله، ولكن أكثر أجوبته كقول الجمهور، ولا تفريع عليه. قال في القواعد الأصولية: وأكثر الأصحاب خصوا قول أبي بكر بالإستثناء في عدد الطلاق، دون عدد المطلقات. ومنهم من حكى عنه إبطال الاستثناء في الطلاق مطلقاً. قال: وهو ظاهر. انتهى.

قلت: ويحتمله كلام المصنف هنا. وقطع في الفروع بالأول.

وقال في الترغيب: لو قال «أربعتهن طواق إلا فلانة» لم يصح على الأشبه، لأنه صرح بالأربع وأوقع عليهن. ولو قال «أربعتهن إلا فلانة طواق» صح الاستثناء. انتهى.

قلت: وهو ضعيف.

قوله ﴿وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ مَا دُونَ النِّصْفِ﴾.

وهو المذهب، كما قال بلا ريب. وعليه الأصحاب. وقطعوا به.

قوله ﴿وَلَا يَصِحُّ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ﴾.

وهو المذهب أيضاً كما قال المصنف. وعليه جماهير الأصحاب. ونص عليه.

قال صاحب الفروع في أصوله: واستثناء الأكثر باطل عند الإمام أحمد رحمه الله، وأصحابه. وقيل: يصح. واختاره أبو بكر الخلال.

فأمره: يصح الاستثناء في الطلقات والمطلقات، والأقارير ونحو ذلك، إلا ما حكى عن أبي بكر، وصاحب الترغيب كما تقدم قريباً.



قوله ﴿ وَفِي النَّصْفِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنقذ ، والكافي ،  
والهادي ، والبلغة ، والشرح ، والحرر ، والنظم ، والفروع ، والقواعد الأصولية .  
أمرهما : يصح . وهو المذهب .

قال ابن هبيرة : الصحة ظاهر المذهب .  
وصححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وجزم به في الإرشاد ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي .  
وهو ظاهر كلام ابن عقيل في التذكرة في الطلاق والإقرار . فإنه ذكر فيهما  
« لا يصح استثناء الأكثر » واقتصر عليه .

والوجه الثاني : لا يصح .

قال في تجريد العناية : لا يصح استثناء مثل ، على الأظهر .  
قال الناظم : الفساد أجود .  
ونقله أبو الطيب الشافعي عن الإمام أحمد رحمه الله .  
قال الطوفي في مختصر الروضة : وهو الصحيح من مذهبننا .  
ونصره شارحه الشيخ علاء الدين العسقلاني في مختصر مختصر الطوفي ، وهو  
صاحب تصحيح الحرر . واختاره ابن عقيل في فصوله .  
ويأتي نظير ذلك في باب الحكم فيما إذا وصل بإمراره ما يغيره .  
تنبيه : أكثر الأصحاب حكوا الخلاف وجهين . وقال أبو الفرج ، وصاحب  
الروضة ، والخلاصة : هما روايتان .

وذكر أبو الطيب الشافعي عن الإمام أحمد رحمه الله : رواية بالمنع ، كما تقدم .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ، أَوْ خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . بناء على عدم صحة استثناء الأكثر .  
وقيل : تطلق اثنتان ، بناء على القول الآخر . وأطلقهما في الرعايتين .  
قلت : لو قيل تطلق ثلاثاً في قوله « خمساً إلا ثلاثاً » وإن أوقعنا في الأولى طلقتين : لكان له وجه . لأن لنا وجهاً أن الاستثناء لا يعود إلا إلى ما يملكه . وهو هنا لا يملك إلا ثلاث طلقات ، وقد استثنىها . فلا يصح . فكأنه قد استثنى الجميع كقوله « أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً » بخلاف ما إذا استثنى اثنتين من ثلاث .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا رُبْعَ طَلَقَةٍ: طَلَّقْتَ ثَلَاثًا﴾ .  
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به القاضي في الجامع الكبير ، وصاحب المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

قال في القواعد الأصولية : تطلق ثلاثاً في أصح الوجهين . وصححه ابن عقيل في الفصول .

وقيل : تطلق طلقتين . اختاره القاضي . نقله عنه في الفصول .  
وأطلقهما في الحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .  
قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً فَعَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .  
مبينين على صحة استثناء النصف وعدمه . وقد تقدم المذهب في ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً، فَهَلْ تَطْلُقُ ثَلَاثًا أَوْ اثْنَتَيْنِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .  
وأطلقهما في الحرر ، والفروع .



أمرهما : تطلق اثنتين . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم . لأن الاستثناء من الاستثناء عندنا صحيح . واستثناء النصف صحيح على المذهب ، كما تقدم .

والوجه الثاني : تطلق ثلاثاً .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : لا يصح الاستثناء من الاستثناء في الطلاق إلا في هذه المسألة . فإنه يصح إذا أجزنا النصف . وإن قلنا : لا يصح ، وقع الثلاث . فأمره : لو قال « أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة إلا واحدة » طلقت اثنتين ، على الصحيح من المذهب . لأنه استثنى من الواحدة المستثناة واحدة . فيلغو الاستثناء الثاني ، ويصح الأول . جزم به ابن رزين في شرحه .

وقيل : تطلق ثلاثاً ، لأن الاستثناء الثاني معناه إثبات طلقة في حقها ، لسكون الاستثناء من النفي إثباتاً فيقع . فيقبل ذلك في إيقاع طلاقه ، وإن لم يقبل في نفيه . وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً ، أَوْ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِلَّا وَاحِدَةً ، أَوْ طَلَقْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً ، أَوْ طَلَقْتَيْنِ وَنِصْفًا إِلَّا طَلَقَةً : طَلَقْتَ ثَلَاثًا ﴾ وهو المذهب .

قال ابن منجاء في شرحه : هذا المذهب . وقدمه في النظم ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة في « أنت طالق طلقتين وواحدة [ إلا واحدة ] أو « طلقتين ونصفاً إلا طلقة » طلقت ثلاثاً . وهو المذهب <sup>(١)</sup> .

( وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ طَلَقَتَيْنِ ) .

وقدمه في المستوعب في الجميع . وأطلقهما في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبدالله بن حسن .



لسكن صاحب الرايتين : قدم أن الاستثناء بعد العطف بالواو يعود إلى السك  
وقطع في الهداية والخلاصة : أن الاستثناء بعد العطف لا يعود إلا إلى الأخيرة .  
فإذا قال « أنت طالق وطالق وطالق إلا واحدة » طلقت ثلاثاً . وقدمه في  
المستوعب . وصححه في المغنى .

قال في القواعد الأصولية : وما قاله في المغنى ليس بجار على قواعد المذهب .  
وقطع القاضى أبو يعلى بوقوع طلقتين في قوله « أنت طالق وطالق وطالق إلا  
واحدة » كما قدمه ابن حمدان . وقطع به ابن عقيل في الفصول أيضاً .

لسكن ذكر في المستوعب عن القاضى : أنها تطلق ثلاثاً في هذه وفي الجميع .  
واختار الشارح وقوع الثلاث في الأولى . وأطلق الخلاف في الباقي ، وأطلق  
الخلاف في المذهب في الأولى . وفي قوله « طَلَقْتَيْنِ وَنِصْفًا إِلَّا طَلَقَةً » .

فإذا قلنا : تطلق ثلاثاً في قوله « طالق وطالق وطالق إلا واحدة » لو أراد  
استثناءاً من المجموع : دين ، وفي الحكم وجهان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،  
والرايتين ، والحاوى .

وظاهر كلامه في المنور : أنه لا يقبل في الحكم . فإنه قال : دين ، واقتصر عليه  
[ قال ابن رزبن في التهذيب : كل موضع فسر قوله فيه بما يحتمله . فإنه يدين  
فيه فيما بينه وبين الله ، دون الحكم انتهى .

ونقله أيضاً عنه في تصحيح المحرر وغيره <sup>(١)</sup> .  
قلت : الصواب قبوله .

[ قال الشيخ في مختصره - هداية أبى الخطاب - فإن قال : أردت استثناء  
الواحدة من الثلاث : قبل .

وهذا الجزم من الشيخ الموفق مع إطلاق أبى الخطاب للخلاف - على ما نقله  
المؤلف - أحسن ما يستند إليه في تصحيح الوجه الثانى ، وهو القول . والله أعلم <sup>(١)</sup>

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



فأئمة : لو قال « أنت طالق اثنتين ، واثنتين ، إلا اثنتين : طلقت ثلاثاً »  
جزم به القاضي في الجامع الكبير ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين .

ويحتمل أن تطلق اثنتين . قال ابن رزين في شرحه : هذا أقيس .

وإن قال « اثنتين واثنتين ، إلا واحدة » فالذى جزم به القاضي في الجامع

الكبير : أنها تطلق اثنتين . بناء على قاعدته .

وقاعدة المذهب : أن الاستثناء يرجع إلى ما قبله ، وأن العطف بالواو يُصَيِّرُ

الجملةتين جملة واحدة .

وأبدى المصنف في المغنى احتمالين .

أحدهما : مقاله القاضي .

والثاني : لا يصح الاستثناء .

وإن فرق بين المستثنى والمستثنى منه ، فقال « أنت طالق واحدة وواحدة

وواحدة ، إلا واحدة وواحدة وواحدة » . قال في الترغيب : وقعت الثلاث على

الوجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، وَاسْتَثْنَيْ بِقَلْبِهِ إِلَّا وَاحِدَةً  
وَقَعَتِ الثَّلَاثُ ﴾ .

أما في الحكم : فلا يقبل ، قولاً واحداً .

وأما في الباطن : فالصحيح من المذهب : أنه لا يدين ، كما هو ظاهر كلام

المصنف . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به السامري في فروقه ، وصاحب الوجيز ،  
والمستوعب ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والنظم ، والزرکشی ، وغيرهم .

واختاره المجد في محرره وغيره .

وقال أبو الخطاب : يدين . واختاره الحلواني .



قال في عيون المسائل : لأنه لا اعتبار في صريح النطق . على الصحيح من المذهب . وقدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : نِسَائِي طَوَالِقٌ ، وَاسْتَشْنَى وَاحِدَةً بِقَلْبِهِ . لَمْ تَطْلُقْ ﴾ .

فيقبل فيما بينه وبين الله تعالى ، قولاً واحداً .  
وظاهر كلام المصنف : أنه يقبل في الحكم أيضاً . وهو الصحيح من الرايتين . والمذهب منهما . اختاره الشارح . وصححه في النظم .  
وظاهر ماجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، واختاره القاضي . وجزم به الزركشي ، والمنور .

والرواية الثانية : لا يقبل . اختاره ابن حامد .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع ، والرايتين ، والحاوي الصغير .

#### فأمرناه

إصداهما : لو قال « نِسَائِي الْأَرْبَعُ طَوَالِقٌ » واستثنى واحدة بقلبه : طلقت في الحكم . على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثر .

ولم تطلق في الباطن . وقدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير .  
وقيل : تطلق أيضاً . وهو الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وهو ظاهر ماجزم به الزركشي ، والخرقي .

وقال في الترغيب : لو قال « أُرْبَعَتَكُن طَوَالِقٌ إِلَّا فُلَانَةً » لم يصح على الأشبه لأنه صرح وأوقع . ويصح « أُرْبَعَتَكُن إِلَّا فُلَانَةً طَوَالِقٌ » وتقدم ذلك في أول الباب .

الثانية : يعتبر للاستثناء والشرط ونحوهما : اتصال معتاد لفظاً وحكما .  
كانقطاعه بتنفس ونحوه . قاله القاضي ، وغيره . واختاره في الترغيب .



وقطع به في الحرر ، والرعابتين ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والنظم ،  
وتجريد العناية ، والمنور ، وغيرهم .  
ويعتبر أيضاً نيته قبل تكميل ما ألحقه به .  
قال في القواعد الأصولية : وهو المذهب .

[وقيل : يصح بعد تكميل ما ألحقه به] <sup>(١)</sup> قطع به في المبهج ، والمستوعب ،  
والمنفى ، والشرح .

قال في الترغيب : هو ظاهر كلام أصحابنا .  
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال : دل عليه كلام الإمام أحمد  
رحمه الله ، وعليه متقدمو أصحابه .  
وقال : لا يضر فصل يسير بالنية وبالاستثناء . انتهى .

وقيل : محله في أول الكلام . قاله في الترغيب توجيهاً من عنده .  
وسأله أبو داود عن تزوج امرأة ، فقيل له « ألك امرأة سوى هذه ؟ فقال :  
كل امرأة لي طالق . فسكت . فقيل : إلا فلانة ؟ قال : إلا فلانة ، فإني لم أعنيها »  
فأبى أن يفتي فيه .  
ويأتى في تعليق الطلاق : إذا علقه بمشيئة الله تعالى .

وقال في الرعية : لا يضر في أول الكلام . انتهى .  
والرواية الثانية : لا يضر .

قال في الرعية : لا يضر في أول الكلام . انتهى .  
والرواية الثالثة : لا يضر في أول الكلام . انتهى .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



## باب الطلاق في الماضي والمستقبل

قوله ﴿ إِذَا قَالَ لِمَرْأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ ، أَوْ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ يَنْوِي الْإِيقَاعَ : وَقَعَ ﴾ .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر . وحكاه القاضي عن الإمام أحمد رحمه الله . وجزم به في المغني ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاوي .

ووقوع الطلاق بقصد وقوعه أمس : من مفردات المذهب . وجعله القاضي وحفيده كسألة ما إذا لم ينو إلا نية . وعنه : يقع إن كانت زوجته أمس .

نقل منها : إذا قال « أنت طالق أمس » وإنما تزوجها اليوم . فليس هذا بشيء . ففهموه : أنها إن كانت زوجته بالأمس : طلقت .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ : لَمْ يَقَعْ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز وغيره . وصححه في النظم وغيره . وقدمه في المحرم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع وغيرهم .

قال ناظم المفردات : عليه الأكثر . وهو من المفردات .

وقال القاضي : يقع . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . فيلغو ذكر

« أمس » .

وحكى عن أبي بكر : لا يقع إذا قال « أنت طالق أمس » وَيَقَعُ إِذَا قَالَ

« قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ » .

قال القاضي : رأيت بخط أبي بكر في جزء مفرد .

وحمل القاضي قول أبي بكر - رحمه الله - على أنه يتزوجها بعد ذلك ثانياً .

فيمين وقوعه الآن .



قال المصنف والشارح - في تعليل قول أبي بكر - لأن « أمس » لا يمكن وقوع الطلاق فيه .

وقبل تزوجها متصور الوجود . فإنه يمكن أن يتزوجها ثانياً ، وهذا الوقت قبله ، فوقع في الحال . كما لو قال « أنت طالق قبل قدوم زيد » .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ زَوْجًا قَبْلِي طَلَّقَهَا ، أَوْ طَلَّقْتُهَا أَنَا فِي نِكَاحٍ قَبْلَ هَذَا : قُبِلَ مِنْهُ إِذَا احْتَمَلَ الصَّدَقَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ ﴾ .

أما فيما بينه وبين الله تعالى : فيدين . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يدين فيهما باطنا . حكاهما الحلواني وابن عقيل .

وأما في الحكم : فظاهر كلام المصنف هنا : أنه يقبل أيضاً . وهو مقيد بما إذا لم تكذبه قرينة ، من غضب أو سؤلها الطلاق ونحوه . فلا يقبل قولاً واحداً . وكلام المصنف هو المذهب وإحدى الروايتين .

وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المحزر ، والرعاية الكبرى .

وقال في الرعاية الصغرى : قبل حكماً ، إلا أن يعلم من غير جهة . ولعله سهو أو نقص من السكاتب . وإنما هذا الشرط على التخيير الآتي . والرواية الثانية : لا يقبل .

وقال في المحزر : ويتخرج إذا قلنا : تطلق بلا نية : أن لا يقبل منه في الحكم إلا أن يعلم من غير جهة . وتبعه في الرعاية الكبرى . وأطلق الروايتين في الفروع وغيره .

وتقدم نظير ذلك في أول « باب صريح الطلاق وكنايته » عند قوله « وإن

نوى بقوله « أنت طالق » من وثاق ، أو مطلقة من زوج كان قبلي » . (١)



وتقدم تحرير ذلك . فليعاود . فإن الأصحاب ذكروا أن الحكم فيهما واحد .  
تفصيل : ظاهر قوله « قبل منه إذا احتمل الصدق » أى وجوده : أنه يشترط أن  
 يكون قد وجد ذلك منه أو من الزوج الذى قبله .

هذا المذهب . واختاره القاضى وغيره [ وهو قول أبى الخطاب . وقدمه فى  
 الشرح ] .

قال فى المحرر ، والرعاية ، والنظم ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم : إذا أمكن .  
 [ قال فى الترغيب : هو قياس المذهب .

وقال القاضى : يقبل مطلقا ] وقدمه فى الفروع .  
 [ وهل يشترط أيضاً ثبوته عند الحاكم ، أو إن تداعيا عنده ، أولا مطلقاً .  
 أو يشترط فى الحكم دون التدين باطناً ، وهو الأظهر ؟ فيه خلاف .  
 لكن فرق بين إمكان الصوت ، ولولم يكن وجد شيء مطلقاً . وبين الوجود  
 نفسه ، سواء اشترط ثبوته فى نفس الأمر ، أو عند الحاكم ، للحكم أو للتدين مثلاً .  
 فيشكل من ذلك مسألة مستقلة بنفسها ، خلافاً لمن يجعل الخلف لفظياً فى  
 ذلك كله <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ فَإِنْ مَاتَ أَوْ جُنَّ أَوْ خَرَسَ ، قَبْلَ الْعِلْمِ بِمُرَادِهِ ، فَهَلْ تَطْلُقُ ؟  
 عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى المعنى ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
أمرهما : لا تطلق . وهو الصحيح من المذهب . صححه فى التصحيح . وجزم  
 به فى الوجيز .

والوجه الثانى : تطلق .

والخلاف هنا مبني على الخلاف المتقدم فى اشتراط النية فى أصل المسألة .

(١) ما بين المربعين زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



فإن قيل : تشترط النية هناك - وهو المذهب - : لم تطلق هنا . لأن شرط وقوع الطلاق النية ، ولم يتحقق وجودها .  
وإن قيل : لا تشترط النية هنا ، طلقت هناك . قاله الأصحاب . منهم المصنف والشارح ، وابن منبجا ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ . فَقَدِمَ قَبْلَ مُضِيِّ شَهْرٍ : لَمْ تَطْلُقْ ﴾ .

وكذا إذا قدم مع الشهر . وهذا للمذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
حتى قال المصنف ، والشارح ، في المسألة الأولى : لم تطلق ، بغير اختلاف من أصحابنا .

وقيل : هما كقوله « أنت طالق أمس » وجزم به الحلواني .  
فأمره : قال في القواعد الأصولية ، في هذه المسألة : جزم بعض أصحابنا بتحريم وطئها من حين عقد الصفة إلى حين موته .

وقال في المستوعب : قال بعض أصحابنا : يحرم عليه وطؤها من حين عقد هذه الصفة إلى حين موته . لأن كل شهر يأتي يحتمل أن يكون شهر وقوع الطلاق فيه . ولم يذكر خلافه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَجُزْءُ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ : تَبَيَّنَا وَقُوعُهُ فِيهِ ﴾ .

بلا نزاع . وكان وطؤه محرماً . فإن كان وطئاً : لزمه المهر .

### فوائد

الأولى : لها النفقة من حين التعليق إلى أن يتبين وقوع الطلاق .

قلت : فيعاني بها .



الثانية: قوله ﴿وَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ يَوْمَ، وَكَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا، ثُمَّ قَدِمَ زَيْدٌ بَعْدَ الشَّهْرِ بِيَوْمَيْنِ: صَحَّ الْخُلْعُ وَبَطَلَ الطَّلَاقُ﴾ .

وهذا صحيح لا خلاف فيه . لأن الطلاق لم يصادفها إلا بائناً ، والبائن لا يقع عليها الطلاق .

وقوله ﴿وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ: وَقَعَ الطَّلَاقُ دُونَ الْخُلْعِ﴾ .

بلا خلاف عليها ، لكن إذا لم يقع الخلع : ترجع بالعوض .

وقوله ﴿وَكَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا﴾ .

احترازاً من الطلاق الرجعي . فإنه يصح الخلع مطلقاً . أعني قبل وقوع الطلاق وبعده ، ما لم تنقض عدتها .

الثالثة: وكذا الحكم لو قال « أنت طالق قبل موتي بشهر » لكن لا إرث

لبائن ، لعدم التهمة .

ولو قال « إذا مت فأنت طالق قبله بشهر » لم يصح . ذكره في الانتصار .

لأنه أوقعه بعده . فلا يقع قبله لمضيه .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي: طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في التبصرة: تطلق في جزء يليه موته ، كقبيل موتي .

#### فوائد

إبراهيم: قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: بَعْدَ مَوْتِي، أَوْ مَعَ مَوْتِي: لَمْ تَطْلُقْ﴾ .

بلا نزاع عند الأصحاب . ونص عليه .

لكن قال في القواعد: يلزم على قول ابن حامد: الوقوع هنا في قوله « مع

موتي » لأنه أوقع الطلاق مع الحكم بالبينونة . فيإيقاعه مع سبب الحكم أولى . انتهى



الثانية : لو قال « أنت طالق يوم موتي » ففي وقوع الطلاق وجهان .  
وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
أمرهما : تطلق في أوله . وهو الصواب . وصححه في النظم . وجزم به في المنور  
والثاني : لا تطلق .

الثالثة : لو قال « أطولكما حياة طالق » فموت إحداها يقع الطلاق بالأخرى  
إذن ، على الصحيح من المذهب .  
وقيل : تطلق وقت يمينه .

قوله ﴿ وَإِنْ تَزَوْجَ أُمَّةَ أَبِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا مَاتَ أَبِي أَوْ اشْتَرَيْتُكَ ،  
فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَمَاتَ أَبُوهُ أَوْ اشْتَرَاهَا : لَمْ تَطْلُقْ ۖ ۞ .

وهو أحد الوجهين . اختاره القاضي في المجرد ، وابن عقيل في الفصول .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الكافي ، والنظم .

قال ابن منجاف في شرحه : هذا المذهب .  
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ ۖ ۞ ﴾

وهو المذهب . وهو رواية في التبصرة .  
قال في الشرح : وهذا أظهر .

قال أبو الخطاب في الهداية : وهذا الصحيح .  
قال في الرعايتين : طلقت في الأصح .

واختاره القاضي في الخلاف ، والجامع ، والشريف ، وابن عقيل في عهد الأدلة  
وغيرهم . وجزم به في المنور ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقدمه في الخلاصة ، والحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
وأطلقهما في المستوعب ، وقواعد ابن رجب ، وتجريد العناية .

وتقدم التنبيه على ذلك في باب المحرمات في النكاح .



**فأمره :** لو قال « إذا ملكتك فأنت طالق » فمات الأب أو اشتراها لم تطلق .  
على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : لا تطلق في الأصح .

قال في المحرر ، والحاوي الصغير : لم تطلق وجهاً واحداً . وجزم به في الرعاية  
الصغرى .

قال في القواعد الفقهية ، في القاعدة السابعة والخمسين : لو قال زوج الأمة لها  
« إن ملكتك فأنت طالق » ثم ملكها : لم تطلق . قاله الأصحاب وجهاً واحداً .  
ولا يصح . لأن ابن حامد يلزمه القول هنا بالوقوع لا اقترانه بالانفساخ . انتهى .  
وقال في الرعاية الكبرى : ولو كان قال « إذا ملكتك فأنت طالق » وقتلنا :  
الملك في زمن الخيارين للمشتري : لم تطلق . واقتصر عليه . وقيل : تطلق .

وفي عيون المسائل احتمال : يقع الطلاق في مسألة الشراء ، بناء على أن الملك  
هل ينتقل زمن الخيار ؟ وفيه روايتان .

**تنبيه :** مراده بقوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مُدَبَّرَةً فَمَاتَ أَبُوهُ : وَقَعَ الطَّلَاقُ  
وَالْعِتْقُ مَعًا ﴾ .

إذا كانت تخرج من الثلث .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لِأَشْرَبِ الْمَاءِ الَّذِي فِي السَّكُوزِ ، وَلَا  
مَاءَ فِيهِ ، أَوْ لَأَقْتُلَنَّ فُلَانًا مَيِّتًا ، أَوْ لَأَصْعِدَنَّ السَّمَاءَ ، أَوْ لَأَطِيرَنَّ ، أَوْ  
إِنْ لَمْ أَصْعِدِ السَّمَاءَ وَنَحْوَهُ : طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ ﴾ .

هذا تعليق بعدم وجود المستحيل وعدم فعله .

ومن جملة أمثله « إن لم أشرب ماء السكوز » ولا ماء فيه ، أو « إن لم أطر »  
وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره . وصححه المصنف ، والشارح .



وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،  
والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو الخطاب في موضع من كلامه : لا تنعقد يمينه .

وحكى في الهداية عن القاضي : أنها لا تنعقد . فلا يقع به الطلاق .

وقيل : تطلق في المستحيل لذاته ، وفي المستحيل عادة : تطلق في آخر حياته .

وقيل : إن وقته كقوله « لأطيرن اليوم » ونحوه : طلقت في آخر وقته .

وذكره أبو الخطاب اتفاقاً . وإن أطلق : طلقت في الحال .

وقيل : إن علم موته حنث وإلا ، فلا لتوهم عود الحياة الفانية .

فأمره : لو قال « لا طلعت الشمس » فهو كقوله « لأصعدن السماء » .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتَ مَاءَ الْكُوزِ ، وَلَا مَاءَ فِيهِ

أَوْ صَعِدْتَ السَّمَاءَ ، أَوْ شَاءَ الْمَيِّتُ أَوْ الْبَهِيمَةُ ﴾ .

هذا تعليق بوجود مستحيل وفعله . وهو قسمان : مستحيل عادة ، ومستحيل

لذاته .

فالمستحيل عادة : كما مثل المصنف .

ومن جملة أمثلته « أنت طالق لا طرت » أو « إن طرت » أو « لا شربت

ماء الكوز » ولا ماء فيه . أو « إن قلبت الحجر ذهباً » ونحوه .

والمستحيل لذاته : كقوله « أنت طالق إن رددت أمس » أو « جمعت بين

الضدين » أو « شربت الماء الذي في هذا الكوز » ولا ماء فيه ونحوه . فهذان

القسمان لا تطلق بهما في أحد الوجهين . وهو المذهب . وصححه في المغنى ، والشرح ،

والتصحيح ، والنظم ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،

والفروع .

وتطلق في الآخر . وأطلقهما ابن منجا في شرحه .



وقيل : تطلق في المستحيل لذاته ، لا في الحال في العادة .  
فأمره : حكم العتق والحرام والظهار والنذر : حكم الطلاق في ذلك .  
وأما اليمين بالله تعالى : فكذلك على أصح الوجهين . قدمه في الحرر ،  
والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم . وأطلقهما في الفروع .

ويأتي الكلام عليه في كلام المصنف في كتاب الأيمان في الفصل الثاني .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدٌ ، فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ ﴾ .  
يعنى المتقدمين قبله . وأطلقهما في الشرح .

أمرهما : لا تطلق مطلقاً . بل هو لغو . وهو الصحيح من المذهب . اختاره  
القاضي في المجرد ، وابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع . وصححه في التصحيح .  
والثاني : تطلق في الحال . اختاره القاضي أيضاً . ذكره الشارح .  
قال في الوجيز : طلقت . انتهى .

وقيل : تطلق في غد .

تنبيه : قال ابن منبج في شرحه : وظاهر كلام المصنف - فيما حكاه عن  
القاضي - أن الطلاق لا يقع هنا ، مع قطع النظر عن تخريجه على تعليق الطلاق  
بشرط مستحيل .

قال المصنف في المغني : اختيار القاضي أن الطلاق يقع في الحال . انتهى .  
قلت : قد ذكر الشارح عن القاضي قولين : عدم الطلاق مطلقاً ، ووقوع  
الطلاق في الحال ، كما ذكرته عنه .



### فائدتان

إبراهيم : لو قال « أنت طالق ثلاثاً على مذهب السنة ، والشيعية ، واليهود ، والنصارى » فقال القاضي في الدعاوى - من حواشي التعليق - : تطلق ثلاثاً . لاستحالة الصفة . لأنه لا مذهب لهم : ولقصده التأكيدي . انتهى .

قلت : ويقرب من ذلك قوله « أنت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب » لاستحالة الصفة . والظاهر : أنه أراد التأكيدي ، بل هذه أولى من التي قبلها ، ولم أرها للأصحاب .

وقال أبو نصر بن الصباغ والدامغانى من الشافعية : تطلق في الحال .  
وقال أبو منصور بن الصباغ : سمعت من رجل فقيه - كان يحضر عند أبي الطيب - أن القاضي قال : لا يقع . لأنه لا يكون قد أوقع ذلك على المذاهب كلها .

قال أبو منصور : لا بأس بهذا القول .  
الثانية : قوله « إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا ، أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ ، أَوْ فِي رَجَبٍ طَلَّقْتَ بِأَوَّلِ ذَلِكَ » ،

بلا نزاع . ويجوز له الوطء قبل وقوعه .  
« وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ ، أَوْ فِي هَذَا الشَّهْرِ : طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ » .

بلا خلاف أعلمه .  
وكذا لو قال « أنت طالق في الحول » طلقت أيضاً بأوله . على الصحيح من المذهب . قدمه في المستوعب ، والرعاية ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : لا يقع إلا في رأس الحول . اختاره ابن أبي موسى .  
قال في الفروع : وهو أظهر .



قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ دِينٌ ﴾ .

إذا قال : أنت طالق غدا ، أو يوم السبت وقال « أردت في آخر ذلك » فقطع المصنف هنا : أنه يدين ، وهو أحد الوجهين أو الروايتين . ذكرهما في الرعايتين . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وشرح ابن منبجا . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قال في الفروع : والمنصوص أنه لا يدين . وقدمه في المحرر . ومال إليه الناظم .

قلت : هذا المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والفروع .

وأما ماعداهاتين المسألتين : فقطع المصنف أيضاً أنه يدين ، وهو المذهب .

قال في الفروع : دين في الأصح .

قال في الرعاية الكبرى : دين في الأظهر .

قال في الحاوى : دين في أصح الوجهين . وجزم به في المغنى ، والشرح ،

والرعاية الصغرى ، والوجيز ، والنظم ، وغيرهم .

وقيل : لا يدين . وقدم في القواعد الأصولية : أنه لا يدين إذا قال « أنت

طالق يوم كذا » وقال : أردت آخره .

قوله ﴿ وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحَكْمِ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى فيما عدا المسألتين الأولتين . وأطلقهما في

شرح ابن منبجا في الجميع . وأطلقهما في الفروع في « أنت طالق اليوم أو غدا ، أو شهر كذا » .

أمرهما : يقبل . وهو الصحيح من المذهب . صححه في المغنى ، والشرح ،

والتصحيح ، والنظم ، وابن أبى المجد فى مصنفه . واختاره ابن عبدوس فى تذكرة .



والثانية : لا يقبل . صححه في الخلاصة . وجزم به في المنور .  
قال في الوجيز : دين فيه .  
وقدم في الرعايتين : أنه لا يقبل إذا قال « غداً أو يوم كذا » وجزم به في  
الحاوي الصغير .

### فائدتاه

إمراهما : قال في بدائع الفوائد : فائدة .

ما يقول الفقيه أيده الا ه ، وما زال عنده إحسان  
في فتي علق الطلاق بشه ر قبل ما قبل قبله رمضان  
في هذا البيت ثمانية أوجه :

أحدها : هذا .

والثاني : بعد ما بعد بعده .

والثالث : قبل ما بعد بعده .

والرابع : بعد ما قبل قبله . فهذه أربعة متقابلة .

الخامس : قبل ما بعد قبله .

السادس : بعد ما قبل بعده .

السابع : بعد ما بعد قبله .

الثامن : قبل ما قبل بعده .

وتلخيصها : أنك إن قدمت لفظة « بعد » جاء أربعة .

أحدها : أن كلها بعد .

الثاني : بعدان وقبل .

الثالث : قبلان وبعد .

الرابع : بعدان بينهما قبل .

وإن قدمت لفظة « قبل » فكذلك .



وضابط الجواب عن الأقسام : أنه إذا اتفقت الألفاظ . فإن كانت « قبل » وقع الطلاق في الشهر الذي تقدمه رمضان بثلاثة شهور . فهو ذو الحجة . فكأنه قال « أنت طالق في ذي الحجة » لأن المعنى : أنت طالق في شهر رمضان قبل قبله . فلو كان رمضان قبله طلقت في شوال .

ولو قال « قبل قبله » طلقت في ذي القعدة .

وإن كانت الألفاظ كلها « بعد » طلقت في جمادى الآخرة . لأن المعنى : أنت طالق في شهر يكون رمضان بعد بعد بعده . ولو قال « رمضان بعده » طلقت في شعبان . ولو قال « بعد بعده » طلقت في رجب .

وإن اختلفت الألفاظ - وهي ست مسائل - فضابطها : أن كل ما اجتمع فيه « قبل ، و بعد » فالغهما ، نحو « قبل بعده » و « بعد قبله » واعتبر الثالث . فإذا قال « قبل مابعد بعده » أو « بعد ماقبل قبله » فالغ اللفظين الأولين ، يصير كأنه قال أولاً « بعده رمضان » فيكون شعبان . وفي الثاني : كأنه قال « قبله رمضان » فيكون شوالاً .

وإن توسطت لفظة بين مضادين لها نحو « قبل بعد قبله » و « بعد قبل بعده » فالغ اللفظين الأولين . ويكون شوالاً في الصورة الأولى . كأنه قال : في شهر قبله رمضان . وشعبان في الثانية . كأنه قال « بعده » رمضان . وإذا قال « بعد بعد قبله » أو « قبل قبل بعده » - وهي تمام الثمانية - طلقت في الأولى في شعبان . كأنه قال : بعده رمضان . وفي الثانية في شوال . كأنه قال : قبله رمضان . انتهى .

الثانية : لو قال « أنت طالق اليوم أو غداً » أو « أنت طالق غداً ، أو بعد غد » طلقت في أسبق الوقتين . قاله الأصحاب .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمِ وَغَدًا وَبَعْدَ غَدٍ، أَوْ فِي الْيَوْمِ وَفِي غَدٍ وَفِي بَعْدِهِ. قَهْلُ تَطْلُقُ ثَلَاثًا، أَوْ وَاحِدَةً؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

أمرهما : تطلق واحدة ، كقوله « أنت طالق كل يوم » ذكره في الانتصار

وصحح هذا الوجه في التصحيح .

والوجه الثاني : تطلق ثلاثاً ، كقوله « أنت طالق في كل يوم » ذكره

أيضاً في الانتصار .

وقيل : تطلق في الأولى واحدة ، وفي الثانية ثلاثاً . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والنظم . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والخلاصة في الأولى . وقدموه في الثانية .

وأطلق ابن منجا في شرحه . وأطلق الوجهين فيهما في المفتي ، والشرح ،

والفروع .

وقال : ويتوجه أن يخرج « أنت طالق كل يوم » أو « في كل يوم » على

هذا الخلاف .

ويأتي في كلام المصنف : إذا قال « إن كنت تحبين أن يعذبك الله بالنار

فأنت طالق » في تعليق الطلاق بالشروط ، في فصل تعليقه بالمشيئة . فإن بعضهم ذكرها هنا .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمِ إِنْ لَمْ أَطْلَقْكَ الْيَوْمَ: طَلَّقَتْ

فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . منهم أبو الخطاب ،

والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .



قال في الرعاية الكبرى : وهو أظهر . وجزم به في الوجيز ، والمنور ،  
وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في الفروع .  
وقال أبو بكر : لا تطلق . قدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والنظم .  
وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، والحاوي  
الصغير .

فائدة : لو أسقط اليوم الأخير فقط . فقال « أنت طالق اليوم إن لم أطلقك »  
فحكها حكم المسألة التي قبلها خلافاً ومذهباً . قاله في المغنى ، والشرح ، والفروع ،  
وغيرهم .

ولو أسقط اليوم الأول فقط . فقال « أنت طالق إن لم أطلقك اليوم » طلقت  
بلا خلاف .

لكن في وقت وقوعه وجهان .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع .  
أمرهما : تطلق في آخره . قدمه ابن رزين في شرحه .

والوجه الثاني : تطلق بعد خروجه .

ولو أسقط اليوم الأول والأخير . فقال « أنت طالق إن لم أطلقك » فيأتي  
في كلام المصنف في أول الباب الآتي بعد هذا .

فائدة : لو قال لزوجاته الأربع « أيتكن لم أطاها الليلة فصواحباتها طوالق »  
ولم يطأ تلك الليلة واحدة منهن . فالمشهور عند الأصحاب : أنهن يطلقن ثلاثاً ثلاثاً .  
قاله في القاعدة الستين بعد المائة .

وحكى أبو بكر وجهاً - وجزم به أولاً - أن إحداهن تطلق ثلاثاً . والبواق  
طلقتين طلقتين . وعلاه .

فعلى هذا الوجه : ينبغي أن يقرع بينهما . فمن خرجت عليها قرعة الثلاث  
حرمت بدون زوج وإصابة . قاله في القواعد .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَتَقَدَّمُ زَيْدٌ، فَمَاتَتْ غُدُوَّةً،  
وَقَدِمَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ يعنى: فى ذلك اليوم ﴿فَهَلْ وَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ﴾.

وأطلقهما ابن منبجاً فى شرحه، والناظم.

أمرهما: وقع بها الطلاق. وهو الصحيح من المذهب. صححه فى التصحيح،  
والمغنى، والشرح. وجزم فى الوجيز وغيره. وقدمه فى الرعايتين، والحاوى،  
والفروع، وغيرهم.

والوجه الثانى: لا يقع بها الطلاق.

وأما «إذا قدم ليلاً أو نهاراً، أو حياً أو ميتاً، أو طائعاً أو مكرهاً» فيأتى فى  
كلام المصنف فى آخر الباب.

فعلى المذهب: تطلق من أول النهار. جزم به فى المغنى، والشرح. وقدمه  
فى المحرر، والحاوى.

وقيل: تطلق عقيب قدومه. وقدمه فى الرعايتين. وأطلقهما فى الفروع.

وكذا الحكم لو قدم وهى حية فى وقت وقوع الطلاق الوجهان.

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ. فَمَاتَتْ قَبْلَ  
قُدُومِهِ: لَمْ تَطْلُقْ﴾.

هذا أحد الوجهين. وهو احتمال فى الهداية. وصححه فى المستوعب. وجزم  
به فى الكافى، والشرح، والنظم، والوجيز، وغيرهم.

والوجه الثانى: تطلق. وهو المذهب.

قال فى المستوعب: ذكر أصحابنا أنه يحكم بطلاقها بناء على ما إذا نذر أن يصوم



غداً إذا قدم زيد . فقدم وقد أكل . فإنه يلزمه قضاؤه ، لأن نذره [ قد ] انقصد انتهى .

وهو ظاهر ما جزم به في المحرر . فإنه قال : إذا قال « أنت طالق في غد إذا قدم زيد » فقدم فيه طلقت ، ولم يفرق بين موتها وعدمه .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وأطلقهما في المذهب .

فعلى المذهب : يقع الطلاق عقيب قدومه ، على الصحيح من المذهب . قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم . وجزم به في الشرح . وقال أبو الخطاب : تطلق من أول الغد . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته . وأطلقهما في الفروع .

وقيل : محل هذا إذا قدم والزوجان حيان .

#### فأمرناه

أمرهما : لو قدم زيد والزوجان حيان ، طلقت قولاً واحداً . لكن في وقت وقوعه الوجهان المتقدمان ، وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : يكون وقت قدومه ، وهو المذهب . قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم . وهو ظاهر ما قطع به الشارح في بحثه .  
والوجه الثاني : تطلق من أول الغد . اختاره أبو الخطاب كما تقدم .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا : طَلَّقْتَ الْيَوْمَ وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ طَالِقٌ الْيَوْمَ وَطَالِقٌ غَدًا . فَتَطْلُقُ اثْنَتَيْنِ ﴾ .  
بلا خلاف أعلمه .

وإن أراد : نصف طلقة اليوم ، ونصفها غداً : طلقت طلقتين . على الصحيح من المذهب ، كما جزم به المصنف هنا .



وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والحرر ، والنظم ، وغيرهم . وقدمه في المغنى ، والشرح .  
وقيل : تطلق واحدة . وهو احتمال للقاضى .

ولم يذكر هذه المسألة في الفروع .  
قوله ﴿ فَإِنْ نَوَى نِصْفَ طَلْقِ الْيَوْمِ وَبَاقِيهَا غَدًا احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ﴾  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح ، وشرح  
ابن منبجا .

أمرهما : تطلق واحدة . وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح ،  
والنظم . وقدمه في الحرر ، والفروع .

والوجه الثانى : تطلق اثنتين .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ ﴾ وكذا إلى حول ﴿ طَلَقْتَ  
عِنْدَ انْتِضَائِهِ ﴾ .

هذا المذهب بشرطه . وعليه الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحرر ، والمغنى ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوى ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .  
وعنه : يقع في الحال . وهو مذهب أبى حنيفة .  
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ طَلَاقَهَا فِي الْحَالِ ﴾ .

يعنى فتطلق في الحال . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .  
وحكى ابن عقيل مع النية الروايتين المتقدمتين مع عدم النية ، وكقوله « أنت  
طالق إلى مكة » على ما تقدم في « باب ما يختلف به عدد الطلاق » وإن قال  
« بعد مكة » وقع في الحال .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، طَلَّقْتَ بِطُلُوعِ  
فَجْرِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْهُ ﴾ .

هذا أحد الوجوه . واختاره الأكثر . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والشرح ، وصححه .

وقيل : تطلق بغروب شمس الخامس عشر منه .

وقيل : تطلق في آخر جزء منه . قدمه في الفروع . وهو الصواب .

قلت : وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة .

قوله ﴿أَوْ أَوَّلِ آخِرِهِ ﴾ .

يعني لو قال « أَنْتِ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ آخِرِ الشَّهْرِ » طلقت بطول فجر آخر يوم منه  
وهو المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب . وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وصححه في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح ، والقواعد الأصولية .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاوي

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

﴿وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : تَطْلُقُ بِغُرُوبِ شَمْسِ الْخَامِسِ عَشْرِ مِنْهُ ﴾ .

قلت : وعلى قياس قوله : تطلق بالزوال منه يوم الخامس عشر ، إذا تبين أنه

كان ناقصاً .

فعلى المذهب : يحرم وطؤه في تاسع وعشرين . ذكره ابن الجوزي في المذهب

ومسبوك الذهب .

قال في الفروع : ويتوجه تخريج لا يحرم .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : فِي آخِرِ أَوَّلِهِ طَلَّقْتَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِهِ ﴾ .



هذا أحد الوجوه .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

قال في المغني ، والشرح : هذا أصح . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير . وجزم به في الوجيز .

وقيل : تطلق بطول فجر أول يوم منه . وهو المذهب .

قال في الفروع : طلقت بفجر أول يوم منه في الأصح . وجزم به في المنور .  
وقدمه في المحزر .

﴿ وقال أبو بكر : تطلق بغروب شمس الخامس عشر منه ﴾ .

وقال في الرعاية : إذا قال « أنت طالق في غرة الشهر ، أو أوله » وأراد

أحدهما : دين في الأظهر . وفي الحكم وجهان . وقيل : روايتان .

وقال في المغني ، والشرح : الثلاث الليالي الأولى تسمى غرراً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ : طَلَّقَتْ إِذَا مَضَى

اثنَيْ عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلِ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَيُكْمَلُ الشَّهْرُ الَّذِي حَلَفَ فِي

اَثْنَاءِهِ بِالْعَدَدِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يكمل السك بالعدد . وأطلقهما في المحزر .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله إلى مثل تلك الساعة .

وتقدم نظير ذلك في « باب الإجارة » عند قوله « وإذا أجره في أثناء شهرٍ

سنة » .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ : إِذَا مَضَتْ السَّنَةُ فَأَنْتِ طَالِقٌ : طَلَّقَتْ بِانْسِلَاحِ

ذِي الْحِجَّةِ ﴾ .

بلا خلاف أعلمه .



قال ابن رزين : وكذا الحكم إذا أشار . فقال « أنت طالق في هذه السنة »  
فأمره : لو قال « أردت بالسنة اثني عشر شهراً » دُين ، وهل يقبل في الحكم ؟  
على روايتين . وهما وجهان في المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرم ، والفروع .  
إمراهما : يقبل . وهو المذهب . جزم به في المغني ، والشرح ، والنور ،  
وتذكرة ابن عبدوس .

والرواية الثانية : لا يقبل . وصححه الناظم .  
قوله « وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ طَلَقَةٌ : طَلَقْتَ الْأُولَى فِي  
الْحَالِ ، وَالثَّانِيَةَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ ، وَكَذَا الثَّالِثَةَ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ  
بِالسَّنَةِ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا : دُيِّنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى  
رَوَايَتَيْنِ . »

وأطلقهما ابن منبج في شرحه ، والنظم .  
إمراهما : يقبل . وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،  
والمحرم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير . وصححه في المغني ، والشرح .

قال في الفروع : قبل في الحكم على الأصح .  
والرواية الثانية : لا يقبل .

تنبيه : محل هذا إذا بقيت في عصمته .

أما لو بانث منه ، ودامت حتى مضت السنة الثالثة ، ثم تزوجها : لم يقع  
الطلاق ، ولو نكحها في السنة الثالثة ، أو الثانية : وقعت الطلقة عقب العقد . جزم  
به في الفروع .

قال في المغني : اقتضى قول أكثر أصحابنا وقوع الطلاق عقب تزوجه بها إذا



تزويجها في أثناء السنة الثانية . لأنه جزء من السنة الثانية التي جعلها ظرفاً للطلاق .  
قال ، وقال القاضي : تطلق بدخول السنة الثالثة . وإن كان نكاحها في  
السنة الثالثة : طلقت بدخول السنة الرابعة . انتهى .  
ومحل هذا أيضاً على المذهب .

فأما على قول أبي الحسن التيمي ، ومن وافقه : فتشغل الصفة بوجودها في  
حال البينونة . فلا تعود بحال .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءَ السَّنِينَ الْمَحْرَمَ : دَيْنٌ ،  
وَلَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ ﴾ .

وهو المذهب . قطع به القاضي ، وصاحب المنور ، وابن عبدوس في تذكرته .

وقال المصنف في المغني : والأولى أن يخرج فيه روايتان .

قال في المحرر : على روايتين . وأطلقهما في الفروع .

وهما وجهان مطلقان في الرايتين ، والنظم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدُمُ زَيْدٌ ، فَقَدِمَ لَيْلًا : لَمْ  
تَطْلُقْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْيَوْمِ الْوَقْتُ ، فَتَطْلُقْ ﴾ .

بلا خلاف . ومفهومه : أنه إذا أطلق النية لا تطلق بقدمه ليلاً . وهو المذهب .

قدمه في الفروع .

وقيل : تطلق .

قال في الرايتين ، والحاوي الصغير ، والمحرر : فكِنَّيَّةُ الْوَقْتِ .

وقيل : كنية النهار . يعنون أن المقدم أنها تطلق مع إطلاق النية . وقدمه

في النظم .

تبيين : مفهوم قوله « فقدم ليلاً » أنه لو قدم نهراً طلقت ، وهو صحيح بلا

خلاف إذا قدم حياً عند الجمهور .



وقال الخلال : يقع قولاً واحداً .  
وقال ابن حامد : إن كان القادم ممن لا يمتنع من القدوم بيمينه - كالسلطان ،  
والحاج والأجنبي - ، حنث . ولا يعتبر علمه ، ولا جهله .  
وإن كان ممن يمتنع باليمين من القدوم - كقراءة لها ، أو لأحدهما ، أو غلام  
لأحدهما . فجهل اليمين ، أو نسيها - فالحكم فيه كما لو حلف على فعل نفسه ففعله  
جاهلاً أو ناسياً . فيه روايتان ، كذلك هنا على ما يأتي آخر الباب الآتي .  
فعلى المذهب : في وقت وقوع الطلاق وجهان ، وأطلقهما في الفروع .  
أمرهما : تطلق من أول النهار . وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح .  
وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والنظم .

واليوم الثاني : تطلق عقيب قدومه .  
وفائدة الخلاف : الإرث وعدمه .

وتقدم « إذا قدم وقد ماتت في ذلك اليوم » في هذا الباب فليعاود .  
قوله « وَإِنْ قَدِمَ بِهِ مَيِّتًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ تَطْلُقْ » .  
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور . والمختار للأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، والهداية ، والمذهب ،  
والخلاصة . وقدمه في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر في التنبيه : تطلق . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
ومحل الخلاف : إذا لم تكن نية .

أما مع النية فيحمل الكلام عليها بلا إشكال .



## باب تعليق الطلاق بالشروط

**فأمره :** يصح تعليق الطلاق مع تقدم الشرط . وكذا إن تأخر . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يتنجز إن تأخر الشرط . ونقله ابن هانيء في العتق .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وتأخر القَسَم : كـ « أنت طالق لأفعلن » كالشرط . وأولى بأن لا يلحق .

وذكر ابن عقيل إذا قال « أنت طالق » وكرره أربعاً ، ثم قال عقيب الرابعة « إن قت » طلقت ثلاثاً . لأنه لا يجوز تعليق مالا يملك بشرط .

وتقدم في آخر « باب ما يختلف به عد الطلاق » ما يتعلق بذلك .  
قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ . فَلَوْ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتُ فُلَانَةً ، أَوْ إِنْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ : لَمْ تَطْلُقْ إِذَا تَزَوَّجَهَا ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه .

﴿ وَعَنْهُ : تَطْلُقُ ﴾ قال في الفروع : وعنه صحة قوله لزواجه « من تزوجت عليك فهي طالق » أو قوله لعتيقته « إن تزوجتك فأنت طالق » أو قوله لرجعيته « إن راجعتك فأنت طالق ثلاثاً » وإن أراد التغليظ عليها .

وقال في الرعاية الكبرى : وإن قال لعتيقته « إن تزوجتك فأنت طالق » أو لامراته « إن تزوجت عليك عمرة ، أو غيرها . فهي طالق » فتزوجهما طلقتا . ثم قال قلت : إن صح تعليق الطلاق بالنكاح ، وإلا فلا .

فجزم بالوقوع في هاتين الصورتين . وفرق من عنده . وجزم بهما غيره .  
وقدم في الفروع : أن تعليقه من أجنبي كتعليقه عتقاً بملك . ثم قال : والمذهب لا يصح مطلقاً .

قوله ﴿ وَإِنْ عَلَّقَ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ بِشَرَطٍ : لَمْ تَطْلُقْ قَبْلَ وُجُودِهِ ﴾



هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .  
﴿ وَعَنْهُ : تَطْلُقُ ﴾ مع تيقن وجود الشرط قبل وجوده .  
وخص الشيخ تقي الدين رحمه الله هذه الرواية بالثلاث . لأنه الذي يضره كمتعة .  
تفسيه : في قوله « لم تطلق قبل وجودها » إشعار بأن الشرط ممكن . وهو  
كذلك .

فأما ما يستحيل وجوده فيذكر في أما كنه .  
وقد تقدم في أثناء الباب الذي قبله .  
ومفهوم كلامه : أن الطلاق يقع بوجود شرطه . وهو صحيح . ونص عليه .  
وليس فيه - بحمد الله - خلاف .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : عَجَلْتُ مَا عُلِّقَتْهُ لَمْ يَتَعَجَّلْ ﴾ .  
هذا المذهب . لأنه علقه ، فلم يملك تغييره . وعليه الأصحاب . وجزم به في  
الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : يتعجل إذا عجله . وهو ظاهر بحث الشيخ تقي الدين رحمه الله . فإنه  
قال : فيما قاله جمهور الأصحاب نظر .  
وأطلقهما في البلغة . قال في الفروع : ويتوجه مثله دُيِّنَ .

#### فأمرناه

إمراهما : إذا علق الطلاق على شرط : لزم . وليس له إبطاله .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة . وقطعوا به .  
وذكر في الانتصار والواضح رواية بجواز فسخ العلق المعلق على شرط .  
قال في الفروع : ويتوجه ذلك في طلاق . ذكره في باب التدبير .  
قلت : وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - أيضاً : لو قال « إن أعطيتني »



أو « إذا أعطيتني » أو « متى أعطيتني ألفاً فأنت طالق » أن الشرط ليس بلازم من جهة . كالكتابة عنده .

قال في الفروع : ووافق الشيخ تقي الدين رحمه الله على شرط محض . كـ « إن قدم زيد فأنت طالق » .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : التعليق الذي يقصد به إيقاع الجزاء إن كان معاوضة فهو معاوضة . ثم إن كانت لازمة فلازم ، وإلا فلا يلزم الخلع قبل القبول ولا الكناية . وقول من قال « التعليق لازم » دعوى مجردة . انتهى .  
وتقدم ذلك أيضاً في أثناء باب الخلع .

الثانية : لو فصل بين الشرط وحكمه بكلام منتظم . نحو « أنت طالق يا زانية إن قت » لم يضر ذلك . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يقطعه . كسكتة وتسيحة . وهو احتمال للقاضي .  
قوله « وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ قُتِمَ ، دِينَ . وَلَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ . نَصَّ دَلِيلُهُ »

وهو المذهب . نص عليه . وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا . وقدمه في المغني ، والشرح ، والمحزر .

قال في الهداية ، والكافي ، والنظم : يخرج على روايتين . قلت : صرح في المستوعب أن فيها روايتين . وأطلقهما هو وصاحب المذهب . ولكن حكاهما وجهين .

وقدم هذه الطريقة في الفروع . وأطلق الخلاف . وقال وقيل : لا يقبل . انتهى .

وهذه طريقة المصنف وغيره .  
وتقدم نظير ذلك في أول « باب صريح الطلاق وكنياته » إذا قال لها :



« أنت طالق » ثم قال « أردت من وثاق » أو « أن أقول : طاهر فسبق لسانى »  
أو « أنها مطلقة من زوج كان قبله » .  
قوله ﴿ وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ سِتَّةٌ : إِنْ ، وَإِذَا ، وَمَتَى ، وَمَنْ ، وَأَيُّ ،  
وَكُلَّمَا ﴾ .

أدوات الشرط ست لا غير . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقد تقدم فى باب الخلع أن قوله « أنت طالق وعليك ألف » أو « على  
ألف » أو « بألف » أن ذلك كـ « إن أعطيتنى ألفاً » عند المصنف .  
وقد تقدم حكم ذلك هناك .  
قوله ﴿ وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ إِلَّا ﴾ « كُلَّمَا » بلا نزاع .  
وفى « متى » وجهان .

وأطلقهما فى المعنى ، والمحَرَّر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير  
أمرهما : لا يقتضى التكرار . وهو المذهب . اختاره المصنف وغيره .  
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة ، والبلغة ، وغيرهم .  
وقدمه فى المستوعب ، والفروع ، وتجريد العناية ، وغيرهم .  
والوجه الثانى : يقتضى التكرار . اختاره أبو بكر فى التنبيه ، وابن عبدوس  
فى تذكرته .

فأمر « مَنْ » و « أَى » المضافة إلى الشخص : يقتضيان عموم ضميرهما فاعلا  
كان أو مفعولاً .

قوله ﴿ وَكُلُّهَا عَلَى التَّرَاخِي إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنْ لَمْ ﴾ .  
وكذا إذا تجردت عن نية الفورية أيضاً أو قرينة .

فأما إذا نوى الفورية أو كان هناك قرينة تدل على الفورية : فإنه يقع فى  
الحال ، ولو تجردت عن « لم » .



قوله ﴿ فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا صَارَتْ عَلَى الْفَوْرِ ﴾ .

يعنى إذا اتصل بالأدوات « لم » صارت على الفور .  
وهو مقيد أيضاً بما إذا لم تكن نية أو قرينة تدل على التراخى .  
فإن نوى التراخى ، أو كان هناك قرينة تدل عليه : كانت له .

قوله ﴿ فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا صَارَتْ عَلَى الْفَوْرِ ، إِلَّا « إِنْ » ﴾ .

هذا المذهب فى « إِنْ » مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم  
وعنه يحنث بعزمه على الترك . جزم به فى الروضة . لأنه أمر موقوف على القصد  
والقصد هو النية . ولهذا لو فعله ناسياً أو مكرهاً لم يحنث ، لعدم القصد . فأنثر فيه  
تعيين النية . كالعبادات - من الصوم ، والصلاة - إذا نوى قطعها . ذكره فى  
الواضح .

قوله ﴿ وَفِي « إِذَا » وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ،  
والمغنى ، والبلغة ، والمحرم ، والشرح ، والفروع ، وتجريد العناية .

أمرهما : هى على الفور . وهو الصحيح . صححه فى التصحيح . وجزم به فى  
الوجيز ، والعمدة ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .

والثانى : أنها على التراخى . اختاره القاضى .

قال فى المذهب ، ومسبوك الذهب فى التمثيل « إذا لم أطلقك فأنت طالق »  
كان على التراخى فى أصح الروايتين . فأطلقا أولاً . وصححا هنا .

تنبيه : قطع المصنف بأن باقى الأدوات غير « إِنْ » و « إِذَا » على الفور وإذا  
اتصل بها « لم » وهو المجزوم به عند الأصحاب فى « كلما » و « متى » و « أى »  
المضافة إلى الوقت . وأما « أى » المضافة إلى الشخص و « من » ففيهما وجهان .



أُصْرَهُمَا : أَنَّهُمَا عَلَى الْفُورِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِمَا « مِنْ وَلَمْ » وَهُوَ الْمَذْهَبُ .  
 جُزِمَ بِهِ الْمَصْنَفُ هُنَا . وَجُزِمَ بِهِ فِي الْمَغْنَى ، وَالْكَافِي ، وَالْهَادِي ، وَالْعَمْدَةُ ،  
 وَالْهَدَايَةُ ، وَالْمَذْهَبُ ، وَمُسْبُوكُ الذَّهَبِ ، وَالْمُسْتَوْعَبُ ، وَالْخُلَاصَةُ ، وَالْوَجِيزُ ،  
 وَالْمُنُورُ ، وَالْمُنْتَخَبُ ، وَغَيْرُهُمْ .  
 وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُمَا عَلَى التَّرَاخِي . نَصَرَهُ النَّازِمُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْحَرِّ ،  
 وَالرَّعَايَتَيْنِ ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ ، وَالْفُرُوعِ .

وَقَالَ الشَّارِحُ : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ « مِنْ » عَلَى التَّرَاخِي إِذَا اتَّصَلَ بِهَا « لَمْ » .  
 قَالَ فِي الْفُرُوعِ : يَتَوَجَّهَانِ فِي « مَهْمَا » فَإِنْ اقْتَضَتْ الْفُورِيَّةُ فَهِيَ كـ « حَتَّى »  
 قَوْلُهُ ﴿ فَإِذَا قَالَ : إِنْ قُتِّ ، أَوْ إِذَا قُتِّ ، أَوْ مَنْ قَامَ مِنْكُمْ ،  
 أَوْ أَىَّ وَقْتٍ قُتِّ ، أَوْ مَتَى قُتِّ ، أَوْ كُلَّمَا قُتِّ ، فَأَنْتَ طَالِقٌ . فَتَمَّتْ  
 قَامَتْ طَلَّقَتْ ﴾ بِلَا نِزَاعٍ ﴿ وَإِنْ تَكَرَّرَ الْقِيَامُ لَمْ يَتَكَرَّرِ الطَّلَاقُ ،  
 إِلَّا فِي « كُلَّمَا » وَفِي « مَتَى » فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

الْمُتَقَدِّمِينَ قَرِيبًا . وَقَدْ عَلِمْتَ الْمَذْهَبَ مِنْهُمَا .  
 قَوْلُهُ ﴿ وَلَوْ قَالَ : كُلَّمَا أَكَلْتُ رُمَانَةً فَأَنْتَ طَالِقٌ ، أَوْ كُلَّمَا  
 أَكَلْتُ نِصْفَ رُمَانَةٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ . فَأَكَلْتُ رُمَانَةً طَلَّقْتُ ثَلَاثًا ﴾  
 بِلَا نِزَاعٍ ﴿ وَلَوْ جَعَلَ مَكَانَ « كُلَّمَا » « إِنْ أَكَلْتُ » لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا  
 اثْنَتَيْنِ ﴾ .

وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .  
 وَقَالَ الشَّيْخُ تَقَى الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا تَطْلُقُ إِلَّا وَاحِدَةً .  
 قَوْلُهُ ﴿ وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا عَلَى صِفَاتٍ ثَلَاثٍ ، فَاجْتَمَعْنَ فِي عَيْنٍ  
 وَاحِدَةٍ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : إِنْ رَأَيْتِ رَجُلًا فَأَنْتَ طَالِقٌ . وَإِنْ رَأَيْتِ



أَسْوَدَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَإِنْ رَأَيْتِ فَقِيهًا فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَرَأَتْ رَجُلًا أَسْوَدَ  
فَقِيهًا : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا تطلق إلا واحدة مع الإطلاق . ذكره  
عنه في القاعدة التاسعة عشرة بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَلَمْ يُطْلَقْهَا : لَمْ  
تَطْلُقِي إِلَّا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاةِ أَحَدِهِمَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ .  
وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والرعايتين والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمغنى ،  
والشرح ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه أنه متى عزم على الترك بالكلية حنث حال عزمه . ذكرها الزركشي  
وغیره .

وذكر في الإرشاد رواية يقع بعد موته .

ومحل الخلاف إذا لم ينو وقتاً ، فإن نوى وقتاً ، أو قامت قرينة بفورية : تعلقت  
اليمين به .

وتقدم في الباب الذي قبله : إذا قال لها « أنت طالق اليوم إن لم أطلقك  
اليوم » أو « طالق اليوم إن لم أطلقك » أو « طالق إن لم أطلقك اليوم » فليعاود .

فأمرنا

إصداهما : إذا كان المعلق طلاقاً بائناً : لم يرشها إذا ماتت . وترثه هي . نص  
عليه في رواية أبي طالب .

قال في الفروع : ويتخرج لآثرته من تعليقه في صحته على فعلها فيوجد في مرضه  
قال : والفرق ظاهر .



وقال في الروضة : في إرثهما روايتان . لأن الصفة في الصحة ، والطلاق في المرض . وفيه روايتان .

الثانية : لا يمنع من وطئها قبل فعل ما حلف عليه . على الصحيح من المذهب وعنه : يمنع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : مَنْ لَمْ أُطْلَقْهَا ، أَوْ أَىَّ وَقْتٍ لَمْ أُطْلَقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ طَلَّاقَهَا فِيهِ : طَلَّقَتْ ﴾ .

و « متى » مثل « أى » فى ذلك . والمصنف جعل هنا « من لم أطلقها » مثل قوله « أى وقت لم أطلقك » وهو أحد الوجهين . وجزم به فى الوجيز ، وشرح ابن منبج .

والوجه الثانى : أن « من » كـ « إن لم أطلقك » على ما تقدم قبل هذه المسألة . قال الشارح : هذا الذى يظهر لى . وتقدم ذلك . وأطلقهما فى الحرر ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا لَمْ أُطْلَقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَهَلْ تَطْلُقُ فِي الْحَالِ ؟ يُحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الفروع .

أمرهما : تطلق فى الحال كـ « أى » و « متى » وهو الصحيح . صححه فى التصحيح . وجزم به فى الوجيز ، والعمدة ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

والوجه الثانى : أنها على التراخى . نصره القاضى . وصححه فى المذهب ، ومسبوك الذهب .

وهذان الوجهان مبنيان على قولنا فى « إذا » هل هى على الفور أو التراخى إذا اتصلت بها « لم » على ما تقدم ؟ .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ الْعَامِّيُّ: أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ - بفتح الهمزة - فَهُوَ شَرْطٌ﴾ .

هذا المذهب ، كنيته . جزم به في الوجيز . وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع .

وقال أبو بكر : يقع في الحال . إن كان دخول الدار قد وجد قبل ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ عَارِفٌ بِمُقْتَضَاهُ: طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ﴾ .

يعنى إن كان وجد . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

﴿وَحُكْمِي عَنِ الْخُلَالِ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْوَ مُقْتَضَاهُ فَهُوَ شَرْطٌ أَيْضًا﴾ .

وفيه في الترغيب وجه يقع في الحال ، ولو لم يوجد الشرط .

وقال القاضى : تطلق . سواء دخلت أو لم تدخل ، من عارف وغيره .

وقال ابن أبى موسى : لا تطلق إذا لم تكن دخلت قبل ذلك . لأنه إنما

طلقها لعله . فلا يثبت الطلاق بدونها .

وكذلك أفتى ابن عقيل - في فنونه - فيمن قيل له « زنت زوجتك » فقال

« هي طالق » ثم تبين أنها لم ترز : أنها لا تطلق . وجعل السبب كالشرط اللفظى

وأولى . ذكره في القاعدة الحادية والخمسين بعد المائة .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: إِنْ قُمْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ﴾ .

لأن الواو ليست جواباً . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به

في المحزر ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن الواو كالفاء . نقله في الفروع عن صاحب الفروع . وهو القاضى

أبو الحسين . والله أعلم .

قوله ﴿فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الْجُزْءَ، أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أَجْعَلَ قِيَامَهَا



وَطَلَّاقَهَا شَرْطَيْنِ لَشَيْءٍ ، ثُمَّ أَمْسَكَتُ : دَيْنٌ وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟  
يُخْرَجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

ومما وجهان في الرعايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والرعايتين ،  
والفروع . وظاهر المحرر ، وغيره : القبول .  
وكذا الحكم لو قال : أردت إقامة الواو مقام الفاء . قاله في المستوعب وغيره .

#### فأمرناه

إمراهما : لو قال « إن قتت أنت طالق » من غير فاء ولا واو : كان كوجود  
الفاء . على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، ونصراه . وقدمه  
في المحرر ، والفروع .

وقيل : إن نوى الشرط وإلا وقع في الحال .

الثانية : لو قال « أنت طالق » ، وإن دخلت الدار « وقع الطلاق في الحال .  
فإن قال : أردت الشرط دين . وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح .  
قلت : الصواب عدم القبول .

وإن قال « إن دخلت الدار فأنت طالق » . وإن دخلت الأخرى « فتي  
دخلت الأولى طلقت ، سواء دخلت الأخرى أولا . ولا تطلق الأخرى .

وإن قال « أردت جعل الثانية شرطا لطلاقها أيضا » طلقت بكل واحدة منهما  
فإن قال « أردت دخول الثانية شرطا لدخول الثانية » فهو على ما أراده .

وإن قال « إن دخلت الدار » أو « إن دخلت هذه الأخرى » . فأنت

طالق « فقال المصنف ، والشارح ، فقد قيل : لا تطلق إلا بدخولهما .

قالا : ويحتمل أن تطلق بأحدهما أيهما كان .



ولو قال « أنت طالق لوقت » كان ذلك شرطاً بمنزلة قوله « إن قت »  
قدمه في المغنى ، والشرح . وجزم به السكافي .  
وقيل : يقع الطلاق في الحال .

وإن قال « أردت أن أجعلها جواباً » دين .  
وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين . وأطلقهما في المغنى ، والشرح .  
قال في السكافي : فإن قال : أردت الشرط قبل منه . لأنه محتمل .

قوله « وَإِنْ قَالَ : إِنْ قُمْتُ فَقَعَدْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْ قَعَدْتُ  
إِذَا قُمْتُ ، أَوْ إِنْ قَعَدْتُ إِنْ قُمْتُ : لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدِ » .

وكذا قوله « إن قعدت متى قت » وهذا المذهب . ويسميه النحاة اعتراض  
الشرط على الشرط . فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم . لأنه جعل الثانى فى  
اللفظ شرطاً للذى قبله . والشرط يتقدم المشروط .

فلو قال لامراته « إن أعطيتك ، إن وعدتك ، إن سألتينى . فأنت طالق »  
لم تطلق حتى تسأله ، ثم يعدها ، ثم يعطيها . لأنه شرط فى العطية الوعد ، وفى الوعد  
السؤال . فكأنه قال : إن سألتينى فوعدتك فأعطيتك . قاله فى المستوعب ،  
والمغنى ، والشرح ، وفوائد ابن قاضى الجبل وغيرهم .

إذا علمت ذلك . فالصحيح من المذهب فى ذلك كله : أنها لا تطلق حتى  
تقوم ثم تقعد . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى المستوعب ، والمحزر ،  
والوجيز ، وغيرهم . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، ونصراه ، والفروع ، وغيرهم .

وذكر القاضى : إن كان الشرط « إذا » كان كالأول ، وإن كان « إن »  
كان كالواو . فيكون قوله « إن قعدت إن قت » كقوله « إن قعدت وقت »  
عنده ، على ما يأتى بعد هذا . فتطلق بوجودهما كيفما وجدا .

قال : لأن أهل العرف لا يعرفون ما يقوله أهل العربية .



ورده المصنف . وذكر جماعة من الأصحاب في « الفاء ، وثم » رواية كالواو .  
فيكون قوله « إن قمت فعدت . أو ثم قعدت » كقوله « إن قمت وقعدت » على  
هذه الرواية .

قال في القواعد الأصولية : ويتخرج لنا رواية أنها تطلق بوجود أحدهما .  
ولو قلنا بالترتيب . بناء على أن الطلاق إذا كان معلقاً على شرطين : أنها تطلق  
بوجود أحدهما .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ: إِنْ قُمْتُ وَقَعَدْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ: طَلَّقَتْ بِوُجُودِهَا  
كَيْفَمَا كَانَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المحرر ،  
والشرح ، والفروع ، وغيره . وصححه المصنف وغيره .  
وَعَنْهُ تَطْلُقُ بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَنْوِي .

قال الشارح : وهذه الرواية بعيدة جداً تخالف الأصول ، ومقتضى اللغة  
والعرف ، وعامة أهل العلم .  
وخرجه القاضي وجهاً . بناء على إحدى الروایتين فيمن حلف لا يفعل شيئاً .  
ففعل بعضه .

وخرج في القواعد الأصولية قولاً بعدم الوقوع حتى تقوم ثم تقعد . بناء على  
أن الواو للترتيب .

فائدة : وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - لو قال « أنت طالق لا قمت  
وقعدت » قاله في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ: إِنْ قُمْتُ أَوْ قَعَدْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ  
بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا ﴾ .



بلا خلاف أعلمه . ولو قال « أنت طالق ، لاقت ولا قعدت » فالمذهب :  
أنها تطلق . بوجود أحدهما .

قال في الفروع : تطلق بوجود أحدهما في الأصح . وذكره الشيخ تقي الدين  
رحمه الله اتفاقا .

وقيل : لا تطلق بوجود أحدهما .

قوله في تعليقه بالخِيضِ ﴿ إِذَا قَالَ : إِذَا حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ  
طَلَّقَتْ بِأَوَّلِ الْخِيضِ ﴾ .

يعنى : تطلق من حين ترى دم الحيض . وهذا المذهب . نص عليه في رواية مهنا .  
قال في الوجيز وغيره : طلقت بأول حيض متيقن . وجزم به في الخلاصة ،  
والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع .

قال في المحرر : طلقت بأول الحيضة المستقبلة .

وقال في الانتصار ، والفنون ، والترغيب ، والبلغة ، والرعايتين : تطلق بتبينه  
بعضى أقله .

قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب : طلقت بأول جزء تراه من الدم  
في الظاهر ، فإذا اتصل الدم أقل الحيض : استقر وقوعه .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا حِضَّتْ حَيْضَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ : لَمْ  
تَطْلُقْ حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ ﴾ .

أنه لا يشترط في وقوع الطلاق غسلها ، بل مجرد ما تطهر تطلق ، وهو المذهب  
وعليه أكثر الأصحاب . وصححه في النظم . وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى  
الصغير ، والفروع .

وقيل : لا تطلق حتى تغتسل . ذكره ابن عقيل رواية من أول حيضة مستقبلة



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: إِذَا حِضَّتْ نِصْفَ حَيْضَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ﴾ .

احتمل أن تعتبر نصف عاداتها . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وصححه .

﴿وَاحْتُمِلَ أَنَّهَا مَتَى طَهَّرَتْ تَبَيَّنَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي نِصْفِهَا﴾

وهو المذهب . قدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .

﴿وَاحْتُمِلَ أَنْ يُلْغُو قَوْلُهُ «نِصْفَ حَيْضَةٍ»﴾

فيصير كقوله «إن حضت» .

وحكى هذا عن القاضى . وهو احتمال في الهداية . وقدمه في الخلاصة . فيتعلق طلاقها بأول الدم .

وقيل : يلغو النصف ، ويصير كقوله «إن حضت حيضة» .

وقيل : إذا حاضت سبعة أيام ونصفا : طلقت . اختاره القاضى . وقدمه في

الرايعتين . وأطلق الأول وهذا في الفروع .

فقال : إذا قال «إذا حضت نصف حيضة ، فأنت طالق» فضت حيضة

مستقرة ، وقع لنصفها . وفي وقوعه ظاهراً بمضى سبعة أيام ونصف أو لنصف العادة

فيه وجهان .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: إِذَا طَهَّرْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ: طَلَّقْتَ إِذَا انْقَطَعَ

الدَّمُ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه في رواية إبراهيم الحزبى . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وذكر أبو بكر في التنبيه قولاً : لا تطلق حتى تغتسل .

قوله ﴿وَإِذَا قَالَتْ: حِضْتُ وَكَذَّبَهَا: قُبِلَ قَوْلُهَا فِي نَفْسِهَا﴾ .



هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والعمدة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المغني ، والشرح ، والرايعتين .

وعنه : لا يقبل قولها ، فتعتبر البيئة . فيختبرنها بإدخال قطنه في الفرج زمن دعواها الحيض . فإن ظهر دم : فهي حائض . اختاره أبو بكر . قلت : وهو الصواب إن أمكن . لأنه يمكن التوصل إلى معرفته من غيرها . فلم يقبل فيه مجرد قولها ، كدخول الدار .

فعلى المذهب : هل تستحلف ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في المغني ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع ، وغيرهم . يأتیان في باب اليمين في الدعوى . قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ حِضْتُ فَأَنْتِ وَضُرَّتِكَ طَالِقَتَانِ ، فَقَالَتْ : قَدْ حِضْتُ ، وَكَذَّبَهَا : طَلَّقَتْ دُونَ ضُرَّتِهَا 》 .

هذا المذهب . جزم به في الخلاصة ، والمغني ، والشرح ، والوجيز . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع وغيرهم .

وعنه : لا تطلق إلا ببيئة ، كالضرة ، فتختبر كما تقدم .

واختاره أبو بكر . وهو المختار إن أمكن .

لكن قال في الهداية : لا عمل عليه .

وعنه : إن أخرجت على خرقه دماً : طلقت الضرة . اختاره في التبصرة .

وحكاه عنه القاضي .

والخلاف في يمينها كالخلاف المتقدم في التي قبلها .

تنبيه : قوله - في آخر الفصل - فيما إذا قال ﴿ كَلَّمَا حَاضَتْ إِحْدَاكُنَّ فَضَرَاؤُهَا طَوَالِقَ 》 فقلن « قد حضنا » وصدقهن : طلقن ثلاثاً ثلاثاً .



وإن صدق واحدة : لم تطلق ، وطلقت ضراتها طلقة طلقة .  
وإن صدق اثنتين : طلقت كل واحدة منهما طلقة ، وطلقت المكذبتان  
طلقتين بلا نزاع .

وإن صدق ثلاثاً : طلقت المكذبة ثلاثاً بلا نزاع أيضاً . وتطلق أيضاً كل  
واحدة من المصدقات طلقتين طلقتين .

فأمره : لو قال « إن حضمتا حيضة فأتتا طالقتان » فالصحيح من المذهب :  
أنهما لا تطلقان حتى تحيض كل واحدة منهما حيضة . اختاره المصنف ، والشارح .  
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : تطلقان بحيضة واحدة من إحداها .  
وقيل : لا تطلقان مطلقاً ، بناء على أنه لا يقع [الطلاق] المعلق على مستحيل .  
وقيل : تطلقان بالشروع فيهما . قاله القاضي أبو يعلى وغيره .  
قال في الفروع : والأشهر تطاق بشروعها . وأطلقهن في القواعد الأصولية .  
تنبيه : هذه المسألة مبنية على قاعدة أصولية ، وهي « إذا لم ينتظم الكلام إلا  
بارتكاب مجاز . إما بارتكاب مجاز الزيادة ، أو بارتكاب مجاز النقصان .  
فارتكاب مجاز النقصان أولى . لأن الحذف في كلام العرب أكثر من الزيادة » .  
كرره جماعة من الأصوليين . وهذا موافق للقول الأول .

فتقدير الكلام ، على هذا : إن حاضت كل واحدة منك حيضة . ويكون  
كقوله تعالى ( ٢٤ : ٢ ) فاجلدوهم ثمانين جلدة ) أى فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين  
جلدة .

والقول الرابع في المسألة : مبنى على ارتكاب مجاز الزيادة . فيلغو قوله « حيضة  
واحدة » لأن حيضة واحدة من امرأتين محال . فكأنه قال : إن حضمتا فأتتا  
طالقتان .



قوله في تعليقه بالحمل ﴿ إِذَا قَالَ : إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا ﴾ .

بأن تأني به لأقل من ستة أشهر ، إن كانت توطأ . أو لأقل من أكثر من مدة الحمل ، إن لم تكن توطأ . فإن تبين وقوع الطلاق من حين اليمين ، إلا أن يطأها بعد اليمين ، وتلد له ستة أشهر فصاعداً من أول وطئه : فلا تطلق في الأصح عند أصحابنا . قوله في المحرر ، وغيره .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

قال في الفروع : لم يقع في الأصح . انتهى .

وقيل : يقع . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

والمنصوص عنه : أنه إن ظهر الحمل أو خفي ، فولدت لغالب المدة تسعة أشهر فإدون : طلقت بكل حال .

صحح القاضى - فى موضع من الجامع - هذه الرواية . قاله فى القواعد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَهِيَ بِالْعَكْسِ ﴾ .

فتطلق فى كل موضع لا تطلق فيه فى المسألة الأولى . ولا تطلق فى كل موضع تطلق فيه فى المسألة الأولى . وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى ، والنظم .

وقال فى المحرر ، وقيل : بعدم العكس فى الصورة المستثناة ، وأنها لا تطلق لثلا يزول يقين النكاح بشك الطلاق .

وقال فى السكاكى ، والمغنى ، والشرح : وكل موضع يقع الطلاق فى التى قبلها لا يقع هنا . وكل موضع لا يقع ثم يقع هنا . لأنها ضدها ، إلا إذا أتت بولد لأكثر من ستة أشهر ، وأقل من أربع سنين . فهل يقع هنا ؟ فيه وجهان .



أمرهما : تطاق . لأن الأصل عدم الحمل قبل الوطء .

والثاني : لا تطاق . لأن الأصل عدم بقاء النكاح . وأطلقتهما في الرعاية .

قوله ﴿ وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَاءِهَا ، فِي إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ ، إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا ﴾ .

يعنى : في المسألتين .

أما المسألة الأولى : فالصحيح من المذهب : أنه يحرم وطؤها منذ حلف . قدمه في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع . وجزم به في المنور .

وعنه : لا يحرم وطؤها عقيب اليمين ، ما لم يظهر بها حمل . قدمه في المحرر ، والنظم . وهو ظاهر كلامه في الوجيز . فإنه ما ذكر التحريم إلا في المسألة الثانية . وأما المسألة الثانية : فالصحيح من المذهب : أنه يحرم وطؤها .

قال في الرعايتين ، والفروع : يحرم الوطء على الأصح حتى يظهر حمل ، أو تستبرأ ، أو تزول الرية . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والحاوى الصغير ، والمنور ، والنظم .

وعنه : لا يحرم الوطء . ذكرها أبو الخطاب .

تفصيلها

أمرهما : مفهوم قوله « إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا » .

أنه لو كان رجعيًا لا يحرم الوطء . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره . واختار القاضى التحريم أيضاً ، ولو كان رجعيًا ، سواء قلنا : الرجعية مباحة ، أو محرمة .



الثاني : قوله ﴿ وَيَحْرُمُ طَوُّهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا ﴾ .  
 الصحيح من المذهب : أن الاستبراء يحصل بحیضة موجودة ، أو مستقبلة ،  
 أو ماضية لم يطأ بعدها . صححه المصنف وغيره . وجزم به في المحرر ، وغيره . وقدمه  
 في الشرح ، الرايعتين ، والفروع .  
 وعنه : تستبرأ بثلاثة أقراء . ذكرها القاضي ، ومن بعده .  
 وقيل : لا يحصل الاستبراء بحیضة موجودة ، ولا ماضية . وذكره في الترغيب  
 عن أصحابنا .

### فوائد

إمراها : لو قال « إذا حملت فأنت طالق » لم يقع إلا بحمل متجدد .  
 هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزموا به . منهم صاحب الرايعتين ،  
 والفروع ، وغيرهم . واختاره في المحرر .  
 لكن قدم أنها إذا بانت حاملا تطلق في ظاهر كلامه . وتبعه في الحاوى .  
 ولم يرج على ذلك الأصحاب . بل جعلوه خطأ .  
 فعلى المذهب : لا يوطأ حتى تحيض ، ثم يوطأ في كل طهر مرة . على الصحيح  
 من المذهب . قدمه في الرايعتين ، والفروع ، والحاوى .  
 وعنه : يجوز أكثر .

وقال في المحرر : وعندى أنه لا يمنع من قربانها مرة في أول مرة .  
 وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : هل يحرم وطؤها في كل طهر أكثر من  
 مرة ؟ على روايتين .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِذِكْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِأُنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَتَيْنِ . فَوَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ﴾ .



بلا نزاع . وإن ولدت ذكراً فطاقة .  
وإن ولدت ذكرين : فقطع في الرعاية الصغرى - وتبعه في الحاوى الصغير -  
أنها تطلق طلقتين . وحكاه في الرعاية الكبرى وجهاً .  
وقيل : تطلق طلاقة فقط . قدمه في الرعاية الكبرى .  
قلت : وهو الصواب .  
والقول بأنها تطلق طلقتين ضعيف جداً .  
ولو كان مكان قوله « إن كنت حاملاً » « إن كان حملك » لم تطلق إذا  
كانت حاملاً بهما . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . منهم : القاضى  
في الجرد ، وأبو الخطاب . وجزم به فى الوجيز ، والفروع ، وغيرهما .  
قال فى القواعد الأصولية ، قال الأصحاب : لا تطلق . وعلوه بأن حملها ليس  
بذكر ولا أنثى ، بل بعضه هكذا وبعضه هكذا . انتهى .  
وقال القاضى فى الجامع : فى وقوع الطلاق وجهان بناء على الروايتين فيمن  
حلف : لا يلبس ثوباً من غزلها ، فلبس ثوباً فيه من غزلها .  
المألة : يستحق الذكر والأنثى الوصية فى المسألة الأولى ، ولا يستحقان فى  
المسألة الثانية . بأن يقول فى الأولى « إن كنت حاملاً بذكر فله مائة . وإن كنت  
حاملاً بأنثى فله مائتان » فولدت ذكراً وأنثى : استحق كل واحد وصيته .  
ويقول فى الثانية « إن كان حملك ذكراً فله مائة ، وإن كان أنثى فله مائتان »  
فولدت ذكراً وأنثى : لم يستحقا شيئاً من الوصية .  
قوله - فى تعليقه بالولادة - « إِذَا قَالَ : إِنْ وَلَدْتُ ذَكَرًا فَأَنْتِ  
طَالِقٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ وَلَدْتُ أَنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ ائْتَيْنِ . فَوَلَدْتُ  
ذَكَرًا ، ثُمَّ أَنْثَى : طَلَّقْتُ بِالْأَوَّلِ ، وَبَأَنْتِ بِالثَّانِي . وَلَمْ تَطْلُقِي بِهِ .  
ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ » .



وهو المذهب .

قال المصنف ، والشارح ، وابن منبج في شرحه : وهو الصحيح .

قال ابن رجب في قواعده : وعليه أصحابنا .

قال في النكت : وعليه أكثر الأصحاب .

قلت : منهم أبو بكر ، وأبو حفص ، والقاضي ، وأصحابه ، والمصنف . وجزم

به في الوجيز وغيره وصححه في الخلاصة ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن حامد : تطلق به . يعني : بالثاني أيضاً .

وقال في منتخب الشيرازي : وأوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله . وأطلقهما في

الهداية ، والمذهب ، والمستوعب . ونقل أبو بكر : هي ولادة واحدة .

قال أبو بكر - في زاد المسافر - : وفيها نظر .

ونقل ابن منصور : هذا على نية الرجل إذا أراد بذلك تطليقة ، وإنما أراد

ولادة واحدة .

وأنكر قول سفيان : إنه يقع عليها بالأول ما علق به ، وتبين بالثاني ، ولا

تطلق به . كما قاله الأصحاب .

قال ابن رجب في القواعد : ورواية ابن منصور أصح . وهو المنصوص .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . لأن الخالف إنما حلف على حمل واحد ،

ولادة واحدة . والغالب أن لا يكون إلا ولداً واحداً . لكنه لما كان ذكراً مرة

وأُنْثى أخرى نَوَّع التعليق عليه . فإذا ولدت هذا الحمل ذكراً وأُنْثى لم يقع به المعلق

بالذكر والأُنْثى جميعاً ، بل المعلق بأحدهما فقط . لأنه لم يقصد إلا إيقاع أحد

الطلاقين . وإنما رده لتردد كون المولود ذكراً أو أنْثى . وينبغي أن يقع أكثر

الطلاقين إذا كان القصد تطليقها بهذا الوضع ، سواء كان ذكراً أو أنْثى ، لكنه

أوقع بولادة أحدهما أكثر من الآخر . فيقع به أكثر المعلقين . انتهى .



ذكره في القاعدة التاسعة عشر بعد المائة .

### تفصيلها

أحمد هـ : ظاهر كلام ابن حامد : أنه لا عدة عليها بعد وضع الثاني .

وصرح الناظم في حكاية قول ابن حامد : أنها بوضع الحمل الثاني تطلق . وتنقضى به العدة . وصرح به في الرعايتين وغيرهما .

وهو يدل على ضعف هذا القول . لأن كل طلاق لا بد له من عدة متعقبة . وعلى هذا يعاين بها .

فيقال - على أصلنا - طلاق بعد الدخول ولا مانع ، والزوجان مكلفان ، لا عدة فيه .

ويعاين بها من وجه آخر .

فيقال : طلاق بلا عوض دون الثلاث بعد الدخول في نكاح صحيح لا رجعة فيه .

وقد يقال : عدة بعد الطلاق تسبق البينونة . فلم تخل من عدة متعينة إما حقيقة أو حكماً .

وبهذا قال ابن الجوزي في حكاية قول ابن حامد : تطلق الثالثة لقرب زمان البينونة ، والوقوع . فلم يجعل زمانها زمانها . ذكر ذلك في النكت .

الثاني : قوله : ﴿ فَوَلَدَتْ ذَكَرًا ، ثُمَّ أُنْثَى ﴾ .

احترازاً مما إذا ولدتهما معاً . فإنها تطلق ثلاثاً والحالة هذه . بلا نزاع أعلمه . غير الشيخ تقي الدين رحمه الله ، ومن تبعه .

ومراد أيضاً : أن لا يكون بين الولدين ستة أشهر فأكثر . فإن كان بينهما ستة أشهر فأكثر . فالثاني : حمل مستأنف بلا خلاف بين الأمة . فلا يمكن أن تحبل بولد بعد ولد . قاله القاضى في الخلاف وغيره في الحامل لا تحيض ، وفي الطلاق به الوجهان إلا أن يقول : لا تنقضى به عدة فيقع الثلاث .



وكذا في أصح الوجهين إن الحقناه به لثبوت وطئه به . فتثبت الرجعة ، على أصح الروايتين فيها .

واختار في الترغيب أن الحمل لا يدل على الوطاء المحصل للرجعة .  
قوله ﴿ فَإِنْ أَشْكَلَ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهَا . وَقَعَتْ وَاحِدَةً بَيِّنِينَ . وَلَعَنَّا مَا زَادَ ﴾ .

وهو المذهب .  
قال في القواعد الفقهية : هذا أظهر .  
قال في النكت : وهو أصح .  
وجزم به في الوجيز وغيره .  
وقدme في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنفى ، والشرح .  
ونصره ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
﴿ وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ يُقَرَّعَ بَيْنَهُمَا ﴾ .  
قال في منتخب الشيرازي : أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله .  
قال في الفروع : وهو أظهر . وجزم به في المنور . واختاره ابن عقيل .  
قال في القواعد : ومأخذ الخلاف : أن القرعة لا مدخل لها في إلحاق الطلاق لأجل الأعيان المشتبهة . فمن قال بالقرعة هنا : جعل التعيين إحدى الصفتين ، وجعل وقوع الطلاق لازماً لذلك . ومن منعها نظر إلى أن القصد بهما هنا هو اللازم ، وهو الوقوع . ولا مدخل للقرعة فيه ، وهو الأظهر . انتهى .

#### فأمرناه

إمراهما : إذا قال « إن ولدت فأنت طالق » فألقت ما تصير به الأمة أم ولد طلقت ، وإلا فلا . فإن قالت « قد ولدت » فأنكر ، كان القول قوله .  
قال القاضي ، وأصحابه : هذا إن لم يقر بالحمل .



وإن شهد النساء بما قالت : طلقت . ذكره القاضى ، وأصحابه . وقالوا : هذا ظاهر كلامه .

قال فى القواعد : المشهور الوقوع . وجزم به القاضى فى خلافه . وتبعه الشريف أبو جعفر ، وأبو المواهب العكبى ، وأبو الخطاب ، والأكثر .

وقيل : تطلق إذا كان مثلها يلد . ذكره فى الرعاية .

وقال فى الحرر : ويتخرج أن لا تطلق حتى يشهد من يثبت ابتداء الطلاق بشهادته . كمن حلف بالطلاق ماغصب ، أو لاغصب كذا . ثم ثبت عليه الغصب

برجل وامرأتين ، أو شاهد ويمين : لم تطلق . على الصحيح من المذهب .

وذكره فى الفصول ، والمنتخب ، والمستوعب ، والمغنى .

وقدمه فى الفروع ، وغيره . وجزم به القاضى فى المجرى ، وغيره .

وقيل : تطلق . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، والسامرى .

وأطلقهما فى الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وقال الجحد فى شرحه : غندى أن قياس قول من عفا عن الجاهل والناسى فى

الطلاق : أن لا يحكم عليه به ، ولو ثبت الغصب برجلين . ذكره فى القاعدة الثالثة والثلاثين بعد المائة .

وحكماها القاضى - فى خلافه فى كتاب القطع فى السرقة - روايتين .

الثانية : لو قال « كلما ولدت ولداً فأنت طالق » فولدت ثلاثة معاً : طلقت

ثلاثاً . وإن ولدتهم متعاقبين طلقت بالأول . وانقضت العدة بالثانى ، ولا تطلق على الصحيح من المذهب <sup>(١)</sup> .

---

(١) بهامش الأصل المقروء على المصنف ما نصه : تطلق بالأول طلقة . وكذا

بالثانى . وتنقض العدة بالثالث ، ولا تطلق به .

وقول المصنف « وانقضت العدة بالثانى » كذا وجد فى النسخ التى وقفنا عليها .

ولعله سبق قلم . والله أعلم .



وقال ابن حامد : تطلق به . كما تقدم عنه في قوله « إن ولدت » .  
ولو قال « أنت طالق مع انقضاء عدتك » لم تطلق ، وإن لم يقل « ولداً »  
بل قال « كما ولدت فأنت طالق » فكذلك عند أبي الخطاب . وقدمه في  
الرعايتين ، والحاوى الصغير .

واختار في المحرر أنها تطلق واحدة .

قلت : وهو الصواب . وأطلقهما في الفروع .  
قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ : إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ : ثُمَّ قَالَ : إِنْ قُمْتَ  
فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَقَامَتْ : طَلَّقْتُ طَلْقَتَيْنِ ﴾ .

بلا نزاع . وكذا لو نجزه بعد التعليق . إذ التعليق مع وجود الصفة تعليق  
في أصح الوجهين . قاله في الرعية ، والحاوى ، وغيرها .  
لكن لو قال « غنيت بقولى هذا : أنك تكونين طالقاً بما أوقعته عليك ،  
ولم أرد إيقاع طلاق سوى ما باشرت بك به » دُيِّنَ .

وهل يقبل في الحكم ؟ [ يخرج ] على روايتين . وأطلقهما في المستوعب ،  
والكافى ، والمنعنى ، والشرح ، والرعية الكبرى ، والفروع .

قلت : الصواب أنه لا يقبل . لأنه خلاف الظاهر . إذ الظاهر أن هذا تعليق  
للطلاق بشرط الطلاق . ولم يعمل في الكافى بغيره .

تغيبه : مراده بقوله - في تعليقه بالطلاق - « وإن قال : كلما طلقته فأنت  
طالق . ثم قال : أنت طالق طلقت طلقتين » إن كانت مدخولاً بها .

وإن كانت غير مدخول بها لم تطلق الطلقة المعلقة .

ومراده أيضاً بقوله « كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق . ثم وقع عليها طلاقه  
بمباشرة أو سبب طلقت ثلاثاً » إذا وقعت الأولى والثانية رجعتين .

ولو قال « كلما أوقعت عليك طلاق فأنت طالق » فهو كقوله « كلما طلقته  
فأنت طالق » على الصحيح . وعليه جماهير الأصحاب .



وقال القاضي : إن وقع عليها طلاق بصفة عقدها قبل هذه اليمين أو بعدها : لم تطلق غيره . وعلل بأنه لم يوقعه . وإنما هو وقع . وقدمه في الرعاية . قال المصنف ، والشارح : وفيه نظر . وقال في المستوعب : وعندى أن حكم ما يقع عليها بصفة عقدها قبل هذه اليمين كما قال . وحكم ما يقع عليها بصفة عقدها بعد هذه اليمين : حكم طلاقه المنجز . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٍ أَوْ إِنْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا . ثُمَّ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . فَلَا نَصَّ فِيهَا ﴾ . وقال أبو بكر والقاضي : تطلق ثلاثاً . وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب . قال في المستوعب : قاله أصحابنا . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته وغيره . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع . وقال ابن عقيل : تطلق بالطلاق المنجز ، ويلغو ما قبله . وهو قياس نص الإمام أحمد رحمه الله ، وأبي بكر ، في أن الطلاق لا يقع في زمن ماض . وقدمه في النظم . وأطلقهما في المحرر . وقيل : لا تطلق مطلقاً . قاله بعض الأصحاب . واختاره ابن سريج وغيره من الشافعية . ونسبت هذه المسألة إليه . فعلى الأول - وهو وقوع الثلاث - يقع بالمنجز واحدة . ثم يتم من المعلق . على الصحيح . وجزم به في المغنى ، والمحرر ، والمنور ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

قال في الترغيب : اختاره الجمهور . قال في المستوعب : قاله أصحابنا . فعلى هذا : إن كانت غير مدخول بها لم تطلق إلا واحدة . وقيل : تقع الثلاث معاً ، فتطلق المدخول بها وغيرها ثلاثاً . وقيل : تقع الثلاث المعلقة ، فيقع بالمدخول بها وغيرها ثلاثاً أيضاً .



### فوائد

إمراها : لو قال « إن وطئتك وطئاً مباحاً » أو « إن أبنتك » أو « فسخت نكاحك » أو « راجعتك » أو « إن ظاهرت » أو « آليت منك » أو « لا عنتك فأنت طالق قبله ثلاثاً » ففعل : طلقت ثلاثاً ، على الصحيح من المذهب . جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وقدمه في الكبرى .  
قال في الترغيب : تلغو صفة القبلية . وفي إلغاء الطلاق من أصله الوجهان في التي قبلها .

قال في الفروع : ويتوجه الأوجه ، يعنى : في التي قبلها .  
وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : لا تطلق في « أبنتك وفسخت نكاحك » بل تبين بالإبانة والفسخ .  
ويحتمل أن يقعا معاً . ويحتمل أن يقع في الظهار لصحته من الأجنبية . فكذا في الإيلاء ، إذا صح من الأجنبية في وجه . وكذا في اللعان إن وقعت الفرقة على تفريق حاكم . انتهى .

الثانية : لو قال « كلما طلقت ضرتك فأنت طالق » ثم قال مثله للضرة ، ثم طلق الأولى : طلقت الضرة طلقة بالصفة ، والأولة اثنتين ، طلقة بالمباشرة ووقوعه بالضرة تطليق . لأنه أحدث فيها طلاقاً بتعليقه طلاقاً ثانياً .  
وإن طلق الثانية فقط طلقتان طلقة .

ومثل هذه المسألة قوله « إن طلقت حفصة ، فعمرة طالق » أو « كلما طلقت حفصة فعمرة طالق » ثم قال « إن طلقت عمرة فحفصة طالق » أو « كلما طلقت عمرة فحفصة طالق » فحفصة كالضرة في المسألة التي قبلها .

وعكس المسألة : قوله لعمرة « إن طلقتك فحفصة طالق » ثم قال لحفصة « إن طلقتك فعمرة طالق » فحفصة هنا كعمرة هناك .

وقال ابن عقيل في المسألة الأولى : أرى متى طلقت عمرة طلقت بالمباشرة



وطلقت بالصفة أن يقع على حفصة أخرى بالصفة في حق عمرة . فيقع الثلاث عليهما . وأن قول أصحابنا في « كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق » ووجد رجعيًا يقع الثلاث ، يعطى استيفاء الثلاث في حق عمرة . لأنها طلقت طلقة بالمباشرة وطلقة بالصفة ، والثالثة بوقوع الثانية . وهذا بعينه موجود في طلاق عمرة المعلق بطلاق حفصة . انتهى .

المائة : لو علق ثلاثًا بتطليق يملك فيه الرجعة ، ثم طلق واحدة : طلقت ثلاثًا في أصح الوجهين . قاله في الفروع . وقدمه في الرعاية الكبرى . وجزم بمعناه في الرعاية الصغرى ، والحاوى .

وقيل : لا يقع شيء . قال في الرعاية : وهو بعيد .

وأما قبل الدخول : فيقع ما نجزه . وأما طلاقها بعوض : فلا يقع غيره .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا طَلَّقْتُ وَاحِدَةً مِنْكُنَّ فَعَبْدٌ مِنْ عِبْدِي حُرٌّ ، وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ اثْنَتَيْنِ فَعَبْدَانِ حُرَّانِ . وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ أَحْرَارٌ . وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ أَحْرَارٌ . ثُمَّ طَلَّقَهُنَّ جَمِيعًا : عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا ﴾ .

هذا المذهب . صححه في المغنى ، والشرح . وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى . وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . واختاره القاضى ، وغيره . وقيل : عشرة . وهو احتمال لأبى الخطاب في الهداية .

قال في المحزر ، والنظم : وهو خطأ . قال الشارح : وهذا غير صحيح .



ويحتمل أن لا يعتق غير أربعة . قاله المصنف .

وقيل : يعتق ثلاثة عشر .

وقيل : يعتق سبعة عشر . قال الشارح : وهو غير سديد .

وقيل : يعتق عشرون ، وهو احتمال لأبي الخطاب أيضاً في الهداية .

قال الشارح أيضاً : وهو غير سديد .

تنبيه : قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ ﴾ .

يعنى : فى جميع الأوجه ، فيؤخذ بما نوى .

فأمره : لو جعل مكان « كذا » « إن » لم يعتق إلا أربع .

قال فى الفروع : وهو أظهر .

وقيل : يعتق عشرة . وهو المذهب . جزم به فى المغنى ، والشرح ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوى . وقدمه فى الفروع .

وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - فى تداخل الصفات ، عند قوله

« إن أكلت رمانة ، فأنت طالق . وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق » .

وأنها لا تطلق هناك إلا واحدة .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِذَا أَتَاكَ طَلَاقٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ﴾

ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهَا : إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَتَاهَا الْكِتَابُ

طَلَّقَتْ طَلَقَيْنِ ﴾ .

أنه لو أتى بعض الكتاب ، وفيه الطلاق ، ولم ينمض ذكره : أنها لا تطلق

وهو صحيح ، وهو المذهب . قدمه فى الفروع .

وقيل : تطلق .

قال فى الكافى ، والرعاية : فإن أتاه ، وقد ذهبت حواشيه ، أو حى ما فيه ،

سوى الطلاق : طلقت . وإن ذهب الكتاب إلا موضع الطلاق : فوجهان .



قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّكَ طَالِقٌ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ : دُيِّنَ .  
وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهما وجهان مطلقان في الرعايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمنفى ، والمحرم ، والشرح ، والفروع .

إمضاءهما : يقبل في الحكم . وهو الصحيح . صححه في التصحيح ، والنظم .  
وجزم به في الوجيز . وإليه ميل الشارح .

قلت : وهو الصواب .

والثانية : لا يقبل في الحكم .

قال الأدمي في منتخبه : دين باطنا . وقال في المنور : دين .

فأمرناه

إمضاءهما : لو كتب إليها « إذا قرأت كتابي هذا فأنت طالق » فقرأ عليها  
وقم ، إن كانت لا تحسن القراءة . وإن كانت تحسن : فوجهان في الترغيب .

الثانية : قوله - في تعليقه بالحلف - ﴿ إِذَا قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكَ  
فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتُ ، أَوْ دَخَلْتُ الدَّارَ : طَلَقَتْ  
فِي الْحَالِ ﴾ .

اعلم أنه إذا حلف بطلاقها ، ثم أعاده ، أو علقه بشرط - وفي ذلك الشرط  
حث أو منع . والأصح : أو تصديق خبر ، أو تكذيبه ، سوى تعليقه بمشيتها ،  
أو حيض ، أو طهر - تطلق في الحال طلقة في مرة .

ومن الأصحاب من لم يشتمن غير هذه الثلاثة . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
واختار العمل بعرف المتكلم وقصده في مسمى اليمين ، وأنه موجب لنصوص الإمام  
أحمد رحمه الله وأصوله .



قوله - فِي تَعْلِيلِهِ بِالْحَلْفِ - ﴿وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ . فَهَلْ هُوَ حَلْفٌ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ﴾ .

يعنى : إِنْ قَالَ « إِنْ حَلَفْتَ بِطُلُوقِكَ : فَأَنْتِ طَالِقٌ » ثُمَّ قَالَ « أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ » .  
وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ مِنْجَا فِي شَرْحِهِ .

أَمْرُهُمَا : لَيْسَ بِحَلْفٍ . فَيَكُونُ شَرْطًا مُحْضًا . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي الْجُزْءِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ ، وَابْنُ الْبَلْغَةِ .  
قَالَ فِي الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ : هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ . وَقَدِمَهُ فِي الْحَرَرِ ، وَالرَّعَايَتَيْنِ ،  
وَالْفُرُوعِ .

وَالْيَوْمِ الثَّانِي : هُوَ حَلْفٌ . فَتَطْلُقُ فِي الْحَالِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ .  
وَجَزَمَ بِهِ فِي الْهُدَايَةِ ، وَالْمَذْهَبِ . وَقَدِمَهُ فِي الْمُسْتَوْعَبِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْحَاوِيِ  
الصَّغِيرِ .

تَنْبِيْهُ : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ ﴿وَإِنْ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطُلُوقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ - وَأَعَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى - طَلَّقْتُ وَاحِدَةً ، وَإِنْ أَعَادَهُ ثَلَاثًا طَلَّقْتُ ثَلَاثًا ﴾ .

إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِإِعَادَتِهِ إِفْهَامَهَا . فَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ إِفْهَامَهَا : لَمْ تَطْلُقْ سِوَى الْأَوَّلَى .  
قَالَ الْأَصْحَابُ .

وَيَأْتِي السَّكْلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ آخِرَ الْفَصْلِ مُسْتَوْفَى لِمَعْنَى مُنَاسِبٍ .  
قَوْلُهُ ﴿وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِيهِ : إِنْ حَلَفْتُ بِطُلُوقِكُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ وَأَعَادَهُ : طَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ طَلْقَةً . فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا غَيْرَ مَدْخُولٍ



بِهَا فَأَعَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ۞ يعني : بعد الطلقة الأولى ﴿ لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ۞ .

بلا خلاف أعلمه . لكن لو تزوج بعد ذلك البائن ، ثم حلف بطلاقها . فاختار المصنف أنها لا تطلق . وهو معنى ما جزم به في الكافي ، وغيره . لأنه لا يصح الحلف بطلاقها . لأن الصفة لم تنعقد . لأنها بائن . وكذا جزم في الترغيب - فيما تخالف المدخول بها غيرها - : أن التعليق بعد البينونة لا يصح .

قال في الفروع : والأشهر تطلق كالأخرى طلبة طلبة . ولو جعل « كلما » بدل « إن » طلقت كل واحدة ثلاثاً ثلاثاً ، طلقت عقب حلفه ثانياً ، وطلقتين لما نكح البائن وحلف بطلاقها . لأن « كلما » للتكرار . قال ذلك في الفروع .

وقال : وفرض المسألة في المعنى في « كلما قال ما تقدم » ذكره في « إن » وكذا فرضها في الشرح .

وقال في القاعدة السابعة والخمسين : لو قال لامرأته - وإحداها غير مدخول بها - « إن حلفت بطلاقكما فأتيا طالقتان » ثم قاله ثانياً : طلقنا طلبة طلبة . على المذهب المشهور . وانعقدت اليمين مرة ثانية في حق المدخول بها . وفي انعقادها في غير المدخول بها وجهان .

أمرهما : تنعقد . وهو قول أبي الخطاب ، والمجد ، ومقتضى ما قاله القاضي ، وابن عقيل في مسألة الكلام الآتية .

والثاني : لا تنعقد . اختاره صاحب المعنى .

فإن أعاده ثلاثاً قبل تجديد نكاح البائن : لم تطلق واحدة منهما على كلا الوجهين .



فإن تزوج البائن ، ثم حلف بطلاقها وحدها ، فعلى الوجه الثانى : لا تطلق ، وتطلق الأخرى طلقة ، لوجود الحلف بطلاقها قبل نكاح الثانية . والحلف بطلاق البائنة بعد طلاقها ، فأكمل الشرط فى حق الأولى .

وعلى الوجه الأول : تطلق كل واحدة منهما طلقة طلقة . ذكره الأصحاب .

فأمره : لو كان له امرأتان حفصة وعمرة . فقال « إن حلفت بطلاقكما

فعمرة طالق » ثم أعاده : لم تطلق واحدة منهما .

وإن قال بعد ذلك « إن حلفت بطلاقكما حفصة طالق » طلقت عمرة .

فإن قال بعد هذا « إن حلفت بطلاقكما فعمرة طالق » لم تطلق واحدة

منهما .

فإن قال بعده « إن حلفت بطلاقكما حفصة طالق » طلقت حفصة .

وعلى هذا فقس .

قوله فى - تعليقه بالكلام - ﴿ إِذَا قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ

فَتَحَقَّقَ ذَلِكَ ، أَوْ زَجَرَهَا . فَقَالَ : تَنَحَّى ، أَوْ اسْكُتِ ، أَوْ قَالَ : إِنْ

قُتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ طَلَّقْتُ ۖ ۝ .

هذا المذهب مالم ينو غيره . جزم به فى الحرر ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب

والمستوعب ، والخلاصة .

فى النظم . وقدمه فى الفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . وصححه .

قوله ﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنَتَ بِالْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ بِبَيِّنَةٍ . لِأَنَّ إِيَّانَهُ

بِهِ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ الْكَلَامَ الْمُنْفَصِلَ عَنْهَا ۝ .

قلت : وهذا هو الصواب .

[ ويأتى آخر الفصل إذا قال « إن كلمتك فأنت طالق وأعاده » . ]



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : إِنْ بَدَأْتُكَ بِالْكَلامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ فَقَالَتْ : إِنْ بَدَأْتُكَ بِهِ فَعَبْدِي حُرٌّ : انْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي ۖ ۞

وهذا المذهب . قال في الفروع : انحلت يمينه على الأصح .

قال المصنف والشارح : هكذا ذكره أصحابنا .

وجزم به في الحرر ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .  
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَحْنَثَ بِبِدْءِهِ إِيَّاهَا بِالْكَلامِ فِي وَقْتٍ آخَرَ . لِأَنَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ .

وهذا الاحتمال للمصنف .

قلت : وهو قوي جداً .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُ فُلَانًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ۖ فَكَلَّمْتَهُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ ، لَتَشَاغِلِهِ أَوْ غَفَلْتِهِ ، أَوْ كَاتَبْتَهُ ، أَوْ رَاسَلْتَهُ : حَنِثٌ ۖ ۞

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه في التشاغل والغفلة والذهول .

وجزم به في الحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدومه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . كتكليمها غيره وهو بسمع تقصده به .

وعنه : لا يحنث إذا كاتبته أو راسلته . وهو احتمال في المغنى ، والشرح ، كنية غيره . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

فأمره : لو أرسلت إنساناً يسأل أهل العلم عن مسألة حدثت ، فجاء الرسول فسأل الحلو ف عليه : لم يحنث قولاً واحداً . قاله المصنف ، والشارح .

قوله ﴿وَإِنْ أَشَارَتْ إِلَيْهِ : احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ۖ ۞

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والحرر ،

والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .



زاد في المستوعب ، والرعاية : سواء أشارت بيد أو بعين .  
أمرهما : لا يحنث . وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح ،  
والنظم . واختاره ابن عبدوس .

قال الشارح : وهذا أولى . وجزم به في الوجيز ، والمنور . واختاره أبو الخطاب  
وغيره .

والوجه الثاني : يحنث . اختاره القاضي .  
ويأتى بعض ذلك في باب جامع الأيمان .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَلَّمْتَهُ سَكْرَانٌ أَوْ أَصَمَّ - بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهَا كَلَّمْتَهُ -  
أَوْ مَحْنُونًا يَسْمَعُ كَلَامَهَا : حَنْثٌ ﴾ .

هذا المذهب . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الوجيز ، والمنور .  
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والفروع .  
وقيل : لا يحنث . اختاره القاضي ، وغيره .

وقدمه في الأصم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب .  
وصححه في الخلاصة . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وقيل : لا يحنث بتكليمها السكران فقط .

وأطلق في السكران وجهين في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة .

فائدة : وكذلك الحكم إن كلمت صبيا يسمع ويعلم أنه مكلم : حنث .  
فأما إن جُنَّتْ هي وكلمته : لم يحنث . لأن القلم مرفوع عنها . فلم يبق لكلامها  
حكم .

ولو كلمته وهي سكرى : حنث . لأن حكمها حكم الصاحي . وهو ظاهر كلام  
المصنف هنا . وقدمه في المغنى ، والشرح .



وقيل : لا يحنث . لأنه لا عقل لها .  
 قوله ﴿ وَإِنْ كَلَّمْتَهُ مِيثًا ، أَوْ غَائِبًا ، أَوْ مُعْمًى عَلَيْهِ ، أَوْ نَائِمًا : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
 وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
 وقدمه في المغنى ، والشرح - ونصره - وفي المحرر ، والفروع .  
 وقال أبو بكر : يَحْنَثُ .

وذكره رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .  
 وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتَيْهِ : إِنْ كَلَّمْتُمَا هَذَيْنِ فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ وَكَلَّمْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ وَاحِدًا مِنْهُمَا : طَلَقْتَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
 وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، وتذكرة  
 ابن عبدوس ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
 ويحتمل أن لا يَحْنَثُ حتى تكلم جميعاً كل واحدٍ منها . وهو تخريج  
 لأبى الخطاب .

قال الشارح : وهو أولى .  
 قال ابن عبدوس في تذكرته : والأقوى لا يقع . وأطلقهما في المغنى ،  
 والفروع .

تفيم : محل الخلاف : إذا لم نَحْنِثْ ببعض الحلوف . فأما إن حنثناه ببعض  
 الحلوف : حنثناه هنا ، قولاً واحداً .

فائدة : هذه المسألة من جملة قاعدة . وهى « إذا وجدنا جملة ذات أعداد موزعة



على جملة أخرى . فهل تتوزع أفراد الجملة الموزعة على أفراد الأخرى ، أو كل فرد منها على مجموع الجملة الأخرى ؟ » وهى على قسمين .

الرول : أن توجد قرينة تدل على تعيين أحد الأمرين . فلا خلاف فى ذلك فمثال مادلت القرينة فيه على توزيع الجملة على الجملة الأخرى . فيقابل كل فرد كامل بفرد يقابله — إما لجرىان العرف ، أو دلالة الشرع على ذلك ، وإما لاستحالة ماسواه — أن يقول لزوجتيه « إن أكلتما هذين الرغيفين فأنتما طالقتان » فإذا أكلت كل واحدة منهما رغيفاً : طلقت . لاستحالة أكل كل واحدة الرغيفين ، أو يقول لعبديه « إن ركبتما دابتيكما ، أو لبستما ثوبيكما ، أو تقلدتما سيفيكما ، أو دخلتما بزوجتيكما ، فأنتما حران » فتى وُجد من كل واحد ركوب دابته ، ولبس ثوبه ، وتقلد سيفه ، أو الدخول بزوجته : ترتب عليه العتق . لأن الانفراد بهذا عرفى . وفى بعضه شرعى . فيتعين صرفه إلى توزيع الجملة على الجملة . ذكره المصنف فى المعنى .

ومثال مادلت القرينة فيه على توزيع كل فرد من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى : أن يقول رجل لزوجتيه « إن كلمتا زيدا ، أو كلمتا عمراً فأنتما طالقتان » فلا تطلقان حتى تكلم كل واحدة منها زيدا وعمراً .

القسم الثانى : أن لا يدل دليل على إرادة أحد التوزيعين . فهل يحمل التوزيع عند هذا الإطلاق على الأول والثانى ؟ فى المسألة خلاف .

والأشهر : أن يوزع كل فرد من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى إذا أمكن . وصرح به القاضى ، وابن عقيل ، وأبو الخطاب فى مسألة الظهار من نسائه بكلمة واحدة . ذكر ذلك ابن رجب فى القاعدة الثالثة عشر بعد المائة .

وتقدم من مسائل القاعدة فى باب مسح الخفين ، والوقف ، والربا ، والرهن وغيره .



ومسألة المصنف هنا من القاعدة . لكن المذهب هنا خلاف ما قاله في القواعد .

قوله « وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَمَرْتُكَ فَخَالَفْتَنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ . فَنَهَاها فَخَالَفْتَهُ : لَمْ يَحْنَتْ إِلَّا أَنْ يَنْوِي مُطْلَقَ المخالفة » .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر وغيره . وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي . وقدمه في الخلاصة ، والشرح ، والفروع ، والنظم . قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب . ويَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ مطلقاً . جزم به في المنور . وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقال أبو الخطاب : إن لم تعرف حقيقة الأمر والنهي : حنث . قلت : وهو قوي جداً .

قال في القواعد الأصولية : ولعل هذا أقرب إلى الفقه والتحقيق .

فأمرناه

إصراهما : عكس هذه المسألة : مثل قوله « إِنْ نَهَيْتُكَ فَخَالَفْتَنِي : فَأَنْتَ

طَالِقٌ » فأمرها وخالفته . لم يذكرها الأصحاب .

وقال في القواعد الأصولية : ويتوجه تخريج على هذه المسألة : ألا يفرق بينهما بفرق مؤثر ليمتنع التخريج . انتهى .

قلت : علل المصنف والشارح القول بأنها تطلق بكل حال : بأن الأمر

بالشيء نهى عن ضده ، والنهي عنه أمر بضده . انتهى .

وقد قال معنى ذلك الأصوليون .

الثانية : لو قال « إِنْ كَلِمَتِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ » ثم قاله ثانيا : طلقت واحدة . وإن



قاله ثالثاً : طلقت ثانية . وإن قاله رابعاً : طلقت ثلاثاً . وتبين غير المدخول بها بطلقة . ولم تنعقد يمينه الثانية ولا الثالثة . على الصحيح من المذهب . اختاره القاضى وغيره .

وجزم به فى المعنى ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والنظم ، وغيرهم .  
وقال فى المحرر ، وعندى : تنعقد الثانية ، بحيث إذا تزوجها وكلمها : طلقت . إلا على قول التميمى : تنحل الصفة مع اليمينونة . فإنها قد انحلت بالثانية . لأنه قد كلمها .

ولا يجرى مثله فى الحلف بالطلاق . لأنه لم ينعقد لعدم إمكان إيقاعه . انتهى .  
قال فى الفروع : ويتوجه أنه لا فرق فى المعنى بينها وبين مسألة الحلف السابقة فإما لا يصح فيهما . وهو أظهر ، كالأجنبية ، وإما أن يصح فيهما ، كما سبق من قول الإمام أحمد رحمه الله .

أما التفرقة بين مسألة الحلف وبين مسألة الكلام ، كما هو ظاهر كلام بعضهم : فلا وجه له من كلام الإمام أحمد رحمه الله . ولا معنى يقتضيه . ولم أجد من صرح بالتفرقة . انتهى .

وقال فى القاعدة السابعة والخمسين : لو قال لامرأته التى لم يدخل بها « إن كلمتك فأنت طالق » ثم أعاده : طلقت بالإعادة . لأنها كلام فى المشهور عند الأصحاب .

وقال ابن عقيل فى عمد الأدلة : قياس المذهب عندى : أنه لا يحنث بهذا الكلام ، وعلاه .

فإذا وقع الطلاق بالإعادة ثانياً ، فهل تنعقد به يمين ثانية ، أم لا ؟ فيه وجهان .  
أصحهما : لا تنعقد . وهو قول القاضى فى الجامع والخلاف ، ومن اتبعه .



كالقاضي يعقوب ، وابن عقيل . وهو قياس قول صاحب المغنى . وله مأخذان ،  
وذكرهما .

والرجم الثاني : تنعقد اليمين . وهو اختيار صاحب المحرر ، بناء على أن الطلاق

يقف وقوعه على تمام الإعادة .

قوله - في تعليقه بالإذن - ﴿ إِذَا قَالَ : إِذَا خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي ، أَوْ  
إِلَّا بِإِذْنِي ، أَوْ حَتَّى آذَنَ لَكَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ۚ ثُمَّ آذَنَ لَهَا فَخَرَجَتْ ،  
ثُمَّ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ : طَلَّقَتْ ۚ 》 .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والخرق . وصححه في الخلاصة .  
قال ابن منبج في شرحه ، والزرکشی : هذا المذهب . وقدمه في الهداية ،  
والمغنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والجاوى الصغير ، والفروع  
وغيرهم .

وعنه : لا تطلق إلا أن ينوى الإذن في كل مرة .  
قلت : وهو قوى ، كإذنه في الخروج كلما شاءت . نص عليه .  
وأطلقهما في المذهب .

وقال في الروضة : إن أذن لها بالخروج مرة أو مطلقاً ، أو أذن بالخروج  
لكل مرة ، فقال « اخرجى متى شئت » لم يكن إذناً إلا مرة واحدة .  
والمذهب : أنه إذا قال « اخرجى كلما شئت » يكون إذناً عاماً . نص عليه .  
قوله ﴿ وَإِنْ آذَنَ لَهَا مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ ، فَخَرَجَتْ : طَلَّقَتْ ۚ 》 .

نص عليه . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .  
قال في القواعد : هذا أشهرها .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،



والمغنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا تطلق . وهو لأبى الخطاب . بناء على مقاله فى عزل الوكيل : أنه يصح من غير أن يعلم .

وقال فى القاعدة الرابعة والستين : ولأبى الخطاب - فى الانتصار - طريقة ثانية ، وهى : أن دعواه الإذن غير مقبولة ، لوقوع الطلاق فى الظاهر . فلو أشهد على الإذن نفعه ذلك . ولم تطلق .

قال صاحب القواعد : وهذا ضعيف .

#### فأنتاه

إمدهما : لو قال « إلا بإذن زيد » فمات زيد : لم يحث إذا خرجت . على الصحيح من المذهب . وحسنه القاضى . وجعل المستثنى مخلوقاً عليه . وجزم به فى الرعاية الكبرى .

الثانية : لو أذن لها ، فلم تخرج حتى نهاها . ثم خرجت ، فعلى وجهين . وأطلقهما فى المذهب ، والمستوعب ، والهداية ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : تطلق . صححه فى النظم . وجزم به فى المنور .

والثانى : لا تطلق . قال ابن عبدوس فى تذكرته : لا تطلق .

قال ابن عبدوس فى تذكرته : لا يقع إذا أذن لها ثم نهى وجهلته .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتُ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ ﴾ ، فخرَجْتَ تُرِيدُ الْحَمَامَ وَغَيْرَهُ : طَلَّقْتَ .

هذا المذهب . جزم به فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ،



والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، وتذكرة ابن عبدوس والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع .

ويحتمل أن لا يحنث . وأطلقهما فى الشرح .  
قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجْتَ إِلَى الْحَمَامِ ثُمَّ عَدَلْتَ إِلَى غَيْرِهِ طَلَّقْتَ ﴾ .  
هذا المذهب .

قال أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح : هذا قياس المذهب .  
وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وصححه فى النظم ، وغيره . وقدمه فى الفروع ، والخلاصة ، وغيرهم .  
ويحتمل أن لا تطلق . وهو لأبى الخطاب .

وأطلقهما فى المذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
قوله - فى تعليقه بالمشيئة - ﴿ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ ، أَوْ  
كَيْفَ شِئْتُ ، أَوْ حَيْثُ شِئْتَ ، أَوْ مَتَى شِئْتَ : لَمْ تَطْلُقْ ، حَتَّى تَقُولَ :  
قَدْ شِئْتُ ، سَوَاءٌ شَاءَتْ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاخِي ﴾ .  
وهذا المذهب ، ولو شاءت كارهة . جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ،  
والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
ويحتمل أن يقف على المجلس كالاختيار .

وقيل : تختص « إن » بالمجلس دون غيرها .  
وقيل : تطلق ، وإن لم تشأ إذا قال « كيف شئت » أو « حيث شئت »  
دون غيرها .

فائدة : لو رجع قبل مشيئتها : لم يصح رجوعه . على الصحيح من المذهب ،  
كبقية التعاليق .



وعنه : يصح ، كاختارى ، وأمر بك بيدك .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ وَشَاءَ أَبُوكَ : لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يَشَاءَ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنقى ، والشرح ،  
والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : تطلق بمشيئة أحدهما . ذكره فى الفروع .

قلت : هو بعيد . والمشيئة منهما ، أو من أحدهما على التراخى ، على الصحيح  
من المذهب .

وقيل : تختص بالمجلس .

فأمره : لو قال « أَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ ، إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ، فَشَاءَ هُمَا » ولانية :  
وقعا ، على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع .

ونقل أبو طالب : يقعان ، ولو تعذرت الإشادة بموت ونحوه . اختاره أبو بكر ،  
وابن عقيل .

وحكى عنه : أو غاب .

وحكاه فى المنتخب عن أبى بكر .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ . فَتَ أَوْ جُنَّ أَوْ خَرِسَ قَبْلَ الْمَشِيئَةِ : لَمْ تَطْلُقْ ﴾ .

أما إذا مات أو جن : فإنها لا تطلق على الصحيح من المذهب .

قال فى المذهب ، والخلاصة : لم يقع فى أصح الوجهين . وصححه فى النظم .  
واختاره ابن حامد ، وغيره .



وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والكافي . والمغنى ، والشرح ، والفروع .  
واختار أبو بكر [ في الهداية ] وابن عقيل : أنها لا تطلق . حكاه في المغنى ،  
والشرح عن أبي بكر . وحكاه في الرعاية عن ابن عقيل . ونقله أبو طالب .  
وأما الأخرس : فالصحيح من المذهب : أنه إن فهمت إشارته فهي كمنطقه .  
قدمه في الكافي ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،  
وغيرهم . وهو الصواب .

وقيل : إن خرس بعد يمينه : لم تطلق .  
وجزم به المصنف هنا . وجزم به في الوجيز .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح .  
فأمره : لو غاب : لم تطلق . على الصحيح من المذهب .  
وحكى عن ابن عقيل : تطلق . وحكاه في المنتخب عن أبي بكر ، كما تقدم .  
قوله ﴿ وَإِنْ شَاءَ وَهُوَ سَكْرَانٌ : خُرَجَ عَلَى الرَّوَّائِيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ  
فِي طَلَاقِهِ ﴾ .

ذكره الأصحاب .  
واختار المصنف ، والشارح هنا : عدم الوقوع ، وإن وقع هناك . وفرقا بينهما .  
وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا يَعْقِلُ الْمَشِيئَةَ ، فَشَاءَ : طَلَّقَتْ وَإِلَّا فَلَا ﴾ .  
الصحيح من المذهب : أن الصبي المميز إذا شاء تطلق . قال الأصحاب :  
هو كطلاقه .  
وتقدم في أوائل كتاب الطلاق : أن الصحيح من المذهب : أن طلاقه يقع  
على زوجته .



قال في الفروع ، والرعاية : وإن شاء مميز فـكـطـلاقه .  
وجزم بالوقوع في الشرح وغيره .  
وعلى الرواية الثانية : لا تطلق ، كطلاقه في إحدى الروايتين . وأطلقهما في  
المحرر ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ . فَمَاتَ أَوْ جُنَّ  
أَوْ خَرَسَ : طَلَّقَتْ ﴾ .

إذا مات أو جن : طلقت بلا نزاع . وفي وقت الوقوع أوجه .  
أمرها : يقع في الحال . وهو المذهب . جزم به في الشرح ، والهداية ،  
والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . وقدمه في الرايتين ، والفروع .  
الثاني : تطلق آخر حياته . جزم به في المنور . وقدمه في المحرر ، والنظم .

الثالث : يتبين حنثه من حين حلف .  
وذكر القاضى في « أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء زيد » يقع الطلاق ،  
وليس باستثناء .

وأما إذا خرس : فالصحيح من المذهب : أن إشارته المفهومة كنطقه مطلقاً .  
وقيل : إن حصل خرسه بعد يمينه : فليس كنطقه . وجزم به المصنف هنا ،  
وصاحب الوجيز ، كما تقدم .

وقال الناظم : لو قيل بعدم وقوع الطلاق إذا خرس أو جن إلى حين الموت :  
لم يكن ببعيد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ ثَلَاثًا ،  
فَشَاءَ ثَلَاثًا : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . صححه في المذهب ، والتصحيح . واختاره أبو بكر . وجزم به  
الوجيز . وقدمه في الخلاصة ، والمحرر ، والفروع ، والرايتين .



وَفِي الْآخِرِ لَا تَطْلُقُ يَعْنِي لَا تَطْلُقُ غَيْرَ الْوَاحِدَةِ الْمُنْجَرَّةِ <sup>(١)</sup> . لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ .

فَأَمَّا : وَكَذَا الْحَكْمُ لَوْ قَالَ « أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ إِلَّا أَنْ تَشَاءِ ثَلَاثًا » فَشَاءَتْ ثَلَاثًا . وَوُقُوعُ الثَّلَاثِ هُنَا مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَكَذَا عَكْسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِثْلُهَا فِي الْحَكْمِ . كَقَوْلِهِ « أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ ، أَوْ تَشَاءِ وَاحِدَةٌ » فَيَشَاءُ زَيْدٌ أَوْ هِيَ وَاحِدَةٌ . قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : طَلَّقْتَ ، وَإِنْ قَالَ لِأَمَّتِهِ : أَنْتَ حُرَّةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : عَمَّقْتَ ﴾ .

وَكَذَا لَوْ قَدِمَ الشَّرْطُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ . مِنْهُمْ : ابْنُ مَنْصُورٍ ، وَحَنْبَلٌ ، وَالْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ ، وَأَبُو النَّضْرِ ، وَالْأَئْزَمُ ، وَأَبُو طَالِبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ .

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ ، وَالْمُنُورِ ، وَمُنْتَخَبِ الْأَدْمِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ النَّازِمُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي الْمَهْدَايَةِ ، وَالْمَذْهَبِ ، وَالْخُلَاصَةِ ، وَالْمَغْنَى ، وَالشَّرْحِ ، وَالْحَرَرِ ، وَالْفُرُوعِ ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ : يَصَحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِيهِمَا .

وَقَالَ الْخُرْقِيُّ : أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّهُ تَوَقَّفَ عَنِ الْجَوَابِ .

قُلْتُ : مِمَّنْ نَقَلَ ذَلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ ، وَصَالِحٌ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ ، وَأَبُو الْحَارِثِ ، وَالْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقٍ . وَحَكَى عَنْهُ : أَنَّهُ يَقَعُ الْعَتَقُ دُونَ الطَّلَاقِ .

---

(١) بهامش الأصل المقروء على المصنف مانصه : سبقة . وإنما هو لا تطلق بحال ، كما قد صرحوا بذلك .



حكاه عنه بعض الشافعية . وهو أبو حامد الاسفرائي ، ومن تبعه .  
وقطع المجد ، وغيره : بأن ذلك غلط على الإمام أحمد رحمه الله . وكذا قال  
القاضي في خلافه . وبنوا وجه الغلط .

وقال في الترغيب : يقع الطلاق دون العتق .  
وعنه : لا يقعان . اختاره جماعة من الأصحاب ، بناء على أنهما من جملة الأيمان .  
قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - يكون معناه : هي طالق إن شاء الله  
الطلاق بعد هذا . والله لا يشاؤه إلا بتكلمه بعد ذلك .

وقال أيضاً : إن أراد بذلك وقوع الطلاق عليها بهذا التطليق طلقت . لأنه  
كقوله « أنت طالق بمشيئة الله » وليس قوله « إن شاء الله » تعليقا . بل تأكيد  
للوقوع وتحقيق . وإن أراد بذلك حقيقة التعليق على مشيئة مستقبلية : لم يقع به  
الطلاق حتى يطلق بعد ذلك . فإذا طلقتها بعد ذلك فقد شاء الله وقوع طلاقها  
حينئذ . وكذا إن قصد بقوله « إن شاء الله » أن يقع هذا الطلاق الآن ، فإنه  
يكون معلقاً أيضاً على المشيئة . فإذا شاء الله وقوعه فيقع حينئذ . ولا يشاء الله  
وقوعه حتى يوقعه ثانياً . انتهى .

قال في الترغيب : لو قال « ياطالق إن شاء الله تعالى » تطلق . بل هي أولى  
بالوقوع من قوله « إن شاء الله » وفي الرعاية في ذلك وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ : طَلَّقَتْ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والفروع .  
وقيل : لا تطلق .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،  
والرعايتين ، والحاوي الصغير .



أمرهما : يقع . وهو المذهب . لتضاد الشرط والجزاء . فلغا تعليقه ، بخلاف  
المستحيل . وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى البغدادى .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الفروع .  
والوجه الثانى : لا يقع . اختاره القاضى . ذكره في المستوعب .

فائدة : وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - لو قال « أنت طالق ما لم يشأ الله »  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ،  
أَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَدَخَلَتْ ، فَهَلْ  
تَطْلُقُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافى ، والمنعنى ، والمحزر ، والشرح ،  
والفروع ، والحاوى .

أمرهما : لا تطلق . صححه في التصحيح . وقال : لا تطلق من حيث الدليل  
قال : وهو قول محقق الأصحاب . وجزم به في منتخب الأدمى البغدادى .  
والرواية الثامنة : تطلق . وجزم به في الوجيز . واختاره ابن عبدوس في  
تذكرته . وصححه في المذهب ، والخلاصة .

قال ابن نصر الله في حواشيه : أحكما تطلق . وقدمه في الرعايتين .

تنبيه : قال في المحزر ، والرعاية ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم : إن نوى رد  
المشيئة إلى الفعل لم يقع . كقوله « أنت طالق لافعلت . أو لأفعلن إن شاء الله »  
وإلا فروايتان .

قال ابن نصر الله في حواشيه : وفيه نظر .  
يعنى في عدم الوقوع إذا نوى رد المشيئة إلى الفعل . لأنه علقه على فعل يوجد  
بمشيئة الله . وقد وجد بمشيئة الله . فما المانع من وقوعه ؟ انتهى .



وقد حرر العلامة ابن رجب في هذه المسألة ، وفي صيغة القسم - كقوله « أنت طالق لا تدخلين الدار إن شاء الله » أو « أنت طالق لتدخلين الدار إن شاء الله » ونحوه - للأصحاب سبع طرق .

أمرها : أن الروایتين في المسألة مطلقاً . سواء كان الحلف بصيغة القسم ، أو بصيغة الجزاء .

وهذه الطريقة مقتضى كلام أكثر المتقدمين ، كأبي بكر ، والقاضي ، وابن عقيل ، وغيرهم .

الطريقة الثانية : أن الروایتين في الحلف بصيغة القسم . وفي التعليق على شرط يقصد به الحض أو المنع ، دون التعليق على شرط يقصد به وقوع الطلاق بته . وهذه الطريقة اختيار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - وهو مقتضى كلام كثير من الأصحاب .

الطريقة الثالثة : أن الروایتين في صيغة التعليق إذا قصد رد المشيئة إلى الطلاق ، أو أطلق . فأما إن رد المشيئة إلى الفعل فإنه ينفعه قولاً واحداً . وكذا إن حلف بصيغة القسم . فإنه ينفعه الاستثناء قولاً واحداً . وهي طريقة صاحب المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم ، كما تقدم .

الطريقة الرابعة : أن الروایتين في صورة التعليق بالشرط إذا لم يرد المشيئة إلى الطلاق . فإن ردها إلى الطلاق فهو كما لو نَجَزَ الطلاق واستثنى فيه . وهي طريقة صاحب المغني .

وإن أطلق النية : فالظاهر رجوعه إلى الفعل دون الطلاق . ويحتمل عوده إلى الطلاق . وإن رد المشيئة إلى الفعل نفعه . قولاً واحداً .

وهذه الطريقة توافق طريقة صاحب المحرر ، إلا أنها مخالفة لها في أنه إذا عاد



الاستثناء إلى الطلاق لم ينفع . كما لا ينفع في المنجز . وهو الذي ذكره ابن عقيل وغيره . وهو واضح .

الطريقة الخامسة : أن الروایتين محمولتان على اختلاف حالين . فإن كان الشرط نفيًا : لم تطلق . نحو أن يقول « أنت طالق إن لم أفعل كذا إن شاء الله » فلم يفعله . فلا يحث .

فإن كان إثباتًا حث . نحو « إن فعلت كذا فأنت طالق إن شاء الله » . وهي طريقة صاحب التلخيص .

قال في القواعد الأصولية : وهي مخالفة للمذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله .

الطريقة السادسة : طريقة القاضي في الجامع الكبير . فإنه قال : عندي فيها تفصيل .

ثم ذكر مامضونه : أنه إذا لم توجد الصفة التي هي الشرط المعلق على الطلاق ، انبنى الحكم على علة وقوع الطلاق المنجز المستثنى فيه .  
فإن قلنا : العلة أنه علقه بمشيئة لا يتوصل إليها : لم يقع . رواية واحدة . لأنه علقه بصفتين . إحداها : دخول الدار مثلاً . والأخرى : المشيئة . وما وجدنا . فلا يحث .

وإن قلنا : العلة علمنا بوجود مشيئة الله لوجود لفظ الطلاق : انبنى على أصل آخر . وهو ما إذا علق الطلاق بصفتين . مثل أن يقول « إن دخلت الدار وشاء زيد » فدخلت ولم يشأ زيد ، فهل يقع الطلاق ؟ على روايتين . كذا هنا يخرج على روايتين .

وأما إن وجدت الصفة - وهي دخول الدار - فإنه ينبني على التعليلين أيضاً .  
فإن قلنا : قد علمنا مشيئة الطلاق : وقع رواية واحدة ، لوجود الصفتين جميعاً .



وإن قلنا : لم نعلم مشيئته : انبنى على ما إذا علقه على صفتين فوجدت إحداها .  
ويخرج على الروایتين .

الطريقة السابعة : طريقة ابن عقيل في المفردات . فإنه جعل الروایتين في وقوع  
الطلاق بدون وجود الصفة . فأما مع وجودها : فيقع الطلاق قولاً واحداً . قاله في  
القواعد الأصولية .

وهي أضعف الطرق . وذكر فسادها من وجهين .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ ، أَوْ مَشِيئَتِهِ : طَلَّقْتَ فِي  
الْحَالِ ﴾ بلا نزاع أعلمه .

﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الشَّرْطَ : دَيْنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرِجُ  
عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

عند الأكثر . وهما وجهان في الرعايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والرعايتين ، وشرح ابن منبجا .

إمراهما : يقبل في الحكم . وهو الصحيح من المذهب . اختاره القاضي .  
قال في الفروع : قبل حكماً على الأصح . وصححه في التصحيح ، والنظم .  
وجزم به في السكافي ، والمنور . وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير . وهو  
ظاهر ما قدمه الشارح .

والرواية الثانية : لا يقبل . جزم به في الوجيز ، وتجريد العناية .

قال الأدعي في منتخبه : دين باطنا .

فأمره : لو قال « إن رضى أبوك فأنت طالق » فقال « ماضيت » ثم قال  
« رضيت » طلقت . لأنه معلق . فكان مترخياً . ذكره في الفنون .

وقال : قال قوم ينقطع بالأول .

ولو قال « إن كان أبوك يرضى بما فعلتيه فأنت طالق » فقال « ماضيت »



ثم قال « رضى » طلقت . لأنه علقه على رضى مستقبل وقد وجد ، بخلاف « إن كان أبوك راضياً به » لأنه ماض .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ كُنْتُ تُحِبُّنِ أَنْ يُعَذِّبَكَ اللَّهُ بِالنَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ قَالَ : إِنْ كُنْتُ تُحِبُّنَهُ بِقَلْبِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَالَتْ : أَنَا أَحِبُّهُ ﴾ .

فقد توقف أحمد - رحمه الله تعالى - عنها . وقال : دعنا من هذه المسائل . وكذا قال فى الهداية ، والمستوعب ، وغيرهما . وقال القاضى : تطلق .

وذكره ابن عقيل مذهبنا ومذهب العلماء كافة ، سوى محمد بن الحسن . وجزم به فى الوجيز . واقتصر عليه فى الخلاصة فى الأولى . وصححه فى الثانية . وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى . وقال المصنف هنا « والأولى أنها لا تطلق إذا كانت كاذبة » .

وهو المذهب . قدمه فى الفروع . وجزم به فى النظم . واختاره ابن عقيل ، وقال : لاستحالة عادة ، كقوله « إن كنت تعتقدين أن الجمل يدخل فى خرم الإبرة فأنت طالق » فقالت « أعتقده » فإن عاقلاً لا يجوزه ، فضلاً عن اعتقاده . وقيل : لا تطلق مطلقاً . ذكره فى الرعايتين .

وقيل : لا تطلق فى قوله « إن كنت تحبينه بقلبك » وإن طلقت فى الأولى . وهو احتمال فى الهداية .

#### فأمرتان

إمراًهما : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - لو قال « إن كنت تبغضين الجنة فأنت طالق » فقالت « أنا أبغضها » وكذا لو قال « إن كنت تبغضين الحياة » ونحو ذلك مما يعلم أنها تحبه . قاله فى المستوعب .



الثانية : لو قالت امرأته « أريد أن تطلقني » فقال « إن كنت تريدين »  
أو « إذا أردت أن أطلقك فأنت طالق » فظاهر الكلام : يقتضى أنها تطلق  
بإرادة مستقبلية ودلالة الحال على أنه أراد إيقاعه ، للإرادة التي أخبرته بها . قاله  
ابن عقيل في الفنون .

ونصر الثانى العلامة ابن القيم رحمه الله فى أعلام الموقعين .

قوله ﴿ فَصْلٌ \* فى مسائل مُتَفَرِّقَةٍ ﴾

﴿ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا رَأَيْتِ الْهَلَالَ : طُلِّقَتْ إِذَا رُؤِيَ ﴾ أو  
أكملت العدة ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ حَقِيقَةَ رُؤْيَيْهَا . فَلَا يَحْنُثُ حَتَّى تَرَاهُ ﴾ .  
إذا نوى حقيقة رؤيتها لم يحنث حتى تراه . بلا نزاع أعلمه . ويدين بلا نزاع .  
ويقبل قوله فى الحكم . على الصحيح من المذهب مطلقاً .  
قال فى الفروع : قبل حكماً على الأصح .

وجزم به فى المغنى ، والشرح ، والوجيز وغيرهم . وصححه فى المذهب .  
وعنه : لا يقبل . وأطلقهما فى الهداية ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوى  
الصغير ، والمستوعب .  
وقيل : يقبل بقرينة .

تنبيهان

أمرهما : ظاهر قوله « طلقت إذا رؤى الهلال » أنها تطلق إذا رؤى ، سواء  
رؤى قبل الغروب أو بعده . وهو أحد الوجهين . وهو احتمال فى المغنى ، والشرح  
والوجه الثانى : أنها لا تطلق إلا إذا رؤى بعد الغروب . وهو الصحيح من  
المذهب . جزم به فى الوجيز ، والراية ، والحاوى .  
وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، والراية الكبرى .



الثاني : تقدم - في أول كتاب الصيام - إذا قال « أنت طالق ليلة القدر » متى تطلق .

### فوائد

إمراها : لو لم ير الهلال حتى أقمر : لم تطلق . وهل يقمر بعد ثلاثة؟ - قدمه في الرعاية الكبرى - أو باستدارته ، أو ببهر ضوئه ؟ فيه ثلاثة أقوال . قال القاضي : لا يبهر ضوؤه إلا في الليلة السابعة . حكاه عن أهل اللغة . وأطلقهن في الكافي ، والمغنى ، والشرح ، والفروع .

الثانية : لو قال « إن رأيت فلانا فأنت طالق » فرأته ولو ميتاً طلقت . ولو رأته في ماء أو في زجاج شفاف : طلقت ، إلا مع نية أو قرينة . ولو رأته مكرهة : لم تطلق على الصحيح من المذهب . وقيل : تطلق .

ولو رأت خياله في ماء أو مرآة : لم تطلق . ولو جالسته ، وهي عمياء : لم تطلق . على الصحيح من المذهب . وقيل : تطلق . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

الثالثة : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : مَنْ بَشَّرْتَنِي بِقُدُومِ أَخِي فَهِيَ طَالِقٌ . فَأَخْبَرْتَهُ بِهِ امْرَأَتَاهُ : طَلَّقَتْ الْأُولَى مِنْهُمَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ هِيَ الصَّادِقَةَ وَخَدَّهَا ، فَتَطْلُقَ وَخَدَّهَا ﴾ .

أنه لو أخبرته معا تطلقان . وهو صحيح . لا أعلم فيه خلافاً . قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : مَنْ أَخْبَرْتَنِي بِقُدُومِهِ فَهِيَ طَالِقٌ . فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .

يعنى أن حكمها حكم المسألة التي قبلها من التفصيل والحكم .



وكذا قال في الحرر ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
 وحزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين .  
 وعند أبى الخطاب : إن أخبرناه وقع الطلاق بهما على الأحوال الثلاثة . لأن  
 الخبر يدخله الصدق والكذب . ويسمى خبراً وإن تكرر . والبشارة القصد بها  
 السرور . وإنما يكون ذلك مع الصدق ، ويكون من الأولى لا غير .  
 وقيل : تطلقان مع الصدق فقط . واختاره في الحرر .

### فأمرناه

إصرهما : لو قال « إن لبست ثوباً فأنت طالق » ونوى معينا : دين . على  
 الصحيح من المذهب .

وقال ابن البناء : لا يدين . وقدمه في التبصرة . وخرجه الحلواني على روايتين .  
 قال في القاعدة الخامسة والعشرين بعد المائة : وشذ طائفة في كوا الخلاف  
 في تدينه في الباطن . منهم الحلواني وابنه .

وكذلك وقع في موضع من مفردات ابن عقيل في الأيمان .  
 وكذلك وقع للقاضي في الجرد . قال المجد : وهو سهو . انتهى .  
 ويقبل حكماً على الصحيح من المذهب .  
 وعنه : لا يقبل .

وإن لم يقل « ثوباً » فالحكم كذلك . على الصحيح من المذهب . وعليه  
 أكثر الأصحاب . قاله في القواعد ، وقدمه .

وقيل : لا يقبل حكماً . واختاره القاضي في كتاب الحيل . وأطلقهما في الفروع .  
 وقال في الترغيب : وإن حلف « لا لبس » ونوى معينا : دين . وفي الحكم  
 روايتان ، سواء بطلاق أو غيره ، على الأصح . انتهى .

الثانية : لو قال « إن قربت داراً إليك - بكسر الراء من قربت - فأنت



طالق» لم يقع حتى تدخلها ، وإن قال « إن قربت » بضم الراء - طلقت بوقوفها تحت فنائها ولصوقها بجدارها . لأن مقتضاها ذلك . قاله في الروضة .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا ، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا ﴾ وكذا جاهلا  
﴿ حَنْتَ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، وَلَمْ يَحْنْتَ فِي الْيَمِينِ الْمَكْفَرَةِ فِي ظَاهِرِ  
الْمَذْهَبِ ﴾ وهو المذهب .

وقال في القواعد الأصولية : هي المذهب عند الأصحاب .

قال في المحرر : وهو الأصح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع وغيره . وقال : اختاره الأكثر . وذكره في المذهب .

وعنه : يحنث في الجميع .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي . ذكره في أول كتاب الإيمان .

وعنه : لَا يَحْنُثُ فِي الْجَمِيعِ . بل يمينه باقية . وقدمه في الخلاصة . وهو في

الإرشاد عن بعض أصحابنا .

قال في الفروع : وهذا أظهر .

قلت : وهو الصواب .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : إن رواها بقدر رواية التفريق ،

وإن هذا يدل على أن الإمام أحمد رحمه الله جعله حالفاً لا معلقاً ، والحنث لا يوجب

وقوع المحلوف به .

واختارها ابن عبدوس في تذكرته أيضاً . ذكره في أول كتاب الإيمان .

قال في القواعد الأصولية : وقال الأصحاب على هذه الرواية : يمينه باقية بحالها

ويأتي أيضاً في كلام المصنف « إذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً » في

أنشاء كتاب الإيمان .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ يَيْتًا ، أَوْ لَا يُكَلِّمُهُ ، أَوْ



لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ، أَوْ لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ حَقَّهُ . فَدَخَلَ يَتَتَا هُوَ فِيهِ وَلَمْ يَعْلَمْ ، أَوْ سَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَلَمْ يَعْلَمْ ، أَوْ قَضَاهُ حَقَّهُ : فَفَارَقَهُ فَنُجِرَ رَدِيئًا ، أَوْ أَحَالَهُ بِحَقِّهِ فَفَارَقَهُ ظَنًّا أَنَّهُ قَدْ بَرَّ : خُرِجَ عَلَى الرَّوَّائِيْنِ فِي النَّاسِ وَالْجَاهِلِ ۞ .

وكذا قال الشارح . وقاله في المحرر في غير الكلام والسلام .  
قال الشارح : وكذلك إن حلف لا يبيع لزيد ثوبًا ، فوكل زيد من يدفعه إلى من يبيعه ، فدفعه إلى الحالف فباعه من غير علمه . فهي كالناسي .  
وكذلك إن حلف لا يكلم فلانًا فسلم عليه يحسبه أجنبيًا .  
وأطلق في الترغيب الروايات الثلاث فيما إذا « حلف أن لا يدخل على فلان » فدخل ولم يعلم ، أو « لا يفارقه إلا بقبض حقه » فقبضه ففارقه فخرج رديئًا ، أو أحاله ففارقه يظن أنه قد برىء ، أو لا يكلمه فسلم عليه وجهله .  
وجزم في الوجيز أنه يحنت .

وجزم في المنتخب : أنه يحنت بالحوالة .  
وذكر المصنف ، وغيره في باب الضمان : أن الحوالة كالقضاء .  
وقال في المحرر ، والفروع ، وغيرهما : لو سلم على جماعة وهو فيهم ، ولم يعلم - وقلنا : يحنت كالناسي - فهل يحنت هنا ؟ على روايتين . أحدهما لا يحنت .  
وإن علم به فلم ينوه ، ولم يستثنه بقلبه فروايتان . أحدهما : يحنت . وإن قصده حنت .

وفي الترغيب وجه : لا يحنت .  
قال في الفروع : وذكر جماعة مثلها الدخول على فلان .  
وقال ابن منبج في شرحه : وإن علم به ونوى السلام على الجميع ، أو كلامهم : حنت رواية واحدة . وإن نوى السلام على غيره ، أو كلام غيره : لم يحنت ، رواية واحدة . وإن أطلق فروايتان .



### فوائد

الأولى : لو حلف على من يمتنع بيمينه وقصد منعه - كالزوجة ، والولد ، ونحوهما - ففعله ناسياً أو جاهلاً : ففيه الروايات المتقدمة . قاله في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى . وجزم به في السكافي . وغيره . وهو الصحيح .  
وقدمه في الفروع .

وجزم في الوجيز : أنه يحنث في الطلاق والعتاق دون غيرها . وهو ماش على المذهب في الناسى والجاهل .

وقيل : يحنث هنا وإن لم يحنث هناك .

واختار في الترغيب : إن قصد أن لا يخالفه لم يحنث الناسى .  
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله فيمن حلف على غيره ليفعله خالفه : لم يحنث إن قصد إكرامه لا إلزامه به . لأنه كالأمر ولا يجب ، لأمره عليه أفضل الصلاة والسلام أبا بكر رضى الله عنه بوقوفه في الصف ولم يقف . ولأن أبا بكر أقسم ليخبرنه بالصواب والخطأ لما فسر الرؤيا . فقال « لا تقسم » لأنه علم أنه لم يقصد الإقسام عليه مع المصلحة المقتضية للسكرتم .

وقال أيضاً : إن لم يعلم المحلوف عليه بيمينه فكالناسى .

قال في الفروع : وعدم حنثه هنا أظهر . انتهى .

وأما إن قصد بمنعهم أن لا يخالفوه ، وفعلوه كرهاً : لم يحنث . قاله في الرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .

الثانية : قال في السكافي ، والوجيز ، وغيرها : وإن كان الحلف على من لا يمتنع بيمينه - كالسلطان ، والحاج - استوى العمد والسهو والإكراه وغيره .  
وقاله في الوجيز ، والرعاية الكبرى في السلطان .

الثالثة : لو فعله في حال جنونه : لم يحنث ، كالنائم على الصحيح من المذهب .  
وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى .



وقيل : حكمه حكم الناسي .

الرابعة : لو حلف لا يفعل شيئاً ، ففعله مكرهاً : لم يحنث ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال : اختاره الأكثر .

وعنه : يحنث . وقيل : هو كالناسي .

قال في الحرر : ويتخرج أن لا يحنث إلا في الطلاق والعتاق .

ويأني معنى ذلك في باب جامع الأيمان .

الخامسة : لو حلف « لا تأخذ حقلك مني » فأكرهه على دفعه إليه ، أو أخذه منه قهراً : حنث . جزم به المصنف وغيره . لأن المحلوف عليه فعل الأخذ مختاراً ، وإن أكره صاحب الحق على أخذه تخرج على الخلاف إذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرهاً . خرجه الأصحاب على ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا فَفَعَلَ بَعْضُهُ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

هذا المذهب ، ما لم يكن له نية أو سبب أو قرينة .

قال الشارح : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

واختاره أبو الخطاب وغيره . قاله المصنف .

وعنه : يحنث إلا أن ينوي جميعه .

اختاره الخرقى ، وأبو بكر ، والقاضي ، وأصحابه . منهم : الشريف ،

وأبو الخطاب - في خلافيهما - والشيرازي ، وابن البناء ، وابن عقيل في التذكرة ، وغيرهم .

قال في الخلاصة : حنث على الأصح .

وأطلقهما في المعنى ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .



قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَأَدْخَلَهَا بَعْضَ جَسَدِهِ، أَوْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ. أَوْ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا فَلَبَسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ. أَوْ لَا يَشْرَبُ مَاءً هَذَا الْإِنَاءَ فَشَرِبَ بَعْضُهُ: خُرِّجَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ﴾.

وكذا لو حلف لا يبيع عبده ولا يهبه . فباع نصفه ووهب نصفه . وجزم به الشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرها . وقاله المجد وغيره في غير مسألة الدار . قال الزركشي : ومن صور المسألة - عند الأكثرين القاضى وغيره - لو حلف لا يدخل داراً فأدخلها بعض جسده . وفيها روايتان منصوستان . فالقاضى والأكثر على التحنيث كمسألة الغزل . وأبو بكر وأبو الخطاب اختارا عدم التحنيث .

واختار أبو بكر في مسألة الغزل وغيرها الحنث ، كالجماعة . وأطلق في الحرر في مسألة الدار الروايتين .

فأمره : لو حلف « لا ألبس من غزلها » ولم يقل « ثوباً » فلبس ثوباً فيه منه ، أو « لا آكل طعاماً اشتريته » فأكل طعاماً شوركت في شرائه . ففيل : هو على الخلاف . اختاره القاضى ، وأبو الخطاب . وقيل : يحنث هنا قولاً واحداً . وهو الصحيح .

قدمه في الفروع . واختاره المجد في محرره ، والمصنف . وجزم به في المغنى . قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ، أَوْ نَسَجَهُ، أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا طَبَخَهُ زَيْدٌ. فَلَبَسَ ثَوْبًا نَسَجَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ. أَوْ أَكَلَ مِنْ طَعَامٍ طَبَخَاهُ: فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا .



أمرهما : يحنث . وهو الصحيح من المذهب . اختاره أبو بكر . وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

وتقدم اختيار المجد في المشاركة في الشراء . واختاره المصنف أيضاً . واختاره القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب ، وابن البناء ، وغيرهم في الجميع .

والثانية : لا يحنث . وبعض الأصحاب قال : يحنث قولاً واحداً . ولم يحك فيها خلافاً . كما حكى في المسائل المتقدمة . منهم القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب وابن البناء ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى غَيْرُهُ شَيْئًا فَخَطَطَهُ بِمَا اشْتَرَاهُ فَأَكَلَ أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهُ شَرِيكُهُ : حَنْثٌ . وَإِنْ أَكَلَ مِثْلَهُ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمنفى ، والشرح ، والفروع . ذكره في أواخر جامع الأيمان .

أمرهما : لا يحنث . وهو الصحيح . صححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .  
والثاني : يحنث .

تفسير : مفهوم كلامه : أنه لو أكل أقل منه : أنه لا يحنث . وهو صحيح . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : يحنث . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمنفى ، والشرح .

فأمرتا

أمرهما : لو اشتراه لغيره ، أو باعه : حنث بأكله منه . على الصحيح من المذهب وفيه احتمال .

الثانية : الشركة والتولية والسلم والصلح على مال : شراء .



## باب التأويل في الحلف

تفسير: شمل قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا فَلَهُ تَأْوِيلُهُ﴾ .

أنه لو لم يكن ظالماً ولا مظلوماً ينفعه تأويله . وهو صحيح . وهو المذهب .  
اختاره المصنف والشارح وغيرهما ، وهو ظاهر كلام المجد وغيره .

وقيل : لا ينفعه تأويله والحالة هذه . حكاه الشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال :  
ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله المنع من اليمين به .  
ويأتى ما يشبه هذا قريباً في التعريض .

### فوائده

الأولى : قوله « وإن لم يكن ظالماً فله تأويله » فعلى هذا : ينوى باللباس :  
الليل ، وبالفراش والبساط : الأرض ، وبالأوتاد الجبال . وبالسقف والبناء : السماء  
وبالأخوة : أخوة الإسلام ، وما ذكرت فلاناً : أى ما قطعت ذكره ، وما رأيت :  
أى ما ضربت رثته . وبنسأى طوائق : أى نساؤه الأقارب منه . ويجوارى  
أحرار : سفنه . وبما كتبت فلاناً : مكاتبة الرقيق . وبما عرفته : جعلته عريفاً .  
ولا أعلمته أو أعلم السفه . ولا سألته حاجة ، وهى الشجرة الصغيرة . ولا أكلت  
له دجاجة ، وهى السكبة من الغزل ، ولا فروجة ، وهى الدراعة . ولا فى بيتى  
فراش ، وهى الصغار من الإبل . ولا حصير ، وهو الحبس . ولا بارية ، وهى  
السكين التى يبرى بها . ويقول : والله ما أكلت من هذا شيئاً ، ويعنى به الباقى .  
وكذا ما أخذت منه شيئاً .

قال المصنف والشارح : فهذا وأشباهه مما يسبق إلى فهم السامع خلافه إذا  
عناه بيمينه . فهو تأويل . لأنه خلاف الظاهر .  
ويأتى آخر الباب زيادات على هذا .

الثانية : يجوز التعريض فى المخاطبة لغير ظالم بلا حاجة . على الصحيح من  
المذهب . اختاره أكثر الأصحاب .



وقيل : لا يجوز . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله واختاره . لأنه تدليس  
كتدليس البيع . وكره الإمام أحمد رحمه الله التدليس . وقال : لا يعجبني .  
والمنصوص : لا يجوز التعريض مع اليمين . ويقبل في الحكم مع قرب الاحتمال  
من الظاهر . ولا يقبل مع بعده . ومع توسطه روايتان . وأطلقهما في الحرر ، والنظم ،  
والزركشي والحاوي الصغير ، والفروع .  
وأطلق الروايتين في المذهب ، والمستوعب . يعني سواء قرب الاحتمال  
أو توسط .

إحداها : يقبل . وجزم به أبو محمد الجوزي . وقدمه في الرايتين في أول  
باب جامع الأيمان والزبدة . وصححه في تصحيح الحرر .  
والثانية : لا يقبل .

الثالثة : قوله ﴿ فَإِذَا أَكَلَ تَمْرًا فَحَلَفَ لَتُخْبِرَنِي بِعَدَدِ مَا أَكَلْتُ  
أَوْ لَتُمَيِّرَنَّ نَوَى مَا أَكَلْتُ فَإِنَّهَا تُقَرَّدُ كُلُّ نَوَاةٍ وَحَدَّهَا وَتَعَدُّ مِنْ  
وَاحِدٍ إِلَى عَدَدٍ يَتَحَقَّقُ دُخُولُ مَا أَكَلَ فِيهِ ﴾ .

قاله كثير من الأصحاب . وقدمه في الرايتين ، وقال وقيل : إن نواه وإلا حنث  
واعلم أن غالب هذا الباب مبنى على التخلص مما حلف عليه بالحيل .  
والمذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : أن الحيل لا يجوز فعلها ،  
ولا يبر بها .

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على مسائل .  
من ذلك : أنه إذا حلف « ليطأنها في نهار رمضان » ثم سافر . ووطئها ،  
فنصه : لا يعجبني ذلك . لأنه حيلة .

وقال أيضاً : من احتال بحيلة فهو حانث .  
ونقل عنه الميموني : نحن لانرى الحيلة إلا بما يجوز .



فقال له : إنهم يقولون لمن قال لامرأته وهي على درجة سلم « إن صعدت أو نزلت فأنت طالق » فقالوا : تحمل عنه ، أو تنتقل عنه إلى سلم آخر .  
فقال : ليس هذا حيلة . هذا هو الخنث بعينه .

وقالوا : إذا حلف لا يبطأ بساطا فوطىء ، على اثنين . وإذا حلف لا يدخل داراً فحمل وأدخل إليها طائعاً .

قال ابن حامد وغيره : جملة مذهبه : أنه لا يجوز التحيل في اليمين ، وأنه لا يخرج منها إلا بما ورد به سمع ، كنسيان وإكراه واستثناء . قاله في الترغيب .

وقال قال أصحابنا : لا يجوز التحيل لإسقاط حكم اليمين ، ولا يسقط بذلك .

ونقل المروذي « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والحلال له » وقالت عائشة « لعن الله صاحب المرق لقد احتال حتى أكل »

ونص الإمام أحمد رحمه الله - فيمن حلف بالطلاق الثلاث ليطأها اليوم ، فإذا هي حائض ، أو ليسقين ابنه خمرأ - لا يفعل ، وتطابق . فهذه نصوصه . وقول أصحابه .

وقد ذكر أبو الخطاب وجماعة كثيرة من الأصحاب جواز ذلك .

وذكروا من ذلك مسائل كثيرة مذكورة في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وعيون المسائل ، وغيرهم . وأعظمهم في ذلك : صاحب المستوعب ، والرعايتين فيهما . وذكر المصنف هنا بعضها .

قلت : الذي نقطع به : أن ذلك ليس بمذهب للإمام أحمد رحمه الله مع هذه النصوص الصريحة بالخنث ، ولم يرد عنه ما يخالفها . ولكن ذكر ذلك بعض الأصحاب .

فنحن نذكر شيئاً من ذلك حتى لا يخلو كتابنا منه ، في آخر الباب ، تبعاً للمصنف .



فمن ذلك : ما قاله المصنف هنا ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَيَقْعُدَنَّ عَلَى بَارِيَةٍ فِي بَيْتِهِ .  
وَلَا يَدْخُلُهُ بَارِيَةٌ . فَإِنَّهُ يَدْخُلُهُ قَصَبًا فَيَنْسِجُهُ فِيهِ ﴾ .  
قاله جماعة . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

وقال وقيل : إن أدخل بيته قصباً لذلك فانسجت فيه : حنث . وإن طرأ  
قصده وحلفه والقصب فيه فوجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَيَطْبُخَنَّ قِدْرًا بِرِطْلٍ مِلْحٍ وَيَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا  
يَجِدَ طَعْمَ الْمِلْحِ . فَإِنَّهُ يَسْلُقُ فِيهِ يَبُخًا . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ يَبُخًا  
وَلَا تُفَاحًا ، وَلَيَأْكُلَنَّ مِمَّا فِي هَذَا الْوَعَاءِ ، فَوَجَدَهُ يَبُخًا وَتُفَاحًا .  
فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مِنَ الْبَيْضِ نَاطِفًا ، وَمِنَ التُّفَاحِ شَرَابًا ﴾ .  
قاله جماعة . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

وقيل : يحنث للتعيين .

وإن كان على سلم فحلف « لا صعدت إليك ، ولا نزلت إلى هذه ، ولا أقمت  
مكاني ساعة » فلتنزل العليا وتصعد السفلى ، فتتحل يمينه .  
وإن حلف « لا أقمت عليه ، ولا نزلت منه ، ولا صعدت فيه » فإنه ينتقل  
إلى سلم آخر .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا أَقْمَتُ فِي هَذَا الْمَاءِ ، وَلَا خَرَجْتُ مِنْهُ . فَإِنْ  
كَانَ جَارِيًا لَمْ يَحْنَثْ إِذَا نَوَى ذَلِكَ الْمَاءَ بَعِينَهُ ﴾ .

قدمه الشارح ، وقال : هذا الذى ذكره القاضى فى المجرّد .

وقال فى القروع - فى باب جامع الإيمان - حنث بقصد أو سبب . انتهى .

وقال فى الرعايتين : إن كان فى ماء جار ولا نية له : لم تطلق .

وقيل : إن نوى المساء بعينه وإلا حنث ، كما لو قصد خروجها من النهر ، أو

أفادت قرينة .



قال القاضي - في كتاب آخر - قياس المذهب : أنه يحنث ، إلا أن ينوي عين الماء الذي هي فيه . لأن إطلاق يمينه تقتضي خروجها من النهر أو إقامتها فيه . قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ وَاقِفًا حَمَلَ مِنْهُ مُكْرَهَا ﴾ . هذا قول أبي الخطاب ، وجماعة كثيرة .

والصحيح من المذهب : أنه يحنث . لأنه حيلة كما تقدم . وقدمه في الفروع . قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَحْلَفَهُ ظَالِمٌ مَّا لِفُلَانٍ عِنْدَكَ وَدِيعَةٌ ، وَكَانَتْ لَهُ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ - فَإِنَّهُ يُعْنَى بِمَا « الَّذِي » وَيَبْرُ فِي يَمِينِهِ ﴾ .

ويَبْرُ أيضاً إذا نوى غير الوديعة واستثنى بقلبه . فإن لم يتأول أثم . وهو دون أثم إقراره بها . ويكفر على الصحيح من المذهب ، والروایتين . ذكرهما ابن الزاغوني وعزاهما الحارثي إلى فتاوى أبي الخطاب .

قال في الفروع : ولم أرهما فيها . وذكر القاضي : أنه يجوز جحدتها ، بخلاف اللقطة .

فأمره : لو لم يحلف لم يضمن عند أبي الخطاب .

وعند ابن عقيل : لا يسقط ضمانه ، كخوفه من وقوع طلاق ، بل يضمن بدفعها افتداء عن يمينه .

وفي فتاوى ابن الزاغوني : إن أبي اليمين بطلاق أو غيره ، فصار ذريعة إلى أخذها ، فكإقراره طائعاً . وهو تقرير عند سلطان جائر . انتهى .

فأمره : قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَهُ مَا فُلَانٌ هَاهُنَا ﴾ .

وعنى موضعاً معيناً : برّ في يمينه .

وقد فعل هذا المروذي عند الإمام أحمد رحمه الله ، فلم ينكر عليه ، بل تبسم .

نفيه : قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ لَا سَرَقَتْ مِنِّي شَيْئًا . فَخَاتَتُهُ فِي

ودِيعَةٍ : لم يحنث إلا أن ينوي ﴾ .

قال في الفروع : حنث بقصد أو سبب .



### فوائد

مما ذكر ههنا بعض المتأخرين - زيادة على ما تقدم - : لو كان في فهمها رطوبة . فقال « إن أكلتها ، أو ألقيتها ، أو أمسكتها ، فأنت طالق » فإنها تأكل بعضها وترمي الباقي ، ولا تطلق في إحدى الروايتين . بناء على من حلف « لا يفعل شيئاً » ففعل بعضه ، على ما تقدم .

وإن حلف « لتصدقن : هل سرقت مني أم لا ؟ » وكانت قد سرقت . فقالت « سرقت منك ما سرقت منك » لم تطلق .

فإن قال « إن قلت لى شيئاً ولم أقل لك مثله فأنت طالق » فقالت « أنت طالق » - بكسر التاء - فقال مثلها . وعلقه بشرط يتعذر : لم تطلق . قاله في المستوعب ، والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وتقدم حكم ذلك إذا كسر التاء أو فتحها أو ما أشبه ذلك في أول « باب صريح الطلاق وكنائياته » مستوفى . فليعاود ذلك .

وإن قال لها « أنت طالق إن سألتيني الخلع ولم أخلعك عقب سؤالك » فقالت « عبدى حر إن لم أسألك الخلع اليوم » .

فخلاصها : أن تسأله الخلع في اليوم . فيقول الزوج « قد خلعتك على ما بذلت إن فعلت اليوم كذا » فتقول الزوجة « قد قبلت » ولا تفعل هي ما علق خلعها على فعله ، فقد بر في يمينه .

وإن اشترى خارين ، وله ثلاث نسوة . فحلف « لتختمرن كل واحدة عشرين يوماً من الشهر » اختمرت الكبرى والوسطى عشرة أيام . وأخذته الصغرى من الكبرى إلى آخر الشهر . واختمرت الكبرى بخمار الوسطى بعد العشرين إلى آخر الشهر . وكذا ركوبهن لبعدين ثلاثة فراسخ .

فإن حلف « ليقسمن بينهن ثلاثين قارورة : عشرة مملوءة ، وعشرة فارغة ، وعشرة منصفة ، قلب كل منصفة في أخرى » فلكل واحدة خمسة مملوءة وخمسة فارغة .



فإن كان له ثلاثون نعجة : عشر نتجت كل واحدة ثلاث سخلات ، وعشر نتجت كل واحدة سخلتين ، وعشر نتجت كل واحدة سخله . ثم حلف بالطلاق « ليقسمنها بينهن . لكل واحدة ثلاثون رأساً من غير أن يفرق بين شيء من السخال وأمهاتهن » فإنه يعطى إحداهن العشر التي نتجت كل واحدة سخلتين . ويقسم بين الزوجتين ما بقى بالسوية . لكل واحدة خمس مما نتاجها ثلاث ، وخمس مما نتاجها واحدة .

وإن حلف « لا شربت هذا الماء ، ولا أرقتيه ، ولا تركتيه في الإناء ، ولا فعل ذلك غيرك » فإذا طرحت في الإناء ثوباً فشرب الماء ، ثم جففه بالشمس : لم يحفث .

وإن حلف « لتقسمن هذا الدهن نصفين ، ولا تستعير كيلاً ولا ميزاناً » وهو ثمانية أرتال في ظرف . ومعه آخر يسع خمسة وآخر يسع ثلاثة . أخذ بظرف الثلاثة مرتين ، وألقاه في ظرف الخمسة . وترك الخمسة في ظرف الثمانية ، وما بقى في الثلاثي يضعه في الخماسي . ثم ملأ الثلاثي من الثماني وألقاه في الخماسي . فيصير فيه أربعة . وفي الثماني أربعة .

وإن ورد الشط أربعة فأكثر ، معهم نساؤهم ، والسفينة لاتسع غير اثنين فحلف كل واحد « لا ركبت زوجته مع رجل فأكثر إلا وأنا معها » فإنه يعبر رجل وامرأته ، ثم يصعد زوجها وتعود هي ، فتعبر أخرى ، وتصعد الأولى إلى زوجها ، وتعود الثانية فتعبر زوجها فيصعد . وتعود امرأته فتعبر الثالثة ، وتصعد هي إلى زوجها . وتعود الثالثة فيعبر زوجها ، فيصعد هو وتعود هي ، فتعبر الرابعة وتصعد الثالثة إلى زوجها . وتعود الرابعة ، فيعبر زوجها فيصعدان معاً .

وعلى هذه الطريقة يتخلصون ولو كانوا ألفاً .

وإن كانوا ثلاثة ، فحلف كل واحد « لا قربت جانب النهر ، وفيه رجل إلا وأنا معك » فتعبر امرأتان ، فتصعد إحداها ، وترجع الأخرى فتأخذ الثالثة وترجع



إلى زوجها ، وينزل زوجها المرأتين فيصعدان إليهما ، وينزل رجل وامرأته فيعبران فتصعد امرأته . وينزل الرجل مع الرجل فيعبران ، وتنزل المرأة الثالثة فتعبر بالمرأتين واحدة واحدة ، فيصعدن الثلاث إلى أزواجهن .

قال في الهداية : ولا تتصور هذه الطريقة في أكثر من ثلاثة .

فإن قال « فإن ولدت ولدين ذكرين ، أو أنثيين ، أو حينين أو ميتين ، فأنت طالق » فولدت اثنين ، فلم تطلق . فقد ولدت ذكراً وأنثى حياً وميتاً .

وإن حلف « لا يقر على سارق » وسئل عن قوم ؟ فقال : لا ، وسئل عن خصمه فسكت ، وعلم به : لم يحنث . قدمه في المستوعب ، والرعايتين ، والحاوى . وقيل : يحنث إن سأله الوالى عن قوم هو فيهم ؟ فبرأهم وسكت يريد التنبيه عليه إلا أن يريد حقيقة النطق والغمز .

فإن حلف على زوجته في شعبان بالثلاث أن يجامعها في نهار شهرين متتابعين فدخل رمضان . فالحلية : أن يسافر بها .

قدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . واختاره المصنف ، والعلامة ابن القيم في أعلام الموقعين .

فإن حاضت : وطىء وكفر بدينار أو نصف دينار . على ما تقدم في باب الحيض .

وتقدم نص الإمام أحمد رحمه الله في ذلك : أنه لا يفعل ، ويطلق . وهو الصواب .

فإن حلف بالطلاق أنى أحب الفتنة ، وأكره الحق ، وأشهد بمسلم تراه عيني ، ولا أخاف من الله ، ولا من رسوله ، وأنا عدل مؤمن مع ذلك : لم يقع الطلاق . فهذا رجل يحب المال والولد . قال الله تعالى ( ٦٤ : ١٥ ) إنما أموالكم وأولادكم فتنة ) ويكره الموت ، وهو حق . ويشهد بالبعث والحساب ، ولا يخاف من الله ولا من رسوله الظلم والجور .



وإن حلف أن امرأته بعثت إليه . فقالت « قد حرمت عليك ، وتزوجت  
بغيرك ، وأوجبت عليك أن تنفذ إلى بنفقتي ونفقة زوجي » وتكون على الحق في  
جميع ذلك .

فهذه امرأة زوجها أبوها من مملوكه ، ثم بعث المملوك في تجارة ، ومات الأب .  
فإن البنت ثرته ، وينفسخ نكاح العبد ، وتقضى العدة ، وتزوج برجل فتنفذ إليه :  
ابعث لي من المال الذي معك ، فهو لي .

وتقدم ذلك في أواخر باب الحرمات في النكاح .  
فإن كان له زوجتان : إحداها في الغرفة ، والأخرى في الدار ، فصعد في  
الدرجة . فقالت كل واحدة « إلى » فحلف « لا صعدت إليك ، ولا نزلت إليك .  
ولا أقمت مقامى ساعتى » فإن التى في الدار تصعد ، والتى في الغرفة تنزل . وله  
أن يصعد وينزل إلى أيهما شاء .

وتقدم ذلك في كلام المصنف .  
فإن حلف على زوجته « لا لبست هذا القميص ، ولا وطئتك إلا فيه » فلبسه  
ووطئها : لم يحنث .

وإن حلف « ليجامعها على رأس رمح » فنقب السقف فانفرج منه رأس  
الرمح يسيراً ، وجامعها : عليه برّ .

وإن حلف « لتخبرنه بشيء رأسه في عذاب ، وأسقله في شراب ، ووسطه في  
طعام ، وحوله سلاسل وأغلال ، وجبسه في بيت صغر » فهو فتيلة القنديل .

وإن حلف أنه « يطأ في يوم » ، ولا يغتسل فيه مع قدرته على استعمال الماء ،  
ولا تفوته صلاة جماعة مع الإمام « فإنه يصلى معه الفجر والظهر والعصر ويطأ  
بعدها ، ويغتسل بعد غروب الشمس ويصلى معه .

فإن حلف في يوم « إن الله فرض عليه خمسة عشر ركعة ، وصدق » فهو  
يوم الجمعة .



وإن قال « تسعة عشر » فهو يوم عيد إن وجبت صلاته .  
وإن حلف « أنه باع تمرًا ، كل رطل بنصف درهم . وتبنا كل رطل بدرهمين ، وزبيبا كل رطل بثلاثة . فبلغ الثمن عشرين درهماً ، والوزن عشرون رطلاً » وبرّ . فالتمر : أربعة عشر رطلاً ، والتين خمسة ، والزبيب رطل .  
فإن حلف « أني رأيت رجلاً يصلي إماماً بنفسين وهو صائم ، ثم التفت عن يمينه ، فنظر إلى قوم يتحدثون . فحرمت عليه امرأته ، وبطل صومه ، وصلاته ، ووجب جلد المأمومين ، ونقض المسجد » وهو صادق .

فهذا رجل تزوج بامرأة قد غاب عنها زوجها ، وشهد المأمومان بوفاته ، وأنه وصى بداره أن تجعل مسجداً ، وكان على طهارة صائماً . فالتفت فرأى زوج المرأة قد قدم ، والناس يقولون : قد خرج يوم الصوم ، ودخل يوم العيد ، وهو لم يعلم بأن هلال شوال قد رؤى ، ورؤى على ثوبه نجاسة ، أو كان متيمماً فرأى الماء بقر به . فإن المرأة تحرم بقدم الزوج ، وصومه يبطل برؤية هلال شوال . وصلاته تبطل برؤية الماء والنجاسة . ويجلد الرجلان لسكونهما قد شهدا بالزور ، ويجب نقض المسجد ، لأن الوصية ماصحت ، والدار لما لكها .

فإن حلف على زوجته « لا أبصرتك إلا وأنت لابسة عارية حافية راجلة راكبة » فأبصرها ، ولم تطلق . فإنها تبيح بالليل عريانة حافية راكبة في سفينة فإن الله تعالى قال ( ٧٨ : ١٠ ) وجعلنا الليل لباساً ) ، و ( ١١ : ٤١ ) قال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها ) .

فإن حلف « أنه رأى ثلاثة إخوة لأبوين . أحدهم : عبد ، والآخر مولى ، والآخر عربى » وبرّ . فإن رجلاً تزوج أمة ، فأنت بابت ، فهو عبد . ثم كوتبت فأدت وهى حامل بابت ، فتبعها فى العتق . فهو مولى ، ثم ولدت بعد الأداء ابناً فهو عربى .

وإن حلف « أن خمسة زنوا بامرأة . لزم الأول : القتل . والثانى : الرجم . والثالث : الجلد ، والرابع : نصف الجلد ، ولم يلزم الخامس شيء » وبرّ فى يمينه . فالأول : ذمى ، والثانى : محصن ، والثالث : بكر . والرابع : عبد ، والخامس : حربى .



### فوائد

في الخارج من مضايق الأيمان . وما يجوز استعماله حال عقد اليمين . وما يتخلص به من المأثم والحنفث .

إذا أراد تخويف زوجته بالطلاق من خرجت من دارها . فقال لها « أنت طالق ثلاثاً إن خرجت من الدار إلا بإذنى » ونوى بقلبه : طالق من وثاق . أو من العمل الفلانى - كالخياطة ، والغزل ، أو التطريز - ونوى بقوله « ثلاثاً » ثلاثة أيام . فله نيته .

فإن خرجت لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى رواية واحدة . ولا فى الحكم . على إحدى الروايتين .

وأطلقهما فى المستوعب ، والحاوى ، والرعايتين .

قلت : الصواب وقوع الطلاق . لأن هذا احتمال بعيد .

وكذلك الحكم إذا نوى بقوله « طالق » الطالق من الإبل . وهى الناقة التى يطلقها الراعى وحدها أول الإبل إلى المرعى ، ويحبس لبنها ولا يحلبها إلا عند الورود . أو نوى بالطالق الناقة التى يحل عقاها .

وكذا إن نوى « إن خرجت ذلك اليوم » أو « إن خرجت ، وعليها ثياب خز أو إبرسم » أو غير ذلك . وإن خرجت عريانة ، أو راكبة بغلاً أو حمراً . أو إن خرجت ليلاً أو نهراً فله نيته .

ومتى خرجت على غير الصفة التى نواها : لم يحنفث . وكذا الحكم إذا قال « أنت طالق إن لبست » ونوى ثوباً دون ثوب . فله نيته .

وكذا الحكم إن كانت يمينه بعقاق .

وكذا إن وضع يده على ضفيرة شعرها . وقال « أنت طالق » ونوى مخاطبة الضفيرة ، أو وضع يده على شعر عبده ، وقال « أنت حر » ونوى مخاطبة الشعر .



أو « إن خرجت من الدار » أو « إن سرقت مني » أو « إن خنتيني في مال » أو « إن أفشيت سري » أو غير ذلك مما يريد منعها منه . فله نيته .

وكذا إن أراد ظالم أن يحلفه بطلاق أو عتاق أن لا يفعل ما يجوز له فعله أو أن يفعل ما لا يجوز له فعله ، أو أنه لم يفعل كذا شيء لا يلزمه الإقرار به . خلف ونوى شيئاً مما ذكرنا : لم يحنث .

وكذا إن قال له « قل : زوجتي ، أو كل زوجة لي طالق . إن فعلت كذا » ، أو « إن كنت فعلت كذا ، أو إن لم أفعل كذا » فقال : ونوى زوجته العمياء ، أو اليهودية ، أو كل زوجة له عمياء ، أو يهودية ، أو نصرانية ، أو عوراء ، أو خرساء ، أو حبشية ، أو رومية ، أو مكية ، أو مدنية ، أو خراسانية . أو نوى كل امرأة تزوجتها بالصين ، أو بالبصرة ، أو بغيرها من المواضع . فمتى لم يكن له زوجة على الصفة التي نواها ، وكان له زوجات على غيرها من الصفات : لم يحنث . وكذا حكم العتاق .

وكذلك إن قال « نساؤه طوالق » ونوى بنسائه بناته ، أو عماته ، أو خالاته للآية . على ما تقدم أول الباب .

وكذا إن قال « إن كنت فعلت كذا » ونوى : إن كنت فعلته بالصين ، ونحوه من الأماكن التي لم يفعله فيها : لم يحنث .

فإن أحلفه مع الطلاق بصدقة جميع ما يملك . خلف ونوى جنساً من الأموال ليس في مملكته منه شيء : لم يحنث .

وكذا إن أحلفه بالمشي إلى بيت الله الحرام الذي بمكة ، فقال « عليه المشي إلى بيت الله الحرام الذي بمكة » ونوى بقوله « بيت الله » مسجد الجامع ، وبقوله « الحرام الذي بمكة » الحرم الذي بمكة لحج أو عمرة ، ثم وصله بقوله « يلزمه تمام حجة وعمرة » فله نيته . ولا يلزمه شيء .

فإن ابتدأ إحلافه بالله تعالى . فقال له « قل : والله » فالحيلة أن يقول « هو



الله الذي لا إله إلا هو » ويدغم الهاء في الواو حتى لا يفهم محلفه ذلك .  
فإن قال له الحلف : أنا أحلفك بما أريد . وقل أنت « نعم » كلما ذكرت أنا  
فصلاً ووقفت . فقل : أنت « نعم » وكتب له نسخة اليمين بالطلاق والعتاق والمشى  
إلى بيت الله الحرام ، وصدقة جميع ما يملكه . فالخيلة : أن ينوى بقوله « نعم »  
بهيمة الأنعام . ولا يحنث .

فإن قال له : اليمين التي أحلفك بها لازمة لك قل « نعم » أو قال له : قل  
« اليمين التي تحلفني بها لازمة لي » فقال ، ونوى باليمين يده . فله نيته .  
وكذا إن قال له « أيمان البيعة لازمة لك » أو قال له : قل « أيمان البيعة  
لازمة لي » فقال ، ونوى بالأيمان الأيدي التي تنبسط عند أخذ الأيدي ، ويصفق  
بعضها على بعض . فله نيته .

وكذا إن قال له « واليمين يميني ، والنية نيتك » فقال ، ونوى بيمينته : يده ،  
وبالنية : البضعة من اللحم . فله نيته .

فإن قال له : قل « إن كنت فعلت كذا . فامرأتى عليّ كظهر أمي » .  
فالخيلة : أن ينوى بالظهر ما يركب من الخيل والبغال والحمير والإبل ، فإذا  
نوى ذلك : لم يلزمه شيء . ذكره القاضى فى كتاب إبطال الحيل . وقال : هذا  
من الحيل المباحة .

قال : وكذلك إن قال له « قل : فأنا مظاهر من زوجتى » فالخيلة : أن  
ينوى بقوله « مظاهر » مفاعل من ظهر الإنسان . كأنه يقول « ظاهرتها فنظرت  
أيتها أشد ظهراً » قال « والمظاهر » أيضاً : الذى قد لبس حريرة بين درعين ،  
وثوباً بين ثوبين . فأى ذلك نوى فله نيته .

فإن قال له : قل « وإلا فقعيدة بيتى التى يجوز عليها امرئ طالق » أو « هى  
حرام » فقال ، ونوى بالقعيدة : نسيجة تنسج كهيئة العيبة . فله نيته .



فإن قال : قل « وإلا فمألى على المساكين صدقة » فالحيلة : أن ينوى بقوله « ماله على المساكين » من دين ، ولا دين عليهم . فلا يلزمه شيء .  
فإن قال : قل « وإلا فكل مملوك لى حر » فالحيلة : أن ينوى بالمملوك الدقيق الملتوت بالزيت والسمن .

فإن قال : قل « فكل عبد لى حر » فالحيلة : أن ينوى بالحر غير ضد العبد . وذلك أشياء . فالحر : اسم للحية الذكر . والحر أيضاً : الفعل الجميل . والحر أيضاً من الرمل : الذى ماوطىء .

فإن قال : قل « وإلا فكل جارية لى حرة » فالحيلة : أن ينوى بالجارية السفينة . والجارية أيضاً : العادة التى جرت . فأى ذلك نوى فله نيته .  
وكذلك إن نوى بالحررة الأذن . فإنها تسمى حرة . والحررة أيضاً : السحابة الكثيرة المطر . والحررة أيضاً : الكريمة من النوق . فأى ذلك نوى فله نيته .  
وكذلك إن قال : قل « وإلا فعبدى أحرار » فقال ، ونوى بالأحرار : البقل . فله نيته .

وكذلك إن قال له : قل « وإلا فجوارى حرائر » فقال ، ونوى بالحرائر الأيام . فله نيته . لأن الأيام تسمى حرائر .

وكذلك إن قال : قل « كل شيء فى ملكى صدقة » فقال ، ونوى بالملك محبة الطريق . فله نيته .

وكذا إن قال : قل « جميع ما أملكه من عقار ودار وضعية . فهو وقف على المساكين » فقال ، ونوى بالوقف السوار من الحاج : فله نية .

وكذا إن قال : قل « وإلا فعلى الحج » فقال ، ونوى بالحج أخذ الطبيب ما حول الشجرة من الشعر : فله نيته .

وكذا إن قال قل « وإلا فأنا محرم بمحبة وعمره » فقال ، ونوى بالحجة القصّة



من الشعر الذي حول الشجرة ، ونوى بالعمرة أن يبني الرجل بامرأة في بيت أهلها .  
فله نيته لأن ذلك يسمى معتمراً .

وكذا إن قال : قل « وإلا فعلى حجة » بكسر الحاء . ونوى بها شحمة الأذن  
فله نيته .

وكذا إن قال : قل « وإلا فلا قبل الله منه صوما ولا صلاة » فقال ، ونوى  
بالصوم ذرق النعام ، أو النوع من الشجر . ونوى بالصلاة بيتاً لأهل الكتاب  
يصلون فيه . فله نيته .

وكذا إن قال : قل « وإلا فما صليت لليهود والنصارى » فقال ، ونوى بقوله  
« صليت » أي أخذت بصلى الفرس ، وهو ما اتصل بخاصرته إلى فخذيه ، أو نوى  
بصليت : أي شويت شيئاً في النار ، فله نيته .

قلت : أو ينوى بـ « ما » النافية .  
وكذا إن قال قل « وإلا فأنا كافر بكذا وكذا » فقال ، ونوى بالكافر  
المستتر المتغطي ، أو السائر المغطي ، فله نيته .



### فوائد

في الأيمان التي يستحلف بها النساء أزواجهن  
إذا استحلفته زوجته : أن لا يتزوج عليها ، خلف ونوى شيئاً مما ذكرنا أولاً .  
فله نيته .

فإن أرادت إحلافه بطلاق كل امرأة يتزوجها عليها ، أو « إن تزوج عليها  
خلانة . فهي طالق » وقلنا يصح ، على رواية تقدمت .

أو أرادت إحلافه بعق كل جارية يشتريها عليها . وقلنا : يصح على رأى .  
فإذا قال « كل امرأة أتزوجها عليك ، وكل جارية أشتريها » ونوى جنسا  
من الأجناس ، أو من بلد بعينه ، أو نوى أن يكون صداقها ، أو ثمن الجارية نوعاً  
من أنواع المال بعينه . فتي تزوج أو اشترى بغير الصفة التي نواها : لم يحث .

وكذا إن نوى « كل زوجة أتزوجها عليك » أى على طلاقك . أو نوى  
بقوله « عليك » أى على رقيتك ، أى تكون رقيتك صداقاً لها . فله نيته فيما بينه  
وبين الله تعالى ، ولا يقبل في الحكم . لأنه خلاف الظاهر .

ذكره القاضى في كتاب إبطال الحيل .

فإن أحلفته بطلاق كل امرأة يطؤها غيرها ، ولم يكن تزوج غيرها ، فأى  
امرأة تزوجها بعد ذلك ووطئها لا تطلق .

وكذلك إن قال « كل جارية أطؤها حرة » ولم يكن فى ملكه جارية . ثم  
اشترى جارية ووطئها . فإنها لا تعتق ، سواء قلنا يصح تعليق العتاق والطلاق قبل  
الملك أو لا يصح . لأن هذه عمن فى غير ملك ، ولا مضافة إلى ملك ، فلا تنعقد .  
لأنه لم يقل « كل امرأة أتزوجها فأطؤها » أو « كل جارية أشتريها فأطؤها » .

قال فى المستوعب وغيره : وقد ذكرنا أنه لا يختلف المذهب : أنه إذا قال  
لأجنبية « إن دخلت دارى فأنت طالق » ثم تزوجها ودخلت داره : أنها لا تطلق .

وكذا إن قال لأمة غيره « إن ضربتك فأنت حرة » ثم اشتراها وضربها :  
فإنها لا تعتق .



فأما إن كان له وقت اليمين زوجات أو جوارٍ . وقالت له : قل « كل امرأة أطؤها غيرك طالق ، أو حرة » وقال ذلك من غير نية ، فأى زوجة وطئ غيرها منهن طلقت . وأى جارية وطئها منهن : عتقت .

فإن نوى بقوله « كل جارية أطؤها وكل امرأة أطؤها غيرك » برجلٍ - يعنى يطؤها برجله - فله نيته . ولا يحنث بجماع غيرها ، زوجة كانت أو سرية .

فإن أرادت امرأته الإشهاد عليه بهذه اليمين التى يحلف بها فى جواريه ، وخاف أن يرفع إلى الحاكم فلا يصدقه فيما نواه .

فالحيلة : أن يبيع جواريه ممن يثق به ، ويشهد على بيعهن شهوداً عدولاً من حيث لا تعلم الزوجة . ثم بعد ذلك يحلف بعق كل جارية يطؤها منهن . فيحلف وليس فى ملكه شئ منهن . ويشهد على وقت اليمين شهود البيع ليشهدوا له بالخالين جميعاً .

فإن أشهد غيرهم وأرخ الوقتين ، وبينهما من الفصل ما يميز كل وقت منهما عن الآخر : كفاه ذلك . ثم بعد اليمين يقايل مشتري الجوارى ، أو يعود ويشتريهن منه . ويطوئن ولا يحنث .

فإن رافقته إلى الحاكم ، وأقامت البينة باليمين بوطنهن : أقام هو البينة أنه لم يكن وقت اليمين فى ملكه شئ منهن .

فإن قالت له : قل « كل جارية أشتريها فأطؤها فى حرة » فليقل ذلك ، وينوى به الاستفهام ، ولا ينوى به الحلف . فلا يحنث . ذكر ذلك صاحب المستوعب ، ومن تابعه .

قلت : وهذا كله صحيح متفق عليه ، إذا كان الخالف مظلوماً على ما تقدم .

وقال فى المستوعب : وجدت بخط شيخنا أبى حكيم ، قال : حكى أن رجلاً سأل الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه عن رجل حلف أن لا يفطر فى رمضان .

فقال له : اذهب إلى بشر بن الوليد فاسأله . ثم ائتنى فأخبرنى . فذهب فأسأله ؟







## باب الشك في الطلاق

فوائد

إمداها : قوله ﴿ إِذَا شَكَّ : هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا ؟ لَمْ تَطْلُقْ ﴾ .

بلا نزاع . لكن قال المصنف ، ومن تابعه : الورع التزام الطلاق .

فإن كان المشكوك فيه رجعيًا : راجع امرأته إن كانت مدخولا بها ، وإلا جدد نكاحها إن كانت غير مدخول بها ، أو قد انقضت عدتها .

وإن شك في طلاق ثلاث : طلقها واحدة ، وتركها حتى تنقضي عدتها . فيجوز لغيره نكاحها .

وأما إذا لم يطلقها : فيقين نكاحه باق ، فلا تحل لغيره . انتهى .

الثانية : لو شك في شرط الطلاق : لم يلزمه مطلقًا . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يلزمه مع شرط عدمي . نحو « لقد فعلت كذا » أو « إن لم أفعله اليوم » فضى وشك في فعله .

وأفتى الشيخ تقي الدين رحمه الله - فيمن حلف ليفعلن شيئًا ثم نسيه - : أنه لا يحنث . لأنه عاجز عن البر .

الثالثة : لو أوقع بزوجه كلمة وجهلها ، وشك : هل هي طلاق ، أو ظاهر ؟

ف قيل : يقرع بينهما .

قال في الفنون : لأن القرعة تخرج المطلقة . فيخرج أحد اللفظين .

وقيل : لغو . قدمه في الفنون ، كني وجد في ثوب لا يدري من أيهما هو ؟

وأطلقهما في الفروع .

قال في الفروع : ويتوجه مثله : من حلف يمينًا . ثم جهلها .



يؤيد أنه لغو : قول الإمام أحمد رحمه الله - لما سأله رجل حلف بيمين : لا أدري أى شيء هو ؟ - قال : ليت أنك إذا دريت دريت أنا .

وقدme في القاعدة الستين بعد المائة . فقال : والمنصوص لا يلزمه شيء .

قال في رواية ابن منصور - في رجل حلف بيمين لا يدري ماهي : طلاق أو غيره ؟ - قال : لا يجب عليه الطلاق حتى يعلم أو يستيقن .  
وتوقف في رواية أخرى .

وفي المسألة قولان آخران .

أحمد ههما : يقرع ، فما خرج بالقرعة لزمه . قال : وهو بعيد .

والثاني : يلزمه كفارة كل يمين شك فيها وجهلها . ذكرهما ابن عقيل في الفنون  
وذكر القاضي في بعض تعاليقه : أنه استفتى في هذه المسألة ، فتوقف فيها ،  
ثم نظر ، فإذا قياس المذهب : أنه يقرع بين الأيمان كلها : الطلاق ، والعتاق ،  
والظهار ، واليمين بالله تعالى . فأى يمين وقعت عليه القرعة فهي المحلوف عليها .  
قال : ثم وجدت عن الإمام أحمد رحمه الله ما يقتضى : أنه لا يلزمه حكم هذه  
اليمين . وذكر رواية ابن منصور . انتهى .

قلت : فالمذهب المنصوص : أنه لا يلزمه شيء .

قال في الفروع : وحكى عن ابن عقيل أنه ذكر رواية : أنه يلزمه كفارة  
يمين . ورواية : أنه لغو .

يؤيد كفارة اليمين : الرواية التي في قوله « أنت على كالميتة والدم » ولا نية  
كما تقدم . لأنه لفظ محتمل . فثبت اليقين .

قوله ﴿ وَإِنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ : بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه الأصحاب . خلاف الحرقى . قاله

الزركشى .



قال المصنف ، والشارح : وظاهر قول أصحابنا : أنه إذا راجعها حلت له .  
قال في القواعد : تصح الرجعة عند أكثر أصحابنا .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقال الخرق : إذا طلق ، فلم يدر : أواحدة طلق ، أم ثلاثاً ؟ لا يحل له وطؤها  
حتى يتيقن . لشكه في حله بعد حرمة ، فتباح الرجعة . ولم يبيح الوطاء . فتجب  
نفقتها . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
قال الزركشي : ولضعف هذا القول لم يلتفت إليه القاضي في تعليقه . وحمل  
كلامه على الاستحباب . انتهى .

قال في القاعدة الثامنة والستين ، في تعليل كلام الخرق : لأنه قد تيقن سبب  
التحريم . وهو الطلاق . فإنه إن كان ثلاثاً : فقد حصل به التحريم بدون زوج  
وإصابة . وإن كان واحدة : فقد حصل به التحريم بعد البينونة بدون عقد جديد ،  
فالرجعة في العدة : لا يحصل بها الحل إلا على هذا التقدير فقط . فلا يزال الشك  
مطلقاً ، فلا يصح . لأن تيقن سبب وجود التحريم ، مع الشك في وجود هذا  
المانع منه ، يقوم مقام تحقق وجود الحكم مع الشك ووجود المانع . فيستصحب حكم  
السبب ، كما يعمل بالحكم وبلغى المانع المشكوك فيه ، كما بلغى مع تيقن وجود حكمه .  
قال : وقد استشكل كثير من الأصحاب كلام الخرق في تعليقه بأنه تيقن  
التحريم وشك في التحليل . فظنوا أنه يقول بتحريم الرجعية . وليس بل لازم ،  
لما ذكرنا . انتهى .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ قَالَ - يَمْنَى الْخَرْقُ - فِيمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَأْكُلُ  
تَمْرَةً ، فَوَقَعَتْ فِي تَمْرٍ . فَأَكَلَ مِنْهُ وَاحِدَةً : مُنْعٍ مِنْ وَطْءِ امْرَأَتِهِ  
حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ الَّتِي وَقَعَتْ الْيَمِينَ عَلَيْهَا . وَلَا يَتَحَقَّقُ حِنْثُهُ حَتَّى  
يَأْكُلَ التَّمَرَ كُلَّهُ ۖ .



وتابعه على ذلك ابن البنا .

وقال أبو الخطاب : هي باقية على الحل إذا لم يتحقق أنه أكلها . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

ومحل الخلاف : إذا شك ، هل أكلت أم لا ؟ أما أن يتحقق أنه أكلها : فإنه يحنث . وإن تحقق عدم أكلها : لم يحنث ، قولاً واحداً فيهما .

فائفة : لو علق الطلاق على عدم شيء ، وشك في وجوده : فهل يقع الطلاق ؟ على وجهين .

أمرهما : لا يقع . وهو المذهب عند صاحب الحرر . لأن الأصل بقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق .

والثاني : يقع .

ونقل مهنا عن الإمام أحمد رحمه الله ، ما يدل عليه .

وجزم به ابن أبي موسى ، والشيرازي ، والسامري . ورجحه ابن عقيل في فنونه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِيهِ : إِحْدَا كَمَا طَلَّقْتُ ، يَنْوِي وَاحِدَةً مُعَيَّنَةً طَلَّقَتْ وَحْدَهَا ﴾ بلا خلاف ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ أُخْرِجَتْ الْمُطَلَّقة بِالْقُرْعَةِ ﴾ .

على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية جماعة . مستلزماً من قوله قال في القواعد الأصولية : هذا المذهب .

قال الزركشي : هذا الأشهر عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه عامة الأصحاب . حتى إن القاضي في تعليقه ، وأبا محمد ، وجماعة : لا يذكرون خلافاً . انتهى .

وجزم به في الوجيز ، والمفني ، والشرح ، وشرح ابن منبجا .



وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع والقواعد  
الفقهية . وهو من مفردات المذهب .

وعنه : يعينها الزوج . وذكر هذه الرواية ابن عقيل في المفردات وغيرها ، في  
العنق أيضاً . وتوقف الإمام أحمد رحمه الله مرة فيها في رواية أبي الحارث .

### فوائد

الأولى : لا يجوز له أن يطأ إحداها قبل القرعة أو التعيين . على الرواية الأخرى  
وليس الوطاء تعييناً لغيرها . على الصحيح من المذهب . اختاره القاضي . وقطع به  
في الفروع ، وناظم المفردات ، وغيرها .

وقال في الرعية : يحتمل وجهين . وأطلقهما في القواعد الأصولية .  
وذكر في الترغيب وجهاً : أن العنق كذلك . كما ذكره القاضي .

الثانية : لا يقع الطلاق بالتعيين ، بل تبين وقوعه به . على الصحيح من  
المذهب . نص عليه . وقيل : بلى .

الثالثة : لو مات أقرع وارثه بينهما ، فمن وقعت عليها القرعة بالطلاق . فحكمها  
في الميراث : حكم ما لو عينها بالتطليق عنهما . قاله الشارح .

قال في الفروع : وإن مات أقرع وارثه .

وقال في الرعية : وإن مات فوارثه كهو في ذلك .

وقيل : يقف الأمر حتى يصطلحوا .

قال في القاعدة الستين بعد المائة : تخرج المطلقة بالقرعة وترث البواقي ، كما  
نص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : نص الإمام أحمد رحمه الله في رواية الجماعة على أن الورثة  
يقرعون بينهما .

والمصنف يوافق على القرعة بعد الموت ، وإن لم يقل بها في المنسية .



الرابعة : إذا ماتت إحداها ، ثم مات هو قبل البيان . فكذلك . قدمه في  
الرعاية الكبرى .

وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى .

والإقراع إذا ماتت واحدة : من مفردات المذهب .

وقيل : هل للورثة البيان مطلقاً ؟ على وجهين .

وإن صح بيانهم فعينوا الميتة : قبل قولهم . وإن عينوا الحية : حلفوا أنهم

لا يعلمون طلاق الميتة .

الخامسة : إذا ماتت المرأتان ، أو إحداها : عين المطلق لأجل الإرث . فإن

كان نوى المطلقة : حلف لورثة الأخرى : أنه لم ينوها ، وورثها ، أو الحية ، ولم يرث الميتة .

وإن كان مانوى إحداها : أقرع على الصحيح ، أو يعين على الرواية الأخرى .

فإن عين الحية للطلاق : صح . وحلف لورثة الميتة : أنه لم يطلقها ، وورثها .

وإن عينها للطلاق : لم يرثها ، وحلف للحية .

وعنه : يعتبر لهما ما إذا ماتا حتى يتبين الحال .

السادسة : لو قال لزوجتيه ، أو أمتيه « إحدكما طالق أو حرة غداً » فماتت

إحداها قبل الغد : طلقت ، وعتمت الباقية . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والنظم .

وقيل : لا تطلق ولا تعتق إلا بقرعة نصيبها كموتها .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته في مسألة الزوجتين . وأطلقهما في الفروع .

قوله « وَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً بَعَيْنِهَا وَأَنْسَىهَا فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا »

يعنى : أن المنسية تخرج بالقرعة . وهذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد

رحمه الله . واختاره جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .



قال في القواعد : هذا المشهور . وهو المذهب .

قال الزركشي : هذا منصوص الإمام أحمد رحمه الله . وعليه عامة الأصحاب :  
الخرقي ، والقاضي ، وأصحابه ، وغيرهم .

وقال المصنف هنا : والصحيح أن القرعة لا مدخل لها هنا ، ويحرم أن عليه  
جميعاً ، كما لو اشتبهت أخته بأجنبية .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . واختارها المصنف . وإليه ميل الشارح  
وأطلقهما في الفروع .

فعلى المذهب : يحل له وطء الباقي من نسائه ، على الصحيح من المذهب .  
وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قال في القاعدة السادسة بعد المائة : ويحل له وطء البواقي على المذهب  
الصحيح المشهور .

فعلى اختيار المصنف : يجب عليه نفقتهم . وكذا على المذهب قبل القرعة .  
قوله ﴿ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ غَيْرُ الَّتِي خَرَجَتْ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ  
رُدَّتْ إِلَيْهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ تَزَوَّجَتْ ، أَوْ  
تَكُونَ ﴾ أى القرعة ﴿ بِحُكْمِ حَاكِمٍ ﴾ .

وهذا المذهب فيهما . وعليه جمهور الأصحاب . ونص عليه . وجرم به في  
الوجيز ، وغيره . وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع .

وقال أبو بكر ، وابن حامد : تطلق المرأتان .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير . وأطلقهما الزركشي .

وظاهر كلام ابن رزين : أنها ترد إليه مطلقاً . فإنه قال : إن ذكر المطلق أن  
المعينة غير التي وقعت عليها القرعة : طلق ورجعت إليه التي وقعت عليها القرعة .

قوله ﴿ وَإِنْ طَارَ طَائِرٌ فَقَالَ : إِنْ كَانَ هَذَا غُرَابًا فَقُلَانَةُ طَالِقٌ ،



وإن لم يكن غراباً ففلانة طالق ، ولم يعلم حاله فهي كالتنسية .

يعنى : فى الخلاف والمذهب . وهو صحيح . وقاله الأصحاب .

فائدة : لو قال « إن كان غراباً فامرأتى طالق » وقال آخر « إن لم يكن

غراباً فامرأتى طالق » ولم يعلمه : لم تطلقا . ويحرم عليهما الوطء ، إلا مع اعتقاد أحدهما خطأ الآخر ، فى أصح الوجهين فهما .

نقل ابن القاسم « فليتقيا الشبهة » قاله فى الفروع .

قال فى القواعد : فيها وجهان .

أمرهما : يبنى كل واحد منهما على يقين نكاحه ، ولا يحكم عليه بالطلاق .

لأنه متيقن لحل زوجته ، شك فى تحريمها . وهذا اختيار القاضى ، وأبى الخطاب وكثير من المتأخرين .

وقال فى المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد ، وغيرهم : إن اعتقد أحدهما خطأ الآخر : فله الوطء . وإن شك ولم يدر : كفّ حتماً عند القاضى .

وقيل : ورعاً عند ابن عقيل .

وقال فى المنتخب : إمساكه عن تصرفه فى العبيد كوطئه ، ولا حنث .

واختار أبو الفرج فى الإيضاح ، وابن عقيل ، والخلوانى ، وابنه فى التبصرة والشيخ تقي الدين رحمه الله وقوع الطلاق .

وجزم به فى الروضة . فيقرع .

وذكره القاضى المنصوص . وقال أيضاً : هو قياس المذهب .

قال فى القاعدة الرابعة عشر : وذكر بعض الأصحاب احتمالاً يقتضى وقوع الطلاق بهما .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، وذكره .



قال في الفروع : ويتوجه مثله في المعتقد . يعني في المسألة الآتية بعد ذلك .  
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَقَلَانَةُ طَالِقٌ ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا  
 فَقَلَانَةُ طَالِقٌ : لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ .  
 لا أعلم فيه خلافاً .

قلت : لو قيل : إن هذه المسألة تتمشى على كلام الخرق في مسألة الشك  
 في عدد الطلاق وأكل التمرة . لما كان بعيداً .  
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَعَبْدِي حُرٌّ . فَقَالَ آخَرُ : إِنْ  
 لَمْ يَكُنْ غُرَابًا فَعَبْدِي حُرٌّ . وَلَمْ يَعْلَمَاهُ : لَمْ يَعْتَقْ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ .  
 قال في القواعد : فالمشهور : أنه لا يعتق واحد من العبدین . فدل على  
 خلاف . والظاهر : أن القول الآخر هو القول بالقرعة .

وقال في القاعدة الرابعة عشر : لو كانتا أمتين فقيهما الوجهان .  
 وقياس المنصوص هنا : أن يكف كل واحد عن وطء أمته حتى يتيقن .  
 قوله ﴿ فَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا عَبْدَ الْآخَرِ أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا حِينَئِذٍ ﴾ .  
 هذا المذهب . اختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح .  
 قال في القاعدة الأخيرة : وهذا أصح . وقاله في الرابعة عشر . وقدمه في النظم .  
 وقال القاضي : يعتق الذي اشتراه مطلقاً .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .  
 ذكره في باب الولاء ، والنهاية ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .  
 وأطلقهما في المستوعب ، وغيره .

وقيل : يعتق الذي اشتراه إن كانا تسكاذبا قبل ذلك .  
 قال في الحرر ، وقيل : إنما يعتق إذا تسكاذبا . وإلا يعتق أحدهما بالقرعة .  
 وهو الأصح . وتبعه في تجريد العناية . وأطلقهما في الفروع .



وذكر هذه ونظيرتها في الطلاق ، في آخر كتاب العتق .  
فعلى قول القاضى : ولاؤه موقوف حتى يتصادقا على أمر يتفقان عليه .  
وعلى المذهب : إن وقعت الحرية على المشتري فكذلك . وإن وقعت على عبده فولأؤه له .

قال فى القواعد : ويتوجه أن يقال : يقرع بينهما . فمن قرع فالولاء له . كما تقدم مثل ذلك فى الولد الذى يدعيه أبوان وأولى .  
فأمره : لو كان عبد مشترك بين موسرين ، فقال أحدهما « إن كان غراباً فنصيبى حر » وقال الآخر « إن لم يكن غراباً فنصيبى حر » عتق على أحدهما .  
فيميز بالقرعة . والولاء له .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ وَأَجْنَبِيَّةٍ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ ، أَوْ قَالَ : سَلَمَى طَالِقٌ ، وَاسْمُ امْرَأَتِهِ سَلَمَى : طَلَّقَتْ امْرَأَتَهُ . فَإِنْ أَرَادَ الْأَجْنَبِيَّةَ لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتَهُ . وَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ : دَيْنٌ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ۖ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .  
وهما وجهان مخرجان فى المذهب ، والمستوعب .  
إمراهما : لا يقبل فى الحكم إلا بقرينة . وهو المذهب . نص عليه .  
وجزم به الوجيز ، وغيره . وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

قال الإمام أحمد رحمه الله - فى رجل تزوج امرأة . فقال لحماته « ابنتك طالق » وقال « أردت ابنتك الأخرى التى ليست بزوجتى » فلا يقبل منه .  
ونقل أبو داود - فمن له امرأتان اسمهما واحد . ماتت إحداها . فقال « فلانة طالق ، ينوى الميتة » - فقال : الميتة تطلق ؟ ! .



كأن الإمام أحمد رحمه الله أراد أنه لا يُصدّق حكماً .  
والرواية الثانية : يقبل مطلقاً وهو تخريج في المحرر ، وقول في الرعاية  
الصغرى .

وفي الانتصار خلاف في قوله لها ولرجل « إحداهما طالق » هل يقع بلانية ؟  
قوله ﴿ وَإِنْ نَادَى امْرَأَتَهُ ، فَأَجَابَتْهُ امْرَأَةٌ لَهُ أُخْرَى ، فَقَالَ : أَنْتِ  
طَالِقٌ ، يَظُنُّهَا الْمُنَادَاةَ : طَلَّقْتُهَا ﴾ .

في إحدى الروايتين . واختارها ابن حامد . قاله الشارح .  
والأخرى : تطلق التي ناداها فقط . نقله منها . وهو المذهب .  
قال أبو بكر : لا يختلف كلام الإمام أحمد رحمه الله : أنها لا تطلق غير  
المناداة .

وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والفروع .  
قال في القاعدة السادسة والعشرين بعد المائة : هذا اختيار الأكثرين :  
أبي بكر ، وابن حامد ، والقاضي .  
وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قال في القواعد : ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله - في رواية أحمد بن  
الحسين - أنها تطلقان جميعاً ، ظاهراً وباطناً .

وزعم صاحب المحرر : أن الجبينة إنما تطلق ظاهراً .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : عَلِمْتُ أَنَّهَا غَيْرُهَا . وَأَرَدْتُ طَلَاقَ الْمُنَادَاةِ :  
طَلَّقْتُهَا مَعًا ، وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ طَلَاقَ الثَّانِيَةِ : طَلَّقْتُ وَحْدَهَا ﴾ .  
بلا خلاف أعلمه .

نفيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ لَقِيَ أَجْنَبِيَّةً فَظَنُّهَا امْرَأَتَهُ ، فَقَالَ : يَا فُلَانَةُ  
أَنْتِ طَالِقٌ ، طَلَّقْتُ امْرَأَتَهُ ﴾ .



أنه إذا لم يسمها ، بل قال « أنت طالق » أنها لا تطلق . وهو أحد الوجهين .  
والصحيح من المذهب : أنها لا تطلق ، سواء سماها أو لا .  
وهو ظاهر ما جزم به في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وقدمه  
في الفروع .

فائدة : لولق امرأته ، فظنها أجنبية - عكس مسألة المصنف - فقال « أنت  
طالق » ففي وقوع الطلاق روايتان .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،  
والقواعد الفقهية ، والأصولية . وهما أصل هذه المسائل وغيرها . وبنهاها أبو بكر  
على أن الصريح : هل يحتاج إلى نية أم لا ؟ .

قال القاضي : إنما هذا على الخلاف في صورة الجهل بأهلية الحل . ولا يطرد  
مع العلم .

إمضاء : لا يقع . قال ابن عقيل وغيره : العمل على أنه لا يقع .  
وجزم به في الوجيز . واختاره أبو بكر . وهو ظاهر ما قدمه في الشرح ،  
والمغنى . وصححه في تصحيح المحرر .

والرواية الثانية : يقع . جزم به في تذكرة ابن عقيل ، والمنور .  
قال في تذكرة ابن عبدوس [ دين ] ولم يقبل حكماً . وكذا حكم العتق .  
على الصحيح من المذهب . جزم به في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يقع . وهو احتمال في المغنى ، والشرح .  
قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن قال « يا غلام أنت حر » - يعتق الذى نواه .  
وقال في المنتخب : لو نسي أن له عبداً وزوجة ، فبان له .



## باب الراجعة

قوله ﴿ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ ، أَوْ الْعَبْدُ وَاحِدَةً ، بَغَيْرِ عَوْضٍ . فَلَهُ رَجَعْتُهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ﴾ .

رضيت أو كرهت . هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يمكن من الرجعة إلا من أراد إصلاحاً وأمسك بمعروف . فلو طلق إذاً في تحريره الروايات .

وقال : القرآن يدل على أنه لا يملكه ، وأنه لو أوقعه لم يقع ، كما لو طلق البائن . ومن قال : إن الشارع ملك الإنسان ما حرم عليه : فقد تناقض .

تنبيه : ظاهر قوله « بعد دخوله بها » أنه لو خلا بها ثم طلقها : يملك عليها الرجعة . لأن الخلوة بمنزلة الدخول . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب .

وقدme في الرعايتين ، والفروع .

وقال أبو بكر : لا رجعة بالخلوة من غير دخول . وأطلقهما في الخلاصة .

فأمره : الصحيح من المذهب : أن ولي المجنون يملك عليه الرجعة .

وقيل : لا يملكها .

قوله ﴿ وَأَلْفَاظُ الرَّجْعَةِ : رَاجَعْتُ امْرَأَتِي ، أَوْ رَجَعْتُهَا ، أَوْ ارْتَجَعْتُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا ، أَوْ أَمْسَكْتُهَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن هذه الألفاظ الخمسة ونحوها صريح في الرجعة . وعليه الأصحاب .

ولو زاد بعد هذه الألفاظ « للمحبة » أو « الإهانة » ولانية . وجزم به في الوجيز وغيره .



وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع وغيرهم .  
وقيل : الصريح من ذلك : لفظ « الرجعة » وهو تخريج للمصنف ، واحتمال  
في الرعاية .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : نَكَحْتُهَا ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا . فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
عند الأكثر . وهما روايتان في الإيضاح .

وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والزبدة ،  
والمذهب الأحمد ، والبلغة ، والمبهيغ ، والإيضاح ، والحاوي الصغير ، والفروع ،  
وغيرهم .

أمرهما : لا تحصل الرجعة بذلك . صححه في التصحيح ، وتصحيح المحرر ،  
والخلاصة .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، وغيرهم .

واختاره القاضي . قاله في المبهيغ .

والوجه الثاني : تحصل الرجعة بذلك . أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله . قاله  
في المغنى ، والشرح . واختاره [القاضي و] ابن حامد .

وقال في الموجز ، والتبصرة ، والمغنى ، والشرح : تحصل الرجعة بذلك مع نية .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في المنور : فنكحتمها وتزوجتمها كناية .

وقال في الترغيب : هل تحصل الرجعة بكناية ، نحو « أعدتك » أو  
« استدمتك ؟ » فيه وجهان .

قال في الرعايتين : ينوى في قوله « أعدتك » أو « استدمتك » فقط .

وقال في القاعدة التاسعة والثلاثين : إن اشترطنا الإشهاد في الرجعة : لم تصح  
رجعتها بالكناية ، وإلا فوجهان .



وأطلق صاحب الترغيب وغيره الوجهين . والأولى ما ذكرنا . انتهى .

قوله ﴿ وَهَلْ مِنْ شَرِّهَا الْإِشْهَادُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، والفروع ، والمذهب الأحمد .

ويأتى قريباً الخلاف في محل هاتين الروايتين .

إمامهما : لا يشترط . وهو المذهب . نص عليه في رواية ابن منصور . وعليه جماهير الأصحاب . منهم أبو بكر ، والقاضى وأصحابه . منهم الشريف ، وأبو الخطاب وابن عقيل ، والشيرازى ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم . وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

والثانية : يشترط . ونص عليها في رواية مهنا . وعزيت إلى اختيار الخرقى ،

وأبى إسحاق بن شاقلا في تعاليقه . وقدمه ابن رزين في شرحه .

فعلى هذه الرواية : إن أشهد وأوصى الشهود بكتماها : فالرجعة باطلة . نص عليه .

ويأتى « إذا ارتجعها في عدتها وأشهد على رجعتها من حيث لا تعلم » في كلام

المصنف .

قوله ﴿ وَالرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ ، يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ وَالظُّهَارُ وَالْإِيلَاءُ ﴾ .

وكذا اللعان . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : لا يصح الإيلاء منها .

فعلى المذهب : ابتداء المدة من حين اليمين . على الصحيح من المذهب . وعليه

جماهير الأصحاب .



وأخذ المصنف من قول الخرق بتحريم الرجعية : أن ابتداء المدة لا يكون إلا من حين الرجعة .

قال الزركشى : يحىء هذا على قول أبي محمد : إذا كان المانع من جهتها لم يحتسب عليه بمدة . أما على قول غيره بالاحتساب : فلا يتمشى .

غيب : ظاهر قوله « والرجعية زوجة » أن لها القسم . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

وصرح المصنف في المغنى : أنه لا قسم لها . ذكره في الحضانة عند قول الخرق « وإذا أخذ الولد من الأم إذا تزوجت ثم طلقت » .

قوله « وَيَبَاحُ لِزَوْجِهَا وَطَوُّهَا وَخُلُوءُهَا وَالسَّفَرُ بِهَا . وَلَهَا أَنْ تَتَشَرَّفَ لَهُ وَتَتَرَيَّنَ » .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال القاضى : هذا ظاهر المذهب .

قال في إدراك الغاية : هذا أظهر . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : هذا أصح الروايتين . وصححه في الهداية ، والمستوعب أيضاً .

قال الزركشى : والمذهب المشهور المنصوص : حلها . وعليه عامة الأصحاب . وقدمه في الرايتين ، والنظم ، وغيرهم .

وعنه : ليست مباحة حتى يراجعها بالقول . وهو ظاهر كلام الخرق . وأطلقهما في القواعد الفقهية .

فعلى هذا : هل من شرطها الإشهاد ؟ على الروايتين المتقدمتين .

وبناهما على هذه الرواية في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمحرم ، والرايتين ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال الزركشى : وهو واضح .



أما إن قلنا تحصل الرجعة بالوطء : فكلام المجدي يقتضى أنه لا يشترط الإشهاد .  
رواية واحدة .

قال الزركشى : وعامة الأصحاب يطلقون الخلاف . وهو ظاهر كلام القاضى  
فى التعلق .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .  
وأزم الشيخ تقى الدين رحمه الله بإعلان الرجعة ، والتسريح والإشهاد ،  
كالسكاح والخلع عنده . لا على ابتداء الفرقة .

قوله ﴿ وَتَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِوَطْئِهَا ، نَوَى الرَّجْعَةَ بِهِ أَوْ لَمْ يَنْوِ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . منهم ابن حامد ، والقاضى ،  
وأصحابه .

قال فى المذهب ، وتجريد العناية : تحصل الرجعة بوطئها . وجزم به فى العمدة  
الوجيز ، وغيرها .

قال فى الكافى : هذا ظاهر المذهب .  
وقدمه فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ،  
والقروع .

وعنه : لا تحصل الرجعة بذلك إلا مع نية الرجعة . نقلها ابن منصور .  
قال ابن أبى موسى : إذا نوى بوطئه الرجعة كانت رجعة . واختاره الشيخ تقى  
الدين رحمه الله .

وقيل : لا تحصل الرجعة بوطئها مطلقاً . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله  
وهو ظاهر كلام الخرقى .

تنبيه : قال الزركشى : واعلم أن الأصحاب مختلفون فى حصول الرجعة بالوطء  
هل هو مبنى على القول بحل الرجعية أم مطلق ؟ على طريقتين .



إحداهما - وهى طريقة الأكثرين ، منهم القاضى فى الروايتين ، والجامع ، وجماعة - عدم البناء .

والطريقة الثانية - وهو مقتضى كلام أبى البركات . ويحتملها كلام القاضى فى التعليق - البناء .

فإن قلنا الرجعية مباحة : حصلت الرجعة بالوطء . وإن قلنا غير مباحة : لم تحصل . وهى طريقة أبى الخطاب فى الهداية . فإنه قال : لعل الخلاف مبنى على حل الوطء وعدمه .

وقال فى القاعدة الخامسة والخمسين : وهل تحصل الرجعة بوطئها ؟ على روايتين مأخذها - عند أبى الخطاب - الخلاف فى وطئها : هل هو مباح أو محرم ؟ والصحيح : بناؤه على اعتبار الإشهاد للرجعية وعدمه . وهو البناء المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله . ولا عبرة بحل الوطء ولا عدمه . فلو وطئها فى الحيض وغيره كان رجعة . انتهى .

فعلى القول بالرجعة : لا تحصل بوطئها ، وأن وطئها غير مباح . جزم المصنف بأن لها المهر إذا أكرهها على الوطء إن لم يرتجعها بعده . وهو أحد الوجوه . وقيل : يجب المهر ، سواء ارتجعها أو لم يرتجعها . وهو ظاهر ما جزم به فى الهداية ، والخلاصة . وقدمه فى المستوعب .

قال فى البلغة ، والرعاية : وهو ضعيف . انتهى . والصحيح من المذهب : أنه لا يلزمه مهر إذا أكرهها على الوطء ، سواء ارتجعها أو لم يرتجعها ، وسواء قلنا : تحصل الرجعة بوطئها أو لم تحصل . اختاره الشارح ، والقاضى فى الجامع ، والتعليق ، والشرىف فى خلافة . وصححه فى الرعاية الصغرى . وإليه ميل المصنف .

وقدمه فى الرعاية الكبرى ، والزبدة ، والفروع . وأطلقهن الزركشى ، وأطلق فى المحرر ، والنظم فى وجوب المهر على المسكرة وجهين .



قوله ﴿ وَلَا تَحْصُلْ بِمُبَاشَرَتِهَا وَالنَّظَرَ إِلَى فَرْجِهَا وَاخْلُوةً بِهَا لِشَهْوَةٍ  
نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

في رواية ابن القاسم في المباشرة والنظر .

يعنى إذا قلنا : تحصل بالوطء ، لا تحصل الرجعة بذلك .

أما مباشرتها والنظر إلى فرجها : فلا تحصل الرجعة بأحدهما على الصحيح  
من المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

قال الزركشى : عليه الأصحاب . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ،  
والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وخرجه ابن حامد على وجهين من تحريم المصاهرة بذلك .

قال القاضى : يخرج رواية أنها تحصل بناء على تحريم المصاهرة .

وخرجه المجد من نصه على أن الخلوّة تحصل بها الرجعة .

قال : فاللمس ونظر الفرج أولى . انتهى .

وأما الخلوّة : فالصحيح من المذهب أيضاً : أن الرجعة لا تحصل بها . كما قدمه  
المصنف هنا . واختاره أبو الخطاب في الهداية ، والمصنف فى المغنى ، والشارح ،  
وغيرهم . وصححه فى الرعاية الكبرى ، وجزم به فى الوجيز ، وممنتخب الأدمى .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والفروع ، والحاوى ، وغيرهم .

وقيل : تحصل الرجعة بالخلوة . وهو رواية نقلها ابن منصور . وعليه أكثر

الأصحاب .

قال فى الهداية ، والمستوعب ، وغيرهما : هذا قول أصحابنا .

وجزم به ناظم المقررات . وهو منها . وجزم به فى المنور .

وأطلق الخلاف فى المذهب ، والرعاية الصغرى ، والخلاصة .

تنبيه : ظاهر قول المصنف هنا . أن قوله « نص عليه » يشمل الخلوّة .



قال الزركشي : وليس كذلك . فإن النص إنما ورد في المباشرة والنظر فقط . قلت : وحكي في الرايعتين في حصول الرجعة بالخلوة روايتين . وحكما في المذهب ، والخلاصة وجهين .

### فأمرناه

إمدهما : لانهصل الرجعة بإنكار الطلاق . قاله في الترغيب في باب التدبير وقاله في الرايعتين وغيرهما .

الثانية قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الرَّجْعَةِ بِشَرْطٍ ﴾ . فلو قال « راجعتك إن شئت » أو « كلما طلقتك فقد راجعتك » لم يصح بلا نزاع ، لكن لو عكس ، فقال « كلما راجعتك فقد طلقتك » صح وطلقت . قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ الْارْتِجَاعُ فِي الرَّدَّةِ ﴾ .

إن قلنا تتعجل الفرقة بمجرد الردة : لم يصح الارتجاع . لأنها قد بانت . وإن قلنا : لاتتعجل . فجزم المصنف هنا : أن الارتجاع لا يصح . وهو الصحيح من المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المعنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : يصح . وأطلقهما في الفروع . وقال ابن حامد ، والقاضي : إن قلنا تتعجل الفرقة بالردة : لم تصح الرجعة . وإن قلنا : لاتتعجل الفرقة . فالرجعة موقوفة . قال الشارح — تبعا للمصنف — فهذا ينبغي أن يكون فيما إذا راجعها بعد إسلام أحدها . انتهى .

وتقدم حكم الرجعة في الإحرام في باب محظوات الإحرام . قوله ﴿ فَإِنْ طَهَّرَتْ مِنَ الْخَيْضَةِ الثَّالِثَةِ وَلَمَّا تَغْتَسِلْ : فَبَلَّ لَهَا رَجْعَتَهَا ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .



ذكرهما ابن حامد . وأطلقهما في الفروع ، والنظم ، والحاوي ، والمذهب ، والمحزر . وذكره في العدة .

إمامهما : له رجعتها . وهو المذهب . نص عليه في رواية حنبل . وعليه أكثر الأصحاب .

قال المصنف والشارح : قاله ابن كثير من أصحابنا .  
قال في الهداية ، والمذهب ، وغيرهما ، قال أصحابنا : له أن يرتجعا .  
قال الزركشي : هي أنصهما عن الإمام أحمد رحمه الله . واختيار أصحابه :  
الخرقي ، والقاضي ، والشريف ، والشيرازي ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في المستوعب ، والرايعتين .  
قال في الخلاصة : له ارتجاعها قبل أن تغتسل على الأصح . وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : ليس له رجعتها ، بل تنقضي العدة بمجرد انقطاع الدم .  
اختاره أبو الخطاب ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال في مسبوك الذهب : وهو الصحيح . وتقدم نظير ذلك في مسائل الطلاق  
تنبيه : ظاهر الرواية الأولى : أن له رجعتها ولو فرطت في الغسل سنين ، حتى  
قال به شريك القاضي عشرين سنة .

وذكرها ابن القيم في الهدى إحدى الروايات .  
قال الزركشي : وهو ظاهر كلام الخرقي ، وجماعة .  
ويأتي حكايته عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وعنه : يمضي وقت صلاة . جزم به في الوجيز ، وغيره .

ويأتي نظير ذلك عند قوله « والقرء : الحيض » .  
فأمرناه

إمامهما : محل الخلاف في إباحتهما للأزواج ، وحلها لزوجها بالرجعة .



أما ماعدا ذلك - من انقطاع نفقتها ، وعدم وقوع الطلاق بها ، وانتفاء الميراث ، وغير ذلك - : فيحصل بانقطاع الدم . رواية واحدة . قاله القاضى ، وغيره . وذلك قصراً على مورد حكم الصحابة . قاله الزركشى . وجعله ابن عقيل محلاً للخلاف ، وما هو بعيد .

الثانية : لو كانت العدة بوضع الحمل ، فوضعت ولداً ، وبقى معها آخر : فله رجعتها قبل وضعه . قاله الأصحاب .

وقال فى المستوعب : وهل له رجعتها بعد وضع الجميع ، وقبل أن تغتسل من النفاس ؟

قال ابن عقيل : له رجعتها على رواية حنبل . والصحيح : أنه لا يملك رجعتها ، وتباح لغيره ، سواء طهرت من النفاس أو لا . نص عليه . وذكره القاضى فى المجرى . انتهى .

وجزم بهذا فى الرعاية الصغرى . ويأتى نظير ذلك فى أوائل العدد .

قوله ﴿ وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَمْ يُرَاجِعْهَا بَأَنْتَ ، وَلَمْ تَحِلَّ إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ ، وَتَعَوَّذَ إِلَيْهِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا ، سَوَاءٌ رَجَعَتْ بَعْدَ نِكَاحِ زَوْجٍ غَيْرِهِ أَوْ قَبْلَهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : إن رجعت بعد نكاح زوج غيره : رجعت بطلاق ثلاث . نقلها حنبل . وتلقب هذه المسألة بالهدم . وهو أن نكاح الثانى : هل يهدم نكاح الأول ، أم لا ؟ قاله الزركشى .

قوله ﴿ وَإِنْ ارْتَجَعَهَا فِي عِدَّتِهَا وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ



فَاعْتَدَتْ وَتَزَوَّجَتْ مَنْ أَصَابَهَا : رُدَّتْ إِلَيْهِ ، وَلَا يَطُوهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا .

هذا المذهب . قال الزركشي : هذا المذهب بلا ريب اختاره المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وعنه : أنها زوجة الثاني ، إن كان أصابها . نقلها الخرق . فعلى الرواية الثانية : هل تضمن المرأة لزوجها المهر ، أم لا ؟ على وجهين . وأطلقهما في القواعد .

أمرهما : تضمن . اختاره القاضي . لأن خروج البضع متقوم .  
والثاني : لا تضمن .

ويأتى في باب الرضاع : أن الصحيح من المذهب : أن خروج البضع ، غير متقوم .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ يَنْتَهَ بِرَجْعَتِهَا : لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهُ ، لَكِنْ إِنْ صَدَّقَهُ الزَّوْجُ الثَّانِي بَأَنْتَ مِنْهُ ، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ : لَمْ يُقْبَلْ تَصَدِّقُهَا ، لَكِنْ مَتَى بَأَنْتَ مِنْهُ عَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ بِغَيْرِ عَقْدٍ جَدِيدٍ ﴾ هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال في الواضح : إن صدقته لم يقبل ، إلا إن يحال بينهما .

فأمره : لا يلزمها مهر الأول له إن صدقته ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : يلزمها . اختاره القاضي .

وقال في الواضح : إن صدقته : لزمها للثاني مهرها أو نصفه .



وهل يؤمر بطلاقها ؟ فيه روايتان . انتهى .

فإن مات الأول - والحالة هذه ، وهى فى نكاح الثانى - فقال المصنف ومن تبعه : ينبغى أن ترثه . لإقراره بزواجها وتصديقها له . وإن ماتت : لم يرثها لتعلق حق الثانى بالإرث . وإن مات الثانى : لم ترثه لإنكارها صحة نكاحه .

قال الزركشى : قلت : ولا يمكن من تزويج أختها ولا أربع سواها .

قوله ﴿ وَإِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا : قُبِلَ قَوْلُهَا إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا إِلَّا أَنْ تَدَّعِيَهُ بِالْحَيْضِ فِي شَهْرٍ . فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه .

قال فى الوجيز : إذا ادعت المرأة الحيض فى أقل من تسعة وعشرين يوماً ولحظة : لم يقبل إلا بينة .

وجزم بما جزم به المصنف هنا : الشارح ، وابن منجا فى شرحه .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والفروع ، والزركشى ، وغيرهم . بخلاف عادة منتظمة فى أصح الوجهين . وظاهر قول الخرقى : قبول قولها مطلقاً إذا كان ممكناً . واختاره أبو الفرج . وذكره ابن منجا [ فى شرحه ] ، والفروع رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، كثلثة وثلاثين يوماً . ذكره فى الواضح .

والطريق الأقرب - ذكره فى الفروع فى باب العدد - وأقل ما يصدق فى ذلك : تسعة وعشرون يوماً ولحظة . وهو من المفردات .

قوله ﴿ وَأَقْلُ مَا يُمْكِنُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ بِهِ مِنْ الْأَقْرَاءِ : تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةً ، إِذَا قُلْنَا الْأَقْرَاءُ الْحَيْضُ . وَأَقْلُ الطُّهْرِ : ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَوْمًا . وَلِلْأَمَةِ خَمْسَةٌ عَشَرَ وَلَحْظَةً .



وَإِنْ قُلْنَا الطُّهُرَ خَمْسَةَ عَشَرَ ، فَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةً .  
وَلِلْأَمَةِ سَبْعَةَ عَشَرَ وَلَحْظَةً . وَإِنْ قُلْنَا : الْقُرْءُ الْأَطْهَارُ ، قِثْمَانِيَّةٌ  
وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ . وَلِلْأَمَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَلَحْظَتَانِ .  
وَإِنْ قُلْنَا : أَقَلَّ الطُّهُرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، فَاثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا  
وَلَحْظَتَانِ . وَلِلْأَمَةِ سِتَّةَ عَشَرَ وَلَحْظَتَانِ ﴿ ١ 〉 .  
هَكَذَا قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ .

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ : يَكُونُ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةً ، إِنْ قُلْنَا : الْقُرْءُ حِيضَةٌ  
وَإِنْ أَقْلَهَا يَوْمٌ . وَإِنْ أَقَلَّ الطُّهُرُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ .  
وَإِنْ قُلْنَا : الْقُرْءُ طَهْرٌ : فِي أَقْلِهِمَا مَرَّتَيْنِ ، وَاللَّحْظَةُ الْمَذْكُورَةُ بَقْرٌ : لَحْظَةٌ  
مِنْ حِيضَةٍ ثَالِثَةٍ فِي وَجْهِهِ . وَذَلِكَ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ وَلَحْظَتَانِ .  
وَإِنْ طَلَقَ فِي سَلْخٍ طَهْرٍ - وَقُلْنَا : الْقُرْءُ حِيضَةٌ - : فِي ثَلَاثِ حِيضٍ وَطَهْرَيْنِ .  
وَذَلِكَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ فَقَطْ .

وَإِنْ قُلْنَا : الْقُرْءُ طَهْرٌ : فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ ، وَثَلَاثِ حِيضٍ ، وَلَحْظَةٌ مِنْ حِيضَةٍ  
رَابِعَةٍ فِي وَجْهِهِ . وَذَلِكَ أَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةً .  
وَإِنْ طَلَقَ فِي سَلْخٍ حِيضَةٌ - وَقُلْنَا : الْقُرْءُ حِيضَةٌ - فِي ثَلَاثِ حِيضٍ ، وَثَلَاثَةِ  
أَطْهَارٍ . وَذَلِكَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا فَقَطْ .  
وَإِنْ قُلْنَا : الْقُرْءُ طَهْرٌ : فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ وَحِيضَتَيْنِ وَلَحْظَةٍ فِي وَجْهِهِ مِنْ حِيضَةٍ  
ثَالِثَةٍ . وَذَلِكَ أَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةً .  
وَأَقْلَ عِدَّةِ الْأَمَةِ : أَقَلُّ الْحِيضِ مَرَّتَيْنِ .

وَأَقْلُ الطُّهُرِ : مَرَّةٌ وَلَحْظَةٌ مِنْ طَهْرٍ طَلَقَهَا فِيهِ بِلَا وِطَاءٍ . وَذَلِكَ خَمْسَةُ عَشَرَ  
يَوْمًا وَلَحْظَةً . إِنْ قُلْنَا : إِنْ الْقُرْءُ حِيضَةٌ .



وإن قلنا: القرء طهر ، فأقلهما لحظة من طهر طلق فيه بلا وطاء ، ولحظة من حيضة أخرى في وجهه . قاله في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَتْ : انْقَضَتْ عِدَّتِي ، فَقَالَ : قَدْ كُنْتُ رَاجِعَتَكَ فَأَنْكَرْتَهُ . فَالْقَوْلُ قَوْلَهَا ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

قوله ﴿ فَإِنْ سَبَقَ ، فَقَالَ : ارْتَجَعْتُكَ . فَقَالَتْ : قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي قَبْلَ رَجَعَتِكَ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب .

قال في الفروع : والأصح القول قوله .

قال في الرعايتين : قبل قوله في الأصح . وصححه في النظم . واختاره القاضي

وغيره .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والترغيب ،

والحاوي الصغير . وقدمه في المحرر ، وغيره .

وقال الخرقى : القول قولها .

قال في الواضح - في الدعاوى - : نص عليه .

وجزم به أبو الفرج الشيرازي ، وصاحب المنور .

قال في الفروع : جزم به ابن الجوزي .

والذي رأيته في المذهب ، ومسبوك الذهب : ما ذكرته أولا . فلعله اطلع

على غير ذلك . وأطلقهما الزركشي .

قوله ﴿ وَإِنْ تَدَاْعِيَا مَعَا : قُدِّمَ قَوْلَهَا ﴾ .

هذا المذهب . صححه في المغنى ، والشرح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .



وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي ،  
والنظم ، والمنعنى ، والشرح [ والحرر ] وصححه في تصحيح الحرر .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وقيل : يقدم قول من تقع له القرعة .

وهو احتمال لأبي الخطاب في الهداية . وأطلقهما في الحرر ، والزرکشی .

وقيل : يقدم قوله مطلقاً . وأطلقهن في الفروع .

تنبيه : محل الخلاف : إذا قلنا القول قوله في المسألة التي قبلها . وهو واضح

فأمره : متى قلنا القول قولها ، فمع يمينها عند الخرق ، والمصنف .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي .

وقال القاضي : قياس المذهب : لا يجب عليها يمين . وهو رواية عن الإمام أحمد

رحمه الله . ذكرها في الرعايتين ، والزرکشی ، والحاوي .

وكذا لو قلنا : القول قول الزوج .

فعلى الأول : لو نكحت لم يقض عليها بالنكول . قاله القاضي ، وغيره .

ولامصنف احتمال : يستحلف الزوج إذا نكحت . وله الرجعة بناء على القول

برد اليمين .

تنبيه : مراده بقوله ﴿ وَإِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا : لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَيَطَأُ فِي الْقُبُلِ ﴾ .

إذا كان مع انتشار . قاله الأصحاب .

وظاهر قوله ﴿ وَأَذْنِي مَا يَكْفِي مِنْ ذَلِكَ : تَغْيِيبُ الْحُشْفَةِ ﴾ .

ولو كان خِصياً أو نائماً أو مغفياً عليه ، وأدخلت ذكره في فرجها ، أو مجنوناً

أو ظنهما أجنبية . وهو المذهب في ذلك كله .

وقيل : يشترط في الخصى أن يكون ممن ينزل .



وقيل : لا تحل بوطء نائم ومغمى عليه ومجنون .  
وقيل : لا يحلها وطء مغمى عليه ومجنون .  
وقيل : لو وطئها يظنها أجنبية لم يحلها . فالمذهب خلافه مع الإنتم .  
فأمره : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مَحْبُوبًا ، وَبَقِيَ مِنْ ذَكَرِهِ قَدْرُ الْحُشْفَةِ فَأُولَئِكَ : أَحْلَاهَا ﴾ .

هذا بلا نزاع . وكذا لو بقي أكثر من قدر الحشفة فأولج قدرها . على الصحيح من المذهب . وفي الترغيب وجه : لا يحلها إلا بإيلاج كل البقية .  
قوله ﴿ أَوْ وَطئَهَا مُرَاهِقٌ ﴾ : أَحْلَاهَا .  
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمحزر ،  
والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدme في المغنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى .  
وقال القاضى : يشترط أن يكون ابن اثنى عشر سنة . ونقله منها . ورده  
المصنف ، والشارح .

وعنه : عشر سنين . وجزم به فى المستوعب .  
ويأتى فى باب اللعان أقل سن يحصل به البلوغ للعلام . وتقدم فى باب الغسل .  
قوله ﴿ وَإِنْ وَطئَتْ فى نِكَاحٍ فَاسِدٍ : لَمْ تَحِلَّ فى أَصْحَابِ الرَّجْمَيْنِ ﴾  
وكذا قال فى المذهب ، كالنكاح الباطل ، وفى الردة . وهو المذهب . نص  
عليه .

قال فى الفروع : لم يحلها فى المنصوص . وجزم به فى الوجيز ، وغيره . ونصره  
المصنف ، وغيره .  
وقدme فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .



وقيل : تحل . وهو تخريج لأبي الخطاب .  
فيجىء عليه إحلالها بنكاح المحلل .  
ورده المصنف ، والشارح .  
وأطلق الوجهين في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة .

قوله ﴿ وَإِنْ وَطَّئَهَا زَوْجٌ فِي حَيْضٍ ، أَوْ نَفَاسٍ ، أَوْ إِحْرَامٍ ﴾ وكذا  
في صوم فرض ﴿ أَحَلَّهَا ﴾ .

هذا اختيار المصنف ، والشارح . وهو احتمال لأبي الخطاب .  
وكذا قال أصحابنا : لا يحلها .

وهو المذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الأصحاب . كما قال  
المصنف هنا . وأطلق وجهين في الخلاصة .

فائرة : لو وطئها ، وهي محرمة الوطء - لمرض أو ضيق وقت صلاة أو في  
المسجد ، أو لقبض مهر ونحوه - أحلها . لأن الحرمة لا معنى فيها . بل لحق الله  
تعالى .

وفي عيون المسائل ، والمفردات : منع وتسليم .  
وقال بعض أصحابنا : لا نسلم . لأن الإمام أحمد رحمه الله غلله بالتحريم .  
فنطرده . وهذا قول الإمام أحمد رحمه الله في جميع الأصول . كالصلاة في دار  
غصب ، وثوب حرير .

وقال في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة : لو نكحت المطلقة ثلاثا زوجا  
آخر فخلأ بها ثم طلقها - وقلنا : يجب عليها العدة بالخلوة ، وثبتت الرجعة ، وهو  
ظاهر المذهب . ثم وطئها في مدة العدة - فهل يحلها لزوجها الأول ؟ على روايتين .  
حكاهما صاحب الترغيب .

قلت : الصواب أنه يحلها .



قوله ﴿وَإِنْ كَانَتْ أُمَةٌ فَأَشْتَرَاهَا مُطْلَقَةً﴾ : لَمْ تَحِلَّ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . ويحتمل أن تحل .

قوله ﴿وَإِنْ طَلَّقَ الْعَبْدُ امْرَأَتَهُ طَلَقَتَيْنِ﴾ : لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، سِوَاءِ عَتَقَا أَوْ بَقِيََا عَلَى الرَّقِّ .

هذا المذهب . قال المصنف ، والشارح : وهذا ظاهر المذهب .

قال في البلغة ، والنظم : لم يملك نكاحها على الأصح .

قال في الرعاية : لم تحل له في أظهر الروايتين .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يملك تنمة الثلاث إذا عتق بعد طلقتين ، ككافر طلق ثنتين ثم استرق

ثم تزوجها . وأطلقهما في المحرر ، والرعاية الصغرى .

وكذا تأني هذه الرواية في عتقهما معاً .

فعليها : يملك الرجعة .

وتقدم معنى ذلك في أول « باب ما يختلف به عدد الطلاق » .

فائمه : لو علق العبد طلاقاً ثلاثاً بشرط ، فوجد الشرط بعد عتقه : لزمته

الثلاث . على الصحيح من المذهب . قدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي

الصغير ، والفروع .

وقيل : يبقى له طلاقة . كما لو علق الثلاث بعتقه ، على أصح الوجهين .

تنبيه : هذه المسائل كلها مبنية على أن الطلاق بالرجال .

وتقدم التنبيه على ذلك في أول « باب ما يختلف به عدد الطلاق » فبعض

الأصحاب يذكرونها هنا . وبعضهم يذكرونها هناك .

قوله ﴿وَإِذَا غَابَ عَنْ مُطْلَقَتِهِ ، فَأَتَتْهُ فَذَكَرَتْ : أَنَّهَا نَكَحَتْ



مَنْ أَصَابَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَكَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا : فَلَهُ نِكَاحُهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهَا وَإِلَّا فَلَا .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقال في الترغيب . وقيل : لا يقبل قولها ، إلا أن تكون معروفة بالفتنة والديانة .

### فأمرنا

إمراهما : لو كذبها الزوج الثانى فى الوطء : فالقول قوله فى تنصيف المهر .  
والقول قولها فى إباحتها للأول . لأن قولها فى الوطء مقبول .

ولو ادعت نكاح حاضر وإصابته . فأنكر الإصابة : حلت للأول . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا تحل . قاله فى الفروع ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم بعد ما تقدم .

وكذا إن تزوجت حاضراً وفارقها ، وادعت إصابته ، وهو منكراها . انتهوا .  
قال فى القواعد الأصولية فى القاعدة الأولى : وهذان الفرعان مشكلان جداً .

الثانية : مثل ذلك فى الحكم : لو جاءت امرأة حاكماً ، وادعت أن زوجها طلقها وانقضت عدتها : كان له تزويجها إن ظن صدقها ، كعامله عبد لم يثبت عتقه .  
قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله : لاسيما إن كان الزوج لا يعرف .



## باب الإيلاء

فائدة : الإيلاء محرم في ظاهر كلام الأصحاب . لأنه يمين على ترك واجب .  
قاله في الفروع في آخر الباب .

تفسير : المراد بقوله ﴿ وَهُوَ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ ﴾ .  
امراته ، سواء كانت حرة أو أمة ، مسلمة أو كافرة ، عاقلة أو مجنونة ، صغيرة  
أو كبيرة .

وتطالب الصغيرة ، والمجنونة ، عند تسكليفهما .  
ويأتي حكم الرتقاء ونحوها عند الجَبِّ .  
ومن شرط صحته : الحلف على زوجته . فلو حلف أن لا يوطأ أمته ، أو أجنبية  
مطلقاً ، أو أن يتزوجها : لم يكن مولياً . على المذهب . وعليه الأصحاب .  
وخرج الشريف أبو جعفر ، وغيره : الصحة من الظهار قبل النكاح .  
وخرجها المجد بشرط إضافته إلى النكاح ، كالطلاق في رواية .  
قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لَهُ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :  
أَحَدُهَا الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ فِي الْقُبُلِ ﴾ .

بلا نزاع في الجملة . وتقدم صحة إيلاء الرجعية .  
قوله ﴿ فَإِنْ تَرَكَهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ : لَمْ يَكُنْ مُوَلِّياً . لَكِنْ إِنْ تَرَكَهُ  
مُضَرَّأً بِهَا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ . فَهَلْ تُضْرَبُ لَهُ مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ وَيُحْكَمُ لَهُ  
بِحُكْمِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،  
ومسبوك الذهب .

إمراهما : تضرب له مدته . ويحكم له بحكمه . وهو الصواب .



واختاره القاضي في خلافه . وتبعه جماعة . ومال إليه المصنف ، والشارح .

قال ابن منبج في شرحه : وهذا أولى .

قال في البلغة ، والرعايتين ، والحاوي : ضربت له مدة الإيلاء في أصح الروايتين .

والرواية الثانية : لا تضرب له مدة الإيلاء ولا يحكم له بحكمه . صححه في التصحيح . وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز .

فأثره : وكذا حكم من ظاهر ولم يكفر .

قال في الرعايتين ، والحاوي - آخر الباب - ونص الإمام أحمد رحمه الله على أنه تضرب له مدة الإيلاء .

ذكره ابن رجب في تزويج أمهات الأولاد .

تنبيه : ظاهر كلامه : أنه لو تركه من غير مضارة : أنه لا يحكم له بحكم الإيلاء من غير خلاف . وهو صحيح . وهو المذهب . وقطع به الأكثر .

وقال ابن عقيل في عمد الأدلة والمفردات : عندى إن قصد الإضرار خرج مخرج الغالب . وإلا فمتى حصل إضرارها بامتناعه من الوطاء ، وإن كان ذاهلاً عن قصد الإضرار : تضرب له المدة .

وذكر في آخر كلامه : أنه إن حصل الضرر بترك الوطاء لعجزه عنه : كان حكمه كالغنين .

قال ابن رجب - في كتاب تزويج أمهات الأولاد - يؤخذ من كلامه : أن حصول الضرر بترك الوطاء مقتضى للفسخ بكل حال ، سواء كان بقصد من الزوج أو بغير قصد ، وسواء كان مع عجزه أو قدرته .

وكذا ذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله في العاجز . وألحقه ابن طراً عليه جَبَّ أو عُنَّة .



قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ بِلَفْظٍ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ كَلَفْظِهِ الصَّرِيحِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا أَدْخَلْتُ ذَكَرِي فِي فَرْجِكَ﴾ .  
لم يدين فيه .

قوله ﴿وَالْبِكْرُ خَاصَّةٌ: لَا اقْتَضَضْتُكَ: لَمْ يُدَيَّنْ فِيهِ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقدمه في الفروع .  
وقال في المستوعب، وغيره: وتختص البكر بلفظين، وهما «والله لا اقتضضتك»  
ولا «أبنتي بك» وجزم به في الوجيز .

وقال في الترغيب، والبالغة، وغيرهما: يشترط في هذين اللفظين أن يأتي بهما  
عربي . فإن أتى بهما غيره: دين . وجزم به في الوجيز .  
قلت: لعله مراد من لم يذكره .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ، أَوْ لَا جَامَعْتُكَ، أَوْ لَا بَاصَعْتُكَ،  
أَوْ لَا بَاشَرْتُكَ، أَوْ لَا بَاعَلْتُكَ، أَوْ لَا قَرَبْتُكَ، أَوْ لَا مَسَسْتُكَ،  
أَوْ لَا أَتَيْتُكَ، أَوْ لَا اغْتَسَلْتُ مِنْكَ: فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ، وَيُدَيَّنُ  
فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل عبد الله في «لا اغتسلت منك» أنه كناية . وهو في الحيلة في اليمين .  
وقال في الواضح «الإبضاع» المنافع المباحة بعقد النكاح . دون عضو  
مخصوص، من فرج مخصوص أو غيره، على ما يعتقده المتفق عليه و«المباضة» مفاعلة  
من المتعة به والمتفق عليه تقول «منافع البضع» .

قوله ﴿وَسَائِرُ الْأَلْفَازِ لَا يَكُونُ مُوَلِّيًا فِيهَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ﴾ .

شمل مسائل .



منها : ماهو صريح في الحكم ، على الصحيح من المذهب . ومنها ماهو كناية .  
فمن الألفاظ الصريحة في الحكم على الصحيح من المذهب « والله لا غشيتك »  
فهى صريحة في الحكم . ويدين فيما بينه وبين الله تعالى . نص عليه . وقدمه  
في الفروع .

وقيل : هى كناية تحتاج إلى نية أو قرينة . وهو ظاهر ماجزم به المصنف هنا  
ومنها : قوله « والله لا أفضيت إليك » صريح في الحكم ، على الصحيح من  
المذهب . صححه في الفروع .

وقيل : هى كناية تحتاج إلى نية أو قرينة . وهو ظاهر ماجزم به المصنف هنا  
ومنها : « والله لا لمستك » صريح . على الصحيح من المذهب . ويدين .  
وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع .

وذكر القاضى في الخلاف : أن « الملامسة » اسم لالتقاء البشريتين .  
وفى الانتصار « لمستم » ظاهر في الجس باليدو « لامستم » ظاهر في الجماع .  
فيحمل الأمر عليهما . لأن القرائن كالآيتين . وذكر القاضى هذا المعنى أيضاً .  
ومنها : ما ذكره جماعة من الأصحاب : أن قوله « والله لا افترشتك » صريح  
في الحكم .

وظاهر كلام المصنف هنا : أنه كناية يحتاج إلى نية أو قرينة . وهو المذهب  
جزم به في المحرر .

وأما ألفاظ السكناية التى لا يكون مولياً بها إلا بنية أو قرينة :  
فمنها قوله « والله لا ضاجعتك ، والله لا دخلت عليك ، والله لا دخلت على .  
والله لا قربت فراشك . والله لا بت عندك » ونحوها .

فأمره : قوله « الشرط الثانى :  
أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ » .



وذلك لاختصاص الدعوى بها ، واختصاصها باللعان ، وسواء كان في الرضى أو الغضب .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ بِنَذْرٍ ، أَوْ عَتَقَ ، أَوْ طَلَّقَ : لَمْ يَصِرْ مُوَلِيًّا فِي الظَّاهِرِ عَنْهُ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمنصوص ، والمختار لعامة الأصحاب .

قال في البلغة : لا يصح الإيلاء بذلك على المشهور .

قال المصنف ، والشارح : هذه المشهورة .

قال في الهداية : هذا ظاهر مذهبه .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، ونظم المفردات ، وغيرهم .

وصححه في الخلاصة ، والنظم . وهو من المفردات .

وعنه يكون مولىً بذلك وبتحريم المباح . ومحوها .

قال في الفروع ، وغيره : وبعثى وطلاق . فلا بد أن يلزم باليمين حق .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى .

وعنه يكون مولىً بحلفه بيمين مكفرة ، كنذر وظهار ونحوهما . اختاره أبو بكر

في الشافى .

فعلى القول بصحة الإيلاء بالطلاق : لو علق طلاقها ثلاثاً بوطئها : يؤمر

بالطلاق . ويحرم الوطء . على الصحيح من المذهب . وعنه لا يحرم .

ومتى أوج ، أو تم ، أو لبث : لحقه نسبه . وفي المهر وجهان . وأطلقهما في

الفروع .

قال في المنتخب : لا مهر ولا نسب .



وجزم في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : أنه يجب المهر . وقدمه في الرعاية الكبرى .

ولا يجب عليه الحد . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يجب . وجزم به الترغيب . وفيه : ويعزر جاهل . انتهى .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وإن نزع فلا حد ولا مهر . لأنه تارك .

وإن نزع ثم أُولج . فإن جهلا التحريم : فالمر والنسب ، ولا حد : والعكس

بعكسه .

وإن علمه لزمه المهر والحد ، ولا نسب .

وإن علمته فالحد والنسب . ولا مهر . وكذا إن تزوجت في عدتها .

ونقل ابن منصور : لها المهر بما أصاب منها . ويؤدبان .

وقيل : لا حد في التي قبلها .

قال في الفروع : ويتوجه طرده في الثانية ، وتعزير جاهل في نظائره .

ونقل الأثرم في جاهلين وطئا أمتهما : ينبغي أن يؤدبا .

فأئدة : لو علق طلاق غير مدخول بها بوطئها ، ففي إيلائه الروايتان . فلو وطئها

وقع رجعيًا .

والروايتان في قوله « إن وطئتك فضررتك طالق » فإن صح فأبان الضرر :

انقطع .

فإن نسكحها - وقلنا : تعود الصفة - عاد الإيلاء . ويبنى على المدة .

والروايتان في « إن وطئت واحدة . فالأخرى طالق » .

ومتى طلق الحاكم هنا طلق على الإيهام . ولا مطالبة .

فإذا عينت بقرعة : سمعت دعوى الأخرى .

قوله « الثَّالِثُ : أَنَّ يَحْلِفَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ » .



هذا الصحيح من المذهب . نص عليه . وجزم به في الهداية ، والمذهب ،  
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
قال الزركشى : هذا المنصوص المختار للأصحاب .

وعنه : يصح أيضاً على أربعة أشهر فقط .

قوله ﴿ أَوْ يَعْلَقُهُ عَلَى شَرْطٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي أَقَلِّ  
مِنْهَا ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ،  
أَوْ يَخْرُجَ الدَّجَالُ ، أَوْ مَا عِشْتُ ﴾ .

فيكون مولياً بذلك . لا أعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ أَوْ يَقُولَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ حَتَّى تَحْبِلَى . لَأَنَّهَا لَا تَحْبِلُ إِذَا لَمْ  
يَطْأَهَا ﴾ .

فيكون مولياً بذلك . وهو أحد الوجهين .

قدمه في المغنى ، والشرح ، ونصره .

وقال القاضى : إذا قال « حتى تحبلى » وهى ممن يحبل مثلها : لم يكن مولياً .

وجزم به في الهداية ، والمستوعب .

وقال فى الرايعتين ، والحاوى الصغير : فإن قال « حتى تحبلى » وهى ممن

يحبل مثلها . فوجهان .

وقيل : إن لم يكن وطئاً ، أو وطئاً - وحملنا يمينه على حبل جديد - صار

مولياً . وإلا فروايتان .

قال فى المحزر ، والنظم ، والفروع : وإن قال « حتى تحبلى » ولم يكن وطئاً ،

أو وطئاً - وحملنا يمينه على حبل متجدد - فهو مول . وإلا فعلى روايتين .

قال فى الوجيز : وإن لم يكن وطئاً ، أو وطئاً ونيته حبل متجدد : فهو مول .



وقال ابن عبدوس في تذكرته : ويكون موليا بجبل موطوءة قصده بمتجدد  
أو غيرها .

وقال ابن عقيل : إن آلى من يظهر منها ، أو عكسه : لم يصح منهما في رواية .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ وَطِئْتُكَ فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ ، أَوْ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ  
فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ : لَمْ يَصِرْ مُوَلِيًّا حَتَّى يُوجَدَ الشَّرْطُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن يصير موليا في الحال . وهو لأبي الخطاب في الهداية .  
قال في الفروع : وإن علقه بشرط صار موليا بوجوده .

وقيل : تعتبر مشيئتها في الحال ، نحو قوله « والله لا وطئتُك إن شئت ، أو  
دخلت الدار » .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً : لَمْ يَصِرْ مُوَلِيًّا  
حَتَّى يَطَّأَهَا وَقَدْ بَقِيَ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ . بلانزاع .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ فِي السَّنَةِ إِلَّا يَوْمًا : فَكَذَلِكَ  
فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى أنه لا يصير موليا حتى يطأها وقد بقي من السنة أكثر من أربعة أشهر .  
هذا المذهب .

قدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،  
وغيرهم .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والنور ، ومنتخب  
الأدنى ، وغيرهم .

وهو ظاهر ما جزم به في الفروع .



وفي الآخر يصير موليا في الحال .  
فأمره : لو قال « والله لا وطئتكَ سنة - بالتكثير - إلا يوما » لم يصير موليا حتى يظا وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر . وهذا المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
وقيل : يصير موليا في الحال . اختاره القاضي ، وأصحابه . قاله في الفروع .  
وقيل : لا يصير موليا هنا ، وإن حكمنا بأنه مول في التي قبلها .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ : لَمْ يَصِرْ مُوْلِيًّا ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمحزر ، والنظم ،  
والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
ويحتمل أن يصير موليا . وهو لأبي الخطاب . وصححه الشارح . وأطلقهما في  
المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمغنى ، والفروع .

فأمره : وكذا الحكم لو حلف على مدة ، ثم قال « إذا مضت فوالله لا وطئتكَ مدة بحيث يكون مجموع المدين أكثر من أربعة أشهر » قاله المصنف ، والشارح وصاحب الفروع ، وغيرهم .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ إِنْ شِئْتُ ، فَشَاءَتْ : صَارَ مُوْلِيًّا ﴾ .

أنه سواء شاءت في المجلس أو في غيره . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه  
أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : تعتبر مشيقتها في الحال .



قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : إِلَّا أَنْ تَشَاءِ ، أَوْ إِلَّا بِاخْتِيَارِكَ ، أَوْ إِلَّا أَنْ تَخْتَارِي : لَمْ يَصِرْ مُوَلِيًّا ۝﴾ .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

واختاره القاضي في المجرى ، وغيره . ونصره المصنف ، وغيره .

وقال أبو الخطاب : إن لم تشأ في المجلس : صار مولىً .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والتبصرة . وقدمه في المستوعب .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لِلنِّسَاءِ : وَاللَّهِ لَا وَطْئْتُ وَاحِدَةً مِنْكُمْ : صَارَ

مُوَلِيًّا مِنْهُنَّ ۝﴾ .

فيحنت بوطء واحدة . وتنحل يمينه .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال في القاعدة التاسعة بعد المائة : إذا قال « لا وطئت واحدة منكم »

فالمذهب الصحيح : أنه يعم الجميع . وهو قول القاضي والأصحاب ، بناء على أن

النكرة في سياق النفي تفيد العموم .

وحكى القاضي عن أبي بكر : أنه يكون مولىً من واحدة غير معينة . ورده

في القواعد .

قال : وحكى صاحب المغنى عن القاضي كذلك . والقاضي مصرح بخلافه .

انتهى .

وقيل : يبقى الإيلاء لمن في طلب الفیئة ، وإن لم يحنت بوطئهن .



قال في المحرر : وهو أصح .  
وقيل : تتعين واحدة بقرعة .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ وَاحِدَةً بَعَيْنَهَا ، فَيَكُونُ مُوَلِيًّا مِنْهَا وَحَدَهَا ﴾  
وهذا بلا نزاع . وإن أراد واحدة مبهمه ، فقال أبو بكر : تخرج بالقرعة .  
واقصر عليه المصنف هنا . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي  
الصغير ، والفروع .

وقيل : يعين هو واحدة .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ : كَانَ مُوَلِيًّا  
مِنْ جَمِيعِهِنَّ . وَتَنَحَّلَ يَمِينُهُ بِوِطْءِ وَاحِدَةٍ ﴾  
هذا المذهب . وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال القاضي : لا تنحل في البَوَاقِي .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة . وقدمه في المستوعب .  
وقيل : يبقى الإيلاء لمن في طلب الفيئة ، وإن لم يحنث بوطئه .  
قال في المحرر أيضاً : وهو أصح .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَطُوكُنَّ : فَهِيَ كَالَّتِي قَبَلَهَا فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْآخَرِ : لَا يَصِيرُ مُوَلِيًّا حَتَّى يَطَأَ ثَلَاثًا . فَيَصِيرُ مُوَلِيًّا  
مِنْ الرَّابِعَةِ ﴾ .

صرح المصنف في الوجه الأول : أن حكم هذه المسألة حكم التي قبلها ، وهي  
قوله « وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ » فيجىء على هذا الوجه الوجهان  
الاذنان في التي قبلها عنده .



والوجه الثاني : يخالف للمسألة الأولى . وهو أنه لا يصير مولياً حتى يبطأ ثلاثاً ،  
فيصير مولياً من الرابعة .

هذا ظاهر كلامه . بل هو كالصريح . وعليه شرح ابن منبجا .  
والذى قطع به فى الهداية ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والمحزر ،  
والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم : أن أصل الوجهين الروايتان فى  
فعل بعض المحلوف عليه .  
فإن قلنا : يحنث بفعل البعض : صار مولياً فى الحال . وانحلت يمينه بوطء  
واحدة كالأولى .

وإن قلنا : لا يحنث إلا بفعل الجميع : لم يصير مولياً حتى يبطأ ثلاثاً .  
فحينئذ يصير مولياً من الرابعة . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : على القول بأنه لا يحنث إلا بفعل الجميع يكون مولياً منهم فى الحال .  
وأطلقهما فى المحزر .

وأخر هذه الطريقة ابن منبجا فى شرحه .  
ولم أر ماشرح عليه ابن منبجا ، مع أنه ظاهر فى كلام المصنف .  
وقال فى القاعدة التاسعة بعد المائة : وإن قال لزوجاته الأربع « والله لاوطئتكن »  
— وقلنا : لا يحنث بفعل البعض — فأشهر الوجهين : أنه لا يكون مولياً حتى يبطأ ثلاثاً .  
فيصير حينئذ مولياً من الرابعة . وهو قول القاضى فى المجرى ، وأبى الخطاب .

والوجه الثانى : هو مول فى الحال من الجميع . وهو قول القاضى فى خلافه ،  
وابن عقيل فى عمده ، وقالوا : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله . وذكر مأخذ  
الخلاف .

قوله ﴿ وَإِنْ آلَى مِنْ وَاحِدَةٍ ، وَقَالَ لِلْأُخْرَى : شَرَّ كُتْكُ مَعَهَا :  
لَمْ يَصِرْ مُوَلِّياً مِنَ الثَّانِيَةِ ﴾ .



هذا المذهب نص عليه . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى . ذكره في آخر الباب .

وقال القاضى : يصير مولياً منها .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . وذكره في باب صريح الطلاق وكنايته .

وعنه : يصير مولياً منها إن نواه ، وإلا فلا .

وأطلقهن في الفروع . ذكره في « باب صريح الطلاق وكنايته » .

وتقدم نظير ذلك في « باب صريح الطلاق وكنايته » ويأتى نظيرتهما في الظهار

فأمره : قال في الرعاية الكبرى : وإن قال « إن وطئت فأنث طالق »

وقال للأخرى « أشركتك معها » ونوى - وقلنا : يكون إيلاء من الأولى - صار مولياً من الثانية .

قوله ﴿الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ زَوْجٍ يُمَكِّنُهُ الْجَمَاعُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وخرج صاحب المحرر ، ومن تبعه : صحة إيلاء من قال لأجنبية « والله لا وطئت

فلانة » أو « لا وطئت إن تزوجتها » مع لزوم الكفارة له بوطئها .

وخرج أيضاً صحة إيلائه بشرط إضافته إلى النكاح ، كالطلاق في رواية ،

على ما تقدم أول الباب .

قوله ﴿وَيَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ بِالْحَنْثِ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ، حُرًّا أَوْ

عَبْدًا ، سَلِيمًا أَوْ خَصِيًّا ، أَوْ مَرِيضًا يُرْجَى بُرْؤُهُ﴾ .

بلا نزاع .

قوله ﴿فَأَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْوَطْءِ بِحَبِّ أَوْ شَلَلٍ : فَلَا يَصِحُّ إِيْلَاؤُهُ﴾



وكذا لو كانت رتقاء ونحوها . وهذا المذهب .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والمحزر ، وغيرهم .  
وصححه في البلغة . وأورده أبو الخطاب مذهباً .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ .

وهو لأبي الخطاب . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
اختاره القاضي وأصحابه . وقدمه الزركشي .  
وفيه : لَوْ قَدَّرْتُ لجامعتك .

فائرة : على المذهب : لو حلف ثم جُبَّ : ففي بطلانه وجهان . وأطلقهما في  
الفروع ، الرايعتين ، والحاوي الصغير .  
قلت : الصواب البطلان .

ثم وجدت ابن نصر الله - في حواشي الفروع - صححه أيضاً .  
قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ إِبْلَاءُ الصَّبِيِّ ﴾ .

إن كان غير مميز لم يصح إبلأؤه . وإن كان مميزاً صح إبلأؤه . على الصحيح  
من المذهب . جزم به في الفروع ، وغيره .

قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم : يصح من كل زوج يصح طلاقه .  
واختار المصنف : أنه لا يصح إبلأء الصبي ولاظهاره . ذكره في هذا الكتاب  
في « كتاب الظهار » على ما يأتي .

قال في القواعد الأصولية في القاعدة الثانية : وإذا قلنا يصح طلاقه ، فهل  
يصح ظهاره وإبلأؤه أم لا ؟ الأكثر من أصحابنا على صحة ذلك .

وحكى كلام المصنف ، ثم قال : قلت وحكى في المذهب في انعقاد يمينه  
وجهين . انتهى .



والوجهان إنما هما مبنيان على صحة طلاقه وعدمها . كما صرح بذلك في الهداية ،  
والمستوعب . فإنهما لما حكيا الوجهين ، وأطلقاها ، قالا : بناء على طلاقه .  
وقد حكى الوجهين في الخلاصة من غير بناء . وهو وصاحب المذهب تابعان  
لصاحب الهداية .

وقدم الزركشي : أنه لا يصح إيلأؤه ، وإن صح طلاقه .

قوله ﴿ وَفِي إِيْلَاءِ السَّكْرَانِ وَجْهَانِ ﴾ .

بناء على طلاقه ، على ما مضى في بابه محرراً . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَمُدَّةُ الْإِيْلَاءِ فِي الْأَحْرَارِ وَالرَّقِيقِ سَوَاءٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجماهير .

قال المصنف والشارح : هذا ظاهر المذهب . وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في الفروع وغيره .

وعنه : أنها في العبد على النصف .

نقل أبو طالب : أن الإمام أحمد رحمه الله رجع إليه . وأنه قول التابعين كلهم

إلا الزهري وحده . واختاره أبو بكر عبد العزيز .

وذكر في عيون المسائل هذه الرواية ، وقال : لأنها لا تختلف . فتى كان

أحدهما رقيقاً يكون على النصف فيما إذا كانا حرين .

قوله ﴿ وَإِذَا صَحَّ الْإِيْلَاءُ ضُرِبَتْ لَهُ مُدَّةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ . يَعْنِي : مِنْ

وَقْتِ الْيَمِينِ ﴾ .

وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في الموجز : تضرب لكافر بعد إسلامه . وقدمه الزركشي . وقال : قاله

القاضي في تعليقه .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ بِالرَّجُلِ عُذْرٌ يَمْنَعُ الْوَطْءَ : اخْتَسِبَ عَلَيْهِ بُدَّتُهُ ﴾



بلا نزاع أعلمه ﴿وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِهَا : لَمْ يُحْتَسَبْ عَلَيْهِ﴾ .  
كصغرها وجنونها ونشوزها ، وإحرامها ومرضها وحبسها ، وصيامها واعتكافها  
المفروضين . وهذا المذهب . جزم به في الكافي ، والمغني ، والشرح ، وشرح ابن  
منجا . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين .  
وقيل : يحتسب عليه ، كالحيض . قطع به القاضي في تعليقه ، والشریف ،  
وأبو الخطاب في خلافيهما ، والشيرازی ، وابن البناء ، وغيرهم . وقدمه في المحرر .  
قال في الوجيز : تضرب مدته من اليمين ، سواء كان في المدة مانع من قبلها  
أو من قبله . وأطلقهما في الفروع ، والحاوي الصغير ، والزرکشی .  
وقيل : مجنونة لها شهوة كماقلة .

قوله ﴿وَإِنْ طَرَأَ بِهَا : اسْتَوْتَفَتِ الْمُدَّةَ عِنْدَ زَوَالِهِ إِلَّا الْحَيْضَ . فَإِنَّهُ  
يُحْتَسَبُ بِمُدَّتِهِ﴾ .

إذا طرأ بها عذر ، غير الحيض والنفاس ، من الأعدار المتقدمة ونحوها .  
فالصحيح من المذهب : أنها تستأنف [ المدة ] عند زواله . جزم به في الهداية ،  
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يحتسب عليه بمدته . فلا تستأنف المدة .  
وأما إن كان حيضاً : فإنها تحتسب بمدته بلا نزاع . وفي النفاس وجهان .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والكافي ، والمغني ، والمحرر ، والبلغة ، والشرح ، والفروع ، والزرکشی ،  
والنظم ، وشرح ابن منجا ، والرايعتين ، والحاوي . وهما وجهان عند الأكثر .  
وفي البلغة والفروع : روايتان .



أمرهما : لا يحتسب عليه . صححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر ، وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى . وقدمه في إدراك الغاية .

والثاني : يحتسب عليه كالحيض . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في تجريد العناية .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَّقَ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ : انْقَطَعَتْ ﴾ .  
إن كان طلاقاً بائناً انقطعت المدة .

وإن كان طلاقاً رجعياً ، فظاهر كلام المصنف هنا : أن المدة تنقطع أيضاً . وهو أحد الوجهين . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وشرح ابن منجا .  
والوجه الثاني : لا تنقطع ما لم تنقض عدتها . وهو المذهب . نص عليه .

وجزم به في المنور . وقدمه في الحرر ، والفروع ، والرايعتين ، والحاوى .  
قوله ﴿ فَإِنْ رَاجَعَهَا ، أَوْ نَكَحَهَا - إِذَا كَانَتْ بَائِناً - اسْتَوْفَقَتْ الْمُدَّةُ ﴾ .

هذا مبنى - في الرجعة - على ما جزم به أولاً من أن الطلاق الرجعى يقطع المدة .

وأما على المذهب : فلا أثر لرجعتها قبل انقضاء عدتها .  
فعلى الأول : إن بقى بعد استئناف المدة أقل من مدة الإيلاء : سقط الإيلاء وإلا ضربت له .

وعلى المذهب : تكمل المدة على ما قبل الطلاق .  
وقال المصنف في المغنى : مقتضى كلام ابن حامد : أن المدة تستأنف من حين الطلاق . ونازعه الزركشى في ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ انْقَضَتْ الْمُدَّةُ ، وَبِهَا عُذْرٌ يَمْنَعُ لَوْطَاءً : لَمْ تَمْلِكْ طَلَبَ الْفَيْئَةِ ﴾ .



هذا الصحيح من المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والوجيز ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

وقيل : لمن بها مانع شرعى طلب الفيئة بالقول .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْعُذْرُ بِهِ - وَهُوَ مِمَّا يَعْجِزُ بِهِ عَنِ الْوُطْءِ - أَمْرٌ أَنْ

يَفِيءَ بِلِسَانِهِ ، فَيَقُولُ : مَتَى قَدَرْتُ جَامِعَتَكَ ﴾ .

فيقول لها ذلك بهذا اللفظ . وهو الصحيح من المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا أحسن .

وقطع به الخرقى . واختاره القاضى فى المجرد .

وعنه : أن فيئة المعذور أن يقول « ففت إليك » .

وحكاه أبو الخطاب عن القاضى .

قال الزركشى : وهو قول عامة أصحابه .

وعند ابن عقيل : فيئته حَكَّهُ حتى يبلغ به الجهد من تفتير الشهوة .

تفسيره

أمرهما : قوله « أمر أن يفيء بلسانه » يعنى فى الحال من غير مهلة .

الثانى : قوله « فيقول : متى قدرت جامعتك » .

هذا فى حق المريض ونحوه .

فأما الجواب : فإنه يقول « لو قدرت جامعته » زاد القاضى فى التعليق « وقد

ندمت على ما فعلت » .

قوله ﴿ ثُمَّ مَتَى قَدَرْتُ عَلَى الْوُطْءِ : لَزِمَهُ ذَلِكَ ، أَوْ تُطَلَّقَ ﴾ .

هذا المذهب . قاله فى الفروع . وأوماً إليه فى رواية حنبل . وقطع به الخرقى .

وقدمه فى المغنى ، والشرح .



قال الزركشى : وإليه ميل القاضى فى الروایتين . وهو لازم قوله فى المجرى .  
وقال أبو بكر : إذا فاء بلسانه لم يلزمه ، ولم يطالب بالفيئة مرة أخرى ، وخرج  
من الإبلاء .

واختاره القاضى فى التعليق ، وجمهور أصحابه ، كالشريف ، وأبى الخطاب  
فى خلافهما ، والشيرازى .  
قال أبو بكر ، والقاضى : هو ظاهر كلامه فى رواية مهنا .

#### نفيها

أمرهما : ظاهر كلام المصنف - بل هو كالصرح فى ذلك - أن الخلاف  
السابق مبنى على قوله « متى قدرت جامعة » .

وقال الزركشى - بعد أن ذكر الروایتين ، أعنى : فى صفة الفيئة - وابنى  
عليه على ذلك إذا قدر على الوطاء : هل يلزمه ؟ فالخرق وأبو محمد يقولان : يلزمه .  
واختاره القاضى وأصحابه ، وأبو بكر لا يلزمه . انتهى .

وعند صاحب المحرر ، والفروع ، وغيرها : أن عدم اللزوم مبنى على رواية  
قوله « قد فتت إليك » .

الثانى : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مُظَاهِرًا ، فَقَالَ : أَمِهُلُونِي حَتَّى  
أُطْلَبَ رَقَبَةً أَعْتَقْتُهَا عَنْ ظَهَارِي : أَمِهُلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ .

أنه لا يمهل لصوم شهرى الظهار . وهو صحيح . فيطلق على الصحيح من  
المذهب .

قدمه فى المحرر ، والفروع ، والرعایتين ، والحاوى .

وقيل : بصوم فيفى ، كعمدور . وهو احتمال فى المحرر .

فأمره : قوله ﴿ وَإِنْ وَطَّيْهَا دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ فِي الدُّبُرِ : لَمْ يَخْرُجْ مِنْ

الْفَيْئَةِ ﴾ .



بلا نزاع . والصحيح من المذهب : أنه لا يحنث في يمينه بفعل ذلك . وقيل :  
بحديث .

قوله ﴿وَإِنْ وَطِئَهَا فِي الْفَرْجِ وَطِئًا مُحَرَّمًا - مِثْلَ أَنْ يَطَأَ فِي حَالِ  
الْخَيْضِ، أَوْ النَّفَاسِ، أَوْ الْإِحْرَامِ. أَوْ صِيَامِ فَرْضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا - فَقَدْ  
فَاءَ. لِأَنَّ عَيْنَهُ انْحَلَّتْ بِهِ﴾.

وهذا المذهب . قدمه في المنفى ، والشرح ، والفروع .

وقال أبو بكر: الأصح أنه لا يخرج من الفيئة.

وقال : هو قياس المذهب . وذكره ابن عقيل رواية .

فائدہ

إمراهما: لو استدخلت ذكره وهو نائم، أو وطئها نائمًا، أو ناسيًا، أو جاهلاً بها، أو مجنونًا - ولم تُحِثْ الثلاثة - أو كفر بعينه بعد المدة قبل الوطء: ففي خروجه من الفيئة وجهان.

وأطلقتهما في الفروع ، والرعايقين ، والحاوى .

قال في الكافي : وإن وطنها وهو مجنون لم يحث ، ويسقط الإيلاء . ويحتمل أن لا سقط .

وإن وطئها ناسياً . فأصح الروایتین : لا يحفت .

فعلیہا : هل یسقط الإیلاء ؟ علی وجهین . کالجنون .

وقال في المحرر : لو استدخلت ذكره وهو نائم ، أو وطئها ناسيا . أو في حال جنونه . وقلنا : لا يحنث - خرج من الفیئة .

وقیل : لایمخرج .

وقدم - فيما إذا كفر بعد المدة قبل الوطاء - أنه لم يخرج من الفيئة .

وقال في المنور : يخرج بتغيب الحشفة في قبل مطلقا .



وقال ابن عبدوس في تذكرته : ويكفر بوطء ، ولو مع إكراه ونسيان .  
وقال في المغنى ، والشرح : وإن كفر بعد الأربعة أشهر ، وقبل الوقف :  
صار كالحالف على أكثر منها إذا مضت يمينه قبل وقفه . انتهى .

الثانية : لو أكرهه على الوطء فوطئ : فقد فاء إليها .  
قال في الترغيب : إذا إكراه على الوطء لا يتصور  
قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْفِ ، وَأَعَفْتَهُ الْمَرْأَةُ : سَقَطَ حَقُّهَا ﴾ .

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب  
والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
ويحتمل أن لا يسقط . وهو لأبي الخطاب في الهداية . ولها المطالبة بعد ،  
كسكوتها . وإليه ميل المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ تُعَفِّهِ : أُمِرَ بِالطَّلَاقِ . فَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً فَلَهُ  
رَجْعَتُهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب  
والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير  
والفروع ، وغيرهم .

واختاره أبو بكر ، والقاضي ، وأصحابه ، والمصنف ، وغيرهم .  
وعنه : أنها تكون بائنة .

ويأتى طلاق الحاكم - إذا قلنا : يطلق - هل هو رجعي ، أو بائن ؟  
قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ : حُبْسَ وَصُيِّقَ عَلَيْهِ حَتَّى يُطْلَقَ فِي إِحْدَى  
الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .



وجزم به في الوجيز . وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والرعائتين ، والحاوي الصغير .

وفي الأخرى : يطلق الحاكم عليه . وهو المذهب . قال الشارح : هذا أصح .

قال في الفروع : وهو أظهر واختاره الخرق ، والقاضي في التعليق ، والشريف وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والفروع ، والقواعد .

قال ابن عبدوس في تذكرته : وآبئها وطلاق : يحبس . ثم يطلق عليه الحاكم فعلى المذهب - وهو أن الحاكم يطلق عليه - فقال المصنف هنا « وإن طلق واحدة فهو كطلاق المولى » .

يعنى : أنها هل تقع رجعية ، أو بائنة ؟ وأن الصحيح من المذهب : أنها تقع رجعية . وهذا المذهب .

وعنه : أن طلاق الحاكم بائن ، وإن قلنا : إن طلاق المولى رجعى .

قال القاضي : المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : أن فرقة الحاكم تكون بائناً .

وعنه : فرقة الحاكم كاللعان . فتحرم على التأييد . اختاره أبو بكر . قاله الزركشى .

وقال : امتنع ابن حامد والجمهور من إثبات هذه الرواية .

وقال : والطريقان في كل فرقة من الحاكم .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ، أَوْ فَسَخَ صَحَّ : ذَلِكَ ﴾ .

يعنى : لو طلق الحاكم ثلاثاً ، أو فسخ : صح . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .



قال القاضى : هذا ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله . ونص عليه فى الطلاق  
الثلاث فى رواية أبى طالب .

وقطع به فى المغنى ، والشرح ، ونصره ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمحزر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، والزرکشى . وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، والرعاية الكبرى . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته .  
وقدم فى التبصرة : أنه لا يملك ثلاثا .

وعنه : يتعين الطلاق . فلا يملك الفسخ .

وعنه : يتعين الفسخ . فلا يملك الطلاق .

فأئمة : لو قال : فرقت بينكما . فهو فسخ . على الصحيح من المذهب .  
وعنه : طلاق .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعى أَنَّ الْمُدَّةَ مَا انْقَضَتْ ، أَوْ أَنَّهُ وَطِئَهَا ، وَكَانَتْ  
ثِيْبًا : فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفى الترغيب احتمال : أن القول قولها فى عدم الوطء ، بناء على رواية فى العنة .  
فعلى المذهب : لو طلقها فهل له رجعة ، أم لا ؟ لأنه ضرورة . وفى الترغيب  
احتمالان فى ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا ، وَادَّعتْ أَنَّهَا عَذْرَاءُ . فَشَهِدَتْ بِذَلِكَ  
امْرَأَةٌ عَدْلٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ﴾ بلا نزاع .  
قوله ﴿ وَهَلْ يَخْلِفُ مِنَ الْقَوْلِ قَوْلُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان .

وقال فى الرعايتين ، والحاوى : فى الثيب روايتان . وفى البكر : وجهان .



وأطلقهما في الفروع ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والرعايتين ،  
والحاوي الصغير ، والزركشي .

أمرهما : يحلف . اختاره الخرق في بعض النسخ .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الشرح ، والحرر ، والمستوعب .

والوجه الثاني : لا يحلف .

قال في رواية الأثرم : لو ادعى وطء الثيب لا يمين عليه . وصححه في التصحيح  
واختاره أبو بكر .

قال القاضي : وهو أصح .

وقدمه ابن رزين في شرحه . وقال : نص عليه . لأنه لا يقضى فيه بالشكول

قال في المغنى : وظاهر كلام الخرق : أنه لا يمين هنا إذا شهد بالبكاة لقوله

- في باب العنين - : فإن شهدت بما قالت : أجلت سنة . ولم يذكر يميناً . وهذا

قول أبي بكر .

وقال الناظم :

ودعوا بقيت الوقت أو وطء ثيب فقلده وليحلف على المتأكد

وإن تك بكرا ، ثم تشهد عدلة بغيرها تقبل وتحلف بمبعد

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن الوجهين يشمل البكر إذا شهد بأنها بكر ، وأن

فيها وجهها يحلفها . وهو صحيح .

ذكر هذا الوجه في الشرح ، والرعايتين ، والترغيب ، والحاوي الصغير ،

والنظم ، وغيرهم .

وظاهر كلامه في الفروع : أن حكاية الوجهين فيها لم يذكره إلا في الترغيب

فقط . فإنه قال : إذا شهد بالبكاة امرأة قبل . وفي الترغيب في يمينها وجهان



## كتاب الظهار

قوله ﴿وَهُوَ أَنْ يُشَبَّهَ امْرَأَتُهُ، أَوْ عُضْوًا مِنْهَا﴾ .

الصحيح من المذهب : أن تشبيهه عضو من امرأته كتشبيهها كلها . وعليه الأصحاب .

وعنه : ليس بمظاهر حتى يشبهه جملة امرأته .

قوله ﴿بِظَهْرٍ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ، أَوْ بِهَا، أَوْ بِعُضْوٍ مِنْهَا. فَيَقُولُ : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي، أَوْ كَوَجْهِ حَمَاتِي، أَوْ ظَهْرِكِ أَوْ يَدِكَ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي، أَوْ خَالَتِي، مِنْ نَسَبٍ، أَوْ رِضَاعٍ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن من تحرم عليه بسبب كالرضاع ونحوه : حكمها حكم من تحرم عليه بنسب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وعنه : لا يكون مظاهراً إذا أضافه إلى من تحرم عليه بسبب .  
وقيل : إن كان السبب مجعاً عليه فهو مظاهر . وإلا فلا .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ عَلَى كَأُمِّي﴾ .

وكذا قوله ﴿أَنْتِ عِنْدِي - أَوْ مِنِّي ، أَوْ مَعِي - كَأُمِّي ، أَوْ مِثْلُ أُمِّي : كَانَ مُظَاهِرًا﴾ .

إن نوى به الظهار : كان ظهاراً ، وإن أطلق ، فالصحيح من المذهب : أنه صريح في الظهار أيضاً . نص عليه . واختاره أبو بكر . قاله الشارح .

وجزم به في المحرر . وقدمه في المستوعب ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .



وعنه : ليس بظهار . اختاره ابن أبي موسى في الإرشاد . فقال : فيه روايتان .  
أظهرهما : أنه ليس بظهار حتى ينويه .

واختاره المصنف ، فقال : والذي يصح عندي في قياس المذهب : إن وجدت  
نية أو قرينة تدل على الظهار : فهو ظهار ، وإلا فلا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ كَأُمِّي فِي الْكَرَامَةِ ، أَوْ نَحْوِهِ : دُيِّنَ ﴾  
بلا نزاع ﴿ وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المستوعب ، والحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع .  
وهما روايتان في الحرر ، والفروع . ووجهان في المستوعب ، والرعاية .  
إحداهما : يقبل في الحكم . وهو الصحيح من المذهب . اختاره المصنف ،  
والشارح . وصححه في التصحيح . وقدمه ابن رزين في شرحه .  
قال في الإرشاد ، أظهرهما : أنه ليس بظهار حتى ينويه .  
والرواية الثانية : لا يقبل .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ كَأُمِّي ، أَوْ مِثْلُ أُمِّي . فَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ  
فِيهِمَا رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : يكون كقوله « أنت على كأمي » هل هو صريح ، أو كناية ؟  
قال المصنف هنا « والأولى : أن هذا ليس بظهار ، إلا أن ينويه ، أو يقرن  
به ما يدل على إرادته » وهو المذهب . اختاره ابن أبي موسى .  
قال في الحرر : ولولم يقل « على » لم يكن مظاهراً إلا بالنية .  
وقال في الفروع : وإن قال « أنت أُمِّي ، أو كأمي ، أو مثل أُمِّي » وأطلق :  
فلا ظهار .

وقال في البلغة : أما الكناية : فنحو قوله « أُمِّي ، أو كأمي ، أو مثل أُمِّي »  
لم يكن مظاهراً إلا بالنية ، أو القرينة . وجزم به في الرعاية الصغرى .



وعنه : أنه يكون ظهاراً . اختاره أبو بكر .  
قال في الترغيب : وهو المنصوص .  
قال في الهداية ، والمذهب ، والهادي ، والمستوعب : فهو صريح في الظهار .  
نص عليه . وقدمه في الخلاصة .  
وقال في الرعاية الكبرى ، والحاوي الصغير : وإن قال « أنت كأمي ، أو  
مثلها » فصريح . نص عليه .  
وقيل : ليس ظهاراً بلا نية ، ولا قرينة .  
وإن قال « نويت في الكرامة » دين . وفي الحكم : على روايتين .  
وقيل : هو كناية في الظهار .  
وقيل : إن قال « أنت عليّ كأمي أو مثلها » ولم ينو الكرامة : فظاهر .  
وإن نواها دين . وفي الحكم روايتان .  
وإن أسقط « عليّ » فلعو ، إلا أن ينو الظهار . ومع ذكر « الظهر » لا يدين .  
انتهيا . فذكر الطريقتين .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ عَلَيَّ كَظَهْرَ أُمِّي ، أَوْ كَظَهْرَ أُجْنَبِيَّةٍ ، أَوْ  
أُخْتِ زَوْجَتِي ، أَوْ عَمَّتِي ، أَوْ خَالَتِي : فَعَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما في المستوعب ، والشرح .  
وأطلقهما - في الأولتين - في الخلاصة .  
إمراهما : هو ظهار . وهو المذهب . جزم به في الوجيز .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
واختاره - فيما إذا قال « كظهر أجنبية » - الخرق ، وأبو بكر في التنبيه ،  
وجماعة من الأصحاب ، على ما حكاه القاضي .  
واختاره القاضي أيضاً في موضع من كلامه .



والرواية الثانية: ليس بظهار . واختاره - فيما إذا قال « كظهر الأجنبية » - ابن حامد ، والقاضي في التعليق ، والشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي . وكذا أبو بكر ، على ما حكاه عنه المصنف .  
قال الزركشي : وفي معنى مسألة الخرق : إذا شبه امرأته بأخت زوجته ونحوها ، لأن تحريمها تحريم مؤقت .  
وعنه : هو ظهار ، إن قال « أنت على كظهر أبي » أو « كظهر رجل » نصره القاضي ، وأصحابه .

قال في الفروع : وعكسها أبو بكر .  
فعلى الرواية الثانية : عليه كفارة يمين . على الصحيح من المذهب .  
وعنه : لغو لأشياء فيه . وأطلقهما الزركشي .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ الْبَيْمَةِ : لَمْ يَكُنْ مُظَاهِرًا ﴾ .  
هذا هو الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره . وصححه في النظم ، وغيره .

وقدّمه في الشرح ، والرايعتين .  
وقيل : يكون مظاهراً إذا نواه .  
وأطلقهما في المحرر ، والحاوي الصغير ، والقروع ، والمنفى . وحكما روايتين .  
والمعروف : وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ . فَهُوَ مُظَاهِرٌ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ طَلَاقًا أَوْ يَمِينًا . فَهَلْ يَكُونُ ظَاهِرًا ، أَوْ مَانَوَاهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما في الفروع إذا قال « أنت على حرام » وأطلق . فالصحيح من المذهب : أنه ظهار ، كما جزم به المصنف هنا . واختاره الخرق ، وغيره . وقدّمه في الفروع ، وغيره .



وعنه : هو يمين .  
وعنه : هو طلاق بائن . حتى نقل حنبل والأثرم : الحرام ثلاث حتى  
لو وجدت رجلا حرم امرأته ، وهو يرى أنها واحدة فرقت بينهما . مع أن أكثر  
الروايات عنه : كراهة الفتيا في الكنايات الظاهرة .  
قال في المستوعب : لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم .  
وتقدم ذلك في كلام المصنف في « باب صريح الطلاق وكنايته » .  
وأما إذا نوى بذلك طلاقاً أو يميناً ، فعنه : يكون ظاهراً أيضاً . وهو الصحيح  
من المذهب . نقله الجماعة .  
قال في الفروع : وهو الأشهر . وكذا قال في المغنى ، والشرح .  
قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب : هذا المشهور في  
المذهب .  
وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الخلاصة وغيرها .  
والرواية الثانية : يقع مانواه .  
جزم به في المنور . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير . وأطلقهما في الرعايتين ، والفروع .  
وتقدم ذلك مستوفى في « باب صريح الطلاق وكنايته » .  
فأثره : لو قال « أنت حرام إن شاء الله » فلا ظهار . على الصحيح من  
المذهب . نص عليه ، خلافا لابن شاقلا ، وابن بطة ، وابن عقيل .  
قوله ﴿ وَيَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ﴾ .  
هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . فيصح ظهار الصبي ، حيث  
صححنا طلاقه .

قال في عيون المسائل : سوى الإمام أحمد رحمه الله بينه وبين الطلاق .



قال في القواعد الأصولية : أكثر الأصحاب على صحة ظهاره وإيلائه .  
قال ناظم المفردات : هذا هو المشهور . وهو من مفردات المذهب .  
وقال المصنف هنا « والأقوى عندي : أنه لا يصح من الصبي ظهار ، ولا إيلاء .  
لأنه يمين مكفرة . فلم تنعقد في حقه » .  
قال في المذهب ، ومسبوك الذهب - في « باب الأيمان » - وتنعقد يمين  
الصبي المميز . في أحد الوجهين .  
وقال في الموجز<sup>(١)</sup> : يصح من زوج مكلف .  
قال في عيون المسائل : يحتمل أن لا يصح ظهاره . لأنه تحريم مبنى على قول  
الزور ، وحصول التكفير ، والمأثم ، وإيجاب مال أو صوم .  
قال : وأما الإيلاء ، فقال بعض أصحابنا : تصح رده وإسلامه . وذلك متعلق  
بذكر الله . وإن سلمنا ، فإنما لم يصح لأنه ليس من أهل اليمين بمجلس الحكم لرفع  
الدعوى .  
قال في الرعاية الكبرى : من صح ظهاره صح طلاقه ، إلا المميز في الأصح فيه .  
وقيل : ظهار المميز كطلاقه .  
وقال في الترغيب : يصح الظهار من مرتدة .  
قوله ﴿ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا ﴾ .  
الصحيح من المذهب : صحة ظهار الذمي كالمسلم .  
قال في الفروع : وعلى الأصح : وكافر .  
وجزم به في المنفى ، والشرح والوجيز ، وغيرهم .  
وعنه : لا يصح ظهاره . لتعقبه كفارة ليس من أهلها . ورد .  
فعلى المذهب : يكفر بالمال لا غير . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .  
وجزم في القواعد الأصولية بصحة التكفير بالإطعام والعنق .  
(١) في بقية النسخ « الوجيز »



وإذا لزمته الكفارة ، فهل يحتاج إلى نية ؟  
قال الدينوري : ويعتبر في تكفير الذمي بالعتق والإطعام : النية .  
وقال ابن عقيل : ويعتق أيضا بلا نية . وهو ظاهر كلامه في المغنى ، والشرح .  
وقال ابن عقيل أيضاً : يصح العتق من المرتد .  
وقال في عيون المسائل : لأن الظاهر من فروع النكاح ، أو قول منكرو زور ،  
والذمي أهل لذلك ، ويصح منه في غير الكفارة . فصح منه فيها ، بخلاف الصوم .  
وصححه في الانتصار من وكيل فيه .

### تفصيله

أمرهما : شمل قوله « يصح من كل زوج يصح طلاقه » العبد . وهو صحيح .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الفروع وغيره . وقدمه في المغنى ،  
والشرح . وقيل : لا يصح ظهاره .

فعلى المذهب : يأتي حكم تكفيره في آخر كتاب الأيمان .

الثاني : مفهوم كلامه : أن من لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره . وهو صحيح  
كالطفل ، والزائل العقل بجنون أو إغماء ، أو نوم أو غيره . وكذا المسكر إذا لم  
يصحح طلاقه . وحكم ظهار السكران مبنى على طلاقه .

قوله ﴿ وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمَتِهِ أَوْ أُمِّ وَلَدِهِ : لَمْ يَصِحَّ ﴾ بلا نزاع .  
﴿ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ﴾ .

هذا المذهب . نقله الجماعة .

قال الزركشى : وهو المشهور والمختار .

وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحرم ،

والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .



ويحتمل أن يلزمه كفارة ظاهر . وهو لأبي الخطاب . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . نقلها حنبل . قاله في الفروع .

وقال في الحرر : نقلها أبو طالب .  
وقال أبو الخطاب : ويحتمل أن لا يلزمه شيء . وهو تخريج في الحرر ، والفروع ، من رواية فيما إذا ظهرت هي من زوجها الآتية . وذكر في عمد الأدلة والترغيب رواية بالصحة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ لَزَوْجِهَا : أَنْتَ عَلَى كَظْهِرِ أَبِي : لَمْ تَكُنْ مُظَاهِرَةً ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . قال في الفروع : هذا المذهب . قال الزركشي : هذا المعروف والمشهور والمجزم به عند كثير من الأصحاب . حتى قال القاضي في روايته : لم تكن مظاهرة ، رواية واحدة . انتهى . وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز وغيرهم . وقدمه في الحرر ، وغيره . وهو من مفردات المذهب .

وعنه : أنها تكون مظاهرة . اختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى . فتكفر إن طاعته .

وإن استتمعت به ، أو عزمت : فكمظاهر . قوله ﴿ وَعَلَيْهَا كَفَّارَةٌ ظِهَارٍ ﴾ .

هذا المذهب . قاله في الفروع . وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشي : هذا المشهور . واختيار الخرق ، والقاضي ، وجماعة من أصحابه كالشريف ، وأبي الخطاب ، وابنه أبي الحسين .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .



وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : عليها كفارة يمين .  
قال المصنف والشارح : هذا أقيس على مذهب الإمام أحمد رحمه الله . وأشبهه  
بأصوله .

وعنه : لا شيء عليها . ومنها : خرج في التي قبلها كما تقدم .  
قوله ﴿ وَعَلَيْهَا التَّمَكِينُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ ﴾ .  
يعنى : إذا قلنا : إنها ليست مظهرة ، وعليها كفارة الظاهر . وهذا المذهب .  
وجزم به في المحرر ، وغيره .

قال في الرعاية الصغرى : وعليها أن تتمكنه قبلها في الأصح .  
وقدمه في الهداية والمذهب ، والمستوعب ، والرعاية الكبرى ، والحاوى  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : لا تتمكنه قبل التكفير .  
وحكى ذلك عن أبى بكر . حكاه عنه في الهداية .

قال المصنف : وليس بجيد . لأن ظهار الرجل صحيح . وظهارها غير صحيح .  
قال الزركشى ، قلت : قول أبى بكر جارٍ على قوله ، من أنها تكون مظهرة .  
وقال في المحرر وغيره : وليس لها ابتداء القبلة والاستمتاع .

#### فائدتاه

إحداهما : يجب عليها كفارة الظهار قبل التمكن . على الصحيح من  
المذهب . قدمه في الفروع .

وقيل : بعده .

قال ابن عقيل : رأيت بخط أبى بكر : العود التمكن .

الثانية : وكذا الحكم لو علقته المرأة بتزويجها ، مثل إن قالت « إن تزوجت  
فلاناً . فهو على كظهر أبى » .



قال في الفروع : فكذلك ذكره الأكثر . وهو ظاهر نصوصه . ولم يفرق بينهما الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في المحرر : فهو ظاهر . وعليها كفارة الظهار . نص عليه في رواية أبي طالب . وجزم به في الرعايتين ، والحاوى وغيرهم . وقالوا : نص عليه .

وقال في الرعاية الكبرى ، قلت : ويحتمل أنه لغو .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي : لَمْ يَطْأَهَا إِنْ تَزَوَّجَهَا حَتَّى يُكْفَرَ ﴾ .

يصح الظهار من الأجنبية ، ولا يطؤها إذا تزوجها حتى يكفر . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال في الرعاية الكبرى : صح في الأشهر .

قال الزركشى : هذا منصوص الإمام أحمد رحمه الله . وعليه أصحابه .

وجزم به في الرعاية الصغرى ، والوجيز ، وغيرهما .

وقدمه في المغنى ، والمحرر ، والشرح ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يصح كالطلاق .

قال في الانتصار : هذا قياس المذهب . كالطلاق .

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله رواية .

والفرق : أن الظهار يمين . والطلاق حل عقد ، ولم يوجد .

فائدة : وكذا الحكم إذا علقه فتزوجها ، بأن قال « إذا تزوجت فلانة فهي على كظهر أُمى » خلافاً ومذهباً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ - يُرِيدُ فِي كُلِّ حَالٍ - فَكَذَلِكَ ﴾

يعنى : إذا قال ذلك للأجنبية . وهذا بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ أَرَادَ : فِي تِلْكَ الْحَالِ . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . لِأَنَّهُ صَادِقٌ ﴾ .



وكذا إذا أطلق . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .  
وفي الترغيب وجه - فيما إذا أطلق - أنها كالتى قبلها فى أنه يصح ، ولا يظاً  
إذا تزوجها حتى يكفر .

وقال فى الرعايتين : وكذا إن قال « أنت على حرام » ونوى أبداً . وإن  
نوى فى الحال فلفو . وإن أطلق احتمال وجهين .

#### فائدتاه

إمراهما : لو قال « أنت على كظهر أمى إن شاء الله » .

فالصحيح من المذهب : أنه ليس بظاهر . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .  
وقيل : هو ظاهر . اختاره ابن عقيل .

الثانية : لو ظاهر من إحدى زوجتيه ، ثم قال للأخرى « أشركتك معها »  
أو « أنت مثلها » فهو صريح فى حق الثانية أيضاً . على الصحيح من المذهب . نص  
عليه . وقدمه فى الهداية ، والمحرم ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .  
ويحتمل أنه كناية . وهو رواية .

وقال فى الرعاية الكبرى - آخر باب الإيلاء - : إذا قال ذلك ، فقد صار  
مظاهراً منهما . وفى اعتبار نيته وجهان .

وتقدم ذلك مستوفى فى « باب صريح الطلاق وكنايته » فليعاود .  
قوله « وَيَحْرُمُ وَطْءُ الْمَظَاهِرِ مِنْهَا قَبْلَ التَّكْفِيرِ » .

إن كان التكفير بالعتق أو الصيام : حرم الوطء إجماعاً للنص . وإن كان  
بالإطعام : حرم أيضاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

منهم : القاضى فى خلافه ، وروايته ، والشريف ، والمصنف ، والشارح ،  
وابن عبدوس فى تذكرته ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .



وقدمه في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا يحرم وطؤها إذا كان التكفير بالإطعام . اختاره أبو بكر ، وأبو إسحاق .

قوله ﴿ وَهَلْ يَحْرُمُ الاسْتِمْتَاعُ مِنْهَا بِمَا دُونَ الْفَرْجِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والزر كشي .  
إمامهما : يحرم . وهو المذهب . اختاره أبو بكر ، والقاضى ، وأصحابه . منهم الشريـف ، وأبو الخطاب ، والشيرازى ، وابن البنا ، وغيرهم .

وصحبا في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادى . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الفروع ، وتجريد العناية ، والمستوعب .  
قال في القواعد : أشهرها التحريم .

والرواية الثانية : لا يحرم . نقلها الأكثرون .

وذكر في الترغيب : أنها أظهرهما عنه . وهو ظاهر كلام الخرقى .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى . وقدمه في المحرم ، والنظم .

قوله ﴿ وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْعَوْدِ ، وَهُوَ الْوُطْءُ . نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ

أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَأَنْكَرَ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ الْعَزْمُ عَلَى الْوُطْءِ ﴾ .

وهذا المذهب . اختاره الخرقى ، وصاحب الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى

لـلصغير ، والفروع ، وغيرهم .



وقال القاضى ، وأبو الخطاب : هو العزم .  
قال فى المحرر ، وغيره : وقال القاضى ، وأصحابه : العود العزم .  
قال الزركشى : قطع به القاضى وأصحابه . وذكره ابن رزىن رواية .  
قال القاضى : نص عليه فى رواية جماعة . منهم الأثرم . واختاره ابن عبدوس  
فى تذكرته .

قال فى البلغة : وهو العزم على الأظهر .  
قوله ﴿ وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا ، أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْوُطْءِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ﴾  
وهذا مبنى على المذهب . وهو أن العود هو الوطء .  
وأما إن قلنا : إن العود هو العزم على الوطء : لو عزم ، ثم مات ، أو طلقها  
قبل الوطء : وجبت الكفارة .

فرَّعه فى المحرر وغيره على قول القاضى وأصحابه .  
وعن القاضى : لا تجب . قاله فى الفروع .  
وقال المصنف ، والشارح : وقال القاضى وأصحابه : العود العزم على الوطء .  
إلا أنهم لم يوجبوا الكفارة على العازم على الوطء إذا مات أحدهما أو طلق  
قبل الوطء ، إلا أبا الخطاب . فإنه قال : إذا مات بعد العزم أو طلق ، فعليه  
الكفارة .

قوله ﴿ وَإِنْ وَطِئَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ : أَثِمَ ، وَاسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ﴾  
اعلم أن الوطء قبل التكفير محرم عليه ، ولا تسقط الكفارة بعد وطئه بموت  
ولا طلاق ، ولا غير ذلك . وتحريمها عليه باق حتى يكفر . ولو كان مجنوناً . نص  
عليه . قاله فى المحرر وغيره .

قال فى الفروع : ونصه تلزم مجنوناً بوطئه .  
قلت : فيعابى بها .



قال فى الفروع : وظاهر كلام جماعة : لا يلزم المجنون كفارة بوطئه . وأنه كاليمين .

قال : وهو أظهر . وفى الترغيب وجهان ، كإيلاء . قوله ﴿ وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ الْأَمَةَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا : لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى يَكْفَرَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم الخرقى ، وابن حامد ، والقاضى وغيرهم . وجزم به فى الخلاصة ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وقال أبو بكر - فى الخلاف - : يبطل الظهار ، وتحل له . فإن وطئها فعليه كفارة يمين . واختاره أبو الخطاب .

ويتخرج أنه لا كفارة عليه . كظهاره من أمته . قوله ﴿ وَإِنْ كَرَّرَ الظَّهَارَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ : فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ . هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه أكثر الأصحاب . منهم : أبو بكر ، وابن حامد ، والقاضى .

قال الزركشى : هذا المشهور من الروايتين ، والمختار لعامة الأصحاب : القاضى والشرىف ، وأبو الخطاب ، والشيرازى ، وابن البناء ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتهى الأدبى ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وصححه فى النظم ، وغيره .



وعنه : إن كرهه في مجلس واحد : فكفارة واحدة . وإن كرهه في مجالس : فكفارات .

قال الزركشي : وحكى أبو محمد - في المقنع - رواية إن كرهه في مجالس : فكفارات ، قال : لا أظنه إلا وهماً .

قلت : ليس الأمر كما قال . فإن الشارح ذكرها ، وقال : وهو مذهب أصحاب الرأي . وروى عن علي رضي الله عنه ، وعمر بن دينار رحمه الله . وذكرها في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تعدد الكفارة بتعدد الظهار ، ما لم ينو التأكيد ، أو الإفهام . قال الزركشي : وأبو محمد في الكافي يحكى هذه الرواية : إن نوى الاستئناف تكررت ، وإلا لم تكرر . وهو ظاهر كلام القاضي في روايته . وليس يجيد . فإن مأخذ هذه الرواية : في الرجل يحلف على شيء واحد أيماناً كثيرة . فإن أراد تأكيد اليمين : فكفارة واحدة . انتهى .

وعنه : تعدد مطلقاً .

قوله ﴿ وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . فَإِنْ كَانَ بِكَلِمَاتٍ فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .

قال ابن حامد : إذا ظاهر بكلمات . فلكل واحدة كفارة . رواية واحدة .

قال القاضي : المذهب عندى ما قاله ابن حامد .

قال المصنف ، والشارح : إذا ظاهر بكلمة واحدة : فكفارة واحدة . بغير

خلاف في المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .



وعنه : عليه كفارة واحدة ، سواء كان بكلمة أو بكلمات . اختاره أبو بكر ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهما .

وعنه : عليه كفارات مطلقا .

وعنه : إن كان بكلمات في مجالس : فكفارات ، وإلا فواحدة .

فائدة : قوله - في كفارة الظهار - ﴿ هِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ . فَيَجِبُ عَلَيْهِ . تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۖ ﴾ .

عدم استطاعة الصوم : إما لكبر ، أو مرض مطلقا .

وقال في السكافي : لمرض لا يرجى زواله ، أو يخاف زيادته أو تطاوله .

وقال المصنف وغيره : أولسبق . واختاره في الترغيب .

أو لضعفه عن معيشة تلزمه ، وهو خلاف مانقه أبو داود رحمه الله ، وغيره .

وفي الروضة : لضعف عنه ، أو كثرة شغل ، أو شدة حر ، أو شبق . انتهى .

قوله ﴿ وَكَفَّارَةُ الْوُطْءِ فِي رَمَضَانَ مِثْلُهَا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ۖ ﴾ .

يعنى : أنها على الترتيب . كفارة الظهار .

وعنه : أن كفارة رمضان على التخيير .

وتقدم ذلك مستوفى في كلام المصنف في آخر « باب ما يفسد الصوم » .

قوله ﴿ وَكَفَّارَةُ الْقَتْلِ مِثْلُهُمَا ۖ ﴾ . يعنى : أنها على الترتيب في العتق

والصيام ﴿ إِلَّا فِي الْإِطْعَامِ . فَنِي وَجُوبِهِ رِوَايَتَانِ ۖ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح

وشرح ابن منبج ، والبلغة ، والزرکشی .

إمراهما : لا يجب الإطعام في كفارة القتل . وهو المذهب . وعليه أكثر

الأصحاب .



وقدمه في الفروع ، وقال : اختاره الأكثر .  
وهو ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أبى الخطاب ، والشريف ، في خلافهما .  
والرواية الثانية : يجب . اختاره في التبصرة ، والطريق الأقرب ، وغيرهما .  
وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، والنظم ، وغيرهم . وصححه  
فى التصحيح . وقدمه فى المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية .  
قوله ﴿ وَالْاَعْتَبَارُ فِي الْكَفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ ، فِي إِحْدَى  
الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وكذا قال فى الهداية ، والمستوعب . وهو المذهب ، كالحد . نص عليهما .  
والقود . وصححه فى التصحيح .

قال ناظم المفردات : هذا مذهبنا المختار . وجزم به فى الوجيز .  
وقدمه فى الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع .  
ونصره المصنف ، والشارح .  
قال الزركشى : وهو اختيار القاضى فى تعليقه ، والشريف ، وأبى الخطاب ،  
فى خلافهما ، وابن شهاب ، وأبى الحسين ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وغيرهم .  
انتهى .

وهو ظاهر كلام الخرقى ، حيث قال : إذا وجبت - وهو عبد - فلم يكفر  
حتى عتق : فعليه كفارة الصوم ، لا يجزئه غيره .  
وهو من مفردات المذهب .

فعليها : إمكان الأداء مبنى على الزكاة على ما تقدم .  
وعليها : إذا وجبت ، وهو موسر ، ثم أعسر : لم يجزه إلا العتق . وإن  
وجبت وهو معسر ، ثم أيسر : لم يلزمه العتق . وله الانتقال إليه إن شاء . مطلقاً  
على الصحيح من المذهب .



جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والرايعتين  
والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

قال في البلغة : وهو الصحيح عندي .

قال في الترغيب : العتق هنا هدى المتعة أولى .

وقال في المذهب : ظاهر المذهب : لا يجزئه عتق .

وعنه - في العبد إذا عتق - لا يجزئه غير الصوم . اختاره الخرق . وتقدم لفظه .

وخرج أبو الخطاب - فيمن أيسر - لا يجزئه غير الصوم ، كالرواية التي في

العبد ، وهو رواية في الانتصار ، والترغيب .

وعليها أيضاً : وقت الوجوب في الظهار من حين العود ، لا وقت المظاهرة .

ووقته في اليمين : من الحنث . لا وقت اليمين . وفي القتل : زمن الزهوق ، لا زمن

الجرح .

وتقديم الكفارة قبل الوجوب : تعجيل لها قبل وجوبها لوجود سببها .

كتعجيل الزكاة قبل الحول بعد كمال النصاب . قاله المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

والرواية الثانية ، من أصل المسألة : الاعتبار بأغلاظ الأحوال .

اختارها القاضي في روايته . وحكاها الشريف ، وأبو الخطاب عن الخرق .

قال الزركشي : وكأنهما أخذوا ذلك من قوله « ومن دخل في الصوم ، ثم أيسر »

لم يكن عليه الخروج من الصوم إلى العتق أو الإطعام ، إلا أن يشاء » .

إذ ظاهره : أن من لم يدخل في الصوم : كان عليه الانتقال . قال : وما تقدم

أظهر . انتهى .

فمن أمكنه العتق من حين الوجوب إلى حين التكفير : لا يجزئه غيره .

وقيل : إن حنث عبد : صام .

وقيل : أو يكفر بمال .

وقيل : إن اعتبر أغلاظ الأحوال .



وذكر الشيرازي في المبهج ، وابن عقيل رواية : أن الاعتبار بوقت الأداء .  
قوله ﴿ وَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ : لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْتِقَالُ عَنْهُ ﴾  
هذا المذهب . وجزم به في المغنى ، والوجيز ، وغيرهما .

قال الزركشي : هذا المذهب المجزوم به عند عامة الأصحاب .

قال في القاعدة السابعة : لو شرع في كفارة ظهار ، أو يمين ، أو غيرها ، ثم  
وجد الرقبة ، فالمذهب لا يلزمه الانتقال . وصححه في الشرح ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع . وغيرهم .  
ويحتمل أن يلزمه .

تنبيه : قد يقال : إن ظاهر كلام المصنف : أن له أن ينتقل إلى العتق  
والإطعام . وهو كذلك . وصرح به الخرق وغيره .

وخرج أبو الخطاب قولاً في الحر المعسر : أنه كالعبد لا يجزئه غير الصوم . على  
ما يأتي في آخر كتاب الإيمان .

فأمره : قوله ﴿ فَمَنْ مَلَكَ رَقَبَةً ، أَوْ أَمْسَكَهُ تَحْصِيلُهَا بِمَا هُوَ فَاضِلٌ  
عَنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ عَلَى الدَّوَامِ وَغَيْرِهَا مِنْ حَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ  
بِشَمَنِ مِثْلِهَا : لَزِمَهُ الْعِتْقُ ﴾ بلا نزاع .

وبشترط أيضاً أن يكون فاضلاً عن وفاء دينه . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وصححه المصنف ، وغيره .

وعنه : لا يشترط ذلك . وهو ظاهر كلام الخرق . وأطلقهما في الرايعتين .

ومحل الخلاف عند المصنف ، وجماعة : إذا لم يكن مطالباً بالدين . أما إن كان

مطالباً به : فلا تجب . وغيرهم يطلق الخلاف .

تنبيه : قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ خَادِمٌ يَحْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ ، أَوْ دَارٌ يَسْكُنُهَا ﴾



أَوْ دَابَّةٌ يَحْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا، أَوْ ثِيَابٌ يَتَجَمَّلُ بِهَا، أَوْ كُتُبٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا. (البيان في بيان ما لا يلزمه ذلك)

يعنى : إذا كان ذلك صالحاً لمثله . فلو كان عنده خادم يمكن بيعه ويشتري به رقبته ، يستغنى بخدمة أحدهما ، ويعتق الأخرى : لزمه ذلك .

وكذا لو كان عنده ثياب فاخرة تزيد على ملابس مثله ، أو دار يمكن بيعها وشراء ما يكفيه لسكنى مثله . قال ذلك المصنف والشارح وغيرهما .

قال فى الفروع : فاصلاً عما يحتاج إليه من أدنى مسكن صالح لمثله .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَهَا بَزِيَادَةٍ لَا تُجْحِفُ بِهِ . فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والهادى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وشرح ابن منجا .

أمرهما : يلزمه . وهو المذهب . اختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وصححه فى التصحيح . وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .

قال فى البلغة : لا يلزمه إذا كانت الزيادة تجحف بماله .

وهو ظاهر كلامه فى الفروع . لأنه قال الوجهين على الوجهين فى الماء .

وصحح فى الماء لزوم .

والوجه الثانى : لا يلزمه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا ، وَأَمْكَنَهُ شِرَاؤها بِنَيْسَبَةٍ : لَزِمَهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال فى الفروع : لزمه فى الأصح .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والنظم



والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، والمنور ، وممنتخب الأدمى . والقواعد ، وغيرهم .

قال الزركشى : بلا نزاع أعلمه .

وقيل : لا يلزمه . اختاره الشارح . وأطلقهما فى الكافى .

قال فى الشرح : إذا كان ماله غائباً وأمنكه شراؤها بنفسيته . فقد ذكر شيخنا -

فيما إذا عدم المراء . فيُذَل له بضمن فى الذمة يقدر على أدائه فى بلده - وجهين :

اللزوم . اختاره القاضى . وعدمه : اختاره أبو الحسن التميمى .

فيخرج هنا على وجهين . والأولى - إن شاء الله - أنه لا يلزمه لذلك . انتهى .

فائرة : وكذا الحكم لو كان له مال ولكنه دين . قاله فى الرعاية .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : وحكم الدين المرجو الوفاء حكم المال الغائب .

تنبيه : ظاهر كلامه : أن الرقبة إذا لم تبع بالنسيئة أنه يصوم ، وهو صحيح ، وهو المذهب .

قال فى الرعايتين : صام فى الأصح .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يجوز له الصوم والحالة هذه .

قال الزركشى - فى كتاب الكفارات - : وهو مقتضى كلام الخرقى ،

ومختار عامة الأصحاب ، حتى إن أبا محمد ، وأبا الخطاب ، والشيرازى ، وغيرهم

جزموا به .

وقيل : لا يجوز فى غير الظهار للحاجة . لتحريمها قبل التكفير .

قال فى الرعاية الكبرى : وقيل : يصوم فى الظهار فقط ، إن رضى إتمامه

قبل حصول المال .



وقيل : أو لم يرج .

قال الشارح - تبعاً للمصنف - وإن لم يمكنه شراؤها نسيئة ، فإن كان مرجو الحضور قريباً : لم يجز الانتقال إلى الصيام . وإن كان بعيداً : لم يجز الانتقال للصيام في غير كفارة الظهار ، لأنه لا ضرر في الانتظار .

وهل يجوز في كفارة الظهار ؟ على وجهين . انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يُجْزِيهِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ ﴾ . بلا نزاع للآية ﴿ وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْكَفَّارَاتِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرقي ، والقاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، والمصنف ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والنور ، ومنتخب الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يجزيه رقبة كافرة . اختاره أبو بكر .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة . وغيرهم .

فعلى الرواية الثانية : هل تجزي رقبة كافرة مطلقاً ، أو يشترط أن تكون كتابية ، أو ذمية ؟ فيه ثلاثة أوجه . وأطلقهن في الفروع .

قال في المغني ، والشرح ، وعنه : يجزي عتق رقبة ذمية .

قال الزركشي : تجزي الكافرة . نص عليها في اليهودي والنصراني .

وقال في المحزر ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والحاوي ، وغيرهم :

إحدى الروایتين تجزي الكافرة . وقدمه في الرايعتين .

وذكر أبو الخطاب وغيره : أنه لا تجزي الحريرة المرتدة اتفاقاً .



تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَلَا تُجْزِئُهُ إِلَّا رَقَبَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْغُيُوبِ الْمُضَرَّةِ ﴾  
بِالْعَمَلِ ضَرَرًا يَبِينًا ، كَالْعَمَى .

أن الأعرور يجزى . وهو إحدى الروايتين . وهو المذهب .  
قدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والمستوعب ، والهداية ،  
والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وعنه : لا يجزى . قدمه في التبصرة . وأطلقهما في الرايتين .  
قوله ﴿ وَشَلَلِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ ، أَوْ قَطَعَ إِبْهَامَ الْيَدِ ، أَوْ  
سَبَابَتَيْهَا ، أَوْ الْوُسْطَى ، أَوْ الْخُنْصِرِ ، أَوْ الْبَنْصَرِ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ ﴾ .  
يعنى : لا يجزى . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : إن كانت إصبعه مقطوعة ، فأرجو هذا يقدر على العمل .  
تنبيه : ظاهر كلامه : أنه يجزى عتق المرهون . وهو صحيح . وهو المذهب .  
قدمه في الرايتين . وجزم به في الفروع .

وقيل : لا يجزى . ولا يصح إلا مع يسار الراهن .  
وظاهر كلامه : أنه يجزى الجاني . وهو صحيح . ولو قتل في الجناية . قاله في  
الرايتين ، وغيره .

قال في الفروع : يجزى . إن جاز بيعه .  
فأمره : قطع أئمة الإبهام كقطع الإبهام . وقطع أئمتين من إصبع كقطعها .  
وقطع أئمة من غير الإبهام لا يمنع الإجزاء .

#### تنبيهات

أمرها : مفهوم كلامه : أنه لو قطع واحدة من الخنصر والبنصر ، أو قطعاً  
من يدين : أنه يجزى . وهو صحيح . وهو المذهب . لا أعلم فيه خلافاً .



ومفهوم كلامه أيضاً : أنه لو قطع إبهام الرجل أو سبابتها : أنه لا يمنع الإجزاء . وهو ظاهر كلامه في المغنى ، والشرح ، والوجيز .

وقطع في الرعاية الكبرى : أنه لا يمنع الأجزاء قطع أصابع القدم .  
والذى قدمه في الفروع : أن حكم القطع من الرجل حكم القطع من اليد .  
الثانى : مفهوم قوله ﴿ وَلَا يُجْزَى الْمَرِيضُ الْمَيُوسُ مِنْهُ ﴾ .

أنه لو كان غير ميؤس منه : أنه يجزى . وهو صحيح . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحاوى ، والوجيز وغيرهم .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرهما . وقدمه في الفروع .  
وقيل : لا يجزى أيضاً .

قال في الرعايتين : ولا يجزى مريض أيس منه ، أورجى برؤه . ثم مات في وجهه .

الثالث : ظاهر قوله « لا يجزئه إلا رقة سليمة من العيوب المضرة بالعمل ضرراً بيناً » أن الزمن والمقعد لا يجزئان . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يجزى كل واحد منهما .

قال في الفروع : ويتوجه مثلها النحيف .

قوله ﴿ وَلَا غَائِبٌ لَا يُعْلَمُ خَبْرُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : ولا يجزى من جهل خبره في الأصح .

قال في القواعد الفقهية : المشهور عدم الإجزاء .

وجزم به في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والوجيز ، والنظم ، وغيرهم .



وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وقيل : يجرىء . وهو احتمال في الهداية .

وحكاه ابن أبي موسى في شرح الخرقى وجها .

وجزم القاضى في الخلاف : أنه يجرىء من جهل خبره عن كفارته .

تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يعلم خبره مطلقاً أما إن اعتقه ، تم تبين بعد ذلك : كونه حياً . فإنه يجرىء . قولاً واحداً . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَلَا آخِرُ سُمْ لَا تُفْهَمُ إِشَارَتُهُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، وغيرها .

وقدمه في الفروع . وفيه وجه يجرىء . اختاره القاضى وجماعة من أصحابه . قاله الزركشى .

وقد أطلق الإمام أحمد رحمه الله : جوازه في رواية أبي طالب .

ويأتى قريباً في كلام المصنف : حكم من فهمت إشارته .

فائدة : لا يجرىء الآخرس الأصم . ولو فهمت إشارته . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

واختار أبو الخطاب ، والمصنف : الإجزاء إذا فهمت إشارته .

ويأتى في كلام المصنف « إذا كان أصم فقط » .

قوله ﴿ وَلَا مَنْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ الْعِتْقِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .



قال الزركشي : هو المشهور ، والمختار للأصحاب .

قال في المحرر : ولا يجزىء على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يجزىء .

قوله ﴿ وَلَا أُمُّ الْوَلَدِ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال في المحرر : لا تجزىء على الأصح .

قال الزركشي : هذا المشهور والمختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : تجزىء .

قلت : ويحيى عند من يقول بجواز بيعها الأجزاء .

وأطلقهما في الرعايتين .

قوله ﴿ وَلَا مَكَاتِبٌ قَدْ آدَى مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْئًا ، فِي اخْتِيَارِ

شُيُوخِنَا ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال القاضي : هذا الصحيح .

قال الزركشي : هذا اختيار القاضي وأصحابه .

وقطع به الخرقى ، والأدعى في منتخبه ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يجزىء مطلقاً . اختاره أبو بكر . وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير .



قال في النظم : وهو الأولى .  
وَعَنَّهُ : لَا يُجْزَى مَكَانِبَ بِحَالٍ .  
وأطلقهن في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
وأطلق الثانية والثالثة في الرعايتين .

فأمره : لو أعتق عن كفرته عبداً لا يجزى . في الكفارة : نفذ عتقه .  
ولا يجزى عن الكفارة . ذكره المصنف ، وغيره .

قوله ﴿ وَيُجْزَى الْأَعْرَجُ يَسِيرًا ﴾ بلا نزاع ﴿ وَالْمَجْدُوعُ الْأَنْفِ  
وَالْأُذُنُ ، وَالْمَجْبُوبُ ، وَالْخِصِيُّ ﴾ .

على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به كثير منهم .  
منهم : صاحب الفروع ، وغيره . وصححه الزركشي ، وغيره .

وعنه : لا يجزى ذلك . وتقدم حكم الأعور .

قوله ﴿ وَمَنْ يُخْنَقُ فِي الْأَحْيَانِ ﴾ .

يعنى : أنه لا يجزى .

اعلم أنه إن كانت إفاقته أكثر من خنقه : فإنه يجزى . وإن كان خنقه  
أكثر : أجزأ أيضاً . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ،  
وجماعة كثيرة من الأصحاب . وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

وقيل : لا يجزى .

قال في الفروع : وهو أولى .

وجزم به في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَالْأَصَمُّ وَالْأَخْرَسُ الَّذِي يَفْهَمُ الْإِشَارَةَ وَيَفْهَمُ إِشَارَتَهُ ﴾ .

يجزى . عتق الأصم . على الصحيح من المذهب .



وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمحرم  
والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

وقال في الوجيز ، والتبصرة : لا يجزى .  
وأما الأخرس الذي تفهم إشارته ويفهم الإشارة . فالصحيح من المذهب :  
أنه يجزى .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والمحرم ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
واختاره القاضي ، وجماعة من أصحابه ، والمصنف ، والشارح .

وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .  
وعنه : لا يجزى . الأخرس مطلقاً .

تنبيه : قوله ﴿ وَالْمُدَبِّرُ ﴾ .

يعنى : أنه يجزى . ومراده : إذا قلنا بجواز بيعه . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَالْمُعَلَّقُ عَتَقَهُ بِصِفَةٍ ﴾ .

يعنى : أنه يجزى .

واعلم أن المصنف ذكر قبل ذلك : أنه لا يجزى عتق من علق عتقه بصفة  
عند وجودها .

وقطع هنا بإجزاء عتق من عتق علقه بصفة .

ففرادة هنا : إذا اعتقه قبل وجود الصفة . وهو صحيح في المسألتين . ولا أعلم  
فيه نزاعاً .

قوله ﴿ وَوَلَدُ الزَّانَا ﴾ .

يعنى : أنه يجزى . وهو المذهب . ولا أعلم فيه خلافاً .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ويحصل له أجره كاملاً . خلافاً لما لاك رحمه الله

فإنه يشفع - مع صغره - لأمه ، لا أبيه .



### قوله ﴿وَالصَّغِيرُ﴾

يعنى : أنه يجزى . . وهو المذهب .  
قال المصنف ، والشارح : وقال أبو بكر ، وغيره من الأصحاب : يجوز إعتاق  
الطفل فى الكفارة .  
قال الزركشى : هذا اختيار الأكثرين . فيجوز عتق الطفل الصغير .  
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والنور ، ومنتخب الأدمى .  
واختاره المصنف . وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وقيل : يعتبر أن يكون له سبع سنين . إن اشترط الإيمان . .  
وقدمه فى الخلاصة ، والرعايتين .  
قال فى الوحيز : ويجزى ابن سبع .  
وقال الخرقى : يجزى إذا صام وصلى .  
وقيل : يجزى . وإن لم يبلغ سبعاً .  
ونقل الميمونى : يعتق الصغير ، إلا فى قتل الخطأ . فإنه لا يجزى . إلا مؤمنة  
وأراد التى قد صلت .  
وقال القاضى - فى موضع من كلامه - : يجزى . إعتاق الصغير فى جميع الكفارات  
إلا كفارة القتل . فإنها على روايتين .  
فأمره : لا يجزى . إعتاق المغصوب . على الصحيح من المذهب . قدمه فى  
الفروع فى موضع .  
وفيه وجه آخر : أنه يجزى . .  
وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاوى .  
وقال فى الفروع - فى مكان آخر - : وفى مغصوب وجهان فى الترغيب .  
قوله ﴿وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ - وَهُوَ مُعْسِرٌ - ثُمَّ اشْتَرَى بَاقِيَهُ  
فَأَعْتَقَهُ : أَجْزَاهُ ، إِلَّا عَلَى رِوَايَةِ جُؤَبِ الاسْتِسْعَاءِ﴾ .



وهو صحيح . وقاله الأصحاب .  
 واختار في الرعايتين الإجزاء مع القول بوجوب الاستسعاء .  
 قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَهُ - وَهُوَ مُوسِرٌ - فَسَرَى : لَمْ يُجْزِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾  
 وهو المذهب . اختاره أبو بكر الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، والمصنف ،  
 والشارح ، والناظم .  
 وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
 ويحتمل أن يجزئه . يعنى إذا نوى عتق جميعه عن كفارته . كعتقه بعض  
 عبده ثم بقيته . اختاره القاضى ، وأصحابه .  
 قال فى الحاوى الصغير : وهو الأقوى عندى .  
 قال القاضى : قال غير الخلال ، وأبى بكر عبد العزيز : يجزئه إذا نوى عتق  
 جميعه عن كفارته .  
 قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفًا آخَرَ : أَجْزَأُهُ عِنْدَ الْخَرَقِ ﴾ .  
 يعنى : أنه كن أعتق نصفى عبيدين . وهو المذهب .  
 قال فى الروضة : هذا الصحيح من المذهب .  
 قال فى عيون المسائل : هذا ظاهر المذهب .  
 قال الشريف أبو جعفر : هذا قول أكثرهم .  
 قال الزركشى : هذا اختيار القاضى فى تعليقه ، وعامة أصحابه كالشريف ،  
 وأبى الخطاب فى خلافيهما وابن البنا ، والشيرازى . وصححه فى الخلاصة . وقدمه  
 فى الفروع ، وغيره .  
 وهو من مفردات المذهب .  
 ولم يجزئه عند أبى بكر .  
 واختاره ابن حامد ، فيما حكاه القاضى فى روايته . وجزم به فى العمدة .  
 وذكر ابن عقيل وصاحب الروضة هذين القولين روايتين .



وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والسكافي ، والمحرم ،  
والرعايتين ، والحاوي .

وعند القاضي : إن كان باقيهما حراً : أجزأ ، وإلا فلا . واختاره المصنف .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في النظم .

وقيل : إن كان باقيهما حراً ، أو أعتق كل واحدة منهما عن كفارتين :  
أجزأه ، وإلا فلا .

قال في المحرم ، والحاوي : وهذا أصح .

وجزم بالثاني ناظم المفردات . وهو منها .

وذكر هذه الأقوال في الهدى روايات عن الإمام أحمد رحمه الله .

فأمره : وكذا الحكم لو أعتق نصفى عبيدين ، أو أمتين ، أو أمة وعبدًا ، بل  
هذه هي الأصل في الخلاف .

وقيل : إن كان باقيهما حراً : أجزأ وجهًا واحدًا ، لتسكيل الحرية .

قال في القاعدة الحادية بعد المائة : وخرج الأصحاب على الوجهين : لو أخرج

في الزكاة نصفى شاتين . وزاد في التلخيص : لو أهدى نصفى شاتين .

قال في القواعد : وفيه نظر . إذ المقصود من الهدى اللحم . ولهذا أجزأ فيه  
شقص من بدنة .

وروى عن الإمام أحمد رحمه الله ما يدل على الإجزاء هنا . انتهى .

قوله ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً فَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، حُرًّا كَانَ  
أَوْ عَبْدًا ﴾ .

قال الشارح : يستوى في ذلك الحر والعبد عند أهل العلم . لانعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ التَّتَابُعِ ﴾ .



هذا المذهب . جزم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والمغنى ، والشرح ، والنظم ، والزركشى ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع .  
وقيل : يجب . وأطلقهما فى البلغة ، والرايعتين .

فعلى القول بالوجوب : فى الاكتفاء بالليلة الأولى ، والتجديد كل ليلة :  
وجهان . ذكرهما فى الترغيب .

قلت : قواعد المذهب : تقتضى أنه لا يكتفى بالليلة الأولى ، وأنه لا بد من  
التجديد كل ليلة ويبيت النية .

وفى تعيينها جهة الكفارة وجهان . ذكرهما فى الترغيب أيضاً .

قلت : الصواب وجوب التعمين .

وقد تقدم فى « باب النية » أن الصحيح من المذهب : وجوب نية القضاء  
فى الفائتة ، ونية الفرضية فى الفرض ، ونية الأداء للحاضرة . فهنا بطريق أولى .

قوله ﴿ فَإِنْ تَحَلَّلَ صَوْمُهَا صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ ، أَوْ فِطْرٌ وَاجِبٌ  
كَفِطْرِ الْعِيدِ ، أَوْ الْفِطْرُ لِحَيْضٍ ، أَوْ نِفَاسٍ ، أَوْ جُنُونٍ ، أَوْ مَرَضٍ  
مُخَوِّفٍ ، أَوْ فِطْرُ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ خَوْفَهُمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا : لَمْ يَنْقَطِعِ  
التَّاتِبُ ﴾ .

إذا تحلل صوم الشهرين صوم شهر رمضان ، أو فطر يومى العيدين ، أو حيض ،  
أو جنون : انقطع التتابع . نص عليه فى العيد والحيض . ولم يلزمه كفارة عند  
الأصحاب .

وكون الصوم لا ينقطع إذا تخلله رمضان أو يوم العيد : من مفردات المذهب .  
وقال فى الروضة : إن أفطر لعذر ، كمرض وعيد : بى . وكفر كفارة يمين .

اتمنى .

وإذا تحلل ذلك مرض ومخوف : لم ينقطع التتابع . ولم يلزمه كفارة .



جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والبلغة ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والنظم ،  
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
قال في الفروع ، قال جماعة : ومرض مخوف .

وتقدم قول صاحب الروضة .  
وإذا أفطرت الحامل والمرضع ، لخوفهما على أنفسهما ، لم ينقطع التتابع . لا أعلم  
فيه خلافا .

وإذا أفطرت لأجل النفاس ، فجزم المصنف هنا : أنه لا ينقطع التتابع أيضاً  
وهو أحد الوجهين . والصحيح من المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي  
والبلغة ، والحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والنظم ، وتذكرة ابن عبدوس ،  
وغيرهم .

والوجه الثاني : ينقطع التتابع . وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز ، والخلاصة ،  
فإنهما لم يذكرا فيما لا يقطع التتابع .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع .  
قوله « وَكَذَلِكَ إِنْ خَافَتْ عَلَى وَلَدَيْهِمَا » .

يعنى : إذا أفطرتا لخوفهما على ولديهما : لم يقطع التتابع . وهو أحد الوجهين .  
والمذهب منهما .

اختاره أبو الخطاب في الهداية . وصححه في الخلاصة .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمصنف  
وغيرهم . وقدمه في الفروع .

ويحتمل أن ينقطع . وهو للقاضى ، واختاره .



وهو ظاهر ما جزم به الناظم . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمغني ، والمحزر ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

#### فأمرتا

أمرهما : لو أفطر مكرهاً أو ناسياً . كمن وطئ ، كذلك ، أو خطأ ، كمن أكل يظنه ليلاً فبان نهاراً : لم يقطع التتابع . على الصحيح من المذهب . كالجاهل به . جزم به في المحزر ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره . وقيل : يقطعه . وأطلقهما الزركشي .

قال المصنف ومن تبعه : لو أكل ناسياً لوجب التتابع ، أو جاهلاً به ، أو ظناً منه أنه قد أتم الشهرين : انقطع تتابعه .

الثانية قوله ﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، أَوْ صَامَ تَطَوُّعًا ، أَوْ قَضَاءً عَنْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ أُخْرَى : لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ ﴾ بلا نزاع . ويقع صومه عما نواه . على الصحيح من المذهب .

وقال في الترغيب : هل يفسد ، أو ينقلب نفلاً ؟ فيه وفي نظائره وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ لِعُدْرٍ يُبَيِّحُ الْفِطْرَ - كَالسَّفَرِ وَالْمَرَضِ غَيْرِ الْمَخُوفِ - فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والهادي ، والمغني ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

أمرهما : لا ينقطع التتابع به . وهو المذهب .

قدمه في الكافي ، والفروع . وجزم به الأدمي في منتخبه ، وابن عبدوس في تذكرته . وإليه ميل المصنف . وهو ظاهر كلام الخرق .



قال الشارح : لا ينقطع التتابع بفطره في السفر المبيح له ، على الأظهر .  
وأطلق الوجهين في المرض .

والوجه الثاني : يقطعه . وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

وقيل : يقطع السفر . لأنه أنشأ باختياريه . ولا يقطع المرض . اختاره القاضي  
وجامعة من أصحابه .

وقال القاضي : نص عليه .

قال الزركشي : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

قوله ﴿ وَإِنْ أَصَابَ الْمَظَاهِرَ مِنْهَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً : انْقَطَعَ التَّتَابُعُ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً . جزم به في الوجيز .

وقدّمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والحاوي الصغير ، والفروع .

ويأتي كلامه في الرعاية الكبرى .

قال النازم : هذا أولى .

وعنه : لا ينقطع بفعله ناسياً فيهما .

قال في الرعاية الصغرى : وإن وطئ من ظاهر منها ليلاً عمداً [ أو نهراً  
سهواً : انقطع على الأصح .

وقال في الكبرى : وإن وطئ من ظاهر منها ليلاً عمداً <sup>(١)</sup> .

وقيل : أو سهواً ، أو نهراً سهواً : لم ينقطع التتابع ، على الأصح فيهما .  
فاختلفت تصحيحه .

قال الزركشي - فيما إذا وطئ ليلاً - : هذه إحدى الروايتين عن الإمام أحمد  
رحمه الله ، واختيار أصحابه : الخرق ، والقاضي ، وأصحابه ، والشيخين ، وغيرهم .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه إذا أصاب المظاهر منها ليلاً عمداً : أنه  
ينقطع قولاً واحداً . لأنه إنما حكى الخلاف في النسيان .

(١) ما بين الربيعين زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



وليس الأمر كذلك ، بل الخلاف جار في العمد والسهو بلا نزاع عند  
الأصحاب .

قال الزركشي : وهو غفلة من المصنف . انتهى .  
قلت : الظاهر أن سبب ذلك متابعتة لظاهر كلامه في الهداية . فإنه قال :  
« إذا وطئ المظاهر منها ليلاً أو نهاراً ناسياً : انقطع التتابع في إحدى الروایتين .  
وفي الأخرى : لا ينقطع » .

فظاهره : أن قوله « ناسياً » راجع إلى الليل والنهار ، وإنما هو راجع إلى  
النهار . فتابعه على ذلك ، وغيّر العبارة . فحصل ذلك .

فأمرناه

إصداهما : قوله ﴿ فَإِنْ أَصَابَ غَيْرَهَا لَيْلًا لَمْ يَنْقَطِعْ ﴾ .

وهذا بلا خلاف أعلمه . وكذا لو أصابها نهاراً ناسياً ، أو لعذر يبيح الفطر .

الثانية : لا ينقطع بوطئه في أثناء الإطعام والعتق . على الصحيح من المذهب .

وعليه الأصحاب .

ونقله ابن منصور في الإطعام . ومنعهما في الانتصار . ثم سلم الإطعام . لأنه

بدل والصوم مبدل ، كوطء من لا يطيق الصوم في الإطعام .

وقال في الرعاية : وفي استمتاعه بغيره روايتان .

وذكر المصنف : أنه ينقطع إن أفطر .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ لَزِمَهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا مُسْلِمًا ﴾ .

يشترط الإسلام في المسكين في دفع الكفارة إليه . على الصحيح من المذهب

وعليه الأصحاب .

وخرج أبو الخطاب جواز دفعها إلى الذمي إذا كان مسكيناً من جواز عتقه

في الكفارة .



وخرج الخلال جواز دفعها إلى كافر .  
قال ابن عقيل : لعله أخذه من المؤلف .  
قال الزركشي : وحكى الخلال في جامعه رواية بالجواز .  
قال القاضي : لعله بنى ذلك على جواز عتق الذمي في الكفارة . انتهى .  
واقصر ابن القيم رحمه الله في الهدى على الفقراء والمساكين ، لظاهر القرآن .  
قوله ﴿ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، إِذَا أْكَلَ الطَّعَامَ ﴾ .

هذا إحدى الروایتين . معنى : أنه يشترط في جواز دفعها إلى الصغير أن يكون ممن يأكل الطعام . وهذه الرواية اختيار الخرقى ، والقاضى ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال المجد : هذه الرواية أشهر عنه .

وجزم به في الخلاصة ، والبلغة ، ونظم المفردات ، ومنتخب الأدمى .  
وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

وعدم الإجزاء فيما إذا لم يأكل الطعام من مفردات المذهب .  
والرواية الثانية : يجوز دفعها إلى الصغير ، سواء كان يأكل الطعام أم لا .  
وهو المذهب . جزم به في الوجيز .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحرر ، والنظم ، والفروع .

وتقدم نظيره في « باب ذكر أهل الزكاة » .  
قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مُكَاتَبٍ ﴾ .

هذا إحدى الروایتين . واختاره القاضى في المجرّد ، والمصنف ، والشارح .  
ونصره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، وصححه ، والبلغة .



وهو ظاهر كلام الخرقى لقوله « أحرار » .  
وجزم به الأدمى في منتخبه .

والرواية الثانية : يجوز دفعها إليه . وهو تخرج في الهداية . وتابعه جماعة .

وهو المذهب . اختاره القاضى ، وأبو الخطاب ، والشرىف فى خلافتهم ، وابن  
عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفروع ، والمحزر ، والنظم .  
وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ مُسْكِينًا ، فَبَانَ غَنِيًّا : فَعَلَى  
رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

كالروايتين اللتين فى الزكاة حكما ومذهباً ، على ما تقدم فى أواخر « باب  
ذكر أهل الزكاة » .

وتقدم أن الصحيح من المذهب الإجزاء .

قوله ﴿ وَإِنْ رَدَّهَا عَلَى مُسْكِينٍ وَاحِدٍ سِتِّينَ يَوْمًا ، لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا أَنْ  
لَا يَجِدَ غَيْرَهُ فَيُجْزِيَهُ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وإن وجد غيره من المساكين لم يجزه . على الصحيح من المذهب . وعليه  
جماهير الأصحاب .

قال فى المحزر : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشى : هذا اختيار الخرقى ، والقاضى ، وأصحابه وعامة الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : يجزيه . اختاره ابن بطة ، وأبو محمد الجوزى .

قال الزركشى : اختاره أبو البركات .

وإن لم يجد غيره ، فالصحيح من المذهب : الإجزاء وعليه جماهير الأصحاب .



قال المصنف ، والمجد وغيرهما : هذا ظاهر المذهب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : لا يجزئه . اختاره أبو الخطاب في الانتصار . وصححها في عيون  
المسائل . وقال : اختارها أبو بكر .

قوله ﴿ وَإِنْ دَفَعَ إِلَى مَسْكِينٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنْ كَفَّارَتَيْنِ :  
أَجْزَأُهُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
قال الشارح : هذا اختيار الخرقى . وهو أقيس وأصح . وجزم به في الوجيز  
وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يجزئه ، فيجزئ عن واحدة .  
والأخرى : إن كان أعلمه أنها كفارة رجع عليه . وإلا فلا .  
قال المصنف ، والشارح : ويتخرج عدم الرجوع من الزكاة .  
قوله ﴿ وَالْمُخْرَجُ فِي الْكَفَّارَةِ : مَا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
واقصر الخرقى على البر والشعير والتمر .  
وأخرج السويق والدقيق هنا من مفردات المذهب .  
﴿ وفي الخبز روايتان ﴾ .

وكذا السويق . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والكاظمي ، والمغني ، والهادي ، والبلغة ، والشرح ،  
والنظم ، ونظم المفردات ، والمذهب الأحمد .

إمراهما : لا يجزئ . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور .  
وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .



والرواية الثانية: يجزىء . وهو اختيار الخرقى .

قال المصنف : وهذه أحسن .

قلت : وهو الصواب .

وصححه في التصحيح . وجزم به الأدمى في منتخبه .

قال الزركشى : اختاره القاضى وأصحابه . ذكره في « باب الظهار » .

وقال في « باب الكفارات » اختاره القاضى وعامة أصحابه . وقال : يقرب

من الإجماع .

وذكر المصنف على الإجزاء احتمالا : أن الخبز أفضل المخرجات . وما هو

ببعيد .

واختار المصنف : أن أفضل المخرج هنا البر . قال : للخروج من الخلاف .

والمذهب : أن التمر أفضل .

قال الإمام أحمد رحمه الله : التمر أعجب إلى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ قَوْلُ بَلَدِهِ غَيْرَ ذَلِكَ . أَجْزَأُهُ مِنْهُ : لِقَوْلِهِ تَعَالَى

( ٥ : ٨٩ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ) .

هذا أحد الوجهين . اختاره أبو الخطاب في الهداية ، والمصنف .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

قلت : وهو الصواب .

وقال القاضى : لا يجزئه . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ،

والنظم ، والزركشى .



قوله ﴿وَلَا يُجْزَىٰ مِنْ الْبَرِّ أَقَلٌّ مِنْ مُدٍّ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِ أَقَلٌّ مِنْ مُدَّيْنِ﴾.

هذا المذهب . جزم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الإيضاح : يجزىء مد أيضاً من غير البر كالبر . وذكره المجدرواية . ونقله الأثرم .

تنبيه : قوله ﴿وَلَا مِنْ الْخُبْزِ أَقَلٌّ مِنْ رِطْلَيْنِ بِالْعِرَاقِ﴾ .

يعنى : إذا قلنا : يجزىء إخراج الخبز . وهو واضح ، إلا أن يعلم أنه مد ، فيجزىء ولو كان أقل من رطلين . وكذا ضعفه من الشعير ونحوه . قاله الأصحاب  
قوله ﴿وَإِنْ أَخْرَجَ الْقِيَمَةَ، أَوْ غَدَى الْمَسَاكِينَ أَوْ عَشَاءَهُمْ : لَمْ يُجْزَئْهُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في المعنى ، والوجيز ، والمنتخب ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : يجزئ إذا كان قدر الواجب .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله الإجزاء . ولم يعتبر القدر الواجب . وهو ظاهر نقل أبي داود وغيره . فإنه قال « أشبعهم » قال « ما أطعمهم ؟ » قال : « خبزاً ولحماً إن قدرت ، أو من أوسط طعامكم » .

قوله ﴿وَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا بِنِيَّةٍ . وَكَذَا الْإِعْتِقَاقُ وَالصِّيَامُ﴾ .  
واعلم أنه يشترط النية في الإطعام والإعتاق والصيام ، ولا يجزىء نية التقرب فقط .



وتقدم هل تجب نية التتابع أم لا ؟ في كلام المصنف قريباً .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ مِنْ جِنْسٍ ، فَنَوَى إِحْدَاهَا :  
أَجْزَأُهُ عَنْ وَاحِدَةٍ 》 .

ولا يجب تعيين سببها . على الصحيح من المذهب . اختاره القاضي .  
قال في الفروع : لم يشترط تعيين سببها في الأصح .  
وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقيل : يشترط تعيين سببها .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَجْناسٍ فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ 》 .  
يعنى : أنه لا يجب تعيين السبب . وهو المذهب . جزم به في الوجيز .  
وقدمه في الفروع ، وغيره . وصححه في المحرر ، وقال : هو قول غير القاضي .  
قال ابن شهاب : على أن الكفارات كلها من جنس . قال : ولأن آحادها  
لا يفتقر إلى تعيين النية ، بخلاف الصلوات وغيرها .  
وعند القاضي : لا يجزئه حتى يعين سببها . كتميمه ، وكوجه في دم نسك ،  
ودم محذور ، وكعتق نذر ، وعتق كفارة في الأصح . قاله في الترغيب .  
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ نَسَى سَبَبَهَا : أَجْزَأُهُ كَفَّارَةٌ  
وَاحِدَةٌ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ 》 .  
قاله أبو بكر ، وغيره .

وعلى الوجه الثاني : تجب عليه كفارات بعدد الأسباب .  
واختار أبو الخطاب في الانتصار إن اتحد السبب : فنوع ، وإلا جنس .  
فأئمة : لو كفر مرتد بغير الصوم : لم يصح . على الصحيح من المذهب .  
نص عليه . وقدمه في الفروع . وقال القاضي : المذهب صحته .  
تفصيل : تقدم في آخر « باب ما يفسد الصوم » : « هل تسقط جميع الكفارات  
بالعجز عنها أم لا ؟ وحكم أكله من كفاراته . هل يجوز أم لا ؟ » .



## كتاب اللعان

### فوائد

الأولى « اللعان » مصدر « لاعن » إذا فعل ما ذكر ، أو لعن كل واحد من الاثنين الآخر .

قال المصنف والشارح : وهو مشتق من اللعن . لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ، إن كان كاذبا .

وقال القاضي : سمي بذلك لأن الزوجين لا ينفكان من أن يكون أحدهما كاذبا ، فتحصل اللعنة عليه . انتهى .

وأصل « اللعن » الطرد والإبعاد . قاله الأزهري ، يقال : لعنه الله ، أى أبعده .

الثانية : قوله ﴿ وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزَّنا فَلهُ إِسْقَاطُ الْحَدِّ بِاللَّعَانِ ﴾ .

بلا نزاع . ويسقط الحد عنه بلعانه وحده .

ذكره المصنف ، وصاحب الترغيب .

وله إقامة البينة بعد اللعان ، ويثبت موجهما .

الثالثة : قوله « وإذا قذف الرجل امرأته بالزنا » يعنى : سواء قذفها به في

طهر أصابها فيه أم لا . وسواء كان في قبل أو دبر .

قوله « فله إسقاط الحد باللعان » لا نزاع ، كما تقدم .

قال الأصحاب : وله إسقاط بعضه به ، ولو بقي منه سوط واحد .

قوله ﴿ وَصَفَتْهُ أَنْ يَبْدَأَ الزَّوْجُ فَيَقُولُ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ امْرَأَتِي هَذِهِ مِنَ الزَّنا ﴾ .

هذا أحد الوجوه . وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والكافى ، والشرح ،



وشرح ابن منجا ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدمه فى الرعاية الكبرى .

وقيل : لا يشترط أن يذكر الرمي بالزنا ، بل يقول - بعد « أشهد بالله » - « لقد زنت زوجتي هذه » .

وذكره الإمام أحمد - رحمه الله - وجزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز .  
وقيل : يقول - بعد « أشهد بالله » - « إني لمن الصادقين » فقط . وأطلقهن

قوله ﴿ثُمَّ تَقُولُ هِيَ﴾: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ  
مِنَ الزَّنا، أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: وَأَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا  
إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا.

فقطع المصنف هنا أنها تقول في الخامسة بعد ذلك « فيما رمانى به من الزنا »  
فظاهره : أنه يشترط ذكر ذلك . وهو أحد الوجهين .

وهذا ظاهر ما جزم به في البلغة، والرعايتين، والحاوي، وتذكرة ابن  
عبدوس. فإن عباراتهم كعبارة المصنف.

والصحيح من المذهب : أنه لا يشترط ذكر ذلك .

وهو ظاهر ماجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمحرم ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في القروع .

وأخذ ابن هبيرة بالآية (٢٤: ٦ - ١٠) في ذلك كله .

ونقل ابن منصور : على ما في كتاب الله تعالى ، يقول الرجل أربع مرات  
« أشهد بالله إنى فيما رميتها به لمن الصادقين » ثم يوقف عند الخامسة فيقول « لعنة  
الله عليه إن كان من الكاذبين » والمرأة مثل ذلك .



قوله ﴿وَأِنْ أَبْدَلَ لَفْظَةَ «أَشْهَدُ» : «أَقْسِمُ» ، أَوْ «أُحْلِفُ» أَوْ لَفْظَةَ «الْلَعْنَةِ» : «الْإِبْعَادِ» أَوْ «الْغَضَبِ» : «السَّخَطِ» فَعَلَى وَجْهَيْنِ .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .  
أمرهما : لا يصح . وهو المذهب .  
جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتهى الأدمى ، وغيرهم . وصححه في التصحيح .

قال في الهداية : أحدهما : لا يعتد بذلك . وهو الأظهر .  
قال في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة : لا يعتد بذلك في أصح الوجهين .

قال في المستوعب : لا يعتد بذلك في أظهر الوجهين .  
قال النظم : ويلغى بذلك على المتجود .  
قال في القروع : والأصح لا يصح .  
قال في البلغة : ويتعين لفظ «الشهادة» ولا يجوز إبداله . وكذلك صيغة «اللعنة» و «الغضب» على الأصح .

قال المصنف : والصحيح أن ما اعتبر فيه لفظ «الشهادة» لا يقوم غيره مقامه . كالشهادات .

قال الزركشي : لو أبدل لفظة «اللعنة» بالإبعاد أو بالغضب : ففي الإجزاء ثلاثة أوجه .

ثالثها : الإجزاء بالغضب لا بالإبعاد .

وفي إبدال لفظة «أشهد» : «أقسم» أو «أحلف» وجهان . أحدهما :

لا يجزىء . انتهى .



### والوجه الثاني : يصح .

قال ابن عبدوس في تذكرته . ولا يبطل بتبديل لفظ بما يحصل معناه .

وأما إذا أبدلت الغضب باللعنة فإنه لا يجزىء قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَمَنْ قَدَرَ عَلَى اللَّعَانِ بِالْعَرَبِيَّةِ : لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ إِلَّا بِهَا . وَإِنْ

عَجَزَ عَنْهَا : لَزِمَهُ تَعَلُّمُهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما احتمالان مطلقان في الهداية . وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والنظم .

أمرهما : يصح بلسانه . وهو المذهب . اختاره المصنف ، والشارح . وصححه

في التصحيح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

### والوجه الثاني : لا يصح . ويلزمه تعلمها .

وتقدم نظير ذلك في أركان النكاح ، وصفة الصلاة .

قوله ﴿ وَإِنْ فُهِمَتْ إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ أَوْ كِتَابَتُهُ : صَحَّ لِعَانُهُ بِهَا .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، والوجيز ،

والراية الصغرى ، والحاوي ، وشرح ابن منجا ، والمنور ، وممنتخب الأدمي ،

وغيرهم . وصححه في النظم .

وقدمه في الراية الكبرى ، والفروع .

وعنه : لا يصح . اختاره المصنف . وقدمه في الشرح .

قوله ﴿ وَهَلْ يَصِحُّ لِعَانُ مَنْ اُعْتُقِلَ لِسَانُهُ وَأَيْسَ مِنْ نُطْقِهِ

بِالإِشَارَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .



وأطلقتهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والحرر ،  
والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والفروع .

أمرهما : يصح . وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والنظم . وقدمه في  
الرعاية الكبرى . وجزم به في الوجيز ، والمنور .

قال في الكافي : هو كالآخرس .  
الوجه الثانى : لا يصح .

قوله ﴿ وَهَلِ اللَّعَانُ شَهَادَةٌ ، أَوْ يَمِينٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وهذه المسألة من الزوائد .

أمرهما : هو يمين . قدمه في الرعايتين .  
والثانية : هو شهادة .

قوله ﴿ وَالسُّنَّةُ : أَنْ يَتَلَاعَنَا قِيَامًا بِمَحْضَرِ جَمَاعَةٍ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحرر ، والنظم . وقدمه في الفروع .

وقيل : بمحضر أربعة فأزيد . جزم به في الرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
والوجيز .

قال المصنف ، والشارح : يسن أن يكون بمحضر جماعة من المسلمين .  
ويستحب أن لا يتقصوا عن أربعة . انتهى .

قلت : لعل المسألة قولاً واحداً ، وأن بعض الأصحاب : قال « جماعة » وبعضهم  
قال « أربعة » ومراد من قال « جماعة » أن لا يتقصوا عن أربعة . ولكن  
صاحب الفروع : غاير بين القولين .

فإن كان أحد من الأصحاب صرح في قوله « جماعة » أنهم أقل من أربعة :



فسلم . وإلا فالأولى : أن المسألة قولاً واحداً ، كما قال المصنف ، والشارح . والله أعلم .

قوله ﴿ فِي الْأَوْقَاتِ ، وَالْأَمَّا كِنِ الْمُعْظَمَةِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرج ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : لا يسن تغليظه بمكان ولا زمان . اختاره القاضي ، والمصنف . وقدمه في الكافي . وصححه في المنفى .

وأطلقهما في الفروع .

وخص في الترغيب هذين الوجهين بأهل الذمة . وهو احتمال في المنفى ، والشرح .

فأمره « الزمان » بعد العصر . وقال أبو الخطاب في موضع آخر : بين الأذنين .

و« المكان » بمكة ، بين الركن والمقام . وبالمدينة : عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم ،

وفي بيت المقدس : عند الصخرة . وفي سائر البلدان : في جوامعها .

ويأتى لهذا مزيد بيان في « باب اليمين في الدعاوى » .

قوله ﴿ وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ ﴾ .

يشترط في صحة اللعان : أن يكون بحضرة الحاكم أو نائبه . وهو المذهب .

وعليه الأصحاب .

لكن ظاهر كلام المصنف هنا : أن حضوره مستحب . ولم أره لغيره .

وقد يقال : لا يلزم من كون المصنف جعله سنة : انتفاء الواجب ، إذ السنة

في قوله « والسنة » أعم من أن يكون مستحباً ، أو واجباً .

فأمره : لو حكمنا رجلاً يصلح للقضاء ، وتلاعنا بحضرته . فقال الشارح : قد

ذكرنا أن من شرط صحة اللعان : أن يكون بحضرة الإمام أو نائبه .



وحكى شيخنا في آخر كتاب القضاء - يعنى : فى المقنع - إذا تحاكم رجلان إلى رجل يصلح للقضاء ، فحكاه بينهما : نفذ حكمه فى اللعان فى ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى . وحكاه أبو الخطاب .

قلت : وهو المذهب . لأنه كما حكم الإمام . وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره ، على ما يأتى هناك إن شاء الله تعالى .

وقال القاضى : لا ينفذ إلا فى الأموال خاصة . وحاصله : أنهما إذا حكما رجلا ، هل يكون كالحاكم من جميع الوجوه ، أم لا ؟ على ما يأتى بيانه .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ خَفَرَةً : بَعَثَ الْحَاكِمُ مِنْ يَلَاعِنُ يَنْهَمًا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقال فى عيون المسائل - فى مسألة فسخ الخيار بلا حضور الآخر - : للزوج أن يلاعن مع غيبته ، وتلاعن هى مع غيبته .

قوله ﴿ وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ : فَعَلَيْهِ أَنْ يُفْرِدَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِلَعَانٍ ﴾ .

هذا المذهب ، وإحدى الروايات .

قال فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب : يفرد كل واحدة منهن بلعان على ظاهر كلام أصحابنا .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومقتضب الأدمى ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، وغيره . وقدمه فى المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .



وعنه : يجزئه لعان واحد . وهو احتمال في الهداية . وأطلقهما في الخلاصة .  
وعنه : إن كان القذف بكلمة واحدة : أجزأه لعان واحد . وإن قذفهن  
بكلمات : أفرد كل واحدة بلعان .

فعلى القول بأنه يفرد كل واحدة بلعان : يبدأ بلعان التي تبدأ بالمطالبة .  
فإن طالبن جميعاً وتشاحن : بدأ بإحدهن بالقرعة . وإن لم يتشاحن : بدأ بلعان  
من شاء منهن . ولو بدأ بواحدة منهن بغير قرعة مع المشاحة : صح .  
نبيه : قوله في تنمة الرواية الثانية ﴿ فَيَقُولَ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ  
الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنَ الزَّانَا . وَتَقُولُ كُلُّ وَاحِدَةٍ : أَشْهَدُ  
بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا ﴾ .

هذه الزيادة - وهى قوله « فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنَ الزَّانَا » و « فِيمَا رَمَانِي بِهِ  
مِنَ الزَّانَا » - مبنية على القول الذى جزم به فى أول الباب عند صفة مايقول هو  
وتقول هى .

وتقدم الخلاف هناك ، فكذا الحكم هنا .  
قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ ﴾ .  
أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ عَاقِلَيْنِ بَالِغَيْنِ ، سَوَاهٍ كَانَا  
مُسْلِمَيْنِ ، أَوْ ذَمِّيَّيْنِ ، أَوْ رَقِيقَيْنِ ، أَوْ فَاسِقَيْنِ ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا  
كَذَلِكَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال فى الفروع : نقله واختاره الأكثر .  
قال الزركشى : هذا اختيار القاضى فى تعليقه ، وجماعة من أصحابه ، كالشريف  
وأبى الخطاب فى خلافيهما ، والشيرازى ، وابن البنا . واختيار أبى محمد الجوزى  
أيضاً وغيره . انتهى .



وصححه في الهداية ، والمستوعب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير . والفروع  
وغيرهم .

والرواية الأخرى : لا يصح إلا بين زوجين مكلفين مسلمين حرين عدلين .  
اختاره الخرق . قاله القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب ، وغيرهم .  
وعنه : يصح من زوج مكلف وامرأة محصنة . فإذا بلغت من يجامع مثلها  
ثم طلبت : حُدَّ إن لم يلاعن إذن ، فلا لعان لتعزير .

قال الزركشي : وهذه الرواية ظاهر كلام الخرق . لأنه اعتبر في الزوجة البلوغ  
والحرية والإسلام . ولم يعتبر ذلك من الزوج .  
ثم قال : في كلام الخرق تساهل ، وبَيَّنَّهُ .

وقال وعنه : لا لعان بقذف غير محصنة إلا لولد يريد نفيه .  
وذكر أبو بكر : يلاعن بقذف صغيرة كتعزير .

وقال في الموجز : ويتأخر لعانها حتى تبلغ .

وفي مختصر ابن رزين : إذا قذف زوجة محصنة بزنا ، حُدَّ بطلب : وعُزِّرَ  
بترك . ويسقطان بلعان أو ببينة .

وفي الانتصار : في زانية وصغيرة لا يلحقها عار بقوله : فلا حد ولا لعان .

وعنه : يلاعن بقذف غير محصنة لنفي الولد فقط .

قال الزركشي : وهذا اختيار القاضي في الجرد .

وفي المذهب لابن الجوزي : كل زوج صح طلاقه صح لعانه في رواية .

وعنه : لا يصح إلا من مسلم عدل .

والملاعة : كل زوجة عاقلة بالغة .

وعنه : مسلمة حرة عفيفة .



قوله ﴿وَإِنْ قَذَفَ أَجْنَبِيَّةً ، أَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ « زَنَيْتَ قَبْلَ أَنْ  
أُنْكِحَكَ » حُدَّ ، وَلَمْ يُلَاعِنْ » .

إذا قذف الأجنبية حد ، ولم يلاعن ، بلا نزاع .  
وإذا قال لامرأته « زَنَيْتَ قَبْلَ أَنْ أُنْكِحَكَ » حد أيضاً . على الصحيح من  
المذهب . وعليه الأصحاب . ولم يلاعن .  
وعنه : أنه يلاعن مطلقاً .

وعنه : يلاعن لنفي الولد إن كان .  
قوله ﴿وَإِنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ قَذَفَهَا بِزَنَى فِي النِّكَاحِ ، أَوْ قَذَفَهَا  
فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، وَيَنْتَهَمَا وَلَدٌ : لَاعِنَ لِنَفْسِهِ ، وَإِلَّا حُدَّ ، وَلَمْ يُلَاعِنْ » .  
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقال في الانتصار عن أصحابنا : إن أبانها ثم قذفها بزنا في الزوجية : لاعن .  
وفيه أيضاً : لا ينتفى ولد بلعان من نكاح فاسد ، كولد أمته .  
ونقل ابن منصور : إن طلقها ثلاثاً ثم أنكر حملها : لاعنها لنفي الولد ، وإن  
قذفها بلا ولد [ لم ] يلاعنها .

قوله ﴿وَإِذَا قَذَفَ زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَةَ ، أَوْ الْمَجْنُونَةَ : عُزِّرَ ، وَلَا لِعَانَ  
يَنْتَهَمَا » .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في المغنى ، والمحرم ، والنظم ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاوى  
الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : يصح اللعان من زوج مكلف وامرأة محصنة دون البلوغ . كما تقدم .



فإذا بلغت من يجامع مثلها ، ثم طلبته : حد إن لم يلاعن .  
وذكر أبو بكر : يلاعن صغيرة لتعزير .

وقال في الموجز : ويتأخر لعانها حتى تبلغ .

وفي مختصر ابن رزين : إذا قذف زوجة محصنة بزنا : حدّ بطلب ، وعزر بترك . ويسقطان بلعان أو بينة .

وفي الانتصار - في زانية وصغيرة لا يلحقهما عار بقوله - : فلا حدّ ولا لعان .  
وتقدم هذا قريباً بزيادة .

وقال في الترغيب : لو قذفها بزنا في جنونها أو قبله : لم يحد . وفي لعانها لنفي ولد وجهان .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : وَطِئْتُ بِشُبْهَةٍ ، أَوْ مُكْرَهَةٍ : فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا ﴾  
إذا قال لها : وطئت بشبهة . فقدم المصنف هنا : أنه لا لعان بينهما مطلقاً .  
ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

قال في الهداية وغيره : اختاره الخرق .

وقطع به في المغنى ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في الشرح ، والنظم ، والفروع .

والخرق إنما قال « إذا جاءت امرأته بولد . فقال « لم تزن . ولكن هذا

الولد ليس مني » فهو ولده في الحسب » انتهى . فظاهره كما قال في الهداية .

وعنه : إن كان ثم ولد لآعن لنفيه وإلا فلا . فينتقي بلعان الرجل وحده .

نص عليه أيضاً . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال في المحرر : وهو أصح عندي . وقدمه في الخلاصة .

قال الزركشي : هذا اختيار أبي بكر ، وابن حامد ، والقاضي في تعليقه . وفي



روايته ، والشريف وأبي الخطاب في خلافيهما ، والشيرازي ، وأبي البركات . انتهى .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاوي ، والزركشي .

وإذا قال لها « وُطئت مكرهة » وكذا « مع نوم أو إغماء أو جنون » . فقدّم المصنف هنا : أنه لالعان بينهما . وهو إحدى الروايتين . ونص عليه .

اختاره الخرق ، والمصنف .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي . وقدمه في الفروع ، والنظم ، والشرح

ونصره .

قال ابن منجا : هذا المذهب .

وعنه : إن كان ثم ولد لاعن لنفيه ، وإلا فلا . فينتفي بلعانه وحده . نص عليه .

قال في الفروع : اختاره الأكثر . منهم القاضي ، وأبو بكر ، وابن حامد ،

والشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، وغيرهم .

قال في المحرر : وهو الأصح عندى .

وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاوي ،

والزركشي . وهما وجهان في البلغة .

فأمره : لو قال « وطئت فلان بشبهة وكنت عالمة » فعند القاضي هنا :

لا خلاف أنه لا يلاعن .

واختار المصنف وغيره : أنه يلاعن . وهو الصواب . انتهى .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَمْ تَرْنِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي » فَهُوَ

وَلَدُهُ فِي الْحَكْمِ ، وَلَا لِعَانٍ بَيْنَهُمَا » .

هذا إحدى الروايتين . ونص عليه . اختاره الخرق ، والمصنف .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .



وقدمه في النظم ، والفروع ، والشرح ، ونصره .  
وعنه يلاعن لنفي الولد . نص عليه . اختاره أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر  
والقاضي ، وابن حامد ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، والشيرازي .  
قال في المحرر : وهو الأصح عندى .

قال في الفروع : اختاره الأكثر . وهو ظاهر مقدمه في الخلاصة .  
واعلم أن هذه المسائل الثلاث على حد سواء .

فأمره : وكذا الحكم لو قال « ليس هذا الولد منى » وقلنا : إنه لا قذف بذلك  
أو زاد عليه « ولا أقذفك » .

قوله « وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَبَانَهَا ، فَشَهِدَتْ بِذَلِكَ امْرَأَةٌ  
مَرْضِيَّةٌ أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِهِ : لَحَقَهُ نَسَبُهُ » .

يعنى : إذا قال لها بعد أن أبانها « لم تن . ولكن هذا الولد ليس منى »  
وكذا لو قال ذلك لزوجه التي هي في حباله ، أو لسريته .

فكلام المصنف في المسألة التي قبلها في اللعان وعدمه .

وكلامه هنا في لحوق نسب الولد به وعدمه .

فإذا قال ذلك لمطلقة ، أو لزوجه التي هي في حباله أو لسريته ، فلا يخلو : إما  
أن يشهد به أنه ولد على فراشه أولا . فإن شهد به لحقه نسبه . بلا نزاع . وتكفى  
امرأة واحدة مرضية . على الصحيح من المذهب . كما جزم به المصنف هنا . وعليه  
الأصحاب .

وعنه : امرأتان .

ولها نظائر تقدم حكمها ، ويأني .

وإن لم يشهد به أحد أنه ولد على فراشه فالقول قول الزوج . على الصحيح  
من المذهب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وكلام صاحب الوجيز ، والنظم .

وقدمه في المغنى ، والمحرر ، والشرح ، والرعايتين والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .



وقيل : القول قولها . ذكره القاضى فى موضع من كلامه .  
 وقيل : القول قول الزوجة دون السرية والمطلقة .  
 قوله ﴿وَإِنْ وَلَدَتْ تَوَآمَيْنِ، فَأَقْرَبَ بِأَحَدِهِمَا وَنَفَى الْآخَرَ: لِحَقِّهِ نَسَبُهُمَا  
 وَيُلَاعِنُ لِنَفْيِ الْحَدِّ﴾ .

وهو المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .  
 وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
 والمنفى ، والشرح .  
 وقال القاضى : يحد ، ولا يملك إسقاطه باللعان . وهو رواية عن الإمام أحمد  
 رحمه الله . وأطلقهما فى الفروع .

وقال فى الانتصار : إن استلحق أحد توأمية ، ونفى الآخر ، ولا عن له :  
 لا يعرف فيه رواية ، وعلة مذهبه : جوازه . فيجوز أن يرتسكه .  
 فائرة : التوأمين المنفيان أخوان لأم فقط . على الصحيح من المذهب . وفى  
 الترغيب وجه يتوارثان بأخوة أبوية .

قوله ﴿فَإِنْ صَدَّقَتْهُ، أَوْ سَكَّتَتْ: لِحَقِّهِ النَّسَبُ، وَلَا لِعَانَ فِي قِيَاسِ  
 الْمَذْهَبِ﴾ .

واقترع عليه الشارح . وهو المذهب . نص عليه فيهما . وعليه أكثر الأصحاب  
 وجزم به فى الوجيز وغيره .

وقدمه فى الفروع ، والمحزر . وهو ظاهر كلام الخرقى .  
 وقيل : ينتفى عنه بلعانه وحده مطلقا ، كدرء الحد .  
 وقيل : يلاعن لنفى الولد .

نقل ابن أصرم - فيمن رميت بالزنا فأقرت ثم ولدت فطلقها زوجها - قال :  
 الولد للفراس حتى يلاعن .



فأمره : وكذا الحكم لو عفت عنه ، أو ثبت زناها بأربعة سواء ، أو قذف  
مجنونة بزنى قبله ، أو محصنة فجنت ، أو خرساء أو ناطقة ثم خرسست . نص على ذلك .  
نقل ابن منصور أو صماء .

وقال في الترغيب : لو قذفها بزنا في جنونها أو قبله لم يحد . وفي لعانه لنفى  
الولد وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ لَاعَنَّ وَنَكَلَتِ الزَّوْجَةُ خُلِيَ سَبِيلُهَا ، وَلِحَقُّهُ الْوَلَدُ .  
ذكره الخرقى ﴾ .

إذا لاعن الزوج ، ونكلت المرأة : فلا حد عليها . على الصحيح من المذهب  
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . حتى قال الزركشى : أما انتفاء الحد  
عنها : فلا نعلم فيه خلافاً في مذهبنا .

وقال الجوزجاني ، وأبو الفرج ، والشيخ تقي الدين رحمه الله : عليها الحد .  
قال في الفروع : وهو قوى .

وقدم المصنف - رحمه الله - أنه يخلو سبيلها . وهو إحدى الروايتين . اختاره  
الخرقى ، وأبو بكر .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في تجريد العناية .

وعن الإمام أحمد رحمه الله : تجبس حتى تقر أو تلاعن . اختاره القاضي ،  
وابن البناء ، والشيرازي .

وصححه في المذهب ، ومسبوك المذهب .

وقدمه في الخلاصة ، والسكافي ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي  
الصغير ، وإدراك الغاية .

وجزم به الأدمي في منتخبه ، والمنثور .



قلت : وهذا المذهب . لاتفاق الشيخين .  
وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمنفى ، والشرح ، والفروع بعنه وعنه .  
فائرة : قوله في الرواية الثانية « تُحْبَسُ حَتَّى تُقَرَّ » . ويكون إقرارها  
بالزنا أربع مرات . ولا يقام نكولها مقام إقراره مرة . على الصحيح من المذهب  
وهو اختيار الخرق ، وغيره من الأصحاب .

وقدمه في المستوعب ، والرعايتين ، والفروع .  
قال في المستوعب : ومن الأصحاب من أقام النكول مقام إقرارها مرة .  
وقال : إذا قرأت بعد ذلك ثلاث مرات : لزمها الحلد . وهو ظاهر كلام  
أبي بكر في التنبيه . قاله في المستوعب .  
وأشكل توجيه هذا القول على الزركشي وابن نصر الله في حواشيه . لأنهما  
لم يطلعا على كلامه في المستوعب .  
فائرة : مثل ذلك في الحكم : لو أقرت دون أربع مرات من غير تقدم  
نكول منها .

قوله ﴿ وَلَا يُعْرَضُ لِلزَّوْجِ حَتَّى تُطَالِبَهُ الزَّوْجَةُ ﴾ .  
فلو كانت مجنونة ، أو محجوراً عليها ، أو صغيرة أو أمة . فإن أراد اللعان من  
غير طلبها ، فإن كان بينهما ولد يريد نفيه فله ذلك . وإلا فلا .  
وإن كان بينهما ولد ، فقال القاضي : يشرع له أن يلاعن . وحزم المصنف  
أن له أن يلاعن . فيحتمل ما قاله القاضي .  
وقال المصنف ، والشارح : ويحتمل أن لا يشرع اللعان هنا . قال : وهو  
المذهب .

قال في المحرر ، وتبعه الزركشي : لا يشرع مع وجود الولد على أكثر نصوص  
الإمام أحمد رحمه الله . لأنه أحد موجبي القذف . فلا يشرع مع عدم المطالبة ،  
كالحد .



ويحتمله كلام المصنف أيضاً .  
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع .  
قوله ﴿ فَإِذَا تَمَّ الْحَدُّ بَيْنَهُمَا : ثَبَتَ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ . أَحَدُهَا :  
سُقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ ، أَوْ التَّعْزِيرُ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَلَوْ قَذَفَهَا بِرَجُلٍ بَعِيْنِهِ :  
سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ لِهَئِمَّا ﴾ .

هذا المذهب : وعليه الأصحاب .  
وقال الشارح ، وقال بعض أصحابنا : القذف للزوجة وحدها ، ولا يتعلق  
بغيرها حق في المطالبة ولا الحد .

قوله ﴿ الثَّانِي : الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا ﴾ .  
يعنى : تحصل الفرقة بتمام تلاعنهما . فلا يقع الطلاق . هذا المذهب . جزم  
به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
واختاره أبو بكر وغيره ، فيما حكاه المصنف ، وغيره .  
وعنه : لا تحصل الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما .  
وهو ظاهر كلام الخرقي . واختاره القاضى ، والشرىف ، وأبو الخطاب في  
خلافاتهم ، وابن البناء وغيرهم . ويلزم<sup>(١)</sup> الحاكم الفرقة بلا طلب .  
قال ابن نصر الله : فيعابى بها . فيقال : حكم يلزم الحاكم بغير طلب . وكذا  
أحكام الحسبة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب<sup>(٢)</sup> ، والمصنف ، وأبى بكر .  
فما حكاه القاضى في تعليقه - وغيرهم .

(١) هنا في نسخة طلعت حرف « م » على كلمة يلزم  
(٢) وفيها « إلى » على كلمة « الذهب » ، وحرف « م » على كلمة « الحاكم »  
يريد أن هنا تقديماً وتأخيراً ، لكن لم يتبين لى موضع القدم والتأخر .



قال في الخلاصة : فإذا تلاعنا فرق بينهما .  
وعنه : لا تحصل الفرقة إلا بحكم الحاكم بالفرقة ، فينتفى الولد .  
قال في الانتصار : واختاره عامة الأصحاب .  
قوله **الثالث : التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ** .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد  
رحمه الله تعالى .

قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم ، وصححه في النظم . وفي الخلاصة هنا .  
وعنه : إن أ كذب نفسه حلت له .  
قال ابن رزين : وهى أظهر .

قال المصنف ، والشارح : هى رواية شاذة . شذ بها حنبل عن أصحابه .  
قال أبو بكر : لا نعلم أحداً رواها غيره .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمصنف  
فى هذا الكتاب فى « باب المحرمات فى النكاح » كما تقدم .  
وعنه : تباح له بعقد جديد . حكاهما الشيرازى ، والمجد .  
تنبيه : قال الزركشى : يختلف نقل الأصحاب فى رواية حنبل .  
فقال القاضى فى الروايتين : نقل حنبل « إن أ كذب نفسه زال تحريم  
الفراش ، وعادت مباحة كما كانت بالعقد الأول » .

وقال فى الجامع والتعليق : « إن أ كذب نفسه جلد الحد وردت إليه » .  
فظاهر هذا : أنها ترد إليه من غير تجديد عقد . وهو ظاهر كلام أبى محمد .  
قال فى السكافى ، والمغنى : نقل حنبل « إن أ كذب نفسه عاد فراشه كما  
كان » .



زاد في المغني « وينبغي أن تحمل هذه الرواية على ما إذا لم يفرق الحاكم .  
فأما مع تفريق الحاكم بينهما : فلا وجه لبقاء النكاح بحال » .  
قال : وفيما قال نظر . فإنه إذا لم يفرق الحاكم فلا تحريم حتى يقال : حلت  
له . انتهى .

قلت : النظر على كلامه أولى . فإن رواية حنبل ظاهرها : سواء فرق الحاكم  
بينهما أولا . فإنه قل « إن أ كذب نفسه حلت له وعاد فراشه بحاله » .  
والصحيح : أن الفرقة تحصل بتمام التلاعن من غير تفريق من الحاكم .  
كما تقدم .

وقوله « إن أ كَذَبَ نَفْسَهُ حَلَّتْ لَهُ » فيه دليل على أنها محرمة عليه قبل  
تكذيب نفسه .

قال الزركشي : والذي يقال في توجيه هذه الرواية : ظاهر هذا أن الفرقة إنما  
استندت للعان . وإذا أ كذب نفسه كان اللعان كأن لم يوجد ، وإن لم يزل ما يترتب  
عليه ، وهو الفرقة ، وما نشأ عنها . وهو التحريم .  
قال : وأعرض أبو البركات عن هذا كله . فقال : إن الفرقة تقع فسخاً  
متأبداً التحريم .

وعنه : إن أ كذب نفسه حلت له بنكاح جديد أو ملك يمين إن كانت أمة  
وقد سبقه إلى ذلك الشيرازي . فحكي الرواية بإباحتها بعقد جديد . انتهى .  
قوله « وَإِنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ الْأَمَةَ . ثُمَّ اشْتَرَاهَا : لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ  
يُكْذِبَ نَفْسَهُ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى » .

وهي رواية حنبل .  
والصحيح من المذهب : أنها لا تحل له كالأمة لو كانت حرة كما تقدم .

قوله « الرَّابِعُ : انْتِفَاءُ الْوَلَدِ عَنْهُ بِمَجَرَّدِ اللَّعَانِ . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ »  
اعلم أن الولد ينتفي بتمام تلاعنها . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب



وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا ينتفى إلا بحكم حاكم .

وعنه : لا ينتفى إلا بحكم الحاكم بالفرقة ، فينتفى حينئذ كما تقدم . ومتى تحصل الفرقة .

وقال في المحزر : ويتخرج أن ينتفى نسب الولد بمجرد لعان الزوج . وقاله في الانتصار .

قال الزركشى : وكأنه خرجه من القول : إن تعذر اللعان من جهة المرأة يلاعن الزوج وحده لنفى الولد .

وأما ذكر الولد في اللعان : فاختار أبو بكر أنه لا يعتبر ذكره في اللعان ، وأنه ينتفى عنه بمجرد اللعان .

وقال القاضى : يشترط أن يقول « هذا الولد من زنا وليس هو منى » . وقال الخرقى : لا ينتفى حتى يذكره هو في اللعان . فإذا قال « أشهد بالله لقد زنت » يقول « وما هذا الولد ولدى » وتقول هى « أشهد بالله لقد كذب . وهذا الولد ولده » .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم : القاضى ، والمصنف ، والشارح وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . قال في المحزر : وإن قذفها ، وانتفى من ولدها : لم ينتفى حتى يتناول اللعان . إما صريحاً ، كقوله « أشهد بالله لقد زنت ، وما هذا الولد ولدى » وتقول هى بالعكس . وإما ضمنياً بأن يقول : من قذفها بزنا فى طهر لم يصبها فيه ، وادعى أنه اعترلها حتى ولدت « أشهد بالله إنى لصادق فيما ادعيت عليها » أو « فيما رميتها به من الزنا » ونحوه .



وقيل : ينتفى بنفيه في اللعان من الزوج ، وإن لم تكذب المرأة في لعانها .  
فأمره : لو نفى أولاداً : كفاه لعان واحد .

قوله ﴿ وَإِنْ نَفَى الْحَمْلَ فِي التَّعَانِهِ : لَمْ يَنْتَفِ حَتَّى يَنْفِيَهُ عِنْدَ وَضْعِهَا لَهُ ، وَيَلَاعِنُ ﴾ .

هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه أكثر الأصحاب .

قال الزركشي : عليه عامة الأصحاب .

قال في القاعدة الرابعة والثمانين : هذا المذهب عند الأصحاب .

وجزم به الخرق ، وصاحب الوجيز ، وناظم المفردات ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : يصح نفيه قبل وضعه . واختاره المصنف ، والشارح . ونقله ابن

منصور في لعانه . وهي في الموجز في نفيه أيضاً .

قال الخلال عن رواية ابن منصور : هذا قول أول .

وذكر النجاد : أن رواية ابن منصور المذهب .

وينبني على هذا الخلاف استلحاقه .

فعلى الأول : لا يصح . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم .

وعلى الثاني : يصح . قاله الزركشي .

وعلى المذهب : يلاعن لدرء الحد . على الصحيح .

وقال في الانتصار : نفيه ليس قذفاً بدليل نفيه حمل أجنبية . فإنه لا يحد .

قوله ﴿ وَمِنْ شَرْطِ نَفَى الْوَلَدِ : أَنْ لَا يُوجَدَ دَلِيلٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ .

فَإِنْ أَقَرَّ بِهِ أَوْ تَوَأَّمَهُ ، أَوْ نَفَاهُ وَسَكَتَ عَنْ تَوَأَّمِهِ ، أَوْ هَتَّى بِهِ



فَسَكَتَ ، أَوْ آمَنَ عَلَى الدُّعَاءِ ، أَوْ أَخَّرَ نَفْيَهُ مَعَ إِمْكَانِهِ : أَحَقُّهُ نَسْبُهُ  
وَلَمْ يَمْلِكْ نَفْيَهُ ۝ .

اعلم أن من شرط صحة نفيه : أن ينفيه حالة علمه من غير تأخير ، إذا لم يكن  
عذر . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوحي .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
وقيل : له تأخير نفيه ما دام في مجلس علمه .

وقال في الانتصار : في حقوق الولد بواحد فأكثر إن استلحق أحد توأمية  
ونفى الآخر ولا عن له : لا يعرف فيه رواية . وعلة مذهبه جوازه . فيجوز أن  
يرتكبه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : لَمْ أَعْلَمْ بِهِ ، أَوْ لَمْ أَعْلَمْ أَنْ لِي نَفْيُهُ ، أَوْ لَمْ أَعْلَمْ  
أَنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَأَمْكَنَ صِدْقُهُ : قُبِلَ قَوْلُهُ ، وَلَمْ يَسْقُطْ نَفْيُهُ ۝ .  
شمل بمنطوقه مسألتين .

إحدهما : أن يكون قائل ذلك : حديث عهد بالإسلام . أو من أهل البادية  
فيقبل قوله بلا نزاع أعلمه .

الثانية : أن يكون عامياً . فلا يقبل قوله في ذلك . على الصحيح من المذهب .  
قدمه في الفروع ، والقواعد الأصولية . وقطع به القاضي في المجرد .  
وقيل : يقبل . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . واختاره المصنف ، والشارح .  
وأما إذا كان فقيهاً ، وادعى ذلك : فلا يقبل قوله ، على الصحيح من  
المذهب . وعليه الأصحاب . قاله المصنف والشارح .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : يقبل . وهو احتمال للمصنف . ويحتمله كلامه هنا .  
واختار في الترغيب القبول ممن يحمله .



قوله ﴿وَإِنْ أَخْرَهُ لِحَبْسٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ غَيْبَةٍ ، أَوْ شَيْءٍ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ : لَمْ يَسْقُطْ نَفْيُهُ ۝﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وقدمه في الفروع .

وقال المصنف في المقنى ، والشارح : إن كانت مدة ذلك تتناول ، وأمكنه التنفيذ إلى الحاكم ليعيثر إليه من يستوفى عليه اللعان ، فلم يفعل : بطل نفيه . وإن لم يمكنه أشهد على نفيه . فإن لم يفعل بطل خياره . وقطعا بذلك . وجزم به في الوجيز قوله ﴿وَمَتَى أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ نَفْيِهِ : حَقُّهُ نَسْبُهُ . وَلَزِمَهُ الْحَدُّ إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُحْصَنَةً ، أَوْ التَّغْزِيرُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْصَنَةً ۝﴾ . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وينجر أيضاً نسبه من جهة الأم إلى جهة الأب كالولاء . ويتوارثان . قال في الفروع : ويتوجه في الإرث وجه ، كما لا يرثه إذا كذب نفسه . انتهى قال ابن نصر الله في حواشيه : هذا كلام لم يظهر معناه . وتوقف فيه شيخنا ومولانا القاضي علاء الدين ابن مغلى . ولعل « كما » زائدة . فيصير : ويتوجه وجه لا يرثه إذا كذب نفسه . وهو ظاهر .

وفي المستوعب رواية : لا يحد . وسأله مهنا : إن أ كذب نفسه ؟ قال : لا حد ولا لعان . لأنه قد أبطل عنه القذف . انتهى .

ولو أنفقت الملاءنة على الولد ثم استلحقه الملاعن رجعت عليه بالنفقة . ذكره المصنف . قال : لأنها إنما أنفقت عليه لظنها أنه لا أب له .

فوائد

الأولى : لو استلحق الولد : لم يصح استلحاقه حتى يقول بعد الوضع بضد ما قاله قبل ذلك . قاله ناظم المفردات ، وهو منها .



الثانية : لا يلحقه نسبه باستلحاق ورثته له بعد موته والتعانه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وقيل : يلحقه .

الثالثة : لو نفى من لا ينتفى ، وقال « إنه من زنا » حدّ إن لم يلاعن . على الصحيح من المذهب .

اختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، وابن عبدوس في تذكرته .  
وعنه : يحد ، وإن لاعن . اختاره القاضي ، وغيره .  
وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع .  
قوله - فيما يلحق من النسب - « مَنْ أَتَتْ امْرَأَتُهُ بِوَلَدٍ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ امْكِتَانِ اجْتِمَاعِهِ بِهَا »  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
ونقل حرب - فيمن طلق قبل الدخول وأنت بولد فأنكره - : ينتفى بلا لعان .

فأخذ الشيخ تقي الدين رحمه الله من هذه الرواية : أن الزوجة لاتصير فراشاً إلا بالدخول .

واختاره هو وغيره من المتأخرين ، منهم والد الشيخ تقي الدين . قاله ابن نصر الله في حواشيه .

وقال في الانتصار : لا يلحق بمطلق إن اتفقا أنه لم يمسه .  
ونقل مهنا : لا يلحق الولد حتى يوجد الدخول .  
وقال في الإرشاد - في مسلم صائم في رمضان خلا بزوجة نصرانية ، ثم طلق ، ولم يطأ وأنت بولد لممكن - لحقه في أظهر الروايتين .



قوله ﴿وَلِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ أَبَانِهَا، وَهُوَ يُمْنُ يُوَلِّدُ لِمِثْلِهِ :  
لِحَقِّهِ نَسَبُهُ﴾ .

وهذا بناء منه على أن أكثر مدة الحمل أربع سنين .  
ويأتى قريباً من يصلح أن يولد له .

تفسير : قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ كَوْنُهُ مِنْهُ مِثْلَ أَنْ تَأْتِي بِهِ لِأَقَلِّ  
مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ تَزَوَّجَهَا﴾ .  
وكذا قال غيره من الأصحاب .

قال في الفروع : ومرادهم وعاش ، وإلا لحقه بالإمكان كما بعدها . انتهى .

قوله ﴿أَوْ لَا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ أَبَانِهَا﴾ .

لم يلحقه نسبه بلا نزاع .

ويأتى في العد « هل تنقضى به العدة ؟ » قبل قوله « وأقل مدة الحمل » .

قوله ﴿أَوْ أَقَرَّتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِالْقُرْءِ، ثُمَّ أَتَتْ بِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ  
سِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَهَا﴾ لم يلحقه نسبه .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وذكر بعضهم قولاً : إن أقرت بفراغ العدة ، أو الاستبراء من عتق ، ثم  
ولدت بعد فوق نصف سنة : لحقه نسبه .

وقال ناظم المفردات :

إمكان وطء في حقوق النسب فعندنا معتبر في المذهب

كأمرأة تكون في شيراز وزوجها مقيم في الحجاز

فإن تلد لسته من أشهر من يوم عقد واضحاً في النظر

فدة الحمل مع المسير لا بد أن تمضي في التقدير



إن مضى به غدا ملتحقا ومالك والشافعي واقفا  
وعندنا في صورتين حققوا والمدتان إن مضى لا يلحق  
من كان كالقاضي وكالسلطان وسيره لا يخف عن عيان  
أو غاصب صد عن اجتماع ونحوه فامنع ولا تراعى

### نفيها

أمرهما : مفهوم قوله « أو تزوجها وبينهما مسافة لا يصل إليها في المدة التي  
أتت بالولد فيها : لم يلحقه نسبه » أنه لو أمكن وصوله إليها في المدة التي أتت بالولد  
فيها : لحقه نسبه .

وهذا المذهب مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في التعليق ، والوسيلة ، والانتصار : ولو أمكن ، ولا يخف المسير كأمير  
وتاجر كبير .

ومثل في عيون المسائل بالسلطان والحاكم .

نقل ابن منصور : إن علم أنه لا يصل مثله لم يقض بالفراش . وهي مثله .  
ونقل حرب وغيره - في وال وقاض لا يمكن أن يدع عمله - : فلا يلزمه .  
فإن أمكنه لحقه .

الثاني : مفهوم قوله « أو يكون صبيا دون عشر سنين لم يلحقه نسبه » أن  
ابن عشر سنين يولد لمثله ويلحقه نسبه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر  
الأصحاب . وعبارته في العمدة ومختب الأدمى كذلك .

قال في القواعد الأصولية : هذا المذهب .

وقال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس : لا يلحق النسب من صبي له تسع سنين فما دون .  
وقدمه في الفروع وابن تيم ، ذكره في باب ما يوجب الغسل .  
وقدمه في السكافي ، والرعايتين ، والشرح ، وغيرهم .



وقيل : يولد لابن تسع . جزم به في عيون المسائل . ذكره عنه في الفروع  
في أثناء كتاب الإقرار في « أحكام إقرار الصبي » وقاله القاضي : نقله عنه في  
القواعد الأصولية ، والكافي .

قال في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير : أو كان الزوج صبياً له دون تسع  
سنين .

وقيل : عشر سنين .

وقيل : اثنتي عشر سنة . انتهى .

وقيل : لا يولد إلا لابن ثنتي عشرة سنة .

واختار أبو بكر ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل : لا يلحقه نسبه حتى يعلم بلوغه .  
وهو ظاهر ما جزم به في المنور .

فعلى الأول : لا يحكم ببلوغه إن شك فيه به . ولا يستقر به مهر ، ولا تنبت  
به عدة ولا رجعة .

قال في الفروع : ويتوجه فيه قول كشيوت الأحكام بصوم يوم الغيم .  
قوله « أَوْ مَقْطُوعُ الذَّكْرِ ، أَوْ الْأُنْثَيْنِ : لَمْ يَلْحَقْهُ نَسَبُهُ » .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقله ابن هاني ، فيمن قطع ذكره وأنثياه . قال : إن دقق . فقد يكون الولد  
من الماء القليل . وإن شك في ولده أرى القافة .

وسأله المروذي عن خصي ؟ قال : إن كان مجبواً ليس له شيء ، فإن أنزل  
فإنه يكون منه الولد وإلا فالقافة .

قوله « وَإِنْ قُطِعَ أَحَدُهُمَا . فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَلْحَقْهُ نَسَبُهُ ،  
وَفِيهِ بَعْدُ » .

شمل كلامه مسألتين .



إبراهيم : أن يكون خصياً بأن تقطع أنثياه ويبقى ذكره . فقال أكثر  
الأصحاب : يلحقه نسبه . قاله في الفروع .

وقال المصنف هنا : قاله أصحابنا . وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وقيل : لا يلحقه نسبه . وقطع به في الشرح . وهو عجيب منه ، إلا أن تكون  
النسخة مغلوطة .

وقدمه في الفروع . وجزم به في المحرر ، والحاوى ، والنظم . وأطلقهما في  
الرعايتين .

والمسألة الثامنة : أن يكون مجبواً ، بأن يقطع ذكره ، وتبقى أنثياه . فقال

جماهير الأصحاب : يلحقه نسبه . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في الوجيز .  
وقدمه في الفروع .

وقال في الرعاية الكبرى - بعد أن أطلق الخلاف - والأصح : أنه يلحق  
المجبوب دون الخصى . انتهى .

وقيل : لا يلحقه نسبه . اختاره المصنف .

وجزم به في المحرر ، والحاوى ، والنظم . وأطلقهما في الرعايتين .

وقال الناظم :

وزوجة من لم ينزل الماء عادة      لجب الفتى أو لاختصاص ليبعد

وإن جب إحدى الأثنين من الفتى      فألحق لدى أصحابنا في مبعد . انتهى

ولم أر حكم جب إحدى الأثنين لغيره . ولعله أخذه من قول المصنف « وإن  
قطع إحدهما » .

فأمره : قال في الموجز والتبصرة : لو كان عنيماً لم يلحقه نسبه . انتهى .

والصحيح من المذهب : أنه يلحقه . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .



قوله ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَاقًا رَجْعِيًّا ، فَوَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ﴾ .

منذ طلقها ، يعنى وقبل انقضاء عدتها . صرح به فى المستوعب . وهو مراد غيره ، ولأقل من أربع سنين منذ انقضت عدتها ﴿فهل يلحقه نسبه ؟ على وجهين﴾ وهما روايتان .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافى والمحزر ، والشرح ، والحاوى الصغير ، والنظم .

أمرهما : يلحقه نسبه . وهو المذهب .

قال فى المستوعب : لحقه نسبه فى أصح الوجهين ،

وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفروع ، والرايعتين .

والوجه الثانى : لا يلحقه نسبه .

تنبيه : عبارته فى الخلاصة كعبارة المصنف . ولم يذكر فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، إلا فى المسألة الأولى .

وعبارته فى المحزر ، والرايعتين ، والحاوى ، والوجيز ، والفروع ، والنظم « وإن ولدت الرجعية بعد أكثر مدة الحمل منذ طلقها ، ولدون ستة أشهر منذ أخبرت بانقضاء عدتها ، أو لم تخبر بانقضائها أصلاً . فهل يلحقه نسبه ؟ ذكروا روايتين » .

قوله ﴿وَمَنْ اعْتَرَفَ بِوِطْءِ أُمِّهِ فِي الْفَرْجِ أَوْ دُونَهُ ، فَاتَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ : لِحَقِّهِ نَسَبُهُ . وَإِنْ ادَّعَى الْعَزْلَ ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْإِسْتِبْرَاءَ﴾

متى اعترف بوطء أمته فى الفرج ، فاتت بولد لسته أشهر : لحقه نسبه . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله مطلقاً . فلا ينتفى بلعان ولا غيره ، إلا أن يدعى الاستبراء . وهذا المذهب فى ذلك كله . قدمه فى الفروع .

وقال أبو الحسين : أو يرى القافة . نقله الفضل .



وقال في الانتصار : ينتفى بالقافة ، لا بدعوى الاستبراء .  
ونقل حنبل : يلزمه الولد إذا نفاه ، وأحقته القافة وأقر بالوطء .  
وقال في الفصول : إن ادعى استبراء ثم ولدت : انتفى عنه . وإن أقر بالوطء  
وولدت لمدة الولد ، ثم ادعى استبراء : لم ينتف . لأنه لزمه بإقراره ، كما لو أراد نفى  
ولد زوجته بلعان بعد إقراره .

قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ أَوْ دُونَهُ ﴾ .

أى اعترف بوطء أمته دون الفرج . فهو كوطئه في الفرج . وهذا المذهب ،  
وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : ليس كوطئه في الفرج . وقدمه في المغنى ، والشرح .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعى الْعَزْلَ ﴾ .

يعنى : لو اعترف بالوطء في الفرج أو دونه ، وادعى أنه عزل عنها : لا يقبل  
قوله . ويلحقه نسبه . وكذا لو ادعى عدم إنزاله . وهذا المذهب فيهما .  
قال في الفروع : وعلى الأصح ، أو يدعى العزل أو عدم إنزاله .  
وجزم به في المغنى ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
وعنه : يقبل قوله ، ولا يلحقه نسبه .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وهما روايتان في المحرر ، والحاوى ، والفروع .

ووجهان في الرعايتين .

فعلى الأول : قال الإمام أحمد رحمه الله : لأن الولد يكون من الریح .

قال ابن عقيل : وهذا منه يدل أنه أراد : ولم ينزل في الفرج . لأنه لا ریح  
يشير إليها إلا رائحة المنى ، وذلك يكون بعد إنزاله ، فتتعدى رائحته إلى ماء المرأة  
فتعاقب بها كریح الكس الملقح لإناث الذحل .



قال : وهذا من الإمام أحمد - رحمه الله - علم عظيم . انتهى .  
تنبيه : جعل في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي : محل الخلاف فيما إذا قال :  
ذلك الواطئ دون الفرج .

وظاهر كلام الشارح : أن ذلك فيما إذا كان يطؤها في الفرج . وهو طريقة  
في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وظاهر كلام صاحب الفروع : أن الخلاف جار ، سواء قل « كنت أطؤها  
في الفرج وأعزل عنها » أو « لم أنزل » أو « كنت أطأ دون الفرج وأفعل ذلك »  
وهو الصواب . وهو ظاهر كلام المصنف .

قوله ﴿ وَهَلْ يَحْلِفُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى : إذا ادعى الاستبراء .

وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،  
والفروع ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم  
أمرهما : يحلف . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس .  
وصححه في التصحيح .

قال ابن نصر الله : وفيما جزم به في الوجيز نظر . لأنه صحح أن الاستيلاد  
لا يجب فيه يمين .

والوجه الثاني : يقبل قوله من غير يمين .

فائدة : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - لو ادعى عدم إنزاله هل يحلف أم لا ؟  
قاله ابن عبدوس في تذكرته وغيره .

قوله ﴿ فَإِنْ أَعْتَقَهَا ، أَوْ بَاعَهَا بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِوَطْئِهَا ، فَاتَتْ بِوَلَدٍ  
لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ : فَهُوَ وَلَدُهُ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَالْيَتِيمُ بَاطِلٌ ﴾ .



قوله ﴿ وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُسْتَبْرَأْ فَاتَتْ بِوَلَدٍ لَأَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ مِنْهُ ﴾ .

أى من البائع . فهو ولد البائع ، سواء ادعاه البائع ، أو لم يدعه . وهذا بلا نزاع .

لكن لو ادعاه المشتري ، فقليل : يلحقه . جزم به فى المغنى ، والشرح .

وقيل : يرى القافة . نقله صالح ، وحنبل .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والنظم . وأطلقهما فى

الفروع .

ونقل الفضل : هو له . قلت : فى نفسه منه شئ ؟ قال : فالقافة .

وأما إذا ادعى كل واحد منهما أنه للآخر ، والمشتري مقرّ بالوطء ، فقليل :

يكون للبائع . وهو ظاهر كلامه فى الوجيز .

وقيل : يرى القافة . جزم به فى المغنى . ذكره قبيل قول الخرق « وتجنب

الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب » وأطلقهما فى الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ ، ثُمَّ آتَتْ بِوَلَدٍ لَأَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ :

لَمْ يَلْحَقْهُ نَسَبُهُ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تُسْتَبْرَأْ ، وَلَمْ يُقَرِّ الْمُشْتَرِي لَهُ بِهِ ﴾

بلا نزاع .

وإن ادعاه بعد ذلك ، وصدق المشتري : لحقه نسبه . وبطل البيع .

قوله ﴿ فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ الْبَائِعُ أَقَرَّ بِوَطْئِهَا قَبْلَ بَيْعِهَا : لَمْ يَلْحَقْهُ

الْوَلَدُ بِحَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَتَّفَقَا عَلَيْهِ ، فَيَلْحَقْهُ نَسَبُهُ ﴾ هذا المذهب .

قال فى المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : ولو لم يكن أقر بوطئها

حتى باع : لم يلحقه الولد بحال ، إلا أن يدعيه ويصدقه المشتري .



وقيل : يلحقه نسبه بدعواه في المسألتين . وهو ملك المشتري إن لم يدعه . وكذا ذكروا ذلك في آخر باب الاستبراء .

**قوله** ﴿وَإِنْ ادَّعَاهُ الْبَائِعُ ، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْمُشْتَرِي : فَهُوَ عَبْدٌ لِلْمُشْتَرِي﴾ هذا المذهب .

وظاهر كلام المصنف : أنه يكون عبداً للمشتري مع عدم لحوق النسب بالبائع ، وهو أحد الوجهين ، إن لم يدعه المشتري ولداً له .

**والوجه الثاني** - وهو الذي ذكره المصنف احتمالاً - أن يلحقه نسبه مع كونه عبداً للمشتري .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - فيما إذا ادعى البائع : أنه ما باع حتى استبرأ وحلف المشتري : أنه ما وطئها - فقال : إن أنت به بعد الاستبراء لأكثر من ستة أشهر . فقول : لا يقبل قوله : ويلحقه النسب . قاله القاضي في تعليقه . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

وقيل : يلتقي النسب . اختاره القاضي في المجرى ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، وغيرهم .

فعلى هذا : هل يحتاج إلى اليمين على الاستبراء ؟ فيه وجهان . المشهور : لا يخلف . انتهى كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله .

### فوائد

منها : يلحقه الولد بوطء الشبهة كعقد . نص عليه . وهو المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : هذا المذهب .



وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله إجماعاً .  
وقال أبو بكر : لا يلحقه .

قال القاضي : وجدت بخط أبي بكر : لا يلحق به . لأن النسب لا يلحق  
إلا في نكاح صحيح أو فاسد ، أو ملك أو شبهة ، ولم يوجد شيء من ذلك . وذكره  
ابن عقيل رواية .

وفي كل نكاح فاسد فيه شبهة . نقله الجماعة .

وقيل : إذا لم يعتقد فساد .

وفي كونه كصحيح ، أو كملك يمين : وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وقال في الرعايتين ، والحاوي الصغير : وهل يلحق النكاح الفاسد بالصحيح ،

أو بملك اليمين ؟ على وجهين . انتهى .

قلت : الصواب أنه كالنكاح الصحيح .

وقال في الفنون : لم يلحقه أبو بكر في نكاح بلا ولي .

ومنها : لو أنكر ولداً بيد زوجته أو مطلقته أو سريته ، فشهدت امرأة

بولادته : لحقه . على الصحيح من المذهب .

وقيل : امرأتان .

وقيل : يقبل قولهما بولادته .

وقيل : يقبل قول الزوج .

ثم هل له نفيه ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وعلى الأول : نقل في المغني عن القاضي : يصدق فيه ، لتنقض عدتها به .

ومنها : أنه لا أثر لشبهة مع فراش . ذكره جماعة من الأصحاب . وقدمه

في الفروع .



واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : تبعيض الأحكام ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « واحتجى منه يأسودة » وعليه نصوص الإمام أحمد رحمه الله . قال في عيون المسائل : أمره لسودة رضى الله عنها بالاحتجاب يحتمل أنه رأى قوة شبهه من الزانى . فأمرها بذلك . أو قصد أن يبين أن للزوج حجب زوجته عن أخيها .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن استلحق ولده من الزنا ولا فراش لحقه ونص الإمام أحمد رحمه الله فيها : لا يلحقه .

وقال في الانتصار - في نكاح الزانية - : يسوغ الاجتهاد فيه .

وقال في الانتصار أيضاً : يلحقه بحكم حاكم .

وذكر أبو يعلى الصغير وغيره مثل ذلك .

ومنها : إذا وطئت امرأته أو أمته بشبهة ، وأنت بولد يمكن أن يكون من الزوج والواطىء : لحق الزوج . لأن الولد للفراش .

وإن ادعى الزوج أنه من الواطىء ، فقال بعض الأصحاب - منهم : صاحب المستوعب - يعرض على العاقبة . فإن ألحقته بالواطىء لحقه . ولم يملك نفيه عنه . وانتفى عن الزوج بغير لعان . وإن ألحقته بالزوج لحق به . ولم يملك نفيه باللعان في أصح الروایتين . قاله في المغنى ، والشرح .

وعنه : يملك نفيه باللعان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والفروع .

وتقدم بعض ذلك في كلام المصنف . في آخر « باب اللقيط » .

وإن ألحقته بهما : لحق بهما ، ولم يملك الواطىء نفيه عن نفسه .

وهل يملك الزوج نفيه باللعان ؟ على روايتين . وأطلقهما في المغنى ، والشرح .



## كتاب العدة

قوله ﴿كُلُّ امْرَأَةٍ فَارَقَهَا زَوْجُهَا فِي الْحَيَاةِ قَبْلَ الْمَسِيحِ وَالْخُلُوةِ :  
فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا﴾ بلا نزاع .

وقوله ﴿وَإِنْ خَلَا بِهَا وَهِيَ مُطَاوَعَةٌ ، فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، سَوَاءٌ كَانَ بِهِمَا  
أَوْ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ مِنَ الْوَطْءِ ، كَالْإِحْرَامِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالْحَيْضِ ،  
وَالنَّفَاسِ ، وَالْمَرَضِ ، وَالْجُبِّ ، وَالْعَنَةِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً بشرطه الآتي . سواء كان المانع شرعياً أو حسياً . كما  
مثله المصنف . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

واختار في عمد الأدلة : لا عدة بخلوة مطلقاً .

وعنه : لا عدة بخلوة مع وجود مانع شرعي ، كالإحرام والصيام والحيض  
والنفاس والظهار والإيلاء والاعتكاف . قدمه في الرعاية الكبرى .

وقال في الفروع : ويتخرج في عدة بخلوة كصداق .

وقد تقدم أحكام استقرار الصداق كاملاً بالخلوة في الفوائد في « كتاب  
الصداق » بعد قوله « ولو قتلت نفسها لاستقر مهرها » .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء كان النكاح صحيحاً أو فاسداً . وهو  
صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .  
وقال ابن حامد : لا عدة بخلوة في النكاح الفاسد . بل بالوطء كالنكاح  
الباطل إجماعاً .

وعند ابن حامد أيضاً : لا عدة بالموت في النكاح الفاسد .

ويأتي هذا قريباً في كلام المصنف فيما إذا ماتت عن امرأة نكاحها فاسد .  
فأمره : لا عدة بتحمل المرأة بماء الرجل ، ولا بالقبلة ، ولا باللمس من غير



خلوة . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهما .  
وصححه ابن نصر الله في حواشيه .  
وقيل : تجب العدة بذلك . وقطع به القاضي في المجرد ، فيما إذا تحملت بالماء .  
وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ،  
والزركشى ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال في الرعاية الكبرى : فإن تحملت بماء رجل - وقيل : أو قبلها أو لمساها  
بلا خلوة - فوجهان .

ثم قال : قلت : إن كان ماء زوجها اعتدت . وإلا فلا .  
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ لَا يَعْلَمَ بِهَا كَالْأَعْمَى وَالْظُّفْلِ ، فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ﴾ .  
وكذا لو كانت طفلة .

وضابط ذلك : أن يكون الطفل ممن لا يولد له . والطفلة ممن لا يوطأ مثلها .  
تنبيه : ظاهر قوله إحداهن ﴿ ٦٥ : ٤ ﴾ وأولاتُ الأحمالِ أُجَلُّهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ  
حَمْلَهُنَّ .

أنها لا تنقضى عدتها إلا بوضع جميع ما في بطنها . وهو صحيح للآية  
السكرية . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم ، لبقاء  
تبعيته للأم في الأحكام .

وقال ابن عقيل : وغسلها من نفاسها إن اعتبر غسلها من حيضة ثالثة .  
وعنه : تنقضى عدتها بوضع الولد الأول . وذكرها ابن أبي موسى .  
 واحتج القاضي - وتبعه الأزجى - بأن أول النفاس : من الأول . وآخره :  
منه بأن أحكام الولادة تتعلق بأحد الولدين . لأن انقطاع الرجعة وانقضاء العدة  
يتعلق بأحدهما لا بكل واحد منهما . كذلك مدة النفاس .  
قال في الفروع : كذا قال .



وتقدم نظير ذلك في « باب الرجعة » بعد قول المصنف « وإن طهرت من الحيضة الثالثة ولما تغتسل » .

قوله ﴿ وَالْحَمْلُ الَّذِي تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ : مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ﴾ .

اعلم أن ما تنقضي به العدة من الحمل : هو ما تصير به الأمة أم ولد . على ما تقدم في أول « باب أحكام أمهات الأولاد » فما حكمنا هناك بأنها تصير به أم ولد نحكم هنا بانقضاء العدة به . وما نحكم هناك بأنها لا تصير به أم ولد نحكم هنا بعدم انقضاء عدتها به . هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا تنقضي العدة هنا بالمضغة ، وإن صارت بها هناك أم ولد . نقلها الأثرم . قاله المصنف ، وغيره .

قوله ﴿ فَإِنْ وَضَعَتْ مُضْغَةً لَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَذَكَرَتْ ثِقَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ : أَنَّهُ مُبْدَأُ خَلْقِ آدَمِيِّ ، فَهَلْ تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والمذهب الأحمد .

إمراهما : لا تنقضي به العدة ، وهو المذهب . اختاره أبو بكر . وقدمه في الكافي . وقال : هذا المنصوص .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

والرواية الثانية : تنقضي به العدة . صححه في التصحيح ، ونهاية ابن رزين .

وجزم به في الوجيز .



فأثرة : لو ألفت مضغة لم يتبين فيها الخلقة ، فشهد ثقات من القوابل : أن فيها صورة خفية بان بها أنها خلقة آدمي : انقضت به العدة . جزم به في الكافي ، والمغني ، والشرح .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنها لو وضعت مضغة لا يتبين فيها شيء من خلق الإنسان : أنها لا تنقض عدتها بها . وهو صحيح . وهو المذهب ، والمشهور عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الأصحاب . ونقل حنبل : تصير به أم ولد .

فخرج القاضي وجماعة من ذلك انقضاء العدة به ، ورده المصنف . وأما إذا ألفت نطفة أو دمًا أو علقة : فإن العدة لا تنقض به ، قولاً واحداً عند أكثر الأصحاب .

وأجرى القاضي الخلاف في العلقة والمضغة التي لم يتبين أنها مبدأ خلق الإنسان قوله ﴿ وَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ لَا يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ كَأَمْرَةِ الطِّفْلِ ، وَكَذَا الْمُطَلَّقةُ عَقِبَ الْعَقْدِ وَنَحْوِهِ : لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتَهَا بِهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغني ، والشرح ، والمحرم ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

وعنه : تنقض به العدة . وفيه بُعد .

وتابع أبا الخطاب على قول ذلك . وتابعه في المحرم وغيره أيضاً .

وعنه : تنقض به إذا كان من غير امرأة الطفل ، للحoque باستلحاقه .

قال الزركشي : وأظن هذا اختيار القاضي .

وقال في المنتخب : إن أتت به امرأة بائن لأكثر من أربع سنين : انقضت

عدتها ، كالملاعة . وقاله القاضي أيضاً .



وقال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب : فإن وضعت ولداً بعد مدة أكثر الحمل : لم يلحق الزوج إذا كان الطلاق بائناً .

وهل تنقضى به العدة ؟ على وجهين .

والمذهب : أن العدة لا تنقضى بذلك . قدمه في الرعايتين ، والحاوي ، والشرح ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام الخرق .

قال الزركشي : وهو المذهب بلا ريب .

قوله ﴿ وَأَقَلُّ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقيل : أقل من ستة أشهر ولحظتان .

قوله ﴿ وَأَكْثَرُهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والشرح ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : سنتان . اختاره أبو بكر ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، ونهاية ابن رزين وشرحه .

وتقدم قريباً قبل ذلك « إذا ولدت بعد أكثر مدة الحمل ، هل تنقضى به

العدة أم لا ؟ »

قوله ﴿ وَأَقَلُّ مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ الْوَلَدُ : أَحَدُ وَثَمَانُونَ يَوْمًا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وأكثرهم قطع به .



وقيل : بل ثمانون ولحظتان . ذكره في الرعاية . وهو إذن مضغة غير مصورة .  
وَيَصُورُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرَ . عَلَى الصَّحِيحِ .

وقيل : ولحظتين .

وقيل : بل وساعتين . ذكرهما في الرعاية .

تفيم : قوله ﴿ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ﴾ .

يعنى : غير الحامل منه — قاله في المحرر وغيره ، وهو صحيح — عدتها أربعة أشهر وعشرًا ، إن كانت حرة . وشهران وخمسة أيام ، إن كانت أمة . يعنى : عشرة أيام وخمسة أيام بلياليها . فتكون : عشر ليالٍ وخمس ليالٍ . وهذا المذهب . جزم به فى المعنى ، والشرح ، والنظم . وقدمه فى الفروع .

وقال جماعة من الأصحاب : عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام .

وكذا نقل صالح وغيره : اليوم مقدم قبل الليلة ، لا يجزئها إلا أربعة أشهر وعشرة .

فائدة : من نصفها حر : عدتها ثلاثة أشهر وثمانية أيام .

قوله ﴿ فَإِنْ مَاتَ زَوْجُ الرَّجْعِيَّةِ : اسْتَأْنَقَتْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ مِنْ حِينَ مَوْتِهِ ، وَسَقَطَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به فى المعنى ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تعتد بأطولهما .

قال الشارح — بعد أن نقله عن صاحب المحرر — وهو بعيد .



### فأمرناه

إصرهما: لو قتل المرتد في عدة امرأته: فإنها تستأنف عدة الوفاة. نص عليه في رواية ابن منصور. لأنه كان يمكنه تلافي النكاح بالإسلام، بناء على أن الفسخ يقف على انقضاء العدة.

الثانية: لو أسلمت امرأة كافر، ثم مات قبل انقضاء العدة: فإنها تنتقل إلى عدة الوفاة في قياس التي قبلها. ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله. قوله ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي الصَّحَةِ طَلَاً بَائِناً، ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا: لَمْ تَنْتَقِلْ عَنْ عِدَّتِهَا﴾ بلا نزاع ﴿وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ: اعْتَدَتْ أَطْوَلَ الْأَجَلَيْنِ، مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ وَعِدَّةِ الْوَفَاةِ﴾.

وهذا المذهب. قاله في الفروع.

قال في المغنى، والشرح: هذا ظاهر المذهب.

قال في المحرر، والحاوي: وهو الصحيح. وقواه الناظم.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم.

وعنه: تعتد للوفاة لا غير. وقدمه في النظم، والرايعتين، والحاوي الصغير.

وعنه: تعتد عدة الطلاق لا غير.

ذكر هاتين الروایتين في المجرّد.

تنبيه: محل الخلاف إذا كانت ترثه. فأما الأمة، والذمية: فلا يلزمهما غير عدة الطلاق، قولاً واحداً.

### فوأمر

إصرهما: لو مات بعد انقضاء عدة الرجعية، أو بعد انقضاء عدة البائن: فلا عدة عليهما للوفاة. على الصحيح من المذهب مطلقاً. وعليه أكثر الأصحاب. وصححه في النظم وغيره.



وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وعنه : تعتد للوفاة إن ورثت منه . اختارها جماعة من الأصحاب .  
الثانية : لو طلق في مرض الموت ، ثم انقضت عدتها ، ثم مات : لزمها عدة  
الوفاة . جزم به ناظم المفردات . وهو منها . وهى بعض ما قبلها فيما يظهر .

الثالثة : لو طلق بعض نسائه مبهما ، أو معينة ، ثم أنسبها ، ثم مات : اعتدت  
كل واحدة للأطول منهما ما لم تكن حاملاً . قاله في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ،  
والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ ارْتَابَتْ الْمَتَوِّفَى عَنْهَا لِيُظْهَرَ أَمَارَاتِ الْحَمْلِ مِنَ الْحُرْكََةِ  
وَانْتِفَاحِ الْبَطْنِ ، وَانْقِطَاعِ الْخَيْضِ قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ : لَمْ تَزَلْ فِي عِدَّةٍ  
حَتَّى تَزُولَ الرَّيْبَةُ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ زَوَالِهَا : لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ ﴾ .  
يعنى : إذا تزوجت المرتابة قبل زوال الريبة : لم يصح النكاح مطلقاً . وهذا  
المذهب .

قال في الفروع : لم يصح في الأصح .  
قال في القواعد الأصولية : هذا الصحيح من المذهب .  
وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في المغنى ، والحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى .  
وقيل : يصح إذا كان بعد انقضاء العدة . وهو احتمال في المغنى ، والشرح .  
قوله ﴿ وَإِنْ ظَهَرَ بِهَا ذَلِكَ بَعْدَ نِكَاحٍ : لَمْ يَفْسُدْ ﴾ .

إن كان بعد الدخول لم يفسد قولاً واحداً . لكن لا يحل لزوجها وطؤها حتى  
تزال الريبة . قاله في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .



وإن كان قبل الدخول وبعد العقد ، فالصحيح من المذهب : أن النكاح لا يفسد إلا أن تأتى بولد لدون ستة أشهر .

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع .

وقيل : فيها وجهان ، كاتى بعدها . وأطلقهما في الرعايتين .

تفصيل : ظاهر كلامه أنها لو ظهر بها أمارات الحمل قبل نكاحها وبعد شهر العدة : أن نكاحها فاسد بعد ذلك . وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر كلامه في

الوجيز . وقدمه ابن رزين في شرحه ، والمجد في محرره .

والوجه الثاني : يحل لها النكاح ويصح . لأننا حكمنا بانقضاء العدة ، وحل

النكاح ، وسقوط النفقة والسكنى ، فلا يزول ما حكمنا به بالشك الطارئ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والفروع .

فعلى المذهب في التي قبلها ، والوجه الثاني في هذه المسألة : لو ولدت بعد العقد لدون ستة أشهر : تبيننا فساد العقد فيهما .

قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ عَنْ امْرَأَةٍ نِكَاحُهَا فَاسِدٌ ﴾ .

كالنكاح المختلف فيه ، فقال القاضى : عليها عدة الوفاة . نص عليه في رواية

جعفر بن محمد . وهو المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوى ، والمحزر ، والنظم ، وغيرهم .

وقال ابن حامد : لأعدة عليها للوفاة كذلك .

وتقدمت المسألة في أول الباب بما هو أعم من ذلك .

وإن كان النكاح مجمعا على بطلانه : لم تعتد للوفاة من أجله وجهاً واحداً .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : ذَاتُ الْقُرْبَى الَّتِي فَارَقَهَا فِي الْحَيَاةِ بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا ،

وَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ ، إِنْ كَانَتْ حُرَّةً ، وَقَرَّانٍ إِنْ كَانَتْ أَمَةً ﴾ .



هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : عدة المختلعة حيضة . واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله في بقية

الفسوخ . وأوما إليه في رواية صالح .

فائدة : المعتقد بعضها كالحرمة .

قطع به في المحرر ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَالْقُرْءُ الْحَيْضُ : فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والنظم ، وغيرهم .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال القاضي : الصحيح عن الإمام أحمد رحمه الله : أن الأقراء الحيض . وإليه

ذهب أصحابنا . ورجع عن قوله بالأطهار .

فقال في رواية النيسابوري « كنت أقول : إنه الأطهار ، وأنا أذهب اليوم

إلى أن الأقراء الحيض » .

وقال في رواية الأثرم « كنت أقول : الأطهار . ثم وفقت لقول الأكابر »

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : القروء الأطهار .

قال ابن عبد البر : رجع الإمام أحمد رحمه الله إلى أن القروء الأطهار .

وقال في رواية الأثرم « رأيت الأحاديث عن قال « القروء الحيض »

مختلفة ، والأحاديث عن قال « إنه أحق بها حتى تدخل في الحيضة الثالثة »

أحاديثها صحاح قوية .

فعلى المذهب : لاتعتمد بالحيضة التي طلقها فيها ، بلا نزاع .

وكذا على الرواية الثانية بطريق أولى وأحرى .



وعلى المذهب : لو انقطع دمها من الحيضة الثالثة : حلت للأزواج قبل الاغتسال ، في إحدى الروايتين .

واختاره أبو الخطاب ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال في مسبوک الذهب ، وهو الصحيح .

والرواية الثانية : لا تحل للأزواج حتى تغتسل . وهو المذهب .

قال الزركشى : هي أنصهما عن الإمام أحمد رحمه الله ، واختيار أصحابه ، الخرقى ، والقاضى ، والشريف ، والشيرازى ، وغيرهم .

قال فى الهداية : والمذهب ، وغيرهما : قال أصحابنا : للزوج الأول ارتجاعها .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المستوعب ، والرايعتين ، وغيرهم .

وصححه فى الخلاصة ، وغيره .

وقال فى الوجيز : لا تحل حتى تغتسل أو يمضى وقت صلاة .

وأطلقهما فى المحرر ، والشرح ، والفروع .

وتقدم ذلك فى « باب الرجعة » فى كلام المصنف فى قوله « وإن طهرت من الحيضة الثالثة ولما تغتسل ، فهل له رجعتها ؟ على روايتين » .

تفسير : ظاهر الرواية الثانية - وهى أنها لا تحل للأزواج إذا انقطع دمها حتى تغتسل - أنها لا تحل إذا فرطت فى الغسل سنين حتى قال به شريك القاضى عشرين سنة .

وذكره ابن القيم رحمه الله فى الهدى إحدى الروايات .

قال الزركشى : ظاهر كلام الخرقى وجماعة : أن العدة لا تنقضى ما لم تغتسل ، وإن فرطت فى الاغتسال مدة طويلة .

وقد قيل للإمام أحمد رحمه الله : فإن أخرت الغسل متعمدة ، فينبغى إن كان الغسل من أقرائها أن لا تبين وإن أخرته ؟ قال : هكذا كان يقول شريك .



وظاهر هذا : أنه أخذ به . انتهى .  
وعنه : تحل بمضى وقت صلاة . وجزم به في الوجيز . كما تقدم .  
وتقدم كل ذلك في « باب الرجعة » .  
وأما بقية الأحكام - كقطع الإرث ، ووقوع الطلاق ، واللعان ، والنفقة ،  
وغيرها فتتقطع بانقطاع الدم . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال الزركشي : رواية واحدة .  
وجعلها ابن عقيل على الخلاف . انتهى .  
وتقدم ذلك أيضاً هناك .  
وأما على رواية أن القروء الأطهار : فتعتمد بالطهر الذي طلقها فيه قرءاً . ثم  
إذا طعنت في الحيضة الثالثة - [ والأمة إذا طعنت في الحيضة الثانية ] حلت على  
الصحيح من المذهب فيهما . وعليه أكثر الأصحاب .  
وجزم به في المحرر ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : لا تحل إلا بمضى يوم وليلة .  
فعلى هذا : ليس اليوم والليلة من العدة في أصح الوجهين .  
قلت : فيعابى بها .  
وقيل : منها .  
قلت : فيعابى بها .  
تنبيه : قوله « الرَّابِعُ » : اللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ ، وَاللَّائِي لَمْ  
يَحْضَنْ . فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِنْ كُنَّ حَرَائِرَ ، وَإِنْ كُنَّ إِمَاءَ  
فَشَهْرَانِ .

يعنى يكون ابتداء العدة من حين وقع الطلاق ، سواء كان في أول الليل أو  
النهار ، أو في أثنائها . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .



قال الزركشي : هذا المشهور من الوجهين .  
وقال ابن حامد : لا يعتد به إلا من أول الليل أو النهار .  
قوله ﴿ وَإِنْ كُنَّ إِمَاءً : فَشَهْرَانِ ﴾  
هذا المذهب . نقله الأكثر عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه أكثر  
الأصحاب .

قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .  
وقال المصنف ، والشارح : أكثر الروايات عنه : أن عدتهن شهران .  
وقطع به الخرقى ، وصاحب العمدة ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم .  
واختاره القاضي وأصحابه ، وأبو بكر - فيما حكاه القاضي في الروايتين - وابن  
عبدوس في تذكرته .  
وقدمه في الخلاصة ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، ونظم  
المفردات ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .  
وعنه ثلاثة أشهر . قدمه في المحرر .  
وعنه شهر ونصف . اختاره أبو بكر فيما حكاه عنه المصنف وغيره .  
وأطلقهن في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .  
وعنه : شهر . قاله في الفروع . وفيه نظر .  
قوله ﴿ وَعِدَّةُ الْمُعْتَقِ بَعْضُهَا : بِالْحِسَابِ مِنْ عِدَّةِ حُرَّةٍ وَأَمَةٍ ﴾ .  
على الروايات في الأمة . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقدم في الترغيب أنها كحرة .  
قوله ﴿ وَحَدَّ الْإِيَّاسِ : خَمْسُونَ سَنَةً ﴾ .



هذا المذهب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب  
والخلاصة ، والهادي ، والمذهب الأحمد في باب الحيض . وقدموه هنا .  
وجزم به أيضاً في باب الحيض في الطريق الأقرب .  
وجزم به أيضاً في نظم المفردات ، وغيره .  
وقدمه هنا في النظم وغيره .  
قال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير هنا : وهى بنت خمسين سنة على  
الأظهر .

وصحه في البلغة - في باب الحيض - وغيره .  
قال ابن الزاغوني : هذا اختيار عامة المشايخ .  
قال في مجمع البحرين - في باب الحيض - هذا أشهر الروايات .  
قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .  
وعنه : أن ذلك حَدُّه في نساء العجم . وحده في نساء العرب : ستون سنة .  
قال في المستوعب وغيره : وعنه إن كانت من العجم والنبط : فإلى الخمسين ،  
والعرب إلى الستين . زاد في الرعاية : النبط ونحوهم ، والعرب ونحوهم .  
وعنه : حده ستون سنة مطلقاً .  
جزم به في الإرشاد ، والإيضاح ، وتذكرة ابن عقيل ، وعمدة المصنف ،  
والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، والتسهيل .  
واختاره أبو الخطاب في خلافه ، وابن عبدوس في تذكرته .  
قال في النهاية : وهى اختيار الخلال والقاضى .  
وأطلق الأولى والثانية في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن عبيدان ،  
والفروع .  
وعنه : بعد الخمسين حيض إن تكرر . ذكره القاضى وغيره . وصححه  
في السكافى .



قال في المغنى : والصحيح أنه متى بلغت خمسين سنة فانقطع حيضها عن عاداتها مرات لغير سبب : فقد صارت آيسة . وإن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها : فهو حيض في الصحيح . لأن دليل الحيض الوجود في زمن الإمكان . وهذا يمكن وجود الحيض فيه ، وإن كان نادراً . انتهى .

قلت : وهو الصواب الذي لاشك فيه .

وعنه : بعد الخمسين مشكوك فيه . فتصوم وتصلى . اختاره الخرقى ، وناظمه .

قال في الجامع الصغير : هذا أصح الروايات . واختارها الخلال .

فعلينا تصوم وجوباً . قدمه في الرعاية ، ومختصر ابن تميم .

وعنه : استحباباً . ذكره ابن الجوزى .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله أنه لا حد لأكثر سن الحيض .

وتقدم ذلك مستوفى في باب الحيض .

فلمصنف رحمه الله في هذه المسألة ثلاث اختيارات .

قوله ﴿ وَإِنْ حَاضَتِ الصَّغِيرَةُ فِي عِدَّتِهَا : انْتَقَلَتْ إِلَى الْقُرْءِ . وَيَلْزَمُهَا إِكْمَالُهَا . وَهَلْ يُحْسَبُ مَا قَبْلَ الْحَيْضِ قُرْءً ، إِذَا قُلْنَا : الْقُرْءُ الْأَطْهَارُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والمغنى ، والهادى ، والكافى ، والبلغة ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، وشرح ابن منبج ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، والزر كشى .

أمرهما : لا يحسب قرء . وهو المذهب . جزم به في الوجيز .

قال في المنور : وإن حاضت الصغيرة ابتدأت .

قال ابن عبدوس في تذكرته : وتبدأ حائض في العدة بالأقراء .



فليس في شيء من ذلك دليل على ما قلنا . لأن عند هؤلاء أن القرء الحيض .  
قال في إدراك الغاية : والطهر الماضي غير معتبر به في وجهه .

واليوم الثاني : يحسب قرءاً . صححه في التصحيح . وقدمه ابن رزين في  
شرحه .

قوله ﴿ وَإِنْ يَنْسَتْ ذَاتُ الْقُرْءِ فِي عِدَّتِهَا : انْتَقَلَتْ إِلَى عِدَّةِ  
الْآيَاتِ . وَإِنْ عَقَّتِ الْأُمَّةُ الرَّجْعِيَّةُ فِي عِدَّتِهَا بَنَتْ عَلَى عِدَّةِ حُرَّةٍ ،  
وَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا : بَنَتْ عَلَى عِدَّةِ أَمَةٍ ﴾ بلا نزاع في ذلك كله .

قوله ﴿ الْخَامِسُ : مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا ، لَا تَدْرِي مَا رَفَعَهُ : اغْتَدَتْ  
سَنَةً . تِسْعَةُ أَشْهُرٍ لِلْحَمَلِ ، وَثَلَاثَةٌ لِلْعِدَّةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والخرقى ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والشرح ، والمحزر ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : تعتد للحمل أكثر مدته . وهو قول المصنف .

ويحتمل أن تعتد للحمل أربع سنين . وهو لأبي الخطاب في الهداية .

فأئرة : لا تنتقض عدتها بعود الحيض بعد السنة وقبل العقد . على الصحيح  
من المذهب .

قال الزركشى : أصح الوجهين أنها لا تنتقل إلى الحيض للحكم بانقضاء العدة  
وقدمه في المحزر ، وشرح ابن رزين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقيل : تنتقض ، فتنتقل إلى الحيض .

جزم به ابن عبدوس في تذكرة ، والمنور ، والمستوعب .



وأطلقهما في المغنى ، والسكافى ، والشرح ، والرايعتين ، والفروع .  
 تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ أُمَّةٌ : اِعْتَدْتُ بِأَحَدِ عَشَرَ شَهْرًا ﴾ .  
 هذا مبنى على الصحيح من المذهب من أن عدة الأمة التى يئست من  
 الحيض ، أو لم تحض : شهران على ما تقدم .  
 وإن قلنا : عدتها ثلاثة أشهر فهى كالحره .  
 وإن قلنا : عدتها شهر ونصف ، فتعتمد بعشرة أشهر ونصف .  
 وإن قلنا : عدتها شهر ، فبعشرة أشهر .  
 وهذا الأخير جزم به ناظم المفردات . وهو منها .  
 قوله ﴿ وَعِدَّةُ الْجَارِيَةِ الَّتِي أَدْرَكَتْ وَلَمْ تَحِضْ ، وَالْمُسْتَحَاضَةُ  
 النَّاسِيَّةُ : ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ .  
 عدة الجارية الحره التى أدركت ولم تحض : ثلاثة أشهر . والأمة شهران .  
 على الصحيح من المذهب كالأيسة . وهو ظاهر كلام الخرقي .  
 واختاره أبو بكر ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .  
 وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
 وقدمه فى المحرر ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
 وعنه : عدتها كعدة من ارتفع حيضها لاتدرى مارهه ، على ما تقدم . اختاره  
 القاضى وأصحابه . قاله فى الفروع .  
 قال الزركشى : اختارها القاضى فى خلافه وفى غيره ، وعامة أصحابه ،  
 الشريف ، وأبو الخطاب - فى خلافهما - والشيرازى ، وابن البنا .  
 وهذه الرواية نقلها أبو طالب . لكن قال أبو بكر : خالف أبو طالب  
 أصحابه .  
 والصحيح من المذهب : أن عدة المستحاضة الناسية لوقتها ، والمبتدأة  
 المستحاضة : ثلاثة أشهر كالأيسة . وعليه أكثر الأصحاب .



وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : تعتد سنة كمن ارتفع حيضها لا تدرى مارهه .  
وقدمه ناظم المفردات في المستحاضة الناسية . وهو منها .  
وقال في عمد الأدلة : المستحاضة الناسية لوقت حيضها تعتد بستة أشهر .  
فأمره : لو كانت المستحاضة لها عادة أو تميز ، فإنها تعمل بذلك .  
وإن علمت أن لها حيضة في كل شهر أو شهرين ، أو أربعين يوماً ونسيت وقتها ، فعدها : ثلاثة أمثال ذلك . نص عليه . وقاله الأصحاب .  
قوله ﴿ فَأَمَّا الَّتِي عَرَفَتْ مَا رَفَعَ الْحَيْضَ - مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ رَضَاعٍ ، وَنَحْوِهِ - فَلَا تَزَالُ فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَعُودَ الْحَيْضُ فَتَعْتَدَ بِهِ ، إِلَّا أَنْ تَصِيرَ آيَسَةً فَتَعْتَدَ عِدَّةَ آيَسَةٍ حِينَئِذٍ ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه في رواية صالح ، وأبي طالب ، وابن منصور ، والأثرم وعليه الأصحاب .  
وعنه : تنتظر زواله . ثم إن حاضت اعتدت به وإلا اعتدت بسنة . ذكره محمد بن نصر المروزي عن مالك رضي الله عنه ، ومن تابعه منهم الإمام أحمد رضي الله عنه . وهو ظاهر عيون المسائل ، والكافي .  
قلت : وهو الصواب .  
ونقل ابن هاني : أنها تعتد بسنة .  
ونقل حنبل : إن كانت لا تحيض ، أو ارتفع حيضها ، أو صغيرة : فعدها ثلاثة أشهر .  
ونقل أبو الحارث - في أمة ارتفع حيضها لعارض - تستبرأ بتسعة أشهر للحمل وشهر للحيض .



واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن علمت عدم عوده فيكآيسة ،  
وإلا اعتدت سنة .

قوله ﴿ السَّادِسَةُ : امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ الَّذِي انْقَطَعَ خَبَرُهُ لَغَيْبَةٍ ظَاهِرُهَا  
الْهَلَاكُ ، كَالَّذِي يُفْقَدُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ ، أَوْ فِي مَفَازَةٍ ، أَوْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ  
إِذَا قُتِلَ قَوْمٌ ، أَوْ مَنْ غَرِقَ مَرْكَبُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ . فَإِنَّهَا تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ  
سِنِينَ ، ثُمَّ تَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
واعلم أن الخلاف هنا في مقدار تربص المرأة ، ثم اعتدادها فيما ظاهره الهلاك  
كخلاف المتقدم في « باب ميراث المفقود » فيما ظاهره الهلاك حكماً ومذهباً . قاله  
الأصحاب . فليعاود ذلك .

#### فأمرنا

إمراهما : تربص الأمة كالحرّة في ذلك . على الصحيح من المذهب . وعليه  
أكثر الأصحاب أبو بكر وغيره .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال القاضي : تربص على النصف من الحرّة . ورواه أبو طالب ، ورده  
المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

الثانية : هل تجب لها النفقة في مدة العدة . أم لا ؟ فيه وجهان .  
أمرهما : لا تجب . وهو الذي ذكره ابن الزاغوني في الإقناع .  
قال المجد في شرحه : هو قياس المذهب عندي . لأنه حكم بوفاته بعد مدة  
الانتظار . فصارت معتدة للوفاة .

والثاني : يجب . قاله القاضي . لأن النفقة لا تسقط إلا بيقين الموت ولم يوجد



هنا . وذكره في المغنى ، وزاد : أن نفقتها لانسقط بعد العدة . لأنها باقية على نكاحه ، ما لم تزوج أو يفرق الحاكم بينهما .  
قلت : فعلى الثانى يعاين بها .

قوله ﴿ وَهَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى رَفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ لِیَحْكُمَ بِضَرْبِ الْمُدَّةِ ، وَعِدَّةِ الْوَفَاةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والحرر ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والنظم ، والفروع .

إمراهما : يفتقر إلى ذلك . فيكون ابتداء المدة من حين ضربها الحاكم لها كمدة العنة . جزم به فى الوجيز .

وقدمه فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وشرح ابن رزين .

والرواية الثانية : لا يفتقر إلى ذلك .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يعتبر الحاكم على الأصح . فلو مضت المدة والعدة تزوجت .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وهو الصواب .

وقدمه فى الرعاية الكبرى فى أول كلامه .

وعدم افتقار ضرب المدة إلى الحاكم من مفردات المذهب .

تنبيه : ظاهر كلامه : أنه لا يشترط أن يطلقها ولى زوجها بعد اعتدادها للوفاة وهو إحدى الروايتين ، والمذهب منهما . وهو الصواب .

قال المصنف ، والشارح : وهو القياس .

وقدمه فى الرعاية الكبرى . وصححه فى النظم .

وقال ابن عقيل : لا يعتبر فسخ النكاح على الأصح . كضرب المدة . انتهى .



وعنه يعتبر طلاق وليه بعد اعتدادها للوفاة ، ثم تعتد بعد طلاق الولي بثلاثة قروء . وقدمه ابن رزین فی شرحه .

وأطلقهما فی المستوعب ، والمغنی ، والشرح ، والفروع .  
قوله ﴿ وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِالْفُرْقَةِ ﴾ : نَفَذَ حُكْمَهُ فِي الظَّاهِرِ دُونَ  
الْبَاطِنِ . فَلَوْ طَلَّقَ الْأَوَّلُ : صَحَّ طَلَاقُهُ .

لبقاء نكاحه . وكذا لو ظاهر منها : صح . وهذا المذهب . وعليه جماهير  
الأصحاب .

وجزم به فی الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فی الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنی ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح والرايعتين ، والحاوی الصغير ، والفروع وغيرهم .  
ويتخرج أن ينفذ حكمه باطنا . فينفسخ نكاح الأول . ولا يقع طلاقه ولاظهاره  
وهو لأبي الخطاب فی الهداية . وذكره فی الفروع وغيره رواية .

قلت : قد ذكر المصنف - فی هذا الكتاب فی آخر « باب طريق الحكم  
وصفته » - رواية ذكرها ابن أبي موسى بأن حكم الحاكم يزيل الشيء عن صفته  
فی الباطن من العقود والفسوخ .

وقال أبو الخطاب : القياس أنا إذا حكمنا بالفرقة نفذ ظاهراً وباطناً .

وقال فی الفروع : ويتوجه الإرث علی الخلاف .

فأمره : لو تزوجت امرأة المفقود قبل الزمان المعتبر ، ثم تبين أنه كان ميتاً  
أو أنه طلقها قبل ذلك بمدة تنقضي فيها العدة : ففی صحة النكاح قولان . ذكرها  
القاضي .

الصحيح منهما : عدم الصحة . اختاره المصنف ، والشارح .



وقال في الفروع : وإن بان موته وقت الفرقة ، ولم يجز التزويج : ففي صحته وجهان . انتهى .

قوله ﴿ وَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ ﴾ .

يعنى : إذا تربصت أربع سنين واعتدت للوفاة ﴿ ثم تزوجت ثم قدم زوجها الأول ردت إليه ، إن كان قبل دخول الثانى بها ﴾ . وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وذكر القاضى رواية : أنه يخير . أخذ ذلك من قول الإمام أحمد رحمه الله « إذا تزوجت امرأته ، فجاء : خير بين الصداق وبين امرأته » .

قال المصنف ، والشارح : والصحيح أن عموم كلام الإمام أحمد رحمه الله : يحمل على خاص كلامه فى رواية الأثرم ، وأنه لا يخير إلا بعد الدخول . فتكون زوجة الأول رواية واحدة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ﴾ .

يعنى بعد الدخول والوطء : خير الأول بين أخذها وبين تركها مع الثانى . وهو المذهب . كما قال المصنف .

وقدمه فى الشرح ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب .

وقال المصنف هنا : والقياس أنها ترد إلى الأول . ولا خيار إلا أن يفرق الحاكم بينهما . ونقول بوقوع الفرقة باطناً . فتكون زوجة الثانى بكل حال . وكذا قال فى الهداية ، والمحزر .

وحكاه فى الفروع عن جماعة من الأصحاب .



وعنه : التوقف في أمره .

ونقل أبو طالب : لا خيار للأول مع موتها ، وأن الأمة كنصف الحرة ، كالأمة .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً .  
وجعل في الروضة التخيير المذكور إليها . فأيهما اختارته : ردت على الآخر  
ما أخذته منه . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وترث الثاني . ذكره أصحابنا . وهل ترث  
الأول ؟

قال الشريف أبو جعفر : ترثه . كذا قال في الفروع .  
وقال ابن نصر الله في حواشيه على الفروع : وصوابه : وقال أبو حفص .  
وخالفه غيره ، وأنه متى ظهر الأول حياً فالفرقة ونكاح الثاني موقوف . فإن  
أخذها بطل نكاح الثاني حينئذ . وإن أمضى ثبت نكاح الثاني .  
فعلى المذهب : إن اختار الأول أخذها فله ذلك بالعقد الأول من غير افتقار  
إلى طلاق الثاني . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
قال في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم : والمنصوص : وإن لم يطلق .  
وقيل : لا بد من طلاق الثاني .  
قال القاضي : قياس قوله يحتاج إلى الطلاق . انتهى .  
وإن اختار أن يتركها للثاني : تركها له . فتكون زوجته من غير تجديد عقد  
على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

قلت : فيعاني بها .

وقال المصنف : الصحيح أنه يجدد العقد .

قوله ﴿ وَيَأْخُذْ صَدَاقَهَا مِنْهُ ﴾ .



يعنى : إذا تركها الأول للثانى أخذ صداقها منه . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال ابن عقيل : القياس أنه لا يأخذه .

قوله ﴿ وَهَلْ يَأْخُذُ صَدَاقَهَا الَّذِى أَعْطَاهَا ، أَوِ الَّذِى أَعْطَاهَا الثَّانِى ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

إسدهما : يأخذ قدر صداقها الذى أعطاه هو ، لا الثانى . وهو المذهب . صححه فى التصحيح .

قال فى القاعدة الرابعة والخمسين بعد المائة : هذا أصح الروايتين . وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، ونظم المفردات .

واختاره أبو بكر . وقدمه فى الخلاصة ، والكافى ، وشرح ابن رزى .

والرواية الثانية : يأخذ صداقها الذى أعطاه الثانى .

وعلى كلا الروايتين : يرجع الثانى على الزوجة بما أخذه الأول منه . على الصحيح .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الخلاصة ، وشرح ابن رزى .

وعنه : لا يرجع به عليها .

قال فى المغنى : وهو أظهر .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ،

والشرح ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والقواعد .



قوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ لَغَيْبَةٍ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ - كَالْتَّاجِرِ ،  
وَالسَّائِحِ - فَإِنَّ امْرَأَتَهُ تَبْقَى أَبَدًا إِلَى أَنْ يَتَيَقَّنَ مَوْتَهُ ﴾ .

هذا إحدى الروايات . قدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمصنف ، والشارح ، وقالوا : هذا المذهب ، ونصراه . وجزم به في العمدة .  
وعنه : أنها تتر بص تسعين عاماً من يوم ولد . ثم تحل . هذا المذهب .  
جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع . والمصنف في هذا الكتاب . في « باب  
ميراث المفقود » وغيرهم .  
وهو من مفردات المذهب .

وعنه : تنتظر أبداً .  
فعلينا : يجتهد الحاكم فيه كغيبية ابن تسعين سنة . ذكره في الترغيب .  
قال في الرعايتين ، والحاوي الصغير - في هذا الباب - : وإن جهل بغيبه ظاهرها  
السلامة ، ولم يثبت موته : بقيت مارأى الحاكم . ثم تعتد للموت . وقدموا هذا .  
وتقدم الخلاف في ذلك مستوفى في « باب ميراث المفقود » فليعاود .  
قوله ﴿ وَكَذَلِكَ امْرَأَةُ الْأَسِيرِ ﴾ .

وقاله غيره من الأصحاب أيضاً .  
قوله ﴿ وَمَنْ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا : فَعَدَّتْهَا  
مِنْ يَوْمٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ ، وَإِنْ لَمْ تَجْتَنِبْ مَا تَجْتَنِبُهُ الْمُعْتَدَّةُ ﴾ .  
وهذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

وعنه : ﴿ إِنْ ثَبِتَ ذَلِكَ بَيِّنَةً ﴾ أو كانت بوضع الحمل : فكذلك .  
وإلا فعدها من يوم بلغها الخبر .

قوله ﴿ وَعِدَّةُ الْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةِ : عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ﴾ .



هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
 وحكاية أبو الخطاب في الانتصار إجماعاً . وكذا عدة من نكاحها فاسد .  
 واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن كل واحدة منهما تستبرأ بحيضة .  
 وأنه أحد الوجهين في الموطأة بشبهة .  
 قوله ﴿ وَكَذَلِكَ عِدَّةُ الزَّوْجِ بِهَا ﴾ .  
 يعني : أن عدتها كمدة المطلقة .  
 وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
 وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
 وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،  
 والفروع ، ونظم المفردات ، وغيرهم .  
 وهو من مفردات المذهب .  
 وعنه : تستبرأ بحيضة . ذكرها ابن أبي موسى ، كالأمة المزني بها غير المزوجة .  
 واختارها الحلواني ، وابن رزين ، والشيخ تقي الدين .  
 واختاره أيضاً في كل فسخ وطلاق ثلاث .  
 وحكى في الرايعتين ، والحاوي رواية ثالثة : أن الموطأة بشبهة والمزني بها  
 ومن نكاحها فاسد : تعتد بثلاث حيض . فقالا : ومن وطئت بشبهة أو زنا  
 أو بمعد فاسد تعتد كمطلقة .  
 وعنه : تستبرأ الزانية بحيضة ، كأمة غير مزوجة . وعنه بثلاث .  
 فائرة : إذا وطئت امرأته أو سريته بشبهة أو زنا : حرمت عليه حتى تعتد .  
 وفيما دون الفرج وجهان .  
 وأطلقهما في المحزر ، والرايعتين ، والحاوي ، والنظم ، والزركنشي ، والفروع .  
أمرهما : لا تحرم عليه . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وهو الصواب .



والثاني : تحرم

قوله ﴿وَإِذَا وَطِئْتُ الْمُعْتَدَةَ بِشُبْهَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا﴾ .

مثل النكاح الفاسد ﴿أتمت عدة الأول﴾ .

لكن لا يحتسب منها مدة مقامها عند الوطء الثاني . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ولا يحسب منها مقامها عند الثاني في الأصح .

وجزم به المصنف في كتبه ، والشارح .

وقيل : يحسب منها .

وجزم به القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافاتهم .

وأطلقهما في النظم ، والزرکشی ، والمحمر ، والراية الكبرى ، والحاوي ، وغيرهم .

وقال في الرعاية الصغرى : ومنذ وطئ لا يحتسب من مدة الأول .

وقيل : بلى .

وقال في الكبرى - بعد أن أطلق الوجهين - قلت : منذ وطئ لا يحتسب من عدة الأول في الأصح . انتهى .

وله رجعتها في مدة تنمة العدة . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : وله رجعة الرجعية في التنمة في الأصح . واختاره المصنف والشارح .

وقيل : ليس له رجعتها فيها .

وجزم به القاضي في خلافه . قاله في آخر الفائدة الرابعة عشر .

قلت : فيعابى بها .

قوله ﴿ثُمَّ اسْتَأْنَفْتُ الْعِدَّةَ مِنَ الْوَطْءِ﴾ .



هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . لأن العدتين من رجلين لا يتداخلان .  
وذكر أبو بكر : إذا وطئت زوجة الطفل ، ثم مات عنها ، ثم وضعت قبل  
تمام عدة الوفاة : أنها لا تحل له ، حتى تكمل عدة الوفاة .

قال المجد : وظاهر هذا تداخل العدتين .

ذكره في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا فَأَصَابَهَا الْمُطَلَّقُ عَمْدًا : فَكَذَلِكَ ﴾ .

يعنى أنها كالموطوءة بشبهة من الأجنبية في عدتها . وهذا المذهب . وعليه  
أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وجعلها في الترغيب كوطئ البائن منه بشبهة ، الآتية بعد هذه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَصَابَهَا بِشُبْهَةٍ ﴾ .

يعنى المطلق طلاقاً بائناً استأنفت العدة للوطء . ودخلت فيها بقية الأولى .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به المصنف ، والشارح ، وصاحب الوجيز ، والفروع ، وغيرهم .

وقال في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة : وإن كان الواطئ بشبهة هو

الزوج تداخلت العدتان . لأنهما من رجل واحد ، إلا أن تحمل من أحد الوطأين ،

ففي التداخل وجهان . لكون العدتين من جنسين .

#### فأمرناه

إمامهما : لو وطئت امرأته بشبهة ، ثم طلقها رجعيًا : اعتدت له أولاً . ثم

اعتدت للشبهة . على الصحيح من المذهب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .



وقيل : تعتد للشبهة أولاً ، ثم تعتد له ثانياً . وهو احتمال في المحرر . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أقيس .

وفي رجعتيه قبل عدته وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : ليس له ذلك . قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير . وجزم به

ابن عبدوس في تذكرته . وصححه ابن نصر الله في حواشيه .

والوجه الثاني : له ذلك .

وفي وطء الزوج إن حملت منه وجهان . وهما احتمالان في الرعاية ، والحاوى .

وأطلقهما في الفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وقدم في الرعاية الكبرى : صحة تحريم الوطاء .

وصحح ابن نصر الله في حواشى الفروع عدم التحريم .

الثانية : كل معتدة من غير النكاح الصحيح - كالزانية والموطأة بشبهة ،

أو في نكاح فاسد - قياس المذهب : تحريم نكاحها على الواطء وغيره في

العدة . قاله الشارح .

وقال قال المصنف : والأولى حل نكاحها لمن هي معتدة منه إن كان يلحقه

نسب ولدها . لأن العدة لحفظ مائه وصيانة نسبه .

ومن لا يلحقه نسب ولدها - كالزانية - لا يحل له نكاحها . لأنه يفضى إلى

اشتباه النسب .

وتقدم حكم ذلك في « باب المحرمات في النكاح » بعد قوله « وتحرم الزانية

حتى تتوب » مستوفى فليعاود .

قوله « وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا : لَمْ تَنْقَطِعْ عِدَّتُهَا ، حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا



فَتَنْقُطَ حِينَئِذٍ ، ثُمَّ إِذَا فَارَقَهَا بَنَتْ عَلَى عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَاسْتَأْنَقَتْ  
الْعِدَّةَ مِنَ الثَّانِي ۞ .

لا أعلم فيه خلافا .

وقوله ۞ وَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا : انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ  
اعْتَدَّتْ لِالْآخَرِ أَيُّهُمَا كَانَ . وَإِنْ أُمْسَكَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا أَرَى الْقَافَةَ  
مَعَهُمَا . فَالْحَقُّ بِمَنْ الْحَقُّوهُ بِهِ مِنْهُمَا ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ مِنْهُمَا ۞ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وفي الانتصار : احتمال تستأنف عدة الآخر ، كموطأة لاثنتين .

وقيل : في الموطأة لاثنتين بزنى عليها عدة واحدة . فيتداخلان .

وتقدم كلام المجد .

وعند أبي بكر : إن أتت به لسته أشهر من نكاح الثاني فهو له . ذكره عنه  
القاضي ، وابن عقيل في المفقود .

ونقل ابن منصور مثله . وزاد : فإن ادعياه فالقافة . ولها المهر بما أصابها .  
ويؤدبان .

قوله ۞ وَلِلثَّانِي أَنْ يَنْكِحَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ ۞ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز . وصححه في النظم . ونصره المصنف .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين . والحاوي ، وغيرهم .

وقطع به الخرق ، وغيره .

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور ، والمختار للأصحاب .

وعنه : أنها تحرم عليه على التأييد .

وعنه : تحرم على التأييد في النكاح الفاسد .



وقال المصنف : له نكاحها بعد انقضاء عدة الأول . ولا يمنع من نكاحها في عدتها منه ، كالوطء في النكاح .

وتقدم نظيرها في الفائدة قبل ذلك . وهي أعم .

وتقدم في المحرمات في النكاح .

قوله وَإِنْ وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً فَعَلَيْهَا عِدَّتَانِ لِهَمَّا .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ومراده : إذا وطئها بشبهة . إذ تقدم غيره .

وصرح به في الوجيز ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً ، فَلَمْ تَنْقُضْ عِدَّتَهَا حَتَّى طَلَّقَهَا ثَانِيَةً : بَنَتْ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْعِدَّةِ ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا : اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةُ ﴾ بلا نزاع

﴿ وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا . فَهَلْ تَبَنَّى ، أَوْ تَسْتَأْنِفُ ؟ عَلَى

رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، والمنعني ، والشرح .

إمهما : تستأنف العدة . نقله ابن منصور ، كمن فسخت بعد الرجعة بعق

أو غيره . وهو المذهب . جزم به في الوجيز .

قال في المنعني ، والشرح : أولى الروايتين : أنها تستأنف .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثامنة : تبني . اختاره الخرق ، والقاضي ، وأصحابه .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، ونظم المفردات ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .



وقولى « اختاره الخرقى » هو من كلام صاحب الفروع .  
قال ابن نصر الله فى حواشيه : ليست هذه المسألة فى الخرق ولا عزائها إليه  
فى المغنى . وإنما ذكرها فى فصل مفرد . ولم ينقل عنه فيها قولاً . انتهى .  
قوله ﴿ وَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا ، ثُمَّ نَكَحَهَا فِي عِدَّتِهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا  
فِيهَا قَبْلَ دُخُولِهَا : فَعَلَى رَوَاتَيْنِ . أَوَّلَاهُمَا : أَنَّهَا تَبْنَى عَلَى مَا مَضَى  
مِنَ الْعِدَّةِ الْأُولَى . لِأَنَّ هَذَا طَلَاقٌ مِنْ نِكَاحٍ لَا دُخُولَ فِيهِ . فَلَا  
يُوجِبُ عِدَّةً ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب .  
قال القاضى فى كتاب الروايتين : لا يلزمها استثناء العدة ، رواية واحدة .  
وحزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
واختاره المصنف ، وغيره .  
والرواية الثانية : تستأنف عدة .

وقال فى القاعدة الرابعة والأربعين بعد المائة : فيها طريقان .  
أحدهما : هى على الروايتين اللتين فى الرجعية . وهو المذكور فى المجرد ،  
والفصول ، والمحرر .  
والثانى : تبني هنا ، رواية واحدة . وهو ما فى تعليق القاضى ، وعمد الأدلة .  
لا نقطاع النكاح الأول عن الثانى بالبينونة . بخلاف الرجعية .

قوله : فصل

﴿ وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَى الْمُعْتَدَةِ مِنَ الْوَفَاةِ ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْبَائِنِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .



وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوعب ، والخلاصة  
والهادي ، والمغني ، والمحزر ، والشرح ، وغيرهم .

إمراهما : لا يجب الإحداد . وهو المذهب ، على ما قدمنا في الخطبة . اختاره  
أبو بكر في الخلاف ، وابن شهاب ، والمصنف في العمدة .

وقدمه في النظم . والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمي .

والرواية الثمانية : يجب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال الزركشي : اختاره الخرق ، والقاضي ، وعامة أصحابه .

وجزم به في العمدة ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس .

ونقل أبو داود : يجب على المتوفي عنها ، المطلقة ثلاثاً ، والمحترمة .

والأصحاب يحكون الخلاف في البائن . فيشمل المطلقة واحدة وثلاثاً والمختلعة .

ونقل أبو داود مخصوص بالثلاث .

والخرق قال : المطلقة ثلاثاً .

قال الزركشي : ويلحق بالمطلقة ثلاثاً كل بائن .

وقال في المستوعب : وفي وجوبه على البائن بالثلاث أو خلع أو فسخ أو

غير ذلك : روايتان . انتهى .

وقال في الرعاية الكبرى : وفي البائن بطلاق وخلع وفسخ روايتان . انتهى .

وقيل : المختلعة كالرجعية .

قال الشارح : وذكر شيخنا في كتاب السكافي : أن المختلعة كالبائن فيما

ذكرنا من الخلاف .

والصحيح : أنه لا يجب عليها . لأنها يحل لزوجها الذي خالعها أن يتزوجها في

عديتها ، بخلاف البائن بالثلاث . انتهى .



فظاهر كلامه : أن الخلاف مخصوص بالبائن بالثلاث . وجزم به في العمدة .  
وأكثر الأصحاب أطلقوا البائن .

وقال في الانتصار وغيره : لا يلزم الإحداد بائناً قبل الدخول .

تفصيل : حيث قلنا « لا يجب الإحداد » فإنه يجوز إجماعاً . لكن لا يسن ذكره في الرعاية .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والمغنى ، والشرح ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع .

وقال القاضى فى الجامع : المنصوص يلزم الإحداد فى نكاح فاسد .

وجزم به فى القواعد الأصولية ، وقال : نص عليه فى رواية أحمد بن محمد

البرائى . القاضى ، ومحمد بن أبى موسى .

قوله ﴿ وَسَوَاءٌ فِي الْإِحْدَادِ الْمُسْلِمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ ﴾ .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال ابن القيم رحمه الله فى الهدى : الذين ألزموا به الذمىة لا يلزمون بها فى

عدتها من الذمى . فصار هذا كعقودهم . قال فى الفروع : كذا قال .

تفصيل

أمرهما : قوله ﴿ وَالْإِحْدَادُ : اجْتِنَابُ الزَّيْنَةِ وَالطَّيِّبِ ﴾ .

فتجنب الطيب ، ولو كان فى دهن . نص عليه . كدهن الورد ، والبنفسج ،

والياسمين ، والبان ، وغيره .

قال فى الفروع : وتترك دهنًا مطيبًا فقط . نص عليه . كدهن ورد . (١)



وفى المغنى : ودهن راس<sup>(١)</sup> . ولعله « بان » كما صرح به فى المغنى .  
وصرح أيضاً : أنه لا بأس بالادھان بالزيت ، والشيرج ، والسمن . ولم  
يخص غير الرأس بل أطلق .  
قلت : وكذا قال الشارح .

الثانى : قوله ﴿ وَاجْتَنَابُ الْحِنَاءِ وَالْخِضَابِ وَالْكُحْلِ الْأَسْوَدِ ﴾ .  
مراده باجتنب الكحل الأسود : إذا لم تكن حاجة . قاله فى الفروع ،  
وغيره . وقدمه فى الرعاية ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : فإن اضطرت الحادة إلى الكحل بالإمد للتداوى  
فلها أن تكحل ليلاً وتمسحه نهراً . وقطعوا به . وأفتت به أم سلمة رضى الله عنها .  
قلت : ذلك معارض بما فى الصحيحين « أن امرأة جاءت إلى النبی صلى الله  
عليه وسلم . فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتى توفى عنها زوجها . وقد اشتكت عينها  
أفنكحلها ؟ فقال : لا ، مرتين . »

فيحتمل أن يكون ذلك منسوخاً . ويحتمل أنه كان يمكنها التداوى بغيره .  
فمنعها منه . ويحتمل أنها لم تكن وصلت إلى الاضطراب إلى ذلك . والله أعلم .  
قوله ﴿ وَالْخِفَافِ ﴾ .

تمنع الحادة من الخفاف . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
قال فى الفروع : وفيه وجه سهو .  
وقال فى المطلع : والمحرم عليها إنما هو نتف وجهها . فأما خفه وحلقه :  
فمباح . نص عليه أصحابنا .

قلت : الذى يظهر : أنه اشتبه عليه . فجعل الممنوعة منه فى الإحداد وغيره -  
وهو النتف - ممنوعة منه هنا . وجعل الذى لا تمنع منه الزوجة مع زوجها وغير

---

(١) كذا ولعله « آس »



الحادة - وهو الحف والخلق - لا تمتنع منه الحادة هنا . والظاهر : أنه سهو . ولعل صاحب الفروع عنه بما قال .

فائدة : لا تمتنع من التنظيف بتقليم الأظفار ، وتنف الأبط ، وحلق الشعر المندوب إلى حلقه ، ولا من الاغتسال بالسدر والامتنشاط .  
قوله ﴿ وَلَا يُحْرَمُ عَلَيْهَا الْأَيْضُ مِنَ الثِّيَابِ ، وَإِنْ كَانَ حَسَنًا ، وَلَا الْمُلَوَّنُ لِدَفْعِ الْوَسَخِ كَالْكُحْلِ ، وَنَحْوِهِ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الحر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : يحرم الأبيض المعد للزينة . وما هو ببعيد . فإن بعضها أعظم مما منعت منه من غيره .

وقال في الترتيب : لا يحرم في الأصح ملون لدفع وسخ ، كأسود وكحلي .  
وأطلقهما في الرايتين ، والحاوي .

فائدة : هل تمتنع من الذي صبغ غزله ثم نسج أم لا ؟ فيه احتمالان مطلقان .  
ذكرهما المصنف ، والشارح ، والزر كشي . بناء على تفسير العصب المستثنى في الحديث بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « إلا ثوب عصب » .  
وأطلق الوجهين في الرعاية الكبرى ، فقال القاضي : هو ما صبغ غزله قبل نسجه . فيباح ذلك .

وصحح المصنف ، والشارح : أنه نبت ينبت في اليمن تصبغ به الثياب . ونقله عن صاحب الروض الأنف . وصححنا أن ما صبغ غزله يحرم عليها لبسه . وأنه ليس بالعصب .  
والمذهب : يحرم ما صبغ غزله ثم نسج . قدمه في الفروع .



قوله ﴿ قَالَ الْخُرْقِيُّ : وَتَجْتَنِبُ النَّقَابُ ﴾ .

هذا مما انفرد به الخرقى . وتابعه فى الرايتين ، والحاوى ، وجماعة .  
والصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب إلا الخرقى ، ومن تابعه . ونص  
عليه - أن النقاب لا يحرم عليها .  
قال الزركشى - عند كلام الخرقى « وتجتنب النقاب » - كأنه لا نص فيه  
عن الإمام أحمد رحمه الله . لأن كثيراً من الأصحاب عزا ذلك إلى الخرقى .  
لأن المعتدة كالحرمة . وعلى هذا تمنع مما فى معنى ذلك كالبرقع .  
وقال : فظاهر كلام الخرقى : أن البائن التى تحذف لا تجتنب النقاب .  
وصرح به أبو محمد فى الكتاب الكبير .

وظاهر كلامه فى كتابه الصغير ، وكذلك المجد : منعها من ذلك .

قوله ﴿ فَصَلِّ ﴾

وَتَجِبُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ تَدْعُو  
ضَرُورَةً إِلَى خُرُوجِهَا مِنْهُ ، بَأَنْ يُحَوَّلَهَا مَالِكُهُ ، أَوْ تَخْشَى عَلَى نَفْسِهَا  
فَتَنْتَقِلُ ﴿ بلا نزاع .

وظاهر كلام المصنف هنا : أنها تنتقل حيث شاءت . وهو أحد الوجهين .  
والمذهب منهما ، على ما اصطالحناه .

اختاره القاضى ، والمصنف ، والشارح .

وجزم به فى الكافى . وقدمه ابن رزى فى شرحه .

والوجه الثانى : أنها لا تنتقل إلا إلى أقرب ما يمكن من المنزل الذى وجبت

فيه . جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحرر ، والمنور ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير  
وغيرهم .



وقدمه في الرعاية الكبرى . وأطلقهما في الفروع .  
فائدة : لو بيعت الدار التي وجبت فيها العدة ، وهي حامل ، فقال المصنف :  
لا يصح البيع . لأن الباقي من مدة العدة مجهول .  
قلت : فيعالي بها .  
وقال المجذ : قياس المذهب الصحة .  
قلت : وهو الصواب .  
وتقدم ذلك أيضاً في باب الإجارة عند قوله « ويجوز بيع العين المستأجرة »  
تفسير : قوله « بأن يحولها ماله » صحيح .  
وقال في المغني : أو يطلب به فوق أجرته .  
وقال أيضاً - هو والشارح - أو لم تجد مات-كترى به .  
وقال في الترغيب : إن قلنا « لاسكني لها » فعليها الأجرة . وليس للورثة  
تحويلها منه .  
قال في الفروع : وهو ظاهر كلام جماعة .  
قال : وظاهر المغني وغيره : خلافه .  
وقال الزركشي : ذكره أبو محمد من صور الأعدار المبيحة للانتقال : إذا لم تجد  
أجرة المنزل إلا من مالها ، فلها الانتقال .  
وصرح أن الواجب عليها : فعل السكنى ، لا تحصيل المسكن . وهو مقتضى  
قول القاضي في تعليقه .  
قال : وفيما قالاه نظر - وذكره - ثم قال : والذي يظهر لي أنه يجب عليها  
بذل الأجرة من مالها إن قدرت عليها ، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها .  
فائدة : يجوز نقلها لأذاها . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .  
وقيل : ليس لهم ذلك ، بل ينتقلون عنها . واختاره في الترغيب .



تفسيرها

أمرهما : ظاهر قوله ﴿ وَلَا تَخْرُجْ لَيْلًا ﴾ .

ولو كان لحاجة . وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وحزم به في السكافي ، والمحزر .

وقطع في المغني ، والشرح : أنه لا يجوز لها الخروج ليلاً إلا لضرورة .

والوجه الثاني : يجوز لها الخروج ليلاً للحاجة .

قال في الرعاية الصغرى : ولها الخروج ليلاً لحاجة ، في الأشهر .

قال في الحاوى ، والهادى : ولها ذلك في أظهر الوجهين .

واختاره ابن عبدوس في تذكرة . وأطلقهما في الفروع .

وظاهر كلامه في الواضح : أن لها الخروج مطلقاً . قاله في الفروع .

الثاني : ظاهر قوله ﴿ وَلَهَا الْخُرُوجُ نَهَارًا لِحَوَائِجِهَا ﴾ .

أنه سواء وجد من يقضيها الحوائج أولاً . وهو ظاهر كلام غيره . وأطلقوا .

قال الحلواني : لها ذلك مع وجود من يقضيها . فصرح . وبين المطلق من

كلامهم .

وظاهر قوله أيضاً « لِحَوَائِجِهَا » أنها لا تخرج لغير حوائجها . وهو صحيح

وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في المغني ، والشرح ، وتذكرة ابن عبدوس ،

والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .

وقيل : لها الخروج نهاراً لحوائجها وغيرها .

قال في الوسيلة : نص عليه .

نقل حنبلي : تذهب بالنهار .



قال الزركشى : اشترط كثير من الأصحاب لخروجها : الحاجة . والإمام أحمد رحمه الله ، وجماعة لم يشترطوا ذلك .  
ولا حاجة - فى التحقيق - إلى اشتراطه . لأن المرأة - وإن لم تسكن متوفى عنها - تمنع من خروجها من بيتها لغير حاجة مطلقا .  
فائدة : لو خالفت وفعلت ما هى ممنوعة منه : أثمت وانقضت عدتها بمضى زمنها ، كالصغيرة .

قوله ﴿ وَإِذَا أَدْنَى لَهَا فِي النُّقْلَةِ إِلَى بَلَدٍ الشُّكْنَى فِيهِ ، فَاتَّ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْبُيُوتِ : لَزِمَهَا الْعُودُ إِلَى مَنْزِلِهَا ﴾ بلا نزاع أعلمه .  
﴿ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ فَلَهَا اخْتِيَارُ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ ﴾ .  
يعنى : إذا مات بعد مفارقة البنيان . هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وجزم به فى الوجيز وغيره .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : يلزمها العدة فى البلد الثانى ، كما لو وصلت .  
قلت : لو قيل بلزومها فى أقرب البلدين إليها : لكان متجها ، بل أولى .  
فائدة : الحكم فى النقلة من دار إلى دار كذلك على ما تقدم .

تنبية : قوله ﴿ وَإِنْ سَافَرَ بِهَا ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، وَهِيَ قَرِيبَةٌ : لَزِمَهَا الْعُودُ . وَإِنْ تَبَاعَدَتْ : خُيِّرَتْ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ ﴾ .

مراده : إذا كان سفره بها لغير النقلة على ما تقدم . جزم به فى الفروع ، وغيره .  
وإن سافر بها لغير النقلة - وهو مراد المصنف - فالحكم كما قال المصنف ، من أنها إن كانت قريبة - وهو دون مسافة القصر - لزمها العود . وإن كانت بعيدة - وهو مسافة القصر فأزيد - خيرت بين البلدين .



فأمره : لو أذن لها في السفر لغير النقلة ، فالصحيح من المذهب : أنها إن كانت قريبة ومات : يلزمها العود . وإن كانت بعيدة : تحير . قدمه في القروع . وقال في التبصرة : عن أصحابنا - فيمن سافرت بإذن - يلزمها المضي مع البعد . فتعتقد فيه .

فشمل كلامه في التبصرة عن الأصحاب سفر النقلة وغيره .

فأمره : قوله ﴿ وَإِنْ أَذِنَ لَهَا فِي الْحُجِّ ﴾ وكانت حجة الإسلام ﴿ فَأَحْرَمَتْ بِهِ ، ثُمَّ مَاتَ . فَخَشِيَتْ فَوَاتَ الْحُجِّ : مَضَتْ فِي سَفَرِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَخْشَ وَهِيَ فِي بَلَدِهَا ، أَوْ قَرِيبَةً يُمَكِّنُهَا الْعَوْدُ : أَقَامَتْ لَتَقْضِيَ الْعِدَّةَ فِي مَنْزِلِهَا ، وَإِلَّا مَضَتْ فِي سَفَرِهَا ﴾ .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحْرَمَتْ ، أَوْ أَحْرَمَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ : فَحُكْمُهَا حُكْمُ مَنْ لَمْ تَخْشَ الْفَوَاتَ ﴾ .

في أنها تقيم إذا كانت في بلدها لم تخرج ، أو خرجت لسكنها قريبة يمكنها العود ، وإن لم تكن كذلك ، مثل أن تكون قد تباعدت ، أو لا يمكنها العود . فإنها تمضي .

واعلم أنها إذا أحرمت قبل موته أو بعده ، فلا يخلو : إما أن يمكن الجمع بين الإتيان بالعدة في منزلها أو الحج ، أو لا يمكن .

فإن كان لا يمكن الجمع بين ذلك ، فقال في المحرر : إن لم يمكن الجمع قدمت مع البعد الحج . فإن رجعت منه - وقد بقي من عديتها شيء - أتمته في منزلها .

وأما مع القرب : فهل تقدم العدة ، أو أسبقهما لزوما ؟ على روايتين .

قال في الوجيز : وإن لم يمكن الجمع قدمت الحج مع البعد .

وقال في السكافي : إن أحرمت بحج أو عمرة في حياة زوجها في بلدها ،



ثم مات وخافت فواته : مضت فيه . لأنه أسبق . فإذا استويا في خوف الفوات كان أحق بالتقديم .

وقال الزركشى : إن كانت قريبة - ولم يمكن الرجوع - فهل تقدم العدة ؟ . وهو ظاهر كلامه في رواية حرب ويعقوب ، أو الحجج إن كانت قد أحرمت به قبل العدة . وهو اختيار القاضى ؟ على روايتين .

وإن كانت بعيدة مضت في سفرها . وظاهر كلام الخرق وجوب ذلك . وجعله أبو محمد مستحباً . وفصل المجد ما تقدم .

وقدم في الفروع أنها : هل تقدم الحجج مطلقاً ، أو أسبقهما ؟ على وجهين . وأطلقهما بقبيل ، وقيل .

وأما إذا أمكن الجمع بينهما ، فالصحيح من المذهب : أنه يلزمها العود . ذكره المصنف ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وجزم به في السكافي ، وغيره .

وقال في المحرر : يلزمها العود مع موته بالقرب ، وخيرت مع البعد .

وقال في الشرح : إن أحرمت بحج الفرض ، أو بحج أذن لها فيه - وكان وقت الحج متسعاً لا تخاف فوته ، ولا فوت الرفقة - لزمها الاعتداد في منزلها . وإن خشيت فوات الحج : لزمها المضي فيه .

وإن أحرمت بالحج بعد موته ، وخشيت فواته : احتمل أن يجوز لها المضي فيه ، واحتمل أن تلزمها العدة في منزلها . انتهى .

#### تفسيحات

أمرهما : القريب دون مسافة القصر ، والبعيد عكسه .

الثاني : حيث قلنا « تقدم العدة » فإنها تتحلل لفوات الحج بعمرة . وحكمها



في القضاء : حكم من فاته الحج . وإن لم يمكنها السفر ، فهي كالخضرة التي يمنعها زوجها من السفر . وحكم الإحرام بالعمرة كذلك ، إذا خيف فوات الرفقة أو لم يخف .

قوله ﴿وَأَمَّا الْمَبْتُوتَةُ : فَلَا تَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ فِي مَنْزِلِهِ ، وَتَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه : أنها كالمتوفى عنها زوجها .

تفصيل : قوله «وتعتد حيث شاءت» يعني في بلدها ، على الصحيح من المذهب ،

والروایتين .

والصحيح من المذهب : أنها لا تبیت خارجاً عن منزلها .

وعنه : يجوز ذلك .

### فوائد

الأولى : إذا أراد زوج البائن إسكانها في منزله أو غيره ، مما يصلح لها

تحصيناً لقراشه ، ولا محذور فيه : لزمها ذلك . ذكره القاضي ، وغيره . ولو لم يلزمه نفقتها كالمعتدة بشبهة ، أو نكاح فاسد ، أو مستبرأة لعق . وهذا المذهب .

جزم به في المحرر ، والحاوي ، والوجيز ، والزرکشی ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : لا يلزمها ذلك .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقدمه في الرعايتين .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن أراد ذلك وأنفق عليها . فله ذلك ،

وإلا فلا .



وسوى المصنف في العدة بين من يمكن زوجها إمساكها والرجعية في نفقة وسكنى .

الثانية : لو كانت دار المطلق متسعة لها ، وأمكنتها السكنى في موضع منفرد - كالحجرة ، وغلو الدار - وبينهما باب مغلق : جاز . وسكن الزوج في الباقي ، كما لو كانا حجريين متجاورين .

وإن لم يكن بينهما باب مغلق ، سكن لها موضع تستتر فيه بحيث لا يراها ، ومعها محرم تتحفظ به : جاز أيضاً . وتركه أولى .

الثالثة : لو غاب من لزمته السكنى لها ، أو منعها من السكنى : اكتراه الحاكم من ماله ، أو اقترض عليه ، أو فرض أجرته .

وإن اكتثرته بإذنه ، أو إذن حاكم ، أو بدونها للعجز عن إذنه : رجعت . ومع القدرة على إذنه : فيه الخلاف السابق في أوائل باب الضمان .

ولو سكنت في ملكها : فلها أجرته . ولو سكنته أو اكترت مع حضوره وسكوته : فلا أجره لها .

الرابعة : حكم الرجعية في العدة : حكم المتوفى عنها زوجها . على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية أبي داود .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره . وقاله القاضي في خلافه . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد الفقهية ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : بل كالزوجة يجوز لها الخروج والتحول بإذن الزوج مطلقاً .

الخامسة : ليس له الخلوة بامراته البائن إلا مع زوجته أو أمته أو محرم أحدهما .

قدمه في الفروع ، والراية الكبرى . وقيل : يجوز مع أجنبية فأكثر . وقيل : يجوز مع أجنبية فأكثر .



قال في الترغيب : وأصله النسوة المنفردات : هل لمن السفر مع أمن بلا محرم ؟  
قال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : وهل يجوز دخوله على البائن منه  
مع أجنبية ثقة ؟ فيه وجهان .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ويحرم سفره بأخت زوجته ولو معها .  
وقال - في ميت عن امرأة ، شهد قوم بطلاقه ثلاثاً ، مع علمهم عادة بخلوته  
بها - : لا يقبل . لأن إقرارهم يقدر فيهم .

ونقل ابن هانئ : يخلو إذا لم تشتهى ، ولا يخلو أجنبياً بأجنبية .  
قال في الفروع : ويتوجه وجه ، لقصة أبي بكر رضى الله عنه مع زوجته أسماء  
بنت عميس رضى الله عنها لما رأى جماعة من بنى هاشم عندها . رواه مسلم ، والإمام  
أحمد رحمهما الله .

وقال القاضى : من عرف بالفسق : منع من الخلوة بالأجنبية .  
قال في الفروع : كذا قال . والأشهر : تحرم مطلقاً . وذكره جماعة إجماعاً .  
قال ابن عقيل : ولو لإزالة شبهة ارتدت بها ، أو لتداو .  
وفى آداب عيون المسائل : لا يخلون رجل بامرأة ليست له بمحرم إلا كان  
الشیطان ثالثهما . ولو كانت مجوراً شوها .

وقال فى المغنى - لمن احتج بأن العبد محرم لمولاته بدليل نظره - لا يلزم منه  
الحرمية ، بدليل القواعد من النساء ، وغير أولى الإربة .  
وفى المغنى أيضاً : لا يجوز إعاره أمة جميلة لرجل غير محرم ، إن كان يخلو بها ،  
أو ينظر إليها . لأنه لا يؤمن عليها .

وكذا فى الشرح إلا إنه اقتصر على عبارة المقنع بالسكرامة .  
قال فى الفروع : فصل من النظر ما ترى .  
وقال الشارح ، كما هو ظاهر المغنى : فإن كانت شوهاً أو كبيرة : فلا بأس .  
لأنها لا يشتهى مثلها . وهذا إنما يكون مع الخلوة أو النظر كما ترى .



قال في الفروع : وهذا في الخلوة غريب . وفي آداب صاحب النظم : تكره الخلوة بالعجوز . قال في الفروع : كذا قال . وهو غريب ولم يعزه . قال : وإطلاق كلام الأصحاب في تحريم الخلوة ، والمراد به : من لعورته حكم . فأما من لا عورة له ، كدون سبع : فلا تحريم . وسبق ذلك في الجنائز في تفسير الأجنبي لأجنبية وعكسه . وتقدم في كتاب النكاح « هل يجوز النظر إلى هؤلاء ، أو إلى الأجنبية ، أم لا ؟ » .

#### السادسة : يجوز إرداف محرم .

قال في الفروع : ويتوجه في غيرها - مع الأمن ، وعدم سوء الظن - : خلاف . بناء على أن إرادته عليه الصلاة والسلام إرداف أسماء رضي الله عنها مختص به . والله أعلم .



## باب استبراء الإمام

قوله ﴿وَيَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ .

أَحَدُهَا : إِذَا مَلَكَ أُمَّةٌ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطُوءُهَا ، وَلَا الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا بِمِيشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ ، حَتَّى يَسْتَبْرَأَ ۝ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والعمدة ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوئ الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يختص التحريم بمن تحيض . فيجوز الاستمتاع والوطء بمن لا تحيض

وعنه : يختص التحريم بالوطء فقط . ذكرها في الإرشاد . واختاره ابن القيم

رحمه الله في الهدى . واحتج بجواز الخلوة والنظر ، وقال : لا أعلم في جواز هذا نزاعاً .

فعلى هذه الرواية : يجوز الاستمتاع بما دون الفرج ممن لا تحيض .

وعنه : لا يجب الاستبراء في المسنة . ذكرها الحلواني .

وذكر في الترغيب وجهاً : لا يجب الاستبراء فيما إذا ملكها يارث .

وعنه : لا يجب الاستبراء إذا كان المالك طفلاً .

وقيل : لا يجب الاستبراء إذا ملكها من مكاتبه على ما يأتي .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : جواز وطء البكر ، ولو كانت كبيرة

والآيسة . وإذا أخبره صادق : أنه لم يطأها ، أو أنه استبرأ .

ويأتي بعد ذلك الخلاف فيما إذا ملكها من كبير أو صغير ، أو ذكر أو أنثى ،

ويأتي بعد ذلك إذا كانت الأمة صغيرة .

قوله ﴿إِلَّا الْمُسَبِّةَ ، هَلْ لَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ ؟ عَلَى

رَوَايَتَيْنِ ۝ .

يعنى : إذا منعنا من الاستمتاع في غير المسبية .



وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والكافي ، والهادي ، والمغني ، والشرح .  
أمرهما : لا يحل . وهو المذهب .

قال الشارح : وهو الظاهر عن الإمام أحمد رحمه الله . وظاهر كلام الخرق .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدي ، وتذكرة ابن عبدوس ،  
وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
والرواية الثانية : يحل له ذلك . وجزم به ابن البنا ، والشيرازي .  
وصححه في البلغة ، والقاضي في المجرد . قاله في القواعد .

قوله ﴿ سَوَاءٌ مَلَكَهَا مِنْ صَغِيرٍ ، أَوْ كَبِيرٍ ، أَوْ رَجُلٍ ،  
أَوْ امْرَأَةٍ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المغني ، والمحرر ، والشرح ، والوجيز ، والنظم ، وتذكرة  
ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا يلزمه الاستبراء إذا ملكها من طفل أو امرأة .

قلت : وهو مقتضى قواعد الشيخ تقي الدين رحمه الله .

فأمره : لو ملكها امرأة من امرأة أخرى : لم يجب استبرأؤها . على الصحيح  
من المذهب .

وقد يقال : هذا ظاهر كلام المصنف .

وعنه : يلزمها استبرأؤها . كما لو ملكها طفل . على الصحيح من المذهب فيه  
كما تقدم .



قوله ﴿وَإِنْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا : لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز . وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : يحل نكاحها ، ولا يبطأ حتى يستبرأ .  
فعلى المذهب : لو خالف وعقد النكاح : لم يصح . على الصحيح من المذهب  
قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .  
قال أبو الخطاب في رءوس المسائل : ظاهر المذهب لا يصح .  
وعنه : يصح النكاح ولا يبطؤها حتى يستبرأ . وأطلقهما في المحرر ، والنظم .  
قوله ﴿وَلَهَا نِكَاحُ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَائِعَهَا يَطْوُهَا﴾ .  
هذا إحدى الروايتين . قال في المحرر : وهو الأصح .  
قال في الرعاية الصغرى : ولها نكاح غيره . على الأصح .  
وقال في الكبرى : ولها نكاح غيره ، على الأقيس . وقواه الناظم .  
وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وشرح ابن منبج ، وتذكرة  
ابن عبدوس . وقدمه في الحاوى الصغير .  
وعنه : ليس لها ذلك . وهو المذهب ، على ما اصطلاحناه في الخطبة .  
قدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، والمستوعب .  
قلت : في النفس من كون هذا المذهب بتقديم هؤلاء شئ . فإن صاحب  
المحرر ، والنظم ، وإن كانا قد قدماه ، فقد صححا غيره .  
فأمره : لو أراد السيد تزويج أمته قبل عتقها ، ولم يكن يطؤها قبل ذلك .



في حكمه حكم ما لو أعتقها وأراد تزويجها ، ولم يكن يطؤها على ما تقدم . إلا أن المصنف ، والشارح قالا : ليس له نكاحها قبل استبراءها .

قوله ﴿ وَالصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا يُوطَأُ مِنْهَا ، هَلْ يَجِبُ اسْتِبْرَؤُهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ وهما روايتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لا يجب الاستبراء . وهو المذهب . اختاره ابن أبي موسى .

وصححه المصنف في المغني ، والشارح ، وابن رزين في شرحه . ولا يلتفت إلى قول ابن منجا : إن ظاهر كلامه في المغني : ترجيح الوجوب . وهو قد صحح عدمه كما حكيناه .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .

والثاني : يجب استبراءها .

قال المصنف : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في أكثر الروايات عنه وهو ظاهر كلام الخرق ، والشيرازي ، وابن البناء ، وغيرهم . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في السكافي ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ ، أَوْ عَجَزَتْ مُكَاتَبَتُهُ ، أَوْ فَكَّ أَمَّتُهُ

مِنَ الرَّهْنِ ﴾ .

حلت بغير استبراء . وهذا هو المذهب . وعليه الأصحاب .

لكن يستحب له الاستبراء في الزوجة ، ليعلم هل حملت في زمن الملك أو غيره ؟

وأوجبه بعض الأصحاب فيما إذا ملك زوجته لتجديد الملك . قاله في الروضة .



قوله ﴿أَوْ أَسْلَمَتْ الْمَجُوسِيَّةُ ، أَوْ الْمُرْتَدَّةُ ، أَوْ الْوَثَنِيَّةُ الَّتِي حَاضَتْ عِنْدَهُ ، أَوْ اشْتَرَى مَكَاتِبَهُ ذَوَاتَ رَحِمِهِ ، فَحِضْنَ عِنْدَهُ ثُمَّ عَجَزَ ۝﴾ .

حلت بغير استبراء . وهذا المذهب .

قال في الفروع ، وفي الأصح : لا يلزمه إن أسلمت مجوسية ، أو وثنية ، أو مرتدة ، أو رجع إليه رحم مكاتبه الحرم لعجزه .

قال الزركشي : هذا المذهب .

قال الناظم : هذا الأقوى .

وصححه في المحرر ، والحاوي ، فيما إذا أسلمت الكافرة .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز . وغيرهم .

وقيل : يجب الاستبراء في ذلك كله . وأطلقهما في الرعايتين .

تنبيه : ظاهر كلامه : أن السيد لو أخذ من المكاتب أمة من ذوات محارمه

بعد أن حاضت عنده : أنه يلزمه الاستبراء . وهو صحيح . وهو المذهب .

قال في الفروع : لزمه في الأصح .

وصححه في المحرر ، والحاوي . وقدمه الزركشي ، وغيره .

وقيل : لا يلزمه .

قوله ﴿وَإِنْ وُجِدَ الْأَسْتَبْرَاءُ فِي يَدِ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ : أَجْزَأُهُ ۝﴾ .

هذا هو المذهب . قاله ابن منجا وغيره .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدي .

واختاره القاضي ، وجماعة من أصحابه .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والمحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .



قال في الخلاصة : حصل الاستبراء على الأصح .  
ويحتمل أن لا يجزئه . وهو وجه في الكافي [ وغيره . ورواية عند الأكثر .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وأطلقهما في المذهب ، والكافي <sup>(١)</sup> ،  
والرايعتين ، والحاوي ، والزركشي .

### فوائد

إصداها : وكيل البائع إذا وجد الاستبراء في يده كالبائع . على الصحيح من  
المذهب .

وقيل : يجب الاستبراء هنا .

الثانية : قال في المحرر : ويجزئ استبراء من ملكها بشراء أو وصية ،  
أو غنيمة ، أو غيرها ، قبل القبض .

وعنه : لا يجزئ .

قال في الرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير : والموصى بها ، والموروثة ، والمغنومة  
كالمبيعة .

زاد في الرايعتين ، فقال : قلت : والموهوبة .

وأطلق الرايعتين في الرعاية الكبرى .

وعنه : تجزئ في الموروثة دون غيرها .

الثالثة : لو حصل استبراء زمن الخيار . ففي إجزائه روايتان .

وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، والحاوي الصغير ، والزركشي .

واختار ابن عبدوس في تذكرته الإجزاء . وجزم به في المنور .

قال في الخلاصة : حصل الاستبراء على الأصح .

وقيل : إن قلنا « الملك للمشتري مع الخيار » كفي ، وإلا فلا . جزم به في  
الهداية ، والمستوعب ، والمصنف .

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن .



قال في الحرر : ومن اشترت بشرط الخيار ، فهل يجزىء استبرأؤها إذا قلنا  
بنقل الملك ؟ على وجهين . وأطلقتهما في النظم .  
وقدم في الرعاية الصغرى عدم الإجزاء مطلقاً .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَ أَمَّتُهُ ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بِفَسْخٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ﴾ كالإقالة  
والرجوع في الهبة ﴿ بَعْدَ الْقَبْضِ : وَجَبَ اسْتِبْرَآؤُهَا ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ .  
فَعَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقتهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافي  
والهادي ، والشرح .

إحداهما : يجب استبرأؤها . وهو المذهب . اختاره الشريف ، وأبو الخطاب ،  
والشيرازي ، وغيرهم .

قال في البلغة : وجب استبرأؤها . على الأصح . وصححه الناظم .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يجب استبرأؤها . اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

تنبيه : محل الخلاف في الفسخ حيث قلنا بانتقال الملك إلى المشتري .

أما إن قلنا بعدم انتقاله عن البائع ، ثم عاد إليه بفسخ - كخيار الشرط  
والمجلس - لم يجب استبرأؤه قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى أُمَةً مُزَوَّجَةً ، فَطَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ :

لَزِمَ اسْتِبْرَآؤُهَا ﴾ بلا نزاع أعلمه ، ونص عليه .

﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ : لَمْ يَحِبْ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

اكتفاء بالعدة . وهو المذهب .

صححه في المغنى ، والشرح ، والتصحيح ، وغيرهم .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز .



وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى . وتذكرة ابن عبدوس .

والوجه الثاني : يجب استبرأؤها بعد العدة . اختاره القاضي .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ،  
والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

فأمره : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - : لو اشترى أمة معتدة أو مزوجة فمات  
زوجها .

قوله ﴿الثاني: إِذَا وَطِئَ أُمَّتَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا: لَمْ يَحْزُ حَتَّى  
يَسْتَبْرَأَ﴾ .

ولم ينعقد العقد . هذا المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدّمه في المحزر ، والفروع ، والنظم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وعنه : يجوز من غير استبراء . فيصح العقد ، ولا يبطأ الزوج حتى يستبرأ .  
نقله الأثرم وغيره .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا . فَقَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ،  
وغيرهم .

وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى . وقدمه ابن رزين في شرحه .

والرواية الثانية : لا يلزمه استبرأؤها قبل ذلك . صححه في التصحيح .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وصححه الناظم .



وعنه : لا يصح . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى ، والفروع .  
تنبيه : خص المصنف ، والشارح ، والناظم : الخلاف بما إذا كانت تحمل .  
 فأما إن كانت آيسة : لم يلزمه استبرأؤها إذا أراد بيعها ، قولاً واحداً عندهم .  
 وأكثر الأصحاب أطلقوا الخلاف من غير تفصيل .  
 قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا : لَمْ يَلْزَمْهُ اسْتِبْرَآؤُهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ ﴾ .  
 هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
 وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ،  
 وغيرهم .

ونقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
 وقدمه في الرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم . وقال : هذا المذهب .  
 قال في المستوعب ، وغيره : والمستحب أن يستبرئها .  
 وعنه : يلزمه الاستبراء وإن لم يطأها . ذكرها أبو بكر في مقنعه واختارها .  
 ونقل حنبلي : إن كانت البالغة امرأة قال : لا بد أن يستبرئها ، وما يؤمن أن  
 تكون قد جاءت بحمل ؟ وهو ظاهر ما نقله جماعة . قاله في الفروع .  
 وقال في الانتصار : إن اشتراها . ثم باعها قبل الاستبراء : لم يسقط الأول  
 في الأصح .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : إِذَا أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ ، أَوْ أُمَّةً كَانَ يُصِيبُهَا ، أَوْ مَاتَ  
 عَنْهَا : لَزِمَهَا اسْتِبْرَاءُ نَفْسِهَا ﴾ بلا نزاع ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُزَوَّجَةً ، أَوْ  
 مُعْتَدَّةً . فَلَا يَلْزَمُهَا اسْتِبْرَاءُهَا ﴾ .

وكذا لو أراد تزويجها أو استبرأها بعد وطئه ثم أعتقها ، أو باعها فأعتقها مُشْتَرِ  
 قبل وطئه بلا نزاع في ذلك .  
 وإن أبانها قبل دخوله أو بعده ، أو مات فاعتدت ، ثم مات السيد ، فلا



استبراء إن لم يطاء . لزوال فراشه بتزويجها ، كأمة لم يطاءها . وهذا الصحيح من المذهب . نقله ابن القاسم ، وسندي . وقدمه في الفروع ، وغيره . واختار المصنف وغيره وجوبه لعود فراشه . وإن باع ولم يستبرئ فاعتقها مشتر قبل وطء واستبراء : استبرأت ، أو تمت ما وجد عند مشتر .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ زَوْجُهَا ، وَسَيِّدُهَا وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا ، وَبَيْنَ مَوْتِهِمَا أَقَلُّ مِنْ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ : لَزَمَهَا بَعْدَ مَوْتِ الْآخِرِ مِنْهُمَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ حَسْبُ . وَإِنْ كَانَ يَنْتَهَمَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ جَهَلَتْ الْمُدَّةُ : لَزَمَهَا بَعْدَ مَوْتِ الْآخِرِ مِنْهُمَا أَطْوَلُ الْأَمْرَيْنِ : مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ ، أَوْ الْإِسْتِبْرَاءِ ﴾ .

ولا ترث الزوج . هذا المذهب . قاله في الفروع وغيره . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا يلزمها سوى عدة حرة للوفاة فقط مطلقاً . فائدة : لو ادعت أمة موروثة تحریمها على وارث بوطء موروثه ففي تصديقها وجهان . وأطلقهما في الرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . أمرهم : تصدق في ذلك . لأنه لا يعرف إلا من جهتها . قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : وهو أظهر .

والثاني : لا تصدق .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَكَ رَجُلَانِ فِي وَطْءِ أَمَةٍ : لَزَمَهَا اسْتِبْرَاءُ إِنْ ﴾ .



هذا المذهب . جزم به في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والوجيز ، والهداية  
والمستوعب ، والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .  
وقيل : يكفي استبراء واحد . اختاره في الرعاية الكبرى .  
قلت : وهو الصواب .

وتقدم في آخر اللعان « إذا اشترك البائع والمشتري في وطئها وأتت بولد :  
هل يكون عبداً للمشتري ، أو يكون للبائع ؟ » وتفاصيل ذلك .  
قوله ﴿ وَالْإِسْتِبْرَاءُ يَحْصُلُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ﴾ .  
بلا نزاع .

وقوله ﴿ أَوْ بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ ﴾ .  
هو المذهب ، سواء كانت أم ولد أو غيرها . وعليه الأصحاب .  
وذكر في الواضح رواية : تعتد أم الولد بعقتها أو بموته بثلاث حيض .  
قال في الفروع : وهو سهو .  
وذكر في الترغيب رواية : تعتد أم الولد بعقتها بثلاث حيض .  
وعنه - في أم الولد إذا مات سيدها - اعتدت أربعة أشهر وعشراً .  
وحكى أبو الخطاب رواية ثالثة : أنها تعتد بشهرين وخمسة أيام . كعدة الأمة  
المزوجة للوفاة .

قال المصنف : ولم أجد هذه الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في الجامع .  
ولا أظنها صحيحة عنه .

قلت : قد أثبتتها جماعة من الأصحاب .

قوله ﴿ أَوْ بِمُضِيِّ شَهْرٍ إِنْ كَانَتْ آيسَةً ، أَوْ صَغِيرَةً ﴾ .  
وكذا لو بلغت ولم تحض . وهذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .



وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : بثلاثة أشهر . نقلها الجماعة .

قال المصنف ، والشارح ، والزركشي : هذا هو المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .

واختاره الخرق ، وأبو بكر ، والقاضي ، وابن عقيل ، والمصنف .

قال في الفروع : وهي أظهر .

وعنه : بشهر ونصف . نقلها حنبلي .

وعنه : بشهرين . ذكره القاضي ، كعدة الأمة المطلقة .

قال المصنف : ولم أر لذلك وجهاً .

ولو كان استبرأؤها بشهرين لكان استبراء ذات القرء بقرأين ، ولم نعلم به

قائلاً .

فأمره : تصدق في الحيض . فلو أنكرته ، فقال : أخبرتني به ، فوجهان .

وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : يصدق هو . وجزم به في الرعاية الكبرى .

والثاني : تصدق هي .

قال ابن نصر الله في حواشيه : وهو أظهر إلا في وطئه أختها بنكاح ، أو

ملك . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لَا تَدْرِي مَا رَفَعَهُ ﴾ : فَبِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ .

نصّ عليه .

سعة للحمل وشهر للاستبراء . وهو المذهب . نص عليه .



وجزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وابن منجا فى شرحه ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : تستبرأ بأحد عشر شهراً .

وعنه : بسنة . وعنه : بعشرة ونصف . فالزائد عن التسعة أشهر : مبنى على الخلاف فى عدتها على ما تقدم .

قال فى الفروع : فإن ارتفع حيضها : فكعدة .

#### فأما تارة

إبراهيم : لو علمت ما رفع حيضها : انتظرتة حتى يحىء ، فتستبرىء به ، أو تصير من الآيسات ، فتعتد بالشهور كالمعتدة .

المأنيبة : يحرم الوطء فى الاستبراء . فإن فعل : لم ينقطع الاستبراء .

وإن أحبلها قبل الحيضة : استبرأت بوضعه . وإن أحبلها فى الحيضة : حلت فى الحال لجعل ما مضى حيضة . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وجزم به فى الرايتين ، والحاوى ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع .  
قلت : فيعابى بها .

ونقل أبو داود : من وطئ قبل الاستبراء يعجبني أن يستقبل بها حيضة .

وإنما لم يعتبر استبراء الزوجة ، لأن له نفي الولد باللعان .

ذكر ابن عقيل - فى المنثور - : أن هذا الفرق ذكره له الشاشى . وقد بعثنى شيخنا لأسأله عن ذلك .



## كتاب الرضاع

تنبيه : قوله ﴿يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ، وَإِذَا حَمَلَتْ  
الْمَرْأَةُ مِنْ رَجُلٍ ثَبَتَ نَسَبُ وَلَدِهَا مِنْهُ . فَثَابَ لَهَا لَبَنٌ . فَأَرْضَعَتْ  
بِهِ طِفْلاً ۝ .

هكذا عبارة الأصحاب ، وأطلقوا .

وزاد في المبهج ، فقال « وأرضعت به طفلاً ، ولم يتقيا » .  
قوله ﴿صَارَ وَلَدًا لَهَا فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ ، وَإِبَاحَةِ النَّظَرِ وَالْخُلُوعِ ،  
وَتُبُوتِ الْمُحَرَّمِيَّةِ . وَأَوْلَادُهُ - وَإِنْ سَفَلُوا - أَوْلَادٌ وَلَدِيهَا . وَصَارَ  
أَبَوِيهِ وَأَبَاؤُهَا أَجْدَادُهُ وَجَدَّاتُهُ ، وَإِخْوَةُ الْمَرْأَةِ وَأَخَوَاتُهَا أَخْوَالُهَا  
وَحَالَاتُهُ ، وَإِخْوَةُ الرَّجُلِ وَأَخَوَاتُهُ أَعْمَامُهُ وَعَمَّاتُهُ . وَتَنْتَشِرُ حُرْمَةُ  
الرِّضَاعِ مِنَ الْمُتَرَضِّعِ إِلَى أَوْلَادِهِ ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ، وَإِنْ سَفَلُوا .  
فَيَصِيرُونَ أَوْلَادًا لَهَا ۝ . بلا نزاع في ذلك .

قوله ﴿وَلَا تَنْتَشِرُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ ۝ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الروضة : لو ارتضع ذكر وأنثى من امرأة صارت أمًا لهما . فلا يجوز  
لأحدهما أن يتزوج بالآخر ، ولا بأخواته الحادثات بعده . ولا بأس أن يتزوج  
بأخواته اللاتي ولدن قبله ، ولكل منهما أن يتزوج أخت الآخر . انتهى .  
ولا أعلم به قائلًا غيره . ولعله سهو .

ثم وجدت ابن نصر الله في حواشيه . قال : هذا خلاف الإجماع .

قوله ﴿وَلَا تَنْتَشِرُ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ آبَائِهِ وَأُمَّهَاتِهِ وَأَعْمَامِهِ ،



وَعَمَّاتِهِ ، وَأَخْوَالِهِ ، وَخَالَاتِهِ . فَلَا تَحْرُمُ الْمَرْضُوعَةُ عَلَى أَبِي الْمَرْتَضِعِ ،  
وَلَا أَخِيهِ ، وَلَا تَحْرُمُ أُمُّ الْمَرْتَضِعِ وَلَا أُخْتُهُ عَلَى أَبِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَا أَخِيهِ ﴿  
بِلَا نِزَاعٍ .

قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ أَرْضَعْتَ بِلَبَنِ وَلَدِهَا مِنَ الزَّانَا ظِفْلًا : صَارَ وَلَدًا لَهَا ،  
وَحَرَّمَ عَلَى الزَّانِي تَحْرِيمَ الْمُصَاهَرَةِ ، وَلَمْ تَثْبُتْ حُرْمَةُ الرَّضَاعِ فِي حَقِّهِ  
فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره ابن حامد ، وابن عبدوس في تذكرته .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،  
والفروع .

وقال أبو بكر : ثبت .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

قَوْلُهُ ﴿ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَكَذَلِكَ الْوَلَدُ الْمُنْفِيُّ بِاللَّعَانِ ﴾ .

وهو الصحيح . يعني : أن حكم لبن ولدها المنفي باللعان حكم لبن ولدها من  
الزنا ، من كون المرتضع يحرم على الملاعن تحريم المصاهرة . ولم تثبت حرمة الرضاع  
في حق الملاعن . على المذهب ، أو تثبت على قول أبي بكر . وهو ظاهر كلام  
الخرقي .

وجزم به في المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

ويحتمل أن لا يثبت حكم الرضاع في حق الملاعن بحال . لأنه ليس بلبنه

حقيقة ، ولا حكماً . بخلاف الزاني .

قلت : وهو الصواب .



﴿ وَإِنْ وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً بِشُبُهَةٍ ، فَأَتَتْ بَوْلَدٍ فَأَرْضَعَتْ بِلَبَنِهِ طِفْلاً : صار ابناً لمن ثبت نسب المولود منه ﴾ بلا نزاع .

وإن ألحق بهما : كان المرتضع ابناً لهما . بلا خلاف .  
زاد في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والترغيب ، وغيرهم .  
فقالوا : وكذا الحكم لومات ، ولم يثبت نسبه . فهو لهما .

قلت : وهو صحيح .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ .

إما لعدم القافة ، أو لأنه أشكل عليهم .

﴿ ثبت التحريم بالرضاع في حَقِّهما ﴾ .

كالنسب . وهو أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في المحرر ، والحاوي الصغير .

والوجه الآخر : هو لأحدهما مبهما . فيحرم عليهما . اختاره في الترغيب .

قال في المغنى ، والكافي ، وتبعه الشارح : وإن لم يثبت نسبه منهما لتعذر القافة أو لاشتباهه عليهما ، ونحو ذلك : حرم عليهما ، تغليفاً للحظر .

وجزم به ابن رزين في شرحه ، وابن منجا . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ ثَابَ لَامْرَأَةٍ لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَمَلٍ تَقَدَّمَ ﴾ .

قال جماعة - منهم : ابن حمدان في رعايته - : أو من وطئ تقدم .

﴿ لم ينشُر الحُرْمَةُ . نصَّ عليه في لَبَنِ الْبِكْرِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : لم ينشُر الحُرْمَةُ . في ظاهر المذهب .

قال الزركشي : وهو المنصوص ، والختار للقاضي ، وعامة أصحابه .

قال ناظم المفردات : عليه الأكثر .



وجزم به في الوجيز ، والنور .  
وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، ونظم المفردات ، وغيرهم .  
وصححه في النظم ، وغيره .  
قال جماعة من الأصحاب : لأنه ليس ببلبن حقيقة ، بل رطوبة متولدة . لأن  
اللبن ما أنشز العظام ، وأنبت اللحم . وهذا ليس كذلك .  
وعنه : ينشزها . ذكرها ابن أبي موسى .  
قال في المستوعب : اختاره ابن أبي موسى .  
قال المصنف هنا : والظاهر أنه قول ابن حامد .  
قال الشارح : وهو قول ابن حامد .  
واختاره المصنف ، والشارح .  
قال في الرعايتين : ولا يحرم لبن غير حبل ، ولا موطوءة على الأصح .  
فعلى القول بأنه ينشر : فلا بد أن تكون بنت تسع سنين فصاعداً . صرح به  
في الرعاية الكبرى . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وغيره . لقوله « وإن تاب  
لامرأة » .  
قوله ﴿ وَلَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ غَيْرُ لَبَنِ الْمَرْأَةِ ، فَلَوْ ارْتَضَعَ طِفْلَانِ مِنْ  
بَهِيمَةٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ خُنْثَى مُشَكَّلٍ : لَمْ يَنْشُرِ الْحُرْمَةَ ﴾ بلا نزاع .  
إذا ارتضع طفلان من بهيمة : لم ينشر الحرمة ، بلا نزاع .  
وإن ارتضع من رجل لم ينشر الحرمة أيضاً . على الصحيح من المذهب .  
وعليه الأصحاب . وقطعوا به .  
وذكر الحلواني وابنه رواية : بأنه ينشر .  
وإن ارتضعا من خنثى مشكل ، فإن قلنا : لا ينشر لبن المرأة الذي حدث  
من غير حمل ، فهنا لا ينشر بطريق أولى وأحرى .  
وقد تقدم أنه لا ينشر على الصحيح المنصوص .



وإن قلنا : هنا ينشر - على الرواية التي ذكرها ابن أبي موسى - فهل ينشر  
الحرمة هنا لبن الخنثى المشكل ؟ فيه وجهان .

هذه طريقة صاحب الحرر ، والحاوي ، والفروع . وهي الصواب .  
والصواب أيضا : عدم الانتشار ، ولو قلنا بالانتشار من المرأة . وهو ظاهر  
كلام المصنف .

وظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم : أن  
الخلاف في الخنثى مطلقاً .

ولذلك ذكروا المسألة من غير بناء . فقالوا : لو ارتضع من كذا وكذا ، ومن  
خنثى مشكل : لم ينشر الحرمة .

وقال ابن حامد : يوقف أمر الخنثى حتى يتبين أمره .  
ولهذا قال في الرايعتين : ولا تثبت حرمة لبن رجل وخنثى .  
وقيل : يقف أمره حتى ينكشف .

وقيل : إن حرم لبن بغير حبل ولا وطاء ، ففي الخنثى المشكل وجهان . انتهى  
فعلى قول ابن حامد : يثبت التحريم إلا أن يتبين كونه رجلاً . قاله  
المصنف ، والشارح .

قال في المستوعب : فيكون هذا الوقوف عن الحكم بالبنوة والأخوة من  
الرضاع يوجب تحريماً في الحال من حيث الشبهة ، وإن لم تثبت الأخوة حقيقة  
كاشتباه أخته بأجانب .

وقال في الرعاية الكبرى : فعلى قول ابن حامد : لا تحريم في الحال ، وإن  
أيسوا منه بموت ، أو غيره ، فلا تحريم .

قوله ﴿ وَلَا تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ بِالرَّضَاعِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ .  
أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَرْتَضِعَ فِي الْعَامَيْنِ . فَلَوْ ارْتَضَعَ بَعْدَهُمَا بِلَحْظَةٍ :  
لَمْ تَثْبُتْ ﴾ .



وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .  
وقال أبو الخطاب : لو ارتضع بعد الحولين بساعة : لم يحرم .  
وقال القاضي ، وصاحب الترغيب : لو شرع في الخامسة ، فحال الحول قبل  
كاملها : لم يثبت التحريم .

قال المصنف : ولا يصح هذا . لأن ما وجد من الرضعة في الحولين لبن كاف  
في التحريم . بدليل ما لو انفصل مما بعده .  
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : ثبوت الحرمة بالرضاع إلى الفطام . ولو  
بعد الحولين ، أو قبلهما .

فأناط الحكم بالفطام ، سواء كان قبل الحولين أو بعده .  
واختار أيضاً ثبوت الحرمة بالرضاع . ولو كان المرتضع كبيراً للحاجة . نحو  
كونه محرماً . لقصة سالم مولى أبي حذيفة رضى الله عنه ، مع زوجة أبي حذيفة  
رضى الله عنهما .

فأورد : لو أكرهت على الرضاع : ثبت حكمه . ذكره القاضي في الجامع  
محل وفاق .

قوله ﴿ الثَّانِي : أَنَّ يَرْتَضِعَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .  
وهذا المذهب بلا ريب .

قال المصنف ، والشارح : هذا الصحيح من المذهب .

قال المجتهد في محرره ، وغيره : هذا المذهب .

قال الزركشي : هو مختار أصحابه ، متقدمهم ومتأخرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : ثلاث يحرم . وعنه : واحدة .

وقدمه في الحرر . وأطلقهن في الهداية .



قوله ﴿وَمَتَى أَخَذَ الثَّدْيَ فَأَمْتَصَّ مِنْهُ ثُمَّ تَرَكَهُ ، أَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ .  
فَهِيَ رَضْعَةٌ . فَمَتَى عَادَ فَهِيَ رَضْعَةٌ أُخْرَى ، بَعْدَ مَا يَبْنِيهِمَا أَوْ قُرْبَ ،  
وَسَوَاءٌ تَرَكَهُ سَبْعًا ، أَوْ لَأْمَرٍ يُلْهِمُهُ ، أَوْ لَا تَنْتَقَالَهُ مِنْ ثَدْيٍ إِلَى غَيْرِهِ ،  
أَوْ مِنْ امْرَأَةٍ إِلَى غَيْرِهَا ۝ .

وهذا المذهب في ذلك كله . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ،  
والزركشي ، والفروع ، وغيرهم . واختاره أبو بكر ، وغيره .  
وقال ابن حامد : إن لم يقطع باختياره فهما رضعة ، إلا أن يطول الفصل  
بينهما .

وذكر الآمدي : أنه لو قطع باختياره - لتنفس ، أو إعياء يلحقه - ثم عاد  
ولم يطل الفصل ، فهي رضعة واحدة .  
قال : ولو انتقل من ثدي إلى آخر ، ولم يطل الفصل ، فإن كان من امرأة  
واحدة : فهي رضعة واحدة . وإن كان من امرأتين : فوجهان . ذكره في القاعدة  
الثالثة بعد المائة .

وقال ابن أبي موسى : حَدُّ الرضعة أن يمتص ثم يمسك عن امتصاص لتنفس  
أو غيره ، سواء خرج الثدي من فيه أو لم يخرج . نقله الزركشي .  
وعنه : رضعة إن تركه عن قهر ، أو لتنفس أو ملل .  
وقيل : إن انتقل من ثدي إلى ثدي آخر ، أو إلى مرضعة أخرى : فرضعتان  
على أصح الروايتين .

قال في الرعايتين : فإن قطع المصّة لتنفس ، أو ما ألهاه ، أو قطعت عليه المرضعة  
قهرًا : فرضة . وعنه : لا .

وإذا انتقل من ثدي إلى آخر ، أو إلى مرضعة أخرى : فرضعتان على الأصح



قال في الوجيز : فإن قطع المصّة ، لتنفس أو شبع ، أو أمر ألهاه ، أو قطعت عليه المرضعة قهراً : فرضة .

فإن انتقل إلى ثدي آخر ، أو مرضعة أخرى : فثنتان . قرب ما بينهما أو بعد . قوله ﴿ وَالسَّعْوُطُ ، وَالْوَجُورُ كَالرَّضَاعِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم الخرقى ، والقاضى ، وأصحابه ، والمصنف ، وغيرهم .

قال في الفروع : والسعوط والوجور كالرضاع . على الأصح .

قال الناظم : هو كالرضاع في الأصح .

قال المصنف ، والشارح : هذا أصح الروايتين .

قال في الرعايتين : فرضاع على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والحاوى الصغير .

والرواية الثانية : لا يثبت التحريم بهما . اختاره أبو بكر .

وأطلقهما في الهداية ، المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

قوله ﴿ وَيُحَرِّمُ لَبْنُ الْمَيْتَةِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه في رواية إبراهيم الحربي . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : عليه أكثر الأصحاب . منهم : الخرقى ، وأبو بكر ،

والقاضى ، وأصحابه ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، والمذهب ، وغيرهما .

وقدمه في المستوعب ، والمحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم . والخلاصة ، وغيرهما . كحلبه من حية ثم شربه بعد موتها ،

بلا خلاف فيه .

وقال أبو بكر الخلال : لا يحرم . قاله المصنف ، والشارح ، والمجد ، وصاحب

الهداية ، والحاوى ، والمستوعب ، والفروع ، والزرکشی ، وغيرهم .



وذكره ابن عقيل وغيره رواية .  
فائدة : لو حلف « لا شربت من لبن هذه المرة » فشرب من لبنها وهي  
حيطة : حنث . ذكره أبو الخطاب في الانتصار .

قوله ﴿ وَاللَّبَنُ الْمَشْهُوبُ ﴾ .

يعنى : يحرم . ذكره الخرقى . وهو المذهب .

قال فى الفروع : فيحرم ابن شيب بغيره ، على الأصح .  
واختاره القاضى ، والشريف ، والشيرازى ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .  
وجزم به فى الوجيز ، والخرقى ، وغيرهما .

وقدمه فى المذهب ، والمحرق ، والحاوى ، والنظم ، وغيرهم .  
وعنه : لا يحرم . اختاره أبو بكر عبد العزيز .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين .  
ويأتى بناء هاتين الروایتين على ماذا ؟ قريباً .

وقال ابن حامد : إن غلب اللبن حرم . وإلا فلا .  
وذكر فى عيون المسائل : أنه الصحيح من المذهب .  
واختاره أبو الخطاب فى خلافه الصغير .

#### تفصيلات

أصدها : محل الخلاف - عند المصنف ، والشارح - فيما إذا كانت صفات  
اللبن باقية .

فأما إن صب فى ماء كثير لم يتغير به : لم يثبت به التحريم .  
وقدمه فى الفروع . فإنه قال ، وقيل : بل وإن لم يغيره .  
وعند القاضى : يجرى الخلاف فيه ، لكن بشرط شرب الماء كله . ولو فى  
دفعات . وتسكون رضة واحدة . ذكره فى خلافه .



وأطلقهما في القواعد الفقهية في القاعدة الثانية والعشرين .

الثاني : قول المصنف - بعد أن ذكر اللبن المشوب ، ولبن الميتة - وقال أبو بكر « لا يثبت التحريم بهما » . ظاهر : أنه قول أبي بكر عبد العزيز غلام الخلال ، وأنه اختار عدم ثبوت التحريم بهما .  
والحال أن الأصحاب إنما حكوا عدم تحريم لبن الميتة عن أبي بكر الخلال . وعدم تحريم اللبن المشوب عن أبي بكر عبد العزيز . فظاهره التعارض .  
فيمكن أن يقال : قد اطلع المصنف على نقل لأبي بكر عبد العزيز في المسألتين .

ويحتمل أن يكون قد حصل وهم في ذلك . ولم أر من نبه على ذلك .  
الثالث : بنى القاضى - فى تعليقه - وصاحب المحرر ، والفروع ، والزركشى ، وغيرهم : الخلاف فى التحريم فى اللبن المشوب على القول بالتحريم بالسعوط والوجور .

قال الزركشى : ومن ثم قال أبو بكر : قياس قول الإمام أحمد رحمه الله هنا أنه لا يحرم . لأنه وجور .

فائدة : يحرم الجبن . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحرم .

قوله ﴿ وَالْحَقْنَةُ لَا تَنْشُرُ الْحُرْمَةَ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . لأن العلة إنشاز العظم ، وإنبات اللحم ، لحصوله فى الجوف ، بخلاف الحقنة بالخمر .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ،



والكافي ، والهادي ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن حامد : تَنْشُرُهَا . وحكاها رواية ، واختاره ابن أبي موسى .

فأمره : لا أثر للواصل إلى الجوف الذي لا يغذى . كالذكر والمثانة .

قوله ﴿ وَإِذَا تَزَوَّجَ كَبِيرَةً ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَثَلَاثَ صَغَائِرَ ، فَأَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةُ إِحْدَاهُنَّ فِي الْحَوْلَيْنِ : حَرُمَتِ الْكَبِيرَةُ عَلَى التَّأْيِيدِ ﴾ .

لأنها صارت من أمهات النساء . وثبت نكاح الصغرى . لأنها ربيبة . ولم يدخل بأماها .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرقى ، وابن عقيل .

قال في القواعد الفقهية : هذه الرواية أصح .

قال الزركشى : هذا أشهر الروايتين .

ونصره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وجزم به في العمدة ، والوجيز ، والنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

﴿ وَعَنْهُ : يَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا ﴾ .

يعنى الصغرى . لأنها صاراً أمّاً وَبَنَاتاً . واجتمعا في نكاحه ، والجمع بينهما

محرم . فانفسخ نكاحهما ، كما لو كانا أختين . وكما لو عقد عليهما بعد الرضاع

عقداً واحداً .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والكافي ، والبلغة .



قوله ﴿وَإِنْ أَرْضَعْتَ اثْنَتَيْنِ مُتَفَرِّدَتَيْنِ : انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى﴾ .

وهو المذهب ، كإرضاعهما معاً .

﴿وعلى الثانية : ينفسخ نكاح الأولى ، ويثبت نكاح الثانية﴾ .

قوله ﴿وَإِنْ أَرْضَعْتَ الثَّلَاثَ مُتَفَرِّقَاتٍ : انْفَسَخَ نِكَاحُ الْأَوَّلَتَيْنِ ، وَثَبَتَ نِكَاحُ الثَّالِثَةِ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى . وَعَلَى الثَّانِيَةِ : يَنْفَسِخُ نِكَاحُ الْجَمِيعِ﴾ .

فأمره : لو أرضعت الثلاثة أجنبية في حالة واحدة ، بأن حلبته في ثلاث أوانٍ وأجرتهن في حالة واحدة - ولا يتصور في غير ذلك - انفسخ نكاحهن .  
وإن أرضعتهم واحدة بعد واحدة : انفسخ نكاح الأولتين ، ولم ينفسخ نكاح الثالثة .

تنبيه : مراده بقوله ﴿وَإِنْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا : سَقَطَ مَهْرُهَا﴾ إذا كان الإفساد قبل الدخول . وهو واضح .

ومراده بقوله بعد ذلك ﴿وَلَوْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا : لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ﴾ .

إذا كان الإفساد بعد الدخول . بدليل ما قبل ذلك وما بعده من كلام المصنف . وهو واضح .

فأمرته

إمدهما : قوله ﴿وَكَُلُّ مَنْ أَفْسَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ بِرِضَاعٍ قَبْلَ الدُّخُولِ فَإِنَّ الزَّوْجَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ مَهْرِهَا الَّذِي يَلْزَمُهَا لَهَا﴾ بلا نزاع .  
قال في القاعدة الرابعة والخمسين بعد المائة : وله ثلاثة مآخذ .



أمرها : أن خروج البضع من الزوج متقوم ، فيتقوم بنصف المسمى .

وقيل : بنصف مهر المثل .

والثاني : ليس بمتقوم ، لكن المفسد قرر على الزوج هذا النصف .

والثالث : أن المهر كله يسقط بالفرقة ، ويجب لها نصفه وجوباً مبتدأ بالفرقة

التي استقبل بها الأجنبي . ذكره القاضي في خلافه . وفيه بعد . انتهى .

الثاني : قال في أول القاعدة المذكورة : خروج البضع من الزوج : هل هو

متقوم ، أم لا ؟ بمعنى أنه : هل يلزم الخرج له قهراً ضمانه للزوج بالمهر ؟ فيه قولان في المذهب .

ويذكران روايتان عن الإمام أحمد رحمه الله .

وأكثر الأصحاب - كالقاضي ، ومن بعده - يقولون : ليس بمتقوم . وخصوا

هذا الخلاف بمن عدا الزوجة . فقالوا : لا يضمن الزوج شيئاً بغير خلاف .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنه متقوم عليها أيضاً . وحكاه قولاً

في المذهب .

ويتخرج على هذه المسألة جميع المسائل التي يحصل بها الفسخ .

قوله ﴿ وَإِنْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا : سَقَطَ مَهْرُهَا ﴾ بلا نزاع ،

﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ : وَجَبَ لَهَا مَهْرُهَا ﴾ . يعني : إذا أفسده غيرها

﴿ وَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى أَحَدٍ ﴾ .

هذا اختيار المصنف ، والمجد في محرره ، وصاحب الحاوى .

وجزم به في الوجيز ، والمنور . وقدمه ابن منجا في شرحه .

قال في القواعد : واختاره طائفة من المتأخرين .

وذكر القاضي : أنه يرجع به أيضاً . ورواه عن الإمام أحمد رحمه الله .



وهو المذهب . نص عليه الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

واعتبر ابن أبي موسى للرجوع العمدة ، والعلم بحكمه .

وقاس في الواضح النائمة على المكروهة .

قوله ﴿ وَلَوْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا : لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ

فِي الْمَذْهَبِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال المصنف : لا نعلم فيه خلافا بينهم في ذلك .

قلت : لو خرج السقوط من المنصوص في التي قبلها : لكان متجهاً .

وحكى في الفروع عن القاضي : أنها إذا أفسدت نكاح نفسها يلزم الزوج

نصف المسمى . وهو قول في الرعاية .

ثم رأيت في القواعد حكى أنه اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْضَعَتْ امْرَأَتُهُ الْكُبْرَى الصَّغْرَى فَأَنْقَسَخَ نِكَاحُهَا

فَعَلَيْهِ نِصْفُ مَهْرِ الصَّغْرَى . يَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْكُبْرَى ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَلَا مَهْرَ لِلْكُبْرَى إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ﴾ بلا نزاع ﴿ وَإِنْ

كَانَ دَخَلَ بِهَا : فَعَلَيْهِ صَدَاقُهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ويأتى هنا ما خرجناه في التي قبلها .

ويأتى في قول القاضي - الذي ذكر قبل - من وجوب نصف المسمى

فقط هنا .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ الصَّغْرَى هِيَ الَّتِي دَبَّتْ إِلَى الْكُبْرَى وَهِيَ نَائِمَةٌ



فَارْتَضَعَتْ مِنْهَا : فَلَا مَهْرَ لَهَا . وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنِصْفِ مَهْرِ الْكُبْرَى  
إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَبِجَمِيعِهِ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ، عَلَى قَوْلِ  
الْقَاضِي .

وهو المذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم ، كما  
تقدم .

وعلى ما اختاره المصنف ، والمجد وغيرها : لا يرجع بعد الدخول بشيء .  
وتقدم أيضاً قول ابن أبي موسى ، واشترطه للرجوع العمد والعلم بحكمه .  
وتقدم أن صاحب الواضح قاس النائمة على المكروهة . فإن الحكم في هذا  
كله واحد .

فائرة : حيث أفسد نكاح المرأة ، فلها الأخذ بمن أفسده . على الصحيح  
من المذهب . نص عليه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : متى خرجت منه بغير اختياره بإفسادها  
أولاً ، أو يمينه « لا تفعل شيئاً » ففعلته : فله مهره .

وذكره رواية كالمفقود . لأنها استحققت المهر بسبب هو تمكينها من وطئها  
وضمنته بسبب هو إفسادها .

واحتج بالختلة التي تسببت إلى الفرقه .

قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ أُمَّهَاتٍ أَوْلَادٍ ، لَهُنَّ لَبَنٌ مِنْهُ .  
فَارْضَعْنَ امْرَأَةً لَهُ أُخْرَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَةً : حَرُمَتْ عَلَيْهِ فِي  
أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَلَمْ تَحْرَمْ أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ ﴾ وهو المذهب .

قال الناظم : هذا الأقوى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .



وقدمه في المحرر ، والحاوي ، والفروع . وصححه في الخلاصة . واختاره ابن حامد .

والوجه الثاني : لا تحرم عليه .

قال في الهداية : هو قول غير ابن حامد .

وأطلةهما في المغنى ، والشرح ، والرايعتين ، والمذهب .

وأما أمهات الأولاد : فلا يحرمن إلا إذا قلنا : تثبت الحرمة برضعة .

قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، لَهَنَّ لَبَنٌ مِنْهُ . فَأَرْضَعْنَ امْرَأَةً لَهُ صُغْرَى ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضَعَتَيْنِ : لَمْ تَحْرُمِ الرُّضَعَاتُ ، وَهَلْ تَحْرُمُ الصُّغْرَى ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . أَصَحُّهُمَا : تَحْرُمُ ﴾ وتثبت الأبوة .

وهو المذهب . صححه في المغنى ، والشارح ، والناظم .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع .

والوجه الثاني : لا تحرم عليه . فلا تثبت الأبوة ، كما لا تثبت الأمومة .

تنبيه : قوله ﴿ وَعَلَيْهِ نِصْفُ مَهْرِهَا . يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِنَّ عَلَى قَدَرِ رَضَاعِهِنَّ : يَقْسَمُ يَنْهَنُّ أَخْمَاسًا ﴾ .

فيلزم الأولى : خمس المهر . لأنه وجد منها رضعتان . والثانية : كذلك .

وعلى الثالثة : نصف الخمس . لأن التجر يم كمل بالرضعة الخامسة .

فوائده

الأولى : لو أرضعت أمهات أولاده الخمس طفلاً ، كل واحدة رضعة : لم

يصرن أمهات له . وصار المولى أباً له . على الصحيح من المذهب . لأن الجميع لبنه .  
وهن كالأوعية .

وقيل : لا تثبت الأبوة أيضاً .



الثانية : لو كان له خمس بنات فأرضعن طفلاً ، كل واحدة رضعة : لم يصرن أمهات له . وهل يصير الرجل جدًّا له . وأولاده أخواله وخالاته ؟ على وجهين . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والرعاية الكبرى .

أصدهما : لا يصير كذلك . لأن ذلك فرع الأمومة ، لأن اللبن ليس له . والتحریم هنا بين المرضعة وابنها ، بخلاف الأولى . لأن التحريم فيها بين المرتضع وصاحب اللبن .

قال المصنف في المغنى ، والشارح : وهذا الوجه يترجح في هذه المسألة . لأن الفرعية متحققة . بخلاف التي قبلها . وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى .

والوجه الثاني : يصير جدًّا له ، وأولاده أخواله وخالاته ، لوجود الرضاع منهن . كبرت واحدة .

فعلى هذا الوجه - وهو أنه يصير أخوهن خلا - لا تثبت الخثولة في حق واحدة منهن . لأنه لم يرتضع من ابن أخواتها خمس رضعات . ولكن يحتمل التحريم ، لأنه قد اجتمع من اللبن المحرم خمس رضعات . قاله المصنف ، والشارح . ولو كمل للطفلة خمس رضعات من أم رجل وأخته وابنته وزوجته وزوجة ابنه من كل واحدة رضعة : خرج على الوجهين . قاله المصنف ، والشارح .

وقال في الفروع : لم يحرم على الرجل في الأصح ، لما سبق . وهو ظاهر مارجحه الشارح والمصنف . وجزم به في الرعاية الصغرى . فقال : لم تحرم إن لم تحرم الرضعة .

وقيل : تحرم . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

الثالثة : لو أرضع زوجته الصغيرة خمس بنات زوجته رضعة رضعة : فلا أمومة . وتصير أمهن جدة .



قدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لاتصير جدة . ورجحه في المغنى . وأطلقهما في الفروع .

ولو كان لامرأة لبن من زوج فأرضعت به طفلا ثلاث رضعات . وانقطع لبنها فتزوجت آخر . فصار لها منه لبن ، فأرضعت منه الطفل رضعتين أخريين : صارت أما له ، بلا خلاف عند القائلين بأن الخمس محرمات . ولم يصير واحد من الزوجين أباً له . لأنه لم يكمل عدد الرضاعات من لبنه . ويحرم على الرجلين ، لكونه ربيهما . لا لكونه ولدهما .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لِرَجُلٍ ثَلَاثُ بَنَاتٍ امْرَأَةٌ لَهُنَّ لَبَنٌ . فَأَرْضَعْنَ ثَلَاثَ نِسْوَةٍ لَّهُ صِغَارًا : حُرِّمَتِ الْكُبْرَى ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا : حَرَّمَ الصَّغَارُ أَيْضًا ﴾ لا أعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَهَلْ يَنْفَسَخُ نِكَاحُ مَنْ كَمَلَ رِضَاعُهَا أَوْ لَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

بناء على الروايتين اللتين فيما إذا أرضعت زوجته الكبرى زوجته الصغرى .

فإن الكبرى تحرم . وهل ينفسخ نكاح الصغرى ؟ على روايتين تقدمنا .

وتقدم أن المذهب : لا ينفسخ نكاح الصغرى .

وقال في الرعايتين : وإن لم يدخل بها بطل نكاحهن . على الأصح .

وقيل : نكاح من كمل رضاعها .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْضَعْنَ وَاحِدَةً ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَتَيْنِ . فَهَلْ تَحْرُمُ الْكُبْرَى بِذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الفروع ، وشرح ابن منجا .

أمرهما : لا تحرم . وهو الصحيح .



قال المصنف في المغنى : والصحيح أن الكبيرة لانحرم بهذا .

قال الشارح : وهذا أولى .

والوجه الثاني : تحرم .

قال الناظم : وهو الأقوى .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى .

قوله ﴿ وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، وَلَهَا مِنْهُ بَنٌ ، فَتَزَوَّجَتْ بِصَبِيٍّ ،  
فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ : انْقَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ . وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ  
أَبَدًا . لِأَنَّهُ صَارَتْ مِنْ حَلَائِلِ أَبْنَائِهِ . وَلَوْ تَزَوَّجَتْ الصَّبِيَّ أَوَّلًا ثُمَّ  
فَسَخَّتْ نِكَاحَهُ لِعَيْبٍ ﴾ .

وكذا لو طلق وليه ، وقلنا : يصح - ثم تزوجت كبيراً فصار لها منه لبن  
فأرضعت به الصبي : حرمت عليهما على الأبد . بلا نزاع أعلمه .

أما الكبير : فلأنها حليمة ابنه من الرضاع .

وأما الصغير : فلأنها أمه من الرضاع . ولأنها زوجة أبيه أيضاً .

قال في المستوعب : وهى مسألة عجبية . لأنه تحريم طراً لرضاع أجنبي .

قال : وكذلك لو زوج أمته بعبده له يرضع . ثم أعتقها . فاختارت فراقه ، ثم  
تزوجت بمن أولدها ، فأرضعت بلبن هذا الولد زوجها المعتوق : حرمت عليهما جميعاً  
لما ذكرنا .

قلت : فيعابى بها .

تنبيه : حكى في الرعاية الصغرى مسألة المصنف ، ثم قال : وكذا إن زوج أم

ولده - بعد استبرائها - بحرضيع ، فأرضعته ما حرمها .

وحكاه في الكبيرى قولاً .



والذى يظهر : أن ذلك خطأ . لأن تزويج الأمة للحر لا يصح إلا بشرطين ، كما تقدم في « باب المحرمات في النكاح » وليس موجودين في هذا الطفل . والله أعلم .

قوله ﴿ وَإِذَا شَكَ فِي الرِّضَاعِ ، أَوْ عَدَدِهِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ﴾ بلا نزاع . وقوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ بِهِ امْرَأَةٌ مَرْضِيَّةٌ : ثَبَتَ بِشَهَادَتِهَا ﴾ . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من مفردات المذهب . وعنه : أنها إن كانت مَرْضِيَّةً اسْتُخْلِفَتْ . فَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً : لَمْ يَحُلْ الْحَوْلُ حَتَّى يَبْيَضَ ثَدْيَاهَا . وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وعنه : لا يقبل إلا بشهادة امرأتين .

قوله ﴿ وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً ، ثُمَّ قَالَ - قَبْلَ الدُّخُولِ - هِيَ أَخْتِي مِنْ الرِّضَاعِ : انْقَسَخَ النِّكَاحُ . فَإِنْ صَدَّقَتْهُ : فَلَا مَهْرَ . وَإِنْ كَذَّبَتْهُ : فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ ﴾ بلا نزاع أعلمه . قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ الدُّخُولِ : انْقَسَخَ النِّكَاحُ ، وَلَهَا الْمَهْرُ بِكُلِّ حَالٍ ﴾ .

يعنى : إذا تزوج امرأة . وقال - بعد الدخول - « هِيَ أَخْتِي مِنَ الرِّضَاعِ » فَإِنَّ النِّكَاحَ يَنْفَسَخُ . والصحيح من المذهب : أن لها المهر ، سواء صدقته أو كذبت . وهو معنى قول المصنف « ولها المهر بكل حال » .

وجزم به في الحرر ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وقيل : يسقط بتصديقها له .

قال في الفروع : ولعل مراده : يسقط المسمى . فيجب مهر المثل .



لكن قال في الروضة : لا مهر لها عليه .

تفسير : محل هذا في الحكم .

أما فيما بينه وبين الله : فينبني ذلك على علمه وتصديقه . فإن علم أن الأمر كما قال ، فهي محرمة عليه . وإن علم كذب نفسه . فالنكاح بحاله . وإن شك في ذلك لم يزل عن اليقين بالشك . هذا المذهب .

وقيل : في حملها له - إذا علم كذب نفسه - روايتان .

قاله المصنف والشارح ، وقالا : والصحيح ما قلناه أولا .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي قَالَتْ : هُوَ أَخِي مِنَ الرَّضَاعِ ، وَأَكْذَبَهَا : فَهِيَ زَوْجَتُهُ فِي الْحُكْمِ ﴾ بلا نزاع .

لكن إن كان قولها قبل الدخول : فلا مهر لها .

وإن كان بعد الدخول : فإن أقرت بأنها كانت عاتمة بأنها أخته ، وبتحرمها عليه ، وطاوعته في الوطء : فلا مهر لها أيضاً .

وإن أنكرت شيئاً من ذلك : فلها المهر . لأنه وطء بشبهة . وهي زوجته في ظاهر الحكم . وفيما بينه وبين الله .

فإن علمت صحة ما أقرت به : لم يحل لها مساكنته ، ولا تمكينه من وطئها . وعليها أن تفر منه وتفتدى نفسها . كما قلنا في التي علمت أن زوجها طلقها ثلاثاً ، وأنكر .

وينبغي أن يكون الواجب لها من المهر بعد الدخول : أقل الأمرين ، من المسمى أو مهر المثل .

قوله ﴿ وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ : هِيَ ابْنَتِي مِنَ الرَّضَاعِ ، وَهِيَ فِي سِنِّهِ أَوْ أَكْبَرُ مِنْهُ : لَمْ تَحْرُمْ ، لَتَحَقَّقْنَا كَذِبَهُ ﴾ بلا نزاع .

وإن احتمل أن تكون منه : فكما لو قال « هي أختي من الرضاة » على ما تقدم .



فأمره : لو ادعى الأخوة أو البنوة ، وكذبته : لم تقبل شهادة أمه ولا ابنته .  
وتقبل شهادة أمها وابنتها . على الصحيح من المذهب .  
وعنه : لا تقبل .

وإن ادعت ذلك المرأة وكذبها ، فشهدت به أمها أو ابنتها : لم تقبل . وإن  
شهدت أمه أو ابنته : قبل . على الصحيح من المذهب .  
وعنه : لا تقبل .

وفي التريغيب : لو شهد بها أبوها لم يقبل ، بل أبوه . يعنى بلا دعوى .  
فأمره أخرى : لو ادعت أمةً أخوة سيد بعد وطء : لم تقبل . وإلا احتمل  
وجهين . قاله في الفروع .

قال ابن نصر الله في حواشيه : أظهرهما القبول في تحريم الوطء . وعدمه في  
ثبوت العتق .

وتشبه المسألة السابقة في الاستبراء إذا ادعت أمةً موروثه تحريمها على وارث .  
قوله ﴿ وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَهَا لَبَنُّ مِنْ زَوْجِ قَبْلِهِ ، فَحَمَلَتْ ، وَلَمْ يَزِدْ  
لَبْنُهَا فَهُوَ لِلأَوَّلِ . وَإِنْ زَادَ لَبْنُهَا ، فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلاً : صَارَ ابْنًا لَهُمَا ﴾  
بلا نزاع .

وعليه الأصحاب . لكن إن كانت الزيادة في غير أوانها : فهو للأول .  
بلا نزاع . وكذا لو لم تحمل ، وزاد بالوطء .

قوله ﴿ وَإِنْ انْقَطَعَ لَبْنُ الأَوَّلِ ، ثُمَّ ثَابَ بِحَمْلٍ مِنَ الثَّانِي :  
فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ ﴾ .

يعنى : أنه يصير ابناً لهما . وهو المذهب .

قدمه في الخلاصة ، والرايعتين ، والفروع .

وجزم به أبو الخطاب في ردوس المسائل ، ونصره .



وعند أبي الخطاب في الهداية : هو ابن للثاني وحده . وهو احتمال للقاضي .  
قلت : وهو الصواب .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .  
وقدمه في النظم ، وتجريد العناية ، وإدراك الغاية .  
وأطلقهما في المغنى ، والكافي ، والمحزر ، والشرح ، والمذهب ، والحاوي ،  
والمستوعب .

وتقدم استحباب إعطاء الظائر عند الفطام عبداً أو أمة ، إذا كان المسترضع  
موسراً في « باب الإجارة » في كلام المصنف .  
فأمرتنا

إبراهيم : متى ولدت . فاللبن للثاني وحده ، إلا إذا لم يزد لبنها ولم ينقص من  
الأول ، حتى ولدت . فإنه يكون لهما . على الصحيح من المذهب .  
قدمه في المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم . ونص  
عليه .

وذكر المصنف : أنه للثاني ، كما لو زاد .  
جزم به في المغنى ، والكافي ، والشرح . وحكاه ابن المنذر إجماعاً .  
الثانية : كره الإمام أحمد رحمه الله أن يسترضع الرجل لولده فاجرة أو مشركة .  
وكذا حقاء ، أو سيئة الخلق .

وفي المجرد : وبهيمة . وفي الترغيب : وعمياء .  
قال في المستوعب : وحكى القاضي في المجرد : أن من ارتضع من أمة حقاء  
خرج الولد أحق . ومن ارتضع من سيئة الخلق : تعدى إليه . ومن ارتضع من  
بهيمة : كان به بلادة البهيمة . انتهى .

قال ابن نصر الله في حواشيه : وينبغي أن يكره من جذماء ، أو برصاء . انتهى .  
قلت : الصواب المنع من ذلك .



## كتاب النفقات

قوله ﴿يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ مَالًا غَنَى لَهَا عَنْهُ، وَكُسُوتُهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَمَسْكَنُهَا بِمَا يَصْلَحُ لِمِثْلِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُقَدَّرًا. لَكِنَّهُ مُعْتَبَرٌ بِحَالِ الزَّوْجَيْنِ﴾.

وقوله ﴿فَإِنْ تَنَازَعَا فِيهَا: رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ. فَيَفْرِضُ لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُوسِرِ قَدْرَ كِفَايَتِهَا مِنْ أَرْفَعِ خُبْرِ الْبَلَدِ وَأَدَمِهِ الَّذِي جَرَتْ عَادَةُ مِثْلِهَا بِأَكْلِهِ، وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الدَّهْنِ﴾.

فظاهره: أنه يفرض لها الحما بما جرت عادة الموسرين بذلك الموضع. وهو الصواب. وبه قطع ابن عبدوس في تذكرته.

قال في الفروع: وهو ظاهر كلامهم.

وذكره في الرعاية قولاً، وقال: هو أظهر.

قال في تجريد العناية: وهو الأظهر. وجزم به في البلغة.

وقيل: في كل جمعة مرتين.

وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير، وتجريد العناية.

وقال في الفروع: ويتوجه العادة، لكن يخالف في إدامته. قال: ولعل هذا مرادهم.

نبيه: وأدمه الذي جرت عادة أمثالها بأكله.

قال في البلغة، والفروع، وغيرهما: ولو تبرمت بأدم نقلها إلى آدم غيره.

قوله ﴿وَمَا يَكْتَسِي مِثْلَهَا مِنْ جَيْدِ الْكِتَانِ، وَالْقُطْنِ، وَالْخَزِّ﴾.



وهو الذى ينسج من الصوف - أو الوبر - مع الحرير .  
 ﴿ والإبر يسج ﴾ على ما تقدم « فى باب ستر العورة » .  
 ﴿ وأقله : قميص ، وسراويل ، ووقاية ، ومقنعة ، ومداس وجبة فى الشتاء . والنوم : الفراش ، واللحاف ، والمخدة ﴾ .

بلا نزاع . زاد فى التبصرة : الإزار . نقله عنه فى الفروع .  
 قلت : وهو عجيب منه . لكنه خصه بصاحب التبصرة . فقد قطع بذلك فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والبلغة ، والرايتين ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم .

ومرادهم بالإزار : الإزار للنوم .  
 ولهذا قال فى الرعاية ، وغيره - بعد ذلك - : ولا يجب لها إزار للخروج .  
 قوله ﴿ وَلِلْفَقِيرَةِ تَحْتَ الْفَقِيرِ : قَدَرُ كِفَايَتِهَا مِنْ أَذْنَى خُبْزِ الْبَلَدِ ، وَأَدَمِهِ ، وَدُهْنِهِ ﴾ بلا نزاع .

قال جماعة من الأصحاب : لا يقطعها اللحم فوق أر بعين يوماً .  
 قيل للإمام أحمد رحمه الله : كم يأكل الرجل اللحم ؟ قال : فى أر بعين يوماً .  
 وقيل : كل شهر مرة .  
 وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه فى الرايتين .  
 وقيل : يرجع فى ذلك إلى العادة .

قال فى الفروع : وهو ظاهر كلام الأكثر .  
 قلت : وهو الصواب .

قال فى البلغة : ويفرض للفقيرة تحت الفقير : أدون خبز البلد . ومن الأدم : ما يناسبه . وكذلك اللحم . انتهى .  
 وأطلقهن فى تجريد العناية .



وقال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية الميموني - : عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال « إياكم واللحم . فإن له ضراوة كضراوة الحجر » .

قال إبراهيم الحربي : يعني إذا أكل كثير منه .

قوله « وَلِلْمُتَوَسِّطَةِ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ ، أَوْ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا ، وَالْآخَرُ مُعْسِرًا : مَا بَيْنَ ذَلِكَ . كُلٌّ عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِ » .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والبلغة ، والمحرم ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وكون نفقة الزوجات معتبرة بحال الزوجين من مفردات المذهب .

وظاهر كلام الخرقى : أن الواجب عليه أقل الكفاية . وأن الاعتبار بحال

الزوج .

وصرح به أبو بكر في التنبيه .

وأوماً إليه في رواية أحمد بن سعيد .

وأوماً في رواية صالح : أن الاعتبار بحالها .

وقال في المغنى ، والشرح ، والترغيب : لا يلزمه خف ولا ملحفة .

وقال في الترغيب ، والبلغة عن القاضي : لموسرة مع فقير أقل كفاية .

والبقية في ذمته . وهو قول في الرعاية ، وغيرها .

### فوائد

الأولى : لا بد من ماعون الدار . ويكتفى بخزف وخشب . والعدل ما يليق بهما

قال النازم :

ومن خير ماعون لحاجة مثلها لشرب وتطهير وأكل فعدد



الثانية : من نصفه حر إن كان معسراً : فهو معها كالمعسرين . وإن كان موسراً : فكالمتوسطين . ذكره في الرعاية .

وقال : قلت : والموسر من يقدر على النفقة بماله أو كسبه . والمعسر : من لا يقدر عليها . لا بماله ولا بكسبه .

وقيل : بل من لا شيء له ، ولا يقدر عليه . والمتوسط : من يقدر على بعض النفقة بماله أو كسبه .

وقال : قلت : ومسكين الزكاة معسر . ومن فوقه إن كُلف أكثر من نفقة مسكين ، حتى صار مسكيناً : فهو متوسط . وإلا فهو معسر . انتهى .

الثالثة : النفقة مقدرة بالكفاية . وتختلف باختلاف من تجب عليه النفقة في مقدارها ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الحرر ، والوجيز ، والحاوي ، والرعاية الصغرى ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي : الواجب مقدر بمقدار لا يختلف في الكثرة والقلة . فيجب

لكل يوم رطلان من الخبز - يعني : بالعراق - في حق الموسر والمعسر والمتوسط . اعتباراً بالكفارات . وإنما تختلفان في صفة جودته . انتهى .

ورده المصنف وغيره .

ويجب الدهن بحسب البلد .

قوله ﴿ وَعَلَيْهِ مَا يَعُودُ بِنِظَافَةِ الْمَرْأَةِ مِنَ الدَّهْنِ ، وَالسِّدْرِ ، وَثَمَنِ الْمَاءِ ﴾ .

وكذا المشط ، وأجرة القَيِّمة ونحوه . وهذا المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،



والبلفة ، والحرر ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الفروع هنا .

قال فى المغنى ، والشرح - فى باب عشرة النساء - : وإن احتاجت إلى شراء  
الماء فقيمتة عليه .

قال فى الرعاية ، والحاوى - فى باب الغسل - : وثمن ماء الغسل من الحيض  
والنفاس والجنابة على الزوج .

وقيل : على المرأة .  
وفى الواضح وجه : لا يلزمه ذلك .

قال فى عيون المسائل : لأن ما كان من تنظيف على مكتر - كرش وكنس ،  
وتنقية الآبار - وما كان من حفظ البنية - كبناء حائط ، وتغيير الجذع - على  
مُكر . فالزوج كمكر ، والزوجة كمكتر . وإنما يختلفان فيما يحفظ البنية دائماً  
من الطعام . فإنه يلزم الزوج . انتهى .

وقال فى الفروع - فى آخر باب الغسل - وهل ثمن الماء على الزوج ، أو عليها ؟  
أو ماء الجنابة فقط عليه ، أو عكسه ؟ فيه أوجه . وماء الوضوء كالجنابة . قاله  
أبو المعالى .

قال فى الفروع : ويتوجه شراء ذلك لرقيقه ، ولا يتيم فى الأصح .  
قوله ﴿ فَأَمَّا الطَّيِّبُ ، وَالْحِنَاءُ ، وَالْخِضَابُ ، وَنَحْوُهُ : فَلَا يَلْزَمُهُ ﴾ .  
أما الحناء والخضاب ونحوهما : فلا يلزمه . بلا خلاف أعلمه .

وأما الطيب : فالصحيح من المذهب - وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به  
أكثرهم - أنه لا يلزمه أيضاً .

وفى الواضح : وجه يلزمه .

نبيه : قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مِنْهَا التَّزَيُّنَ ﴾ .



يعنى : فيلزمه .  
ومفهومه : أنه لو أراد قطع راحة كريمة منها : لم يلزمه . وهو صحيح . وهو  
ظاهر كلام الأكثر . وهو المذهب . قدمه فى الفروع .  
وقال فى المغنى ، والترغيب : يلزمه .

فأمره : يلزمها ترك حياء وزينة نهاها عنه الزوج . ذكره الشيخ تقي الدين  
رحمه الله تعالى .

قوله ﴿ وَإِنْ احتاجَتْ إِلَى مَنْ يَخْدُمُهَا ، لِكَوْنِ مِثْلِهَا لَا تَخْدُمُ  
نَفْسَهَا ، أَوْ لِمَرْضَاهَا : لَزَمَهُ ذَلِكَ ﴾ .

إذا احتاجت إلى من يخدمها لكون مثلها لا تخدم نفسها لزمه ذلك . بلا  
خلاف أعلمه .

قلت : وينبغى أن يحمل ذلك على ما إذا كان قادراً على ذلك . إذ لا يزال  
الضرر بالضرر .

وإن كان لمرضها : لزمه ذلك أيضاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير  
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ،  
والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الرايتين ، والفروع .

وقال فى الترغيب : لا يلزمه .

وقال فى الرايتين : وقيل : لا يلزمه إعدام مريضة ولا أمة .

وقيل : غير حميلة . انتهى .

فأمره : لا يلزمه أجره من يوضى مريضه ، بخلاف رقيقه . ذكره أبو المعالى .

واقصر عليه فى الفروع .



تفسير : ظاهر كلام المصنف : أنه يجوز أن يكون الخادم كتابية . وهو صحيح وهو المذهب . وهو ظاهر كلام أكثرهم .

وصححه في المغنى ، والشرح .

قال في الفروع : ويجوز كتابية في الأصح إن جاز نظرها .

وقيل : يشترط في الخادم الإسلام .

وأطلقهما في الكافي ، والرعاية الكبرى .

فعلى المذهب : هل يلزمها قبولها ؟ على وجهين ، كالوجهين فيما إذا قال « أنا

أخدمك » وأطلقهما في الفروع .

والصواب : اللازم . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

قوله ﴿ وَتَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْفَقِيرِينَ ﴾ .

وكذا كسوته .

قال الأصحاب : مع خف وملحفة للخروج .

قوله ﴿ إِلَّا فِي النَّظَافَةِ ﴾ .

لا يلزم الزوج للخادم ما يعود بنظافتها . على الصحيح من المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ،

والوجيز ، وغيرهم .

قال في الفروع : والأشهر سوى النظافة .

وقيل : يلزمه أيضاً .

فأمره : إن كان الخادم له أو لها : فنفقته عليه .

قال في الرعاية : وكذا نفقة المؤجر والمعار في وجه .

قال في الفروع : كذا قال . وهو ظاهر كلامهم . ولم أجده صريحاً . وليس

بمراد في المؤجر . فإن نفقته على ماله .



وأما في المعار : فيحتمل . وسبقت المسألة في آخر الإجارة .  
وقوله ﴿ في وجه ﴾ يدل أن الأشهر خلافه . ولهذا جزم به في المعار في بابه .  
انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفَقَةِ خَادِمٍ وَاحِدٍ ﴾ .  
وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ،  
والشرح ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .  
واختار في الرعاية : لا يكفي خادم مع الحاجة إلى أكثر منه . انتهى .  
وقيل : يلزمه أكثر من خادم بقدر حالها .

فأمره : إن كان الخادم مملوكها كان تعيينه إليهما . وإن كان مملوكه ،  
أو استأجره ، أو استعاره : فتعيينه إليه . قاله الأصحاب .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « أَنَا أَخْدُمُكَ » فَهَلْ يَلْزَمُهَا قَبُولُ ذَلِكَ ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والسكافي  
والمحزر ، والفروع ، والحاوي الصغير .  
أمرهما : لا يلزمها قبول ذلك . وهو المذهب .

جزم به في المنور . وصححه في النظم .  
وقدمه في الخلاصة ، والمغنى ، والشرح .  
والوجه الثاني : يلزمها . صححه في التصحيح .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الوجيز .  
وقدمه في الرعايتين ، وتجريد العناية .



واختار في الرعاية : له ذلك ، فيما يتولاه مثله لمن يكفيها خادم واحد .  
قوله ﴿ وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ ، وَكِسْوَتُهَا ، وَمَسْكِنُهَا .  
كَالزَّوْجَةِ سَوَاءً ﴾ بلا نزاع .  
وقوله ﴿ وَأَمَّا الْبَائِنُ بِفَسْخٍ ، أَوْ طَلَاقٍ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا : فَلَهَا  
النَّفَقَةُ ، وَالسَّكْنَى ﴾ .

وكذا الكسوة . هذا المذهب بلا نزاع في الجملة . وتستحق النفقة كل يوم  
تأخذها . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب .

وفيه وجه آخر : أنها إذا وضعت استحققت ذلك لجميع مدة الحمل .  
وهو احتمال في الهداية ، فقال : ويحتمل أن لا يجب عليه تسليم النفقة حتى  
تضع الحمل . لأن مذهبه أن الحمل لا يعلم . ولهذا لا يصح اللعان عليه عنده . انتهى .  
قال في الفروع : يلزمه لبائن حامل نفقة وكسوة وسكنى . نص عليه .  
وعند أبي الخطاب بوضعه .

قال في القواعد : وهو ضعيف ، مصادم لقوله تعالى ( ٦٥ : ٦ ) وَإِنْ كُنَّ  
أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) .

وقال في الموجز ، والتبصرة رواية : لا تلزمه .

قال في الفروع : وهي سهو .

قال في القواعد الفقهية : وحكى الحلواني وابنه رواية : لا نفقة لها ، كالماتوفى

عنها .



وخصها ابنه بالمبتوتة بالثلاث . و بناها على أن النفقة للمرأة . والمبتوتة لاستحقاق النفقة . وإنما تستحق النفقة إذا قلنا : هي للحمل .

قال ابن رجب : وهذا متوجه في القياس ، إلا أنه ضعيف مخالف للنص والإجماع فيما إذا ظن . ووجوب النفقة للمبتوتة الحامل يرجح القول بأن النفقة للحامل . انتهى .

وفال في الروضة : تلزمه النفقة . وفي السكني روايتان .

**قوله ﴿ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهَا ﴾ .**

يعنى : وإن لم تكن حاملاً فلا شيء لها . وهذا المذهب .

جزم به في العمدة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتهخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، ونظم المفردات ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . قال الزركشى : هذا المشهور المعروف .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لها السكني خاصة . اختارها أبو محمد الجوزى .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة .

وقال في الانتصار : لا تسقط بتراضيهما ، كالمدة .

وعنه : لها أيضاً النفقة والكسوة . ذكرها في الرعاية .

وعنه : يجب لها النفقة ، والسكني . حكاه ابن الزاغونى وغيره .

والظاهر : أنها الرواية التي في الرعاية .

وقيل : هي كالزوجة يجوز لها الخروج والتحول بإذن الزوج مطلقاً . ذكره

في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة .

فائدة : لو نفى الحمل ولاعن ، فإن صح نفيه فلا نفقة عليه . فإن استلحقه لزمه



نفقة ماضى . وإن قلنا : لا يلتفى بنفيه . أو لم ينفه - وقلنا : يلحقه نسبه - فلها السكنى والنفقة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهَا يَظُنُّهَا حَائِلًا ۖ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا حَامِلٌ ۖ فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ مَا مَضَى ۖ ﴾ هذا المذهب .

قال فى الفروع ، والقواعد الأصولية : رجعت عليه على الأصح .

قال فى الرعاية الكبرى : قضى على الأصح .

وجزم به فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وعنه : لا تلزمه نفقة ماضى .

قوله ﴿ وَإِنْ أَتَقَّقَ عَلَيْهَا يَظُنُّهَا حَامِلًا ۖ ثُمَّ بَانَتْ حَائِلًا ۖ فَهَلْ يَرْجَعُ عَلَيْهَا بِالنَّفَقَةِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ۖ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

إمراهما : يرجع عليها . وهو المذهب .

قال فى الفروع : رجع عليها على الأصح .

قال فى القواعد الأصولية : المذهب الرجوع .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وغيرهم .

وصححه فى النظم ، وغيره .

والرواية الثانية : لا يرجع عليها .

وقال فى الوسيلة : إن بقى الحمل فى رجوعه روايتان .



فأئمة: لو ادعت أنها حامل : أنفق عليها ثلاثة أشهر . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .

وعنه : ينفق ذلك إن شهد به النساء . وإلا فلا .

وقيل : لا ينفق عليها . قدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير . فقالا : إن ادعت حملا ولا أمانة : لم تعط شيئا .

وقيل : بلي ثلاثة أشهر .

وعنه : لا تجب حتى تشهد النساء .

وجزم ابن عبدوس : أنها لا تعطى بلا أمانة . وتعطى معها .

فعلى الأولين : إن مضت المدة ، ولم يتبين حمل : رجع عليها . على الصحيح من المذهب .

جزم به ابن عبدوس في تذكرته ، والمنور . وقدمه في الفروع .

وعنه : لا يرجع ، كمنكاح تبين فساد له لتفريطه ، كنفقته على أجنبية .

قال في الفروع : كذا قالوا . قال : ويتوجه فيه الخلاف .

وأطلق الروايتين في المحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاوي الصغير .

قال في الرعاية الكبرى : وفي رجوعه بما أنفق - وقيل : بعد عدتها - روايتان .

تم قال : قلت : إن قلنا : يجب تعجيل النفقة : رجع وإلا فلا .

وقال المصنف ، والشارح : وإن كتمت برأتها منه : فينبغي أن يرجع . قولاً واحداً .

قلت : وهذا عين الصواب الذي لا شك فيه . ولعله مرادهم .

قوله ﴿ وَهَلْ تَجِبُ النَّفَقَةُ لِحَمَلِهَا ، أَوْ لَهَا مِنْ أَجْلِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهما وجهان في الكافي .



وأطلقتهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوعب ،  
والكافي ، والمغني ، والهادي ، والمحرر ، والشرح ، والفروع .  
إصراهما : هي للحمل . وهي المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
قال في القواعد الفقهية : أصحهما : أنها للحمل .  
قال الزركشي : هي أشهرهما .  
واختارها الخرقى ، وأبو بكر ، والقاضى ، وأصحابه .  
وقدمه ابن رزين في شرحه .  
والرواية الثمانية : : هي لها من أجله . صححه في التصحيح . واختاره ابن  
عقيل ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الرايتين ، والحاوى الصغير ، والنظم .  
وأوجبهما الشيخ تقي الدين رحمه الله له ولها من أجله . وجعلها كمرضة له  
بأجرة .

تنبيه : لهذا الخلاف :

### فوائد كثيرة

منها : لو كان أحد الزوجين رقيقاً .  
فعلى المذهب : لا تجب . لأنه إن كان هو الرقيق : فلا تجب عليه نفقة  
أقاربه . وإن كانت هي الرقيقة : فالولد مملوك لسيد الأمة . فنفقته على مالكه .  
وعلى الثانية : تجب على العبد في كسبه ، أو تتعلق برقبته . حكاها ابن المنذر  
إجماعاً .

وقال في الهداية : على سيده . وتابعه في المذهب .

ومنها : لو نشرت المرأة .



فعلى المذهب : تجب .  
وعلى الثانية : لا تجب .  
ومنها : لو كانت حاملا من وطء شبهة ، أو نكاح فاسد .  
فعلى المذهب : تجب .  
وعلى الثانية : لا تجب .  
قال في القواعد : إلا أن يسكنها في منزل يليق بها تحصيناً لما نهى فيلزمها ذلك .  
ذكره في المحرر . وتقدم ذلك .  
ويجب لها النفقة حينئذ . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى .  
وقال في الترغيب ، والبلغة : إذا حملت الموطوءة بشبهة . فالنفقة على الواطئ .  
إذا قلنا : تجب لحمل المبتوتة .  
وهل لها على الزوج نفقة ؟ ينظر . فإن كانت مكروهة أو نائمة : فنعم ، وإن  
طاوعته تظنه زوجها : فلا نفقة .  
**فائرة** : الفسخ لعيب كنكاح فاسد . قدمه في الفروع . وقاله القاضي ،  
وابن عقيل . وقاله الزركشي .  
وعند القاضي : هو كصحیح . واختاره المصنف .  
قال في الفروع : وهو أظهر .  
قال في الرعاية الكبرى : وإن دخل بها ، وانفسخ نكاحها برضاع أو عيب  
فلها السكنى والنفقة ، وإن كانت حاملا حتى تضع . وإلا فلا . انتهى .  
ومنها : ما قاله في القواعد الأصولية . وملخصه :  
إذا وطئت الرجعية بشبهة أو نكاح فاسد ، ثم بان بها حمل يمكن أن يكون  
من الزوج والواطئ .  
فعلى المذهب : يلزمها النفقة ، حتى تضع ، ولا ترجع المرأة على الزوج .  
وعلى الثانية : لا نفقة لها على واحد منهما مدة الحمل ، حتى يتكشف الأب



منهما . وترجع المرأة على الزوج بعد الوضع بنفقة أقصر المدتين : من مدة الحمل ، أو قدر ما بقي من العدة بعد الوطء الفاسد .

ثم إذا زال الإشكال ، أو ألحقته القافة بأحدهما بعينه : فاعمل بمقتضى ذلك . فإن كان معها وفق حقها من النفقة ، وإلا رجعت على الزوج بالفضل .

ولو كان الطلاق بائناً : فالحكم كما تقدم في جميع ما ذكرنا ، إلا في مسألة واحدة . وهي أنها لا ترجع بعد الوضع بشيء على الزوج ، سواء قلنا : النفقة للحمل ، أولها من أجله . ذكر ذلك كله في المجرد .

ومتى ثبت نسبه من أحدهما ، فقال القاضي في موضع من المجرد : يرجع عليه الآخر بما أنفق . لأنه لم ينفق متبرعاً .

قال في القواعد : وهو الصحيح .

وجعله في موضع آخر من المجرد كقضاء الدين ، على ما مضى في « باب الضمان » .

ومنها : لو كانت حاملاً من سيدها ، فأعتقها .

فعلى المذهب : يجب .

وعلى الثانية : لا يجب إلا حيث تجب نفقة الرقيق .

ونقل السكاح في أم الولد : تنفق من مال حملها .

ونقل جعفر : تنفق من جميع المال .

ومنها : لو غاب الزوج . فهل تثبت النفقة في ذمته ؟ فيه طريقان .

أهمهما : البناء .

فعلى المذهب : لا تثبت في ذمته ، وتسقط بمضى الزمان . لأن نفقة الأقارب

لا تثبت في الذمة .

وعلى الثانية : تثبت في ذمته ، ولا تسقط بمضى الزمان .



قال في القواعد : على المشهور من المذهب .  
والطريق الثاني : لا تسقط بمضى الزمان على كلا الروايتين . وهي طريقة  
المصنف في المغنى .

ومنها : لو مات الزوج . وله حمل .  
فعلى المذهب : تلزم النفقة الورثة .  
وعلى الثانية : لا تلزمهم بحال .  
ومنها : لو كان الزوج معسراً .  
فعلى المذهب : لا تجب . لأن نفقة الأقارب مشروطة باليسار دون نفقة  
الزوجية .

وعلى الثانية : تجب .  
ومنها : لو اختلعت الزوجة بنفقتها . فهل يصح جعل النفقة عوضاً للخلع ؟  
قال الشيرازى : إن قلنا النفقة لها : يصح .  
وإن قلنا للحمل : لم يصح . لأنها لا تملكها .  
وقال القاضى والأكثر : يصح على الروايتين .  
ومنها : لو كان الحمل موسراً ، بأن يوصى له بشىء فيقبله الأب .  
فإن قلنا : النفقة له - وهو المذهب - سقطت نفقته عن أبيه .  
وإن قلنا : لأمه - وهى الرواية الثانية - لم تسقط . ذكره القاضى فى خلافه .  
ومنها : لو دفع إليها النفقة فتلفت بغير تفریطه .  
فعلى المذهب : يجب بدلها . لأن ذلك حكم نفقة الأقارب .  
وعلى الثانية : لا يلزمه بدلها .  
ومنها : فطرة المطلقة .

فعلى المذهب : فطرة الحمل على أبيه غير واجبة ، على الصحيح .



وعلى الثانية : يجب لها الفطرة .  
ومنها : هل تجب السكنى للمطلقة الحامل ؟ .  
فعلى المذهب : لا سكنى . ذكره الحلواني فى التبصرة .  
وعلى الثانية : لها السكنى أيضاً .  
ومنها : لو تزوج امرأة على أنها حرة ، فبانت أمة - وهو ممن يباح له نكاح  
الإماء - ففسخ بعد الدخول ، وهى حامل منه . ففيه طريقتان .  
أمرهما : وجوب النفقة عليه . على كلا الروايتين .  
وفى المحرر فى كتاب النفقات ما يدل عليه .  
قال ابن رجب : وهو الصحيح .

والطريق الثانى : إن قلنا النفقة للحمل : وجبت على الزوج .  
وإن قلنا للحامل : لم تجب . ذكره فى المحرر فى كتاب النكاح .  
ومنها : البائن فى الحياة بفسخ أو طلاق ، إذا كانت حاملاً .  
وقد تقدمت المسألة فى كلام المصنف فى قوله « وأما البائن بفسخ أو طلاق .  
فإن كانت حاملاً فلها النفقة والسكنى ، وإلا فلا شئ لها » وأحكامها .  
ومنها : المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً .  
وتأتى فى كلام المصنف . وهى :  
قوله « وَأَمَّا الْمَتَوِّفَى عَنْهَا زَوْجُهَا ، فَإِنْ كَانَتْ حَائِلاً : فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ،  
وَلَا سُكْنَى » .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به صاحب الشرح ، والمحرر ،  
والنظم ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقدمه فى المستوعب ، والرايعتين ، والفروع ، وقال : وعنه لها السكنى .  
اختاره أبو محمد الجوزى . فهى كفرهم .



قال فى المستوعب : حكى شيخنا رواية : أن لها السكى بكل حال .  
وقال المصنف أيضاً ، والشارح : إن مات وهى فى مسكنه : قدمت به .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا : فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والشرح ، والقواعد الفقهية .

إصراهما : لا نفقة لها ، ولا كسوة ، ولا سكنى . وهو المذهب . قدمه فى  
المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع .  
قال القاضى : هذه الرواية أصح .

#### والرواية الثانية : لها ذلك .

وبناهما ابن الزاغونى على أن النفقة : هل هى للحمل ، أو لها من أجله ؟ .  
فإن قلنا للحمل : وجبت من التركة . كما لو كان الأب حيا .  
وإن قلنا لها : لم تجب .  
قال فى القواعد : وهذا لا يصح . لأن نفقة الأقارب لا تجب بعد الموت .  
قال : والأظهر أن الأمر بالعكس ، وهو أنا إن قلنا النفقة للحمل : لم تجب  
المتوفى عنها لهذا المعنى .

وإن قلنا لها : وجبت . لأنها محبوسة على الميت لحقه . فتجب نفقتها فى ماله  
انتهى .

وعنه : لها السكى خاصة . اختاره أبو محمد الجوزى . فهى كغيرهم . فهى  
عنده كالحائل .

قال فى الرعاية : وعنه لها السكى بكل حال . وتقدم بها على الورثة والغرماء ،  
إن كان قد أفلسه الحاكم قبل موته .

وقال المصنف فى المغنى أيضاً : إن مات وهى فى مسكنه قدمت به . فهى  
عنده - والحالة هذه - كالحائل . كما تقدم قريباً .



### فأمرته

إمراهما : لو بيعت الدار التي هي ساكنتها وهي حامل : لم يصح البيع عند المصنف . لجهل المدة الباقية إلى الوضع . وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الكبرى . وقال المجد : قياس المذهب : الصحة . وهو الصواب .

وتقدمت المسألة قريباً في « باب الإجارة » .

الثانية : نقل السكحال في أم الولد الحامل : تنفق من مال حملها .

ونقل جعفر : تنفق من جميع المال .

وتقدم ذلك أيضاً قريباً في الفوائد .

قال في الرعايتين : ومن أحبل أمته ومات : فهل نفقتها من الكل ، أو من حق ولدها ؟ على روايتين .

وقال في القاعدة الرابعة والثمانين : في نفقة أم الولد الحامل ثلاث روايات .

إمراهما : لا نفقة لها . نقلها حنبل ، وابن بختان .

والثانية : ينفق عليها من نصيب مافي بطنها . نقلها السكحال .

والثالثة : إن لم تكن ولدت من سيدها قبل ذلك : فنفقتها من جميع المال

إذا كانت حاملاً . وإن كانت ولدت قبل ذلك : فهي في عداد الأحرار ، ينفق

عليها من نصيب ولدها . نقلها جعفر بن محمد .

قال : وهي مشكلة جداً . وبين معناها .

واستشكل المجد الرواية الثانية . فقال : الحمل إنما يرث بشرط خروجه حياً

ويوقف نصيبه . فكيف يتصرف فيه قبل تحقق الشرط ؟

ويجاب بأن هذا النص يشهد لثبوت ملكه بالإرث من حين موت مورثه .

وإنما خروجه حياً يتبين به وجود ذلك .



فإذا حكمنا له بالملك ظاهراً جاز التصرف فيه بالنفقة الواجبة عليه وعلى من  
تلزمه نفقته ، لا سيما والنفقة على أمة يعود نفعها إليه ، كما يتصرف في مال المفقود .  
قوله ﴿ وَعَلَيْهِ دَفْعُ النِّفْقَةِ إِلَيْهَا فِي صَدْرِ نَهَارِ كُلِّ يَوْمٍ . إِلَّا أَنْ يَتَقَفَا  
عَلَى تَأْخِيرِهَا ، أَوْ تَعْجِيلِهَا مُدَّةً قَلِيلَةً ، أَوْ كَثِيرَةً : فَيَجُوزُ ﴾ .  
وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يلزمه تمليك ، بل ينفق ويكسو بحسب  
العادة . فإن الإنفاق بالمعروف ليس هو التمليك .  
وقال في الانتصار : لا يسقط فرضه عن زوجته صغيرة أو مجنونة إلا بتسليم  
ولى أو بإذنه .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا دَفْعَ الْقِيَمَةِ : لَمْ يَلْزَمْ الْآخَرَ ذَلِكَ ﴾  
بلا نزاع .

قال في الفروع : وظاهر ماسبق - أو صريحه - أن الحاكم لا يملك فرض غير  
الواجب - كدراهم مثلاً - إلا باتفاقهما . فلا يجبر من امتنع .  
قال ابن القيم رحمه الله في الهدى : لا أصل لفرض الدراهم في كتاب  
ولا سنة . ولا نص عليه أحد من الأئمة ، لأنها معاوضة بغير الرضى عن غير مستقر .  
قال في الفروع : وهذا متوجه مع عدم الشقاق وعدم الحاجة . فأما مع الشقاق  
والحاجة - كالفأب مثلاً - فيتوجه الفرض للحاجة إليه على ما لا يخفى . ولا يقع  
الفرض بدون ذلك بغير الرضى . انتهى .

وقال في الرعاية الكبرى : قلت ويجوز التعوض عن النفقة والكسوة بنقد  
وغيره عما يجب .

تنبيه : قوله ﴿ وَعَلَيْهِ كُسُوتُهَا فِي كُلِّ عَامٍ ﴾ .  
يعنى : عليه كسوتها مرة . بلا نزاع .



ومحلها : أول كل عام من حين الوجوب . على الصحيح من المذهب . وعليه  
جواهر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وذكر الحلواني ، وابنه : أول كل صيف وشتاء .  
واختاره في الرعاية ، فقال : قلت في أول الشتاء كسوته . وفي أول الصيف  
كسوته .

وقال في الواضح : وعليه كسوتها كل نصف سنة .  
قوله ﴿ وَإِذَا قَبَضَتْهَا ، فَسَرِقَتْ ، أَوْ تَلِفَتْ : لَمْ يَلْزَمْهُ عَوْضُهَا ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . لأنها تملك .  
قال في الفروع : فإن سرقت أو بليت فلا بدل في الأصح .  
وجزم به في الوجيز ، والنظم ، والهدية والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .  
وقدمه في الرعاية الكبرى .  
وقيل : يلزمه عوضها .

قال في الرعاية الكبرى ، وقيل : هي إمتاع . فيلزمه بدلها ، ككسوة القريب  
وقال في السكافى : فإن بليت في الوقت الذى يبلى فيه مثلها : لزمه بدلها .  
لأن ذلك من تمام كسوتها . وإن تلفت قبله : لم يلزمه بدلها .  
قوله ﴿ وَإِذَا انْقَضَتْ السَّنَةُ ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ : فَعَلَيْهِ كُسُوَةُ السَّنَةِ  
الْأُخْرَى ﴾ .

هذا المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
ويحتمل أن لا يلزمه . وهو لأبى الخطاب فى الهداية .



قلت : وهو قوى جداً .

قال في الرعاية : إن قلنا هي تمليك : لزمه . وإن قلنا إمتاع : فلا ، كالمسكن وأوعية الطعام والماعون والمشط . ونحو ذلك . وأطلقهما في الشرح .  
وقال في الكافي : وإن مضى زمان تبلى فيه ولم تبلى : فقيه وجهان .  
أمرهما : لا يلزمه بدلهما . لأنها غير محتاجة إلى الكسوة .

والثاني : يجب . لأن الاعتبار بالمدة ، بدليل أنها لو تلفت قبل انقضاء المدة

لم يلزمه بدلهما .

### فأمرتان

أمرهما : تملك المرأة الكسوة بقبضها ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا تملكها .

والمسألان المتقدمان مبنيان على هذا الخلاف .

الثانية : حكم الغطاء والوطاء ونحوهما حكم الكسوة فيما تقدم ، خلافا ومذهباً .

واختار ابن نصر الله في حواشيه : أن ذلك يكون إمتاعاً لا تمليكا .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ مُضِيِّ السَّنَةِ . فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهَا

بِقِسْطِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وكذا الحكم لو تسلفت النفقة فماتت أو طلقها .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والسكافي ، والشرح .

أمرهما : يرجع . وهو المذهب .

قال في الفروع : يرجع على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .



واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
وقيل : لا يرجع .  
وقيل : يرجع بالنفقة دون الكسوة .  
وقيل : عكسه .  
وقيل : ذلك كزكاة معجلة .  
وجزم به ولد الشيرازي في المنتخب .  
وجزم في عيون المسائل أنه لا يرجع بما وجب كيوم وكسوة سنة ، بل يرجع  
بما لم يجب إذا دفعه .  
فائمه : لا يرجع ببقية اليوم الذي فارقها فيه . ما لم تكن ناشراً . على  
الصحيح من المذهب .  
قال في المحرر ، والحاوي : لا يرجع قولاً واحداً .  
قال في الفروع : ولا يرجع في الأصح  
قال في الوجيز ، والرعاية ، وغيرهما : وكذا يوم السلف لا يرجع به .  
وتقدم كلامه في عيون المسائل : لا يرجع به .  
وقيل : يرجع به .  
وأما إذا كانت ناشراً : فالصحيح من المذهب : أنه يرجع عليها بذلك .  
وقيل : لا يرجع أيضاً .  
تنبيه : في قول المصنف ﴿ إِذَا قَبَضَتِ النِّفْقَةَ فَلَهَا التَّصَرُّفُ فِيهَا ﴾ .  
إشعار بأنها تملكها . وهو صحيح .  
صرح به في الترغيب ، والوجيز ، والرعايتين . وقطعوا به كالـكسوة .  
قوله ﴿ وَإِنْ غَابَ مُدَّةً ، وَلَمْ يُنْفِقْ : فَعَمَلِيهِ نَفَقَةٌ مَا مَضَى ﴾ .



هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وصححه المصنف ، وغيره .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : لا نفقة لها إلا أن يكون الحاكم قد فرضها لها .  
اختاره في الإرشاد . وهو ضعيف .  
وقال في الرعاية : لا نفقة لها إلا أن يكون الحاكم قد فرضها لها أو فرضها الزوج  
برضاها .

وقال في الانتصار : الإمام أحمد رحمه الله أسقطها بالموت .  
وعلل في الفصول الرواية الثانية : بأنه حق ثبت بقضاء القاضي .  
قال في الفروع : وهو ظاهر الكافي . فإنه فرع عليها لا يثبت في ذمته ،  
ولا يصح ضمانها . لأنه ليس مآلها إلى الوجوب .

### فوائد

الأولي : لو استدان وأنفقت : رجعت على زوجها مطلقاً . نقله أحمد بن

هاشم .

وذكره في الإرشاد . وقدمه في الفروع .  
وقال : ويتوجه الروايتان فيمن أدى عن غيره واجباً . انتهى .

الثانية : لو أنفقت في غيبته من ماله ، فبان ميتاً : رجع عليها الوارث . على

الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ويرجع بنفقتها من مال غائب بعد موته بظهوره على الأصح .

وقدمه في الرعايتين . وجزم به في الوجيز .

وعنه : لا يرجع عليها .

وأطلقهما في الحرر ، والحواري الصغير .

الثالثة : لو أكلت مع زوجها عادة ، أو كساها بلا إذن ، ولم يتبرع : سقطت

عنه مطلقاً . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .



وقال في الرعاية : وهو ظاهر كلامه في المعنى : إن نوى اعتد بها . وإلا فلا .  
 قوله ﴿ وَإِذَا بَدَلَتِ الْمَرْأَةُ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا - وَهِيَ مِمَّنْ يَوْطَأُ مِثْلَهَا ،  
 أَوْ يَتَعَذَّرُ وَطْؤَهَا لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ رَتْقٍ ، وَنَحْوِهِ - لَزِمَ زَوْجَهَا  
 نَفَقَتُهَا ، سَوَاءٍ كَانَ الزَّوْجُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا ، يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ  
 أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ ، كَالْعَيْنَيْنِ وَالْمَجْبُوبِ وَالْمَرِيضِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
 وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
 والحرر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .  
 وعنه : لا يلزمه إذا كان صغيراً .

وعنه : يلزمه بالعقد مع عدم منع لمن يلزمه تسامها لو بذله .  
 وقيل : ولصغيرة . وهو ظاهر كلام الخرق . قاله في الفروع .  
 فعلها : لو تساكننا بعد العقد مدة لزمه .

وقال في الترغيب ، وغيره : دفع النفقة لا يلزم إلا بالتمسكين ، سواء قدر على  
 الوطء أو عجز عنه .

فأئمة : مثل القاضي ، والمجد ، وغيرها من الأصحاب : بآبنة تسع سنين . وهو  
 مقتضى نص الإمام أحمد رحمه الله في رواية عبد الله وصالح .

وأناط الخرق ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشيرازي ، والمصنف ، وغيرهم :  
 الحكم بمن يوطأ مثلها . وهو أقعد . فإن تمثيلهم بالسن فيه نظر ، بل الاعتبار  
 بالقدرة على ذلك أولى أو متعين . وهذا مختلف . فقد تكون ابنة تسع تقدر على  
 الوطء ، وبنت عشر لا تقدر عليه باعتبار كبرها وصغرها ، من نحو لها وسننها وقوتها  
 وضعفها .



لكن الذى يظهر : أن مرادهم بذلك فى الغالب .  
وقال الزركشى : وقد يحمل إطلاق من أطلق من الأصحاب على ذلك . انتهى .  
قلت : وفيه نظر .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُمْكِنُ وُطُؤُهَا : لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا﴾ .  
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلصة ، والخلصة ، والمغنى ، والشرح ، والزركشى ، وغيرهم .  
وقاله فى الفروع .

وتقدم قول بلزوم النفقة للصغيرة بالعقد . حكاه فى الفروع . فبعد الدخول  
بطريق أولى .

فأمره : لو زوج طفل بطفلة . فلا نفقة لها . على الصحيح من المذهب . لعدم  
الموجب .

وقيل : لها النفقة .

قوله ﴿فَإِنْ بَذَلَتْهُ وَالزَّوْجُ غَائِبٌ : لَمْ يَفْرَضْ لَهَا حَتَّى يُرَاسِلَهُ الْحَاكِمُ  
أَوْ يَمْضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْدَمَ فِي مَثَلِهِ﴾ .

وهذا بلا نزاع . ويأتى عند النشوز ما يشابه هذا .  
قوله ﴿وَإِنْ مَنَعَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا ، أَوْ مَنَعَهَا أَهْلُهَا : فَلَا نَفَقَةَ لَهَا﴾ .  
إذا منعت نفسها فلا نفقة لها بلا نزاع .

وظاهر قوله «أو منعها أهلها» ولو كانت باذلة للتسليم ولكن أهلها يمنعونها .  
وهو ظاهر كلامه فى الوجيز وغيره .

وذكره فى الروضة . وقال : ذكره الخرقى . قال : وفيه نظر .  
قلت : وهو الصواب .



وقال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : لها النفقة .  
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالَّ .  
فَلَهَا ذَلِكَ ، وَتَجِبُ نَفَقَتُهَا ﴾ .

هذا المذهب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ، والنظم ، والزرکشی ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وقال : وظاهر كلام جماعة : لافقة لها . ذكره في « كتاب  
الصدق » .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما المصنف في هذا الكتاب أيضاً في آخر « كتاب الصدق » .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .  
أمرهما : لا تملك المنع . فلا نفقة لها إذا امتنعت . وهو المذهب . وعليه أكثر  
الأصحاب .

قال في الفروع : واختاره الأكثر .  
قلت : منهم ابن بطة ، وابن شاقلا .  
وصححه في التصحيح ، والنظم .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .  
والوجه الثاني : لها ذلك . فيجب لها النفقة . اختاره ابن حامد .

وتقدم نظير ذلك في آخر « كتاب الصدق » .  
تنبيه : قوله ﴿ بِخِلَافِ الْأَجَلِ ﴾ .

يعنى : أنها لا تملك منع نفسها إذا كان الصدق مؤجلاً . فلو فعلت لم يكن  
لها عليه نفقة .



وظاهره : سواء حل الأجل أولاً .  
واعلم أن المؤجل لا يخلو : إما أن يحل قبل الدخول أولاً .  
فإن لم يحل قبل الدخول : فليس لها الامتناع . فلو امتنعت لم يكن لها نفقة  
بلا نزاع .  
وإن حل قبل الدخول : لم تملك ذلك . على الصحيح من المذهب . قدمه  
في الفروع . وهو ظاهر كلام المصنف .  
وقيل : لها الامتناع . ويجب لها النفقة . ويحتمله كلام المصنف . وأطلقهما  
الزرکشی .

قوله ﴿ وَإِنْ سَلِمَتِ الْأُمَةُ نَفْسَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا : فَهِيَ كَالْحُرَّةِ ﴾ .  
يعنى : سواء رضى بذلك الزوج أو لم يرض . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب  
قلت : يتوجه أنه إذا حصل للزوج بذلك ضرر لفقره لا يلزمه .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ تَأْوِي إِلَيْهِ لَيْلًا ، وَعِنْدَ السَّيِّدِ نَهَارًا . فَعَلَى  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّفَقَةُ مُدَّةَ مُقَامِهَا عِنْدَهُ ﴾ .  
فيلزم الزوج نفقة الليل من العشاء وتوابعه ، كالوطأ ، والغطاء ورهن المصباح ،  
ونحوه . وهذا المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والنظم ، وغيرهم .  
وقيل : تجب عليهما نصفين . وكذلك الكسوة قطعاً للتنازع . اختاره  
المصنف . وأطلقهما الزرکشی .

قال الشارح - بعد أن ذكر الأول - فعلى هذا : على كل واحد منهما نصف  
النفقة . ففسر الأول بالقول الثانى .

ووجوب نفقة الليل على الزوج ، والنهار على السيد : من مفردات المذهب .  
فائدة : لو سلمها سيدها نهائراً فقط : لم يكن له ذلك .



قوله ﴿وَإِذَا نَشَرْتَ الْمَرْأَةَ﴾ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا .  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .  
قال في الفروع : ولو بنكاح في عدة .  
وقال في الترغيب : من مكنته من الوطء دون بقية الاستمتاع : فسقوط النفقة  
يحتمل وجهين .

#### فائدتاه

إمراهما : تشطر النفقة لناشر ليلاً فقط ، أو نهاراً فقط . لا بقدر الأزمنة .  
وتشطر النفقة لناشر بعض يوم . على الصحيح من المذهب .  
وقدمه في الرعاية ، والفروع .  
وقيل : تسقط كل نفقته .  
الثانية : لو نشرت المرأة . ثم غاب الزوج فأطاعت في غيبته . فعلم بذلك ،  
ومضى زمن يقدم في مثله : عادت لها النفقة .  
قال في الرعاية : وقيل : تجب بعد مراسلة الحاكم له . انتهى .  
وكذا الحكم لو سافر قبل الزفاف .  
وكذا لو أسلمت مرتدة ، أو متخلفة عن الإسلام في غيبته عند ابن عقيل .  
والصحيح من المذهب : أنها تعود بمجرد إسلامهما .  
قوله ﴿أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ﴾ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقيل : لا تسقط . ذكره في الرعاية .  
وقال ابن عقيل في الفنون : سفر التغريب يحتمل أن تسقط فيه النفقة .  
قلت : ويتصور ذلك فيما إذا كانت بالغة عاقلة ، ولم يدخل بها وهي باذلة  
للتسليم ، والمنع من الدخول منه .



قوله ﴿أَوْ تَطَوَّعَتْ بِصَوْمٍ أَوْ حَجٍّ﴾ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والحرر ، والنظم ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا تسقط النفقة بصوم التطوع . اختاره في الرعاية .

وقال : إن جاز له إبطاله فتركه .

وفي الواضح : في حج نفل ، إن لم يملك منعها وتحليلها : لم تسقط .

فائدتان

أما هما : لو صامت لسكفارة أو نذر ، أو لقضاء رمضان ووقته متسع

بلا إذنه : فلا نفقة لها . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لها النفقة في صوم قضاء رمضان .

ونقل أبو زرعة الدمشقي : تصوم النذر بلا إذن .

وقال في الواضح : في صلاة وصوم واعتكاف مندور وجهان .

الثانية : لو حبست بحق أو ظمناً فلا نفقة لها . على الصحيح من المذهب .

جزم به أكثر الأصحاب .

وقيل : لها النفقة . وهو احتمال في الرعاية الكبرى .

وهل له البيتوتة معها ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية .

قلت : الصواب أن له البيتوتة معها .

قوله ﴿وَإِنْ بَعَثَهَا فِي حَاجَةٍ﴾ يعني له ﴿أَوْ أَحْرَمَتْ بِحِجَّةِ الْإِسْلَامِ﴾

فَلَهَا النَّفَقَةُ .



هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، بشرط أن تحرم في الوقت من الميقات .  
وقال في التبصرة : في حج فرض احتمال ، كنفقة زائدة على الحضر .  
فائرة : لو سافرت لنزهة أو تجارة ، أو زيارة أهلها : فلا نفقة لها . وفيه  
احتمال . وهو وجه في المذهب وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمْتَ بِمَنْذُورٍ مُعَيَّنٍ فِي وَقْتِهِ : فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾ .  
وكذلك الصوم المنذور والمعين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والبلغة ، وشرح ابن منجا ، والشرح ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ،  
والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لها النفقة . ذكره القاضى مطلقاً . وصححه في التصحيح .

والوجه الثانى : لا نفقة لها مطلقاً . وهو الوجه الثانى فى كلام المصنف .  
ذكره ابن منجا .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وجزم به فى المنور ، والوجيز .  
وقيل : إن كان نذرهما بإذنه ، أو قبل النكاح : لم تسقط النفقة ، وإلا سقطت  
وجعله الشارح والوجه الثانى من كلام المصنف .

قوله ﴿ وَإِنْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ﴾ .

ذكره الخرقى فى بعض النسخ ، وعليها شرح المصنف .

واختاره القاضى ، والمصنف . وقدمه فى الخلاصة ، والرايعتين .

وهو ظاهر كلامه فى الوجيز . وهو المذهب .

﴿ ويحتمل أن لها النفقة ﴾ وهو لأبى الخطاب فى الهداية . واختاره ابن  
عبدوس فى تذكرته .

وأطلقهما فى المذهب ، والحرر ، والنظم ، والفروع .



وتقدم نظير ذلك في « باب عشرة النساء » .  
قوله ﴿ وَإِنْ اٰخْتَلَفَا فِي نُسُوزِهَا ، أَوْ تَسْلِيمِ النَّفَقَةِ إِلَيْهَا : فَالْقَوْلُ  
قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا 》 .

هذا المذهب . جزم به في المحرر ، والوجيز ، والشرح ، وتذكرة ابن عبدوس  
وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال الآمدي : إن اختلفا في النشوز ، فإن وجبت بالتمكين صدق .  
وعليها إثباته . وإن وجبت بالعقد صدقت . وعليه إثبات المنع . وإن اختلفا بعد  
إثبات التمكين : لم يقبل قوله .

وقال في التبصرة : يقبل قوله قبل الدخول ، وقولها بعده .  
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله في النفقة : أن القول قول من يشهد له  
العرف .

قوله ﴿ وَإِنْ اٰخْتَلَفَا فِي بَذْلِ التَّسْلِيمِ : فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ 》  
بلا خلاف أعلمه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ بِنَفَقَتِهَا ، أَوْ بِيَعِضِهَا ، أَوْ بِالْكِسْوَةِ 》  
وكذا بيعها ﴿ خَيْرٌ بَيْنَ فُسْخِ النِّكَاحِ وَالْمَقَامِ ، وَتَكُونُ النَّفَقَةُ  
دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ 》 .

يعنى نفقة الفقير . ومحله إذا لم تمنع نفسها .  
الصحيح من المذهب : أن لها الفسخ بذلك مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .  
ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
قال الزركشي : هذا المشهور ، والختار للأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .  
قال المصنف ، والشارح : هذا المذهب .



وقدمه في الفروع ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والكافي ، والمغني ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ،  
والحاوي ، وغيرهم .

وفسخها للإعسار بنفقتها من مفردات المذهب .  
وعنه ما يدل على أنها لا تملك الفسخ بالإعسار بحال .  
قال الزركشي : نقل ابن منصور ما يدل على أنها لا تملك الفسخ به ما لم يوجد  
منه غرور .

وذكر ابن البنا وجهاً : أنه يؤجل ثلاثاً .  
وقيل : إن أعسر بكسوة يسار فلا فسخ .  
فعلى القول بعدم الفسخ : يرفع يده عنها لتكتسب ماتقتات به .

فأمره : إذا ثبت إعساره فلاحاكم الفسخ بطلبها . قدمه في الفروع . وقاله  
أبو الخطاب ، وابن عقيل ، وغيرهما . وقالوا في النفقة : ولا تجد من يدينها عليه .  
وذكره المصنف وغيره في الغائب . ولم يذكروه في الحاضر الموسر المانع .  
ورفع النكاح هنا فسخ [ بطلبها أو فسخت ] قدمه في الفروع .  
وقال في الترغيب : هو قول جمهور أصحابنا . فيعتبر الرفع إلى الحاكم .  
فإذا ثبت إعساره فسخ بطلبها . أو فسخت بأمره ، ولا ينفذ بدونه . على  
الصحيح من المذهب .  
وقيل : ظاهراً .

وفي الترغيب : ينفذ مع تعذره .  
وقال في الرعاية : وإن تعذر إذنه مطلقاً .  
وقيل : هذه الفرقة طلاق .  
فعلى هذا : يأمره الحاكم بطلبها بطلاق أو نفقة . فإن أبى طلق عليه الحاكم .  
جزم به في التبصرة ، والرعاية ، والوجيز ، وغيرهم .



فإن راجع ، فقيل : لا يصح مع عسرتة .

قلت : فيعاني بها .

وقيل : يصح . وهو المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

فإن راجع : طلق عليه ثمانية . فإن راجع : طلق عليه ثالثة .

وأطلقهما في الفروع .

وقيل : إن طلب المهلة ثلاثة أيام أجيب . فلو لم يقدر ، فقيل : ثلاثة أيام .

وقيل : إلى آخر اليوم المتخلفة نفقته .

وقال في المغنى : يفرق بينهما .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ اخْتَارَتْ الْمَقَامَ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهَا الْفَسْخُ : فَلَهَا ذَلِكَ ﴾ .

وهو المذهب . قال في الفروع : لها ذلك في الأصح .

وهو ظاهر ماجزم به في الوجيز .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه : ليس لها ذلك ، كما لو رضيت بعسرتة في الصداق .

قال في المحرر : فعلى هذا : هل خيارها الأول على التراخى ، أو على الفور ؟

على روايتي خيار العيب . على ماتقدم في بابه .

### فوائد

الأولى : لو اختارت المقام : جاز لها أن لا تمكثه من نفسها . وليس له أن

يجبها .

الثانية : لو رضيت بعسرتة ، أو تزوجته عالة بها : فلها الفسخ بعد ذلك . على

الصحيح من المذهب .



قال في الفروع : لها ذلك على الأصح فيهما .  
[ وقدمه في الحرر ، والنظم ، والمغنى ، والشرح ، ونصراه .  
وقيل : ليس لها ذلك .

قال في الرعايتين : ليس لها ذلك في الأصح فيهما <sup>(١)</sup> .  
وجزم به في الحاوى الصغير .  
فعلى هذا القول : خيارها على الفور . وقدمه في الرعايتين .  
وقيل : على التراخي . وهو المذهب .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وأطلقهما في الحاوى .  
وظاهر الحرر : أنه كخيار العيب .

وقال في الرعاية الكبرى : بل بعد ثلاثة أيام . وهو أولى . فإن حصل في  
الرابع نفقة : فلا فسخ بما مضى . وإن حصلت في الثالث ، فهل يفسخ في الخامس  
أو السادس ؟ يحتمل وجهين .

قال : وإن مضى يومان ، ووجد نفقة الثالث ، ثم أعسر في الرابع : فهل  
يستأنف المدة ؟ يحتمل وجهين ، انتهى .

واختار ابن القيم رحمه الله في الهدى : أنها لو تزوجته عاتمة بعسرتة ، أو كان  
موسراً ثم افتقر : أنه لا فسخ لها .

قال : ولم يزل الناس تصيبهم الفاقة بعد اليسار ، ولم يرفعهم أزواجهم إلى  
الحكام ليفرقوا بينهم .

قال في الفروع : كذا قال .

الثالثة : لو قدر على التكسب : أجبر عليه . على الصحيح من المذهب .  
وقطع به كثير من الأصحاب .

وقال في الترغيب : أجبر على الأصح .

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن .



وقال فيه أيضاً : الصانع الذى لا يرجو عملاً أقل من ثلاثة أيام ، فإذا عمل دفع نفقة ثلاثة أيام : لافسخ ، ما لم يدم .

قال فى السكافى : إن كانت نفقته عن عمل ، فرض فاقترض : فلا فسخ . وإن عجز عن الاقتراض ، وكان لعارض يزول لثلاثة أيام فما دون : فلا فسخ . انتهى . وقال فى المغنى والشرح : وإن تعذر عليه الكسب فى بعض زمانه ، أو تعذر البيع : لم يثبت الفسخ . لأنه يمكن الاقتراض إلى زوال العارض وحصول الاكتساب وكذلك إن عجز عن الاقتراض أياماً يسيرة . لأن ذلك يزول عن قريب . ولا يكاد يسلم منه كثير من الناس .

وقالوا أيضاً : إن مرض مرضاً يرجى زواله فى أيام يسيرة : لم يفسخ ، لما ذكرنا . وإن كان ذلك يطول : فلها الفسخ .

وكذلك إن كان لا يجد النفقة إلا يوماً دون يوم . انتهى . وتقدم كلامه فى الرعاية .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْسَرَ بِالنَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ ، أَوْ نَفَقَةِ الْمَوْسِرِ ، أَوْ الْمُتَوَسِّطِ ، أَوْ الْأَدَمِ ، أَوْ نَفَقَةِ الْخَادِمِ : فَلَا فُسْخَ لَهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز . وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن عقيل فى التذكرة : إن كانت ممن جرت عاداتها بأكل الطيب ولبس

الناعم : لزمه ذلك . فإن كان معسراً : ملكت الفسخ إذا عجز عن القيام به .

قال فى الرعاية الكبرى : وإن اعتادت الطيب والناعم ، فعجز عنهما : فلها

الفسخ .

قلت : فالأدم أولى . انتهى .



وقيل : لها : الفسخ إذا أعسر بالأدم .  
وفي الانتصار احتمال : لها الفسخ في ذلك كله مع ضررها .  
قوله ﴿ وَتَكُونُ النَّفَقَةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وقدme في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والمحرم ،  
والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال القاضى : تسقط ، أى الزيادة عن نفقة المعسر أو المتوسط . لأن كلام  
المصنف فى ذلك . وصرح به الأصحاب . لأنها تسقط مطلقا .  
وقال فى المحرم ، والنظم ، والفروع : وقال القاضى : تسقط زيادة اليسار  
والتوسط .

قال فى الرايعتين ، وقيل : تسقط زيادة اليسار والتوسط .  
قلت : غير الأدم .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَعْسَرَ بِالسَّكْنَى ، أَوْ الْمَهْرِ : فَهَلْ لَهَا الْفَسْخُ ؟  
عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

إذا أعسر بالسكنى ، فأطلق المصنف فى جواز الفسخ لها وجهين .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب . والخلاصة ، والمنفى ، والكافى ،  
والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع . وغيرهم .  
أمرهما : لها الفسخ . وهو الصحيح . صححه فى التصحيح . واختاره ابن عقيل .  
وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

والثانى : لافسخ لها . ذكره القاضى .  
وجزم به فى منتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس وهو ظاهر ما قدمه فى  
المحرم .



وأطلق في جواز الفسخ إذا أعسر بالمهر وجهين .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي  
الصغير ، والفروع .

أمرهما : لها الفسخ مطلقاً . اختاره أبو بكر ، وغيره .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الحرر .

والوجه الثاني : ليس لها ذلك . اختاره ابن حامد ، وغيره .

قال المصنف : وهو أصح ، ونصره .  
وجزم به الأدمي في منتخبه . وقدمه في الخلاصة .  
قلت : وهو الصواب .

وقيل : إن أعسر قبل الدخول : فلها الفسخ . وإن كان بعده : فلا .  
قال الشارح - وتبعه في التصحيح - : هذا المشهور في المذهب .  
قال الناظم : هذا أشهر .

ونقل ابن منصور : إن تزوج مفلساً ، ولم تعلم المرأة : لا يفرق بينهما ، إلا أن  
يكون قال « عندى عرض ومال وغيره » .

وتقدم ذلك محرراً بأنتم من هذا في آخر « باب الصداق » فليعاود .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَعْسَرَ زَوْجُ الْأُمَةِ فَرَضِيَتْ ، أَوْ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ ،  
أَوْ الْمَجْنُونَةِ : لَمْ يَكُنْ لَوَلِيِّهِنَّ الْفَسْخُ ﴾ وهو المذهب .

قال في الفروع : لا فسخ في المنصوص لولى أمة راضية وصغيرة ومجنونة .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

قال في الرعايتين ، والحاوي : فلا فسخ لهم في الأصح .  
وقدمه في الكافي ، والحرر .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ ذَلِكَ ﴾ .



وقال في السكافي ، وحكى عن القاضي : أن لسيد الأمة الفسخ . لأن الضرر عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ مَنَعَ النِّفَقَةَ أَوْ بَعْضَهَا ، مَعَ الْيَسَارِ . وَقَدَرْتَ لَهُ عَلَى مَالٍ : أَخَذْتَ مِنْهُ مَا يَكْفِيهَا وَيَكْفِي وَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ﴾ . للحديث الذي ذكره المصنف . وهو في الصحيحين <sup>(١)</sup> . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الروضة : القياس منعها . تركناه للخبر . وذكر في الترغيب وجهاً : أنها لا تأخذ لولدها . ويأتى حكم الحديث في آخر « باب طريق الحكم وصفته » . قوله ﴿ فَإِنْ غَيَّبَهُ ، وَصَبَرَ عَلَى الْجُبْسِ : فَلَهَا الْفَسْخُ ﴾ . هذا المذهب . جزم به الخرقى ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومفتخب الأدمى ، وغيرهم .

قال في الرعايتين : لها الفسخ في الأقيس . قال في الحاوى الصغير : فلها الفسخ . في أصح الوجهين . قال في تجريد العناية : فإن أصر فارقتة عند الأكثر . وقدمه في المستوعب ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . واختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح . قال الناظم :

فإن منع الإنفاق ذو اليسر أو يغيب أو البعض أن يظفر بمال المقلد  
فإن تعذر يُكجِه حاكم . فإن أبي يعطها عنه ، ولو قيمة أعبد  
﴿ وَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ ﴾ .

---

(١) وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم لهند امرأة سفيان رضي الله عنهما « خذى ما يكفيك وولديك » .



قال في الترغيب : اختاره الأكثر . وقدمه في الخلاصة . وأطلقهما في المذهب .

قوله ﴿ وَإِنْ غَابَ ، وَلَمْ يَتْرُكْ لَهَا نَفَقَةً ، وَلَمْ يَقْدِرْ لَهُ عَلَى مَالٍ ، وَلَا الْاِسْتِدَانَةَ عَلَيْهِ : فَلَهَا الْفَسْخُ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والنظم ، ومنتخب الأدبي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
﴿ وَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ إِعْسَارُهُ ﴾ .

قال في الترغيب : اختاره الأكثر .  
وتقدم أن لها أن تستدين وتنفق .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ الْفَسْخُ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وحكى المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم - في كتاب الصداق - لها أن تفسخ بغير حكم حاكم فيما إذا أعسر بالمهر .  
وتقدم ذلك في آخر « كتاب الصداق » فليعاود .



## باب نفقة الأقارب والماليك

قوله ﴿يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ نَفَقَةُ وَالِدَيْهِ وَوَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، إِذَا كَانُوا  
فُقَرَاءَ ، وَلَهُ مَا يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ ، فَاضِلًا عَنْ نَفَقَةِ نَفْسِهِ ، وَأَمْرَاتِهِ ﴿  
ورقيقه أيضاً﴾ وَكَذَلِكَ يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ سَائِرِ آبَائِهِ وَإِنْ عَلُوا ، وَأَوْلَادَهُ  
وَإِنْ سَفَلُوا ﴿ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : وجوب نفقة أبويه وإن علوا ، وأولاده  
وإن سفلوا بالمعروف ، أو بعضها إن كان المنفق عليه قادراً على البعض .  
وكذلك يلزمه لهم الكسوة والسكنى ، مع فقرهم . إذا فضل عن نفسه  
وامراته .

وكذا رقيقه يومه وليلته .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

ويأتى حكم اختلاف الدين في كلام المصنف قريباً .

وعنه : لا تلزمه نفقتهم إلا بشرط أن يرثهم بفرض أو تعصيب ، كبقية  
الأقارب . وهو ظاهر ما قدمه في الرعايتين . وظاهر ما جزم به الشرح . فإنه قال :  
يشترط لوجوب الإنفاق ثلاثة شروط .

الثالث : أن يكون المنفق وارثاً . فإن لم يكن وارثاً لعدم القرابة : لم تجب  
عليه النفقة .

والظاهر : أنه أراد أن يكون وارثاً في الجملة . بدليل قوله « فإن لم يكن وارثاً  
لعدم القرابة » .

وعنه : تختص العصبة مطلقاً بالوجوب . نقلها جماعة .



فيعتبر أن يرثهم بفرض أو تعصيب في الحال . فلا تلزم بعيداً موسراً يحجبه قريب معسر .

وعنه : بل إن ورثه وحده لزمته مع يساره . ومع فقره تلزم بعيداً معسراً<sup>(١)</sup> . فلا تلزم جداً موسراً مع أب فقير على الأولى . وتلزم على الثانية على ما يأتى . ويأتى أيضاً ذكر الرواية الثالثة وما يتفرع عليها في المسألة الآتية بعد هذه . ويأتى تفاريع هذه الروايات وما ينبنى عليها .

### تفسيرها

أمرهما : شمل قوله « وأولاده وإن سفلوا » الأولاد الكبار الأصحاء الأقوياء إذا كانوا فقراء . وهو صحيح .

وهو من مفردات المذهب . ويأتى الخلاف في ذلك .

الثاني : قوله « فاضلا عن نفقة نفسه وامراته ورقيقه » يعنى يومه ولياته . كما تقدم . صرح به الأصحاب .

من كسبه أو أجرة ملكه ونحوهما . لا من أصل البضاعة وثمن الملك وآلة عمله .

قوله ﴿ وَتَلْزَمُهُ نَفَقَةُ مَنْ يَرِثُهُ بِفَرَضٍ أَوْ تَعْصِيْبٍ مِمَّنْ سِوَاهُمْ سِوَاءَ وَرَثَتِهِ الْآخِرُ أَوْ لَا ، كَعَمَّتِهِ وَعَتِيقِهِ ﴾ .

هذا المذهب . قطع به الخرق ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم . وصححه في البلغة ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

(١) في نسخة طلعت « موسرا » .



قال ابن منبجاً : هذا المذهب . وصرحوا بالعتيق .  
وعنه : أنها تختص العصبية من عمودى النسب وغيرهم . نقلها جماعة كما تقدم .  
فلا تجب على العمة والخالة ونحوها .  
فعليهما : هل يشترط أن يرثهم بفرض أو تعصيب فى الحال ؟ على روايتين .  
وأطلقهما فى الحرر ، والحاوى ، والزر كشى .  
إصراهما : يشترط . وهو الصحيح . فلا نفقة على بعيد موسر يحجبه قريب

معسر .

قدمه فى الفروع ، وغيره .  
واختاره القاضى ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .  
والأخرى : يشترط ذلك فى الجملة .  
لكن إن كان يرثه فى الحال ألزم بها مع اليسار دون الأبعد .  
وإن كان فقيراً : جعل كالمعدوم . ولزمت الأبعد الموسر .  
فعلى هذا : من له ابن فقير وأخ موسر ، أو أب فقير وجد موسر : لزمت  
الموسر منهما النفقة . ولا تلزمهما على التى قبلها .  
وعلى اشتراط الإرث فى غير عمودى النسب خاصة : تلزم الجد دون الأخ .  
قال المصنف : وهو الظاهر .  
وقال فى البلغة ، والترغيب : لو كان بعضهم يسقط بعضاً ، لكن الوارث  
معسر وغير الوارث موسر ، فهل تجب النفقة على البعيد الموسر ؟ فيه ثلاثة أوجه .  
الثالث : إن كان من عمودى النسب : وجب ، وإلا فلا . انتهى .  
وعنه : يعتبر توارثهما . اختاره أبو محمد الجوزى .  
فلا تجب النفقة لعمته ولا لعتيقه . وقدمه فى الخلاصة .  
وأطلق هذه الرواية والرواية الأولى : فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والمستوعب .



فائدة : وجوب الإنفاق على الأقارب غير عمودى النسب : مقيد بالإرث ،  
لا بالرحم . نص عليه .

وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .

تفسير : شمل قوله « وعتيقه » لو كان العتيق فقيراً وله معتق ، أو من يرثه  
بالولاء . وهو صحيح .

وهو من مفردات المذهب .

ومن صرح بعتيقه مع عمته : صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمصنف ، والشارح ، والرعايتين ، وغيرهم .

قوله ﴿ فَأَمَّا ذَوُوا الْأَرْحَامِ : فَلَا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمْ . رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .  
ذَكَرَهُ الْقَاضِي ﴾ .

وهو المذهب . نقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في الوجيز وغيره .

قال الزركشى : هو المنصوص والمجزم به عند الأكثرين .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

ونقل جماعة : تجب لكل وارث .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . لأنه من صلة الرحم . وهو عام ، كعموم

الميراث في ذوى الأرحام . بل أولى .

وقال أبو الخطاب ، وابن أبي موسى : يخرج في وجوبها عليهم روايتان .

قال في المحرر : وخرج أبو الخطاب وجوبها على توريشم .

قال الزركشى : وهو قوى .

وقال في البلغة : وأما ذوو الأرحام : فهل يلزم بعضهم نفقة بعض عند عدم

ذوى الفروض والعصبات ؟ على روايتين .



وقيل : تلزم رواية واحدة . انتهى .

ولعله : وقيل : لا تلزم بزيادة « لا » .

نتيجة : قد يقال : عموم كلام المصنف هنا أن أولاد البنات ونحوهم : لا نفقة عليهم . لأنهم من ذوى الأرحام .

وعموم كلامه في أول الباب : أن عليهم النفقة . وهو قوله « وكذلك تلزمه نفقة سائر آبائه وإن علوا ، وأولاده وإن سفلوا » أو العمل على هذا الثاني . وأن النفقة واجبة عليهم .

وهو ظاهر ما جزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والزرکشی ، والحاوی ، وغيرهم . فإنهم قالوا « ولا نفقة على ذوى الأرحام من غير عمودى النسب . نص عليه » .

فعموم كلام المصنف هنا : مخصوص بغير من هو من عمودى النسب من ذوى الأرحام . وأدخلهم في القروع في الخلاف .

ثم قال بعد ذلك : وأوجبها جماعة لعمودى نسبه فقط . يعنى من ذوى الأرحام فظاهر ما قدمه : أنه لا نفقة لهم . وقدمه في الرايتين .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لِلْفَقِيرِ وَرَثَةٌ : فَنفَقْتُهُ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدَرِ إِرْسِهِمْ مِنْهُ . فَإِذَا كَانَ أُمٌّ وَجَدَتْ : فعلى الأم الثلث ، والباقي على الجد ﴾ . وكذا ابن و بنت .

فإن كانت أم و بنت ، فالصحيح من المذهب : أنها عليهم أرباعاً . وعليه الأصحاب .

وقال في القروع : ويتخرج وجوب ثلث النفقة عليهم بإرْسِهِما فرضاً . قوله ﴿ وَعَلَى هَذَا حِسَابُ النَّفَقَاتِ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ أَبٌ : فتكون النفقة عليه وحده ﴾ .



هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .  
وقال في الواضح : هذا مادامت أمه أحق به .  
وقال القاضي ، وأبو الخطاب : القياس في أب وابن : يلزم الأب السدس فقط .  
لكن تركه أصحابنا لظاهر الآية .  
وقال ابن عقيل في التذكرة : الولد مثل الأب في ذلك .  
وعنه : الجد والجددة كالأب في ذلك . ذكرهما ابن الزاغوني في الإقناع .  
فأمره : لو كان أحد الورثة موسراً : لزمه بقدر إرثه . على الصحيح من  
المذهب . قدمه في القروع ، وقال : هذا المذهب .  
قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .  
قال في القواعد الفقهية : أصح الروايتين : أنه لا يلزمه أكثر من مقدار إرثه  
منه . وصححه في النظم .  
وقدمه في الرعايتين . وهو ظاهر كلام الخرق .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : يلزمه كل النفقة .  
وأطلقهما في البلغة ، والمحرر ، والحاوي الصغير ، والزر كشي .  
وقال ابن الزاغوني في الإقناع : محل الخلاف في الجد والجددة خاصة . وأما  
سائر الأقارب : فلا تلزم الغنى منهم النفقة إلا بالحصصة بغير خلاف .  
[ وقال ابن الزاغوني في الإقناع : في الجد والجددة روايتان . هل يكونان كالأب  
في وجوب النفقة كاملة على كل واحد منهما لو انفرد أو كسائر الأقارب <sup>(١)</sup> ] .  
قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ ابْنٌ فَقِيرٌ ، وَأَخٌ مُوسِرٌ : فَلَا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا ﴾ .  
هذا المذهب . جزم به القاضي في المجرد . وأبو الخطاب في الهداية ، وصاحب  
المذهب ، والوجيز . وغيرهم .

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن .



وقدمه في الفروع ، كما تقدم في التفريع على الرواية الثانية .  
 قال الشارح : هذا الظاهر .  
 وعنه : تجب النفقة على الأخ . وهو تخريج وجه المصنف .  
 واختاره في المستوعب . وتقدم ذلك .  
 قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ أُمٌّ فَقِيرَةٌ ، وَجَدَّةٌ مُوسِرَةٌ : فَالْنَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا ﴾ .  
 يعني : على الجدة . وهذا إحدى الروایتين . وذكره القاضي .  
 وذكره أيضا في أب معسر ، وجد موسر .  
 وحزم به في الوجيز ، والنور .  
 قال في الشرح : هذا الظاهر .  
 وصرح به ابن عقيل في كفاية المفتي .  
 واختاره في المستوعب . وقدمه في الحرر .  
 وعنه : لا نفقة عليهما . وهو المذهب . وقدمه في الفروع .  
 وعلى رواية اشتراط الإرث في عمودي النسب : يلزم النفقة الجد ، دون الأخ .  
 وتقدم بناء هذه المسائل على روايات تقدمت . فليعاود .  
 قوله ﴿ وَمَنْ كَانَ صَحِيحًا مُكَلَّفًا ، لَا حِرْفَةَ لَهُ سِوَى الْوَالِدَيْنِ :  
 فَهَلْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .  
 قال القاضي : كلام الإمام أحمد رحمه الله يحتمل روايتين .  
 وهما وجهان في المذهب .  
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،  
 والمعنى ، والبلغة ، والشرح ، والقواعد الفقهية .  
 إحداهما : تجب له لعجزه عن الكسب . وهو المذهب .  
 قال الناظم : وهو أولى .



وقدمه في الرايتين ، والجارى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
واختاره القاضى ، والمصنف ، وغيرهما .  
وجزم به ناظم المفردات فى الأولاد . وهو منها ، كما تقدم .  
والرواية الثانية : لانجب .

### تنبيهان

أمرهما : ظاهر قوله « سوى الوالدين » أنهما إذا كانا صحيحين مكلفين  
لا حرفة لهما : تجب نفقتهما من غير خلاف فيه . وهو أحد الطرق .  
وقطع به جماعة من الأحناف . منهم : ابن منبج فى شرحه ، والقاضى . نقله  
عنه فى القواعد .

قال الزركشى : لا خلاف فيهما فيما علمت . وهو رواية عن الإمام أحمد  
رحمه الله .

قال فى القاعدة الثانية والثلاثين بعد المائة : وفرق القاضى فى زكاة الفطر - من  
الجرد - بين الأب وغيره . وأوجب النفقة للأب بكل حال . وشرط فى الابن  
وغيره الزمانة . انتهى .  
وهى الطريقة الثانية .

والطريقة الثالثة : فيهما روايتان ، كغيرهما . وتقدم المذهب منهما .

الثانى : مفهوم كلامه : أن غير المكلف ، كالصغير والمجنون ، وغير الصحيح :  
يلزمه نفقتهما من غير خلاف . وهو صحيح .

### فأمرتان

إمراهما : هل يلزم المعدم الكسب لنفقة قريبه ؟ على الرايتين فى المسألة  
الأولى . قاله فى الترغيب .



وقال في الفروع : وجزم جماعة يلزمه . ذكروه في إجارة المفلس واستطاعة الحج .

قال في القواعد : وأما وجوب النفقة على أقاربه من الكسب : فصرح القاضى في خلافه ، والمجرد ، وابن عقيل في مفرداته ، وابن الزاغونى ، والأكثر : بالوجوب .

قال القاضى في خلافه : وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : لافرق في ذلك بين الوالدين والأولاد وغيرهم من الأقارب .

وخرج صاحب الترغيب المسألة على روايتين . انتهى .  
الثانية : القدرة على الكسب بالحرفة : تمنع وجوب نفقته على أقاربه .  
صرح به القاضى في خلافه .

ذكره صاحب الكافي وغيره . واقتصر عليه في القواعد .  
قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عِنْدَهُ إِلَّا نَفَقَةٌ وَاحِدٌ : بَدَأَ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبٍ ﴾  
الصحيح من المذهب : أنه يقدم الأقرب فالأقرب ، ثم العصبية ، ثم التساوى .  
وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .  
وقيل : يقدم وارث مع التساوى .

قال في المحرم وغيره : وقيل : يقدم من امتاز بفرض أو تعصيب . فإن تعارضت المرتبتان ، أو فقدتا : فهما سواء .

فأمره : لو فضل عنده نفقة لا تكفى واحداً : لزمه دفعها .  
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبَوَانِ جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا ﴾ .  
هذا أحد الوجوه . اختاره الشارح .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، ومال إليه الناظم .  
وقيل : تقدم الأم . وهو احتمال في الهداية .  
وقيل : يقدم الأب . وهو المذهب . جزم به في الوجيز .



وقدمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي، والفروع. وأطلقهن في المذهب، والمستوعب.

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا ابْنٌ، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ. أَحَدُهَا: يَقْسِمُهُ بَيْنَهُمَا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَقْدِمُهُ عَلَيْهِمَا ﴾.

نقل أبو طاب: الابن أحق بالنفقة. وهي أحق بالبر.

قال في الوجيز: فإن استوى اثنان بالقرب: قدم العصبية. وجزم به في المنور، ومنتخب الأدمى.

وقدمه في الخلاصة، والحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير.

وقيل: يقدم الأبوان على الابن.

وأطلقهن في المغني، والشرح، والفروع.

وأطلق الخلاف بين الأب والابن في الهداية، والمذهب، والمستوعب.

فأمره: وكذا الحكم والخلاف فيما إذا اجتمع جد وابن ابن.

وقدم الشارح أنهما سواء.

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ أَبٌ وَجَدَّ، أَوْ ابْنٌ وَابْنُ ابْنٍ: فَلَأَبُّ وَالِابْنُ أَحَقَّ ﴾.

وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم.

وقيل: الأب والجد سواء. وكذا الابن وابن الابن. وهو احتمال للقاضي.

وهو قول أصحاب الشافعي، لتساويهم في الولاية والتعصيب.

قال أبو الخطاب: هذا سهو من القاضي. لأن أحدهما غير وارث.

فوائد

الأولى: يقدم أبو الأب على أبي الأم.



ولو اجتمع أبو أبي الأب مع أبي الأم ، فالصحيح من المذهب : أنهما يستويان .  
قال القاضى : القياس تساويهما ، لتعارض قرب الدرجة وميزة العصبوبة . وقدمه  
فى الفروع .

وقيل : يقدم أبو الأم لقربه . واختاره فى المحرر .  
وفى الفصول : احتمال تقديم أبى أبى الأب . وجزم به المصنف .  
الثانية : لو اجتمع ابن وجد ، أو أب وابن ابن : قدم الابن على الجد . وقدم  
الأب على ابن الابن . على الصحيح من المذهب . اختاره الشارح ، وغيره .  
وقدمه فى الفروع ، وغيره .

ويحتمل التساوى .  
الثالثة : لو اجتمع جد وأخ : قدم الجد . على الصحيح من المذهب .  
اختاره المصنف ، والشارح . وصحاه . ويحتمل التسوية .  
وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

الرابعة : قال فى المستوعب : يقدم الأخوج ممن تقدم فى هذه المسائل على  
غيره .

واعتبر فى الترغيب بإرث . وأن مع الاجتماع : يوزع لهم بقدر إرثهم .  
ونقل المصنف ، ومن تابعه عن القاضى - فيما إذا اجتمع الأبوان والابن -  
إن كان الابن صغيراً ، أو مجنوناً : قدم . وإن كان الابن كبيراً والأب زمناً :  
فهو أحق . ويحتمل تقديم الابن .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَقَارِبِ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وهذا تخصيص كلام المصنف أول الباب .  
وقيل : فى عمودى النسب روايتان .



قال في المحرر وغيره : وعنه تجب في عمودى النسب خاصة .  
قال القاضى : في عمودى النسب روايتان .  
وقيل : تجب لهم مع اختلاف الدين . ذكره الآمدى رواية .  
وفي الموجز رواية : تجب للوالد دون غيره .  
وقال في الوجيز : ولا تجب نفقة مع اختلاف الدين . إلا أن يلحقه به قافة .  
وكذا قال في الرعاية ، وزاد : ويرثه بالولاء .  
قوله ﴿ وَإِنْ تَرَكَ الْإِنْفَاقَ الْوَاجِبَ مُدَّةً : لَمْ يَلْزَمْهُ عِوَضُهُ ﴾ .  
هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقدمه في الفروع ، وقال : أطلقه الأكثر . وحزم به في الفصول .  
وقال المصنف ، والشارح : فإن كان الحاكم قد قرضها : فينبغى أن تلزمه .  
لأنها تأكدت بفرض الحاكم ، فلزمته . كنفقة الزوجة .  
قال في الرايتين : ومن ترك النفقة على قريبه مدة : سقطت . إلا إذا كان  
فرضها حاكم .  
وقيل : ومع فرضها ، إلا أن يأذن الحاكم في الاستدانة عليه أو القرض .  
زاد في السكبرى : أو الإنفاق من مالها لترجع به عليه لغيبته أو امتناعه .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من أنفق عليه بإذن حاكم : رجع عليه ،  
وبلا إذن فيه خلاف .  
وقال في المحرر : وأما نفقة أقاربه : فلا تلزمه لما مضى . وإن فرضت إلا أن  
تستدين عليه بإذن الحاكم .  
قال في الفروع : وظاهر ما اختاره شيخنا : وتستدين عليه . فلا يرجع إن  
استغنى بكسب ، أو نفقة متبرع .  
فأمره : قال في الفروع : وظاهر كلام أصحابنا : تأخذ بلا إذنه إذا امتنع ،  
كالزوجة إذا امتنع الزوج من النفقة عليها .



نقل صالح ، وعبد الله ، والجماعة : يأخذ من مال والده بلا إذنه بالمعروف .  
إذا احتاج . ولا يتصدق .

قوله ﴿ وَمَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ رَجُلٍ ، فَهَلْ تَلْزِمُهُ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى .

إمدهما : تلزمه . وهو المذهب . جزم به في المنور .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ،  
والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا تلزمه . وتأولها المصنف ، والشارح .

وعنه : تلزمه في عمودى النسب لا غير .

وعنه : تلزمه لامرأة أبيه لا غير . وهذه مسألة الإعفاف .

فأمره : يجب على الرجل إعفاف من وجبت نفقته عليه من الآباء والأجداد  
والأبناء وأبنائهم وغيرهم ، ممن تجب عليه نفقتهم . وهذا الصحيح من المذهب .

وهو من مفردات المذهب . وما يتفرع عليها .

وعنه : لا يجب عليه ذلك مطلقاً .

وقيل : لا يلزمه إعفاف غير عمودى النسب .

فحيث قلنا : يجب عليه ذلك ، لزمه أن يزوجه بحرة تعفه ، أو بصرية .

وتقدم تعيين قريب إذا اتفقا على مقدار المهر . هذا هو الصحيح من المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح . وقدمه في الفروع .

وجزم في البالغة ، والترغيب : أن التعيين للزوج . لكن ليس له تعيين رقيقه .

ولا للابن تعيين مجوز قبيحة المنظر أو معيبة .

والصحيح من المذهب : أنه لا يملك استرجاع أمة أعفها بها مع غناه .



جزم به في المغنى ، والشرح . وقدمه في الفروع .  
وقيل : له ذلك .

قلت : يحتمل أن يعاين بها .

ويصدق بأنه تأثق بلا يمين . على الصحيح من المذهب .

ووجه : أنه لا يصدق إلا بيمينه .

ويشترط أن يكون عاجزاً عن مهر زوجة أو ثمن أمة .

ويكفي إعفاهه بواحدة .

ويعف ثانياً إن ماتت . على الصحيح من المذهب . جزم به في المغنى ،

والشرح . وقدمه في الفروع .

وقيل : لا . كمطلق لعذر . في أصح الوجهين . قاله في الفروع .

وجزم به في المغنى ، والشرح .

ويلزمه إعفاه أمه كأييه .

قال القاضي : ولو سلم ، فالأب آكد . ولأنه لا يتصور . لأن الإعفاف لها

بالتزويج . ونفقتها على الزوج .

قال في الفروع : ويتوجه تلزمه نفقة إن تعذر تزويج بدونها . وهو ظاهر

القول الأول .

وهو ظاهر الوجيز . فإنه قال : ويلزمه إعفاف كل إنسان تلزمه نفقته .

قوله ﴿ وَلَيْسَ لِلْأَبِ مَنعُ الْمَرْأَةِ مِنْ رِضَاعٍ وَلَدِهَا ، إِذَا طَلَبَتْ

ذَلِكَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : القاضي في الخلاف الكبير ،

وأصحابه . قاله ابن رجب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة



والمغنى ، والبلغة ، والشرح ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدبى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم وقيل : له ذلك ، إذا كانت فى جماله بأجرة وبغيرها .

اختاره القاضى فى المجرد . نقله ابن رجب فى مسألة مؤنة الرضاع له ، كخدمته نص عليه .

وتقدم ذلك أيضاً فى عشرة النساء عند قوله « وله أن يمنعها من إرضاع ولدها » وتقدم هناك ما يتعلق بهذا .

قوله « وَإِنْ طَلَبَتْ أَجْرَةً مِثْلَهَا ، وَوُجِدَ مَنْ يَتَبَرَّعُ بِرِضَاعِهِ فَهِيَ أَحَقُّ » .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وصحة عقد الإجارة على رضاع ولدها من أبيه من مفردات المذهب .

وتقدم صحة ذلك صريحاً فى كلام المصنف فى « باب الإجارة » حيث قال « ويجوز استئجار ولده لخدمته ، وامرأته لرضاع ولده وحضنته » .

وقال فى المنتخب للشيرازى : إن استأجر من هى تحته لرضاع ولده : لم يجز ، لأنه استحق نفعها ، كاستئجارها للخدمة شهراً . ثم استأجرها فى ذلك الشهر للبناء . وقال القاضى : لا يصح استئجارها . كما تقدم .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا أجرة لها مطلقاً . فيحلفها : أنها أنفقت عليه ما أخذت منه .

وقال فى الاختيارات : وإرضاع الطفل واجب على الأم ، بشرط أن تكون مع الزوج . ولا تستحق أجرة المثل زيادة على نفقتها وكسوتها . وهو اختيار القاضى



في المجرّد . وتكون النفقة عليها واجبة بشيئين . حتى لو سقط الوجوب بأحدهما ثبت بالآخر . كما لو نشزت وأرضعت ولدها . فلها النفقة للارضاع ، لا للزوجة .

### فوائد

الأولى : لو طلبت أكثر من أجرّة مثلها ولو ييسر : لم تكن أحق به . على الصحيح من المذهب .

وقال في الواضح : لها أخذ فوق أجرّة المثل مما يتسامح به .

الثانية : لو طلبت أكثر من أجرّة مثلها ، ولم يوجد من يرضعه إلا بمثل تلك الأجرّة : فقال المصنف ، وغيره : الأم أحق . لتساويهما في الأجرّة ، وميزت الأم .

الثالثة : لو كانت مع زوج آخر ، وطلبت رضاعه بأجرّة مثلها ، ووجد من يتبرع برضاعه : كانت أحق برضاعه إذا رضى الزوج الثاني بذلك .

الرابعة : للسيد إجبار أم ولده على رضاعه مجاناً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال ابن رجب : وعلى قول القاضي : له منع زوجته من إرضاع ولدها ، فأتمته أولى . وصرح بذلك في المجرّد أيضاً .

الخامسة : لو عتقت أم الولد على السيد : فحكم رضاع ولدها منه : حكم المطلقة البائن . ذكره ابن الزاغوني في الإقناع .

واقترع عليه ابن رجب .

ولو باعها ، أو وهبها ، أو زوجها : سقطت حضانتها ، على ظاهر ما ذكره ابن عقيل في فنونه .

وعلى هذا يسقط حقها من الرضاع أيضاً . قاله ابن رجب .

قوله ﴿ وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ فَلِزَوْجِهَا مِنْهَا مِنْ رِضَاعٍ وَلِهَا إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهَا ﴾ .



هذا المذهب مطلقاً . نص عليه .  
وجزم به في المستوعب ، والمغنى ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ،  
والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
ونقل مهنا : له منعها ، إلا أن يضطر إليها ، أو تكون قد شرطته عليه .  
وتقدم هذا أيضاً في كلام المصنف ، في « باب عشرة النساء » .

### فوائد

إمراها : لا يقطع قبل الحولين إلا برضى أبويه . مالم ينضر .  
وقال في الرعاية هنا : يحرم رضاعه بعدهما ، ولو رضيا به .  
وقال في الترغيب : له فطام رقيقه قبلهما ، مالم ينضر .  
قال في الرعاية : وبعدهما مالم تنضر الأم .  
الثانية : قال في الرعاية الكبرى - في باب النجاسة - اللبن طاهر مباح من  
رجل وامرأة .

وقال في الفروع : وظاهر كلام بعضهم : يباح من امرأة .  
وقال في الانتصار وغيره : القياس تحريمه . ترك للضرورة ، ثم أبيض بعد زوالها .  
وله نظائر .

وظاهر كلامه في عيون المسائل : إباحته مطلقاً .  
الثالثة : تلزمه خدمة قريبه عند الحاجة ، كزوجة .

قوله ﴿ وَعَلَى السَّيِّدِ الْإِتِّفَاقُ عَلَى رَقِيقِهِ قَدَرُ كِفَايَتِهِمْ وَكُسُوتِهِمْ ﴾  
بلا نزاع .

ولو كان آبقاً ، أو كانت ناشراً . ذكره جماعة من الأصحاب . واقتصر عليه  
في الفروع .  
واختلف كلام أبي يعلى في المكاتب .



فأمره : يلزمه نفقة ولد أمته دون زوجها .  
ويلزم الحرة نفقة ولدها من عبد . نص على ذلك .  
ويلزم المسكاتبة نفقة ولدها . وكسبه لها .  
وينفق على من بعضه حر بقدر رقه ، وبقيته على نفسه .  
قوله ﴿ وَتَزَوِّجُهُمْ إِذَا طَلَبُوا ذَلِكَ إِلَّا الْأَمَةَ إِذَا كَانَ يَسْتَمْتِمُ بِهَا ﴾  
بلا نزاع فيهما .

لكن لو قالت « إنه ما يبطأ » صدقت للأصل . قاله في الفروع .  
قال في الترغيب : صدقت على الأصح .  
وجوب تزويج العبد إذا طلبه لأجل الإعفاف : من مفردات المذهب .  
وكذا وجوب بيعه إذا لم يعفه : من المفردات .  
فأمره : قال القاضي : لو كان السيد غائباً غيبة منقطعة ، وطلبت أمته التزويج ،  
أو كان سيدها صبيّاً أو مجنوناً : احتمل أن يزوجه الحاكم .  
قال ابن رجب : وهذا المعنى لا فرق فيه بين أمهات الأولاد وغيرهن ،  
للاشتراك في وجوب الإعفاف .  
وكذا ذكر القاضي في خلافه : أن سيد الأمة إذا غاب غيبة منقطعة ، وطلبت  
أمته التزويج : زوجها الحاكم .

وقال : هذا قياس المذهب . ولم يذكر فيه خلافاً .  
ونقله عنه المجد في شرحه ، ولم يعترض عليه بشيء .  
وكذا ذكر أبو الخطاب في الانتصار : أن السيد إذا غاب : زوج أمته من بلى ماله  
وقال : أو ما إليه في رواية بكر بن محمد . انتهى . ذكره ابن رجب .  
تفصيل : ظاهر كلامه : أنه لو شرط وطء المسكاتبة ، وطلبت التزويج : لا يلزم  
السيد إذا كان بطلاً . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام الأصحاب .



قال في الفروع : وهو أظهر . لما فيه من إسقاط حق السيد وإلغاء الشرط .  
وقال ابن البنا : يلزمه تزويجها بطلبها ، ولو كان يطؤها وأيمح بالشرط .  
ذكره في المستوعب . واقتصر عليه .

قال في الفروع : وكان وجهه لما فيه من اكتساب المهر فله كته ، كأنواع  
التكسب .

قلت : الذي يظهر أن وجهه أعم من ذلك . فإن المترتب لها على الزوج أكثر  
من ذلك .

فعلى هذا الوجه : يعاين بها .

فأمره : لو غاب عن أم ولده ، واحتاجت إلى النفقة : زوجت ، على الصحيح  
من المذهب .

قال في الفروع : زوجت في الأصح .

وقيل : لا تزوج .

ولو احتاجت إلى الوطاء : لم تزوج . قدمه في الفروع .

وقال : ويتوجه الجواز عند من جعله كنفقة .

قلت : وهذا عين الصواب . والضرر اللاحق بذلك أعظم من الضرر اللاحق  
بسبب النفقة .

واختاره ابن رجب في كتاب له سماه « القول الصواب » ، في تزويج أمهات  
أولاد الغياب » ذكر فيه أحكام زواجها وزواج الإماء ، وامرأة المفقود . وأطال  
في ذلك وأجاد . واستدل لصحة نكاحها بكلام الأحناف . ونصوص الإمام  
أحمد رحمه الله .

وقال في الانتصار : إذا عجز السيد عن النفقة على أم الولد ، وعجزت هي أيضاً :  
لزمه عتقها لينفق عليها من بيت المال . والله أعلم .

قوله ﴿ وَيُدَاوِيهِمْ إِذَا مَرَضُوا ﴾ .



يحتمل أن يكون مراده : الوجوب . وهو المذهب .  
قال في الفروع : ويداويه وجوباً . قاله جماعة .

قال ابن شهاب - في كفن زوجة العبد لا مال له - فالسيد أحق بنفقة  
ومؤنته . ولهذا النفقة المختصة بالمرض - من الدواء وأجرة - الطبيب تلزمه ، بخلاف  
الزوجة . انتهى .

ويحتمل أن يكون مراده بذلك الاستحباب .  
قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : يستحب . وهو أظهر . انتهى .  
قلت : المذهب أن ترك الدواء أفضل على ماتقدم في أول « كتاب الجنائز » .  
ووجوب مداواة قول ضعيف .  
قوله ﴿ وَلَا يُجْبَرُ الْعَبْدُ عَلَى الْمَخَارَجَةِ ﴾ بلا نزاع .

وإن اتفقا عليها جاز بلا خلاف . لكن يشترط أن يكون بقدر كسبه فأقل  
بعد نفقته ، وإلا لم يجز .

وقال في الترتيب : إن قدر خراجا بقدر كسبه : لم يعارض .  
قلت : ولعله أراد ما قاله الأولون .

فأئمة : قال في الترتيب وغيره : يؤخذ من المغنى : أنه يجوز للعبد المخرج  
هدية طعام ، وإعارة متاع ، وعمل دعوة .

قال في الفروع : وظاهر هذا : أنه كعبد مأذون له في التصرف .  
قال : وظاهر كلام جماعة : لا يملك ذلك .  
وإنما فائدة المخرجة ترك العمل بعد الضريبة .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : له التصرف فيما زاد على خراج . ولو منع  
منه كان كسبه كله خراجا ، ولم يكن لتقديره فائدة . بل ما زاد تمليك من سيده له  
يتصرف فيه كما أراد .

قال في الفروع : كذا قال .



قوله ﴿وَمَتَى امْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، وَطَلَبَ الْعَبْدُ الْبَيْعَ :  
لَزِمَهُ بَيْعُهُ ۝﴾ .

نص عليه . كفرقة الزوجة .

وقاله في عيون المسائل ، وغيره : في أم الولد .

قال في الفروع : هو ظاهر كلامهم . يعني : في أم الولد .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ولو لم تلائم أخلاق العبد أخلاق سيده :

لزمه إخراجه عن ملكه .

وكذا أطلق في الروضة : يلزمه بيعه بطلبه .

قوله ﴿وَلَهُ تَأْدِيبُ رَقِيقِهِ بِمَا يُؤَدِّبُ بِهِ وَلَدَهُ وَأَمْرَأَتَهُ ۝﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : كذا قالوا .

قال : والأولى مارواه الإمام أحمد ، وأبو داود رحمهما الله . وذكر أحاديث

تدل على أن ضرب الرقيق أشد من ضرب المرأة .

ونقل حرب : لا يضر به إلا في ذنب ، بعد عفو مرة أو مرتين ، ولا يضر به

ضرباً شديداً .

ونقل حنبل : لا يضر به إلا في ذنب عظيم . ويقيده بقيد إذا خاف عليه .

ويضر به ضرباً غير مبرح .

ونقل غيره : لا يقيده . ويباع أحب إلي .

ونقل أبو داود رحمه الله : يؤدب على فرائضه .

فائدة : لا يشتم أبوه الكافرين . لا يعود لسانه الخنا والردى .

وإن بعثه لحاجة فوجد مسلحاً يصلي فيه : قضى حاجته ، ثم صلى . وإن

صلى فلا بأس . نقله صالح .

ونقل ابن هانئ : إن علم أنه لا يجد مسلحاً يصلي فيه : صلى ، وإلا قضاها .



تغيب : أفادنا المصنف جواز تأديب الولد والزوجة . وهو صحيح . وقاله الأصحاب .

قال في الفروع : وظاهر كلامهم : يؤدب الولد ، ولو كان كبيراً مزوجاً منفرداً في بيت . كفعل أبي بكر الصديق بعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما .

قال ابن عقيل في الفنون : الولد يضربه الوالد ويعزره ، وإن مثله عبد وزوجة . قوله ﴿ وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَتَسَرَّى بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ﴾ .

هذا إحدى الطريقتين . وهي الصحيحة من المذهب . نص عليها في رواية الجماعة . وهي طريقة الخرق ، وأبي بكر ، وابن أبي موسى ، وأبي إسحاق بن شاقلا . ذكره عنه في الواضح .

ورجحها المصنف في المغنى والشارح .

قال في القواعد الفقهية : وهي أصح . فإن نصوص الإمام أحمد رحمه الله لا تختلف في إباحة التسرى له . وصححه الناظم . وقدمه الزركشي ، ونصره .

وقيل : ينبئ على الروایتين في ملك العبد بالتملك . وهي طريقة القاضي ، والأصحاب بعده . قاله في القواعد .

قال القاضي : يجب أن يكون في مذهب الإمام أحمد رحمه الله - في تسرى العبد - وجهان مبنيان على الروایتين في ثبوت الملك بتمليك سيده . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع .

وهي المذهب على ما أسلفناه في الخطبة .

وتقدم ذلك في أوائل « كتاب الزكاة » .

فعلى الأولى : لا يجوز تسريه بدون إذن سيده . كما قاله المصنف .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في رواية جماعة . كنسكاحه . وقدمه في

القواعد .



ونقل أبو طالب ، وابن هانيء : يتسرى العبد في ماله . كان ابن عمر رضي الله عنهما يتسرى عبده في ماله . فلا يعيب عليهم .

قال القاضي : ظاهر هذا : أنه يجوز تسريه من غير إذن سيده . لأنه مالك له قال في القواعد : ويمكن أن يحمل نص اشتراطه على التسرى من مال سيده إذا كان مأذوناً له .

ونصه تقدم على اشتراط تسريه في مال نفسه الذي يملكه . وقد أوماً إلى هذا في رواية جماعة . قال : وهو الأظهر . وأطال الكلام في ذلك في فوائد القواعد . فليعاود . وتقدم في المحرمات في النكاح بعد قوله « ولا يحل للعبد أن يتزوج أكثر من اثنتين » هل يجوز له التسرى بأكثر من اثنتين أم لا ؟ .

#### فوائد

إصداها : لو أذن له سيده في التسرى مرة ، فتسرى : لم يملك سيده الرجوع . نص عليه في رواية الجماعة . وهو المذهب .

وقاله المصنف ، والشارح ، والناظم ، والزرکشی ، وغيرهم . وقال القاضي : يحتمل أنه أراد بالتسرى هنا : التزويج ، وسماه تسرياً مجازاً . ويكون للسيد الرجوع فيما مَلَكَ عبده . ورده المصنف ، وغيره .

الثانية : لو تزوج بإذن سيده : وجبت نفقته ونفقة الزوجة على السيد . وهو من مفردات المذهب .

وقد تقدم ذلك في « كتاب الصداق » .  
الثالثة : قوله ﴿ وَعَلَيْهِ إِطْعَامُ بَهَائِهِ وَسَقْيُهَا ﴾ بلا نزاع .

لكن قال الشيخ عبد القادر في الغنية : يكره إطعام الحيوان فوق طاقته ، وإكراهه على الأكل على ما اتخذته الناس عادة لأجل التسمين .



الرابعة : قوله ﴿ وَلَا يَحْمِلُهَا مَا لَا تُطِيقُ ﴾ .

قال أبو المعالي - في سفر النزهة - قال أهل العلم : لا يحمل أن يتعب دابة ، ولا أن يتعب نفسه بلا غرض صحيح .

الخامسة : يجوز الانتفاع بالبهائم في غير ما خلقت له . كالبقر للحمل أو

الركوب ، والإبل والحمير للحرث .

ذكره المصنف ، وغيره في الإجارة . لأن مقتضى الملك جواز الانتفاع به فيما يمكن . وهذا ممكن كالذي خلق له . وجرت به عادة بعض الناس . ولهذا يجوز أكل الخيل ، واستعمال اللؤلؤ وغيره في الأدوية وإن لم يكن المقصود منها ذلك . واقتصر عليه في الفروع ، وغيره .

وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام - عن البقرة لما ركبت - « إنها قالت : لم أخلق لهذا . إنما خلقت للحرث » أي معظم النفع . ولا يلزم منه نفي غيره .

قوله ﴿ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا : أَجْبَرَ عَلَى بَيْعِهَا ، أَوْ إِجَارَتِهَا ، أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ كَانَ مِمَّا يُبَاحُ أَكْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي عدم الإجبار احتمالان لابن عقيل .

فائدة : لو أبى ربها الواجب عليه : فعلى الحاكم الأصلح ، أو اقترض عليه .

قال في القاعدة الثالثة والعشرين : لو امتنع من الإنفاق على بهائمه : أجبر على الإنفاق ، أو البيع . أطلقه كثير من الأصحاب .

وقال ابن الزاغوني : إن أبى باع الحاكم عليه .



## باب الحضانة

فأمرناه

إمرأهما : حضانة الطفل : حفظه عما يضره ، وتربيته بغسل رأسه وبدنه  
وثيابه ، ودهنه وتكحيله وربطه في المهد ، وتحريره لينام ، ونحو ذلك .

وقيل : هي حفظ من لا يستقل بنفسه وتربيته حتى يستقل بنفسه .

الثانية : اعلم أن عقد الباب في الحضانة : أنه لا حضانة إلا لرجل عصبية ، أو  
امرأة وارثة ، أو مدلية بوارث ، كالخالدة وبنات الأخوات . أو مدلية بعصبية ،  
كبنات الإخوة والأعمام والعمة . وهذا الصحيح من المذهب .  
فأما ذوو الأرحام - غير من تقدم ذكره والحاكم - فيأتى حكمهم ، والخلاف  
فيهم .

وقولنا « إلا لرجل عصبية » قاله الأصحاب .

لكن هل يدخل في ذلك المولى المعتقد . لأنه عصبية في الميراث ، أو لا يدخل .  
لأنه غير نسيب ؟ .

قال ابن نصر الله في حواشى الفروع : لم أجد من تعرض لذلك . وقوة  
كلامهم تقتضى عدم دخوله .

وظاهر عبارتهم : دخوله . لأنه عصبية وارث . ولو كان امرأة . لأنها وارثة .  
انتهى .

قوله ﴿ وَأَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ وَالْمَعْتُوهِ أُمُّهُ ﴾ بلا نزاع .

ولو كان بأجرة المثل ، كالرضاع . قاله فى الواضح .

واقصر عليه فى الفروع . وهو واضح .

قوله ﴿ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُمَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .



وعنه : تقدم أم الأب على أم الأم . وهو ظاهر كلام الخرقى .  
قاله الزركشى ، وغيره .

قال فى المعنى : هو قياس قول الخرقى .  
وأطلقهما فى المستوعب ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاوى .

وعنه : يقدم الأب والجدة على غير الأم .

قال المصنف ، والشارح - بعد ذكر رواية تقديم أم الأب على أم الأم - فعلى  
هذه : يكون الأب أولى بالتقديم ، لأنهن يدلين به .

فعلى المذهب : لو امتنعت الأم لم تجبر . وأمها أحق . على الصحيح من  
المذهب .

وقيل : الأب أحق .  
ويأتى ذلك فى كلام المصنف .

قوله ﴿ ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ أُمُّهَا تَهُ ﴾ وكذا ﴿ ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ أُمُّهَا تَهُ ﴾ .

وهلم جرا .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال الزركشى : المشهور من الروايتين ، والختار لعامة الأصحاب : تقديم أم

الأب على الخالة . انتهى .

وعنه : الأخت من الأم . والخالة أحق من الأب .

فعليها : تسكون الأخت من الأبوين أحق . ويكون هؤلاء أحق من

الأخت للأب ، ومن جميع العصبات .

وقيل : هؤلاء أحق من جميع العصبات إن لم يدلين به . فإن أدلين به كان

أحق منهن .



قال في الحرر - وتبعه في الرعاية والفروع - : ويحتمل تقديم نساء الأم على الأب وأمهاته وجهته .

وقيل : تقدم العصبة على الأنثى إن كان أقرب منها . فإن تساويا فوجهان .  
ويأتي ذلك عند ذكر العصابات .

قوله ﴿ ثُمَّ الْأُخْتُ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِلأَبِ ، ثُمَّ الْأُخْتُ لِلأُمِّ ، ثُمَّ  
الْخَالَةُ ، ثُمَّ الْعَمَّةُ . فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الأخوات والخالات والعمات بعد الأب والجد  
وأمهاتهما . كما تقدم .

وتقدم رواية بتقديم الأخت من الأم والخالة على الأب . وما يفرع على ذلك .  
إذا علمت ذلك ، فعلى المذهب : تقدم الأخت من الأبوين على غيرها ممن  
ذكر . بلا نزاع .

ثم إن المصنف هنا قدم الأخت للأب على الأخت للأم ، وقدم الخالة على  
العمة ، وقال : إنه الصحيح عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهذا إحدى الروايات .

قال الشارح : هذه المشهورة عن الإمام أحمد رحمه الله . واختاره القاضي ،  
وأصحابه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والبلغة ، والنظم ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

قال بعض الأصحاب : فتناقضوا ، حيث قدموا الأخت للأب على الأخت  
للأم . ثم قدموا الخالة على العمة .

وعنه : تقدم الأخت من الأم على الأخت من الأب ، والخالة على العمة ،  
وخالة الأم على خالة الأب ، وخالات الأب على عماته ، ومن يدلى من العمات  
والخالات بأب على من يدلى بأم . وهو المذهب .



واختاره القاضى فى « كتاب الروايتين » وابن عقيل فى التذكرة . فقال :  
قربة الأم مقدمة على قرابة الأب . وقدمه فى الفروع .  
وعنه : تقدم الأخت من الأب على الأخت من الأم ، والعمة على الخالة ،  
وخالة الأب على خالة الأم ، وعمة الأب على خالاته ، ومن يدلى من العمت  
والخالات بأمر على من يدلى بأب منهما .

عكس الرواية التى قبلها . واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله وغيره .  
قال الزركشى : وهو مقتضى قول القاضى فى تعليقه ، وجامعه الصغير ،  
والشيرازى ، وابن البناء . لتقديمهم الأخت للأب على الأخت للأم . وهو مذهب  
الخرقى . لأن الولاية للأب . فكذا قرابته . لقوته بها .  
وإنما قدمت الأم لأنه لا يقوم مقامها هنا أحد فى مصلحة الطفل .

وإنما قدم الشارع خالة ابنة حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه على عمتها  
صفية رضى الله عنها . لأن صفية لم تطلب ، وجمفر رضى الله عنه طلب نائبا عن  
خالتها . ففضى الشارع بها لها فى غيبتها . انتهى .

وجزم فى العمدة ، والمنور : بتقديم الأخت للأب على الأخت من الأم .  
و بتقديم العمة على الخالة .

﴿ قَالَ الْخَرَقِيُّ : وَخَالَةُ الْأَبِّ أَحَقُّ مِنْ خَالَةِ الْأُمِّ ﴾ .  
وأطلقهما فى الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . ولم يذكروا القول الأول .  
فأمره : يستحق الحضنة - بعد الأخوات والعمات ، والخالات - عمت أبيه ،  
وخالات أبيه على التفصيل . ثم بنات إخوانه وأخواته . ثم بنات أعمامه على  
التفصيل المتقدم . وهذا المذهب .

قدمه فى الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وقيل : تقدم بنات إخوانه وأخواته على العمت والخالات . ومن بعدهن .

تنبيه : تحرير الصحيح من المذهب فى ترتيب من يستحق الحضنة فيمن تقدم :



أن أحقهم بالحضانة : الأم ، ثم أمهاتها الأقرب فالأقرب منهن . ثم الجد وإن علا ، ثم أمهاته الأقرب فالأقرب . ثم الأخت للأبوين . ثم للأم . ثم للأب . ثم خلاته ثم عماته . ثم خالات أبويه . ثم عمات أبيه . ثم بنات إخوته وأخواته . ثم بنات أعمامه وعماته ، على ما تقدم من التفصيل . ثم بنات أعمام أبيه ، وبنات عمات أبيه . وهلم جرا .

قوله ﴿ ثُمَّ تَكُونُ لِلْعَصْبَةِ ﴾ .

يعنى : الأقرب فالأقرب ، غير الأب والجد وإن علا ، على ما تقدم . إذا علمت ذلك : فلا يستحق العصبه الحضانة إلا بعد من تقدم ذكره . وهذا هو الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : من تقدم ذكره أحق بالحضانة بشرط أن لا يدلن به . فإن أدلن بالعصبه : كان أحق منهن . وهو احتمال فى المحرر ، وغيره . وقيل : تقدم العصبه على الأنثى إن كان أقرب منهما . فإن تساويا فوجهان . وتقدم ذكر الخلاف و بناؤه .

فأئرة : متى استحققت العصبه الحضانة : فهى للأقرب فالأقرب من محارمها . فإن كانت أنثى ، وكانت من غير محارمها — كما مثل المصنف بقوله « إلا أن الجارية ليس لابن عمها حضانتها . لأنه ليس من محارمها » — فالصحيح من المذهب : أنه ليس له حضانتها مطلقاً .

جزم به فى المحرر ، والنور .

وقدمه فى الرعايتين ، والفروع .

وجزم فى المغنى ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم : أنه لا حضانة لها إذا بلغت سبعا . وقدمه فى تجريد العناية .

وجزم فى البلغة والترغيب : أنه لا حضانة له إذا كانت تشهى . فإن لم تكن تشهى : فله الحضانة .



واختاره في الرعاية ، وجزم به في الوجيز .  
قلت : فلعله مراد المصنف ومن تابعه ، إلا أن صاحب الفروع وغيره  
حكاهما قولين .

واختار ابن القيم رحمه الله في الهدى : أن له الحضانة مطلقاً . ويسلها إلى  
نفة يختارها هو ، أو إلى محرمه . لأنه أولى من أجنبي وحاكم .  
وكذا قال فيمن تزوجت وليس للولد غيرها .

قال في الفروع : وهذا متوجه . وليس بمخالف للخبر ، لعدم عمومه .  
قوله ﴿ وَإِذَا امْتَنَعَتِ الْأُمُّ مِنْ حَضَانَتِهَا : انْتَقَلَتْ إِلَى أُمِّهَا ﴾ .  
وكذلك إن لم تكن أهلاً للحضانة . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وغيرهم .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والبلغة ، والحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
ويحتمل أن تنتقل إلى الأب . وهو لأبي الخطاب في الهداية . ووجه في المغنى  
والشرح .

فأمره : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - كل ذى حضانة إذا امتنع من الحضانة  
أو كان غير أهل لها . قاله في الرعاية ، وغيره .

تنبيه : قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : كلامهم يدل على سقوط حق  
الأم من الحضانة بإسقاطها . وأن ذلك نيس محل خلاف .

وإنما محل النظر لو أرادت العود فيها ، هل لها ذلك ؟ يحتمل قولين .  
أظهرهما : لها ذلك . لأن الحق لها . ولم يتصل تبرعها به بالقبض . فلها العود ،  
كما لو أسقطت حقها من القسم . انتهى .



قوله ﴿ فَإِنْ عُدِمَ هُوَ لَا ﴾ : فَهَلْ لِلرِّجَالِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ؟ .

وكذا للنساء منهم غير من تقدم ﴿ حضانة ؟ ﴾ على وجهين .  
وما احتمالان للقاضي ، وبعده لأبي الخطاب في الهداية ، والمصنف في الكافي ،  
والهادي .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والكافي ، والمغني ، والبلغة ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لهم الحضانة بعد عدم من تقدم . وهو الصحيح .

قال في المغني : وهو أولى .

وجزم به ابن رزين في نهايته ، وصاحب تجريد العناية .

وقدمه ابن رزين في شرحه . وقال : هو أقيس .

وقدمه في النظم في موضع . وصححه في آخر .

وقدمه في الرعايتين في أثناء الباب .

والوجه الثاني : لاحق لهم في الحضانة . وينتقل إلى الحاكم .

جزم به في الوجيز . وهو ظاهر ماجزم به في العمدة ، والمنور ، وممنتخب

الأدبي . فإنهم ذكروا مستحق الحضانة ، ولم يذكروهم .

وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير .

وصححه في التصحيح .

وقدمه في الرعايتين ، والنظم في أول الباب . ولعله تناقض منهم .

فعلى الأول : يكون أبو الأم وأمهاته أحق من الخال بلا نزاع . وفي تقديمهم

على الأخ من الأم وجهان .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والهادي ، والمغني ، والشرح ، والنظم ،

والفروع .

أمرهما : يقدمون عليه . قدمه في الرعايتين .



والوجه الثاني : يقدم عليهم . صححه في التصحيح .

قوله ﴿ وَلَا حَضَانَةَ لِرَقِيقٍ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وأكثرهم قطع به .  
وقال في الفنون : لم يتعرضوا لأم الولد . فلها حضانة ولدها من سيدها . وعليه  
نفقتها لعدم المانع . وهو الاشتغال بزواج أو سيد .

قلت : فيعابى بها .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : لا دليل على اشتراط الحرية .  
وقد قال مالك رحمه الله - في حر له ولد من أمة - هي أحق به ، إلا أن تباع  
فتنتقل . فالأب أحق .

قال في الهدى : وهذا هو الصحيح . لأحاديث منع التفريق .  
قال : ويقدم لحق حضانتها وقت حاجة الولد على السيد . كما في البيع سواء  
انتهى .

فعلى المذهب : لا حضانة لمن بعضه قن . على الصحيح من المذهب . وعليه  
الأصحاب .

وقال المصنف في المغنى ، والشارح ، وغيرهما : قياس قول الإمام أحمد رحمه الله  
يدخل في المهايأة .

فأمره : حضانة الرقيق لسيده . فإن كان بعض الرقيق المحضون حرّاً تهاياً  
فيه سيده وقريبه . ذكره أبو بكر . وتبعه من بعده .

قوله ﴿ وَلَا فَاسِقٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
واختار ابن القيم رحمه الله في الهدى : أن له الحضانة .

وقال : لا يعرف أن الشارع فرق لذلك ، وأقر الناس . ولم يبينه بياناً واضحاً  
عاماً ، ولا احتياط الفاسق وشقيقته على ولده .



قوله ﴿وَلَا لِمَرْأَةٍ مِّزَاجَةٌ لِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الطُّفْلِ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب مطلقا . ولو رضى الزوج . وعليه جماهير الأصحاب .

منهم الخرقى ، وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال المصنف ، وغيره : هذا الصحيح .

وقال ابن أبى موسى ، وغيره : العمل عليه .

وأطلقه الإمام أحمد رحمه الله .

وعنه : لها حضانة الجارية .

وخص الناظم وغيره هذه الرواية بآبنة دون سبع . وهو المروى عن الإمام

أحمد رحمه الله .

وقال فى الرعاية الكبرى : وعنه لها حضانة الجارية إلى سبع سنين .

وعنه : حتى تبلغ ببيض أو غيره .

واختار ابن القيم رحمه الله فى الهدى : أن الحضانة لا تسقط إذا رضى الزوج ،

بناء على أن سقوطها لمراعاة حق الزوج .

تفسير : مفهوم قوله « مزوجة لأجنبي » أنها لو كانت مزوجة لغير أجنبي : أن

لها الحضانة . وهو صحيح . وهو المذهب .

قال فى الفروع : هذا الأشهر .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا حضانة لها إلا إذا كانت مزوجة بجده .

وقال فى الفروع : ويتوجه احتمال إذا كان الزوج ذارحم لا يسقط . وما هو

ببعيد .



فائدة : حيث أسقطنا حضانتها بالنسكاح ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يعتبر الدخول . بل يسقط حقها بمجرد العقد .

قال المصنف : وهو ظاهر كلام الخرقى .

قال الزركشى : وهو مقتضى كلام الخرقى ، وعامة الأصحاب . وهو كما قال .

قال فى الفروع : ولا يعتبر الدخول فى الأصح .

قال المصنف ، والشارح : هذا أولى . وقدمه فى النظم .

وقيل : يعتبر الدخول . وهو احتمال للمصنف .

تنبيه : قوله ﴿ فَإِنْ زَالَتِ الْمَوَانِعُ رَجَعُوا إِلَى حُقُوقِهِمْ ﴾ بلا نزاع .

وقد يقال : شمل كلامه ما لو طلقت من الأجنبية طلاقاً رجعياً ولم تنقض العدة

فيرجع إليها حقها من الحضانة بمجرد الطلاق . وهو الصحيح من المذهب .

اختاره المصنف ، والشارح .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

وهو الذى نصه القاضى فى تعليقه . وقطع به جمهور أصحابه . كالشريف ،

وأبى الخطاب ، والشيرازى ، وابن البناء ، وابن عقيل فى التذكرة ، وغيرهم .

وعنه : لا يرجع إليها حقها حتى تنقض عدتها .

وهى تخريج فى المغنى ، والشرح ، ووجه فى المحرر ، والرعاية الصغرى ،

والحاوى ، وغيرهم .

وقال فى الرعاية الكبرى : وجهان . وقيل : روايتان .

وصححها فى الترغيب ، ومال إليه الناظم .

قال القاضى : هو قياس المذهب .

قلت : وهو قوى .



وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد ، وتجريد  
العناية ، وغيرهم .

### فائدتاه

إمراهما : نظير هذه المسألة : لو وقف على أولاده ، وشرط في وقفه أن من  
تزوج من البنات لاحق له . فتزوجت ، ثم طلقت . قاله القاضى ، واقتصر عليه  
في الفروع .

وقال ابن نصر الله في حواشيه على الفروع : وهل مثله : إذا وقف على زوجته  
ما دامت عازبة . فإن تزوجت فلا حق لها ؟  
يحتمل وجهين . لاحتمال أن يريد برها حيث ليس لها من تلزمه نفقتها ،  
كأولاده .

ويحتمل أن يريد صلتها مادامت حافظة لحرمة فراشه عن غيره ، بخلاف  
الحضانة والوقف على الأولاد . انتهى .

قلت : يرجع في ذلك إلى حال الزوج عند الوقف . فإن دلت قرينة على  
أحدهما عمل به . وإلا فلا شيء لها .

الثانية : هل يسقط حقها بإسقاطها للحضانة ؟ فيه احتمالان . ذكرهما في  
الانتصار في مسألة الخيار ، هل يورث أم لا ؟ .

قال في الفروع : ويتوجه أنه كإسقاط الأب الرجوع في الهبة .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : هل الحضانة حق للحاضن ، أو حق عليه ؟  
فيه قولان في مذهب الإمامين أحمد ومالك رضى الله عنهما .

وينبنى عليهما : هل لمن له الحضانة أن يسقطها وينزل عنها ؟ على قولين .  
وأنه لا تجب عليه خدمة الولد أيام حضانته إلا بأجرة ، إن قلنا : الحق له ،  
وإلا وجبت عليه خدمته مجاناً . وللفقير الأجرة . على القولين .



قال : وإن وهبت الحضانة للأب - وقلنا : الحق لها - لزمت الهبة . ولم ترجع فيها . وإن قلنا : الحق عليها . فلها العود إلى طلبها .

قال في الفروع : كذا قال .

ثم قال في الهدى : هذا كله كلام أصحاب الإمام مالك رحمه الله .

قال في الفروع : كذا قال . وتقدم كلام ابن نصر الله قريباً .

قوله ﴿ وَمَتَى أَرَادَ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ النُّقْلَةَ إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ آمِنٍ لَيْسَ كُنْهَ فَلِلْأَبِ أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ ﴾ .

هذا المذهب . سواء كان المسافر الأب ، أو الأم . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : الأم أحق .

وقيد هذه الرواية في المستوعب ، والترغيب : بما إذا كانت هي المقيمة .

قال ابن منجاف في شرحه : ولا بد من هذا القيد . وأكثر الأصحاب لم يقيدوها .

وقيل : المقيم منهما أحق .

وقال في الهدى : إن أراد المنتقل مضارة الآخر ، وانتزاع الولد : لم يجب

إليه ، وإلا عمل ما فيه المصلحة للطفل .

قال في الفروع : وهذا متوجه . ولعله مراد الأصحاب . فلا مخالفة . لا سيما في

صورة المضارة . انتهى .

قلت : أما صورة المضارة : فلا شك فيها . وأنه لا يوافق على ذلك .

تهنئ : قوله ﴿ إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ ﴾ .

المراد بالبعيد هنا : مسافة القصر . على الصحيح من المذهب . وقاله القاضى .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، وغيرهم .



وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والفروع .  
والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه ما لا يمكنه العود منه في يومه .  
واختاره المصنف .

وحكماهما في المحرر ، والحاوي روايتين . وأطلقاها .  
قوله ﴿ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ : فَأَلْمَقِمْ مِنْهُمَا أَحَقَّ ﴾ .  
فعلى هذا : لو أراد أحد الأبوين سفراً قريباً لحاجة ، ثم يعود : فالمقيم أولى  
بالحضانة . وهو الصحيح من المذهب .

جزم به في المستوعب ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن منبجا .  
وقدمه في الرعاية الكبرى .  
وقيل : الأم أولى .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمحرر ،  
والوجيز ، والحاوي ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الصغرى . وأطلقهما في الفروع .  
وإن أراد سفراً بعيداً لحاجة ، ثم يعود . فالمقيم أولى أيضا . على المذهب .  
لاختلال الشرط . وهو السكن .

جزم به في المستوعب ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، وابن منبجا ، وغيرهم .  
وقدمه في الرعاية الكبرى .  
وقيل : الأم أولى .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والوجيز .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير .  
وأطلقهما في الفروع .

ولو أراد سفراً قريباً للسكنى . فجزم المصنف هنا : أن المقيم أحق . وهو  
أحد الوجهين .



جزم به ابن منجا في شرحه . وقدمه في الرعاية الكبرى .  
وقيل : الأم أحق . وهو المذهب .  
جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ،  
والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ : خَيْرَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ . فَكَانَ مَعَ  
مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب .  
وقال في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والقواعد الأصولية ،  
وغیرهم : هذا المذهب .

قال في القواعد الفقهية : هذا ظاهر المذهب .  
قال الزركشى : هذا المشهور في المذهب .  
وجزم به الخرقى ، والهادية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ،  
والسكافى ، والهادى ، والعمدة ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، والنور ، ومنتخب  
الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المستوعب ، والمغنى ، والشرح ، والنظم .  
وعنه : أبوه أحق .  
قدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى . لكن قالوا : المذهب الأول .  
وعنه : أمه أحق .

قال الزركشى : وهى أضعفهما . وأطلقهن في الفروع .  
تفسير : مفهوم كلام المصنف : أنه لا يخير لدون سبع سنين . وهو صحيح . وهو  
المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل أبو داود رحمه الله : يخير ابن ست أو سبع .



قلت : الأولى في ذلك : أن وقت الخيرة إذا حصل له التمييز . والظاهر : أنه مرادهم . ولكن ضبطوه بالسن .

وأكثر الأصحاب يقول : إن حد سن التمييز سبع سنين . كما تقدم ذلك في كتاب الصلاة .

قوله ﴿ وَإِنْ عَادَ فَأَخْتَارَ الْآخَرَ : ثُقُلَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ إِنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ رُدَّ إِلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . ولو فعل ذلك أبداً . وعليه الأصحاب . وقال في الترغيب ، والبلغة : إن أسرف تبين قلة تمييزه ، فيقرع . أو هو للأمر . قاله في الفروع .

وقال في الرعاية : وقيل : إن أسرف فيه ، فبان نقصه : أخذته أمه . وقيل : من قرع بينهما .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ ﴾ أحدهما ﴿ أَقْرَعَ يَنْهَمَا ﴾ . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . كما لو اختارهما معاً .

قاله المصنف ، والشارح وصاحب الرعاية ، وغيرهم . وفي الترغيب : احتمال أنه لأمه . كبلوغه غير رشيد .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي الْحُضَانَةِ - كَالْأَخْتَيْنِ ﴾ والأخوين ونحوهما ﴿ قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ﴾ .

مراده : إذا كان الطفل دون السبع . فأما إن بلغ سبعة : فإنه يخير بين الأختين والأخوين ونحوهما . سواء كان غلاماً أو جارية .

جزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم من الأصحاب . قوله ﴿ وَإِذَا بَلَغَتْ الْجَارِيَةُ سَبْعًا : كَانَتْ عِنْدَ أَيْمَانِهَا ﴾ .



هذا المذهب مطلقاً . قاله في الفروع ، وغيره . ولو تبرعت بمحضاتها .  
قال الزركشي : هذا المعروف في المذهب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة ، والمحرز ، والوجيز ،  
وإدراك الغاية ، والمنور ، ومنتخب الأدعي ، ونظم المفردات ، وغيرهم .  
وقدمه في المستوعب ، والمغني ، والشرح ، والنظم ، والرعاية ، والحاوي  
الصغير ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : الأم أحق حتى تحيض . ذكرها ابن أبي موسى .  
قال ابن القيم رحمه الله في الهدى : هي أشهر عن الإمام أحمد رحمه الله ،  
وأصح دليلاً .

وقيل : تخير . ذكره في الهدى رواية ، وقال : نص عليها .  
وعنه : تكون عند أبيها بعد تسع . وعند أمها : قبل ذلك .

#### فأمرتا

إمرأهما : إذا بَلَغَتُ الْجَارِيَةُ عَاقِلَةً وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ عِنْدَ أَبِيهَا حَتَّى  
يَتَسَلَّمَهَا زَوْجُهَا .

وهذا الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرز ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : عند الأم .

وقيل : عند الأم إن كانت أيمًا ، أو كان زوجها محرماً للجارية . وهو اختياره  
في الرعاية الكبرى .

وقيل : تكون حيث شئت إذا حكم برشدها ، كالغلام . وقاله في الواضح .  
وخرجه على عدم إجبارها .

قال في الفروع : والمراد بشرط كونها مأمونة .



قال في الرعاية الكبرى : قلت : إن كانت ثيباً أيماً مأمونة ، وإلا فلا .  
فعلى المذهب : للأب منعها من الانفراد .  
فإن لم يكن أب : فأولياؤها يقومون مقامه .  
وأما إذا بلغ الغلام عاقلاً رشيداً : كان عند من شاء منهما .  
الثانية : سائر العصابات الأقرب فالأقرب منهم كالأب في التخيير والأحقية  
والإقامة ، والنقطة بالطفل أو الطفلة ، إن كان محرماً لها . قاله الأصحاب .  
زاد في الرعاية ، فقال : وقيل : ذوو الحضنة - من عصبه وذى رحم - في  
التخيير مع الأب كالأب . وكذا سائر النساء المستحقات للحضنة كالأم فيما لها .  
قوله ﴿ وَلَا تُمْنَعِ الْأُمُّ مِنْ زِيَارَتِهَا وَتَمْرِيضُهَا ﴾ .

هذا صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .  
لكن قال في الترغيب : لا تجيء بيت مطلقها ، إلا مع أنوثية الولد .

#### فوائد

الأولى : قال في الواضح : تمنع الأم من الخلوة بها إذا خيف منها أن تفسد  
قلبها . واقتصر عليه في الفروع .

وقال : ويتوجه في الغلام مثلها .

قلت : وهو الصواب فيهما .

وكذا تمنع ولو كانت البنت مزوجة ، إذا خيف من ذلك . مع أن كلام  
صاحب الواضح : يحتمل ذلك .

الثانية : الأم أحق بتمرريضها في بيتها . ولها زيارة أمها إذا مرضت .

الثالثة : غير أبوى الحضون : كأبويهما . فيما تقدم . ولو مع أحد الأبوين .

قاله في الفروع .

الرابعة : لا يقر الطفل بيد من لا يصونه ويصلحه . والله أعلم .



## كتاب الجنائيات

فأمره « الجنائيات » جمع جنائية . والجنائية لها معنيان : معنى فى اللغة ، ومعنى فى الاصطلاح .

فمعناها فى اللغة : كل فعل وقع على وجه التعدى ، سواء كان فى النفس أو فى المال .

ومعناها فى عرف الفقهاء : التعدى على الأبدان .

فسموا ما كان على الأبدان جنـاية . وسموا ما كان على الأموال غصباً ، وإتلافاً ونهباً وسرقة وخيانة .

قوله ﴿ الْقَتْلُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبَ : عَمْدٍ ، وَشِبْهِ عَمْدٍ ، وَخَطَأٍ ، وَمَا أَجْرَى مَجْرَى الْخَطَأِ ﴾ .

اعلم أن المصنف - رحمه الله - قسم القتل إلى أربعة أقسام .

وكذا فعل أبو الخطاب فى الهداية . وصاحب المذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوى ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . فزادوا : ما أجرى مجرى الخطأ كالنائم ينقلب على إنسان فيقتله ، أو يقتل بالسبب - مثل أن يحفر بئراً ، أو ينصب سكيناً ، أو حجرأ ، فيؤول إلى إتلاف إنسان ، وعمد الصبي والمجنون ، وما أشبه ذلك - كما مثله المصنف فى آخر الفصل من هذا الكتاب .

وقال المصنف ، والشارح : وهذه الصور عند الأكثرين من قسم الخطأ ، أعطوه حكمه . انتهى .

قلت : كثير من الأصحاب قسموا القتل ثلاثة أقسام . منهم الخرق ، وصاحب العمدة ، والكافى ، والحرر ، والفروع ، وغيرهم .

قال الزركشى : بعض المتأخرين - كأبى الخطاب ، ومن تبعه - زادوا قسماً رابعاً .



قال : ولا نزاع أنه باعتبار الحكم الشرعي لا يزيد على ثلاثة أوجه : عمد ، وهو ما فيه القصاص أو الدية . وشبه العمد ، وهو ما فيه دية مغلظة من غير قود . وخطأ ، وهو ما فيه دية مخففة . انتهى .

ويأتى تفاصيل ذلك فى أول « كتاب الديات » .

قلت : الذى نظر إلى الأحكام المترتبة على القتل جعل الأقسام ثلاثة .

والذى نظر إلى الصور : فهى أربعة بلا شك . وأما الأحكام فاتفق عليها .

تبصير : ظاهر قوله ﴿ أَحَدُهَا : أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَالِهِ مَوْرٌ ﴾ أى دخول وَتَرَدَّدَ ﴿ فِي الْبَدَنِ ، مِنْ حَدِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، مِثْلَ أَنْ يَجْرَحَهُ بِسِكِّينٍ ، أَوْ يَغْرِزُهُ بِمَسْلَةٍ ﴾ .

ولولم يداو المجروح القادر على الدواء جرحه ، حتى مات . وهو صحيح . وهو المذهب .

قال فى الفروع : والأصح ولولم يداو مجروح قادر جرحه .

وقيل : ليس بعمد .

نقل جعفر : الشهادة على القتل : أن يروه وجأه . وأنه مات من ذلك .

وقال فى القواعد الأصولية : لو جرحه فترك مداواة الجرح ، أو فصدده فترك شد فصاده : لم يسقط الضمان . ذكره فى المغنى محل وفاق .

وذكر بعض المتأخرين : لا ضمان فى ترك شد الفصاد . ذكره محل وفاق .

وذكر فى ترك مداواة الجرح من قادر على التداوى : وجهين . وصحح الضمان

انتهى .

وأراد ببعض المتأخرين : صاحب الفروع .

فائرة : وكذا الحكم لو طال به المرض ، ولا علة به غيره .

قال ابن عقيل فى الواضح : أو جرحه ، وتعقبه سراية بمرض ودام جرحه ، حتى مات فلا يعلق بفعل الله شىء .



قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَغْرِزَهُ بِإِبْرَةٍ، أَوْ شَوْكَةٍ وَنَحْوِهَا فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ  
فَيَمُوتَ فِي الْحَالِ. فَبِئْسَ كَوْنُهُ عَمْدًا وَجَهَانًا﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والكافي،  
والهادي، والمحرم، والشرح، والراعيين، والزرکشي، والفروع.  
أمرهما: يكون عمداً. وهو المذهب.

وهو ظاهر كلام الخرقى. فإنه لم يفرق بين الصغير والكبير. وصححه في  
التصحیح.

وجزم به في الوجيز، والخواص الصغير، إلا أن تكون النسخة مغلوطة.

قال في الهداية: هو قول غير ابن حامد. وصححه الناظم.

والوجه الثاني: لا يكون عمداً، بل شبه عمد.

وهو ظاهر ما جزم به في المنور.

واختاره ابن حامد. وقدمه في تجريد العناية، وشرح ابن رزين.

قوله ﴿وَإِنْ بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ ضَمْنًا<sup>(١)</sup> حَتَّى مَاتَ﴾ فهو عمد محض.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم.

قال المصنف: هذا قول أصحابنا.

وقدمه في المغنى، والشرح، والفروع، وغيرهم.

وفيه وجه لا يكون عمداً.

قوله ﴿أَوْ كَانَ الْغَرَزُ بِهَا فِي مَقْتَلٍ - كَالْفُؤَادِ وَالْخَصِيَّتَيْنِ - فَهُوَ عَمْدٌ  
مَحْضٌ﴾ بلا نزاع.

قوله ﴿وَإِنْ قُطِعَ سِلْعَةً مِنْ أَجْنَبِيٍّ بغيرِ إِذْنِهِ فَمَاتَ. فَعَلَيْهِ  
الْقَوْدُ﴾ بلا نزاع.

(١) بفتح الضاد وكسر الميم، يعني وجعاً متأثراً بالضرب.



وقوله ﴿ فَإِنْ قَطَعَهَا حَاكِمٌ مِنْ صَغِيرٍ ، أَوْ وَلِيٌّ : فَلَا قَوْدَ وَكَذَا لَوْ قَطَعَهَا وَلِيُّ الْمُجْنُونِ مِنْهُ : فَلَا قَوْدَ ﴾ .

مقيد فيهما بما إذا كان ذلك لمصلحة .

والصحيح من المذهب : أنه لا قود عليهما إذا فعلا ذلك لمصلحة . وقطع به أكثر الأصحاب .

وقال في الفروع ، وقيل : الأولى لمصلحة .

قوله ﴿ الثَّانِي : أَنَّ يَضْرِبَهُ بِمُثْقَلٍ كَبِيرٍ فَوْقَ عُمُودِ الْفُسْطَاطِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط أن يكون الذي ضرب به بما هو فوق عمود الفسطاط . نص عليه . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن مشيش : يجب القود إذا ضربه بما هو فوق عمود الفسطاط .

قوله ﴿ أَوْ ﴾ يضربه ﴿ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَمُوتُ بِهِ . كَاللَّتِ وَالْكُودِينَ وَالسِّنْدَانِ ، أَوْ حَجَرٍ كَبِيرٍ ، أَوْ يُبْلَقِي عَلَيْهِ حَائِطًا ، أَوْ سَقْفًا ، أَوْ يُلْقِيهِ مِنْ شَاهِقٍ ﴾ .

فهذا كله عمد . بلا نزاع .

قوله ﴿ أَوْ يُعِيدَ الضَّرْبَ بِصَغِيرٍ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه إذا أعاد الضرب بصغير ومات ، يكون عمداً .

وعليه أكثر الأصحاب .

وحزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا يكون عمداً . ذكره في الواضح .

قال في الانتصار : وهو ظاهر كلامه .

نقل حرب : شبه العمد : أن يضربه بخشبة دون عمود الفسطاط ونحو ذلك

حتى يقتله .



قوله ﴿أَوْ يَضْرِبُهُ بِهِ فِي مَقْتَلٍ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقيل : لا يكون عمداً إذا ضربه به مرة واحدة . ذكره في الواضح .

فأمرناه

إمدهما : قوله ﴿أَوْ﴾ يضربه به ﴿فِي حَالٍ ضَعْفِ قُوَّةٍ : مِنْ مَرَضٍ ،  
أَوْ صِغَرٍ ، أَوْ كِبَرٍ ، أَوْ فِي حَرٍّ﴾ مفرط ﴿أَوْ بَرْدٍ﴾ مفرط ﴿وَنَحْوَهُ﴾  
وهذا بلا نزاع .  
قال ابن عقيل وغيره : ومثله : أَوْ لَكُمُ .  
واقصر عليه في الفروع .

لكن لو ادعى جهل المرض في ذلك كله : لم يقبل . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : يقبل . فيكون شبه عمد .

وقيل : يقبل إذا كان مثله يجهله ، وإلا فلا .  
الثانية : قوله ﴿الثَّالِثُ : الْقَاوَةُ فِي زُبْيَةِ أَسَدٍ﴾ .

وكذا لو ألقاه في زبية نمر فيكون عمداً . بلا نزاع .  
وكذا لو ألقاه مكتوفاً بفضاء بحضرة سبع فقتله . أو ألقاه بمضيق بحضرة حية  
فقتلته . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال القاضي : لا يكون عمداً فيهما .  
وقيل : هو أن يكتفه كالممسك للقتل .

وهذا الذي جزم به المصنف في أواخر الباب على ما يأتي .



قوله ﴿أَوْ أَنهَشَهُ كَلْبًا ، أَوْ سَبَعًا ، أَوْ حَيَّةً ، أَوْ أَسْعَهُ عَقْرَبًا مِنْ الْقَوَاتِلِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَقَتَلَهُ﴾ فهو عمد محض .  
اعلم أنه إذا أنهشه كلبا ، أو أسعه شيئا من ذلك ، فلا يخلو : إما أن يكون ذلك يقتل غالبا ، أولا .

فإن كان يقتل غالبا : فهو عمد محض .  
وإن كان لا يقتل غالبا - كسبعان الحجاز ، أو سبع صغير - وقتل : به .  
فظاهر كلام المصنف هنا : أنه يكون قتلا عمدا . وهو أحد الوجهين .  
وهو ظاهر ما جزم في النظم ، وغيره .

والوجه الثاني : لا يكون عمدا . قدمه في الرايتين ، والحاوي .  
وهو ظاهر كلامه في الهداية ، وغيره .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع .  
قوله ﴿الرَّابِعُ : إِلْقَاؤُهُ فِي مَاءٍ يُغْرِقُهُ ، أَوْ نَارٍ لَا يُمْكِنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهُمَا ، فَمَاتَ بِهِ﴾ .

إذا ألقاه في ماء . فلا يخلو : إما أن يمكنه التخلص منه أولا .  
فإن كان لا يمكنه التخلص منه - وهو مراد المصنف هنا - فهو عمد .  
وإن أمكنه التخلص - كالماء اليسير - ولم يتخلص حتى مات ، فالصحيح من المذهب : أن موته هدر . فلا يضمن الدية ، ولا غيرها .  
قال في الفروع : لا يضمن الدية في الأصح .  
وجزم به في المغنى ، والشرح .  
وقيل : يضمن الدية .

وإذا ألقاه في نار : فإن لم يمكنه التخلص منها . فهو عمد محض . بلا نزاع .



وإن أمكنه التخلص - ولم يتخلص حتى مات - فقل : دمه هدر لا شيء عليه . وهو ظاهر كلامه في الحرر .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي ، وشرح ابن رزين .  
وقيل : يضمن الدية بإلقائه .

قال في السكافي : وإن كان لا يقتل غالباً ، أو التخلص منه ممكن : فلا قود فيه . لأنه عمد خطأ . وظاهره : أن فيه الدية .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والقواعد الأصولية .

قوله ﴿ الْحَامِيسُ : خَنْقُهُ بِجَبَلٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ سَدُّ فِيهِ وَأَنْفِهِ ، أَوْ عَصَرَ خَصِيَّتَيْهِ حَتَّى مَاتَ ﴾ فعمد .

ظاهره : أنه يشترط سدّ الفم والأنف جميعاً . وهو صحيح .

وظاهره : أنه لا فرق في السد والعصر بين طول المدة ، أو قصرها .

وقال المصنف ، والشارح : إن فعل ذلك في مدة يموت في مثلها غالباً ، فمات : فهو عمد . فيه القصاص .

قالا : ولا بد من ذلك . لأن المدة إذا كانت يسيرة . لا يغلب على الظن أن الموت حصل به .

قال الشارح ، وغيره : وإذا مات في مدة لا يموت في مثلها غالباً : فهو شبه عمد ، إلا أن يكون يسيراً إلى الغاية ، بحيث لا يتوهم الموت منه . فلا يوجب ضماناً .

تبيير : قوله ﴿ السَّادِسُ : حَبْسُهُ وَمَنْعُهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ حَتَّى مَاتَ جُوعًا وَعَطَشًا فِي مُدَّةٍ يَمُوتُ فِي مِثْلِهَا غَالِبًا ﴾ .

مراده : إذا تعذر على الجائع والعطشان الطلب لذلك .

فأما إذا لم يتعذر الطلب ، أو ترك الأكل والشرب قادراً على الطلب ، أو

غيره : فلا دية له . كتركه شد موضع فصاده . قاله في الفروع .



وتقدم النقل في ذلك أول الباب في كلام صاحب القواعد الأصولية .  
 قوله ﴿ السَّابِعُ : إِسْقَاؤُهُ سُمًّا لَا يَمْلُ بِهِ ، أَوْ خَلَطَ سُمًّا بِطَعَامٍ فَأَطْعَمَهُ ،  
 أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامِهِ فَأَكَلَهُ ، وَلَا يَعْلَمُ بِهِ . فَاتَ ﴾ فهو عمد محض .  
 هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به الأكثرون .

وأطلق ابن رزين : فيما إذا ألقمه سمًّا ، أو خلطه به : قولين .  
 تنبيه : مفهوم قوله ﴿ فَإِنْ عَلِمَ آكَلَهُ بِهِ ، وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ ، أَوْ  
 خَلَطَهُ بِطَعَامٍ نَفْسِهِ ، فَأَكَلَهُ إِنْسَانٌ بغيرِ إِذْنِهِ : فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ﴾ .  
 أن غير البالغ لو أكله كان ضامنًا له إذا مات به . وهو صحيح . وهو المذهب .  
 وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن كان مميزاً ففي ضمانه نظر .  
 قوله ﴿ فَإِنْ ادَّعَى الْقَاتِلُ بِالسُّمِّ : أَنَّنِي لَمْ أَعْلَمْ أَنَّهُ سُمٌّ قَاتِلٌ : لَمْ  
 يُقْبَلْ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .  
 وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،  
 والفروع ، وغيرهم .

وصححه في التصحيح ، وغيره .  
 ﴿ وَيُقْبَلُ فِي الْآخَرِ ﴾ ويكون شبه عمد .  
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادي ،  
 والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وقيل : يقبل إذا كان مثله يحمله ، وإلا فلا .  
 قوله ﴿ الثَّامِنُ : أَنَّ يَقْتُلَهُ بِسِحْرِ يَقْتُلُ غَالِبًا ﴾ .



إذا قتله بسحر يقتل غالباً ، فإن كان يعلم أنه يقتل : فهو عمد محض . وإن قال « لم أعلمه قاتلاً » لم يقبل قوله على الصحيح من المذهب .  
وقيل : يقبل ويكون شبه عمد .  
وقيل : يقبل إذا كان مثله يجهله ، وإلا فلا ، كما تقدم في السم سواء .

### فأمرنا

إصدارهما : إذا وجب قتله بالسحر ، وقتل : كان قتله به حداً . وتجب ذية المقتول في تركته على الصحيح .

وقال الجدل في شرحه : وعندى في هذا نظر .

ويأتى بعض ذلك في آخر باب المرتد .

الثانية : قال ابن نصر الله في حواشى الفروع : لم يذكر أصحابنا الميعان القاتل بعينه . وينبغي أن يلحق بالساحر الذى يقتل بسحره غالباً . فإذا كانت عينه يستطيع القتل بها . ويفعله باختياره : وجب به القصاص . وإن وقع ذلك منه بغير قصد الجنائية ، فيتوجه : أنه خطأ يجب عليه ما يجب فى قتل الخطأ .  
وكذا ما أتلفه للميعان بعينه .

ويتوجه فيه القول بضمانه ، إلا أن يقع بغير قصده . فيتوجه عدم الضمان .

اتهى .

قلت : وهذا الذى قاله حسن ، لكن ظاهر كلامه فى الرعاية الكبرى ، والترغيب : عدم الضمان .

وكذلك قال القاضى ، على ما يأتى فى آخر « باب التعزير » .

قوله « التاسع : أَنَّ يَشْهَدَا عَلَى رَجُلٍ بِقَتْلِ عَمْدٍ ، أَوْ رِدَّةٍ ، أَوْ زِنَاً فَيُقْتَلُ بِذَلِكَ ، ثُمَّ يَرْجِعَا وَيَقُولَا : عَمَدْنَا قَتَلَهُ » .

هكذا قال أكثر الأصحاب بهذه العبارة .



وقال في الكافي : وقالوا « علمنا أنه يقتل » .  
وقال في المغني : ولم يجز جهلهما به .  
وقال في الترغيب ، والرعاية الكبرى : وكذبتهما قرينة . فالأصحاب متفقون  
على أن هذا عمد محض .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ذكر الأصحاب من صور القتل العمد  
الموجب للعود : من شهدت عليه بينة بالردة . فقتل بذلك ، ثم رجعوا . وقالوا :  
عمدنا قتله .

قال : وفي هذا نظر . لأن المرتد إنما يقتل إذا لم يتب ، فيمكن المشهود عليه  
التوبة . كما يمكنه التخلص من النار إذا ألقى فيها . انتهى .  
قلت : يتصور عدم قبول توبة المرتد في مسائل على رواية قوية . كمن سب  
الله أو رسوله . وكالزنديق . ومن تكررت رده . والساحر وغير ذلك . على ما يأنى  
في بابه . فلو شهد عليه بذلك . فإنه يقتل بكل حال . ولا نقبل توبته . على  
إحدى الروایتين .

فكلام الأصحاب محله حيث امتنعت التوبة .  
ويكفي هذا في إطلاقهم في مسألة ، ولو واحدة .  
لكن ظهر لي على كلام كثير من الأصحاب إشكال في قولهم « لو شهدا على  
رجل بزنا . فقتل بذلك » فإن الشاهدين لا يقتل الزاني بشهادتهما . فهذا فيه نظر  
ظاهر لهذا .

قال في الفروع : ومن شهدت عليه بينة بما يوجب قتله . فتخلص من  
الإشكال .

قوله « أَوْ يَقُولَ الْحَاكِمُ : عَلِمْتُ كَذِبَهُمَا وَعَمَدْتُ قَتْلَهُ » .  
فهذا عمد محض . ويجب القصاص على الحاكم . وهذا المذهب . وعليه  
جماهير الأصحاب .



وجزم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية ، والحاوي ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
ونصر ابن عقيل في مناظراته : أن الحاكم - والحالة هذه - لا قصاص عليه .  
وقيل : في قتل الحاكم وجهان .

### فوائد

الأولى : يقتل المذكي ، كالشاهد . قاله أبو الخطاب ، وغيره .  
وعند القاضي لا يقتل وإن قتل الشاهد .  
الثانية : لا تقبل البينة مع مباشرة الولي القتل وإقراره : أنه فعل ذلك عمداً  
عدواناً . على الصحيح من المذهب .  
وجزم به في المعنى ، والشرح ، وغيرهما .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وفي الترغيب وجه : البينة والولي هنا : كمسك مع مباشر . فالبينة هنا :  
كالمسك . والولي هنا : كالمباشر هناك . على ما يأتي في كلام المصنف قريباً في  
هذا الباب ، والخلاف فيه .

وقال في التبصرة : إن علم الولي والحاكم أنه لم يقتل أفيد الكل .  
الثالثة : يختص المباشر العالم بالقود ، ثم الولي ، ثم البينة والحاكم . على الصحيح  
من المذهب .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : يختص القود بالحاكم إذا اشترك هو والبينة . لأن سببه أخص من  
سببهم . فإن حكمه واسطة بين شهادتهم وقتله . فأشبهه المباشر مع المتسبب .

الرابعة : لو لزمت الدية البينة والحاكم ، فقيل : تلزمهم ثلاثاً . على الحاكم  
الثالث ، وعلى كل شاهد ثلث .



جزم به في المغنى ، والشرح .

وقيل : نصفين . وأطلقهما في الفروع .

الخامسة : لو قال بعضهم « عمدنا قتله » وقال بعضهم « أخطأنا » فلا قود على

المتعمد . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : فلا قود على المتعمد على الأصح .

وصححه المصنف في هذا الكتاب في آخر هذا الباب .

وعنه : عليه القود .

فعلى المذهب : على المتعمد بحصته من الدية المغلظة . وعلى الخطيء بحصته

من الخففة .

وتأتى هذه المسألة ونظائرها في آخر هذا الباب باتم من هذا .

السادسة : لو قال : كل واحد منهما « تعمدت وأخطأ شريكى » فوجهان

في القود . وأطلقهما في الفروع .

قلت : الصواب الذى لا شك فيه : وجوب القود عليهما . لاعترافهما بالعمدية .

وقدم في الرعاية الصغرى ، والحاوى : عدم القود .

وصححه في الكبرى ، وقال : الدية عليهما حالة .

ولو قال واحد « عمدنا » وقال الآخر « أخطأنا » لزم المقر بالعمد القود .

ولزم الآخر نصف الدية .

السابعة : لو رجع الوالى والبينة : ضمنه الوالى وحده . على الصحيح من المذهب

قدمه في الفروع .

وقال القاضى وأصحابه : يضمنه الوالى والبينة معاً كمشترك .

وأطلقهما في الرعايتين .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن الوالى يلزمه القود إن تعمد .

وإلا الدية . وأن الأمر لا يرث .



الثامنة : لو حفر في بيته بئراً أو ستره ليقع فيه أحد ، فوقع فمات . فإن كان دخل بإذنه : قتل به على الصحيح من المذهب .  
وقيل : لا يقتل به . كالأول دخل بلا إذنه . أو كانت مكشوفة . بحيث يراها الداخل .

ويأتي في أول « كتاب الديات » : « إذا حفر في فناءه بئراً فقتل به إنسان »  
التاسعة : لو جعل في حاق زيد خراطة وشدها في شيء عال وترك تحته حجراً . فأزاله آخر عمداً فمات : قتل مزيله دون رابطله .

فإن جهل الخراطة فلا قود على قاتله وفي ماله الدية . على الصحيح .

قدمه في الرعاية الكبرى ، والحاوي الصغير .

وقيل : الدية على عاقلته . قدمه في الرعاية الصغرى .

وقيل : بل على الأول نصفها .

وقيل : بل على عاقلته .

قوله ﴿ وَشِبْهُ الْعَمْدِ : أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا . فَيَقْتُلُ ﴾ .

قال في الحرر ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم : ولم يجرحه بذلك . وهذا المذهب . سواء قصد قتله أو لم يقصده .

وهو ظاهر الحرر ، وغيره من الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال جماعة من الأصحاب : لا يكون شبه عمد إلا إذا لم يقصد قتله بذلك .

قال في الرعاية : وشبه العمد قتله قصداً بما لا يقتل غالباً .

وقيل : قصد جنائية ، لا قتله غالباً .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ أَوْ يَصِيحُ بِصَيٍّ ، أَوْ مَعْتُوهِ ، وَهُمَا عَلَى سَطْحٍ

فَيَسْقُطَانِ ﴾ .



أنه لو صاح رجل مكلف ، أو امرأة مكلفة - وهما على سطح - فسقطا : أنه لا شيء عليه فيهما . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو المذهب . قدمه في الفروع .

وقيل : المكلف كالصبي ، والمعتوه .

والحق في الواضح : المرأة بالصبي والمعتوه .

فأثره : قوله ﴿ أَوْ يَغْتَقِلَ عَاقِلًا فَيَصِيحَ بِهِ فَيَسْقُطَ ﴾ .

وهذا بلا نزاع . وكذا لو فعل ذلك فذهب عقله .

تنبيه : يلزم في شبه العمد الدية .

لكن هل تكون على العاقلة ، أو على القاتل ؟ فيه خلاف على ما يأتي في أول « كتاب الديات » و « باب العاقلة » .

ويأتي في وجوب الكفارة عليه بذلك الخلاف الآتي في « باب كفارة القتل »

قوله ﴿ وَالْخَطَا عَلَى ضَرَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَرْمِيَ الصَّيْدَ ، أَوْ يَفْعَلَ

مَالَهُ فِعْلُهُ فَيَقْتُلَ إِنْسَانًا . فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَالذِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ﴾ بلا نزاع

تنبيه : مفهوم قوله « أو بفعل ماله فعله » أنه إذا فعل ما ليس له فعله - كأن

يقصد رمي آدمي معصوم ، أو بهيمة محترمة ، فيصيب غيره - أن ذلك لا يكون

خطأ ، بل عمد . وهو منصوص الإمام أحمد رحمه الله .

قاله القاضي في روايته . وهو ظاهر كلام الخرقي .

وخرجه المصنف على قول أبي بكر - فيمن رمى نصرانياً ، فلم يقع به السهم

حتى أسلم - أنه عمد يجب به القصاص .

وقدم في المغني : أنه خطأ .

وهو مقتضى كلامه في الحرر ، وغيره . حيث قال في الخطأ : أن يرمي صيداً ،

أو هدفاً ، أو شخصاً ، فيصيب إنساناً لم يقصده .



قوله ﴿الثاني﴾ : أَنْ يَقْتُلُ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَنْ يَظُنُّهُ حَرْبِيًّا وَيَكُونُ مُسْلِمًا ، أَوْ يَرْجِي إِلَى صَفِّ الْكُفَّارِ فَيُصِيبُ مُسْلِمًا ، أَوْ يَتَرَسُّ الْكُفَّارُ بِمُسْلِمٍ ، وَيَخَافُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِنْ لَمْ يَرْمِهِمْ فَيَرْمِهِمْ ، فَيَقْتُلُ الْمُسْلِمَ . فهذا فيه الكفارة .

على ما يأتي في بابها . وفي وجوب الدية على العاقلة روايتان .

إمراهما : لا تجب الدية . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به في الخرق ، والمنور .

وقدمه في المغني ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

قال الشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور عن إمامنا ، ومختار عامة أئمتنا : الخرق ، والقاضي ، والشيرازي ، وابن البناء ، وأبي محمد ، وغيرهم .

والرواية الثمانية : تجب عليهم . جزم به في الوجيز .

تنبيه : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : محل هذا في المسلم الذي هو بين الكفار معذور ، كالأسير ، والمسلم الذي لا يمكنه الهجرة ، والخروج من صفهم . فأما الذي يقف في صف قتالهم باختياره : فلا بضمن بحال . انتهى .

وتقدم معنى ذلك في أثناء « كتاب الجهاد » في قول المصنف « وإن تترسوا بمسلمين » .

وعنه : تجب الدية في الصورة الأخيرة .

وفي عيون المسائل : عكس هذه الرواية . لأنه فعل الواجب هنا .

قال : وإنما وجبت الكفارة ، كما لو حلف لا يصلي فيصلي ويكفر . كذا هنا .



تنبيه : قوله ﴿وَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ﴾ .

يعنى : أن عمدهما من الذى أجرى مجرى الخطأ . وهو كذلك . لكن لو قال « كنت حال الفعل صغيراً ، أو مجنوناً » صدق بيمينه .

ويأتى فى آخر باب العاقلة « هل تتحمل عمد الصبي أو تكون فى ماله ؟ » .

قوله ﴿وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ﴾ .

هذا المذهب . كما قاله المصنف هنا بلا ريب .

وقاله فى الفروع ، وغيره . وعليه جماهير الأصحاب .

قال فى الهداية : عليه عامة شيوخنا .

وعنه : لا يُقْتَلُونَ به . نقله حنبلى .

وحسبها ابن عقيل فى الفصول .

ويأتى كلامه فى الفنون ، فيما إذا اشترك فى القتل اثنان ، لا يجب القصاص على أحدهما .

ونقل ابن منصور ، والفضل : أنه إن قتله ثلاثة : فله قتل أحدهم ، والعفو عن آخر ، وأخذ الدية كاملة من أحدهم .

فعلى المذهب : من شرط قتل الجماعة بالواحد : أن يكون فعل كل واحد منهم صالحاً للقتل به . قاله الأصحاب .

وعلى المذهب : لو عفى الولي عنهم : سقط القود . ولم يلزمهم إلا دية واحدة . على الصحيح من المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وعنه : يلزمهم ديات .

نقل ابن هانى : يلزمهم ديات .

واختارها أبو بكر . وصحبها الشيرازى .



وأطلقهما في المحرر ، والنظم .

وتقدم رواية ابن منصور ، والفضل .

وأما على الرواية الثانية : فلا يلزم إلا دية واحدة ، قولاً واحداً . قاله الأصحاب

فائرة : مثل ذلك في الحكم : لو فعلوا ما يوجب قصاصاً فيما دون النفس .

كالقطع ونحوه . قاله الأصحاب .

ويأتى هذا في كلام المصنف في آخر « باب ما يوجب القصاص فيما دون

النفس » .

قوله ﴿ وَإِنْ جَرَحَهُ أَحَدُهُمَا جُرْحًا ، وَالْآخَرُ مَائَةً : فَهُمَا سَوَاءٌ فِي

الْقِصَاصِ وَالْدِّيَةِ ﴾ .

هذا بلا نزاع بشرطه المتقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْكُوعِ ، ثُمَّ قَطَعَهُ الْآخَرُ مِنْ

الْمِرْفَقِ ﴾ يعني : ومات ﴿ فَهُمَا قَاتِلَانِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،

والمحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وقيل : القاتل هو الثاني ، فيقتل به . ويقاد من الأول ، بأن تقطع يده من

الْكُوعِ ، كقطعته .

تنبيه : محل الخلاف : إذا كان قطع الثاني قبل بَرء القطع الأول .

أما إن كان بعد بَرئه : فالقاتل هو الثاني ، قولاً واحداً . قاله الأصحاب .

وهو واضح .



### فوائد

إمداها : لو ادعى الأول أن جرحه اندمل ، فصدقه الولي : سقط عنه القتل .  
ولزمه القصاص في اليد ، أو نصف الدية .

وإن كذبه شريكه ، واختار الولي القصاص : فلا فائدة له في تكذيبه . لأن قتله واجب .

وإن عفا عنه إلى الدية : فالقول قوله مع يمينه . ولا يلزمه أكثر من نصف الدية .

وإن كذب الولي الأول : حلف ، وكان له قتله .  
وإن ادعى الثاني اندمال جرحه : فالحكم فيه كالحكم في الأول إذا ادعى ذلك .

الثانية : لو اندمل القطعان : أقيد الأول ، بأن يقطع من الكوع .  
قال في الفروع : وكذا من الثاني المقتوع يده من كوع . وإلا فحكومة ، أو ثلث دية . فيه الروايتان .

وقال في الرعايتين ، والحاوي الصغير : وإن اندملا . فعلى الأول القود من الكوع . وعلى الثاني حكومة .

وعنه : ثلث دية اليد . ولا قود عليه مع كمال يده .  
الثالثة : لو قتلوه بأفعال لا يصلح واحد منها لقتله - نحو أن يضربه كل واحد سوطاً في حالة ، أو متوالياً : فلا قود .

وفيه - عن تواطؤ - وجهان في الترغيب . واقتصر عليه في الفروع .  
قلت : الصواب القود .

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا فِعْلاً لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ مَعَهُ - كَقَطْعِ حَشَوْتِهِ أَوْ مَرِيئِهِ ، أَوْ وَدَجِيهِ - ثُمَّ ضَرَبَ عُنُقَهُ آخَرُ : فَالْقَاتِلُ هُوَ الْأَوَّلُ . وَيُعَزَّرُ الثَّانِي ﴾ .



هذا المذهب . جزم به في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، وشرح ابن منبجا ، والوجيز .

قال في الفروع : قتل الأول ، وعزر الثاني .

وهو معنى كلامه في التبصرة . كما لو جنى على ميت . فلهذا لا يضممه .

قال في الفروع : ودل هذا على أن التصرف فيه كميت ، كما لو كان عبداً ، فلا يصح بيعه .

قال : كذا جعلوا الضابط : يعيش مثله ، أو لا يعيش .

وكذا علل الخرق المسألتين ، مع أنه قال في الذى لا يعيش « خرق بطنه ، وأخرج حشوته فقطعها ، فأبأنها منه » .

قال « وهذا يقتضى أنه لو لم بينها ، لم يكن حكمه كذلك ، مع أنه فقطعها لا يعيش » .

فاعتبر الخرق كونه لا يعيش في موضع خاص . فتعميم الأحباب - لاسيما وقد احتج غير واحد منهم بكلام الخرق - فيه نظر .

قال : وهذا معنى اختيار الشيخ وغيره في كلام الخرق . فإنه احتج به في مسألة الزكاة . فدل على تساويهما عنده وعند الخرق . ولهذا احتج بوصية عمر رضى الله عنه ، ووجوب العبادة عليه في مسألة الزكاة . كما احتج هنا . ولا فرق . وقد قال ابن أبى موسى ، وغيره في الزكاة : كالقول هنا ، في أنه يعيش أو لا يعيش .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله أيضاً .

قال : فهؤلاء أيضاً سوا بينهما . وكلام الأكثر على التفرقة . وفيه نظر . انتهى .

فأئمة : قال المصنف في المغنى ، والشارح : إن فعل ما يموت به يقيناً ، وبقية



معه حياة مستقرة - كما لو خرق حشوته ولم يبينها . ثم ضرب آخر عنقه - كان القتاتل هو الثانى . لأنه فى حكم الحياة . لصحة وصية عمر رضى الله عنه .  
قال فى الفروع : ويتوجه تخريج رواية من مسألة الذكاة : أنهما قاتلان .  
قلت : وهو الصواب .

قال فى الفروع : ولهذا اعتبروا إحداهما بالأخرى .  
قال : ولو كان فعل الثانى كلاً فعل : لم يؤثر غرق حيوان فى ماء بقتل مثله بعد ذبحه ، على إحدى الروايتين ، ولما صح القول بأن نفسه زهقت بهما كالمقارن . ولا ينفع كون الأصل الخطر . ثم الأصل هنا : بقاء عصمة الإنسان على ما كان .  
فإن قيل : زال الأصل بالسبب .  
قيل : وفى مسألة الذكاة .

وقد ظهر أن الفعل الطارىء له تأثير فى التحريم فى المسألة المذكورة ، وتأثير فى الحل فى مسألة المنخقة وأخواتها ، على ما فيها من الخلاف .  
ولم أجد فى كلامهم دليلاً هنا إلا مجرد دعوى أنها كميت ، ولا فرقاً مؤثراً بينه وبين الذكاة . والله أعلم . انتهى .  
قوله ﴿ وَإِنْ رَمَاهُ فِي لُجَّةٍ ، فَتَلَقَّاهُ حُوتٌ فَأَبْتَلَمَهُ . فَالْقَوْدُ عَلَى الرَّامِي فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الخلاصة ، والمعنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
والوجه الآخر : لا قود عليه . بل يكون شبه عمد . وأطلقهما فى الهداية .  
وقيل : عليه القود إن التقمه الحوت بعد حصوله فيه قبل غرقه .  
فأمره : لو ألقاه فى ماء يسير ، فإن علم به الحوت والتقمه : فعليه القود . وإن لم يعلم به فعليه الدية .



قوله ﴿وَإِنْ أَكْرَهَ إِنْسَانًا عَلَى الْقَتْلِ، فَاقْتُلْ، فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِمَا﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والكافي ، والهادي ، والحرر ، والنظم ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي ،  
والوجيز ، وغيرهم .

قال في القاعدة السابعة والعشرين بعد المائة : المذهب اشتراك المـكـرـه  
والمـكـرـه في القود والضمان .

وكذا قال القاضي ، وابن عقيل .

وقدمه في الفروع وقال : قال في الموجز : هذا إن قلنا بقتل الجماعة بالواحد .  
وقال الطوفي في شرح مختصره في الأصول : مذهب الإمام أحمد رحمه الله :  
يجب القصاص على المـكـرـه - بفتح الراء - دون المـكـرـه - بكسرهما - ولعله  
مراد صاحب الفروع بقوله « وخصه بعضهم بمكره » .

قال في القواعد : وذكر القاضي في الجرد ، وابن عقيل في باب الرهن : أن  
أبا بكر ذكر أن القود على المـكـرـه المباشر ، ولم يذكر على المـكـرـه قودا .

قالا : والمذهب وجوبه عليهما .

وذكر ابن الصيرفي : أن أبا بكر السمرقندي - من أصحابنا - خرج وجهاً : أنه  
لا قود على واحد منهما من رواية قتل الجماعة بالواحد وأولى .

قال في الفروع : ويتوجه عكسه . يعني : أن القود يختص المـكـرـه ، بكسر  
الراء .

وقال في الانتصار : لو أكره على القتل بأخذ المال : فالقود . ولو أكره  
بقتل النفس : فلا .

فائدة : قوله ﴿وَإِنْ أَمَرَ مَنْ لَا يُمَيِّزُ، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ عَبْدَهُ -

الَّذِي لَا يَعْلَمُ أَنَّ الْقَتْلَ مُحَرَّمٌ - بالقتل . فَاقْتُلْ : فَالْقِصَاصُ عَلَى الْأَمْرِ﴾

وكذا الحكم لو أمر كبيراً يجهل تحريمه .



وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه الأصحاب .  
إلا أن أبا الخطاب . قال في الانتصار : لو أمر صبيًا بالقتل ، فقتل هو وآخر :  
وجب القصاص على أمره وشريكه في رواية . وإن سلم : فلعجزه غالباً .  
تفسير : مفهوم قوله « وإن أمر من لا يميز بالقتل فقتل ، فالقصاص على الأمر »  
أنه لو أمر من يميز بالقتل ، فقتل : أن القصاص على القاتل .  
ومفهوم قوله ﴿ وَإِنْ أَمَرَ كَبِيرًا عَاقِلًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِ الْقَتْلِ بِهِ ، فَقَتَلَ ،  
فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ ﴾ .  
أنه لا قصاص على غير الكبير العاقل . فشمّل من يميز .  
فقال ابن منجاء في شرحه : لا قصاص عليه ، ولا على الأمر .  
أما الأول : فلا أنه غير مكلف .  
وأما الثاني : فلا أن تميزه يمنع أن يكون كالآلة . فلا قود على واحد منهما .  
وقال في الفروع : ومن أمر صبيًا بالقتل ، فقتل : لزم الأمر .  
فظاهره : إدخال المميز في ذلك .  
ويؤيده : أنه بعد ذلك حكى ما قاله ابن منجاء في شرحه .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَمَرَ كَبِيرًا عَاقِلًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِ الْقَتْلِ بِهِ ، فَقَتَلَ :  
فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ ﴾ .  
وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .  
وأما الأمر : فالصحيح من المذهب : أنه يعزر ، لا غير . نص عليه .  
وقدمه في الفروع ، والراعيين ، والحاوي ، وغيرهم .  
وعنه : يحبس كمنسكه .  
وفي المبهج رواية : يقتل أيضاً .  
وعنه : يقتل بأمره عبده ، ولو كان كبيراً عاقلاً عالماً بتحريم القتل .



نقل أبو طالب : من أمر عبده أن يقتل رجلاً ، فقتله : قتل المولى . وحبس  
العبد حتى يموت . لأنه سوط المولى وسيفه .  
كذا قال علي بن أبي طالب ، وأبو هريرة رضي الله عنهما .  
وأنه لو جنى بإذنه لزم مولاه . وإن كانت الجناية أكثر من ثمنه .  
وحملها أبو بكر على جهالة العبد .  
ونقل ابن منصور : إن أمر عبداً بقتل سيده ، فقتل : أثم . وأن في ضمان  
قيمته روايتين . ويحتمل إن خاف السلطان قتلا .

### فوائد

لو قال لغيره « اقتلني ، أو اجرحني » ففعل . فدمه وجرحه هدر . على  
الصحيح من المذهب . نص عليه .

وعنه : عليه الدية .

وقيل : عليه ديتهما . ذكره في الرعاية .

وعنه : عليه الدية للنفس دون الجرح .

ويحتمل القود فيهما . وهو لصاحب الرعاية .

ولو قاله عبد : ضمن الفاعل لسيده بمال فقط . نص عليه .

ولو قال « اقتلني وإلا قتلتك » قال في الفروع : خلاف ، كإذنه .

وقال في الانتصار : لا إثم ولا كفارة .

وقال في الرايتين ، والحاوي : وإن قال « اقتلني وإلا قتلتك » فإكراه

ولا قود إذن .

وعنه : ولا دية .

ويحتمل أن يقتل ، أو يغرم الدية . إن قلنا : هي للورثة .

وإن قال له القادر عليه « اقتل نفسك وإلا قتلتك » أو « اقطع يدك ، وإلا

قطعتها » فليس إكراهاً . وفعله حرام .



واختار في الرعاية الكبرى : أنه إكراه .  
وإن قال « اقتل زيدا أو عمرا » فليس إكراها . فإن قتل أحدهما : قتل به .  
على الصحيح من المذهب .  
قال في الرعاية ، قلت : ويحتمل الإكراه .  
وإن أكره سعد زيدا على أن يكره عمرا على قتل بكر ، فقتله : قتل الثلاثة .  
جزم به في الرعاية الكبرى .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَمْسَكَ إِنْسَانًا لَّا خَرَّ لِيَقْتُلْهُ ، فَقَتَلَهُ : قَتَلَ الْقَاتِلُ  
وَحُبْسَ الْمُمْسِكِ حَتَّى يَمُوتَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وهو المذهب . جزم به الخرق ، والوجيز ، والمنور ، ومقتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الحر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .  
قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين .  
واختيار القاضي ، والشريف ، وأبى الخطاب في خلافتهم ، والشيرازي .  
وهو من المفردات .  
والأخرى يقتل أيضاً الممسك . اختاره أبو محمد الجوزي .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وقال ابن الصيرفي - في عقوبة أصحاب الجرائم - في الممسك القتل . ذهب  
بعض أصحابنا المتأخرين إلى أنه تغل يد الممسك إلى عنقه حتى يموت .  
وهذا لا بأس به .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنفى ،  
والشرح ، وشرح ابن منجا .  
فعلى المذهب : لو قتل الولي الممسك ، فقال القاضي : يجب عليه القصاص ،  
مع أنه فعل مختلف .



قال المجاهد : وهذا إن أراد به فيمن فعل ذلك معتقدا لجوازه ووجوب القصاص له . فليس بصحيح قطعاً .

وإن أراد : معتقداً للتحريم ، فيجب أن يكون على وجهين .  
أصحهما : سقوط القصاص بشبهة الخلاف . كما في الحدود .

تنبيه : شرط في المغنى في الممسك : أن يعلم أنه يقتله . وتابعه الشارح .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قال القاضى : إذا أمسكه لاعب أو الضرب ، وقتله القاتل : فلا قود على الممسك .  
وذكره محل وفاق .

وقال في منتخب الشيرازى : لا مازحاً متلاعباً . انتهى .  
وظاهر كلام جماعة الإطلاق .

فأمره : مثل هذه المسألة في الحكم : لو أمسكه ليقطع طرفه . ذكره في  
الانتصار .

وكذا إن فتح فمه وسقاه آخر سماً .  
وكذا لو اتبع رجلاً ليقته فهرب ، فأدركه آخر ، فقطع رجله ، ثم أدركه الثانى  
فقتله . فإن كان الأول حبسه بالقطع : فعليه القصاص فى القطع . وحكمه فى  
القصاص فى النفس حكم الممسك . على الصحيح من المذهب .  
قدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وفيه وجه ليس عليه إلا القطع بكل حال .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَتَفَ إِنْسَانًا وَطَرَحَهُ فِي أَرْضٍ مَسْبُوعَةٍ ، أَوْ ذَاتِ  
حَيَاتٍ ، فَقَتَلَتْهُ : فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُمْسِكِ ﴾ .

ذكره القاضى . وهذا إحدى الروايات .  
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، ومنتخب الأدمى .



وعنه : يلزمه القود . وهو المذهب .  
جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
وعنه : يلزمه الدية . كغير الأرض المسبعة . اختاره المصنف .

وتقدم التنبيه على ذلك عند قوله « الثالث إلقاؤه في زبية أسد » .  
قوله ﴿ وَإِذَا اشْتَرَكَ فِي الْقَتْلِ اثْنَانِ ، لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى أَحَدِهِمَا -  
كَالْأَبِ وَالْأَجْنَبِيِّ فِي قَتْلِ الْوَلَدِ ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ فِي قَتْلِ الْعَبْدِ ، وَالْخَاطِئِ  
وَالْعَامِدِ - فِي وَجُوبِ الْقِصَاصِ عَلَى الشَّرِيكِ رَوَاتَانِ . أَظْهَرُهُمَا :  
وُجُوبُهُ عَلَى شَرِيكِ الْأَبِ وَالْعَبْدِ ، وَسُقُوطُهُ عَنْ شَرِيكِ الْخَاطِئِ ﴾ .  
وهو المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .

قال في المغنى ، والشرح : هذا ظاهر المذهب .

قال في السكافي : هذا الأظهر .

وصححه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب والخلاصة ، والهادي .

قال الزركشي : المشهور من الروايتين ، والمقطوع به عند عامة الأصحاب :  
قتل شريك الأب .

وقال في الخاطئ : لا قصاص على المشهور ، والمختار لجمهور الأصحاب . وجزم

به في المنور .

وعنه : يقتص من الشريك مطلقاً . اختاره أبو محمد الجوزي .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وعنه : لا يقتص من الشريك مطلقاً

قال في الفنون : أنا أختار رواية عن الإمام أحمد رحمه الله أن شركة الأجانب



تمنع القود . لأنه لا اطلاع لنا بظن - فضلا عن علم - بجراحة أيهما مات ؟  
به أو بهما .

تنبيه : قوله « أظهرهما : وجوبه على شريك الأب والعبد » تقديره : أظهرهما  
وجوبه على شريك الأب ، ووجوبه على العبد . ف « العبد معطوف » على لفظة  
« شريك » ولا يجوز عطفه على لفظة « الأب » لفساد المعنى . وهو واضح .  
فائدة : دية الشريك المخطئ : في ماله دون عاقلته . على الصحيح .  
قال في الفروع : قاله القاضي .

وعنه : على عاقلته .

قوله ﴿ وَفِي شَرِيكِ السَّبْعِ وَشَرِيكِ نَفْسِهِ : وَجْهَانِ ﴾ .

ذكرهما ابن حامد .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والسكافي ، والشرح ،  
والنظم ، والمحرم ، والراغبين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
أهمهما : يجب القود . اختاره أبو بكر .

وصححه في المذهب ، والتصحيح . وجزم به في الوجيز .

والوجه الثاني : لا قود . وهو المذهب . قاله في الفروع . وجزم به في المنور .

قال المصنف ، والشارح : وروى عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال : إذا  
جرحه رجل ، ثم جرح الرجل نفسه فمات : فعلى شريكه القصاص .

ثم قال : فأما إن جرح الرجل نفسه خطأ - مثل إن أراد ضرب غيره .  
فأصاب نفسه - فلا قصاص على شريكه في أصح الوجهين .

وفيه وجه آخر عليه القصاص ، بناء على الروايتين في شريك المخطئ .

انتهى .

فائدة : حيث سقط القصاص عن الشريك : وجب نصف الدية . على

الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .



وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : تجب دية كاملة على شريك السبع .

وقيل : تجب دية كاملة في شريك المقتص .

قلت : يتخرج وجوب الدية كاملة على شريك النفس من مسألة المنجنيق

إذا قتل أحد الرماة به : أن دية على أصحابه كاملة . على الصحيح من المذهب .

على ما يأتي في كتاب الديات .

فعلى هذا : يكون هذا هو الصواب ، إلا أن يكون بينهما فرق مؤثر .

قوله ﴿ وَلَوْ جَرَحَهُ إِنْسَانٌ عَمَدًا ، فَدَاوَى جَرَحَهُ بِسَمٍّ ﴾ .

ففي وجوب القصاص على الجراح وجهان .

وأطلقهما في الرعاية ، وشرح ابن منجا ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والنظم ، والهادي .

أمرهما : يجب القصاص على الجراح .

صححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

والوجه الثاني : لا قصاص عليه . وهو المذهب .

قاله في الفروع . وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمي .

قال المصنف - وتبعه الشارح - : لو جرحه إنسان فتداوى بسم ، وكان سم

ساعة ، يقتل في الحال . فقد قتل نفسه . وقطع سراية الجرح ، وجري مجرى من

ذبح نفسه بعد أن جرح .

وينظر في الجرح . فإن كان موجبا للقصاص : فلوليه استيفاءه . وإلا فلوليه

الأرض .

وإن كان السم لا يقتل غالباً - وقد يقتل - ففعل الرجل في نفسه عمداً خطأ .

والحكم في شريكه كالحكم في شريك الخاطيء .



فإذا لم يجب القصاص ، فعلى الجارح نصف الدية .  
 وإن كان السم يقتل غالباً بعد مدة : احتتمل أن يكون عمد الخطأ أيضاً .  
 واحتتمل أن يكون في حكم العمد .  
 فيكون في شريكه الوجهان المذكوران في المسألة التي قبلها . انتهى .  
 قلت : قال في الهداية وغيرها : أو داواه بسم يقتل غالباً .  
 قوله ﴿ أَوْ خَاطَهُ فِي اللَّحْمِ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ وَلِيَّهُ أَوْ الْإِمَامُ . فَتَاتَ :  
 فِي وَجُوبِ الْقِصَاصِ عَلَى الْجَارِحِ وَجْهَانِ ﴾ .  
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ،  
 والكافي ، والمغنى ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والشرح ، والنظم ،  
 وشرح ابن منجا ، وتجريد العناية . وغيرهم .

أمرهما : يجب القصاص . صححه في التصحيح . وحزم به في الوجيز .

والوجه الثاني : لاقصاص عليه . وهو المذهب .

قاله في الفروع . وحزم به في المنور . ومنتخب الأدمي .



## باب شروط القصاص

قوله ﴿وهي أربعة. أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْجَانِي مُكَلَّفًا. فَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ: فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِمَا﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿وَفِي السَّكَرَانِ وَشَبْهِهِ رِوَايَتَانِ. أَحَصَّهُمَا: وَجُوبُهُ﴾ .  
وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . وهو المذهب .  
صححه في النظم ، وغيره .

وقطع به القاضى ، وغيره .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى الفروع ، وغيره .  
والثانية : لا يجب عليه . وقدمه فى الرعايتين هنا .

واختاره الناظم فى كتاب الطلاق .  
وذكر أبو الخطاب : أن وجوب القصاص عليه مبنى على طلاقه .  
وقد تقدم ذلك محرراً فى أول « كتاب الطلاق » فليعاود .

قوله ﴿الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مَعْصُومًا. فَلَا يَجِبُ الْقِصَاصُ بِقَتْلِ حَرَبِيٍّ، وَلَا مُرْتَدٍّ، وَلَا زَانٍ مُحْصَنٍ، وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ ذِمِّيًّا﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال فى الرعاية - وتبعه فى الفروع - ويحتمل قتل ذمى . وأشار بعض أصحابنا إليه .

قاله فى الترغيب . لأن الحد لنا والإمام نائب . نقله فى الفروع .  
فعلى المذهب : لادية عليه أيضاً .

جزم به فى المحرر ، والوجيز . والفروع ، وغيرهم .  
وعلى المذهب : يعزّر فاعل ذلك ، للافتيات على ولى الأمر كمن قتل حربياً .



وفي عيون المسائل : له تعزيره .

فائدة : قال في الفروع : فكل من قتل مرتدًا أو زانيًا محصنًا ، ولو قبل توبته عند حاكم ، والمراد : قبل التوبة - قاله صاحب الرعاية - : فهدر .  
وإن كان بعد التوبة ، إن قبلت ظاهرا : فكإسلام طارئ .  
فدل أن طرف زان محصن كمرتد ، لا سيما وقولهم « عضو من نفس وحب قتلها فهدر » .

قال في الروضة : إن أسرع ولي قتيل ، أو أجنبي . فقتل قاطع طريق قبل وصوله الإمام : فلا قود . لأنه انهدر دمه .

قال في الفروع ، وظاهره : ولا دية . وليس كذلك .

وسمائي في « باب قطاع الطريق » .

قوله ﴿ أَوْ قَطَعَ مُسْلِمٌ ، أَوْ ذِيَّ يَدٍ مُرْتَدٍّ ، أَوْ حَرِّيٍّ . فَأَسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به منهم صاحب الوجيز وغيره .

وقدمه في الفروع . لأن الاعتبار في التضمين بحال ابتداء الجناية . ولأنه لم يحسن على معصوم .

وجعله في الترغيب كمن أسلم قبل أن يقع به السهم ، على الآتي بعده قريباً .

قوله ﴿ أَوْ رَحَى حَرِّيًّا فَأَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَتَعَ بِهِ السَّهْمُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
قال في القواعد هذا أشهر .



وقيل : تجب الدية . اختاره القاضى فى خلافه ، والآمدى ، وأبو الخطاب فى موضع من الهداية . قاله فى القواعد .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى مُرْتَدًّا ، فَأَسْلَمَ قَبْلَ وَقُوعِ السَّهْمِ بِهِ ، فَلَا قِصَاصَ ﴾ .

وهو الصحيح من المذهب .

جزم به فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والوجيز ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع .

وقيل : يقتل به .

قوله ﴿ وَفِي الدِّيَةِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح .

أمرهما : لاتجب الدية أيضاً . وهو المذهب . صححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . قال فى القواعد : وهو أشهر .

وحكاه القاضى فى روايته عن أبى بكر .

والوجه الثانى : تجب الدية . اختاره القاضى فى خلافه ، والآمدى ، وأبو الخطاب

فى موضع من الهداية .

وقيل : تجب الدية هنا . وإن لم تجب الدية للمحررى ، لتفريطه إذ قتله ليس إليه .

قال فى القواعد : وأصل هذا الوجه : طريقة القاضى فى الجرد ، وابن عقيل ،

وأبو الخطاب فى موضع من الهداية : أنه لا يضمن الحر بى بغير خلاف . وفى المرتد

وجهان .



قوله ﴿وَإِنْ قَطَعَ يَدَ مُسْلِمٍ فَأَرْتَدَّ﴾ أى المقطوع يده ﴿وَمَاتَ﴾ :  
فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاطِعِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخِرِ : يَجِبُ الْقِصَاصُ  
فِي الطَّرَفِ أَوْ نِصْفِ الدِّيَةِ .

إذا قطع يد مسلم ، ثم ارتد المقطوع ، ومات لم يجب القود في النفس بلا نزاع .  
ولا يجب القود في الطرف أيضاً . على الصحيح من المذهب .

قال المصنف ، والشارح : الصحيح لا قصاص .

قال في الفروع : فلا قود في الأصح .

وصححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، وغيرهم .

والوجه الثانى : عليه القود في الطرف .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

قال في الفروع : أصل الوجهين : هل يفعل به كفعله ، أم في النفس فقط ؟

ويأتى بيان ذلك في آخر الباب الذى بعد هذا إن شاء الله تعالى .

فعلى الوجه الثانى - وهو وجوب القود في الطرف - : هل يستوفيه الإمام

أو قريبه المسلم ؟ فيه وجهان .

قال في الفروع : أصلهما : هل ماله فى ؟ أو لورثته ؟

وقد تقدم المذهب من ذلك فى « باب ميراث أهل الملل » وأن الصحيح

من المذهب : أن ماله فى . . . فيستوفيه هنا الإمام ، على الصحيح من المذهب .

وعلى المذهب - وهو عدم وجوب القود في الطرف - يجب عليه الأقل من

دية النفس أو الطرف . فيستوفيه الإمام . على الصحيح من المذهب .

جزم به فى الوجيز . وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى .



وقيل : لا يجب عليه إلا دية الطرف فقط .  
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع .  
وقيل : لا يجب عليه شيء ، سواء كان عمداً أو خطأ .  
ويحتمل دخول هذا القول في كلام المصنف .  
قوله ﴿ وَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ مَاتَ : وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي  
النَّفْسِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾  
وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب . وهو المذهب .  
قال في المحرر ، وغيره : نص عليه .  
واختاره أبو بكر ، وغيره .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،  
والخلاصة ، وغيرهم .  
وقال ابن أبي موسى : يتوجه سقوط القود بالردة .  
وقال القاضي : إن كان زمن الردة مما تسرى فيه الجنابة : فلا قصاص فيه .  
اختاره صاحب التبصرة .  
فعلى هذا القول : لا يجب إلا نصف الدية فقط . على الصحيح من المذهب .  
جزم به في المحرر ، والنظم .  
وقدمه في الرايعتين ، والفروع ، والحاوي الصغير .  
وقيل : تجب كلها .  
فأمره : لورمى ذمي سهماً إلى صيد ، فأصاب آدمياً - وقد أسلم الراعي - فقال  
الآمدى : يجب ضمانه في ماله .  
وبذلك جزم صاحب المحرر ، والكافي ، وغيرهما .



ومثله : لورمى ابن معتقه فلم يصب ، حتى انجر ولاؤه إلى موالى أبيه .  
ولورمى مسلم سهماً ، ثم ارتد ، ثم أصاب سهمه . فقتل : فهل تجب الدية  
فى ماله ، اعتباراً بحال الإصابة ، أم على عاقلته اعتباراً بحال الرمى ؟ على وجهين .  
ذكرهما فى المستوعب .

قال فى القواعد : ويخرج منها فى المسألتين الأولتين وجهان أيضاً .  
أحدهما : الضمان على أهل الذمة ، وموالى الأم .

والثانى : على المسلمين وموالى الأب .

قوله **الْثَّالِثُ** : أَنْ يَكُونَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ مُكَافِئًا لِلْجَانِي . وَهُوَ أَنْ  
يُسَاوِيَهُ فِي الدِّينِ وَالْحُرِّيَّةِ ، أَوِ الرِّقِّ . فَيُقْتَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ  
أَوِ الْعَبْدِ ، وَالذَّمِّيِّ الْحُرِّ أَوِ الْعَبْدِ : بِمِثْلِهِ .

الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة : أن العبد يقتل بالعبد ، سواء  
كان مكاتباً أو لا ، وسواء كان يساوى قيمته أو لا .

وعنه : لا يقتل به إلا أن تستوى قيمتهما . ولا عمل عليه .  
ويأتى فى أول « باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس » مزيد بيان على  
ذلك .

**تنبيه** : عموم كلامه يشمل مالو كان العبد القاتل والعبد المقتول لواحد ، وهو  
أحد الوجهين .

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

وجزم به فى الرعاية صريحاً .

وقدمه فى القواعد الأصولية .

ويؤيده ما قاله المصنف وغيره فى المسكاتبه .

وقيل : لا يقتل به والحالة هذه .



وهما وجهان مطلقان في المذهب ، ومسبوك الذهب . نقلهما في الفروع عنه .  
قال في الرعاية : فإن قتل عبد زيد عبده الآخر : فله قتله ، دون العفو على  
مال .

قلت : فيعاني بها .  
وعوم كلامه أيضاً يشمل مالو قتل عبد مسلم عبداً مسلماً لذمي . وهو صحيح .  
وهو أحد الوجهين .

وهو ظاهر كلام الأصحاب . وهو الصواب .  
وقيل : لا يقتل به .  
وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
فأمره : لا يقتل مكاتب بعبده .

فإن كان ذا رحم محرم منه - كأخيه ونحوه - فوجهان .  
وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين . والحاوي الصغير ، والفروع .  
أمرهما : لا يقتل به . وهو المذهب .

جزم به في المنور . وقدمه في النظم .  
والثاني : يقتل به .

تجيب : ظاهر قوله « أن يساويه في الدين والحرية أو الرق » أنه لو قتل من  
بعضه حر مثله ، أو أكثر منه حرية : أنه يقتل به . وهو صحيح . وهو المذهب .  
والصحيح من الوجهين .

صححه في الرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير .  
وقطع به الزركشي ، وغيره .  
وقدمه في الرعاية الكبرى ، وغيره .  
وقيل : لا يقتل به .



قوله ﴿وَيُقْتَلُ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى، وَالْأُنْثَى بِالذَّكَرِ﴾ في الصحيح عنه  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوحيز ، وغيره .

وقدمه في المغني ، والمحزر ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يُعْطَى الذَّكَرُ نِصْفَ الدِّيَةِ إِذَا قُتِلَ الْأُنْثَى .

قال في المحزر : وهو بعيد جداً .

وخرج في الواضح من هذه الرواية ، فيما إذا قتل عبد عبداً ، وفي تفاضل مال

في قود طرفه .

قوله ﴿وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ﴾ ولو ارتد ﴿وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه يقتل حر بعبد ، ومسلم بكافر . وأن الخبر في الحربي

كما يقطع بسرقة ماله .

قال : وفي كلام بعضهم : حكم المال غير حكم النفس . بدليل القطع بسرقة

مال زان وقاتل في محاربة . ولا يقتل قاتلها .

والفرق : أن مالها باق على العصمة كمال غيرها ، وعصمة دمها زالت .

قوله ﴿وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ليس في العبد نصوص صريحة صحيحة

تمنع قتل الحر به . وقوى أنه يقتل به . وقال : هذا الراجح ، وأقوى على قول

الإمام أحمد رحمه الله .

قوله ﴿وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ، إِلَّا أَنْ يُقْتَلَ وَهُوَ



مِثْلُهُ ، أَوْ يَجْرَحُهُ ، ثُمَّ يُسْلِمَ الْقَاتِلُ ، أَوْ الْجَارِحُ ، أَوْ يَعْتِقَ وَيَمُوتُ  
الْمَجْرُوحُ . فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ ۞ .

يعنى : إذا قتل عبد عبداً ، أو ذمى أو مرتد ذمياً ، أو جرحه ، ثم أسلم القاتل  
أو الجارح ، أو عتق ، ويموت المجروح : فإنه يقتل به . على الصحيح من المذهب .  
نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

قال فى الفروع : قتل به فى المنصوص .

قال المصنف ، والشارح : ذكره أصحابنا .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والزرکشى ، وغيرهم

وقيل : لا يقتل به . وهو احتمال فى المعنى ، وغيره .

وهو ظاهر نقل بكر ، كإسلام حربى قاتل .

فأمره : لو قتل من هو مثله ، ثم جن : وجب القود . على الصحيح من

المذهب .

وقيل : لا قود .

قوله ۞ وَلَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا ، أَوْ حُرًّا عَبْدًا . ثُمَّ أَسْلَمَ الْمَجْرُوحُ

وَعَتَقَ وَمَاتَ : فَلَا قَوْدَ . وَعَلَيْهِ دِيَّةُ حُرٍّ مُسْلِمٍ فِي قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ۞ .

وهو المذهب . اختاره المصنف ، والشارح .

وذكر ابن أبى موسى : أنه نص عليه فى وجوب دية المسلم .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وفى قول أبى بكر : عليه فى الذمى دية ذمى . وفى العبد قيمته لسيده .

واختاره القاضى وأصحابه .



وحكى القاضى عن ابن حامد : أنه يجب أقل الأمرين ، من قيمة العبد أو الدية  
وحكى أبو الخطاب عن القاضى : أن ابن حامد أوجب دية حر . للمولى منها  
أقل الأمرين من نصف الدية أو نصف القيمة . والباقي لورثته .  
وذكر القاضى فى المجرد احتمالاً بوجوب أكثر الأمرين من القيمة أو الدية .  
فعلى المذهب : يأخذ سيده قيمته . نقله حنبل وقت جنائته . وكذا ديته إلا  
أن تجاوز الدية أرش الجناية ، فالزيادة لورثة العبد .  
وتقدم كلام ابن حامد .

وكون قيمته يوم الجناية للسيد من مفردات المذهب .  
وعلى الثانى : جميع القيمة للسيد .  
ذكره أبو بكر ، والقاضى ، والأصحاب .  
ذكره فى القاعدة الثامنة والعشرين بعد المائة .

فأمرناه

إمامهما : لو وجب بهذه الجناية قود ، فطلب القود : للورثة على هذه . وعلى  
الأخرى للسيد . قاله فى الفروع .  
الثانية : لو جرح عبد نفسه ، ثم أعتقه قبل موته ، ثم مات : فلا قود عليه .  
وفى ضمانه الخلاف المتقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا عَبْدًا . فَلَمْ يَقَعْ بِهِ السَّهْمُ حَتَّى عَتَقَ  
وَأَسْلَمَ : فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ دِيَّةٌ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا مَاتَ مِنَ الرَّمِيَّةِ .  
ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره ابن حامد أيضاً ، والقاضى .

واختاره المصنف ، والشارح .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .



وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقال أبو بكر : عليه القصاص .  
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .  
واختاره ابن حامد أيضاً . حكاه عنه ابن عقيل في التذكرة .  
فعلى المذهب : تكون الدية للورثة ، لا للسيد .  
قوله ﴿ وَلَوْ قَتَلَ مَنْ يَعْرِفُهُ ذَمِيًّا عَبْدًا . فَبَانَ أَنَّهُ قَدْ عَتَقَ وَأَسْلَمَ :  
فَعَلَيْهِ الْقَصَاصُ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .  
وقيل : لا قصاص عليه . ذكره في القاعدة الأصولية .  
فأمره : مثل ذلك في الحكم : لو قتل من يظنه قاتل أبيه فلم يكن .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُهُ مُرْتَدًّا : فَكَذَلِكَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﴾ .  
وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع .  
قال أبو بكر : ويحتمل أن لا يلزمه إلا الدية .  
وهو وجه لبعض الأصحاب . قاله ابن منجا .  
وقال في الحرر : ولو قتل من يعرفه مرتدًّا . فبان أنه قد أسلم : ففي القود —  
على قول أبي بكر — وجهان .

يعنى : في مسألة أبي بكر والخرق ، التي قبل هذه المسألة .  
وقال في الروضة — فيما إذا رمى مسلم ذمياً — هل يلزمه دية مسلم ، أو كافر ؟  
فيه روايتان . اعتباراً بحال الإصابة أو الرمية .  
ثم بنى مسألة العبد على الروايتين في ضمانه بدية أو قيمة .



ثم بنى عليهما من رعى مرتداً أو حربياً ، فأسلم قبل وقوعه : هل يلزمه دية مسلم ، أو هدر ؟ انتهى .

قوله ﴿الرَّابِعُ : أَنَّ لَا يَكُونُ أَبَاً لِلْمَقْتُولِ . فَلَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ﴾ يعني وإن علا ﴿بِوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ . وَالْأَبُ وَالْأُمُّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : تقتل الأم . حكاه أبو بكر ، والمصنف .

وردها القاضي ، وقال : لا تقتل الأم رواية واحدة .

وعنه : تقتل الأم والأب .

وعنه : يقتل أبو الأم بولد بنته وعكسه .

وحكاه الزركشي وجهين .

وقال في الروضة : لا تقتل أم . والأصح : وجدة .

وقال في الانتصار : لا يجوز للابن قتل أبيه بردة وكفر بدار الحرب ، ولا رجمه بزنا . ولو قضى عليه برجم .

وعنه : لا قود بقتل مطلقاً في دار الحرب . فتجب دية ، إلا لغير مهاجر .

#### تنبيهات

أمرهما : عموم كلامه : أنه لا تأثير لاختلاف الدين والحرية ، كاتفاقهما .

وهو صحيح . وقاله الأصحاب .

فلو قتل الكافر ولده المسلم ، أو قتل المسلم أباه الكافر ، أو قتل العبد ولده

الحر ، أو قتل الحر ولده العبد : لم يجب القصاص ، لشرف الأبوة فيما إذا قتل

ولده ، وانتفاء المكافأة فيما إذا قتل والده .



الثاني : مراده بقوله « فلا يقتل الوالد بولده » غير ولده من الزنا . فإنه يقتل به . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وقيل : لا يقتل به . وهو ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب .

فائدة : يقتل الوالد بقتله ولده من الرضاع . قاله في الفروع .

قوله « وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ » .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب .

قال في الفروع : يقتل على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، وغيره .

وصححه المصنف ، وغيره .

والرواية الثانية : لا يقتل بواحد منهما .

وتقدم قريبا قوله « يقتل ابن بنته به » .

قوله « وَمَتَى وَرِثَ وَلَدُهُ الْقِصَاصَ ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ ، أَوْ وَرِثَ الْقَاتِلُ »

شَيْئًا مِنْ دَمِهِ : سَقَطَ الْقِصَاصُ » .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يسقط بإرث الولد . اختاره بعض الأصحاب .

قوله « وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ ابْنَيْنِ أَبَاهُ ، وَالْآخَرُ أُمَّهُ . وَهِيَ زَوْجُهُ »

الْأَب : سَقَطَ الْقِصَاصُ عَنِ الْأَوَّلِ لِذَلِكَ » .



والقصاص على القاتل الثاني . لأن القاتل الثاني ورث جزءاً من دم الأول .  
فله قُتل ورثه . فصار له جزءاً من دم نفسه . فسقط القصاص عن الأول . وهو  
قاتل الأب ، لإرثه ثمن أمه . وعليه سبعة أثمان ديتة لأخيه .

﴿ وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ أَخِيهِ ، وَيَرِثَهُ ﴾

على الصحيح من المذهب .

قال في المحرر : ويرثه على الأصح .

قال في الفروع ، والرعاية ، وغيرها : وله قتله .

نغيب : مفهوم قوله « وهي زوجة الأب » أنها لو كانت بائناً : أن عليهما القتل .

وهو صحيح .

جزم به في الرعاية ، والفروع ، وغيرها . وكذا لو قتلاهما معا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ مَنْ لَا يَعْرِفُ ، وَادَّعَى كُفْرَهُ أَوْ رِقَّهُ ، أَوْ ضَرَبَ  
مَلْفُوقًا فَقَدَّهُ ، وَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مَيِّتًا . وَأَنْكَرَ وَلِيَّهُ ﴾ .

وجب القصاص . والقول قول المنكر . هذا المذهب .

قال في الفروع : فالقود أو الدية في الأصح إن أنكر الولي .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،

وشرح ابن منبجا ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا قصاص . والقول قول الجاني . وحكى عن أبي بكر .

وأطلق ابن عقيل في موته وجهين .

وسأل ابن عقيل القاضي ، فقال : لا يعتبر بالدم وعدمه ؟ فقال : لا ، لم

يعتبره الفقهاء .

قال في الفروع : ويتوجه يعتبر .



قلت : وهو قوى عند أهل الخبرة بذلك .  
 قوله ﴿ أَوْ قَتَلَ رَجُلًا فِي دَارِهِ ، وَادَّعَى أَنَّهُ دَخَلَ يُكَابِرُهُ عَلَى أَهْلِهِ  
 أَوْ مَالِهِ . فَقَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَأَنْكَرَ وَلِيُّهُ ﴾ :

وجب القصاص . والقول قول المنكر . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : ويتوجه عدمه في معروف بالفساد .

قلت : وهو الصواب . ويعمل بالقرائن والأحوال .

فائرة : لو ادعى القاتل : أن المقتول زنى ، وهو محصن - بشاهدين . نقله ابن  
 منصور ، واختاره أبو بكر وغيره . ونقل أبو طالب وغيره بأربعة . اختاره الخلال  
 وغيره - : قتل . وإلا ففيه باطنا وجهان . وأطلقهما في الفروع .

قلت : الصواب قبول قوله في الباطن .

ولا تقبل دعواه ذلك من غير بينة في الظاهر . على الصحيح من المذهب .

وقيل : تقبل ظاهراً .

وقاله في رواية ابن منصور بعد كلامه الأول .

وقد روى عبادة بن الصامت رضى الله عنه عن رسول الله عليه أفضل الصلاة  
 والسلام « منزل الرجل حريمه . فمن دخل عليك حريمك فاقتله » .

قال في الفروع : فدل أنه لا يعزر .

ولهذا ذكر في المغنى وغيره : إن اعترف الولي بذلك فلا قود ولادية . واحتج

بقول عمر رضى الله عنه .

قال في الفروع : وكلامهم وكلام الإمام أحمد - رحمه الله - السابق يدل

على أنه لا فرق بين كونه محصناً أولاً .

وكذا ما يروى عن عمر وعلى رضى الله عنهما .



وصرح به بعض المتأخرين - كشيخنا وغيره - لأنه ليس بمجد . وإنما هو عقوبة على فعله ، وإلا لاعتبرت شروط الحد .  
والأول ذكره في المستوعب ، وغيره .  
وسأله أبو الحارث : وجده يَفْجُرُ بها ، له قتله ؟ قال : قد روى عن عمر وعثمان رضي الله عنهما .

قوله ﴿ أَوْ تَجَارَحَ اِثْنَانِ ، وَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَّهُ جَرَحَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ : وَجَبَ الْقِصَاصُ . وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وفي المذهب لابن الجوزي ، والكافي : تجب الدية فقط .

ونقل أبو الصقر وحنبل - في قوم اجتمعوا بدار ، فجرح وقتل بعضهم بعضا ، وجهل الحال - أن على عاقلة الجروحين دية القتلى ، يسقط منها أرش الجراح .  
قال الإمام أحمد رحمه الله : قضى به على رضي الله عنه .

وهل على من ليس به جرح من دية القتلى شيء ؟ فيه وجهان . قاله ابن حامد .  
نقله في المنتخب . واقتصر عليه في الفروع .  
قلت : الصواب أنهم يشاركونهم في الدية .

فأمره : نقل حنبل - فيمن أريد قتله قودا . فقال رجل آخر « أنا القاتل لا هذا » - أنه لا قود . والدية على المقر ، لقول على رضي الله عنه « أحيى نفساً » ذكره الشيرازي في المنتخب .

وحمله أيضاً على أن الولي صدقه بعد قوله « لا قاتل سوى الأول » ولزمته الدية لصحة بذلها منه .

وذكر في المنتخب في القسامة : لو شهدا عليه بقتل ، فأقر به غيره . فذكر رواية حنبل . انتهى .



ولو أقر الثاني بعد إقرار الأول : قتل الأول . لعدم التهمة ، ومصادفته الدعوى .  
وقال في المغنى - في القسامة - لا يلزم المقر الثاني شيء .  
فإن صدقه الولي بطلت دعواه الأولى . ثم هل له طلبه ؟ فيه وجهان .  
ثم ذكر المنصوص . وهو رواية حنبل . وأنه أصح ، لقوله عن أحبي نفسي .  
وذكر الخلال وصاحبه رواية حنبل ، ثم رواية مهنا : ادعى على رجل أنه  
قتل أخاه . فقدمه إلى السلطان ، فقال : إنما قتله فلان . فقال فلان : صدق ، أنا  
الذى قتلته . فإن هذا المقر بالقتل يؤخذ به .  
قلت : أليس قد ادعى على الأول ؟ قال : إنما هذا بالظن . فأعدت عليه .  
فقال : يؤخذ الذي أقر أنه قتله .



## باب استيفاء القصاص

قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ . أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقُّهُ مُكَلَّفًا . فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا ، أَوْ مَجْنُونًا : لَمْ يَجْزِ اسْتِيفَاؤُهُ . وَيُجْبَسُ الْقَاتِلُ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّبِي ، وَيَعْقِلُ الْمَجْنُونُ ﴾ بلا نزاع في الجملة .  
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمَا أَبٌ . فَهَلْ لَهُ اسْتِيفَاؤُهُ لِهَما ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وحكما أبو الخطاب في بعض المواضع وجهين .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والبلغة .  
إمامهما : ليس له استيفاء لهما . وهو المذهب . نصره المصنف ، والشارح .  
قال ابن منجا في شرحه : وهى أصح .  
وصححهما في التصحيح ، والخلاصة .  
وجزم به في الوحيز ، وغيره .  
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
والرواية الثانية : له استيفاءه .

فعلى هذه الرواية : يجوز له العفو على الدية . نص عليه .  
وكذا الوصى والحاكم ، على الرواية الآتية .  
تغيبه : ظاهر كلامه : أن الوصى والحاكم ليس لواحد منهما استيفاء لهما .  
وهو المذهب . وقطع به كثير من الأصحاب .  
وعنه : يجوز لهما استيفاءه أيضاً كالأب .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَا مُحْتَاجَيْنِ إِلَى النَّفَقَةِ . فَهَلْ لَوَليِّمَا الْعَفْوُ عَلَى الدِّيَةِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ﴾ .



وكذا قال في الهداية ، والمذهب . وهما روايتان .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والبلغة ،  
والشرح ، وشرح ابن منجا ، والفروع .

إصراهما : له العفو . وهو الصواب . جزم به الأدي في منتخبه .

قال القاضي : وهو الصحيح .

وصححه الشارح ، والناظم ، وصاحب تجريد العناية .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

والثانى : ليس له ذلك . وقدمه في إدراك الغاية .

والمنصوص : جوار عفوولى الجنون دون الصبي . وهو المذهب .

صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور . وأطلقهن في المحرر .

وعنه : للأب العفو خاصة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ قَاتِلَ أَبِيهِمَا ، أَوْ قَطَعَ قَاطِعُهُمَا قَهْرًا : اِحْتِمَلُ أَنْ

يَسْقُطَ حَقُّهُمَا ۝ ۛ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

واحتمل أن تجب لهما دية أبيهما في مال الجاني . وتجب دية الجاني على

عاقليهما .

وجزم به في الترغيب ، وعيون المسائل .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وأطلقهما في الشرح الكبير .



قوله ﴿الثَّانِي : اتَّفَقَ جَمِيعُ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى اسْتِيفَائِهِ . وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ اسْتِيفَاؤُهُ دُونَ بَعْضٍ﴾ بلا نزاع .  
﴿فَإِنْ فَعَلَ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ لَشْرَكَائِهِ حَقُّهُمْ مِنَ الدِّيَةِ . وَتَسْقُطُ عَنِ الْجَانِي فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ﴾ .

وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وفي الآخر : لهم ذلك من تركة الجاني ، ويرجع ورثة الجاني على قاتله .  
يعنى : بما فوق حقه . وهذا المذهب . صححه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .  
وأطلقهما في المغنى ، والبلغة ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب .

وفي الواضح : احتمال يسقط حقهم على رواية وجوب القود عينا .  
ويأتى آخر الباب « إذا قتل جماعة . فاستوفى بعضهم من غير إذن أولياءه الباقيين » .

فائدة : قوله ﴿وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ سَقَطَ الْقِصَاصُ . وَإِنْ كَانَ الْعَافِي زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً﴾ .

ويسقط القصاص أيضاً بشهادة بعضهم ، ولو مع فسقه ، لكونه أقر بأن نصيبه سقط من القود . ذكره في المنتخب .

قلت : فيعافى بها .

قوله ﴿وَاللَّبَائِقِينَ حَقُّهُمْ مِنَ الدِّيَةِ عَلَى الْجَانِي﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .



وقال في التبصرة : إن عفا أحدهم فلابقية الدية . وهل يلزمهم حقهم من الدية ؟ فيه روايتان . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ قَتَلَهُ الْبَاقُونَ عَالِمِينَ بِالْعَفْوِ وَسُقُوطِ الْقِصَاصِ فَعَلَيْهِمُ الْقَوْدُ . وَإِلَّا فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِمْ . وَعَلَيْهِمْ دِيَّتُهُ ﴾ بلا نزاع . قوله ﴿ وَسَوَاءٌ كَانَ الْجَمِيعُ حَاضِرِينَ أَوْ بَعْضُهُمْ غَائِبًا ﴾ .

وهذا المذهب مطلقا . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وحكى في الرعايتين - ومن تابعه - رواية : بأن للحاضر مع عدم العفو القصاص . كالرواية التي في الصغير والمجنون الآتية . ولم نرها لغيره . قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ صَغِيرًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، فَلَيْسَ لِلْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْاِسْتِيفَاءُ حَتَّى يَصِيرَا مُكَلَّفَيْنِ فِي الْمَشْهُورِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب . وصححه في البلغة ، وغيره .

وجزم به في الخرقى ، وصاحب الكافى ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم . ﴿ وَعَنْهُ : لَهُ ذَلِكَ ﴾

فأمره : لو مات الصبي والمجنون قبل البلوغ والعقل : قام وارثهما مقامهما في القصاص . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعند ابن أبى موسى : يسقط القود ، وتتعين الدية .

قوله ﴿ وَكُلُّ مَنْ وَرِثَ الْمَالَ وَرِثَ الْقِصَاصَ عَلَى قَدَرِ مِيرَاثِهِ مِنَ الْمَالِ ، حَتَّى الزَّوْجَيْنِ وَذَوَى الْأَرْحَامِ ﴾ .



وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وعنه : يختص العصبية . ذكرها ابن البنا .  
وخرجها الشيخ تقي الدين رحمه الله واختارها .  
فأمره : هل يستحق الوارث القصاص ابتداء ، أم ينتقل عن موروثه ؟ فيه  
روايتان .

وأطلقهما في الفروع ، والقواعد الفقهية ، في القاعدة السادسة عشر بعد المائة .  
إمراهما : يستحقونه ابتداء . لأنه يجب بالموت .  
قلت : وهو الصواب .  
والثانية : ينتقل عن موروثه . لأن سببه وجد في حياته . وهو الصواب ، قياساً  
على الدية .

وتقدم حكم الدية في « باب الموصى به » .  
قوله ﴿ وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، وَلِيَّهُ الْإِمَامُ . إِنْ شَاءَ اقْتَصَّ ﴾ .  
هذا المذهب . المشهور المقطوع به عند جماهير الأصحاب .  
وقال في الانتصار ، وعيون المسائل : في القود منع وتسليم . لأن بنا حاجة إلى  
عصمة الدماء . فلم يقتل لقتل كل من لا وارث له . قالوا : ولا رواية فيه .  
وفي الواضح وغيره : كوالد ولده .  
قوله ﴿ وَإِنْ شَاءَ عَفَا ﴾ عنه .  
ظاهره شمل مسألتين .

إمراهما : العفو إلى الدية كاملة . والصحيح من المذهب : جواز ذلك .  
قال في الفروع : والأشهر له أخذ الدية .  
قال في القواعد : قاله الأصحاب .  
وجزم به في المفتى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .



وقيل : ليس له العفو إلى الدية .

المسألة الثامنة : العفو مجانا . وظاهر كلامه هنا : جوازه . وهو وجه لبعض

الأصحاب .

والصحيح من المذهب : أنه ليس له ذلك . ويحتمله كلام المصنف .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

قال في القاعدة التاسعة والأربعين بعد المائة : قاله الأصحاب . وقدمه في

الفروع ، وغيره

قوله ﴿الثَّالِثُ : أَنَّ يُؤْمَنَ فِي الْأَسْتِيفَاءِ التَّعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْقَاتِلِ .

فَلَوْ وَجَبَ الْقِصَاصُ عَلَى حَامِلٍ ، أَوْ حَمَلَتْ بَعْدَ وَجُوبِهِ : لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى

تَضَعَ الْوَلَدَ وَتَسْقِيَهُ اللَّبَأَ ﴾ بلا خلاف أعلمه .

﴿ثُمَّ إِنْ وُجِدَ مَنْ يُرْضِعُهُ وَإِلَّا تَرَكْتَ حَتَّى تَقْطَعَهُ ﴾ .

وهذا المذهب مطلقا .

جزم به في الوجيز ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية ، والحاوى ، والهداية ،

والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . وقدمه في الفروع .

وقال في المغنى - وتبعه الشارح - : له القود إن غُذِيَ بلبن شاة .

فأئمة : مدة الرضاع حولان كاملان .

وذكر في الترغيب : أنها تلزم بأجرة رضاعه .

قوله ﴿وَلَا يَقْتَصُّ مِنْهَا فِي الطَّرَفِ حَالَ حَمْلِهَا ﴾ بلا نزاع .

والصحيح من المذهب : أنه يقتص منها بعد الوضع . وهو ظاهر كلام

المصنف هنا . وظاهر كلامه في المحزر ، والنظم ، والرعاية ، والحاوى .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .



وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقال في المغنى : لا يقتصر منها في الطرف حتى تسقى اللبأ .  
وزاد في المستوعب وغيره : وتفرغ من نفاسها .  
وقال في البلغة : هي فيه كمر يض ، وأنه إن تأثر لبنها بالجلد ، ولم يوجد مريض :  
آخر القصاص .

قوله ﴿ وَحُكْمُ الْحَدِّ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْقِصَاصِ ﴾ .  
هذا المذهب . جزم به في الوجيز .  
وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
واستحب القاضى تأخير الرجم حتى تفضمه .  
وقيل : يجب التأخير حتى تفضمه .  
نقل الجماعة : ترك حتى تفضمه .  
قال في البلغة ، والترغيب - بعد ذكر القصاص في النفس من الحامل - :  
وهذا بخلاف المحدودة . فإنها لا ترجم حتى تفضم ، مع وجود المرضعة وعدمها .  
لأن حقوق الله أسهل . ولذلك تجبس في القصاص ، ولا تجبس في الحد ، ولا يتبع  
المهارب فيه .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَتِ الْحُمْلَ : احْتُمِلَ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهَا ، فَتُجْبَسَ حَتَّى  
يَتَبَيَّنَ أَمْرُهَا ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز .  
وقدمه في المحرم ، والفروع ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى .  
واحتُمِلَ أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهَا إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .  
ويقبل قول امرأة .  
وعبارته في الهداية والمذهب كعبارة المصنف .



وأطلقهما في الشرح ، والخلاصة .  
فعلى المذهب ، قال في الترغيب : لا قود على منكوحة مخالطة لزوجها . وفي  
حالة الظهار احتمالان .

قوله ﴿ وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ حَامِلٍ : وَجَبَ ضَمَانُ جَنِينِهَا عَلَى قَاتِلِهَا ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال المصنف - وتبعه في الشرح - : إن كان الإمام والولى عالمين بالحمل  
وتحريم الاستيفاء ، أو جاهلين بالأمرين ، أو بأحدهما ، أو كان الولى عالما بذلك  
دون الحاكم . فالضمان عليه وحده ، لأنه مباشر ، والحاكم سبب .  
وإن علم الحاكم دون الولى : فالضمان على الحاكم وحده . لأن المباشر معذور .  
وقال القاضي : إن كان أحدهما عالما وحده : فالضمان عليه وحده .  
وإن كانا عالمين : فالضمان على الحاكم .  
وإن كانا جاهلين . ففيه وجهان .  
أحدهما : الضمان على الإمام .

والثاني : على الولى .

وقال أبو الخطاب : يجب على السلطان الذى مكنته من ذلك . ولم يفرق .  
وجزم به في المذهب ، والخلاصة . وقدمه في الرعايتين .  
وقال في الفروع : ويتوجه مثله إن حدث قبل الوضع .  
وقال في المذهب : في ضمانها وجهان .  
فعلى القول بأن السلطان يضمن : هل تجب القرة فى مال الإمام أو فى بيت  
المال ؟ فيه روايتان .

وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى الصغير .



إمراهما : تجب في بيت المال .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والنظم .

وهذا المذهب ، على ما يأتي في « باب العاقلة » .

والرواية الثانية : يضمنها في ماله . قدمه في الرايتين .

وإن ألقته حياً ، ثم مات - وقلنا : يضمنه السلطان - فهل تجب ديته على

عاقلة الإمام ، أو في بيت المال ؟ على روايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .

إمراهما : تجب على عاقلة الإمام . قدمه في الخلاصة ، والرايتين .

والرواية الثانية : تجب في بيت المال . لأنه من خطأ الإمام على ما يأتي .

قلت : وهذا المذهب . لأن الصحيح من المذهب : أن خطأ الإمام والحاكم

في بيت المال . على ما يأتي في كلام المصنف في أوائل « باب العاقلة » .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ إِلَّا بِحَضْرَةِ السُّلْطَانِ ﴾ أو نائبه .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحرم ، والحاوي ، والراية

الصغرى ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن يجوز الاستيفاء بغير حضور السلطان إذا كان القصاص في النفس .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

ويستحب أن يحضره شاهدين .

فأمرنا

إمراهما : لو خالف ، واستوفى من غير حضوره : وقع موقعه . وللسلطان

تعزيره .



وقال في المغنى ، والشرح : ويعززه الإمام لافتياته . فظاهره : الوجوب .

وقال في عيون المسائل : لا يعززه . لأنه حق له كالمال .

ونقل صالح وابن هانىء مثله .

الثانية : قال في النهاية : يستحب للسلطان أن يحضر القصاص عدلين

فطنين ، حتى لا يقع حيف ولا جحود . وقاله في الرعاية ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى أُجْرَةٍ فَمِنْ مَالِ الجَانِي ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب ، كالحد . وعليه جماهير الأصحاب .

جزم به في الحرر ، والحاوى ، والمنور ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والبلغة ،

والشرح ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : من مستحقى الجناية .

وقال بعض الأصحاب : يرزق من بيت المال رجل يستوفى الحدود والقصاص .

وقال أبو بكر : يستأجر من مال الفىء . فإن لم يكن : فمن مال الجانى .

قوله ﴿ وَالْوَلِيُّ مُحَيَّرٌ بَيْنَ الاستِيفَاءِ بِنَفْسِهِ ، إِنْ كَانَ مُحْسِنٌ ، وَبَيْنَ

التَّوَكِيلِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والنظم والحاوى ، والفروع . وغيرهم .

وقيل : ليس له أن يستوفى في الطرف بنفسه بحال .

وهو تخريج للقاضى .

وقيل : يتعين التوكيل في الطرف . ذكره في الرعاية .

وقيل : يوكل فيهما كما لو كان يجمله .



قوله ﴿وَإِنْ تَشَاحَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ فِي الاسْتِيفَاءِ : قَدْ أَمَّ أَحَدُهُمْ بِالْقُرْعَةِ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدّمه في البلغة ، والحرر ، والحاوى الصغير ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .  
قال في القواعد الفقهية : هذا المشهور .  
وقيل : يعين الإمام أحدهم . واختاره ابن أبى موسى .  
فعلى المذهب : من وقعت له القرعة يوكله الباكون .

فأمرناه

إمامهما : لو اقتصر الجانى من نفسه ، ففي جوازه برضى الولى وجهان .  
وأطلقهما في الفروع .

أحدهما : يجوز . وهو الصحيح .

جزم به في المنور ، والوجيز .

وقدّمه في الحرر ، والحاوى الصغير .

والثانى : لا يجوز . صححه في النظم .

وهو ظاهر كلامه في المغنى ، والشرح .

وصحح في الترغيب : لا يقع ذلك قوداً .

وقال في البلغة : يقع ذلك قوداً .

وقال في الرعاية : يحتمل وجهين .

قال : ولو أقام حد زنا أو قذف على نفسه بإذن : لم يسقط ، بخلاف قطع

سرقة .

ويأتى إذا وجب عليه حد : هل يسقط بإقامته على نفسه بإذن الإمام أم لا ؟

في كتاب الحدود .



الثانية : يجوز له أن يختن نفسه إن قوى عليه وأحسنه . نص عليه . لأنه يسير . وتقدم ذلك في باب السواك .

وليس له القطع في السرقة لفوات الردع .  
وقال القاضي : على أنه لا يمتنع القطع بنفسه ، وإن منعاه : فلا أنه ربما اضطر بت يده فجنى على نفسه . ولم يعتبر القاضي على جوازه إذناً .  
قال في الفروع : ويتوجه اعتباره . قال : وهو مراد القاضي .  
وهل يقع الموقع ؟ يتوجه على الوجهين في القود .

قال : ويتوجه احتمال تخريج في حد زنا وقذف وشرب كحد سرقة . وبينهما فرق ، لحصول المقصود في القطع في السرقة . وهو قطع العضو الواجب قطعه ، وعدم حصول الردع والزجر بجلده نفسه . وقد يقال : بحصول الردع ، والزجر بحصول الألم والتأذى بذلك . انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ إِلَّا بِالسَّيْفِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .  
وقدمه في الفروع . وقال : نص عليه . واختاره الأصحاب .  
قال الزركشي : هو المشهور ، واختيار الأكثرين .

قال في الانتصار ، وغيره : في قود وحق الله لا يجوز في النفس إلا بسيف . لأنه أزرع . لا بسكين ولا في طرف إلا بها ، لئلا يحيف ، وأن الرجم بحجر لا يجوز بسيف . انتهى .

وفي الرواية الأخرى : يفعل به كما فعل إلا ما استثنى ، أو يقتل بالسيف .



واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . فقال : هذا أشبه بالكتاب والسنة والعدل .

قال الزركشي : وهي أوضح دليلاً .  
فعليها : ولو قطع يديه ثم قتله : فعل به ذلك . وإن قتله بجرح أو أغرقه ، أو غير ذلك : فعل به مثل فعله .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ مِنْ مِفْصَلٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ أَوْصَحَهُ ، فَاتَ : فَعِلَ بِهِ كَفِعْلِهِ ﴾ .

في هذه المسألة طريقتان :

أمرهما : أن فيها الروایتين المتقدمتين .

قال المصنف ، والشارح : وهو قول غير أبي بكر ، والقاضي . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

والطريق الثاني : أنه هنا يقتل ، ولا يزداد عليه . رواية واحدة . وهو قول أبي بكر ، والقاضي .

قال المصنف في المغني - وتبعه الشارح - : وهو الصحيح من المذهب .  
واعلم أن محل ذلك فيما لو انفرد : لم يكن فيه قصاص . كما لو أجافه أو أمته ، أو قطع يده من نصف ذراعه ، أو رجله من نصف ساقه ، أو يداً ناقصة ، أو شلاء أو زائدة ونحوه . فسرى .

ومثل المصنف بما لا يجب فيه قصاص كالقطع من مفصل والموضحة .  
ومثل لما يجب فيه القصاص كالقطع من المفصل .  
واعلم أنه لو قطع يديه أو رجله ، أو جرحه جرحاً يوجب القصاص لو انفرد ، فسرى إلى النفس : ففيه طريقتان أيضاً .  
والصحيح منهما : أنه على الروایتين .



اختاره القاضى ، والمصنف ، وغيرهما .  
 فيصح تمثيل المصنف بقطع اليد من المفصل .  
 والطريق الثانى : أنه لا يقتص من الطرف . رواية واحدة . وهى طريقة  
 أبى الخطابى وجماعة .

ففى كل من المسألتين طريقان . ولكن الترجيح مختلف .  
 وحيث قلنا : يفعل به مثل ما فعل ، وفعل . فَإِنْ مَاتَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ .  
 وفى الانتصار احتمال أو الدية بغير رضاه .  
 وقال فى الفروع : وأطلق جماعة : رواية يفعل به كفعله غير المحرم . واختاره  
 أبو محمد الجوزى .

وعنه : يفعل به كفعله إن كان موجبا وإلا فلا .  
 وعنه : يفعل به كفعله إن كان موجبا ، أو موجبا لقود طرفه لو انفرد وإلا فلا .  
 فعلى المذهب فى أصل المسألة : لو فعل به مثل فعله فقد أساء ولم يضمن ، وأنه  
 لو قطع طرفه ، ثم قتله قبل البرء : فى دخول قود طرفه فى قود نفسه - كدخوله  
 فى الدية - روايتان .

وأطلقهما فى الفروع ، والمحرم ، والحاوى .  
إصداهما : يدخل قود الطرف فى قود النفس ، ويكفى قتله .

صححه فى النظم . وقدمه فى الرعايتين .  
 وهو ظاهر ما قطع به الخرق .

والرواية الثمانية : لا يدخل قود الطرف فى قود النفس . فله قطع طرفه ،

ثم قتله .

قال فى الترغيب : فائدة الروايتين : لو عفا عن النفس سقط القود فى  
 الطرف . لأن قطع السراية كاندماله .

وعلى المذهب أيضاً : لو قطع طرفاً ، ثم عفا إلى الدية : كان له تمامها .



وإن قطع ما يوجب الدية . ثم عفا : لم يكن له شيء .  
وإن قطع أكثر مما يوجب به دية ، ثم عفا : فهل يلزمه ما زاد على الدية ، أم لا ؟ فيه احتمالان .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والزرکشی .  
قلت : الصواب أنه لا يلزمه الزائد .

وعلى الرواية الثانية : لاقتصار على ضرب عنقه أفضل .  
وإن قطع ما قطع الجاني أو بعضه ، ثم عفا مجاناً : فله ذلك .  
وإن عفا إلى الدية : لم يحز . بل له ما بقى من الدية . فإن لم يبق شيء سقط .  
قوله ﴿ وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا آتَى . رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَا قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ أَطْرَافِهِ . فَإِنْ فَعَلَ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ ﴾ عليه . بلا خلاف أعلمه .  
﴿ وَتَجِبُ فِيهِ دِيَّتُهُ سِوَاءِ عَفَا عَنْهُ أَوْ قَتَلَهُ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به في الحرر ، والرعاية ، والحاوي ، والوجيز ، ونظم المفردات ، وغيرهم .

وقدّمه في الفروع ، وغيره .  
وهو من مفردات المذهب .  
وقيل : تجب فيه ديته إن لم يسر القطع .  
وجزموا به في كتب الخلاف ، وقالوا : أوماً إليه في رواية ابن منصور ، أو يقتله .

فأمره : لو قطع يده . فقطع المجنى عليه رجل الجاني . فقيل : هو كقطع يده .  
وقيل : يلزمه دية رجله .  
قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والزرکشی ، والفروع .



قوله ﴿وَإِنْ قَتَلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً، فَرَضُوا بِقَتْلِهِ: قَتْلَ لَهُمْ . وَلَا شَيْءَ لَهُمْ سِوَاهُ . وَإِنْ تَشَاخَوْا فَيَمْنُ يَقْتُلُهُ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ: أُقِيدَ لِلأَوَّلِ ﴾ .  
ولمن بقي الدية .

هذا أحد الوجوه ، والمذهب . منهما .

وقدمه في الرعايتين .

وجزم به في السكافي ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والخرقي .

وقال في المغنى : يقدم الأول . وإن قتلهم دفعة واحدة : أفرع بينهم . انتهى .

وقيل : يفرع بينهم .

قال في الرعاية : وهو أقيس .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير .

وأطلقهما الزركشي .

وقيل : يقاد للسكل ، اكتفاء مع المعية .

وأطلقهن في الفروع .

وقال في الانتصار : إذا طلبوا القود ، فقد رضى كل واحد بجزء منه . وأنه

قول الإمام أحمد رحمه الله .

قال : ويتوجه أن يجبر له باقى حقه بالدية .

ويتخرج : يقتل بهم فقط . على رواية وجوب القود بقتل العمد .

### فوائد

الرولى : لو قتلهم دفعة واحدة ، وتشاحوا فى المستوفى : أفرع بينهم . بلانزع .

فلو بادر غير من وقعت له القرعة ، فقتله : استوفى حقه ، وسقط حق الباقيين

إلى الدية .



وإن قتلهم متفرقاً ، وأشكل الأول ، وادعى ولى كل واحد منهم أنه الأول ولا بينة لهم ، فأقر القاتل لأحدهم : قدم بإقراره . وهذا على القول الأول . وإن لم يقر أقرعنا بينهم . بلا خلاف .

الثانية : لو عفا الأول عن القود : فهل يقرع بين الباقيين . أو يقدم ولى المقتول الأول ، أو يقاد للكل ؟ مبني على ماتقدم من الخلاف .

الثالثة : قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ وَقَطَعَ طَرَفًا : قُطِعَ طَرَفُهُ . ثُمَّ قُتِلَ لَوْلَى الْمُقْتُولِ ﴾ بلا نزاع .

لكن لا قود حتى يندمل .

ولو قطع يد رجل ، وإصبع آخر : قدم رب اليد إن كان أولاً . وللآخر دية إصبغه .

وإن كان آخراً : قدم رب الإصبع . ثم يقتص رب اليد . وفي أخذ دية الإصبع الخلاف .

وقدم في الرعاية ، وغيرها : أن له دية الإصبع .

قلت : وهو الصواب .

فائفة : قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ أَيْدِي جَمَاعَةٍ ، فَحُكِّمَهُ حُكْمُ الْقَتْلِ ﴾ . فيما تقدم خلافاً ومذهباً . قاله الأصحاب .

وقال القاضى فى الخلاف - فى تيمم من لم يجد إلا ماء لبعض بدنه - : ولو قطع يمينى رجله قطعتم يمينه لها : أخذ منه نصف دية اليد لكل منهما . فيجتمع بين البذل وبعض البذل .

فائفة : لو بادر بعضهم فاقتص بجنائته فى النفس ، أو فى الطرف : فلمن بقى الدية على الجانى . على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وفى كتاب الأدمى البغدادى : ويرجع ورثته على المقتص .



وقدم الحلواني في التبصرة ، وابن رزين : يرجع على قاتله .  
وقال في الرعاية - بعد أن قدم الأول - وقيل : بل على قاتل الجاني .  
وقيل : إن سقط القود ، لاختلاف العلماء في جواز استيفاء أحدهم : فعلى  
الجاني . وإن سقط للشركة : فعلى المستوفى .  
وتقدم إذا استوفى بعض الأولياء القصاص من غير إذن شركائه في كلام المصنف  
في الباب . حيث قال « وليس لبعضهم استيفاؤه » .

وكان الفراغ من طبع هذا الجزء « التاسع من الإنصاف » وتصحيحه وتحقيقه  
على هذه الصفة قدر الجهد والطاقة - بمطبعة السنة المحمدية - ولم آل - يعلم الله -  
جهداً ، ولم أذخر وسعاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وكفى  
بالله شهيداً وولياً ونصيراً .

ويتلوه بمشيئة الله تعالى وحسن توفيقه ومعاونته : الجزء العاشر ، وأوله « باب  
العفو عن القصاص » .

والله المستول وحده حسن الجزاء ، وخير المثوبة من عظيم فضله ، وواسع  
كرمه ، فإنه نعم المولى ونعم النصير .

وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وخاتم رسله محمد وعلى آله أجمعين ،  
والله أرجو أن يجعلنا من آل هذا الرسول وحزبه المفلحين في الدنيا والآخرة .

وكتبه الفقير إلى عفو الله ورحمته ومغفرته

محمد عامر النقي

القاهرة في { يوم الأحد ٩ من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٧٧ هـ  
الموافق أول شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ م



## فهرست

### الجزء العاشر من الانصاف

- |  |   |
|--|---|
| <p>١٤ باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس</p> <p>» كل من أ قيد بغيره في النفس : أ قيد به فيما دونها .</p> <p>» هل يجري في الألية والشفرة ؟ .</p> <p>١٥ يشترط للقصاص في الطرف ثلاثة شروط . أحدها : الأمن من الحيف</p> <p>١٧ إن قطع القصبة . أو قطع من نصف الساعد أو الساق .</p> <p>١٨ هل يجب له أرش الباقي ؟ .</p> <p>١٩ يقتص من المنكب إذا لم يخف جائفة</p> <p>» إذا أوضح إنساناً فذهب ضوء عينيه ، أو مسمعه ، أو مشمه الخ</p> <p>٢٠ إن لم يمكن إلا بالجناية على هذه الأعضاء .</p> <p>لاتؤخذ أصلية بزائدة ولا زائدة بأصلية .</p> <p>» إن تراضيا عليه : لم يجز .</p> <p>٢١ إن أخرجها دهشة ، أو ظنا أنها تجزى الخ .</p> <p>» الثالث . استواؤهما في الصحة والكمال .</p> <p>٢٢ لا يؤخذ ذكر فحل بذكر خصي ولا عنين إلا مارن الأثم الخ .</p> | <p>٣ باب العفو عن القصاص</p> <p>» الواجب بقتل العمد أحد شيئين</p> <p>٤ العفو إلى الدية ، وإن سخط الجاني</p> <p>٥ إن عفا مطلقاً . فله الدية</p> <p>٦ إن مات القاتل : وجبت الدية في تركته</p> <p>٧ إذا قطع إصبعاً عمدأ . فعفا عنه . ثم سرت إلى الكف أو النفس . وكان العفو على مال .</p> <p>٨ إن عفا على غير مال : فلا شيء له</p> <p>» إن عفا مطلقاً : انبنى على الروايتين في موجب العمد</p> <p>» إن قتل الجاني العافي عن القطع : فلو به القصاص أو الدية .</p> <p>٩ إذا وكل رجلا في القصاص .</p> <p>١٠ إن عفا عن قاتله .</p> <p>١١ إن أبرأه من الدية ، أو وصى له بها</p> <p>١٢ إن أبرأ القاتل من الدية الواجبة على عاقلته . أو العبد من جنائته التي تتعلق أرشها برقبته : لم يصح .</p> <p>» إن أبرأ العاقلة أو السيد : صح .</p> <p>١٣ إن وجب لعبد قصاص ، أو تعزير قذف : فله طلبه والعفو عنه .</p> |
|--|---|



٣٢ لو ألقى على إنسان أفعى ، أو ألقاه عليها فقتلته ، أو طلب إنساناً بسيف مجرد فهرب منه ، فوقع فى شىء تلف به ، أو حفر بئراً فى فناءه الخ  
٣٣ لو صب ماء فى طريق ، أو بالت فيها دابته ويده عليها الخ .  
٣٤ إن حفر بئراً ، ووضع آخر حجراً فعثر به إنسان ، فوقع فى البئر ، فالضمان على واضع الحجر » وإن غضب صغيراً فنهشته حية ، أو أصابته صاعقة . ففيه الدية .  
٣٥ إن مات بمرض . فعلى وجهين .  
» إن اصطدم نفسان .  
٣٦ إن كانا راكبين ، فمات الدابتان وإن كان أحدهما يسير ، والآخر واقفاً الخ .  
٣٨ إن أركب صبيين لا ولاية له عليهما ، فاصطدما الخ .  
٣٩ إن رمى ثلاثة بمنجنيق . فقتل الحجر إنساناً .  
٤٠ إن قُتل أحدهم : ففيه ثلاثة أوجه . أحدها : يلغى فعل نفسه . وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية .  
٤١ إن كانوا أكثر من ثلاثة . فالدية حالة فى أموالهم .  
٤٢ إن جنى إنسان على نفسه . أو طرفه خطأ ، فلا دية .  
٤٣ إن نزل رجل بئراً ، فخر عليه آخر الخ

٢٤ يؤخذ الميعب من ذلك بالصحيح . وبمثله إذا أمن من قطع الشلاء التلف » ولا يجب مع القصاص أرش ، ولا شىء له من أجل الشلل .  
٢٥ إن اختلفا فى شلل العضو وصحته ، فأيهما يقبل قوله ؟ .  
» إن قطع بعض لسانه ومارنه ، أو شفته ، أو حشفته ، أو أذنه .  
٢٦ لا يقتص من السن حتى يؤيس من عودها بقول أهل الخبرة .  
» إن مات قبل اليأس من عودها .  
» إن اقتص من سن ، فعادت : غرم من الجانى ، ثم إن عادت سن الجانى الخ  
٢٧ النوع الثانى : الجروح . فيجب القصاص فى كل جرح ينتهى إلى عظم الخ  
» لا يجب فى غير ذلك من الشجاج والجروح الخ .  
٢٨ يعتبر قدر الجرح بالمساحة . فلو أوضح إنساناً فى بعض رأسه الخ .  
٢٩ إن اشتراك جماعة فى طرف ، أو جرح موجب للقصاص الخ .  
٣٠ سرية الجناية مضمونة بالقصاص والدية ، وسرية القود مضمونة الخ  
» لا يقتص من الطرف إلا بعد برئه .  
٣١ إن اقتص من سرية جراحة فلو سرى إلى نفسه : كان هدرًا .  
٣٢ كتاب الديات  
» كل من أتلف إنساناً ، أو جزءاً منه بمباشرة ، أو سبب الخ .



٤٣ إن كان الأول جذب الثاني ، وجذب

الثاني الثالث : فلا شيء على الثالث

وديته على الثاني .

٤٤ دية الثاني على الأول .

٤٦ إن كان الأول هلك من دفعة الثالث

» إن خر رجل في زبية أسد فجذب

آخر ، وجذب الثاني ثالثاً : وجذب

الثالث رابعاً . فقتلهم الأسد .

٥٠ من اضطر إلى طعام إنسان ، أو

شرا به ، وليس به مثل ضرورته

فمنعه حتى مات .

» خرج أبو الخطاب كل من أمكنه

إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل .

٥٢ من أفزع إنساناً فأحدث بغائط ،

فعلية ثلث دية .

٥٣ من أدب ولده ، أو امرأته في النشوز

أو المعلم صبيه ، أو السلطان رعيته ،

ولم يسرف ، فأفضى إلى تلفه .

٥٥ إن سلم ولده إلى الساج ليعلمه فغرق

٥٦ إن أمر عاقلاً ينزل بئراً ، أو يصعد

شجرة ، فهلك بذلك .

٥٧ إن وضع جرة على سطح ، فرمتها

الريح على إنسان ، قتلف .

٥٨ باب مقادير ديات النفس

» دية الحر المسلم مائة من الإبل ، أو

مائتا بقرة ، أو ألف شاة ، أو ألف

مثقال ، أو اثنا عشر ألف درهم .

» في الحلل روايتان .

٥٩ قدرها مائتا حلة .

» إن كان القتل عمداً ، أو شبه عمد

٦٠ في بطونها أولادها . وهل يعتبر

كونها ثنياً ؟ .

٦١ إن كان خطأ وجبت أخماسا الخ

» يؤخذ من البقر النصف مسنات ،

والنصف أتبعة ، وفي الغنم النصف

ثنيا . والنصف أجذعة ، ولا تعتبر

القيمة في ذلك ، بعد أن يكون سليماً

من العيوب .

٦٣ يؤخذ من الحلل المتعارف . فإن

تنازعا : جعلت قيمة كل حلة ستين

درهما .

» دية المرأة نصف دية الرجل ،

وتساوى جراحه جراحها إلى ثلث

الدية .

٦٤ دية الخنثى المشكل : نصف دية ذكر

ونصف دية أنثى . ودية السكتاني :

نصف دية المسلم .

٦٥ من لم تبلغه الدعوة فلان ضمان فيه

٦٦ دية العبد والأمة : قيمتهما . بالغة

ما بلغت .

» في جراحه من الحر مانقصة .

وإن كان مقدرراً من الحر : فهو

مقدر من العبد من قيمته .

٦٨ من نصفه حر : ففيه نصف دية

حر ، ونصف قيمته .

» إذا قطع خصيتي عبد ، أو أنفه ،

أو أذنيه .



٧٧ إن قتل المسلم كافراً عمداً : أضعفت  
الدية لإزالة القود ، كما حكم عثمان  
عثمان بن عفان رضي الله عنه .

٧٨ إن جنى العبد خطأ فسيده بالخيار  
بين فدائه بالأقل من قيمته ، أو  
أرش جنايته ، أو تسليمه لبيع في  
الجناية .

٧٩ إن سلمه فأبى ولي الجناية قبوله ،  
وقال : بهم أنت . فهل يلزمه ذلك ؟

٨٠ إن جنى عمداً ، فعفا الولي عن  
القصاص على رقبته . فهل يملكه  
بغير رضى السيد ؟

٨١ إن جنى على اثنين خطأ : اشتركا  
فيه بالحصاص . فإن عفا أحدهما ،  
أو مات المجنى عليه . فعفا بعض  
الورثة .

## ٨٢ باب ديات الأعضاء ومنافعها

» مافيه منه شيئان : ففيهما الدية .

وفي أحدهما نصفها ، كالعينين  
والأذنين ، والشففتين

» تشدونى الرجل فيها الدية

٨٣ واليدين ، والرجلين ، والأليتين ،  
والأشيين

٨٤ إسكتى المرأة فى الدية

» وفى المنخرين ثلثا الدية . وفى الحاجز  
ثلثها

» فى الظفر خمس دية الإصبع ، وفى كل  
سن خمس من الإبل ، إذا قلعت ممن  
قد نحر

٦٨ إن قطع ذكره ، ثم خصاه : لزمه  
قيمته لقطع الذكر ، وقيمته مقطوع  
الذكر

٦٩ تنبيهات . الأول : دية الجنين الحر  
المسلم إذا سقط ميتاً : غرة عبد  
أو أمة .

» الثانى : قيمتها خمس من الإبل .

٧٠ الثالث : الغرة مورثة عنه .

» الرابع : لا يقبل فى الغرة خنثى  
ولا معيب ، ولا من له دون سبع  
سنين .

٧١ إن كان الجنين مملوكا : ففيه عشر  
قيمة أمه ، ذكر أكان أو أنثى .

٧٢ إن ضرب بطن أمة فعتقت ، ثم  
أسقطت الجنين .

» إن كان الجنين محكوما بكفره :  
ففيه عشر دية أمه .

٧٣ إن كان أحد أبويه كتابيا ، والآخر  
مجوسيا .

» إن سقط الجنين حيا . ثم مات

» إذا كان سقطه لوقت يعيش فى  
مثله . وهو أن تضعه لستة أشهر  
فصاعدا ، وإلا فحكمه حكم الميت

٧٤ إن اختلفا فى حياته ولا بينة : ففي  
أيهما يقدم قوله ؟ .

٧٥ ذكر أمحابتنا : أن القتل تغلظ ديته  
فى الحرم والإحرام ، والأشهر الحرم  
والرحم الحرم

٧٦ ظاهر كلام الخرقى : أنها لا تغلظ  
بذلك .



والبول . ففي كل واحد من ذلك  
دية كاملة

٩٤ في الكلام بالحساب . يقسم على  
ثمانية وعشرين حرفاً

٩٥ في نقص شيء من ذلك - إن علم -  
بقدره مثل نقص العقل إلخ

» وإن لم يعلم قدره ، مثل : أن  
صار مدهوشاً ، أو نقص سمعه ،  
أو بصره ، أو شمه . إلخ

٩٦ إن قطع بعض اللسان . فذهب  
بعض الكلام : اعتبراً أكثرهما .  
فلو ذهب ربع الكلام : وجب  
نصف الدية

٩٧ إن قطع لسانه ، فذهب نطقه  
وذوقه : لم يجب إلا دية ، وإن  
ذهبا مع بقاء اللسان : ففيه ديتان  
» وإن كسر صلبه ، فذهب مشيه  
ونكاحه

٩٨ لا تجب دية الجرح حتى يندمل  
» ولا دية سن ، ولا ظفر ، ولا منقعة ،  
حتى يئس من عودها .

ولو قلع سن كبير ، أو ظفره ، ثم  
نبتت إلخ

٩٩ لو رد الظفر فالتحم : سقطت دية  
١٠٠ لو قطع طرفه ، فردته فالتحم : فحقه  
بأقبح حاله . ويبينه إن قيل بنجاسته  
» إن عاد ناقصاً ، أو عادت السن ،  
أو الظفر قصيراً ، أو متغيراً : فله  
أرش نقصه

١٠١ إن قلع سن صغير ، ويئس من  
عودها : وجبت ديتها

٨٦ نجب دية اليد والرجل في قطعهما  
من الكوع والكعب

» في مارن الأنف دية العضو كاملة

» في قطع بعض المارن ، والأذن ،  
والحلمة ، واللسان ، والشفة ،

والحشفة ، والأنملة ، والسن ، وشق  
الحشفة طولاً : بالحساب من ديته

٨٧ في شلل العضو ، أو ذهاب نفعه ،  
والجناية على الشفتين بحيث لا ينطبقان  
على الأسنان

» في تسويد السن والظفر ، بحيث  
لا يزول

٨٨ في العضو الأشل : من اليد والرجل  
والذكر ، والثدي ، ولسان  
الأخرس ، والعين القائمة ، وشحمة  
الأذن إلخ

٨٩ لو قطع الأثنين ، والذكر معاً ،  
أو الذكر ثم الأثنين إلخ

٩٠ إن أشل الأنف ، أو الأذن ،  
أو عوجهما

» في قطع الأشل منهما كمال ديته  
» تجب الدية في الأنف الأخشم ،

والخزوم ، وأذن الأصم

٩١ إن قطع أنفه ، فذهب شمه ، أو  
أذنيه ، فذهب سمعه : وجبت ديتان

٩٢ دية المنافع : في كل حاسة دية كاملة

٩٣ تجب في الحذب دية كاملة ، وتجب  
في الصعر ، وهو أن يضربه فيصير

الوجه في جانب ، وفي تسويد الوجه  
إذا لم يزل . وإذا لم يستمسك الغائط



١٠١ إن مات المجنى عليه ، وادعى الجاني عود ما أذهب ، فأنكره الولي فالقول قول الولي .

» في كل واحد من الشعور الأربعة - شعر الرأس ، واللحية ، والحاجبين وأهداب العينين - الدية

١٠٢ إن بقى من لحيته ما لا جمال فيه : احتمل أن يلزمه بقسطه  
» إن قطع كفا بأصابعه : لم تجب

إلا دية الأصابع  
١٠٣ إن قطع كفاً عليه بعض الأصابع : دخل ما حاذى الأصابع في ديتها  
» في عين الأعور دية كاملة . وإن قلع الأعور عين صحيح مماثلة لعينه . فعليه دية كاملة ، ولا قصاص

١٠٤ إن قلع عيني صحيح عمداً : خير بين قلع عينه ، ولا شيء له غيرها وبين الدية  
» في يد الأقطع نصف الدية

١٠٦ باب الشجاج وكسر العظام  
» الشجة : اسم لجرح الرأس والوجه  
١٠٧ ظاهر المذهب في هذه الخمسة حكومة

» خمس فيها مقدر . أولها : الموشة فففيها خمسة أبرة

١٠٨ إن عمت الرأس ونزلت إلى الوجه

١٠٩ إن أوشحه موشحتين بينهما حاجز فعليه عشرة

» إن خرق ما بين الموشحتين في الباطن

١١٠ في الهاشمة عشر من الإبل .

١١١ في اللأمومة والجائفة : ثلث الدية

١١٢ إن طعنه في خذه ، فوصل إلى فمه  
» إن وسع ظاهره دون باطنه ، أو باطنه دون ظاهره

١١٤ في الضلع بعير . وفي الترقوتين بعيران

١١٥ في الذراع ، والزند ، والمعضد ، والفخذ ، والساق : بعيران

١١٦ ما نقص من القيمة فله مثله من الدية . فإن كان قيمته وهو صحيح عشرين ، وقيمته وبه الجناية تسعة عشر : ففيه نصف عشر ديته  
» إن كانت في الشجاج التي دون الموشة : لم يبلغ بها أرش الموشة . وإن كان في أصبع : لم يبلغ بها دية الإصبع ، وإن كانت في أكلة : لم يبلغ بها ديتها

١١٧ إن كانت مما لا تنقص شيئاً بعد الاندمال : قومت حال جريان الدم  
» فإن لم تنقصه شيئاً بحال أوزادته حسناً : فلا شيء فيها

١١٩ باب العاقلة وما تحمله

» عاقلة الإنسان : عصباته كلها قريبهم وبعيدهم ، من النسب والولاء ، إلا عمودى نسبه

١٢٠ ليس على فقير ولا صبي ولا زائل العقل ولا امرأة ولا خنثى مشكل ولا رقيق ولا مخالف لدين الجاني : حمل شيء



- ١٢١ خطأ الإمام والحاكم في أحكامه :  
في بيت المال
- ١٢٢ هل يتعاقل أهل الذمة ؟
- ١٢٣ لا يعقل ذمي عن حربى ، ولا حربى  
عن ذمى ومن لا عاقلة له أو لم تكن  
له عاقلة تحمل الجميع : فالدية  
أو باقيها عليه ، إن كان ذمياً .  
وإن كان مسلماً : أخذ من بيت  
المال .
- ١٢٤ إن لم يمكن أخذها من بيت المال  
فلا شيء على القاتل
- ١٢٦ لا تحمل العاقلة عمداً ، ولا عبداً  
ولا صلحاً ، ولا اعترافاً ، ولا مادون  
ثلث الدية
- ١٢٧ يكون ذلك في مال الجانى حالا ،  
إلا في غرة الجنين إذا مات مع أمه  
وإن ماتا منفردين : لم تحملها  
العاقلة ، لنقصها عن الثلث
- ١٢٨ تحمل جنسية الخطأ على الحر إذا  
بلغت الثلث
- » قول أبى بكر : لا تحمل شبه العمد  
وتكون في مال القاتل في ثلاث  
سنين .
- ١٢٩ ما يحمله كل واحد من العاقلة  
غير مقدر ، لكن يرجع فيه إلى  
اجتهاد الحاكم . فيحمل كل إنسان  
منهم ما يسهل ولا يشق
- ١٣٠ هل يتكرر ذلك في الأحوال  
الثلاثة أم لا ؟
- » يبدأ بالأقرب فالأقرب
- ١٣١ ما تحمله العاقلة يجب مؤجلاً في  
ثلاث سنين ، كل سنة ثلثه إن كان  
دية كاملة
- » إن كان الواجب ثلث الدية وجب  
في رأس الحول . وإن كان نصفها  
وجب في رأس الحول الأول  
الثلث ، وباقيه في رأس الحول الثانى
- ١٣٢ إن كان دية امرأة وكتانى فكذلك  
» إن كان أكثر من دية لم يزد في  
كل حول على الثلث
- ١٣٣ ابتداء الحول في الجرح : من حين  
الاندمال ، وفي القتل : من حين  
الموت
- » وعمد الصبي والمجنون : خطأ ،  
تحمله العاقلة .
- ١٣٥ باب كفارة القتل
- » من قتل نفساً محرمة خطأ ، أو  
ما أجرى مجراه أو شارك فيها ،  
أو ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً  
ميتاً أو حياً ، ثم مات . فعليه  
الكفارة .
- ١٣٦ يكفر العبد بالصيام .  
أما القتل المباح فلا كفارة فيه
- ١٣٩ باب القسامة
- » لا تثبت إلا بشروط أربعة . أحدها :  
دعوى القتل . الثانى : اللوث
- ١٤٠ قول القاتل « فلان قتلنى » ليس  
بلوث



- ١٥٠ كتاب الحدود
- » لا يجب الحد إلا على بالغ عاقل  
عالم بالتحریم . ولا يجوز أن يقيم  
الحد إلا الإمام أو نائبه .
- ١٥١ هل له القتل في الردة ، والقطع في  
السرقه ؟
- ١٥٢ لا يملك إقامته على مكاتبه ، ولا أمته  
المزوجة
- » إن كان السيد فاسقاً ، أو امرأة :  
فله إقامته في ظاهر كلامه
- ١٥٣ لا يملكه المكاتب ، سواء ثبت  
ببينة أو إقرار
- ١٥٤ إن ثبت بعلمه : فله إقامته ،  
ولا يقيم الإمام الحد بعلمه ، ولا تقام  
الحدود في المساجد
- ١٥٥ يضرب الرجل في الحد قائماً بسوط  
لا جديد ولا خلق ، ولا يمد  
ولا يربط ، ولا يجرد . بل يكون  
عليه القميص والقميصان
- ١٥٦ يفرق الضرب على أعضائه ،  
إلا الرأس والوجه والفرج وموضع  
للقتل
- ١٥٧ تضرب المرأة جالسة ، وتشد عليها  
ثيابها وتمسك يداها ، لثلاثتكشف
- » الجلد في الزنى : أشد الجلد . ثم جلد  
القذف ، ثم الشرب ، ثم التعزير .
- » إن رأى الإمام الضرب في حد  
خمر بالجريد والنعال : فله ذلك .

- ١٤١ قول الحرق : متى ادعى القتل  
لا يحكم له بيمين ولا غيرها .
- ١٤٢ إن كان خطأ حلف يميناً واحدة .
- » الثالث : اتفاق الأولياء في الدعوى  
» الرابع : أن يكون في المدعين  
ولا مدخل للنساء والصبيان  
والمجانين في القسامة ، عمداً كان  
أو خطأ
- ١٤٣ إن كانا اثنين ، أحدهما غائب ، أو  
غير مكلف ، فلله حاضر المكلف  
أن يحلف ويستحق نصيبه من الدية
- » هل يحلف خمسين يميناً ، أو خمسا  
وعشرين ؟
- ١٤٤ إذا قدم الغائب ، أو بلغ الصبي  
حلف خمسا وعشرين وله بقيتها
- » ذكر الحرق من شروط القسامة :  
أن تكون الدعوى عمداً توجب  
القصاص ، إذا ثبت القتل ، وأن  
تكون الدعوى على واحد
- ١٤٦ يبدأ في القسامة بأيمان المدعين .  
فيحلفون خمسين يميناً .
- ١٤٧ إن كان الوارث واحداً حلفها .
- ١٤٨ إن لم يحلفوا حلف المدعى عليه  
خمسین يميناً وبرئ
- » إن لم يحلف المدعون ، ولم يرضوا  
بيمين المدعى عليه ، فده الإمام  
من بيت المال . وإن طلبوا  
أيمانهم فنكلوا : لم يحبسوا
- ١٤٩ هل تلزمهم الدية ، أو تكون  
في بيت المال ؟



ولا يستوفى حد حتى يبرأ من الذي قبله

١٦٨ من قتل ، أو أتى حداً خارج الحرم . ثم لجأ إليه : لم يستوف منه فيه

١٦٨ إن فعل ذلك في الحرم : استوفى منه فيه

١٦٩ من أتى حداً في الغزو : لم يستوف منه في أرض العدو ، حتى يرجع إلى دار الإسلام ، فتقام عليه

١٧٠ باب حد الزنا

» إذا زنى الحر المحصن : فحده الرجم حتى يموت . وهل يجلد قبل الرجم ؟

١٧١ المحصن : من وطئ امرأته في قبلها في نكاح صحيح

١٧٢ يثبت الإحصان للذميين . وهل تحصن الذمية مسلماً ؟

١٧٣ لو كان لرجل ولد من امرأته ، فقال « ماوطئها » لم يثبت إحصانه » إن زنى الحر غير المحصن : جلد مائة جلدة . وغرب عاماً إلى مسافة القصر

١٧٤ يخرج معها محرماً . وإن أراد أجرة بذلت من مالها . فإن تعذر : فمن بيت المال

١٧٥ إن أبى الخروج معها : استؤجرت امرأة ثقة . فإن تعذر : نفيت بغير محرم

» إن كان الزانى رقيقاً : فحده خمسون جلدة بكل حال ولا يغرب

١٥٨ قول الأصحاب : لا يؤخر الحد

للمرض . فإن كان جلداً ، وخشى عليه من السوط : أقيم بأطراف الثياب والعشكول

١٥٩ إذا مات الحدود في الجلد : فالحق

قتله . وإن زاد سوطاً ، أو أكثر فتلف : ضمنه . وهل يضمّن جميعه أو نصف الدية ؟

١٦١ إن كان الحد رجماً : لم يحفر له ، رجلاً كان أو امرأة . وفي الآخر : إن ثبت على المرأة باقرارها لم يحفر لها ، وإن ثبت بينة : حفر لها إلى الصدر .

١٦٢ إن ثبت بالإقرار : استجب أن يبدأ الإمام

١٦٣ متى رجع المقر بالحد عن إقراره : قبل منه . وإن رجع في أثناء الحد : لم يتم . وإن رجم بينة فهرب : لم يترك

١٦٤ إذا اجتمعت حدود الله ، فيها قتل : استوفى وسقط سائرهما ، وإن لم يكن فيها قتل ، فإن كانت من جنس - مثل أن زنى ، أو سرق ، أو شرب مراراً - : أجزأ أحد واحد ، وإن كانت من أجناس : استوفيت كلها . ويبدأ بالأخف فالأخف

١٦٥ أما حقوق الآدميين : فتستوفى

كلها ، سواء كان فيها قتل ، أو لم يكن : ويبدأ بغير القتل . وإن اجتمعت مع حدود الله : بدأ بها .



١٨٨ لا يثبت الحد إلا بشيئين . أحدهما :  
أن يقر به أربع مرات في مجلس  
أو مجالس ، وهو بالغ عاقل  
١٩٠ الثاني : أن يشهد عليه أربعة رجال  
أحرار عدول  
١٩١ يصفون الزنى ويحيئون في مجلس  
واحد . فإن جاء بعضهم بعد أن  
قام الحاكم ، أو شهد ثلاثة وامتنع  
الرابع من الشهادة ، أو لم يكملها :  
فهم قذفة . وعليهم الحد .  
١٩٢ إن كانوا فساقا ، أو عمياناً ،  
أو بعضهم  
» وإن كان أحدهم زوجاً  
١٩٣ إن شهد اثنان أنه زنى بها في بيت أو  
بلد ، أو يوم اختلف قول الآخرين  
١٩٤ إن شهدا : أنه زنى بها في زاوية  
بيت ، وشهد الآخران أنه زنى بها  
في زوايته الأخرى ، أو شهد :  
أنه زنى بها في قميص أبيض ، وشهد  
الآخران : أنه زنى بها في قميص  
أحمر  
١٩٥ إن شهدا . أنه زنى بها مطاوعة  
وشهد آخران : أنه زنى بها مكرهة  
١٩٦ هل يحدا الجميع أو شاهدا المطاوعة ؟  
١٩٧ إن شهد أربعة فرجع أحدهم  
١٩٨ إن كان رجوعه بعد الحد .  
» وإن شهد أربعة على رجل : إنه  
زنى بامرأة فشهد أربعة آخرون  
على الشهود

١٧٦ إن كان نصفه حرّاً : فحدّه خمس  
وسبعون جلدة وتغريب نصف عام  
» حد من يعمل عمل قوم لوط  
١٧٨ من أتى بهيمة : فعليه حد من  
يعمل قوم لوط  
» تقتل البهيمة  
١٨٠ كره الإمام أحمد أكل لحمها .  
وهل يحرم ؟  
» فصل : ولا يجب الحد إلا بثلاثة  
شروط  
١٨١ أحدها : أن يطاق في الفرج ،  
سواء كان قبلاً أو دبراً .  
» فإن وطئ دون الفرج ، أو أتت  
المرأة المرأة  
» فصل ، الثاني : انتفاء الشبهة .  
فإن وطئ جارية ولده ، أو وطئ  
جارية له فيها شرك ، أو ولوله ،  
أو وجد امرأة على فراشه ظنها  
امرأته ، أو جاريته أو دعا الضريب  
امرأته أو جاريته فأجابه غيرها  
فوطئها ، أو وطئ امرأته في  
دبرها ، أو حيضها أو نفاسها .  
١٨٢ إن وطئ في نكاح مختلف في  
صحته ، أو أكره على الزنى  
١٨٣ إن وطئ ميتة ، أو ملك أمه  
أو أخته من الرضاع فوطئها .  
١٨٧ إن زنى بامرأة له عليها القصاص ،  
أو زنى بصغيرة ، أو أمكنت العاقلة  
من نفسها مجنوناً أو صغيراً  
فوطئها .



## ٢٠٠ باب القذف

» من قذف محصناً : فعليه جلد ثمانين

جلدة إن كان القاذف حراً ، وأربعين  
إن كان عبداً

» هل حد القذف حق لله ، أو للآدمي

٢٠٢ قذف غير المحصن

٢٠٣ المحصن : هو الحر المسلم العاقل  
العفيف ، الذي يجامع مثله

٢٠٤ هل يشترط البلوغ ؟

٢٠٥ إن قال : زנית وأنت صغيرة ،

وفسره بصغرها عن تسع سنين

٢٠٦ إن قال لحره مسلمة : زנית وأنت

نصرانية أو أمة .

٢٠٧ إن كانت كذلك . وقالت : أردت

قذفي في الحال فأنكر

٢٠٨ من قذف محصناً ، فزال إحصانه

قبل إقامة الحد : لم يسقط الحد

عن القاذف والقذف محرم

٢٠٩ القذف محرم إلا في موضعين .

أحدهما : أن يرى امرأته تزني في

طهر لم يصبها ، فيعتزل لها ، وتأتي

بولد يمكن أن يكون من الزاني

» الثاني أن لا تأتي بولد يجب نفيه .

فيلاح قذفها ولا يجب

١١٠ إن أتت بولد يخالف لونه لونهما

» فصل : ألفاظ القذف تنقسم إلى

صريح وكناية

» إن قال : يا لوطي ، أو يامعفوج

٢١١ إن قال : أردت أنك تعمل عمل

قوم لوط غير إتيان الرجال

٢١٢ إن قال : لست يولد فلان : فقد

قذف أمه . وإن قال : لست بولدي

» إن قال : أنت أزني الناس ، أو

أزني من فلانة

٢١٤ إن قال : زنأت في الجبل

» إن لم يقل : في الجبل . فهل هو

صريح ، أو كالتى قبلها ؟

٢١٥ الكناية : نحو قوله لامرأته :

قد فضحتني وغطيت رأسه . أو

نكست رأسه الخ

٢١٨ إن قذف أهل بلدة ، أو جماعة

لا يتصور الزنى من جميعهم

» إن قال لرجل : اقذفني ، فقذفه .

فهل يحسد ؟

» إن قال لامرأته يازانية فقالت

بك زנית : لم تكن قاذقة .

ويسقط عنه الحد بتصديقها

٢١٩ قذفت إذا قذفت المرأة : لم يكن

لولدها المطالبة إذا كانت الأم في

الحياة

» إذا قذفت وهي ميتة : حد القاذف

إذا طالب الابن ، وكان مسلماً حراً

٢٢٠ إن مات المقتوف : سقط الحد

٢٢٢ من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم

قتل . مسلماً كان أو كافراً



٢٣٦ لا يكره الانتباز في الدباء والحنث

والنقيير والمزفت

٢٣٧ يكره الخليفة. وهو أن يتبذ

شيئين ، كالتمر والزبيب

٢٣٨ لا بأس بالققاع

٢٣٩ باب التعزير

» هو واجب في كل معصية لاحد

فيها ولا كفارة الخ

٣٤١ لو قذف مسلم كافراً .

» غير المكلف يعاقب على الفاحشة

تعزيراً بليغاً .

٢٤٢ هل يجوز غفواً ولي الأمر عن

التعزير ؟

٢٤٢ من وطئ أمة امرأته فعليه الحد

إلا أن تكون أحلتها له فيجوز مائة

٢٤٣ هل يلحقه نسب ولدها ؟

٢٤٤ لا يزداد في التعزير على عشر

جلدات في غير هذا الموضع .

٢٤٥ إذا وطئ جاريته المزوجة أو

المحرمة برضاع

٣٤٦ لو وطئ أمة ميتة

» إن وطئ أمة أحد أبويه

٢٤٧ إذا عزره الحاكم أشهره لمصلحة

٢٤٨ يحرم التعزير بحلق اللحية . وفي

تسويد وجهه وجهان .

» هل يجرد في التعزير من ثيابه ؟

٢٤٩ يعزر بالقتل من نذر لعنير الله

أو استعان بغير الله

٢٢٣ إن قذف الجماعة بكلمة واحدة .

فحد واحد ، إذا طالبوا ، أو واحد

منهم

» إن قذفهم بكلمات : حد لكل

واحد حداً

٢٢٤ إن حد للقذف فأعاده الخ

٢٢٨ باب حد المسكر

» كل شراب أسكر كثيرة : قفيله

حرام ، من أي شيء كان ، ويسمى

خمرأ

٢٢٩ لا يحل شربه للذة ، ولا للتداوي ،

ولا لعطش ، ولا غيره .

» من شربه مختاراً عالماً أن كثيره

يسكر ، قليلاً كان أو كثيراً .

فعليه الحد ، ثمانون جلدة

٢٣١ إذا أكره على شربها

» الصبر على الأدنى أفضل .

» لو ادعى أنه جاهل بالتحريم .

» لو سكر في شهر رمضان

٢٣٢ يحذ من احتقن بها

» الذمى : لا يحذ بشربه

٢٣٣ هل يحذ بوجود الرائحة ؟ .

٢٣٤ لو وجد سكران وقد تقيأ الخمر

» يثبت شربه باقراره مرة

٢٣٥ العصير إذا أتت عليه ثلاثة أيام

» لو طبخ قبل التحريم : حل

٢٣٦ إلا أن يغلى قبل ذلك .

» لا يكره أن يترك في الماء تمرأ ،

أو زبيباً ونحوه ، ليأخذ ملوخته

ما لم يشهد أو يأتي عليه ثلاث .



٢٦١ يقطع بسرقة إثناء نقد ، أو نقد  
أو دراهم فيها تماثيل  
٢٦٢ الثالث : أن يسرق نصاباً . وهو  
ثلاثة دراهم ، أو قيمتها من الذهب  
والعروض  
٢٦٤ إن سرق نصاباً ، ثم نقصت قيمته ،  
أو ملكه ببيع ، أو هبة ، أو  
غيرهما .  
٢٦٦ إن سرق فرد خف قيمته منفرداً  
درهمان الخ .  
٢٦٧ إن اشترك جماعة في سرقة نصاب :  
قطعوا الخ .  
٢٦٨ إن رماه الداخل إلى خارج .  
وإن تقب أحدهما ودخل الآخر  
٢٦٩ إن ابتلع جوهرة أو ذهباً ، أو  
تقب ودخل ، فترك التساع على  
بهيمة الأنعام فخرجت به  
٢٧٠ لو تركه في ماء جار فأخرجه  
» حرز المال وحرز الأثمان والجواهر  
والقماس في الدور والدكاكين في  
العمران .  
٢٧١ حرز الخشب والحطب الحظائر ،  
وحرزها في المرعى بالراعى .  
وحرز حمولة الإبل بتقطيرها الخ ،  
٢٧٢ حرز الثياب في الحمام بالحافظ ،  
وحرز الكفن في القبر : على الميت  
٢٧٣ الكفن ملك الميت  
٢٧٤ حرز الباب تركيه في موضعه .  
فلو سرق رتاج السكبة ، أو باب

٢٤٩ المتسدد الداعية يحبس حتى يكف  
» إن كثر المجذمون لزم تنحيتهن  
٢٥٠ هل يقتل الجاسوس المسلم ؟  
٢٥١ من استمنى بيده لغير حاجة : عزر  
وإن فعله خوفاً من الزنى فلا شيء  
عليه  
٢٥٢ لا يباح الاستمضاء إلا عند الضرورة  
» حكم المرأة في ذلك حكم الرجل  
٢٥٣ باب القطع في السرقة  
» لا يجب إلا بسبعة أشياء .  
أحدها : السرقة  
» لا قطع على منتهب ، ولا مختلس ،  
ولا غاصب ، ولا خائن ، ولا جاحد  
وديعة ولا عارية  
٢٥٤ يقطع الطرار . وهو الذي يبط  
الجيب وغيره . وهو النشال  
» الثاني : أن يكون المسروق مالا  
محترماً  
٢٥٧ يقطع بسرقة العبد الصغير والمجنون  
والنائم والأعجمي  
» لا يقطع بسرقة مكاتب ولا أم ولد  
٢٥٨ ولا يقطع بسرقة حر ، وإن كان  
صغيراً  
» إن قلنا : لا يقطع ، فسرقه وعليه  
حلي : فهل يقطع ؟  
٢٥٩ لا يقطع بسرقة مصحف  
٢٦٠ ولا يقطع بسرقة آلة لهو ولا محرم  
٢٦١ إن سرق آنية فيها الخمر ، أو صليباً  
أو صنم ذهب : لم يقطع



٢٤٨ السابع : مطالبة المسروق منه بماله

٢٨٥ إذا وجب القطع : قطعت يده

اليمين من مفصل الكف، وحسنت .

٢٨٦ فإن عاد : حبس ولم يقطع

من سرق ، وليس له يد يميني :

قطعت رجله اليسرى

٢٨٧ إن سرق وله يد يميني فذهبت

٢٨٨ إن وجب قطع يمينه ، فقطع القاطع

يسراه عمداً .

٢٨٩ يجتمع القطع والضمان ، فترد العين

المسروقة إلى مالكها ، وإن كانت

تالفة : غرم قيمتها وقطع

٢٨٩ هل ثمن الزيت الذي يحسم به

من بيت المال ، أو من مال

السارق ؟

٢٩١ باب حد المحاربين

وهم الذين يعرضون للناس بالسلاح

في الصحراء فإن فعلوا ذلك في

البنين : لم يكونوا محاربين .

٢٩٢ إذا قدر عليهم ، فمن كان منهم قد

قتل من يكافئه وأخذ المال : قتل

حتماً .

٢٩٣ وصلب حتى يشتهر

٢٩٤ إن قتل من لا يكافئه . فهل يقتل ؟

» إن جنى جناية توجب القصاص

فما دون النفس . فهل يتحتم

استيفاؤه ؟

٢٩٥ حكم الردء حكم المباشر

٢٩٦ من قتل ولم يأخذ المال : قتل .

وهل يصلب ؟

مسجد ، أو تأزيه : قطع ، ولا

يقطع بسرقة متأزرها

٢٧٥ إن سرق قناديل المسجد أو حصره

٢٧٦ إن نام إنسان على رداءه في المسجد

فسرقه سارق : قطع ، وإن سرق

من السوق غزلاً ، وثم حافظ :

قطع

» من سرق من النخل أو الشجر

من غير حرز

٢٧٧ لا قطع في عام مجاعة

٢٧٨ الخامس : انتفاء الشبهة ، فلا يقطع

بالسرقة من مال ابنه وإن سفل .

ولا العبد بالسرقة من مال سيده

٢٧٩ ولا مسلم بالسرقة من بيت المال

٢٨٠ هل يقطع أحد الزوجين بالسرقة

من مال الآخر المحرز عنه ؟

٢٨٠ يقطع سائر الأقارب بالسرقة من

مال أقاربهم .

٢٨١ يقطع المسلم بالسرقة من مال الدمي

والمستأمن ، ويقطعان بسرقة ماله

» من سرق عيناً وادعى أنها ملكه

٢٨٢ إذا سرق المسروق منه مال السارق

أو المغصوب منه مال الغاصب

» إن سرق من غير ذلك الحرز ،

أو سرق من مال من له عليه دين

٢٨٣ من أجر داره ، أو أعارها . ثم

سرق منها مال المستعير أو المستأجر

» السادس : ثبوت السرقة بشهادة

عدلين .

٢٨٤ أو إقراره مرتين ، ولا ينزع عن

إقراره حتى يقطع



٢٩٦ من أخذ المال ، ولم يقتل : قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد .

٢٩٧ لا يقطع منهم إلا من أخذ ما يقطع السارق في مثله . فإن كانت يمينه مقطوعة ، أو مستحقة في قصاص أو שלא : قطعت رجلاه اليسرى ٢٩٨ نفى وتشريد : من لم يقتل . ولا أخذ المال

٢٩٩ من تاب منهم قبل القدرة عليه » الأخذ بحقوق الآدميين ٣٠٠ من وجب عليه حذله سوى ذلك فتأب قبل إقامته

٣٠٣ من أريدت نفسه ، أو حرمة ، أو ماله : فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يعلم دفعه به . فإن لم يحصل إلا بالقتل : فعل ذلك

٣٠٤ هل يجب عليه الدفع عن نفسه ؟ ٣٠٧ سواء كان الصائل آدمياً أو بهيمة ٣٠٨ إذا دخل رجل منزله متلصصاً ، أو صائلاً .

» وإن عض إنسان إنساناً فانتزع يده من فيه .

» وإن نظر في بيته من خصاص الباب

### ٣١٠ باب قتال أهل البغى

٣١١ هم الذين يخرجون على الإمام بتأويل سائغ ، ولهم منعة وشوكة

٣١٢ على الإمام أن يرأسهم ويسألهم : ما ينقمون منه ؟ ويزيل ما يندكرونه من مظلمة ، ويكشف ما يدعون

من شبهة . فإن فاءوا وإلا قاتلهم ٣١٤ هل يجوز أن يستعين عليهم بسلاحهم وكراعهم ؟ » ولا يتبع لهم مدبر ، ولا يحاز على جريح .

٣١٥ من أسر من رجالهم : حبس حتى تنقضي الحرب ، ثم يرسل . فإن أسر صبي أو امرأة . فهل يفعل به ذلك ، أو يخل في الحال ؟

٣١٦ لا يضمن أهل العدل ما أتلّفوه عليهم حال الحرب من نفس أو مال .

» هل يضمن البغاة ما أتلّفوه على أهل العدل في الحرب ؟

٣١٧ ما أخذوا في حال امتناعهم لم يعد عليهم ولا على صاحبه

» إن ادعى ذمى دفع جزية إليهم ٣١٨ إن ادعى إنسان دفع خراجه إليهم ٣١٩ يجوز شهادتهم ، ولا ينقض من حكم حاكمهم إلا ما ينقض من حكم غيره .

» إن استعانوا بأهل الذمة فأعانوهم

٣٢٠ يغرمون ما أتلّفوه من نفس ومال

» إن استعانوا بأهل الحرب وأمنوهم

٣٢١ إن أظهر قوم رأى الخوارج ، ولم يجتمعوا للحرب

٣٢٢ فوائد . الأولى : إن سبوا الإمام : عزروهم .

» الثانية : قول الإمام أحمد في مبتدع داعية له دعاة



٣٣٨ ولا عباداته التي فعلها في إسلامه ،  
إذا عاد إلى الإسلام

٣٣٩ من ارتد عن الإسلام لم يزل  
ملكه . فإن أسلم : ثبت ملكه

٣٤٢ تقضى ديونه ، وأروش جنائياته ،  
وينفق على من يلزمه مؤنته . وما  
أُتلف من شيء الخ .

» إذا أسلم ، فهل يلزمه قضاء  
ما ترك من العبادات وقت رده ؟

٣٤٣ إذا ارتد الزوجان ولحقا بدار  
الحرب الخ .

٣٤٤ يجوز استرقاق من ولد له بعد الردة  
٣٤٧ هل يقرون على كفرهم ؟

٣٤٩ الساحر الذي ركب المكنتة :  
يكفر ويقتل الخ .

٣٥٠ أما الذي يسحر بالأدوية والتدخين ،  
وسقى شيء يضر : فلا يكفر ،

ولا يقتل

» يقتص منه . إن فعل ما يوجب  
القصاص

٣٥١ أما الذي يعزم على الجن ، ويزعم  
أنه يجمعها فنتطيعه الخ .

٣٥٤ كتاب الأطعمة

» يحل كل طعام طاهر لا مضرة فيه .

أما النجاسات - كالهيئة والدم  
وغيرهما - وما فيه مضرة من

السموم ونحوها : فمحرم

٣٥٥ الحيوانات مباحة ، إلا الجمل الأهلية  
وماله ناب يفتيس به . كالأسد الخ .

٣٣٣ الثالثة : من كفر أهل الحق  
والصحابة - رضى الله عنهم -

واستحل دماء المسلمين بتأويل .

٣٢٥ الرابعة : إن اقتتل طائفتان  
لعصية أو طلب رئاسة

» الخامسة : لو دخل أحد فيهما  
ليصلح بينهما ، فقتل وجهل قاتله

٢٢٦ باب حكم المرتد

» من أشرك بالله ، أو جحد ربوبيته  
أو وجدانيته الخ

٣٢٧ إن ترك شيئاً من العبادات الخمس  
تهاوناً .

٣٢٨ من ارتد عن الإسلام من الرجال  
والنساء

٣٢٩ إن عقل الصبي الإسلام

٣٣٠ إن أسلم ، ثم قال : لم أدر ما قلت

٣٣١ لا يقتل حتى يبلغ ، ويجاوز ثلاثة  
أيام من وقت بلوغه

٣٣٢ من ارتد وهو سكران لم يقتل حتى  
يصحو ، وتم له ثلاثة من وقت

رده

» هل تقبل توبة الزنديق ، ومن  
تكررت رده ، أو من سب الله

تعالى ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم ،  
والساحر ؟

٣٣٥ توبة المرتد

٣٣٧ إن مات المرتد ، فأقام وارثه بينة  
أنه صلى بعد الردة : حكم بإسلامه ،

ولا يبطل إحسان المسلم برده



٣٧٧ من مر بشمر على شجر لا حائط عليه ، ولا ناظر عليه الخ .

٣٧٩ في الزرع وشرب لبن الماشية

» يجب على المسلم ضيافة المسلم المجتاز به يوماً وليلة

٣٨١ إن أبي : فللضيف طلبه به عند الحاكم

٣٨٢ يستحب ضيافته ثلاثة أيام . فما زاد :

فهو صدقة . ولا يجب عليه إنزاله

في بيته ، إلا أن لا يجد مسجداً ،

أورباطاً يبيت فيه

### ٣٨٤ باب الزكاة

» لا يباح شيء من الحيوان المقدور

عليه بغير زكاة إلا الجراد وشبهه

والسمك ، وسائر ما لا يعيش إلا في

الماء . فلا زكاة له

٣٨٥ يشترط للزكاة شروط أربعة

٣٨٦ إن كان التاجر مسلماً ، أو كثنياً ،

ولو حريباً . فتباح ذبيحته ذكراً

كان ، أو أنثى

٣٨٩ لا تباح زكاة مجنون ، ولا سكران ،

ولا طفل غير مميز

٣٩٠ ولا مرتد

» الثاني : الآلة ، أن يذبح بمحدد .

فإن ذبح بآلة مغلوبة

٣٩٢ الثالث : أن يقطع الخلقوم والمرىء

٣٩٣ إن نحره : أجزاء . والمستحب :

أن ينحر البعير ، ويذبح ما سواه

٣٥٦ ما يأكل الجيف . كالنسر والرخم

واللقلق ، وغراب البين ، والأبقع

٣٥٧ ما يستخبئه العرب

٣٥٨ القنفذ ، والفأر ، والعقارب .

تعليق الإمام أحمد رحمه الله فيهم

٣٥٩ ما تولد من مأكول وغيره

٣٦٠ في الثعلب ، والوبر ، وسنور

البر ، واليربوع : روايتان .

٣٦٣ بهيمة الأنعام ، والحيل ، والزرافة

والأرنب .

٣٦٤ الضبع ، والزاغ ، وغراب الزرع

» جميع حيوانات البحر مباحة . إلا

الضفدع ، والحية ، والتمساح

٣٦٦ تحرم الجلالة - التي أكثر علفها

النجاسة - ولبنها ويضها حتى تجبس

٣٦٧ تجبس ثلاثاً

» ما سقى بالماء النجس - من الزرع

والتمر - محرم

٣٦٩ من اضطر إلى محرم مما ذكرنا

٣٧٠ هل للمضطر الشبع من المحرم ؟

٣٧٢ إن وجد طعاماً لا يعرف مالكة ،

وميتة ، أو صيداً الخ

٣٧٣ إن لم يجد إلا طعاماً لم يبيذه مالكة

إن كان صاحبه مضطراً إليه : فهو

أحق به

٣٧٤ وإلا لزمه بذله بقيمته

» إن أبي : فللمضطر أخذه قهراً ،

ويعطيه قيمته . فإن منعه : فله قتاله

٣٧٦ إن لم يجد إلا آدمياً مباح الدم

» إن وجد معصوماً ميتاً



٤٠٣ لو كان الجنين محرماً : لم يقدح في ذكاة أمه

٤٠٤ يكره توجيه الذبيحة لغير القبلة  
» يكره أن يكسر عنق الذبيحة ،  
أو يسلمها حتى تبرد

٤٠٥ إذا ذبح حيواناً ثم غرق في ماء أو وطئ عليه شيء يقتله مثله

٤٠٦ إذا ذبح الكتابي ما يحرم عليه  
» لو ذبح الكتابي ما يظنه حراماً فبان حلالاً .

٤٠٧ لا يحرم من ذبيحة الكتابي ما هو محرم عليه .

» إذا ذبح حيواناً لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليه

٤٠٨ لا يحل لمسلم أن يطعم الكتائبين شحماً من ذبيحتنا

» في تحريم يوم السبت عليهم وجهان  
» إن ذبح الكتابي لعيده ، أو ليتقرب به لما يعظمه من غير الله .

٤٠٩ من ذبح حيواناً فوجد في بطنه جراد .

٤١٠ لو وجد سمكة في بطن سمكة  
» يحرم بول طائر كروته .

» يحل مذبوح منبوذ بموضع يحل ذبح أكثر أهله .

» الذبيح إسماعيل عليه السلام .

٤١١ كتاب الصيد

» أطيب المكاسب

٣٩٤ إن عجز عن ذلك . صار كالصيد إذا جرحه في أى موضع أمكنه فقتله

٣٩٤ إلا أن يموت بغيره : فلا يباح . وإن ذبحها من قفاها ، وهو مخطيء ، فأنت السكين على موضع ذبحها وهي في الحياة : أكلت

٣٩٦ كل ما وجد فيه سبب الموت كالمنخقة ، والمتردية . إذا أدرك ذكاتها وفيها حياة مستقرة أكثر من حركة المذبوح : حلت . وإن صارت حركتها كحركة المذبوح : لم تحل

٣٩٩ الرابع : أن يذكر اسم الله عليه عند الذبح . وهو أن يقول : بسم الله . لا يقوم غيرها مقامها

٤٠٠ الأخرس يوحى إلى السماء .  
» فإن ترك التسمية عمداً : لم تبج ، وإن تركها سهواً : أبيحت

٤٠١ يشترط قصد التسمية على ما يذبحه  
٤٠٢ ليس الجاهل كالناسي

» يضمن أجير ترك التسمية

» يستحب أن يكبر مع التسمية

» ذكاة الجنين بذكاة أمه إذا خرج ميتاً .

٤٠٣ قال أبو حنيفة : لا يحل جنين بذكاة أمه

٤٠٣ إن خرج حياً فلا بد من ذبحه



٤٢٠ إن نصب مناجل أو سكاكين الخ

٤٢١ إن قتل بسهم مسحوم : لم يمسح

إذا غلب على الظن أن السم أعان

على قتله

٤٢٢ لو رماه فوق في ماء ، أو تردى

من جبل ، أو وطئه عليه ما قتله :

لم يحل

٤٢٤ إن رماه في الهواء فوق في الماء

فمات

» إن رمى صيداً فغاب عنه ثم وجده

ميتاً الخ

٤٢٥ إن وجد به غير أثر سهمه الخ

٤٢٦ إن ضربه فأبان منه عضوا ،

وبقيت فيه حياة مستقرة : لم يمسح

مأبان منه

» إن بقي معلقاً بجملده : حل

» وإن أبانه ومات في الحال : حل الجميع

٤٢٧ أما ماليس بمحدد كالبنديق

والحجر الخ

» النوع الثاني : الجارحة . فيباح

ما قتلته إذا كانت معاملة إلا الكلب

الأسود البهيم

٤٢٨ لا يباح صيد الكلب الأسود البهيم

٤٢٩ يحرم اقتناء الكلب الأسود

٤٣٠ الجوارح نوعان : ما يصيد بنابه

كالكلب والفهد

» شرطه : إذا أعسك لم يأكل

٤٣١ إذا أكل بعد تعليمه : لم يحرم

ما تقدم من صيده ولم يمسح ما أكل منه

٤٣٢ لو شرب الجارح من دم الصيد

٤١٣ من صاد صيداً فأدركه حياً حياة

مستقرة الخ

٤١٣ لو اصطاد بألة مغصوبة

» إن خشي موته ولم يجد ما يذكيه

به أرسل الصائر له حتى يقتله

٤١٤ إن لم يفعل وتركه حتى مات : لم يحل

» لو امتنع الصيد على الصائد من الذبح

» إن رمى صيداً فأثبتته ثم رماه

آخر فقتله الخ

٤١٥ لو أدرك الأول ذكاته فلم يذكره

حتى مات .

٤١٦ لو أصابه معاً : حل بينهما

٤١٧ لو رماه فأثبتته : ملكه . فلو رماه

مرة أخرى فقتله

» متى أدرك الصيد متحركاً

» متى أدركه ميتاً حل بشروط أربعة

» أحدها : أن يكون الصائد من

أهل الذكاة .

٤١٨ إن رمى مسلم ومجوسى صيداً ، أو

أرسلا عليه جارحاً .

» لو وجد مع كلبه كلباً آخر وجهل

حاله

» إن أصاب سهم أحدهما المقتل دون

الآخر

٤١٩ هل الاعتبار في حالة الصيد

بأهلية الرامي ؟ .

» إن صاد المسلم بكلب المجوسى : حل

٤٢٠ إن أرسله المجوسى فزجره المسلم :

لم يحل

» الثاني : الآلة وهى نوعان

» إن صاد بالمعراض



٤٢٢ الثاني : ذو الخلب كاللأزى والصقر

الخ

» إن قتل الجارح الصيد بصدمة

أو بنقطة ، ولم يجرحه الخ

٤٢٣ هل يجب غسل ما أصاب فم

الكلب ؟ على وجهين

» إن استرسل الكلب أو غيره

بنفسه : لم يبيح صيده ، وإن زجره

» يحل إن زاد في عدوه بزجره

» إن أرسل كلبه أو سهمه إلى هدف

فقتل صيداً ، أو أرسله يريد الصيد

ولا يرى صيداً : لم يحل صيده إذا

إذا قتله .

٤٣٥ إن رمى حجراً يظنه صيداً ،

فأصاب صيداً : لم يحل .

» إن رمى صيداً فأصاب غيره ، أو

رمى صيداً ، فقتل جماعة : حل

الجميع .

» إن رمى صيداً فأثبتته : ملكه

٤٣٦ إن لم يثبتته فدخل خيمة إنسان

فأخذه فهو لآخذه .

» مثل هذه المسألة : لو دخلت ظبية

داره الخ .

» لو وقع في شبكته صيد ، فخرقها

وذهب ، فصاده آخر : فهو للثاني

٤٣٧ إن كان في سفينة فوثبت سمكة في

حجره : فهي له .

» لو وقعت السمكة في السفينة فهي

لصاحب السفينة

٤٣٧ إن صنع بركة ونحوها ليصيد بها

السمك : فما حصل فيها فهو ملكه

٤٣٨ إن لم يقصد بالبركة ونحوها ذلك :

لم يملكه

» إن حصل في أرضه سمك ، أو عشب

فيها طائر : لم يملكه ، ولغيره أخذه

» من صاد طيراً على نخلة بدار قوم

فوقع فيها فهو لأهلها

» إن سقط خارج الدار : فهو لصائده

٤٣٩ يكره صيد السمك بالنجاسة ،

أو بمحرم

» لو منعه الماء حق صادة : حل أكله

٤٤٠ لا يصاد الحمام إلا أن يكون وحشياً

» تحل الطريدة ، والناد

» يكره الصيد من وكره

» يكره الصيد ليلاً وبمئقل

» لا بأس ببيع البندق ولا يصاد به

» إذا أرسل صيداً وقال : أعتقتك ،

لم يزل ملكه عنه

٤٤١ لو صاد صيداً فوجد عليه علامة

» الرابع : التسمية عند إرسال

السهم أو الجارحة

» إن ترك التسمية : لم يبيح

» لا يشترط أن يسمى بالعربية

٤٤٢ لو سمى على صيد فأصاب غيره : حل

» لا يضر تقدم التسمية على الإرسال

ولا تأخرها يسيراً



# الأَنْصِفُ

وَمَعْرِفَةُ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجَلِّدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المدرودي

الحنبلي تغمده الله برحمته

صححه وحققه

محمد حامد الفقي

الجزء العشرون

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقروأة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م



مطبعة السنة المحمدية



بسم الله الرحمن الرحيم

## باب العفو عن القصاص

قوله ﴿وَالْوَاجِبُ بِقَتْلِ الْعَمْدِ أَحَدُ شَيْئَيْنِ : الْقِصَاصُ ، أَوِ الدِّيةُ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ﴾ .

هذا المذهب المشهور ، المعمول به في المذهب . وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : أن الواجب القصاص عينا .

فعلى المذهب : الخيرة فيه إلى الولي . فإن شاء اقتص . وإن شاء أخذ الدية .

وإن شاء عفا إلى غير شيء . والعفو أفضل . بلا نزاع في الجملة .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : استيفاء الإنسان حقه من الدم عدل ،

والعفو إحسان . والإحسان هنا أفضل . لكن هذا الإحسان لا يكون إحساناً

إلا بعد العدل . وهو أن لا يحصل بالعفو ضرر . فإذا حصل به ضرر كان ظالماً

من العافي ، إما لنفسه وإما لغيره . فلا يشرع .

قلت : وهذا عين الصواب .

ويأتى بعض ذلك في آخر المحار بين .

وقال في القاعدة الرابعة والأربعين بعد المائة : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله :

مطالبة المقتول بالقصاص توجب تحتمه . فلا يمكن الورثة بعد ذلك من العفو .

وعلى المذهب : إن اختار القصاص فله العفو على الدية . على الصحيح من

المذهب . لأن القصاص أعلى . فكان له الانتقال إلى الأدنى . ويكون بدلاً عن

القصاص . وليست هذه الدية هي التي وجبت بالقتل . وعلى هذا أكثر الأصحاب .



قال في الفروع : فله ذلك في الأصح .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والكافي ، والمحزر ، والشرح ، والرايعتين ، والنظم ،  
والحاوي ، وغيرهم .

وهو قول القاضي ، وابن عقيل ، وغيرهما .

وقيل : ليس له ذلك . لأنه أسقطها باختياره القصاص ، فلم يعد إليها .

وهو احتمال في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وغيرهم .

وهو وجه في الترغيب .

وعلى المذهب أيضاً : إن اختار الدية سقط القصاص . ولم يملك طلبه ، كما

قال المصنف .

وعلى المذهب أيضاً : لو اختار القصاص كان له الصلح على أكثر من

الدية . على الصحيح من المذهب . لما تقدم . وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : ليس له ذلك .

واختاره في الانتصار ، وبعض المتأخرين من الأصحاب .

وتقدم ذلك في كلام المصنف في «باب الصلح» حيث قال «ويصح الصلح

عن القصاص بديات وبكل ما يثبت مهرأ» واستوفينا الكلام هناك فليعاود .

قوله ﴿وَلَهُ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ، وَإِنْ سَخِطَ الْجَانِي﴾ .

يعنى : إذا قلنا : الواجب القصاص عينا .

وهذا هو الصحيح على هذه الرواية .

وقدمه في الرايعتين ، والحاوي ، والنظم ، والفروع .

واختاره ابن حامد ، وغيره .

قال في المحزر ، وعنه : موجه القود عينا ، مع التخيير بينهما .



وعنه : أن موجبه القود عينا ، وأنه ليس له العفو على الدية بدون رضى الجاني  
فيكون قوده بحاله . انتهى .

فعلى هذه الرواية : إذا لم يرض الجاني فقوده باق . ويجوز له الصلح بأكثر  
من الدية .

وقال الشيرازى : لاشيء له ، ولو رضى . وشذذه الزركشى .

قوله ﴿ فَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا - وَقُلْنَا : الْوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ - فَلَهُ الدِّيةُ ﴾  
هذا المذهب .

قال فى الفروع : وإن عفا مطلقاً ، أو على غير مال ، أو عن القود مطلقاً ،  
ولو عن يده : فله الدية على الأصح ، على الرواية الأولى خاصة .

وقال فى الرايتين : وإن عفا مطلقاً - قلنا : يجب بالعمد قود أو دية -  
وجبت على الأصح . وإن قلنا : القود فقط سقطا .

وجزم به فى المحرر ، والمغنى ، والشرح ، والنظم ، والجارى الصغير ، الوجيز ،  
وغيرهم .

وعنه : ليس له شيء .

وقال فى القاعدة السابعة والثلاثين بعد المائة : لو عفا عن القصاص ولم يذكر  
مالاً - فإن قلنا : موجبه القصاص عينا - فلا شيء له . وإن قلنا : أحد شيئين :  
ثبت المال .

وخرج ابن عقيل : أنه إذا عفا عن القود سقط . ولا شيء له بكل حال ،  
على كل قول .

قال صاحب القواعد : وهذا ضعيف . انتهى .

وقال فى المحرر ، وغيره : ومن قال - لمن عليه قود فى نفس ، أو طرف - قد  
عفوت عنك ، أو عن جنائتك : فقد برىء من قود ذلك وديته . نص عليه .

وقيل : لا يبرأ من الدية ، إلا أن يقر العافى أنه أرادها بلفظه .



وقيل : يبرأ منها ، إلا أن يقول : إنما أردت القود دون الدية . فيقبل منه مع  
يمينه . انتهى .

وقال في الترغيب : إن قلنا : الواجب القود وحده : سقط ولا دية . وإن  
قلنا : أحد شيئين : انصرف العفو إلى القصاص في أصح الروايتين . والأخرى  
يسقطان جميعاً . ذكره في القواعد .

فائده : لو عفا عن القود إلى غير مال مصرحاً بذلك — فإن قلنا : الواجب  
القصاص عينا : فلا مال له في نفس الأمر . وقوله هذا لغو . وإن قلنا : الواجب  
أحد شيئين : سقط القصاص والمال جميعاً .  
فإن كان ممن لا تبرع له — كالحجور عليه لفس ، والمكاتب . والمريض فيما  
زاد على الثلث ، والورثة مع استغراق الديون للتركة — فوجهان .  
أمرهما : لا يسقط المال . وهو المشهور . قاله في القواعد .

والثاني : يسقط . وفي الحرر : أنه المنصوص .  
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن العفو لا يصح في قتل الغيلة ، لتعذر  
الاحتراز . كالقتل مكابرة .  
وذكر القاضي وجهها في قاتل الأئمة : يقتل حداً . لأن فساده عام أعظم من  
الحارب .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ : وَجِبَتِ الدِّيَةُ فِي تَرَكَّتِهِ ﴾ .  
وكذا لو قتل . وهذا هو الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم . وصححه في النظم .  
وجزم به في الحرر ، والحاوي في الموت . وقدماه في القتل .  
وقيل : تسقط بموته .



واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنها تسقط بموته وقتله . وخرجه وجهها .  
وسواء كان معسراً ، أو موسراً . وسواء قلنا : الواجب القصاص عينا ، أو  
الواجب : أحد شيئين .

وعنه : ينتقل الحق إذا قتل إلى القاتل الثاني . فيخير أولياء القتل الأول بين  
قتله ، أو العفو عنه .

وقال في الرعاية ، وقيل : إن قلنا الواجب أحد شيئين : وجبت الدية في  
تركته . وإن قلنا : الواجب القصاص عينا احتمل وجهين .

وذكر في القواعد النص عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقال : وعلل بأن  
الواجب بقتل العمد أحد شيئين . وقد فات أحدهما فتعين الآخر .

قال : وهذا يدل على أنه لا يجب شيء إذا قلنا : الواجب القود عينا .  
وقال القاضي : يجب مطلقا .

قوله ﴿ وَإِذَا قُطِعَ إصْبَعًا عَمْدًا . فَعَفَا عَنْهُ ، ثُمَّ سَرَتْ إِلَى الْكُفِّ ،  
أَوْ النَّفْسِ ، وَكَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ : فَلَهُ تَمَامُ الدِّيَةِ ﴾ .

يعنى : تمام دية ما سرت إليه . وهذا المذهب .  
جزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، ومنتخب الأدمي .

وقال في الرعاية : وإن قطع إصبعاً عمداً . فعفا عنها ، فسرت إلى الكف .  
فقال : لم أعف عن السراية ولا عن الدية : صدق إن حلف . وله دية كفه .  
وقيل : دون إصبع . وقيل : تهدر كفه بعفوه .

وإن سرت إلى نفسه وجبت الدية فقط .  
وقيل : إن كان العفو إلى مال ، وإلا فلا .



وقيل : يجب نصفها .  
وقيل : الكل هدر .  
قوله ﴿ وَإِنْ عَفَا عَلَى غَيْرِ مَالٍ : فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .  
وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .  
وحزم به في الوجيز . وقدمه في الخلاصة .  
وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لَهُ تِمَامَ الدِّيَّةِ . وهو المذهب .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .  
وقيل : يجب نصف الدية .  
قال القاضى : القياس أن يرجع الولى بنصف الدية . لأن المجنى عليه إنما عفا  
عن نصفها .

قوله ﴿ وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا : ابْنَى عَلَى الرَّوَائِثِ فِي مُوجِبِ الْعَمْدِ ﴾ .  
فإن قلنا : الواجب أحد شيئين : فهو كما لو عفا على مال .  
وإن قيل : الواجب القصاص عينا : فهو كما لو عفا إلى غير مال .  
وقطع به ابن منجا فى شرحه ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب .  
وقال فى الفروع : فله الدية . على الأصح ، على الأولى خاصة .  
وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وقيل : له نصف الدية .

وقيل : تسقط الدية كلها . كما ذكرها فى الرعاية .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ الْجَانِي الْعَافِيَ عَنِ الْقَطْعِ فَلَوْلِيَّهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ  
كَامِلَةً ﴾ .

وهو المذهب . اختاره أبو الخطاب فى الهداية .



وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدبي .

وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والنظم .

وقال القاضي : ليس له إلا القصاص ، أو تمام الدية .

وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

فأمره : إذا قال لمن عليه قود « عفوت عنك ، أو عن جنابتك » برىء من

الدية . كالقود . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقيل : يبرأ من الدية إذا قصدها بقوله .

وقيل : إن ادعى قصد القود فقط قبل وإلا برىء .

وقال في الترغيب : إن قلنا موجه أحد شيئين : بقيت الدية في أصح الروايتين .

قوله ﴿ وَإِذَا وَكَلَّ رَجُلًا فِي الْقِصَاصِ ، ثُمَّ عَفَا وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَكِيلُ

حَتَّى اقْتَصَّ : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

يعنى : على الوكيل . وهذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَضْمَنَ الْوَكِيلُ . وهو وجه .

قال في الشرح ، وغيره : وقال غير أبي بكر : يخرج في صحة العفو وجهان .

بناء على الروايتين في الوكيل : هل ينعزل بعزل الموكل قبل علمه ، أم لا ؟

قلت : الصحيح من المذهب : أنه ينعزل .

والصواب : أنه لا ينعزل . كما تقدم .

فعلى القول بأن الوكيل يضمن : فيرجعُ بِهِ عَلَى الْمَوْكَلِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

لَا نَهْ غَرَّهُ .



وهو الصحيح . قدمه في الفروع .  
والوجه الآخر : لا يرجع به . اختاره أبو بكر .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .  
وأطلقهما في المحرر ، وشرح ابن منجا .  
فعلى هذا الوجه - وهو أنه لا يرجع به - : يكون في ماله حالا . على الصحيح  
من المذهب . اختاره أبو بكر ، والقاضى .  
وقدمه المصنف ، وصاحب الفروع ، والنظم .  
وقال أبو الخطاب : يكون على عاقلته . اختاره في الهداية .  
فعليهما : إن كان عفا إلى الدية ، فهي للعافى على الجانى .  
قوله ﴿ وَهَلْ يَضْمَنُ الْعَافِي ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ﴾ .  
يعنى إذا قلنا : إن الوكيل لا شئ عليه . ذكرها أبو بكر .  
وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر .  
أمرهما : لا يضمن . وهو المذهب .  
والوجه الثانى : يضمن .  
جزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفروع .  
قوله ﴿ وَإِنْ عَفَا عَنْ قَاتِلِهِ بَعْدَ الْجُرْحِ : صَحَّ ﴾ .  
سواء كان بلفظ العفو أو الوصية . وهو المذهب .  
جزم به فى الشرح ، وشرح ابن منجا .  
وقدمه فى الفروع ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والمحرر .  
وعنه فى القود : إن كان الجرح لا قود فيه إذا برئ : صح . وإلا فلا .  
فأئرة : لو قال « عفوت عن الجناية وما يحدث منها » صح . ولم يضمن  
السراية .



فإن كان عمداً : لم يضمن شيئاً . وإن كان خطأ : اعتبر خروجهما من  
الثالث . قاله في المغنى ، والشرح .

وظاهر ما قدمه في الفروع : السقوط مطلقاً .

وهو ظاهر كلامه في النظم ، والمحزر .

وإن قال « عفوت عن هذا الجرح ، أو هذه الضربة » فعنه : يضمن السراية

بقسطها من الدية .

وعنه : لا يضمن . قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وأطلقهما في الفروع ، والمحزر .

وإن قال « عفوت عن هذه الجناية » وأطلق : لم يضمن السراية .

وإن قصد بالجناية الجرح . ففيه — على المذهب في أصل المسألة — وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

قدم في النظم عدم الضمان .

وقدمه في المحزر على الرواية الأولى في التي قبلها .

وصححه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قوله « وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِنَ الدِّيَةِ ، أَوْ وَصَّى لَهُ بِهَا ، فَهِيَ وَصِيَّةٌ لِقَاتِلٍ :

هَلْ تَصِحُّ عَلَى رِوَايَتَيْنِ » .

وأطلقهما في الهداية .

إصراهما : تصح . وهى المذهب . وتعتبر من الثالث .

وكذا قال في الهداية ، والخلاصة .

قال الشارح : هكذا ذكره في « كتاب المقنع » ولم يفرق بين العمد والخطأ .

والذى ذكره في المغنى : إن كان خطأ : اعتبرت من الثالث . وإلا فلا .

وقيل : تصح من كل ماله . ذكره في الرعايتين .



والرواية الثانية : لا تصح .  
وقدمه في الرايتين ، والحاوي .  
وتقدم ما يشابه ذلك في « باب الموصى له » عند قوله « إذا جرحه ثم أوصى له فمات من الجرح » .  
ويحتمل أن لا يصح عفوّه عن المال ، ولا وصيته به لقاتل ولا غيره . إذا قلنا : يحدث على ملك الورثة .  
وقد تقدم أيضاً في « باب الموصى به » فيما إذا قتل وأخذت الدية : هل يدخل في الوصية أم لا ؟ فليراجع .  
وذكر في الترغيب وجهها : يصح بلفظ الإبراء ، لا الوصية .  
وقال في الترغيب أيضاً : تخرج في السرية في النفس روايات : الصحة ، وعدمها والثالثة : يجب النصف ، بناء على أن صحة العفو ليس بوصية . ويبقى ما قبل السرية . لا يصح الإبراء عنها .  
قال : وذهب ابن أبي موسى إلى صحته في العمد ، وفي الخطأ من ثلثه .  
قلت : وذكر أيضاً هذا المصنف في المغني ، والشارح .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَبْرَأَ الْقَاتِلَ مِنَ الدِّيَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، أَوِ الْعَبْدَ مِنْ جُنَايَتِهِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ أَرْشُهَا بِرَقَبَتِهِ : لَمْ يَصِحَّ ﴾ .  
في الأولى . قولاً واحداً .  
ولا يصح في الثانية . على الصحيح من المذهب .  
قال في الفروع : ولم يصح في الأصح .  
وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والخلاصة ، وغيرهم .  
وقيل : يصح إبراء العبد من جنايته التي يتعلق أَرْشُهَا بِرَقَبَتِهِ .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَبْرَأَ الْعَاقِلَ أَوْ السَّيِّدَ : صَحَّ ﴾ .



هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
ويتخرج أن لا يصح الإبراء منه بحال . على الرواية التي تقول : تجب الدية  
للورثة . لا للمقتول . قاله في الهداية . قال : وفيه بعد .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَبَ لِعَبْدٍ قِصَاصٌ ، أَوْ تَعَزِيرٌ قَذْفٌ : فَلَهُ ظَلْمُهُ  
وَالْعَفْوُ عَنْهُ . وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلسَّيِّدِ ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْعَبْدُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال ابن عقيل - في حد القذف - : ليس للسيد المطالبة به ، والعفو عنه .  
لأن السيد إنما يملك ما كان مالا ، أو طلب بدل هو مال كالقصاص . فأما ما لم يكن  
مالا ولا له بدل هو مال : فلا يملك المطالبة به ، كالقسم وخيار العيب ، والعنة .  
وقال ابن عبد القوي : إذا قلنا « الواجب أحد شيئين » يحتمل أن للسيد  
المطالبة بالدية ما لم يعف العبد .

والقول بأن للسيد المطالبة بالدية : فيه إسقاط حق العبد مما جعله الشارع  
مخيراً فيه . فيكون منفيًا .

قال في القواعد الأصولية : قلت : ويتخرج لنا في عتق العبد مطلقاً في جنابة  
العمد : وجهان ، من مسألة المفلس . وهنا أولى بعدم السقوط . إذ ذات العبد  
ملك للسيد ، بخلاف المفلس . انتهى .



## باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

قوله ﴿كُلُّ مَنْ أُقِيدَ بغيرِهِ فِي النَّفْسِ: أُقِيدَ بِهِ فِيمَا دُونَهَا. وَمَنْ لَا فَلَا﴾ .

يعنى : ومن لا يقاد بغيره فى النفس لا يقاد به فيما دونها . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : لا قود بين العبيد مطلقاً . نقلها الأثرم ، ومهنا .

وعنه : لا قود بينهم فيما دون النفس .

وعنه : لا قود بينهم فى النفس والطرف ، حتى تستوي القيمة . ذكره فى الانتصار .

قال حرب - فى الطرف - : كأنه مال ، إذا استوت القيمة .

وتقدم بعض ذلك فى « باب شروط القصاص » .

قوله ﴿وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِمِثْلِ الْمُوجِبِ فِي النَّفْسِ. وَهُوَ الْعَمْدُ الْمَحْضُ﴾ هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

واختار أبو بكر ، وابن أبى موسى ، والشيرازى : يجب القصاص أيضاً فى شبه العمد . وذكره القاضى رواية .

قوله ﴿وَهَلْ يَجْزَى الْقصاص فِي الْآلِيَةِ وَالشَّفْرِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .



أطلق في إجراء القصاص في الآلية وجهين .  
وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والحاوى الصغير ،  
والفروع .

أما هما : يجرى القصاص فيهما . وهو المذهب . صححه في التصحيح .

وجزم به في الكافى ، والوجيز .

والوجه الثانى : لا يجرى القصاص فيهما .

قلت : وهو الصواب .

وصححه في النظم . وقدمه في الرعايتين .

وأطلق المصنف في إجراء القصاص في الشفر وجهين .

وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والكافى ،

والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والحاوى الصغير ، والفروع .

أما هما : يجرى القصاص فيه . وهو المذهب . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز . واختاره أبو الخطاب .

والوجه الثانى : لا يجرى القصاص فيه .

قلت : وهو الصواب .

وقال في الخلاصة : فلا قصاص فيه في الأظهر . واختاره القاضى .

وصححه في النظم . وقدمه في الرعايتين .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لِلْقِصَاصِ فِي الطَّرَفِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ .

أَحَدُهَا : الْأَمْنُ مِنَ الْحَيْفِ ﴾ .

أنه لا يجب القصاص في اللطمة ونحوها . لأنه لا يؤمن في ذلك الحيف .

وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .



ونقل حنبل ، والشالنجي : القود في اللطمة ونحوها .  
ونقل حنبل : قال الإمام أحمد رحمه الله : الشعبي ، والحكم ، وحماد ،  
رحمهم الله ، قالوا : ما أصاب بسوط أو عصا ، وكان دون النفس : ففيه القصاص .  
قال الإمام أحمد رحمه الله : وكذلك أرى .  
ونقل أبو طالب : لا قصاص بين المرأة وزوجها في أدب يؤدها به .  
فإن اعتدى ، أو جرح ، أو كسر : يقتص لها منه .  
ونقل ابن منصور : إذا قتله بعصا ، أو خنقه ، أو شدخ رأسه بحجر : يقتل  
بمثل الذي قتل به . لأن الجروح قصاص .  
ونقل أيضاً : كل شيء من الجراح والكسر ، يقدر على الاقتصاص ، يقتص  
منه ، للأخبار .  
واختار ذلك الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : ثبت ذلك عن الخلفاء  
الراشدين رضي الله تعالى عنهم .

#### تفسيرها

أمرهما : تقدم في أثناء الغضب - قبيل قوله « فإن كان مصوغاً أو تبرأ .  
هل يقتص في المال » مثل شق ثوبه ونحوه ؟

الثاني : قوله « ويشترط للقصاص في الطرف الأمن من الحيف » .

قال الزركشي : واعلم أن ظاهر كلام ابن حمدان - تبعاً لأبي محمد - : أن  
المشترط لوجوب القصاص : أمن الحيف . وهو أخص من إمكان الاستيفاء بلا حيف  
والخرق إنما اشترط إمكان الاستيفاء بلا حيف . وتبعه أبو محمد في المغنى ، والمجد .  
وجعل المجد أمن الحيف شرطاً لجواز الاستيفاء . وهو التحقيق .

وعليه : لو أقدم واستوفى ، ولم يتعد : وقع الموقع ، ولا شيء عليه .

وكذا صرح المجد .



وعلى مقتضى قول ابن حمدان ، وما في المقنع : تكون جناية مبتدأة . يترتب عليها مقتضاها . انتهى .  
قلت : الذي يظهر : أنه لا يلزم ما قاله عن ابن حمدان ، والمصنف : إذا أقدم واستوفى .

أكثر ما فيه : أنا إذا خفنا الخيف : منعناه من الاستيفاء . فلو أقدم وفعل ، ولم يحصل خيف : فليس في كلامهما ما يقتضى الضمان بذلك .

قوله ﴿ فَإِنْ قَطَعَ الْقَصَبَةَ ، أَوْ قَطَعَ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ أَوْ السَّاقِ ﴾ .  
وكذا لو قطع من العضد ، أو الورك : فلا قصاص في أحد الوجهين .  
وهو المذهب ، نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال في الهداية : هو المنصوص ، واختيار أبي بكر ، والأصحاب .  
وصححه في التصحيح ، وغيره .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والهادي ، وغيرهم - قال أصحابنا : لا قصاص .

وفي الوجه الآخر : يقتص من حد المارن ، ومن الكعك والمرفق ، والركبة والكعب . وهو احتمال في الهداية .

واختاره أبو بكر فيما قطعه من نصف الكف ، أو زاد قطع الأصابع . ذكره المصنف ، والشارح .

فعلى المذهب : لو قطع يده من الكعك ، ثم تأكلت إلى نصف الذراع : فلا قود له أيضاً ، اعتباراً بالاستقرار . قاله القاضي ، وغيره .

وقدمه في الرايتين . وصححه الناظم .  
وقال المجد : يقتص هنا من الكعك أو الكعب .



قوله ﴿وَهَلْ يَجِبُ لَهُ أَرْضُ الْبَاقِي؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمنفى ،  
والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والشرح ، وشرح  
ابن منجا .

أمرهما : لا يجب له أرض . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

قال الزركشي : هذا أشهر الوجهين .

والوجه الثاني : له الأرض . اختاره ابن حامد .

قدم في المنفى : في قصبة الأنف حكومة مع القصاص .

وقال فيمن قطع من نصف الذراع : ليس له القطع من ذلك الموضع . وله  
نصف الدية ، وحكومة في المقطوع من الذراع . وهل له أن يقطع من الكوع ؟  
فيه وجهان .

ومن جَوَّز له القطع من الكوع ، فعنده في وجوب الحكومة لما قطع من  
الذراع : وجهان .

تنبيه : الخلاف هنا يعود على كلا الوجهين . يعني سواء قلنا : يقتص ، أو  
لا يقتص .

قال في الفروع : وعليهما في أرض الباقي - ولو خطأ - : وجهان .  
وصاحب الوجيز : إنما حكى ذلك على القول بأنه لا قصاص . مع أن ظاهر  
كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمصنف هنا : أن الخلاف على  
الوجه الثاني . وهو القول بالقتصاص .  
وعلى كل حال : الخلاف جار في المسألتين .



فأمرهما

بقوله ﴿ وَيُقْتَصُّ مِنَ الْمِنْكَبِ إِذَا لَمْ يَخَفْ جَائِقَةً ﴾

بلا نزاع .

لكن إن خيف : هل له أن يقتص من مرققه ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، والحاوى .

أمرهما : له ذلك . وهو الصحيح .

جزم به في الوجيز .

وقدمه في الرايعتين ، والحاوى . وصححه في النظم .

والوجه الثانى : ليس له ذلك .

الثانية : لو خالف واقتص مع خشية الحيف ، أو من مأومة ، أو جائقة ،

أو نصف ذراع ونحوه : أجزاء . بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِذَا أَوْضَحَ إِنْسَانًا . فَذَهَبَ ضَوْءُ عَيْنَيْهِ ، أَوْ سَمِعَهُ ، أَوْ

شَمَّهُ . فَإِنَّهُ يُوضِّحُهُ . فَإِنْ ذَهَبَ ذَلِكَ وَإِلَّا اسْتَعْمَلَ فِيهِ مَا يَذْهَبُهُ مِنْ

غَيْرِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى حَدِّقَتِهِ ، أَوْ أُذُنِهِ ، أَوْ أَنْفِهِ ﴾ .

هذا المذهب ، أعنى استعمال ما يذهب ذلك . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع

به كثير منهم . منهم : صاحب المنور .

قال في الفروع : هذا الأشهر .

وقدمه في المحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى .

وقيل : يلزمه ديبته من غير استعمال ما يذهب به .

وهل يلزمه فى ماله ، أو على عاقلته ؟ على وجهين .

وأطلقهما فى المحزر ، والرايعتين ، والحاوى .



قلت : الصواب وجوبها عليه .  
ولو أذهب ذلك عمداً بشجة لا قود فيها ، أو لطمة : فهل يقتص منه بالدواء ،  
أو تتعين ديته من الابتداء ؟ على الوجهين المتقدمين .  
فأمره : وكذا الحكم فيما إذا لطمه فأذهب ضوء عينيه أو غيرها .

### تغييره

أمرهما : قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِالْجُنَايَةِ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ سَقَطَ ﴾ .

يعنى القود وأخذت الدية .  
الثانى : مفهوم قوله ﴿ وَلَا تُؤْخَذُ أَصْلِيَّةٌ بِزَائِدَةٍ ، وَلَا زَائِدَةٌ بِأَصْلِيَّةٍ ﴾ .  
أن الزائدة تؤخذ بالزائدة . وهو صحيح . وهو المذهب ، بشرط أن يستويا محلاً  
وخلقة ، ولو تفاوتتا قدرأ .

جزم به فى الحرر ، والرعاية ، والحاوى . وقدمه فى الفروع .  
وقيل : لا يؤخذ بها أيضاً .  
فإن اختلفا لم تؤخذ بها قولاً واحداً .  
فأمره : تؤخذ كاملة الأصابع بزائدة إصبعاً . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : لا تؤخذ بها .

فإن ذهبت الإصبع الزائدة : فله الأخذ .  
قوله ﴿ وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَيْهِ : لَمْ يَحْزُ ﴾ .  
يعنى : إذا تراضيا على أن يأخذ الأصلية بالزائدة ، أو عكسه . وهذا بلا نزاع .  
فإن فعلاً ، أو قطعها تعدياً ، أو قال « أخرج يمينك » فأخرج يساره فقطعها  
أجزأت على كل حال . وسقط القصاص .



هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره .  
 وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .  
 وقدمه في الحرر ، والشرح ، والفروع .  
 وقال ابن حامد : إن أخرجها عمداً : لم يجز . ويستوفى من يمينه بعد اندمال اليسار .

قوله ﴿ وَإِنْ أَخْرَجَهَا دَهْشَةً ، أَوْ ظَنَّا أَنَّهَا تُجْزَى ﴾ : فعلى القاطع ديتها .

هذا ظاهر كلام ابن حامد واختياره .  
 وجزم به الأدمى في منتخبه .  
 قال الشارح وغيره : فعلى القاطع ديتها إن علم أنها يسار ، وأنها لا تجزى .  
 ويعزر . وجزم به .  
 واختار ابن حامد أيضاً : أنه إن أخرجها عمداً ، وقطعها : أنها تذهب هدراً .  
 انتهى .

وقول ابن حامد « ويستوفى من يمينه بعد اندمال اليسار » يعني : إذا لم يتراضيا . فأما إن تراضيا : ففي سقوطه إلى الدية وجهان .  
 وقال في الترغيب - في أصل المسألة - إذا ادعى كل منهما أنه دهش : اقتص من يسار القاطع . لأنه مأثور بالتثبت .  
 وقال : إن قطعها علماً عمداً فالقود .  
 وقيل : الدية . ويقتص من يمينه بعد الاندمال .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : اسْتَوَاؤُهُمَا فِي الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ . فَلَا يُؤْخَذُ لِسَانَ نَاطِقٍ بِأَخْرَسٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .



منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ،  
والحرر ، والشرح ، وغيرهم .  
قال المصنف ، والشارح : لا نعلم فيه خلافاً ، إلا عن داود بن علي . وقدمه  
في الفروع .

وقال في الترغيب : في لسان الناطق بأخرس وجهان .  
قوله ﴿ وَلَا ذَكَرْ فَعَلٍ بِذَكَرٍ خَصِيٍّ وَلَا عَيْنٍ ﴾ .  
وهو المذهب فيهما . اختاره الشريف أبو جعفر وغيره .  
قال الزركشي : واختارها أبو بكر ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما ،  
والشيرازي ، وغيرهم .

وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
ويحتمل أن يؤخذ بهما . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، واختارها  
أبو بكر . وهو مقتضى كلام الخرقى .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والرايعتين .  
وعنه : يؤخذ ذكر الفعل بذكر العين خاصة . اختاره ابن حامد .  
وأطلقهن في الحرر ، والحاوي الصغير .  
قال القاضي - وتبعه في الخلاصة - : ولا يؤخذ ذكر الفعل بالخصي . وفي  
ذكر العين وجهان .

قال القاضي في الجامع - وتبعه في الهداية - وأصل الوجهين : هل في ذكر  
الخصي والعين دية كاملة ، أو حكمة ؟ على روايتين .  
قوله ﴿ إِلَّا مَارِئُ الْأَشْمِ الصَّحِيحُ يُؤْخَذُ بِمَارِئِ الْأَخْشَمِ ﴾



وَالْمَجْدُومُ<sup>(١)</sup> ، وَالْمُسْتَحْشِفِ ، وَأُذُنُ السَّمِيعِ بِأُذُنِ الْأَصَمِّ الشَّلَاءِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وأطلق في المغنى ، والسكاكى ، والهادى ، والشرح ، في أخذ الصحيح بالمستحشف الوجهين .

أمرهما : يؤخذ . وهو المذهب . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز .

وجزم في المغنى والسكاكى ، والشرح . وهو مقتضى كلام الخرقى .  
واختار القاضى : أخذ الأذن الصحيحة والأنف الأشم بالأنف الأخرى وبالأذن الأصم .

واختار القاضى ، والمصنف : عدم أخذ الأذن الصحيحة والأنف الصحيحة بالأنف والأذن الخزومتين .

واختار القاضى أخذ الأذن الصحيحة بالأذن الشلاء .

والوجه الثانى : لا يؤخذ به فى الجميع .

قال الأدمى فى منتخبه : لا يؤخذ عضو صحيح بأشل .

قال فى المحرم ، وقال القاضى : يؤخذ فى الجميع إلا فى الخزوم خاصة .

تنبيه : ذكر المصنف أخذ أذن السميع بأذن الأصم الشلاء على أحد الوجهين ولم أر الأصحاب ذكروا إلا الصمم منفرداً ، والشلل كذلك من غير جمع . فلعله سقط من هنا واو .

(١) كذا فى الأصل الصحيح . وفى كشف القناع « المجذوم » المقطوع وتر

أنفه ، و « المستحشف » الردى .



ويكون تقديره : بإذن الأصم والشلل ، موافقة لسكلام الأصحاب . مع أنه لا يتمتع وجود الخلاف في صورة المصنف . والله أعلم .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ الْمَعِيْبُ مِنْ ذَلِكَ ﴾ كُله ﴿ بِالصَّحِيْحِ ﴾ ، وَبِمِثْلِهِ إِذَا أَمِنَ مِنْ قَطْعِ الشَّلَاءِ التَّلَفُ ﴿ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ مَعَ الْقِصَاصِ أَرْشٌ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره . وصححه في التصحيح .

قال المصنف ، والشارح : هذا أصح .

قال الزركشي : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وفي الوجه الآخر : له دية الأصابع الناقصة .

واختاره ابن حامد ، والقاضي .

قوله ﴿ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْ أَجْلِ الشَّلَلِ ﴾ .

هذا المذهب . قال الزركشي : هذا المذهب .

وجزم به الخرقى ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، وصحاحه .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال ابن منجا في شرحه : وهو قول القاضي وشيخه .

وقيل : الشلل موت .

قال في الفنون : سمعته من جماعة من البله المدعين للفقهاء . قال : وهو بعيد .

وإلا لأنتن واستتعال كالحَيوان .

وقال في الواضح : إن ثبت فلا قود في ميت .



واختار أبو الخطاب : أن له أرشه مطلقاً . قياساً على قوله في عين الأعور .  
قال في المحرر ، والحاوي : وهو أشبه بكلام الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به في المنور .

قوله ﴿ وَإِنْ اٰخْتَلَفَا فِي شَلَلِ اَلْعُضْوِ وَصِحَّتْهُ ، فَأَيُّهُمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؟  
فِيهِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

أمرهما : القول قول ولي الجناية . وهو المذهب . نص عليه . واختاره  
أبو بكر . وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
والوجه الثاني : القول قول الجاني . اختاره ابن حامد .

واختار في الترغيب عكس قول ابن حامد في أعضاء باطنة لتعذر البينة .

وقيل : القول قول ولي الجناية إن اتفقا على صحة العضو .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ بَعْضَ لِسَانِهِ وَمَارَنَهُ ، أَوْ شَفَتَهُ ، أَوْ حَشَقَتَهُ ،  
أَوْ أَذَنَهُ : أَخَذَ مِثْلَهُ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ . كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ ﴾ .

هذا المذهب . وقطع به الأصحاب في غير قطع بعض اللسان .

والصحيح من المذهب : أنه كذلك .

جزم به في الوجيز ، ومقتخب الأدمي .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والفروع ، والحاوي ، والرايعتين .

وقيل : لا قود ببعض اللسان .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمنور .

قال في المحرر ، والحاوي الصغير : وهو الأصح .



قوله ﴿وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ السِّنِّ حَتَّى يُؤَيَّسَ مِنْ عَوْدِهَا بِقَوْلِ أَهْلِ  
الْخَبَرَةِ﴾ .

هذا المذهب المجزوم به عند الأصحاب .  
إلا أن المصنف اختار في سن الكبير ونحوها : القود في الحال .  
قلت : وهو الصواب . ولعله مراد الأصحاب . فإن سن الكبير إذا قلعت  
يئأس من عودها غالبا .

قوله ﴿فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَأْسِ مِنْ عَوْدِهَا ، فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا . وَلَا قِصَاصَ  
فِيهَا﴾ .

يجب ديتها إذا مات قبل اليأس من عودها . على الصحيح من المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم  
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .  
وصححه في النظم ، وغيره .

وقيل : لا شيء عليه . بل تذهب هدرأ ، كنبت شيء فيه . قاله في المنتخب  
فأمره : الظفر كالسن في ذلك .

وله في غيرها الدية . وفي القود وجهان . وأطلقهما في الفروع .  
أمرهما : له القود حيث شرع . وهو المذهب .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .  
وجزم به في المنور ، وغيره .

والوجه الثاني : ليس له القود .

قوله ﴿وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ سِنٍّ ، فَعَادَتْ : غَرِمَ سِنُّ الْجَانِي ، ثُمَّ إِنْ عَادَتْ  
سِنُّ الْجَانِي : رَدَّ مَا أَخَذَ﴾ .



هذا المذهب المقطوع به عند جماهير الأصحاب .  
ونقل ابن الجوزي في المذهب - فيمن قلع سن كبير ، ثم نبث - أنه لا يرد  
ما أخذ .  
قال : ذكره أبو بكر .

ويأتى ذلك أيضاً في « باب ذكر ديات الأعضاء ومنافعها » في أول الفصل  
الثاني .

فأمره : حيث قلنا « يرد ما أخذ » فإنه لا زكاة فيه . كمال ضال . ذكره  
أبو المعالي .

قوله ﴿ التَّوَعُّ الثَّانِي : الْجُرُوحُ . فَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي كُلِّ جُرْحٍ  
يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ . كَالْمَوْضِحَةِ وَجُرْحِ الْعَضِدِ وَالسَّاعِدِ ، وَالْفَخِذِ وَالسَّاقِ  
وَالْقَدَمِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .  
وقيل له - في رواية أبي داود - الموضحة يقتص منها ؟ قال : الموضحة كيف  
يحيط بها .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّجَاجِ وَالْجُرُوحِ ، كَمَا دُونَ  
الْمَوْضِحَةِ وَأَعْظَمَ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْمَوْضِحَةِ . كَالْهَاشِمَةِ  
وَالْمَنْقَلَةِ وَالْمَأْمُومَةِ . فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مَوْضِحَةً ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ﴾ .  
وجزم به الأدمي في منتخبه . وقدمه في الحاوي .

وقال ابن حامد : له ما بين دية الموضحة ودية تلك الشجرة . فيأخذ في الهاشمة  
خمساً من الإبل . وفي المنقلة : عشرأ . وفي المأمومة : ثمانية وعشرين وثلاثاً .



وجزم به في الوجيز ، والمنور .  
وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمعنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن  
منبجا ، والفروع .

قوله ﴿ وَيُعْتَبَرُ قَدْرُ الْجَرْحِ بِالْمِسَاحَةِ . فَلَوْ أَوْضَحَ إِنْسَانًا فِي بَعْضِ  
رَأْسِهِ ، مِقْدَارُ ذَلِكَ الْبَعْضِ جَمِيعُ رَأْسِ الشَّاجِّ وَزِيَادَةٌ : كَانَ لَهُ أَنْ  
يُوضَحَهُ فِي جَمِيعِ رَأْسِهِ ﴾ بلا نزاع أعلمه .

﴿ وَفِي الْأَرْضِ لِلزَّائِدِ وَجْهَانِ ﴾ .

قال في الوجيز : وفي بعض إصبع روايتان .  
وأطلق الوجهين في الفروع ، والمحزر ، والحاوي الصغير .  
أمرهما : لا يلزمه أرش الزائد . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .  
قال القاضي : هذا ظاهر كلام أبي بكر .

قال في الهداية ، والمذهب وغيرهما : لا يلزمه أرش الزائد على قول أبي بكر .  
والوجه الثاني : له الأرض للزائد . اختاره ابن حامد ، وبعض الأصحاب . قاله  
الشارح .

وصححه في الرعايتين .  
وجزم به في المنور .

فائدة : لو كانت الصفة بالعكس ، بأن أوضح كل رأسه ، وكان رأس الجاني  
أكبر منه : فله قدر شجته من أي الجانبين شاء فقط . على الصحيح من المذهب .  
وجزم به في المحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوي ، وغيرهم .



وقدمه في الفروع .

وقيل : ومن الجانبين أيضاً .

وأما إذا كانت الشجرة بقدر بعض الرأس منهما : لم يعدل عن جانبها إلى غيره  
بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ جُرْحٍ مُوجِبٍ  
لِلْقِصَاصِ ، وَتَسَاوَتْ أَفْعَالُهُمْ ، مِثْلَ أَنْ يَضَعُوا الْحَدِيدَةَ عَلَى يَدِهِ  
وَيَتَحَامَلُوا عَلَيْهَا جَمِيعًا ، حَتَّى تَبِينَ : فَعَلَى جَمِيعِهِمُ الْقِصَاصُ فِي إِحْدَى  
الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ وهو المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا أشهر الروايتين . وهو الذي ذكره الخرق .

قال الزركشي : هذا المذهب .

وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، وغيرها .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا قصاص عليهم .

والحكم هنا كالحكم في قتل الجماعة بالواحد . على ما تقدم في « كتاب

الجنايات » وشرطه ، كما قال المصنف .

أما لو تفرقت أفعالهم ، أو قطع كل إنسان من جانب : فلا قصاص . رواية  
واحدة كما قال .

فأئمة : قال ابن منبج في شرحه : لو حلف كل واحد منهم « أنه لا يقطع  
يد أحد » حنث بهذا الفعل .

وكذا قال أبو البقاء : إن كلا منهم قاطع .

وكذا قال أبو الخطاب في انتصاره .



وقال أبو البقاء : إن كلاً منهم قاطع لجميع اليد .  
قوله ﴿ وَسِرَايَةَ الْجَنَائِيَةِ مَضْمُونَةً بِالْقِصَاصِ وَالْذِّبَةِ . فَلَوْ قَطَعَ إصْبَعًا  
فَتَأْكُلْتَ أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا ، وَسَقَطَتْ مِنْ مِفْصَلٍ ، أَوْ تَأْكُلْتَ يَدٌ  
وَسَقَطَتْ مِنَ الْكُوعِ : وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي ذَلِكَ ﴾ بلا نزاع أعلمه .  
وهو من مفردات المذهب .

﴿ وَإِنْ شُلَّ فَفِيهِ دِيَّةٌ دُونَ الْقِصَاصِ ﴾ .  
على الصحيح من المذهب .

جزم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز . وقدمه في الفروع .  
وقال ابن أبي موسى : لا قود بنقصه بعد برئه .

قوله ﴿ وَسِرَايَةَ الْقَوْدِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ . فَلَوْ قَطَعَ الْيَدَ قِصَاصًا . فَسَرَى  
إِلَى النَّفْسِ : فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاطِعِ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو اقتصر قهراً مع حر أو برد ، أو بآلة - كالة أو مسمومة ونحوه :  
لزمه بقية الدية . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز  
وقدمه في الفروع وصححه في الرعايتين .

وعند القاضي : يلزمه نصف الدية  
وقال ابن عقيل : من له قود في نفس وطرف . فقطع طرفه فسرى . أوصال  
من عليه الدية ، فدفعه دفعاً جائراً ، فقتله : هل يكون مستوفياً لحقه ، كما يجزى  
إطعام مضطر عن كفارة قد وجب عليه بدله له . وكذا من دخل مسجداً وصلى  
قضاء ونوى ، كفاه عن تحية المسجد ؟ فيه احتمالان .

قوله ﴿ وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الطَّرَفِ إِلَّا بَعْدَ بُرْئِهِ ﴾ .



الصحيح من المذهب : أنه يحرم عليه أن يقتص من الطرف قبل برئه . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . بل وظاهر كلام الأصحاب .  
قال في الفروع : ويحرم القود قبل برئه على الأصح .  
وعنه : لا يحرم .

وهو تخريج في المغنى ، والشرح من قولنا : إنه إذا سرى إلى السن يفعل به كما فعل .

فأمره : قوله ﴿ فَإِنْ اقْتَصَّ ﴾ قبل ذلك بطل حقه ﴿ مِنْ سِرَايَةِ جُرْحِهِ فَلَوْ سَرَى إِلَى نَفْسِهِ ﴾ : كان هدرًا .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : لأنه قد دخله العفو بالقصاص .  
وهو من المفردات .



## كتاب الديات

قوله ﴿كُلُّ مَنْ أَتَلَفَ إِنْسَانًا، أَوْ جُزْءًا مِنْهُ بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ سَبَبٍ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ. فَإِنْ كَانَ عَمْدًا مُحَضًّا: فَهِيَ مِنْ مَالِ الْجَانِي حَالَةً﴾ .

بلا نزاع . ويأتى ذلك فيما لا تحمله العاقلة فى « باب العاقلة » .

تنبيه : قوله ﴿وَإِنْ كَانَ شَبِيهَ عَمْدٍ أَوْ خَطِئًا، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ: فَعَلَى عَاقِلَتِهِ﴾ .

أما الخطأ وما جرى مجراه : فتحمله العاقلة .

وأما شبه العمد : فجزم المصنف هنا : بأنها تحمله . وهو المذهب .

وقال أبو بكر : لا تحمله .

ويأتى ذكر الخلاف صريحاً فى كلام المصنف فى « باب العاقلة » .

قوله ﴿وَلَوْ أَلْتَقَى عَلَى إِنْسَانٍ أَفْعَى، أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهَا فَقَتَلَتْهُ، أَوْ طَلَبَ إِنْسَانًا بِسَيْفٍ مُجَرَّدٍ فَهَرَبَ مِنْهُ، فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ تَلَفَ بِهِ - بَصِيرًا كَانَ أَوْ ضَرِيرًا - : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال فى الترغيب ، والبلغة : وعندى أنه كذلك إذا اندهش ، أو لم يعلم بالبئر .

أما إذا تعمد إلقاء نفسه ، مع القطع بالهلاك : فلا خلاص من الهلاك . فيكون كال مباشر من التسبب .

قال فى الفروع : ويتوجه أنه مراد غيره .

قلت : الذى ينبغى أن يحزم به : أنه مراد الأصحاب . وكلامهم يدل عليه .

تنبيه : قوله ﴿أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فِي فِنَائِهِ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾ .



مراده : إذا كان الحفر محرماً ، وسواء كان في فنائه أو غيره . فراده : ضرب مثال . لاحصر المسألة في ذلك .

وتقدم في « كتاب الجنائيات » قبيل قوله « وشبه العمدة » في الفائدة الثامنة « إذا حفر في بيته بئراً وستره ليقع فيه أحد » .

وتقدم في أواخر العصب في كلام المصنف « إذا حفر في فنائه بئراً لنفسه ، أو حفرها في سابلة لنفع المسلمين . ووقع فيها شيء ما حكمه ؟ » فليراجع .

قوله « أَوْ صَبَّ مَاءٌ فِي طَرِيقٍ ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ » .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره . وقال في الترغيب : إن رشه لذهاب الغبار : فمصلحة عامة ، كحفر بئر في سابلة .

وفيه روايتان .

نقل ابن منصور : إن ألقى كيساً فيه دراهم في الطريق فسكر لقاء الحجر ، وأن كل من فعل فيها شيئاً ليس منفعة : ضمن .

وتقدم في أواخر العصب « لو ترك طيناً في الطريق ، أو خشبة أو عموداً ، أو حجراً ونحو ذلك ، فتلف به شيء » فليراجع .

قوله « أَوْ بَالَتْ فِيهَا دَابَّتُهُ وَيَدُّهُ عَلَيْهِ ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ » .

وهذا المذهب . سواء كان راكباً أو قائداً أو سائقاً . وعليه الأصحاب . وقال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : وقياس المذهب لا يضمنه ، كمن

سلم على غيره ، أو أمسك يده فمات ونحوه . لعدم تأثيره .



قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ وَإِنْ حَفَرَ بَيْتًا ، وَوَضَعَ آخَرَ حَجَرًا ، فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ ، فَوَقَعَ فِي الْبَيْتِ ﴾ فقد اجتمع سببان مختلفان .  
﴿ فَالضَّمَانُ عَلَى وَاضِعِ الْحَجَرِ ﴾ .

وهذا المذهب المشهور .

وقال في الفروع : وهو أشهر .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : الضمان عليهما .

قال في الفروع : فيتخرج منه ضمان المتسبب . اختاره ابن عقيل ، وغيره .  
وجعله أبو بكر كقاتل وممسك .

تنبيه : محل الخلاف : إذا تعديا بفعل ذلك .

أما إن تعدى أحدهما : فالضمان عليه وحده . قاله الأصحاب .

وتقدم أحكام البئر في أواخر الغصب .

قوله ﴿ وَإِنْ غَصَبَ صَغِيرًا فَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ ، أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ فَفِيهِ الدِّيَّةُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ولسكن شرط ابن عقيل في ضمانه كون أرضه تعرف بذلك .

وحكى صاحب النظم في الغصب : أن ابن عقيل قال : لا يضمنه .

فأئرة : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : مثل الحية والصاعقة كل سبب يختص بالبقعة ، كالوباء وانهدام سقف عليه ، ونحوهما .



قوله ﴿وَإِنْ مَاتَ بَعْرَضٌ : فَعَلَىٰ وَجْهَيْنِ﴾ .

وكذا لو مات نخلة . وهما روايتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،  
والفروع . وغيرهم .

أمرهما : تجب عليه الدية . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدب .

والوجه الثاني : لا تجب . نقله أبو الصقر .

وجزم به في المنور . وقدمه في الحرر .

قال الحارثي في الغصب : وعن ابن عقيل لا يضمن . ولم يفرق بين الصاعقة

والمرض . وهو الحق . انتهى .

وتقدم في أوائل الغصب « إذا غصب صغيراً : هل يضمنه بذلك ؟ » في كلام

المصنف رحمه الله .

فأمره : لو قيد حرّاً مكلفاً وغلّه ، فتلف بصاعقة أو حية : ففيه الدية . على

الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز . وقدمه في النظم .

وقيل : لا تجب .

وأطلقهما في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

قوله ﴿وَإِنْ اصْطَدَمَ نَفْسَانِ﴾ .

قال في الروضة : بصيران ، أو ضريران ، أو أحدهما .

قلت : وكذا قال المصنف والشارح .

﴿فَمَاذَا : فعلى عاقلة كل واحدٍ منهما دية الآخر﴾ .



هذا المذهب . جزم به في الحرق ، والمحرق ، والمغنى ، والشرح ، والزر كشي ،  
والنظم ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وقيل : يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية . وهو يخرج لبعضهم .  
تفسيه : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء كان تصادمهما عمداً أو خطأ . وهو  
صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : إذا كان عمداً يضمنان دون عاقلتهما .

وقال في الرعاية : وهو أظهر .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَا رَاكِبَيْنِ ، فَاتَتْ الدَّابَّتَانِ : فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
قِيَمَةُ دَابَّةِ الْآخَرِ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والمحرق ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : على كل واحد منهما نصف قيمة دابة الآخر .

وقدم في الرعايتين : إن غلبت الدابة راكبها بلا تقييد : لم يضمن .

وجزم به في الترغيب ، والوجيز ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَسِيرُ ، وَالْآخَرُ وَاقِفًا ، فَعَلَى السَّائِرِ ضَمَانُ  
الوَاقِفِ وَدَابَّتُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ ، قَاعِدًا أَوْ وَاقِفًا . فَلَا  
ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا تَلَفَ بِهِ ﴾ .

ذكر المصنف هنا مسألتين :

إحدهما : ما يتلفه السائر إذا كان الآخر واقفاً ، أو قاعداً . فقطع بضمن

الواقف ودابته على السائر ، إلا أن يكون في طريق ضيق قاعداً أو واقفاً . فلا ضمان  
عليه . وهو أحد الوجهين . وهو المذهب منهما . ونص عليه .



وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز .  
وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى .  
وقيل : يضمه السائر . سواء كان الواقف في طريق ضيق ، أو واسع .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والزركشى . وهو ظاهر كلام الخرقى .  
وأطلقهما في الفروع .

المسألة الثانية : ما يتلغه الواقف أو القاعد للسائر في الطريق الضيق . فجزم  
المصنف هنا : أنه يضمه .

وجزم به في الشرح ، وشرح ابن منبجا . واختاره المصنف .  
والصحيح من المذهب : أنه لا يضمن . نص عليه .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وأما ما يتلف للسائر إذا كانت الطريق واسعا : فلا ضمان على الواقف  
والقاعد . على الصحيح من المذهب . وقطع به كثير منهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : يضمه . ذكره الزركشى ، وغيره .

#### تفسيرها

أمرهما : قوله « فعلى السائر ضمان الواقف ودابته » .  
ضمان الواقف يكون على عاقلة السائر ، وضمان دابة الواقف على نفس السائر  
صرح به الأصحاب .

فظاهر كلام المصنف غير مراد .

الثانى : قوله « إَلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقٍ ضَيِّقٍ . قَاعِدًا أَوْ وَاقِفًا » .  
قال ابن منبجا : لا بد أن يلحظ أن الطريق الضيق غير مملوك للواقف ،



أو القاعد . لأنه إذا كان مملوكاً لم يكن متعدياً بوقوفه فيه ، بل السائر هو المتعدى بسلوكة ملك غيره بغير إذنه . انتهى .

فأمره : لو اصطدم عبدان ماشيان فماتا : فهدر .  
وإن مات أحدهما فقيمته في رقبة الآخر كسائر جنائته .  
وإن اصطدم حر وعبد فماتا : ضمنت قيمة العبد في تركة الحر . على الصحيح من المذهب .

وقيل : نصفها .  
وتجب دية الحر كاملة في تلك القيمة .

قال في الفروع : ويتوجه الوجه : أو نصفها . وما هو ببعيد .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَرْكَبَ صَبِيَّيْنِ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا ، فَاصْطَدَمَا ، فَمَاتَا : فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّتُهُمَا ﴾ .  
هذا أحد الوجهين .

جزم به في الترغيب ، والنظم ، والوجيز ، وممتخب الأدمى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

والصحيح من المذهب : أن الضمان على الذي أركبهما . اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادي ، والسكافي ، والحرر ، والمنور .

وقدمه في الرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

### تفصيلها

أمرهما : محل الخلاف في نفس الدية : على من تجب ؟  
أما إن كان التالف مالا : فإن الذي أركبهما يضمه قولاً واحداً .



الثاني: ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى: أنه لو أركبهما من له ولاية

عليهما: أنه لا شيء عليه.

وتحرير ذلك: أنه لو أركبهما لمصلحة، فهما كما لو ركبا وكانا بالغين عاقلين،

على ما تقدم. وهذا الصحيح من المذهب. اختاره القاضى وغيره.

وجزم به فى الكافى، وغيره

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقال ابن عقيل: إنما ذلك إذا أركبهما لغيرهما على الركوب إذا كانا يشبتان

بأنفسهما. فأما إن كانا لا يشبتان بأنفسهما: فالضمان عليه.

وقال فى الترغيب: إن صلحا للركوب وأركبهما ما يصلح لركوب مثلهما: لم

يضمن، وإلا ضمن.

قلت: وهو الصواب. ولعله مراد من أطلق.

### فوائد

الرولى: لو ركب الصغيران من عند أنفسهما: فهما كالبالغين فيما تقدم.

الثانية: لو اصطدم كبير وصغير. فإن مات الصغير: ضمنه الكبير. وإن مات

الكبير: ضمنه الذى أركب الصغير.

الثالثة: لو تجاذب اثنان حبلا أو نحوه، فانقطع فسقطا فأتا: فهما كالمتصادمين

سواء انكبا أو استلقيا، أو انكب أحدهما واستلقى الآخر. لكن نصف دية

المنكب على عاقلة المستلقى مغلظة، ونصف دية المستلقى على عاقلة المنكب مخففة

قاله فى الرعاية.

تغية: تقدم فى أواخر «باب الغصب» أحكام ما إذا اصطدم سفينتان فليعاود.

قوله: وَإِنْ رَمَى ثَلَاثَةٌ بْمَنْجَنِيْقٍ فَقَتَلَ الْحَجَرُ إِنْسَانًا: فعلى عاقلة

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُلُثُ دِيَّتِهِ.



ولا قود لعدم إكمال القصد غالباً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقال في الرعاية ، وغيره ، وقيل : تجب الدية في بيت المال . فإن تعذر فعلى  
العاقلة .

وفي الفصول احتمال : أنه كرميه عن قوس ومقلاع وحجر عن يد .  
ونقل المروذى يفديه الإمام . فإن لم يكن فعليهم .  
واختار في الرعاية : أن ذلك عمداً ، إذا كان الغالب الإصابة .  
قلت : إن قصدوا رميه : كان عمداً ، وإلا فلا .  
قوله ﴿ وَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمْ : فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ . أَحَدُهَا : يُلْغَى فِعْلُ  
نَفْسِهِ . وَعَلَى عَاقِلَةٍ صَاحِبِيهِ ثُلُثَا الدِّيَةِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به القاضى في المجرد ، والمصنف في العمدة ، والأدى  
البغدادى في منتخبه .

وقال في المغنى : هذا أحسن ، وأصح في النظر .  
وقدمه في الخلاصة ، وإدراك الغاية .

والثانى : عليهما كمال الدية .

قال أبو الخطاب - وتبعه صاحب الخلاصة - هذا قياس المذهب .

وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وأطلقهما في الفروع ، والمذهب ، والمستوعب .

والثالث : على عاقلته ثلث الدية لورثته ، وثلاثها على عاقلة الآخرين .

ويحتمله كلام الخرقى .

وهذا الوجه مبنى على إحدى الروايتين الآتيتين في أن جنياته على نفسه تجب

على عاقلته . وأطلقهن في الشرح .



وقال ابن عقيل في التذكرة : تسكون عليه ، يدفعها إلى ورثته .

تنبيه : قوله « أحدهما يلغى فعل نفسه . وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية » .

يعنى : يلغى فعل نفسه وما يترتب عليه .

وقال ابن منبج في شرحه : وأما كون أحدهم - إذا قتله الحجر - يلغى فعل

نفسه في وجهه : فقياس على المتصادمين . وقد تقدم .

فعلى هذا : يجب كمال الدية على عاقلة صاحبيه .

صرح بذلك المصنف في المغنى .

ولم يرتب المصنف هنا على إلغاء فعل نفسه كمال الدية ، بل رتب عليه وجوب

ثلثي الدية على عاقلة صاحبيه . قال : ولا أعلم له وجهاً . بل وجهه إيجاب ثلثي الدية

على عاقلة صاحبيه : أن يجعل ما قابل فعل المقتول ساقطاً لا يضمه أحد . لأنه

شارك في إتلاف نفسه . فلم يضمن ما قابل فعله ، كما لو شارك في قتل بهيمته

أو عبده .

وهذا صرح به المصنف في المغنى . ونسبه إلى القاضى . انتهى كلام ابن منبج .

وليس فيه كبير جدوى . ولا يرد على المصنف ما قال . فإن مراده بقوله « يلغى

فعل نفسه » أنه يسقط فعل نفسه ، وما يترتب عليه . بدليل قوله « وعلى عاقلة

صاحبيه ثلثا الدية » .

ولا يلزم من إلغاء فعل نفسه وجوب كمال الدية .

وعلى تقدير أنه يلزمه ذلك : فحله إذا لم يكن يذكر الحكم . والله أعلم .

فائدة : لو قتل الحجر الثلاثة ، فعلى قول القاضى : على عاقلة كل واحد ثلثا

الدية ، وثلثها هدر .

وعلى قول أبى الخطاب : على عاقلة كل واحد كمال الدية للآخرين .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ : فَالْدِّيةُ حَالَةٌ فِي أَمْوَالِهِمْ ﴾



هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
قال الزركشي : هذا هو المذهب المختار للأصحاب .  
قال الشارح : فإن كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حالة في أموالهم في الصحيح  
من المذهب ، إلا على الوجه الذي اختاره أبو الخطاب . فإنهم إذا كانوا أربعة ،  
فقتل الحجر أحدهم : فإنه يجب على عاقلة كل واحد من الثلاثة الباقين ثلث الدية .  
لأنهم تحملوها كلها . انتهى .

قال في الحرر ، والنظم ، والفروع : وإن زادوا على ثلاثة : فالدية في أموالهم .  
وعنه : على العاقلة . لاتحاد فعلهم .

قال في الرعايتين ، والحاوي : وإن كانوا أربعة ، فالدية عليهم كالخمس .  
زاد في الكبرى : في الأصح .  
وعنه على عواقلهم . انتهى .

فائدة : لا يضمن من وضع الحجر وأمسك الكفة ، كمن أوتر القوس وقرب  
السهم . هذا المذهب .

وقال القاضي ، وابن عقيل : يتوجه روايتنا بمسك .  
قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى إِنْسَانٌ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ طَرَفِهِ خَطَأً ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ ﴾ .  
هذا المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .  
وصححه المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .  
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
قال أبو الخطاب في الهداية : وهو القياس .  
وعنه : على عاقلته . ديته لورثته . ودية طرفه لنفسه .



وقدّمه في الهادي ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، ونظم المفردات . وهو منها .

ونص عليه في رواية ابن منصور وأبي طالب .

قال في الفروع : وعنه دية ذلك على عاقلة له أو لورثته .

اختاره الخرق ، وأبو بكر ، والقاضي ، وأصحابه . انتهى .

قال المصنف ، والشارح ، والزرکشي : هو ظاهر كلام الخرق . ذكره فيما إذا

رمى ثلاثة بمنجنيق ، فرجع الحجر فقتل أحدهم .

قال في الفروع : ولا نحمّله دون الثالث في الأصح . قاله في الترغيب .

نقل حرب - فيمن قتل نفسه - لا يودي من بيت المال .

قوله ﴿ وَإِنْ نَزَلَ رَجُلٌ بَطْرًا ، فَخَرَّ عَلَيْهِ آخَرُ . فَمَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ

سَقَطَتِهِ ، فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّتُهُ . وَإِنْ سَقَطَ ثَالِثٌ فَمَاتَ الثَّانِي . فَعَلَى عَاقِلَتِهِ

دِيَّتُهُ . وَإِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطَتِهِمَا فَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا ۝ ﴾ .

ودم الثالث هدر . لا أعلم في ذلك خلافاً .

وجزم به في الحرر ، والنظم ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم .

وإن ماتوا كلهم : فدية الأول على عاقلة الآخرين نصفين . ودية الثاني على

عاقلة الثالث . والثالث هدر .

فأمره : لو تعدد ذلك واحد منهم ، أو كلهم ، وكان ذلك يقتل غالباً : وجب

عليه القود . وإلا فهو عمد خطأ . فيه الدية المغلظة .

فإن كان الوقوع خطأ : فعلى عاقلة الدية مخففة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ جَذَبَ الثَّانِي ، وَجَذَبَ الثَّانِي الثَّالِثَ :

فَلَا شَيْءَ عَلَى الثَّالِثِ . وَدِيَّتُهُ عَلَى الثَّانِي ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ۝ ﴾ .

وهذا المذهب . وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .



وقدمه في الرايتين ، والفروع .

وفي الوجه الثاني : ديته على الأول والثاني نصفين . صححه في التصحيح .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

لكن إنما محل ذلك على العاقلة عندهم .

وقيل : يسقط ثلثها

وقيل : يجب على عاقلته إرثاً .

وقيل : على عاقلة الثاني نصفها ، والباقي هدر .

وقيل : دمه كله هدر .

ذكر هذه الأوجه الأخيرة في الرايتين .

قال بعضهم : وفيه نظر . بل حكاية ذلك في هذه المسألة غلط .

وإنما هذه الأوجه : فيما إذا جذب الثالث رابعاً .

وقد أخذ هذه المسألة من الحرر . وأسقط منها الرابع ، ففسدت الأوجه .

انتهى .

قوله ﴿ وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ﴾ .

وهي أحد الوجوه . وقدمه في الرايتين .

والوجه الثاني : يجب على الأول نصف ديته ، ويهدر نصفها في مقابلة فعل

نفسه . وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا .

والوجه الثالث : وجوب نصف ديته على عاقلته لورثته ، كما قلنا « إذا رمى ثلاثة

بمنجنيق ، فقتل الحجر أحدهم » وهو تخريج في الشرح .

وقيل : دمه هدر . وأطلقهن في الفروع .

تغيبه : قال ابن منجا في شرحه ، فإن قيل : ظاهر كلام المصنف : أن الدية



على من ذكر ، لاعلى عاقلتهم . وصرح فى المغنى : أن دية الثالث على عاقلة الثانى  
أو على عاقلته وعاقلة الأول نصفين . وأن دية الثانى على عاقلة الأول .  
قيل : قال فى النهاية — بعد ذكر المسألة — : هذا عمد خطأ . وهل يجب فى  
مال الجانى ، أو على العاقلة ؟ فيه خلاف بين الأصحاب .  
فلعل المصنف ذكر أحد الوجهين هنا ، والآخر فى المغنى . انتهى .  
وقد حكى الخلاف فى الرعايتين .

### فأمرناه

إصدارهما : دية الأول ، قيل : تجب كلها على عاقلة الثانى ، ويلغى فعل نفسه .  
وقيل : يجب نصفها على الثانى . ويهدر نصف دية القاتل ، لفعل نفسه .  
وقيل : يجب نصفها على نفسه لورثته . وأطلقهن فى الشرح .  
الثانية : لو كانوا أربعة ، لجذب الأول الثانى ، والثانى الثالث . والثالث  
الرابع : فدية الرابع على الثالث . على الصحيح من المذهب . جزم به فى الوجيز .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وقيل : على الثلاثة أثلاثاً .  
وأما دية الثالث : فعلى الثانى . على الصحيح من المذهب . جزم به فى الوجيز .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وشرح ابن رزى .  
وقيل : نصفها على الثانى .  
وقيل : على الأولين .  
وقيل : ثلثاها .  
وقيل : دمه هدر . واختاره فى المحرر . وأطلقهن فى الفروع .  
وأما دية الثانى : فعلى الأول والثالث . على الصحيح من المذهب .  
جزم به فى الوجيز ، والمنور .



وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، وشرح ابن رز ين .  
وقيل : بل ثلثاها عليهما .

وقيل : على الثالث .

قال المجد : لا شيء على الأول ، بل على الثالث كلها أو نصفها .  
وقيل : نصفها .

قال في الفروع : ويتوجه على الوجه الأول في دية الثالث : أنها على الأول .  
وأما دية الأول : فعلى الثاني والثالث نصفان . على الصحيح من المذهب .  
جزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير .  
وقيل : ثلثاها عليهما .

تفسير : تنمة الدية في جميع الصور : فيه الروايتان فيما إذا جنى على نفسه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هَلَكَ مِنْ دَفْعَةِ الثَّالِثِ : احْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَمَانُهُ عَلَى الثَّانِي ﴾ .

وقدمه في الراعيين .

واحتمل أن يكون نصفها على الثاني .

وأطلقهما ابن منجا في شرحه .

وفي نصفها الآخر وجهان مبنيان على الخلاف في جناية الإنسان على نفسه ،  
على ما تقدم مراراً .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَّ رَجُلٌ فِي زُبْيَةِ أَسَدٍ . فَجَذَبَ آخَرَ ، وَجَذَبَ الثَّانِي ثَالِثًا . وَجَذَبَ الثَّالِثُ رَابِعًا . فَقَتَلَهُمُ الْأَسَدُ ، فَالْقِيَاسُ : أَنْ دَمَ الْأَوَّلِ هَدْرٌ ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةُ الثَّانِي . وَعَلَى عَاقِلَةِ الثَّانِي دِيَّةُ الثَّالِثِ . وَعَلَى عَاقِلَةِ الثَّالِثِ دِيَّةُ الرَّابِعِ ﴾ .



وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وفيه وجه آخر : أن دية الثالث على عاقلة الأول والثانى نصفان . ودية الرابع  
على عاقلة الثلاثة أثلاثاً .

وقيل : دية الثالث على الثانى خاصة .

وقال فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، وإدراك الغاية : مقتضى القياس  
أن يجب لكل واحد دية نفسه ، إلا أن دية الأول تجب على الثانى والثالث .  
لأنه مات من جذبته وجذبة الثانى للثالث ، وجذبة الثالث للرابع . فسقط فعل  
نفسه .

وأما دية الثانى : فتجب على الثالث والأول نصفين .

وأما دية الثالث : فتجب على الثانى خاصة .

وقيل : بل على الأول والثانى .

وأما دية الرابع : فهى على الثالث فى أحد الوجهين . وقدمه فى الخلاصة .

وفى الآخر : تجب على الثلاثة أثلاثاً . انتهوا .

قال فى الرعاية : هذا القياس .

قال فى المذهب : لما قدم ما قاله على رضى الله تعالى عنه .

قال : والقياس غير ذلك .

وروى عن على رضى الله عنه : أنه قضى للأول برع الدية . وللثانى بثلاثها .

وللثالث بنصفها . وللرابع بكاملها على من حضر . ثم رفع إلى النبى صلى الله عليه

وسلم . فأجاز قضاءه . فذهب الإمام أحمد رحمه الله إليه توقيفاً .

وحزم به الأدمى فى منتخبه .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .



قال في المحرر ، والرعايتين ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم -  
في خبر على رضي الله عنه - وجعله على قبائل الذين ازدحموا .  
قال في المستوعب : قضى للأول بربع الدية . لأنه هلك فوقه ثلاثة . ولثاني  
بثلثها . لأنه هلك فوقه اثنان . وللثالث بنصفها . لأنه هلك فوقه واحد . وللرابع  
بكمالها .

تنبيه : حكى المصنف هنا : ما روى عن علي رضي الله عنه ، فيما إذا خَرَّ رجل  
في زبية أسد فجذب آخر - إلى آخره .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وجماعة .  
وذكر في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم :  
هذه المسألة . ثم قالوا : ولو تدافع وتزاحم عند الحفرة جماعة . فسقط منهم أربعة  
فيها متجاوزين ، كما وصفنا . فهي الصورة التي قضى فيها على رضي الله عنه . فصورة  
على رضي الله عنه التي حكاه هؤلاء . جزم بها وبحكمها في المحرر ، والحاوي  
الصغير . مع حكايتهما الخلاف في مسألة المصنف .  
وقدم ماجزما به في الرعايتين ، وغيره .  
وأما صاحب الفروع : فإنه ذكر المسألة الأولى ، وهي مسألة المصنف .  
وذكر الخلاف فيها .

ثم قال : وكذا إن ازدحم وتدافع جماعة عند الحفرة ، فوقع أربعة متجاوزين  
فظاهره : إجراء الخلاف في المسألتين ، وأنهما في الخلاف سواء . وهو أولى .  
ويدل عليه كلام المصنف ، وصاحب الهداية ، وغيرهما . لكونهم جعلوا ما روى  
عن علي رضي الله عنه في ذلك . والله أعلم .

فائدة : ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : أن ستة تقاطسوا في الفرات  
فمات واحد . فرفع إلى علي رضي الله عنه ، فشهد رجلان على ثلاثة ، وثلاثة على



اثنين ، ففضى بخمسة الدية على الثلاثة ، وبثلاثة أخماسها على الاثنين . ذكره  
الحلال وصاحبه [١].

فأمره : ذكر ابن عقيل : إن نام على سطحه ، فهوى سقفه من تحته على قوم  
لزمه المكث ، كما قاله المحققون فيمن ألقى في مركبه نار . ولا يضمن ما تلف  
بسقوطه . لأنه ملجأ لم يتسبب . وإن تلف شيء بدوام مكثه أو بانتقاله : ضمنه .  
واختار ابن عقيل في التائب العاجز عن مفارقة المعصية في الحال ، أو العاجز  
عن إزالة أثرها - كمتوسط المكان المغصوب ، ومتوسط الجرحى - : تصح توبته  
مع العزم والندم . وأنه ليس عاصياً بخروجه من الغضب .

قال في الفروع : ومنه توبته بعد رمى السهم أو الجرح ، وتخليصه صيد الحرم  
من الشبك ، وحمله المغصوب لربه ليرتفع الإثم بالتوبة . والضمان باق . بخلاف  
مالو كان ابتداء الفعل غير محرم - كخروج مستعير من دار انتقلت عن المعير ،  
وخروج من أجنب من مسجد ، ونزع مجامع طلع عليه الفجر - فإنه غير آثم اتفاقاً .  
ونظير المسألة : توبة مبتدع لم يتب من أصله : تصح .

وعنه : لا تصح . اختاره ابن شاقلا .  
وكذا توبة القاتل قد تشبه هذا . وتصح على أصح الروايتين . وعليه الأصحاب  
وحق الآدمي لا يسقط إلا بالأداء إليه .  
وكلام ابن عقيل يقتضى ذلك .

وأبو الخطاب منع أن حركات الغاصب للخروج طاعة . بل معصية . فعلها  
لدفع أكثر المعصيتين بأقلهما . والكذب لدفع قتل إنسان .  
قال في الفروع : والقول الثالث : هو الوسط .

وذكر المجد : أن الخارج من الغضب ممثّل من كل وجه ، إن جاز الوطاء ،

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن .



لمن قال « إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً » وفيها روايتان . وإلا توجه لنا أنه عاص مطلقاً ، أو عاص من وجه ، ممثّل من وجه . انتهى .

قوله ﴿ وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامِ إِنْسَانٍ ، أَوْ شَرَابِهِ ، وَلَيْسَ بِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ ، فَمَنْعُهُ حَتَّى مَاتَ : ضَمَنَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والمنور ، والفروع ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وعند القاضى : على عاقلته .

ويأتى فى أواخر الأطعمة « إذا اضطر إلى طعام غيره » .

فأمره : مثل المسألة فى الحكم : لو أخذ منه ترساً كان يدفع به عن نفسه ضرباً . ذكره فى الانتصار .

قوله ﴿ وَخَرَجَ عَلَيْهِ أَبُو الْخَطَّابِ كُلٌّ مَنْ أَمْكَنَهُ إِنْجَاءً إِنْسَانٍ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ ﴾ .

ووافق أبو الخطاب ، وجمهور الأصحاب على هذا التخريج .

قال فى الفروع : وخرج الأصحاب ضمانه على المسألة التى قبلها . فدل على أنه مع الطلب . انتهى .

قال فى المحزر : وألحق القاضى ، وأبو الخطاب كل من أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل . وفرق غيرهما بينهما . انتهى .

قال المصنف هنا ، وتبعه الشارح وغيره « وليس ذلك مثله » .



وفرقوا بأن الهلاك فيمن أمكنه إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل : لم يكن بسبب منه . فلم يضمه ، كما لو لم يعلم بحاله .

وأما مسألة الطعام : فإنه منعه منه منعاً كان سبباً في هلاكه ، فافترقا .

قال في الفروع : فدل أن كلام الأصحاب عند المصنف « لو لم يطلبه » فإن كان ذلك مرادهم : فالفرق ظاهر .

ونقل محمد بن يحيى - فيمن مات فرسه في غزاة - لم يلزم من معه فضل حمله . ونقل أبو طالب : يذكر الناس . فإن حملوه ، وإلا مضى معهم .

فائدة : من أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل . ففي ضمانه وجهان . وأطلقهما في الفروع ، والقواعد الأصولية .

أمرهما : يضمه . قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وجزم به في الخلاصة ، والمنور .

والوجه الثاني : لا يضمه .

اختاره المصنف في المعنى ، والشارح .

وقيل : الوجهان أيضاً في وجوب إنجائه .

قلت : جزم ابن الزاغوني في فتاويه باللزوم .

وتقدم ما يتعلق بذلك في « كتاب الصيام » .

تنبيه : قال في القواعد الأصولية - لما حكى الخلاف - : هكذا ذكره فيمن وقفت على كلامه . وخصوا الحكم بالإنسان . ويحتمل أن يتعدى إلى كل مضمون إذا أمكنه تخليصه فلم يفعل حتى تلف .

ويحتمل أن يختص الخلاف بالإنسان دون غيره . لأنه أعظم حرمة من غيره .

ويحتمل أن يتعدى إلى كل ذي روح . كما اتفق الأصحاب على بذل فضل الماء

للبهائم . وحكوا في الزرع روايتين .



وذكر أبو محمد : إذا اضطرت بهيمة الأجنبي إلى طعامه ، ولا ضرر يلحقه  
ببذله ، فلم يبذله حتى ماتت : فإنه يضمنها . وجعلها كالآدمي . انتهى .  
قوله ﴿ وَمَنْ أَفْزَعَ إِنْسَانًا فَأُحْدَثَ بِغَائِطٍ ، فَعَلَيْهِ ثُلُثُ دِيَّتِهِ ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه .

قال ابن منبج : هذا المذهب . وهو أصح .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،  
والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وجزم به الأدمي في منتخبه ، وناظم المفردات . وهو منها .  
وعنه : لا شيء عليه . وجزم به في الوجيز .  
ومال إليه الشارح . وصححه الناظم .  
وقدمه في المحرر . ذكره في آخر « باب أرش الشجاج » .  
وأطلقهما في الفروع .

فائدة : وكذا الحكم لو أحدث ببول .  
ونقل ابن منصور : الإحداث بالريح كالإحداث بالبول والغائط . وهذا  
المذهب . ذكره القاضي ، وأصحابه .

وجزم به في الرايعتين ، والحاوي ، وناظم المفردات . وهو منها .  
وقال المصنف ، والشارح : الأولى التفريق بين البول والريح . لأن البول  
والغائط أخش . فلا يقاس الريح عليهما .  
وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب .  
واقصر الناظم على الغائط . وقال : هذا الأقوى .  
ووجوب ثلث الدية على العاقلة بالإحداث : جزم به ناظم المفردات . وهو منها .  
تبيين : محل الخلاف إذا لم يستمر .



قال في الرايتين ، والحاوي : فأحدث .

وقيل : مرة .

أما إن استمر الإحداث بالبول أو الغائط : فيأتي في كلام المصنف « إذا لم يستمسك الغائط أو البول » في « باب ديات الأعضاء ومنافعها » في الفصل الأول .

فأمره : لو مات من الإفراز : فعلى الذى أفزعه الضمان . تحمله العاقلة بشرطه

وكذا لو جنى الفرعان على نفسه أو غيره .

جزم به ناظم المفردات . وهو منها .

قوله « وَمَنْ أَدَّبَ وَلَدَهُ ، أَوْ امْرَأَتَهُ فِي النُّشُوزِ ، أَوْ الْمُعَلِّمُ صَبِيَّهُ ،

أَوْ السُّلْطَانُ رَعِيَّتَهُ ، وَلَمْ يُسْرِفْ ، فَأَفْضَى إِلَى تَلْفِهِ : لَمْ يَضْمَنْهُ » .

هذا المذهب . نص عليه .

قال في الفروع - في أواخر « باب الإجارة » - لم يضمنه في ذلك كله في

المنصوص . نقله أبو طالب ، وبكر .

قال ابن منجا : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وجزم به في المحرر في الأولى والأخيرة .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،

وإدراك الغاية ، والرايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

ويتخرج وجوب الضمان على ما قاله فيما إذا أرسل السلطان إلى امرأة

ليحضرها . فأجهضت جنينها ، أو ماتت : فعلى عاقلته الدية .

وهذا التخرج لأبي الخطاب في الهداية .

وقيل : إن أدب ولده فقلع عينه فقيه وجهان .

تغيب : أفادنا المصنف رحمه الله تعالى : أن السلطان إذا أرسل إلى امرأة

ليحضرها ، فأجهضت جنينها أو ماتت : أنه يضمن .



أما إذا أجهضت جنينها : فإنه يضمه بلا نزاع أعلمه .  
قال في الفروع : ومن أسقطت بطلب سلطان ، أو تهديده لحق الله تعالى  
أو غيره ، أو ماتت بوضعها ، أو ذهب عقلها ، أو استعدى السلطان : ضمن السلطان  
والمستعدى في الأخيرة في المنصوص فيهما . كإسقاطها بتأديب أو قطع يد لم يأذن  
سيد فيه ، أو شرب دواء لمرض .

وأما إذا ماتت فرعاً من إرسال السلطان إليها : فجزم المصنف هنا أنه يضمها  
أيضاً . وهو أحد الوجهين . والمذهب منهما .

جزم به في الهداية ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، ونصراه في موضع .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : لا يضمها . جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والكافي .

وأطلقهما في الفروع ، والنظم .

وقال المصنف في المغنى - في مواضع - : إن أحضر الخصم ظالمة عند السلطان :  
لم يضمها ، بل جنينها .

وفي المنتخب : وكذا رجل مستعدى عليه .

قال في الرعاية : وإن أفرعها سلطان بطلبها - وقيل : إلى مجلس الحكم  
بحق الله تعالى أو غيره - فوضعت جنيناً ميتاً ، أو ذهب عقلها ، أو ماتت : فالدية  
على العاقلة .

وقيل : بل عليه .

وقيل : من بيت المال .

وقيل : تهدر .

وإن هلك برفعها : ضمنها .

وإن أسقطت باستعداد أحد إلى السلطان : ضمن المستعدى ذلك . نص عليه



وقيل : لا .

وإن فرعت فماتت فوجهان .

فأمرنا

إمرأهما : لو أذن السيد في ضرب عبده . فضر به المأذون له : ففي ضمانه

وجهان . وأطلقهما في الفروع .

قال في الرعاية الكبرى : وهل يسقط بإذن سيده ؟ يحتمل وجهين . انتهى .

قلت : الصواب أنه لا يسقط .

ولو أذن الوالد في ضرب ولده ، فضر به المأذون له : ضمنه .

جزم به في الرعاية ، والفروع .

الثانية : قال في القنون : إن شمت حامل ريح طبيخ . فاضطرب جنينها فماتت

هي ، أو مات جنينها ، فقال حنبلي وشافعيان : إذا لم يعلموا بها فلا إثم ، ولا ضمان .

وإن علموا ، وكانت عادة مستمرة أن الرائحة تقتل : احتمل الضمان للاضرار .

واحتمل عدمه ، لعدم تضرر بعض النساء . وكريح الدخان يتضرر بها صاحب

السعال ، وضيق النفس : لا ضمان ولا إثم .

قال في الفروع : كذا قال . والفرق واضح .

قوله ﴿ وَإِنْ سَلَّمَ وَلَدُهُ إِلَى السَّابِحِ ﴾ يعني : الحاذق ﴿ لِيُعَلِّمَهُ فَعَرِقَ :

لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : لم يضمنه في الأصح .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

واختاره القاضي ، وغيره .



ويحتمل أن تضمنه العاقلة . وهو لأبي الخطاب في الهداية .

وأطلق وجهين في المذهب .

قال الشارح : إذا سلم ولده الصغير إلى سابع ليعلمه ، ففرق : فالضمان على عاقلة السابح .

وقال القاضي : قياس المذهب أنه لا يضمنه . انتهى .

فائدة : لو سلم البالغ العاقل نفسه إلى السابح ليعلمه ، ففرق : لم يضمنه . قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَمَرَ عَاقِلًا يَنْزِلُ بُرًّا ، أَوْ يَصْعَدُ شَجَرَةً ، فَهَلْكَ بِذَلِكَ : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ .

كما لو استأجره لذلك . إلا أن يكون الأمر السلطان . فهل يضمنه ؟ على وجهين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

أمرهما : لا يضمنه ، كما لو استأجره لذلك . وهو المذهب .

وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرها .

والوجه الثانى : يضمنه . وهو من خطأ الإمام .

واختاره القاضي في المجرد .

فائدة : لو أمر من لا يميز بذلك . قاله المصنف وغيره . وذكر الأكثر .

وجزم به في الترغيب ، والرعاية : لو أمر غير المكلف بذلك : ضمنه .

قال في الفروع : ولعل مراد الشيخ - يعنى به المصنف - ما جرى به عرف

وعادة . كقرابة وصحبة ، وتعليم ونحوه . فهذا متجه ، وإلا ضمنه .



قوله ﴿ وَإِنْ وَضَعَ جَرَّةً عَلَى سَطْحٍ ، فَرَمَتْهَا الرِّيحُ عَلَى إِنْسَانٍ ،  
فَتَلَفَ : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن منبج ، والرعاية  
الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وقيل : يضمن إذا كانت متطرفة . وهو احتمال للمصنف . جزم به في الوجيز  
وقال الناظم : إن لم يفرط لم يضمن . وإن فرط ضمن في وجه . كمن بنى  
حائطاً مملاً ، أو ميزاباً .

#### فائدته

إصرارهما لو دفع الجرة حال نزولها عن وصولها إليه : لم يضمن .

وكذا لو تدرج دفعه . ذكره في الانتصار .

وذكر في الترغيب فيها وجهان .

الثانية : لو حالت بهيمة بين المضطر وبين طعامه ، ولا تندفع إلا بقتلها ، فقتلها  
مع أنه يجوز ، فهل يضمنها ؟ على وجهين في الترغيب .

واقصر عليه في الفروع .

قلت : قد تقدم نظيرها في آخر « باب الغضب » فيما إذا حالت البهيمة بينه  
وبين ماله ، فقتلها .

فذكر الحارثي في الضمان احتمالين . واخترنا هناك عدم الضمان .

وظهر لنا هناك : أنها كالجراد إذا انفرش في طريق الحرم ، بحيث إنه لا يقدر  
على المرور إلا بقتله .



## باب مقادير ديات النفس

قوله ﴿ دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ ، أَوْ أَلْفُ مِثْقَالٍ ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ . فَهَذِهِ الْخُمْسُ أَصُولٌ فِي الدِّيَةِ . إِذَا أَحْضَرَ مَنْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ شَيْئًا مِنْهُ : لَزِمَهُ قَبُولُهُ ﴾ .  
هذا المذهب .

قال القاضي : لا يختلف المذهب : أن أصول الدية هذه الخمس .  
قال ابن منبج في شرحه : هذه الرواية هي الصحيحة من المذهب .  
قال الناظم : هذا المشهور من نص الإمام أحمد رحمه الله .  
وصححه في الهداية ، والمذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المحرر ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والقروع ، وغيرهم  
وكون البقر والغنم من أصول الدية من مفردات المذهب .  
وعنه : أن الإبل هي الأصل خاصة . وهذه أبدال عنها . فإن قدر على الإبل  
أخرجها . وإلا انتقل إليها .

قال ابن منبج في شرحه : وهذه الرواية هي الصحيحة من حيث الدليل .  
قال الزركشي : هي أظهر دليلاً ، ونصره .  
وهي ظاهر كلام الخرقى . حيث لم يذكر غيرها .  
وقال جماعة من الأصحاب ، على هذه الرواية : إذا لم يقدر على الإبل انتقل  
إليها . وكذا لو زاد منها .

وقال في العمدة : دية الحر المسلم ألف مِثْقَالٍ ، أو اثنا عشر ألف درهم .  
أو مائة من الإبل . ولم أره لغيره .

قوله ﴿ وَفِي الْحُلُلِ رَوَاتَانِ ﴾ .



وأطلقهما ناظم المفردات .  
إمراهما : ليست أصلاً في الدية .  
وهو المذهب . صححه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .  
والرواية الثانية : هي أصل أيضاً . نصرها القاضي وأصحابه .  
قال الزركشي : هي اختيار القاضي ، وكثير من أصحابه : الشريف ،  
وأبي الخطاب ، والشيرازي ، وغيرهم .  
وجزم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : أن  
الحلل كغير الإبل من الأصول .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وهو من مفردات المذهب .  
قوله ﴿ وَقَدَرُهَا مِائَتًا حُلَّةً ﴾ .  
يعنى : على القول بأنها أصل .  
كل حلة بردان . هكذا أطلق أكثر الأصحاب .  
قال ابن الجوزي في المذهب : كل حلة بردان جديدان من جنس .  
وقال أيضاً في كشف المشكل : الحلة لا تكون إلا نوبين .  
قال الخطابي : الحلة ثوبان إزار ورداء . ولا تسمى حلة حتى تكون جديدة  
تحل عن طيِّها . هذا كلامه . ولم يقل : من جنس .  
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا ، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ : وَجَبَتْ أَرْبَاعًا . خَمْسٌ  
وَعِشْرُونَ بِنْتُ نَحَاضٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ  
حِقَّةً ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ﴾ .



هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر ، والقاضي ،  
والشريف ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشيرازي ، وابن البناء ، وغيرهم .  
قال الزركشي : هذا أشهر الروایتين .  
وجزم به الخرقى ، والوحيز ، والمنور ، ومنتهى الأذى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم .

وعنه : أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفة .  
رجحها أبو الخطاب فى الاختصار .  
وجزم به فى العمدة . واختاره الزركشى .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب .  
وذكر فى الروضة رواية : العمد اثلاثاً . وشبه العمد أربعاً . على صفة  
ما تقدم .

قال فى الفروع : ويتوجه تخريج من حمل العاقلة : أن العمد وشبهه كالخطأ  
فى قدر الأعيان ، على ما يأتى .  
قوله - فى صِفَةِ الْخَلْفَةِ - **فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا . وَهَلْ يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا ثَنَائِيًا ؟**  
**عَلَى وَجْهَيْنِ** .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
وشرح ابن منبج ، والزركشى .

أمرهما : لا يعتبر ذلك . وهو المذهب . وهو الذى ذكره القاضى .  
وصححه فى النظم . وقدمه فى الفروع .

والوجه الثانى : يعتبر . وهى مالها خمس سنين ودخلت فى السادسة ، على  
ما تقدم فى الأضحية .



صححه في التصحيح . وبه قطع القاضى فى الجامع .

وقيل : يعتبر كونها ثنایا ، إلى بازل عام . وله سبع سنين .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ خَطَاً وَجِبَتْ أَرْحَامًا ، عِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ﴾ .

هذا المذهب بلا نزاع .

وكلام المصنف يشمل الرجل والمرأة ، والذمى والجنين . وهو قول القاضى

فى الخلاف ، والجامع .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْبَقَرِ النِّصْفُ مُسْنَتًا ، وَالنِّصْفُ أَتْبَعَةً . وَفِي الْغَنَمِ : النِّصْفُ ثَنَايَا . وَالنِّصْفُ أَجْذَعَةً ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وقال فى الوجيز : ويؤخذ فى العمد وشبهه من البقر : النصف مسنات

والنصف أتبعة . ومن الغنم : النصف ثنایا ، والنصف أجذعة . وفى الخطأ يجب من

البقر مسنات وتبعات . وأتبعة أثلاثاً . ومن الغنم والمعز أثلاثاً . ثلث من المعز

ثنیات . وثلثان من الغنم ، ثلث أجذاع . وثلث جذعات . ذكره القاضى فى

خلافه ، واقتصر عليه . وهو احتمال فى جامعہ ، ذكره الزركشى .

وقال فى الفروع : ويتوجه أنه يجرىء ، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر .

وأنه كركاة .

قوله ﴿ وَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي ذَلِكَ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ سَلِيماً مِنْ

الْعُيُوبِ ﴾ هذا المذهب .



قال المصنف هنا : وهذا أولى . وصححه المصنف ، والشارح .  
قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .  
وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
قال في النظم : هذا المنصور من نص الإمام أحمد رحمه الله .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال أبو الخطاب : يعتبر أن تكون قيمة كل بعير مائة وعشرين درهما .  
قال المصنف هنا « فظاهر هذا : أنه يعتبر في الأصول كلها : أن تبلغ دية من  
الأثمان » .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ذكرها في السكافي وغيره . وعليها  
الأصحاب . منهم : القاضي ، وأصحابه .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، وغيرهما .  
واعتبروا جنس ماشيته في بلده .  
قال في المغنى ، والشرح ، وذكر أصحابنا : أن مذهب الإمام أحمد رحمه الله  
أن يؤخذ مائة من الإبل ، قيمة كل بعير مائة وعشرون درهما . فإن لم يقدر على  
ذلك ، أو في اثني عشر ألف درهم أو ألف مثقال . ورداه .  
قال في الرعايتين ، والحاوي : لا يجزئ معيب ، ولا دون دية الأثمان ، على  
الأصح من إبل وبقر وغنم وحمل .  
وقال في الصغرى : وقيل أدنى قيمة كل بعير : مائة وعشرون درهما ، وكل  
بقرة أو حلة ستون درهما ، وكل شاة ستة دراهم . وحكاها في السكبرى رواية .  
قال في المحرر ، وغيره : وعنه يعتبر أن لا تنقص قيمتها عن دية الأثمان .  
قال الزركشى : اختاره أبو بكر .  
وهذه الرواية مخالفة للرواية التي ذكرها في السكافي ، وغيره .



قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحُلَلِ الْمُتَعَارَفِ ﴾ أى باليمن ﴿ فَإِنْ تَنَازَعَا : جُعِلَتْ قِيمَةُ كُلِّ حُلَّةٍ سِتِّينَ دِرْهَمًا ﴾ .

قال فى الحرر ، والفروع : فعلى الرواية التى اختارها القاضى وأصحابه : يؤخذ من الحلل المتعارف باليمن . فإن تنازعا : فيقمة كل حلة ستون درهما . وتقدم نقل الرواية التى ذكرها فى الرعايتين .

قلت : قد يستشكل مقاله المصنف . فإن صاحب الحرر والفروع بنى ذلك على الرواية الثانية . وهو ظاهر .

وظاهر كلام المصنف ، والشارح ، والناظم : أن هذا مبنى على المذهب الذى اختاره .

فعلى هذا : ينبغى أن يؤخذ المتعارف . بشرط أن تكون صحيحة سليمة من العيوب ، من غير نظر إلى قيمة ألبتة ، كما فى غيرها .  
حكى الزركشى كلام المصنف هنا . ثم قال : وهو ذهول منه . بل عند التنازع يقضى بالمتعارف على المختار .

قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ : نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَيُسَاوَى جِرَاحُهَا جِرَاحُهُ إِلَى ثُلْثِ الدِّيَّةِ ﴾ .  
وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : المرأة فى الجراح على النصف من جراح الرجل مطلقاً ، كالزائد على الثلث .

تنبه : يحتمل قوله « إلى ثلث الدية » عدم المساواة فى الثلث . فلا بد أن تكون أقل منه . وهو ظاهر كلام المصنف . وهو المذهب ، والصحيح من الروايتين .



وصححه في المغنى ، والشرح . وقدمه في الرعايتين .  
ويمتثل المساواة . وهو الرواية الأخرى . وهو أولى ، كما لو كان دونه .  
واختاره الشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، والشيرازي .  
وقدمه في الهداية ، والمستوعب .  
قال ابن منجا : وهو ظاهر كلام المصنف . لأنه قال « فإذا زادت صارت على  
النصف » .

وجزم به في الوجيز .  
وأطلقهما في المذهب ، والمحزر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ،  
والزر كشي .

فائدة : قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْخُنْثَى الْمَشْكِلِ : نِصْفُ دِيَّةِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفُ  
دِيَّةِ أُنْثَى ﴾ .

وهو صحيح بلا نزاع .  
وهو من مفردات المذهب .  
جزم به ناظمها في كتاب الفرائض .  
قلت : هذا بعيد أن يكون من مفردات المذهب ، فيما يظهر .  
وكذلك أرش جراحه .

قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْكِتَابِيِّ : نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ﴾ .  
سواء كان ذمياً ، أو مستأمناً ، أو معاهداً .  
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي  
الصغير ، وغيرهم .



وعنه : ثلث دية . اختاره أبو محمد الجوزي . قال : بطلان .  
وقال : إن قتله عمداً فدية المسلم .  
قلت : خالف المذهب في صورة . ووافقه في أخرى .  
اسكن الإمام أحمد رحمه الله رجوع عن هذه الرواية في رواية أبي الحارث .  
وكذلك قال أبو بكر : المسألة - رواية واحدة - أنها على النصف .  
تنبيه : قوله ﴿ وَكَذَلِكَ جَرَّأَهُمْ وَنَسَاؤُهُمْ : عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَاتِهِمْ ﴾  
يعنى : أنها مبنية على الخلاف الذى ذكره فيهما .

فأمرنا

إمداها : قوله ﴿ وَدِيَةُ الْمُجُوسِيِّ ﴾ الذمى والمعاهد والمستأمن منهم  
﴿ ثَمَانِيَةِ دَرَاهِمٍ ﴾ بلا نزاع .

وكذا الوثنى . وكذا من ليس له كتاب كالترك ، ومن عبد ما استحسنت  
كالشمس والقمر والسكواكب ، ونحوها .

وكذلك المعاهد منهم المستأمن بدارنا . على الصحيح من المذهب في المعاهد .  
قال في الترغيب ، في المستأمن : لو قتل منهم من أمنوه بدارهم .  
وقال في المغنى : دية المعاهد قدر دية أهل دينه .

الثانية : جراحهم تقدر بالنسبة إلى دياتهم .

قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ ﴾ .

هذا المذهب . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمختب ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه الشارح . وقال : هذا أولى .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .



وعند أبي الخطاب : إن كان ذا دين : ففيه دية أهل دينه ، وإلا فلا شيء فيه .  
وأطلقهما في المذهب .

وذكر أبو الفرج : أنها كدية المسلم . لأنه ليس له من يتبعه .

تفصيل : فعلى المذهب : قال ابن منبج في شرحه : لا بد أن يلحظ أنه لا أمان له .  
فإن كان له أمان : فديته دية أهل دينه .

وإن لم يعرف له دين : ففيه دية مجوسى . لأنه اليقين . انتهى .

وهذا بعينه ذكره المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَدِيَةُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ : قِيمَتُهُمَا ، بِاللِّغَةِ مَا بَلَغَتْ ﴾ .

هذا المذهب ، بلا ريب .

قال المصنف ، والشارح : هذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع - في « كتاب الغصب » - في أول فصل : هذا المذهب .

وكذا قال ابن منبج في شرحه هنا .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدّمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،

والكافي ، والهادى ، والمحزر ، والبلغة ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ،

وإدراك الغاية ، وغيرهم . بل عليه الأصحاب .

وعنه : لا يبلغ بها دية الحر . نقلها حنبل .

وقيل : يضمّنه بأكثرهما ، إذا كان غاصباً له .

قوله ﴿ وَفِي جِرَاحِهِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا - مِنَ الْحُرِّ : مَا تَقَصَّه ،

وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا مِنَ الْحُرِّ : فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الْعَبْدِ مِنْ قِيَمَتِهِ . ففي

يَدِهِ : نِصْفُ قِيَمَتِهِ . وَفِي مُوَضِّعَتِهِ : نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ ، سِوَا نِصْفِ تَقَصَّه

الْجَنَائَةِ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ ﴾ .



هذا إحدى الروايتين . وهو المذهب على ما اصطالحناه في الخطبة .  
قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .  
وقدمه في الفروع في أول « كتاب الغصب » .  
وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .  
واختاره الخرقى ، وأبو بكر ، والقاضى وأصحابه .  
قال الزركشى : هذا المذهب .  
وعنه : أنه يضمن بما نقص مطلقاً . اختاره الخلال ، والمصنف ، وصاحب  
الترغيب ، والشارح ، وأبو محمد الجوزى ، والشيخ تقي الدين رحمهم الله . وغيرهم .  
قلت : وهو الصواب .  
وجزم به فى الوجيز ، وقال : إلا أن يكون مغصوباً .  
وقد تقدم هناك .  
وقدمه فى المحرر . وصححه فى الغصب .  
وقدمه فى الرايتين . وأطلقهما فى المذهب .  
وتقدم فى أثناء الغصب شئ من ذلك .  
وعنه : إن كانت جراحة عن إتلاف : ضمنت بالتقدير . وإن كانت عن  
تلف تحت اليد العادية : ضمنت بما نقص .  
فعلى هذه : متى قطع الغاصب يد العبد المغصوب : لزمه أكثر الأمرين .  
وإن قطعها أجنبى : ضَمَّن المالك من شاء منهما نصف قيمته ، والقرار على  
الجانى . وما بقى من نقص ضمنه الغاصب خاصة .  
وأطلقهن فى المحرر فى « باب مقادير الديات » والحاوى الصغير .  
فعلى المذهب : لو جنى عليه جنسية لا مقدر فيها فى الحر ، إلا أنها فى شئ فيه



مقدر - كما لو جنى على رأسه ، أو وجهه ، دون الموضحة - ضمن بما نقص على الصحيح . وإليه ميل المصنف ، والشارح ، وابن رزين .

وقيل : إن نقص أكثر من أرشها : وجب نصف عشر قيمته . وأطلقهما الزركشي .

قوله ﴿ وَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ : فَفِيهِ نِصْفُ دِيَةِ حُرٍّ ، وَلِنِصْفِ قِيَمَتِهِ . وَهَكَذَا فِي جِرَاحِهِ ﴾ .

وهذا مبني على المذهب من أن العبد يضمن بالمقدّر . أما على الرواية الأخرى : ففي لسانه : نصف دية حر ، ونصف ما نقص . وتقدم حكم القود بقتله في « باب شروط القصاص » .

قوله ﴿ وَإِذَا قَطَعَ خَصِيَّتِي عَبْدٍ ، أَوْ أَتَقَه ، أَوْ أَذْنِيَه : لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ لِلْسَّيِّدِ . وَلَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ﴾ .

هذا مبني على الرواية الأولى التي قدمها المصنف في جراح العبد . وأما على الرواية الثانية : فإنه يلزمه ما نقص .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ ذَكَرَهُ ، ثُمَّ خَصَّاهُ : لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ لِقَطْعِ الذَّكَرِ وَقِيَمَتُهُ مَقْطُوعِ الذَّكَرِ . وَمِلْكُ سَيِّدِهِ بَاقٍ عَلَيْهِ ﴾ .

وهذا أيضاً مبني على الرواية الأولى . وعلى الثانية : يلزمه ما نقص .

فأمره : الأمة كالعبد . لكن إذا بلغت جراحها ثلث قيمتها ، فقال المصنف : يحتمل أن ترد جنايتها إلى النصف . فيكون في ثلاث أصابع : ثلاثة أعشار قيمتها : وفي الأربع : خمس قيمتها كالحرّة .

ويحتمل أن ترد إلى النصف . لأن ذلك في الحرّة على خلاف الأصل . قال الزركشي : قلت : وهذا هو الصواب .



تغييرات

الأول : قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْجَنِينِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا سَقَطَ مِيتًا : غُرَّةٌ عَبْدٌ ،  
أَوْ أُمَّةٌ ﴾ بلا نزاع .

ولو كان من فعل الأم ، أو كانت أمة ، وهو حر مسلم ، فتقدر حرة ، أو ذمية  
حاملة من مسلم ، أو ذمي ومات على أصلنا . فتقدر مسامة .

لكن يشترط فيه : أن يكون مصوراً . على الصحيح من المذهب . صححه  
في المغنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال الزركشى : الولد الذى تجب فيه الغرة : هو ما تصير به الأمة أم ولد ،  
ومالا فلا .

وقيل : تجب الغرة ، ولو ألفت مضغة لم تتصور .

قال فى النظم :

\* وجهان فى المبدأ بإرشاد خرد \*

وقال فى الرايعتين ، والحاوى : فإن كان الحر مبدءاً خلق آدمى ، بشهادة

القوابل : ضمن بغرة .

وقيل : يهدر .

الثانى : ظاهر قوله ﴿ قِيمَتُهَا : خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ﴾ .

أن ذلك يعتبر ، سواء قلنا : إن الإبل هى الأصل خاصة ، أم هى وغيرها  
من الأصول .

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

وقال الزركشى : والخرق قال : قيمتها خمس من الإبل ، بناءً عنده على

الأصل فى الدية .



فجعل التقويم بها .  
وغيره من الأصحاب مقتضى كلامه : أن التقويم بواحد من الخمسة أو الستة .  
وأن ذلك راجع إلى اختيار الجاني ، كما له الاختيار في دفع أى الأصول شاء ، إذا  
كان موجب جنائته دية كاملة . انتهى .  
قلت : ليس الأمر كما قال . فإن كثيراً من الأصحاب يحكى الخلاف في  
الأصول .

وتقدم أنها خمسة كما تقدم .  
ويذكرون هنا في الغرة : أن قيمتها خمس من الإبل .  
الثالث : قوله ﴿ مَوْرُوثَةٌ عَنْهُ ﴾ .

كأنه خرج حياً . فيرث الغرة والدية من يرثه . كأنه خرج حياً .  
ولا يرث قاتل ، ولا رقيق ، ولا كافر .  
وترث عصبة سيد قاتل جنين أمته .

الرابع : قوله ﴿ وَلَا يُقْبَلُ فِي النِّعَةِ خُنْيٌ وَلَا مَعِيبٌ ﴾ .  
مراده بالمعيب : أن يكون عيباً يرد به في البيع .  
ولا يقبل خصى ونحوه .

وقال في الترتيب : وهل المرعى في القدر وقت الجناية ، أو الإسقاط ؟  
فيه وجهان .

ومع سلامته وعيها : هل تعتبر سليمة ، أو معيبة ؟ في الانتصار احتمالان .  
قوله ﴿ وَلَا مَنْ لَهُ دُونُ سَبْعِ سِنِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال الزركشي : هذا قول جمهور الأصحاب . منهم : القاضي . وأبو الخطاب ،  
وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم .



وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والحرر ، والوجيز ، والمنور ، والرعايتين ، والحاوي .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الرعاية الكبرى - في موضع - قلت : والغرة من له سبع سنين  
إلى عشر .

وقيل : يقبل من له دون سبع . وهو ظاهر كلام الخرقى . قاله المصنف ،  
والشارح .

وقال في التبصرة : في جنين الحرة : غرة سالمة ، لها سبع سنين .

وعنه : بل نصف عشر دية أبيه ، أو عشر دية أمه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ مَمْلُوكًا : فَفِيهِ عَشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ ، ذَكَرًا  
كَانَ ، أَوْ أُنْثَى ﴾ .

هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الأصحاب .

نقل حرب : فيه نصف عشر أمه يوم جنائته . ذكره أبو الخطاب في  
الانتصار ، وابن الزاغوني في الواضح ، وابن عقيل .

وخرج الجدل : أن جنين الأمة يضمن بما نقصت أمه لا غير .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يضمن إلا الجنين فقط . وهو المذهب .

قال في القواعد : ولم يذكر القاضى سواء .

وقيل : يجب معها ضمان نقصها .

وقيل : يجب ضمان أكثر الأمرين . وهن احتمالات في المغنى .

فأمره : قال المصنف ، والشارح : الواجب من ذلك يكون نقداً .

وقيل : قيمة أمه معتبرة يوم الجناية عليها . وقدماه ونصراه .

وجزم به في الحرر ، والفروع .



وخرج المصنف ، والشارح وجهاً . تكون قيمة الأم يوم الإسقاط .

تنبيه : قوله ﴿ فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ ﴾ .

يعنى : إذا تساوتافى الحرية والرق . وإلا فبالحساب ، إلا أن تكون دية أبيه أو هو أعلى منها دية . فيجب عشر ديتها لو كانت على ذلك الدين ، كمجوسية تحت نصرانى . أو ذمية مات زوجها الذمى على أصلنا ، أو جنين مسلم من كتابية زوجها مجوسياً . فيعتبر عشر الأم لو كانت على ذلك الدين .

وقد صرح بذلك المصنف بعد هذا بقوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيًّا ، وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا أُعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا دِيَّةً ﴾ <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ أُمِّهِ ، فَعَتَقَتْ ﴾ وكذا لو أعتق وأعتقناه بذلك ﴿ ثُمَّ أَسْقَطَتْ الْجَنِينَ : فَفِيهِ غَرَّةٌ ﴾ .

هذا المذهب وإحدى الروايات . اختاره ابن حامد ، والقاضى .

وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والنظم .

وعنه : حكمه حكم الجنين المملوك . اختاره أبو بكر ، وأبو الخطاب .

قال فى الهداية : هو أصح فى المذهب .

وعنه : فيه غرة مع سبق العتق الجناية .

وأطلقهم فى الفروع .

ونقل حنبلى : التوقف .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ مَخْكُومًا بِكُفْرِهِ : فَفِيهِ عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ ﴾ .

(١) زيادة من نسخة مكتبة السلطان أحمد ، وليست فى الأصل المقروء على

المصنف ، ولا فى نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



يعنى فيه غرة ، قيمتها عشر قيمة أمه . لا أعلم فيه خلافاً .  
 قوله ﴿وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيًّا ، وَالْآخَرُ مُجُوسِيًّا : اعْتَبِرْ  
 أَكْثَرُهُمَا﴾ .

دية ، من أب ، أو أم . فتجب الغرة قيمتها عشر أكثرهما دية . فتقدر الأم  
 إن كانت أقل دية كذلك .

وهذا المذهب . ولا أعلم فيه خلافاً .  
 قوله ﴿وَإِنْ سَقَطَ الْجَنِينُ حَيًّا . ثُمَّ مَاتَ : فَفِيهِ دِيَّةٌ حُرٍّ ، إِنْ كَانَ  
 حُرًّا ، أَوْ قِيمَتُهُ : إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا ، إِذَا كَانَ سَقُوطُهُ﴾ لوقت ﴿يَعِيشُ  
 فِي مِثْلِهِ . وَهُوَ أَنَّ تَضَعَهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا﴾ .  
 هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يشترط - مع ما تقدم - أن يستهل صارخاً .  
 قال فى الروضة ، وغيرها : كحياة مذبوح . فإنه لا حكم لها .  
 قال الزركشى : تعلم حياته باستهلاله بلاريب .  
 وهل تعلم بارتضاعه ، أو تنفسه ، أو عطاسه ونحوه ، مما يدل على الحياة ؟ فيه  
 روايتان .

إحدهما : لا .  
 والثانية : نعم . وهى ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أبى محمد .  
 أما مجرد الحركة والاختلاج : فلا يدلان على الحياة . انتهى .  
 والذى يظهر : أن هذا ينزع إلى ماقاله الأصحاب فى ميراث الحمل . على  
 ما تقدم . فحيث حكمنا هناك أنه يرث ويرث : ففيه هنا الدية ، وإلا وجبت الغرة .  
 قوله ﴿وَالْأَفْحَكُمُ حُكْمُ الْمَيِّتِ﴾ .

يعنى : إن سقط حياً لدون ستة أشهر . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .



قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا يَنْتَه : فِي أَيِّهِمَا يُقَدَّمُ قَوْلُهُ؟ وَجَهَانٍ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، وشرح ابن منبجا ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : القول قول الجاني . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وغيرهما .

وجزم به في الشرح في مكانين .

وهو عجيب . إلا أن يكون في النسخة سقط .

وجزم به في المعنى ، والوجيز ، والمنور .

وقدمه في الخلاصة ، والرايتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : القول قول المجنى عليه .

فأثرناه

أمرهما : قال في الترغيب ، وغيره : لو خرج بعضه حيا ، وبعضه ميتا .

ففيه روايتان .

الثانية : يجب في جنين الدابة ما نقص أمه . على الصحيح من المذهب .

نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قاله في القاعدة الرابعة والثمانين .

وقال أبو بكر : هو كجنين الأمة . فيجب عشر قيمة أمه .

قال في القواعد : وقياسه جنين الصيد في الحرم والإحرام ، قال : والمشهور

أنه يضمن بما نقص أمه أيضا .

وتقدم ذلك في أوائل الغصب .



قوله ﴿فَصَلِّ﴾ :

وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا : أَنَّ الْقَتْلَ تَغْلَظُ دِيَّتُهُ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ ،  
وَالْأَشْهُرِ الْحُرُمِ ، وَالرَّجِيمِ الْمَحْرَمِ . فَيَزَادُ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ الدِّيَةِ .  
فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْحُرُمَاتُ الْأَرْبَعُ : وَجَبَتْ دِيتَانِ وَثُلُثٌ ۞ .

اعلم أن المصنف حكى هنا عن الأصحاب أنهم قالوا : تغلظ الدية في أربع  
جهات . فذكر منها « الحرم » .

قال في الفروع : جزم به جماعة .

قلت : منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي  
ومنتخب الأدمي ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

تجيب : يحتمل قوله « الحرم » أن المراد به : حرم مكة . فتكون الألف واللام  
للعهد . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : تغلظ أيضاً في حرم المدينة . وهو وجه اختاره بعض الأصحاب .

ويحتمله كلام المصنف . وأطلقهما في الحاوي .

قال في الرايعتين : وخرج في حرم المدينة وجهان .

زاد في الكبرى : على الروایتين في صيده .

وذكر منها « الإحرام ، والأشهر الحرم » وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : لا تغلظ بالإحرام . وأطلقهما في الشرح .



وذكر منها « الرحم المحرم » وهو إحدى الروايتين . ونقله المصنف هنا عن  
الأصحاب .

قلت : منهم أبو بكر ، والقاضي ، وأصحابه .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، وإدراك  
الغاية .

وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : لا تغلظ به . وهو المذهب .  
جزم به الأدمي البغدادي ، والمنور .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير . والفروع ، وغيرهم .  
تنبيه : مفهوم كلامه : أن الرحم غير المحرم لا تغلظ به الدية . وهو صحيح .  
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

ولم يقيد الرحم بالمحرم في التبصرة ، والطريق الأقرب ، وغيرهما .  
ولم يحتج في عيون المسائل وغيرها للرحم إلا بسقوط القود .  
قال في الفروع : فدل على أنه يختص بعمودي النسب .  
قوله ﴿ وَظَاهَرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ : أَنَّهَا لَا تَغْلَظُ بِذَلِكَ ﴾  
قال المصنف هنا ﴿ وهو ظاهر الآية والأخبار ﴾ .

فاختاره المصنف ، والشارح .  
وذكر ابن رزين : أنه أظهر .  
وهو ظاهر كلامه في الوجيز . فإنه لم يذكر التغليظ ألبتة .

واعلم أن الصحيح من المذهب : أنها تغلظ في الجملة . وعليه جماهير الأصحاب .  
وفيما يغلظ فيه تقدم تفاصيله . والخلاف فيه .

فعلى المذهب : محل التغليظ : في قتل الخطأ لا غير . على الصحيح من المذهب .  
وقدمه في الفروع .



وقال القاضى : قياس المذهب أنها تغلظ في العمد .  
قال في الانتصار : تغلظ فيه ، كما يجب بوطء صائمة محرمة كفارتان .  
ثم قال : تغلظ إذا كان موجباً للدية .

وجزم بما قاله القاضى ، وجماعة من الأصحاب .  
وذكر في المفردات \* تغلظ عندنا في الجميع \*  
ثم دية الخطأ لا تغليظ فيها .

وقدم في الرعاية الكبرى : أنها تغلظ في العمد والخطأ وشبههما .  
وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .  
وهو ظاهر ما جزم به في المحرر ، وغيره .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف هنا : أن التغليظ لا يكون إلا في نفس القتل . وهو صحيح . وهو المذهب . قدمه في الفروع . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .  
وقال في المعنى ، والترغيب ، والشرح : تغلظ أيضاً في الطرف .

وجزم به في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا عَمْدًا ﴾ .  
سواء كان كتابياً ، أو مجوسياً .

﴿ أضعفت الدية لإزالة القود ، كما حكى عثمان بن عفان رضي الله عنه ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وهو من مفردات المذهب .  
وقيل : لا تضعف .



ونقل ابن هانيء : تغلظ بثلاث الدية .  
فأمره : لو قتل كافر كافراً عمداً ، وأخذت الدية : لم تضعف . على الصحيح  
من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقدم في الانتصار : أنها تضعف . وجعله ظاهر كلامه .  
قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ خَطَأً : فَسَيِّدُهُ بِالْخِيَارِ يَنْبَغُ فِدَائِهِ بِالْأَقْلَ مِنْ  
قِيَمَتِهِ ، أَوْ أَرَشَ جِنَايَتِهِ ، أَوْ تَسْلِيمِهِ لِبَيْعَةٍ فِي الْجِنَايَةِ ﴾ .  
هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : إن أبي تسليمه فعلية فداؤه بأرش الجناية كلها .  
وتقدمت هذه الرواية أيضاً في كلام المصنف في « باب الرهن » .  
وعنه : يخير سيده بين فداؤه بأرش الجناية كله وبين بيعه وبين تسليمه ،  
فيخير بين الثلاثة .

وتقدم ذلك محرراً في « باب الرهن » .  
قال الزركشي وغيره : يخير بين فداؤه وبيعه في الجناية .  
تبيين : قوله « فسيده بالخيار بين فداؤه بالأقل من قيمته أو أرش جنائته »  
الصحيح من المذهب : أن السيد إذا اختار الفداء لا يلزمه فداؤه إلا بالأقل من  
قيمه أو أرش جنائته .

قال ابن منجا : هذا المذهب .  
وحزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .  
وقدمه في المستوعب ، والفروع .



وعنه : إن اختار فداءه فداه بكل الأرض . اختاره أبو بكر ، كأمره بالجناية أو إذنه فيها . نص عليهما . وأطلقهما في الحرر .  
وعنه : رواية ثالثة — فيما فيه القود خاصة — يلزمه فداؤه بجميع قيمته ، وإن جاوزت دية المقتول .

وعنه : إن أعتقه — بعد علمه بالجناية — لزمه جميع أرشها . بخلاف ما إذا لم يعلم . نقله ابن منصور .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم .  
وصححه الناظم .

ونقل حرب : لا يلزمه سوى الأقل أيضاً .

وقيل : يلزمه جميع أرشها ، ولو كان غير عالم .

وقيل : يلزمه جميع أرشها ، ولو كان قبل العتق .

فأمره : لو قتل العبد أجنبي ، فقال القاضى فى الخلاف الكبير : يسقط الحق كما لو مات .

وحكى القاضى فى « كتاب الروايتين » والآمدى روايتين .

إصداهما : يسقط الحق .

قال القاضى : نقلها منها ، لغوات محل الجناية .

الثانية : لا يسقط نقلها حرب . واختارها أبو بكر .

وجزم به القاضى فى المجرى . فيتعلق الحق بقيمته لأنها بدله .

وجعل القاضى المطالبة — على هذه الرواية للسيد — والسيد يطالب الجانى بالقيمة

ذكره فى القاعدة الثامنة والثلاثين بعد المائة .

قوله ﴿ فَإِنْ سَلَّمَهُ فَأَبَى وَلِيُّ الْجِنَايَةِ قَبُولَهُ ، وَقَالَ : بَعَهُ أَنْتَ . فَهَلْ

يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .



وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ،  
وشرح ابن منجا ، والفروع ، والزر كشي .

إمدهما : لا يلزمه . فيبيحه الحاكم .

قال في الخلاصة : لم يلزمه . على الأصح . وصححه في التصحيح .  
قلت : وهو الصواب .

والرواية الثانية : يلزمه .

قال في الرايتين : يلزمه على الأصح .  
وقدمه في الحاويين ، والفائق في الرهن .  
وتقدم ذلك في أواخر الرهن .

فائدة : حكم جنابة العبد عمداً ، إذا اختير المال ، أو أتلّف مالا : حكم جنابته  
خطأ . خلافاً ومذهباً على ما تقدم

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى عَمْدًا ، فَعَفَا الْوَلِيُّ عَنْ الْقِصَاصِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَهَلْ  
يَمْلِكُهُ بَغَيْرِ رِضَى السَّيِّدِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والشرح .  
إمدهما : لا يملكه بغير رضاه . وهو المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذه أصح . وصححه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .

والرواية الثانية : يملكه بغير رضاه .

جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .  
وقدمه في المحزر ، والرايتين ، والحاوي .

وذكر ابن عقيل ، وصاحب الوسيلة رواية : بجنابة ، عمد وله قتله ورقه وعتقه .



وينبني عليه : لو وطئ الأمة .

ونقل مهنا : لا شيء عليه . وهي له ولدها .

فعلى المذهب - في قدر ما يرجع به - الروايات الثلاث المتقدمة .

ذكره في المحرر ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى عَلَى اثْنَيْنِ ظَلَمَ : اشْتَرَكَ فِيهِ بِالْحَصَصِ ﴾ نص عليه  
﴿ فَإِنْ عَنِ أَحَدُهُمَا ، أَوْ مَاتَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ . فَقَعَا بَعْضُ الْوَرَثَةِ ، فَهَلْ  
يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْبَاقِينَ بِجَمِيعِ الْعَبْدِ ، أَوْ بِحَصَّتِهِمْ مِنْهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبجا .

أمرهما : يتعلق حق الباقيين بجميع العبد . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : يتعلق حق الباقيين بقدر حصتهم ، كما لو لم يعرف عنه .



## باب ديات الأعضاء ومنافعها

فأمرناه

إبراهيم: قوله ﴿وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ : فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، كَالْعَيْنَيْنِ﴾ بلا نزاع .

لكن لو كان في العينين بياض : نقص من الدية بقدره . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وعنه : تجب الدية كاملة .

جزم به في الترغيب . كما لو كانت حولاء وعمشاء ، مع رد المبيع بهما .

الثانية : قوله ﴿وَالْأُذُنَيْنِ﴾ .

يعنى : فيهما الدية . بلا نزاع .

وقال في الوسيلة : في أشراف الأذنين : الدية ، وهو جلد ما بين العذار والبياض الذى حولهما . نص عليه .

وقال في الواضح : في أصداف الأذنين : الدية .

قوله ﴿وَالشَّفَتَيْنِ﴾ .

يعنى : في كل واحدة منهما نصف الدية . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه المصنف ، وغيره .

وعنه : في الشفة السفلى : ثلثا الدية . وفي العليا : ثلثها .

فأمر

إبراهيم: قوله ﴿وَتُنْدَوِى الرَّجُلِ﴾ .



يعنى : فيهما الدية ، كشدوتى المرأة . وهو صحيح .  
وهو من مفردات المذهب .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَالْيَدَيْنِ ﴾

يعنى : فيهما الدية : أن المرتعش كالصحيح . وأن فى يديه : الدية ،  
كالصحيحتين . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو صحيح .  
وقد صرح به أبو الخطاب فى الانتصار ، وابن عقيل .

الثانية : قوله ﴿ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ﴾ .

يعنى : فى كل منهما الدية . وهذا بلا نزاع .  
ولو كان قدمُ أعرج ، ويدُ أعسم - وهو عوج فى الرسغ - وجبت الدية أيضاً  
على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلام الأصحاب . وقدمه فى الفروع .  
وقال أبو بكر : فيه حكومة .

الثالثة : قوله ﴿ وَالْأَيْتَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية . وهذا بلا نزاع . وهما ماعلا وأشرف على الظهر وعن  
استوائى الفخذين ، وإن لم يصل العظم . على الصحيح من المذهب . ذكره جماعة .  
وقدمه فى الفروع .

ونقل ابن منصور : فيهما الدية ، إذا قطعتا حتى يبلغ العظم .  
وجزم به فى المغنى ، والشرح .

وقوله ﴿ وَالْأَنْثَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية فقط . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب .  
وذكر فى الانتصار ، احتمالاً : يجب فيهما دية وحكومة . لنقصان الذكر

بقطعهما . وما هو ببعيد .



فائرة : قوله ﴿وَإِسْكِنِي الْمَرْأَةَ﴾ .

اسكنا المرأة : هما شفراها . يعنى : فيهما الدية لو قطعتهما . وكذا لو أشلهما .

وفى رَكَبِ الْمَرْأَةِ : حكومة ، وهو عانتها .

وكذلك فى عانة الرجل حكومة .

قوله ﴿وَفِي الْمُنْخَرَيْنِ ثُلُثَا الدِّيَةِ﴾ . وَفِي الْحَاجِزِ ثُلُثُهَا .

هذا المذهب . صححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه فى المنخرين : الدية . وفى الحاجز : حكومة .

قال الزركشى : هذه المشهورة من الروايتين .

فائرة : قوله ﴿وَفِي الظُّفْرِ خُمْسُ دِيَةِ الْإِصْبَعِ﴾ .

وهو بعيuran . وهو صحيح ، لا نزاع فيه .

وهو من مفردات المذهب .

وسواء كانت من يد أو رجل .

قوله ﴿وَفِي كُلِّ سِنَّ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ﴾ ، إِذَا قُلِعَتْ مِمَّنْ قَدْ ثَغِرَ <sup>(١)</sup> .

يعنى : إذا لم تعد لكونه بدَّلها . وسواء قلعتها بسنخها ، أو قلعت الظاهر فقط .

وهذا المذهب .

قال ابن منجا ، والزركشى : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

(١) أى سقطت أسنان الرضاع من فمه .



وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : إن لم يكن بدلها : فحكومة . اختاره القاضي .  
ويحتمل أن يجب في جميعها دية واحدة . وهو لأبي الخطاب . وهو رواية  
عن الإمام أحمد رحمه الله .

فعلينا ، في كل ضرر : بعيران . لأن الموجود من فوق : ثنيتان ، ورباعيتان ،  
ونابان ، وضاحكان ، وناجذان ، وستة طواحين . ومن أسفل : مثلها . قاله في  
الفروع ، وغيره .

قال المصنف : يتعين حمل هذه الرواية على مثل قول سعيد بن المسيب  
رحمه الله للإجماع على أن في كل سن خمساً من الإبل . وورد الحديث بذلك <sup>(١)</sup> .  
فيكون في الأسنان والأنياب : ستون بعيراً . لأن فيه أربع ثنايا ، وأربع  
رباعيات ، وأربعة أنياب ، فيها خمس ، وفيه عشرون ضرساً ، في كل جانب  
عشرة ، خمسة من فوق وخمسة من أسفل . فيكون فيها أربعون بعيراً ، في كل  
ضرس بعيران . فتكمل الدية . انتهى .

وقال أبو محمد الجوزي : إن قلع أسنانه دفعة واحدة : وجبت دية واحدة .  
قال في الرعاية الصغرى ، والحاوي : وإن قلع السكل ، أو فوق العشرين  
دفعة واحدة : وجبت دية وثلاثة أخماسها .  
وقيل : دية فقط .

قلت : وفي القول الأول سهو فيما يظهر . لأنهم حكموا أن في قلع مافوق  
العشرين : دية وثلاثة أخماسها .  
وذلك لا يتأتى إلا في قلع الجميع ، وهو اثنان وثلاثون ، لا فيما دونها .

---

(١) روى أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الأسنان خمس خمس »



والصواب : ما قاله في المحرر . وهو ، وقيل : إن قلع الكل ، أو فوق العشرين دفعة : لم يجب سوى الدية . فهذا وجهه ظاهر .

فأثره : لو قلع من السن ما بطن منه في اللحم ، وهو السنخُ - بالنون والخاء المعجمة <sup>(١)</sup> - ففيه حكومة . قاله الأصحاب . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافي ، والهادي ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ، والفروع ، وغيرهم . وقال في الترتيب : في سنخه حكومة . ولا تدخل في حساب النسبة .

قوله ﴿ وَتَجِبُ دِيَةُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ فِي قَطْعِهِمَا مِنَ السَّكَّوْعِ وَالْكَعْبِ فَإِنْ قَطَعَهُمَا مِنْ فَوْقِ ذَلِكَ : لَمْ يَزِدْ عَلَى الدِّيَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه في رواية أبي طالب . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقال القاضي : في الزائد حكومة . واختاره أبو الخطاب . قوله ﴿ وَفِي مَارِنِ الْأَنْفِ : دِيَةُ الْعُضْوِ كَامِلَةً ﴾ . بلا نزاع أعلمه .

لكن لو قطع مع قصبته : ففي الجميع الدية . على الصحيح من المذهب . قدمه في المغنى ، والشرح .

ويحتمل أن يلزم من استوعب الأنف جدعاً : دية وحكومة في القصبة . قوله ﴿ وَفِي قَطْعِ بَعْضِ الْمَارِنِ ، وَالْأُذُنِ ، وَالْحَلَمَةِ ، وَاللِّسَانِ ،

(١) السنخ : بوزن حمل ، والجمع أسناخ ، كحمل وأحمال . هو أصل كل شيء . وهو أصل السن .



وَالشَّفَةِ ، وَالْحَشْفَةِ ، وَالْأُنْمَلَةِ ، وَالسِّنِّ ، وَشَقَّ الْحَشْفَةَ طُولًا : بِالْحِسَابِ  
مِنْ دِيَّتِهِ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ ۞ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .  
ولم يذكر في المحرر ، والرعاية ، والفروع ، وغيرهم : هنا شق الحشفة طولا .  
وذكر في الترغيب : في شحمة الأذن رواية : أن فيها ثلث الدية .  
وذكر في الواضح - فيما بقي من الأذن بلا نفع - : الدية ، وإلا فحكومة .  
قوله ﴿ وَفِي شَكْلِ الْمَعْصُومِ ، أَوْ ذَهَابِ نَفْعِهِ ، وَالْجُنَايَةِ عَلَى الشَّفَتَيْنِ  
بِحَيْثُ لَا يَنْطَبِقَانِ عَلَى الْأَسْنَانِ ۞ 》 .

قال في المغنى ، والشرح : أو استرختا : دية . وهذا المذهب بلا ريب .  
مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال في التبصرة ، والترغيب : في التقصص حكومة .  
قوله ﴿ وَفِي تَسْوِيدِ السِّنِّ ، وَالظَّفْرِ ، بِحَيْثُ لَا يَزُولُ : دِيَّتُهُ ۞ 》 .  
إذا اسود الظفر بحيث لا يزول : وجبت ديته ، بلا خلاف أعلمه .  
وإن اسود السن بحيث لا يزول سواده ، فالصحيح من المذهب : أن فيه  
ديته . وهو ظاهر كلام الخرق .  
قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والهادى ، والكافى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والخواص  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه - في تسويد السن - : ثلث ديتها . كتسويد أنفه مع بقاء نفعه .



وقال أبو بكر : في تسويد السن حكومة . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله  
كما لو احمرت ، أو اصفرت ، أو كَلَّت .

وعنه : إن ذهب نفعها وجبت ديتها .

قلت : وهو الصواب .

فائدة : لو اخضرت سنه بخناية عليها : ففيها حكومة . على الصحيح من

المذهب .

قال في الفروع : والأشهر في المذهب : فيها حكومة .

وجزم به في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

قال في الهداية ، وغيره : فإن تغيرت أو تحركت وجبت حكومة . انتهوا .

وعنه : حكمها حكم تسويدها .

جزم به ولد الشيرازي في منتخبه .

وأطلقهما في المغني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَفِي الْمَعْضُو الْأَشَلِّ : مِنَ الْيَدِ وَالرَّجُلِ ، وَالذَّكَرِ وَالْثَدْيِ ،

وَلِسَانِ الْأَخْرَسِ ، وَالْعَيْنِ الْقَاعَةِ ، وَشَحْمَةِ الْأُذُنِ ، وَذَكَرِ الْخَصِيِّ

وَالْعَيْنَيْنِ ، وَالسِّنِّ السَّوْدَاءِ ، وَالْثَدْيِ دُونَ حَلْمَتِهِ ، وَالذَّكَرِ دُونَ حَشْفَتِهِ

وَقَصْبَةِ الْأَنْفِ ، وَالْيَدِ وَالْإِصْبَعِ الزَّائِدَتَيْنِ : حُكُومَةٌ ۝ .

وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

واختار المصنف والمجد : الحكومة في اليد والإصبع الزائدتين .

وصححه المصنف والشارح في قطع الذكر دون حشفته ، والثدي دون حلمته .



وعنه : يجب في ذلك كله ثلث دية كل عضو من ذلك .

واختاره ابن منبج في شرحه في شلل اليد فقط .

وقال القاضي : الروايتان في السن السوداء التي ذهب نفعها . أما إن لم يذهب

نفعها بالكلىة : ففيها ديتها كاملة .

وخالفه المصنف وغيره .

ووجوب ثلث الدية في اليد الشلاء ، والذكر الأشل ، والعين القائمة ، والسن

السودا ، وذكر الخصى ، والعنين ، ولسان الأخرس : من مفردات المذهب .

وجزم به ناظمها .

وكذا وجوب ثلث الدية في اليد والاصبع الزائدتين : من مفردات المذهب .

وعنه - في ذكر الخصى والعنين - : كمال ديتهما .

وعنه - في ذكر العنين - : كمال ديته .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في الانتصار في لسان الأخرس .

وقدم في الروضة - في ذكر الخصى - إن لم يجامع بمثله : ثلث الدية ، وإلا دية .

وقال ، في العين القائمة : نصف الدية .

فأمره : لو قطع نصف الذكر بالطول ، فقال المصنف ، قال أصحابنا : فيه

نصف الدية .

قال هو والشارح : والأولى وجوب الدية كاملة . لأنه ذهب بمنفعة الجماع .

فوجب الدية كاملة ، كما لو أشله ، أو كسر صلبه فذهب جماعه .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ فَلَوْ قَطَعَ الْأُنثَيْنِ وَالذَّكَرَ مَعًا ، أَوِ الذَّكَرَ ثُمَّ الْأُنثَيْنِ :



لَزِمَهُ دِيَتَانِ . وَلَوْ قَطَعَ الْأُتَيْنِ ثُمَّ قَطَعَ الذَّكَرَ : وَجَبَتْ دِيَةُ الْأُتَيْنِ ،  
وَفِي الذَّكَرِ رَوَايَتَانِ .

وهما الروايتان المتقدمتان في ذكر الخصى . لأنه بقطع أنثيه صار خصياً .  
وقد ذكرنا المذهب والخلاف فيه .

وتقدم أن فيه أربعة أقوال في المسألة التي قبلها .

قوله ﴿ وَإِنْ أَشَلَّ الْأَنْفَ ، أَوِ الْأُذُنَ ، أَوْ عَوْجَهَا : فَقِيهِ حُكُومَةٌ ﴾

وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ،  
وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : في شللها الدية ، كشلل اليد والمثانة ، ونحوهما .

وقال ابن الجوزي في المذهب : وإن أشل المارن وعوجه : فدية وحكومة .

وبحتمل دية .

قوله ﴿ وَفِي قَطْعِ الْأَشَلِّ مِنْهُمَا كَمَالُ دِيَتِهِ ﴾ .

يعنى دية كاملة . صرح به الأصحاب . وهذا المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المحرر : وفي كل منها كمال ديته ، إذا قلنا يؤخذ به السالم من ذلك

في العمد ، وإلا ففيه حكومة .

وقاله في الرعايتين ، والحاوى ، والزرکشى .

وقال في الترغيب : في أذن مستخسفة - وهى الشلاء - روايتان : ثلث ديته ،

أو حكومة .

وكذا في الترغيب أيضاً في أنف أشل إن لم تجب الدية .

قوله ﴿ وَتَجِبُ الدِّيَةُ فِي الْأَنْفِ الْأَخْشَمِ وَالْمَخْزُومِ وَأُذُنِي الْأَصَمِّ ﴾ .



هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا ، والمغني ، والشرح ،  
وقال : لا نعلم فيه مخالفا .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المحرر : في كل من ذلك كمال دية ، إذا قلنا : يؤخذ به السالم من  
ذلك في العمد ، وإلا ففيه حكومة ، كما تقدم .

وقاله في الرعايتين ، والحاوي ، والزرکشی .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ أَنْفُهُ ، فَذَهَبَ شَمُّهُ ، أَوْ أُذُنُهُ ، فَذَهَبَ سَمُّهُ :  
وَجَبَتْ دِيَّتَانِ . وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ إِذَا أَذْهَبَهَا بِنَفْعٍ : لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ  
وَاحِدَةٌ ﴾ .

قطع به في المغني ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم من  
الأصحاب . ولا أعلم فيه خلافاً .

وفرقوا بينها بفروق جيدة .

منها : أن تفويت نفع سائر الأعضاء وقع ضمناً للعضو ، والفائت ضمناً لاشيء  
فيه . دليله : القتل . فإنه يوجب دية واحدة . وإن أُنْفِ أشياء تجب بكل واحد  
منها الدية ، بخلاف منفعة الأنف والأذن . إذا ذهب بقطع الأنف والأذن . لأن  
كل واحد من المنفعتين في غير الأنف والأذن . فذهب أحدهما مع الآخر ذهب  
لما ليس أحدهما تبعاً للآخر .

فأمره : من له يدان على كوعيه ، أو يدان وذراعان على مرفقيه ، وتساويان في

البطش : فهما يد واحدة . وللزيادة حكومة : على الصحيح .

وفي أحدهما : نصف ديتيها وحكومة .

وفي قطع إصبع من أحدهما خمسة أبعرة .



فإن قطع يداً : لم يقطعا للزيادة ولا أحدهما . على الصحيح من المذهب . لعدم معرفة الأصلية . قطع به في الفروع .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والكافي .

وقال ابن حامد : يجب القصاص فيهما . لأن هذا نقص لا يمنع القصاص ، كالسلعة في اليد . انتهى .

وإن كانت إحداها باطشة دون الأخرى ، أو إحداها أكثر بطشاً ، أو في سمت الذراع ، والأخرى زائدة : ففي الأصلية ديتها والقصاص ، لقطعها عمداً . وفي الزائدة : حكومة ، سواء قطعها منفردة ، أو مع الأصلية .

وعلى قول ابن حامد : لا شيء فيها . لأنها عيب . فهي كالسلعة في اليد . وإن استويا من كل الوجوه ، وكانا غير باطشتين ففيهما ثلث دية اليد أو حكومة . ولا تجب دية اليد كاملة . لأنها لا نفع فيها . فهما كاليد الشلاء .

والحكم في القدمين على ساق : كالحكم في الكفين على ذراع واحد . وإن كانت إحداها أطول من الأخرى . فقطع الطولى ، وأمكنه المشى على القصيرة : فهي الأصلية ، وإلا فهي زائدة . قال ذلك في الكافي .

قوله ﴿ فَصْلٌ فِي دِيَةِ الْمَنَافِعِ ﴾

فِي كُلِّ حَاسَّةٍ دِيَةٌ كَامِلَةٌ . وَهِيَ السَّمْعُ ، وَالْبَصَرُ ، وَالشَّمُّ ، وَالذَّوْقُ .  
في كل واحد من السمع والبصر والشم : دية كاملة بلا نزاع . وفي ذهاب الذوق : دية كاملة . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : فيه حكومة . واختاره المصنف في المغنى .

قال الشارح : القياس لادية فيه .



قوله ﴿ وَتَجِبُ فِي الْحَدَبِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفصول : أطلق الإمام أحمد رحمه الله في الحدب الدية ، ولم يفصل . وهذا محمول على أنه يمنعه من المشى .

وأجراه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة على ظاهره ، فقالا : ويجب في الحدب الدية .

وكذا المصنف هنا ، وغيره . وجزم بوجوب الدية فيه في المحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . واختاره المصنف ، وغيره .

وقال القاضي وغيره : لا تجب فيه الدية . قال ابن الجوزي : وهذا ظاهر المذهب .

وظاهر الفروع الإطلاق .

قوله ﴿ وَيَجِبُ فِي الصَّعَرِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَهُ فَيَصِيرَ الْوَجْهَ فِي جَانِبٍ ﴾ دية كاملة .

هذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب ، وقطعوا به .

لكن قال في المغنى ، والترغيب : وكذا إذا لم يبلغ ريقه .

فأورد : قوله ﴿ وَفِي تَسْوِيدِ الْوَجْهِ إِذَا لَمْ يَزُلْ ﴾ دية كاملة . وهذا بلا نزاع .

وقال في المبهج ، والترغيب : وكذا لو أزال لون الوجه كان فيه الدية .

قوله ﴿ وَإِذَا لَمْ يَسْتَمْسِكْ الْغَائِطُ وَالْبَوْلُ ﴾ يعني : إذا ضربه ﴿ فَبِئْسَ الْوَجْدُ ﴾

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .



وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وكذا قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

ذكره في أول « كتاب الديات » .

وعنه : يجب ثلث الدية . اختاره ابن أبى موسى في الإرشاد .

وخص الرواية في المغنى والشرح بما إذا لم يستمسك البول .

وتقدم : إذا أفزعه فأحدث بغائط أو بول أو ربح في « كتاب الديات »

قبل الفصل .

فأمره : تجب الدية في إذهاب منفعة الصوت .

وكذا في إذهاب منفعة البطش .

وقال في الفنون : لو سقاء ذرق الحمام ، فذهب صوته : لزمه حكومة في

إذهاب الصوت .

قوله ﴿ وَفِي السَّكَلَامِ بِالْحِسَابِ يُقْسَمُ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ حَرْفًا ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن يقسم على الحروف التي للسان فيها عمل ، دون الشفوية ، كالباء

والفاء والميم . وكذا الواو . قاله الأصحاب .

وقال في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم ، وقيل : سوى الشفوية والحلقية

وسواء ذهب حرف بمعنى كلمة ، كجعله أحمد أمدا ، أولا .

قال في الفروع : ويتوجه وجه .

فأمره : لو كان ألثغ من غير جنائية ، فأذهب إنسان كلامه كله . فإن كان



ميؤسا من ذهاب لشغته : ففيه بقسط ماذهب من الحروف . وإن كان غير ميؤس من زوالها - كالصبي - ففيه الدية كاملة .

قال في المغنى ، والشرح : كذلك الكبير إذا أمكن إزالة لشغته بالتعليم .

قوله ﴿ وَفِي تَقْصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، إِنْ عُلِمَ : بِقَدْرِهِ مِثْلُ تَقْصِ الْعَقْلِ بَأَنْ يُجَنَّ يَوْمًا وَفَيْقَ يَوْمًا ، أَوْ ذَهَابِ بَصَرِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ ، أَوْ سَمْعِ أَحَدِ الْأُذُنَيْنِ ﴾ بلا نزاع في ذلك .

وقوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ قَدْرُهُ ، مِثْلُ : أَنْ صَارَ مَذْهُوشًا ، أَوْ تَقْصَ سَمْعِهِ ، أَوْ بَصَرِهِ ، أَوْ سَمْعِهِ ، أَوْ حَصَلَ فِي كَلَامِهِ تَمَتُّةٌ ، أَوْ عَجَلَةٌ ، أَوْ تَقْصَ مَشْيِهِ ، أَوْ انْحَنَى قَلِيلًا ، أَوْ تَقَلَّصَتْ شَفَتُهُ بَعْضَ التَّقْلُصِ ، أَوْ تَحَرَّكَتْ سِنُّهُ ﴾ بَعْضُ التَّحَرُّكِ ﴿ أَوْ ذَهَابِ اللَّبَنِ مِنْ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ : فَفِيهِ حُكُومَةٌ ﴾ .

هذا المذهب في ذلك كله . وقطع بأكثره أكثر الأصحاب .

وجزم بالجميع في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ولم يذكر في الفروع : والتقلص .

وقيل : إن ذهب اللبن ففيه الدية .

وذكر جماعة في البصر : يزنه بالمسافة . فلو نظر الشخص على مائتي ذراع ،

فنظره على مائة : فنصف الدية .

وذكر في الوسيلة : لو لطمه ، فذهب بعض بصره : وجبت الدية في ظاهر

كلامه .



### فأمرتا

إحداهما : مثل ذلك في الحكم : لو جعله لا يلتفت إلا بشدة ، أو لا يبلغ ريقه إلا بشدة ، أو أسود بياض عينيه أو احمر .

الثانية : لو صار ألغى بذلك ، فقيل : تجب دية الحرف الذي امتنع من خروجه قلت : وهو الصواب .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : فيه حكومة .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ قَطَعَ بَعْضَ اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ : اعتُبرَ أَكْثَرُهُمَا . فَلَوْ ذَهَبَ رُبُعُ اللِّسَانِ ﴾ ونصف الكلام ﴿ أَوْ رُبُعُ الْكَلَامِ ﴾ ونصف اللسان ﴿ وجب نصف الدِّية ﴾ بلا نزاع .

﴿ فَإِنْ قَطَعَ رُبُعَ اللِّسَانِ ﴾ فذهب نصف الكلام ﴿ ثُمَّ قَطَعَ آخَرَ بَقِيَّتِهِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الدِّيةِ . وَعَلَى الثَّانِي نِصْفُهَا فَقَطْ ﴾ .

وهذا أحد الوجوه . اختاره القاضي .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : يجب عليه نصف الدية وحكومة لربع اللسان . وهو احتمال

للمصنف هنا . وهو المذهب .

وقطع به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز .

قال في الفروع : وهذا الأشهر .

والوجه الثالث : يجب عليه ثلاثة أرباع الدية .

وأطلقهن في الشرح .



فائرة : عكس المسألة : لو قطع نصف اللسان ، فذهب ربع الكلام . ثم قطع آخر بقيته : كان على الأول نصف الدية ، ويجب على الثاني ثلاثة أرباعها . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمغنى ، والشرح ، ونصره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : نصفها لا غير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ لِسَانُهُ ، فَذَهَبَ نَطْقُهُ وَذَوْقُهُ : لَمْ يَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ ، وَإِنْ ذَهَبَ مَعَ بَقَاءِ اللِّسَانِ : فَفِيهِ دِيتَانِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الواضح : إن قطع لسانه فدية ، أزال نطقه أو لم يزل .

فإن عدم الكلام بقطعه : وجب لعدمه أيضاً دية كاملة .

قال في الفروع : وكذا وجدته في مختصر ابن رزين : لو ذهب شمه وسمعه

ومشيه وكلامه تبعاً : فديتان .

فائرة : لا يدخل أُرْشُ جنائية أذهبت عقله في ديته . على الصحيح من المذهب

نص عليه .

وقيل : يدخل .

قوله ﴿ وَإِنْ كَسَرَ صَلْبَهُ ، فَذَهَبَ مَشْيُهُ وَنِكَاحُهُ : فَفِيهِ دِيتَانِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن تجب دية واحدة . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

كبقية الأعضاء .



فائدة : لو قطع أنفه ، أو أذنه . فذهب شمه ، أو سمعه : فعليه ديتان .  
قولاً واحداً .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ دِيَّةُ الْجُرْحِ حَتَّى يَنْدَمِلَ ﴾ .

فيستقر بالاندمال . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

لكن قال في الروضة : لو قطع كل منهما يداً : فله أخذ دية كل منهما في  
الحال قبل الاندمال وبعده ، لا القود قبله .

ولو زاد أرش جروح على الدية ، فمعا عن القود إلى الدية ، وأحب أخذ المال  
قبل الاندمال ، فقليل : يأخذ دية فقط . لاحتمال السراية .

وقيل : لا ، لاحتمال جروح تطراً . قاله في الفروع .

قلت : الصواب الأول .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا دِيَّةَ سِنَّ ، وَلَا ظُفْرٍ ، وَلَا مَنَفَعَةٍ ، حَتَّى يُنَاسَ مِنْ  
عَوْدِهَا ﴾ . وهو صحيح .

لكن لو مات في المدة فلوليه دية سن وظفر . على الصحيح من المذهب .

وقيل : هدر . كما لو نبت شيء فيه . قاله في منتخب ولد الشيرازي .

وله في غيرها الدية . وفي القود وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وخض المصنف الخلاف بسن الصغير .

وتقدم ذلك في آخر « باب ما يوجب القصاص » .

قوله ﴿ وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ كَبِيرٍ ، أَوْ ظُفْرَهُ ، ثُمَّ نَبَتَتْ ﴾ .

سقطت ديته . وإن كان قد أخذها : ردها . هذا المذهب . وعليه جماهير

الأصحاب . منهم : أبو بكر ، وغيره . ونص عليه في السن .



وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبج .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

وقال القاضي : تجب ديتها .

وقال ابن الجوزي في المذهب - فيمن قلع سن كبير ، ثم نبقت - : لم يرد

ما أخذ ، وقال : ذكره أبو بكر .

وتقدم ذلك في « باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس » في أثناء الفصل

الرابع .

فعلى المذهب : تجب عليه حكومة لنقصها إن نقصت ، وضعفها إن ضعفت .

وإن قلعها قالع بعد ذلك : وجبت ديتها . على الصحيح من المذهب .

وعلى قول القاضي : ينبئ حكمها على وجوب قلعها .

فإن قلنا : يجب فلا شيء على قالعها . وإن قلنا : لا يجب قلعها : احتمل

أن يؤخذ بديتها . واحتمل أن لا يؤخذ . ولكن فيها حكومة . قاله المصنف ،

والشارح .

وقال في الفروع : وإن أبان سناً وضع محله والتمم : ففي الحكومة

وجهان . انتهى .

وإن جعل مكان السن سناً أخرى ، أو سن حيوان أو عظماً ، فنبتت : وجبت

دية المقلوعة وجهاً واحداً .

فإن قلعت هذه الثانية : لم تجب ديتها . وفيها حكومة ، على الصحيح من

المذهب .

قدمه في المغني ، والشرح .

ويحتمل أن لا يجب فيها شيء .

قوله « أوردّه » يعني : الظفر « فالتحّم : سقطت ديثه » .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره .



وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبجا .

وقال القاضي : تجب ديتها . ذكره عنه الشارح .

فائدة : قوله ﴿ لَوْ قَطَعَ طَرَفُهُ ، فَرَدَّهُ فَالْتَحَمَ : فَحَقُّهُ بَاقٍ بِحَالِهِ ، وَيَبِينُهُ

إِنْ قِيلَ بِنَجَاسَتِهِ . وَإِلَّا فَلَهُ أَرْضُ نَقْصِهِ خَاصَّةٌ ﴾ .

وجزم به في المعنى ، والشرح . وقدمه في الفروع .

واختار القاضي بقاء حقه .

ثم إن أبانه أجنبي - وقيل : بطهارته - ففي ديته وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

ولورد الملتحم الجاني : أقيد به ثمانية . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في الفروع .

وقيل : لا يقاد به .

فائدة : لو التحمت الجائفة أو الموضحة وما فوقها على غير شين : لم يسقط

موجبها ، رواية واحدة .

قاله في المحرر ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ عَادَ نَاقِصًا ، أَوْ عَادَتِ السِّنُّ أَوْ الظُّفْرُ قَصِيرًا ، أَوْ مُتَغَيِّرًا :

فَلَهُ أَرْضُ نَقْصِهِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والفروع . ذكره في « باب القود فيما دون النفس » .

قال ابن منبجا في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في المعنى ، والشرح .

وعنه - في قلع الظفر إذا نبتت على صفتة - : خمس دنانير . وإن نبت أسود :

ففيه عشرة .



ورده المصنف ، والشارح ، وقالوا : التقديرات بابها التوقيف . ولا نعلم فيه توقيفا . والقياس : لا شيء ، عليه إذا عاد على صفته .

وإن نبت صغيراً : فقيه حكومة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ ، وَيُسَّ مِنْ عَوْدِهَا : وَجَبَتْ دِيَّتُهَا ﴾ .  
هذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره .

قال ابن منبج : هذا المذهب .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والنظم ، والمحرم ، والراعيين ،  
والفروع ، والحارثي ، وغيرهم .

وقال القاضي : فيها حكومة .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ويحتمله كلام الخرقي .

وأطلقهما الزركشي .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ ، وَادَّعَى الْجَائِي عَوْدَ مَا أَذْهَبَهُ ،  
فَأَنْكَرَهُ الْوَلِيُّ : فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال في المنتخب : إن ادعى اندماله وموته بغير جرحه ، وأمكن : قبل قوله .

قوله ﴿ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ : الدِّيَةُ . وَهُوَ شَعْرُ  
الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ وَالْحَاجِبَيْنِ ، وَأَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه : في كل شعر من ذلك حكومة . كالشارب . نص عليه .



### فأُثِرَتَا

إمراهما : لا قصاص في ذلك ، لعدم إمكان المساواة .

الثانية : نقل حنبل : كل شيء من الإنسان فيه أربعة : ففي كل واحد ربع الدية . وطرده القاضى فى جلدة وجه .

قوله ﴿ وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ بِقِسْطِهِ مِنَ الدِّيَةِ ﴾ .

وهو المذهب . وإليه ميل المصنف ، والشارح فى بحثهما . وعليه الأصحاب . وذكر أبو الخطاب احتمالا : يجب فيه حكومة .

قوله ﴿ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ لِحْيَتِهِ مَا لَا جَمَالَ فِيهِ : احْتُمِلَ أَنْ يَلْزَمَهُ بِقِسْطِهِ ﴾ .  
جزم به فى الوجيز . ونصره الناظم .

وهو ظاهر ما قدمه فى المذهب .

واحتمل أن يلزمه كمال الدية . وهو المذهب . وإليه ميل المصنف ، والشارح فى بحثهما .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

وقيل : فيه حكومة . وهو قوى . وأطلقهن فى الحرر .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا بِأَصَابِعِهِ لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةُ الْأَصَابِعِ ﴾ .

أن الدية للأصابع لا غير . وذلك يقتضى سقوط ما يجب فى مقابلة السكف . وليس ذلك بمراد . ولكن لما كانت دية الأصابع كدية اليد : أطلق هذا اللفظ نظراً إلى المعنى .



والأحسن أن يقول : لم يجب إلا دية اليد .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَصَابِعِ : دَخَلَ مَا حَاذَى  
الْأَصَابِعِ فِي دِيَتِهَا . وَعَلَيْهِ أَرْضُ بَاقِي الْكَفِّ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز .  
وقدمه في الفروع .

وقيل : يلزمه دية يد سوى الأصابع .

فأمره : يجب في كف بلا أصابع ، وذراع بلا كف : ثلث ديتيه . على  
الصحيح من المذهب .

وقد شبه الإمام أحمد رحمه الله ذلك بعين قائمة .

وعنه : يجب فيه حكومة .

ذكرهما في المنتخب ، والتبصرة ، ومذهب ابن الجوزي ، وغيرهم .

وكذا العضد . وحكم الرجل حكم اليد في ذلك .

قوله ﴿ وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : وعموم كلام الخرق يقتضى أن فيها نصف الدية . وهو

مقتضى حديث عمرو بن حزم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَ صَحِيحٍ مُمَالَةً لِعَيْنِهِ ﴾ الصحيحة ﴿ فَعَلَيْهِ  
دِيَةٌ كَامِلَةٌ ، وَلَا قِصَاصَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .



وجزم به في الفروع .  
وقيل : يقطع عينه ، كقتل رجل بامرأة . وهو احتمال للمصنف هنا . ويأخذ  
نصف الدية .

قال في الفروع : وأخذ نصف الدية مع القلع أشهر . يعنى على هذا القول .  
وخرجه في التعليق والانتصار من قتل رجل بامرأة .

وقد جزم به المصنف هنا على هذا الاحتمال . وجزم به غيره أيضاً .

وقيل : لا يأخذ منه شيئاً .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ عَيْنِي صَحِيحٌ عَمْدًا : خَيْرٌ بَيْنَ قَلْعِ عَيْنِهِ ، وَلَا شَيْءٍ  
لَهُ غَيْرُهَا ، وَبَيْنَ الدِّيَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وكونه يستحق قلع عينه فقط : من مفردات المذهب .

وقال القاضى : قياس المذهب ديتان .

وهذا أيضاً من مفردات المذهب .

وفيل : عين الأعور كغيره ، وكسمع وأذن .

قال في الفروع : ويتوجه فيه احتمال وتخريج من جعله كالبصر في مسألة

النظر في بيته من خصائص الباب .

قوله ﴿ وَفِي يَدِ الْأَقْطَعِ نِصْفُ الدِّيَةِ ، وَكَذَلِكَ فِي رِجْلِهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .



وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : فيها دية كاملة .  
وهي من مفردات المذهب .  
وعنه : فيها دية كاملة ، إن ذهبت الأولى هدراً .  
وهو من المفردات أيضاً .

قال في الروضة : إن ذهبت في حد : فنصف دية ، وإن كان في جهاد :  
فروايتان .

فأمره : لو قطع يد صحيح . لم تقطع يده . إن قلنا : فيها الدية كاملة . وإلا  
قطعت . والله أعلم .

اختارها أبو بكر .  
راسد لم يده يهله : فعمالة : رايق .  
وحكي الشيرازي عن ابن أبي موسى : أنه اختار ذلك في السهم .  
ومن القاضي أنه قال : متى أمكن اعتبار الواجبات من الرخصة . مثل أن  
يكون في رأس الجني عليه موضة إلى جانبها . فبذبت غلب الواجبات منها .  
فإن كانت قدر النصف : وجب نصف أرض الرخصة . وإن كانت قدر الثلث :  
فقط راية قطعه فلي .  
وجب ثلث الأرض .  
ماخرجه الحكومة .

بالعلماء يعلمون .  
وملخصه : أنه يجب الأكثر مما أخرجه الحكومة أو قدرها من الرخصة .  
قال الصنف : وهذا لا يلهي منهياً للإمام أحمد رحمه الله ، ولا يقتضي انتهى .  
قوله : وَقَدْ خُصَّ فِيهَا مُقَدَّرٌ أَوَّلُ : الرخصة . التي توضع العظم .  
أي تبرؤ . فيها خمسة أبرقة .  
لأنها

لأنه من العلم .  
وعنه : في موضة الوجه عشرة .  
وإن كان في راحة اليد



## باب الشجاج وكسر العظام

قوله ﴿ الشَّجَّةُ : أَسْمُ لِيُجْرَحَ الرَّأْسُ وَالْوَجْهُ خَاصَّةً ﴾ .

قاله الأصحاب . قال الزركشى : وقد يستعمل في غيرها .

وهى عشر ، خمس لا مُقَدَّرَ فِيهَا .

أولها : الخارصة . بإعجام الخاء وإهمالها مع إهمال الصاد فيها ، وهى التى تخرص الجلد ، أى تشقه قليلاً ولا تدميه .

وتسمى الخرصه والقاشرة والقشرة - بإعجام الشين مع القاف .  
ثم البازلة - بموحدة وزاى معجمة مكسورة - التى يسيل منها الدم . وتسمى الدامية ، والدامعة ، بعين مهملة . وهى التى تدمى ولا تشق اللحم .

وقيل : الدامعة : ماظهر دمها ولم يسيل .

ثم الباضعة التى تبضع اللحم .

وقيل : ماتشقه بعد الجلد ولم يسيل دمها .

ثم الْمُتَلَاَحَةُ الَّتِي أَخَذَتْ فِي اللَّحْمِ .

وقيل : ما التحم أعلاها واتسع أسفلها . ولم تبلغ جلدة تلى العظم .

﴿ ثُمَّ السَّمْحَاقُ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ قَشْرَةٌ رَفِيقَةٌ ﴾ .

هذا المذهب ، على هذا الترتيب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعند الخرقى : الباضعة بين الخارصة والبازلة ، تشق اللحم ولا تدميه . وتبعه

ابن البناء .

قال الزركشى : البازلة التى تشق اللحم بعد الجلد ، يعنى ولا يسيل منها دم

قاله الجوهري ، وابن فارس .



وقال المصنف في المغنى : لعل ما في نسخ الخرق غلط من الكتاب . لأن  
الباضعة التي تشق اللحم بعد الجلد يسيل منها دم كثير في الغالب . بخلاف البازلة .  
فإنها الدامعة - بالمهملة - لقلة سيلان دمها . فالباضعة أشد . انتهى .  
وهو قول الأصمعي والأزهري .

قوله ﴿ فَهَذِهِ الْخُمْسَةُ فِيهَا حُكُومَةٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب من الروايتين .  
وعنه : فِي الْبَازِلَةِ بَعِيرٌ ، وَفِي الْبَاضِعَةِ بَعِيرَانِ ، وَفِي الْأُمْتَلَاخَةِ ثَلَاثَةٌ ،  
وَفِي السَّمْحَاقِ أَرْبَعَةٌ .  
اختارها أبو بكر .

وحكى الشيرازي عن ابن أبي موسى : أنه اختار ذلك في السمحاق .  
وعن القاضي أنه قال : متى أمكن اعتبار الجراحات من الموضحة - مثل أن  
يكون في رأس الجني عليه موضحة إلى جانبها - قدرت هذه الجراحات منها .  
فإن كانت بقدر النصف : وجب نصف أرش الموضحة . وإن كانت بقدر الثلث :  
وجب ثلث الأرش . وعلى هذا ، إلا أن تزيد الحكومة على ذلك . فيجب  
ما تخرجه الحكومة .

وملخصه : أنه يجب الأكثر مما تخرجه الحكومة أو قدرها من الموضحة .  
قال المصنف : وهذا لانعله مذهباً للإمام أحمد رحمه الله ، ولا يقتضيه . انتهى .  
قوله ﴿ وَخَمْسٌ فِيهَا مُقَدَّرٌ . أَوَّلُهَا : الْمَوْضِحَةُ ، الَّتِي تُوضِّحُ الْعَظْمَ .  
أَيُّ تُبْرِزُهُ . فَفِيهَا خَمْسَةٌ أَبْعَرَةٌ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .  
وعنه : في موضحة الوجه عشرة .



نقلها حنبل . واختارها الزركشي . وأولها المصنف .

فائدة : يجب أرش الموضحة في الصغيرة والكبيرة ، والبارزة والمستورة بالشعر .

وحد الموضحة : ما أفضى إلى العظم ، ولو بقدر إبرة .

ذكره ابن القاسم ، والقاضى . واقتصر عليه المصنف ، والشارح .

وقال في الرعاية الكبرى : الموضحة ما كشف عظم رأس أو وجه أو غيرها .

وقيل : ولو بقدر رأس إبرة . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ عَمَّتِ الرَّأْسَ وَنَزَلَتْ إِلَى الْوَجْهِ : فَهَلْ هِيَ مُوضِحَةٌ ، أَوْ مُوضِحَتَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان في الرعايتين ، والحاوى .

وأطلقتهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والهادى ، والكافى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

أمرهما : هى موضحتان . وهو الصحيح من المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

والوجه الثانى : هى موضحة واحدة .

جزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قال فى إدراك الغاية : ولو عمتهما فثنتان فى وجه .

تنبيه : ذكر المصنف ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمحزر ، والفروع ،  
وغيرهم : إذا عمت الرأس ونزلت إلى الوجه .

قال الشارح : ولم يذكر المصنف ذلك فى كتابيه - المغنى ، والكافى - بل  
أطلق القول فيما إذا كان بعضها فى الرأس وبعضها فى الوجه .



فإن لم تعم الرأس ففيها الوجهان .  
قال : وهو الذى يقتضيه الدليل . انتهى .  
قلت : قدم مقاله الناظم .

وهو ظاهر كلامه فى الرعايتين ، والحاوى . فإيهما قال : وإن نزلت إلى الوجه  
موضحة .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْضَحَهُ مَوْضِحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ : فَعَلَيْهِ عَشْرَةٌ . فَإِنْ  
خَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا ، أَوْ ذَهَبَ بِالسَّرَايَةِ : صَارَا مَوْضِحَةً وَاحِدَةً . وَإِنْ خَرَقَهُ  
الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ : فَهِيَ ثَلَاثُ مَوَاضِحَ ﴾ بلا نزاع فى ذلك .  
قوله ﴿ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيمَنْ خَرَقَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وأكثرهم قطع به . منهم  
صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ، والنظم ،  
وشرح ابن منبجا ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، وقال : مع بقاء التلايس .  
وقدمه فى الفروع .

وقال فى الترغيب : يصدق من يصدقه الظاهر بقرب زمن وبعده . فإن  
تساويا فالجروح .

قال : وله أرشان . وفى ثالث وجهان . انتهى .

وقال فى الرعاية الكبرى ، وإن قال الجروح : خرقة بعد البرء : صدق مع  
طول الزمن . وله أرش موضحتين فقط .

وقيل : والخرق بينهما .

وقيل : ينسب من الموضحة إن أمكن .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَقَ مَا بَيْنَ الْمَوْضِحَتَيْنِ فِي الْبَاطِنِ ﴾ يعنى الجانى .



﴿فَهَلْ هِيَ مُوضِحَةٌ ، أَوْ مُوضِحَتَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،  
والهادي ، والمنفى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، وغيرهم .

أمرهما : هي موضحة واحدة . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : هما موضحتان . اختاره الناظم .

فأمرنا

إمرهما : لو خرقه ظاهراً لا باطناً فموضحتان ، على أصح الوجهين ، والمذهب

منهما .

وقيل : موضحة واحدة .

الثانية : لو أوضحه جماعة موضحة ، فهل يوضح من كل واحد بقدرها ، أم

يوزع ؟ فيه الخلاف المتقدم .

قوله ﴿ثُمَّ الْهَاشِمَةُ . وَهِيَ الَّتِي تُوضِّحُ الْعِظَمَ وَتَهْشِمُهُ . فَقِيهَا عَشْرُ

مِنَ الْإِبِلِ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿فَإِنْ ضَرَبَهُ بِمِثْقَلٍ ، فَهَشِمَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوضِّحَهُ : فَقِيهِ

حُكُومَةٌ﴾ وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والحرر ،

والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .



وقيل : يلزمه خمس من الإبل ، كهشمه على موضحة .  
وأطلقهما في الكافي ، والشرح .  
قوله ﴿ ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ ، وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الدِّمَاغِ . وَتُسَمَّى أُمَّ  
الدِّمَاغِ . وَتُسَمَّى الْمَأْمُومَةُ . فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ ﴾ بلا نزاع .  
وقوله ﴿ ثُمَّ الدَّامِغَةُ ﴾ بالغين المعجمة ﴿ وَهِيَ الَّتِي تَحْرِقُ الْجِلْدَةَ ، فَفِيهَا  
مَا فِي الْمَأْمُومَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقيل : فيها مع ذلك حكومة لخرق الجلد .  
قال القاضي : ولم يذكر أصحابنا « الدامغة » بالمعجمة لمساواتها للمأمومة  
في أرشها .  
قال المصنف : ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكون صاحبها لا يسلم غالباً .  
انتهى .

قوله ﴿ وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ . وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى بَاطِنِ الْجَوْفِ ،  
مِنْ بَطْنٍ ، أَوْ ظَهْرٍ ، أَوْ صَدْرٍ ، أَوْ نَحْرٍ ﴾ بلا نزاع .  
وقوله ﴿ فَإِنْ خَرَقَهُ مِنْ جَانِبٍ . فَخَرَجَ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ : فَفِي  
جَانِبَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : جائفة واحدة .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .



وقيل : فيه روايتان . ذكره في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَإِنْ طَعَنَهُ فِي خَدِّهِ ، فَوَصَلَ إِلَى فَمِهِ : فَقِيهِ حُكُومَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ،  
والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
ويحتمل أن تكون جائفة . وهو لأبى الخطاب في الهداية .  
وأطلق وجهين في المذهب .

فأمره : وكذا الحكم لو أنفذ أنفاً أو ذكر أو جفناً إلى بيضة العين ، خلافاً  
ومذهباً .

قوله ﴿ وَإِنْ جَرَحَهُ فِي وَرِكِهِ ، فَوَصَلَ الْجُرْحُ إِلَى جَوْفِهِ ، أَوْ أَوْضَحَهُ  
فَوَصَلَ الْجُرْحُ إِلَى قَفَاةٍ : فَعَلَيْهِ دِيَةٌ جَائِفَةٌ وَمَوْضِعَةٌ وَحُكُومَةٌ لِيُجْرَحَ  
الْفَقْأُ وَالْوَرِكُ ﴾ بلا نزاع

﴿ وَإِنْ أَجَافَهُ وَوَسَّعَ آخَرُ الْجُرْحِ : فَهِيَ جَائِفَتَانِ ﴾ بلا نزاع أيضاً .  
قوله ﴿ وَإِنْ وَسَّعَ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ ، أَوْ بَاطِنُهُ دُونَ ظَاهِرِهِ : فَعَلَيْهِ  
حُكُومَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وذكر في الترغيب وجهاً : أنها جائفة .  
فأمره : لو وطئ زوجته وهي صغيرة ، أو نحيفة لا يوطأ مثلها لمثلها ، ففتقها :  
لزمه ثلث الدية .

ومعنى الفتق : خرق ما بين مسلك البول والمنى .  
قدمه في المغنى ، والشرح ، والزر كشي ، وغيرهم .



وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والكافي .  
وقيل : بل معناه : خرق ما بين الدبر والقبل .  
قال المصنف ، والشارح : إلا أن هذا بعيد . لأنه يبعد أن يذهب بالوطء  
ما بينهما من الحاجز . لأنه غليظ قوى . انتهى .  
قال في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع : وإن وطئ امرأته ، فخرق مخرج  
البول والمنى ، أو القبل والدبر .  
قلت : وهو الصواب ، ولكن الواقع في الغالب الأول .  
وجزم بوجود ثلث الدية الخرقى ، والمصنف في المغنى ، والشارح ، والزرکشی ،  
وغيرهم .

قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب : إن كان البول  
يستمسك : فعليه ثلث الدية . وإن كان لا يستمسك : فعليه كمال ديتها .  
وكذا قال في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
وقال في الفنون : فيمن لا يوطأ مثلها : القود واجب . لأنه قتل بفعل يقتل مثله .  
وقال في الفروع ، وغيره : ومن وطئ أجنبية كبيرة مطاوعة بلا شبهة ،  
أو امرأته - ومثلها يوطأ لمثله - فأفضاها : فهدر . لعدم تصور الزيادة . وهو حق له ،  
وإلا فالدية . فإن ثبت البول فجائفة .

ولا يندرج أرش البكارة في دية إفشاء . على الأصح .  
وقال في القواعد الأصولية : ولو وطئ زوجته الكبيرة المحتملة للوطء ،  
وفتقها : لم يضمها .

جزم به في الهداية ، والمغنى ، والترغيب ، وغيرهم .  
وجزم بوجود أرش البكارة في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، وغيرهم .

وأطلق وجهين في الرعايتين ، والحاوي .



وللموطوءة بشبهة ، أو إكراه : ثلث الدية إن استمسك البول ، مع مهر مثلها .  
وإن لم يستمسك : فالدية كاملة .

فأثره : لو أدخل إصبعه في فرج بكر ، فأذهب بكارتها : فليس بجائفة .  
ذكره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَفِي الضَّلَعِ بَعِيرٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه .

وهو من مفردات المذهب .

وذكر ابن عقيل رواية : فيه حكومة .

تنبيه : قوله « وفي الضلع بعير » كذا قال أكثر الأصحاب وأطلقوا .

وقدمه في الرايتين .

وقيده في الحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والوجيز ، والمنور ،

وغيرهم : بما إذا أجبر مستقيا ، فقالوا : وفي الضلع بعير إذا أجبر مستقيا .

والظاهر : أنه مراد من أطلق .

ولكن صاحب الرايتين غير .

فالظاهر : أنه لما رأى من أطلق وقيد : حكاهما قولين .

وقال الزركشي : ولم أر هذا الشرط لغير صاحب الحرر .

وقد أطلق الإمام أحمد رحمه الله : بأن في الضلع بعير من غير قيد .

قوله ﴿ وَفِي الثَّرْقُوتَيْنِ بَعِيرَانِ ﴾ .

هذا المذهب . قاله القاضي ، وأصحابه .

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والشرح ، والنظم ، والرايتين ، والحاوي الصغير ،

والفروع ، وغيرهم .



وهو من المفردات .  
وظاهر كلام الخرقى : أن فيها أربعة أبرة . فإنه قال : وفي الترقوة بعيران .  
وقال في الإرشاد : في كل ترقوة بعيران . فهو أصرح من كلام الخرقى .  
وصرف القاضى كلام الخرقى إلى المذهب . فقال : المراد بالترقوة : الترقوتان .  
اكتفى بلفظ الواحد لإدخال الألف واللام المقتضية للاستغراق .  
قوله ﴿ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّرَاعِ ، وَالزَّنْدِ ، وَالْعَصْدِ ، وَالْفَخْذِ ،  
وَالسَّاقِ : بَعِيرَانِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه في رواية أبى طالب .  
وجزم به فى الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح  
ابن منبجا ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى الرايتين .  
وقطع به فى الشرح فى الزند . واختاره القاضى فى عظم الساق والفخذ .

وهو من مفردات المذهب فى الفخذ والساق والزند .  
وعنه : فى كل واحد من ذلك بعير . نص عليه فى رواية صالح .  
جزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير .  
وقاله أبو الخطاب ، وابن عقيل ، وجماعة من أصحاب القاضى .  
وأطلقهما فى الفروع .

وقال المصنف : والصحيح أنه لا تقدير فى غير الخمسة . وهى : الضلع والترقوتان  
والزندان .

وجزم أن فى الزند بعيرين .  
وذكر ابن عقيل فى ذلك رواية : أن فيه حكومة .  
نقل حنبلى - فىمن كسرت يده أو رجله - فيها حكومة ، وإن انجبرت .



وترجمه أبو بكر بنقص العضو بجناية .  
وعنه في الزند الواحد : أربعة أبرة : لأنه عظمان . وفيما سواه بعيران .  
واختاره القاضي .

واختار المصنف : أن فيما سوى الزند حكومة كما تقدم . كبقية الجروح  
وكسر العظام ، كحرزة صلب وعصص وعانة . قاله في الإرشاد في غير ضلع .  
قوله ﴿ وَالْحُكُومَةُ : أَنْ يَقُومَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جِنَايَةَ بِهِ  
ثُمَّ يَقُومَ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرَّاتٌ ، فَمَا تَقْصَ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَهُ مِثْلُهُ مِنَ الدِّيَةِ .  
فَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ : عِشْرِينَ ، وَقِيَمَتُهُ وَبِهِ الْجِنَايَةُ : تِسْعَةَ  
عَشَرَ ، فَقِيَمِهِ نِصْفُ عِشْرِ دِيَّتِهِ ﴾ .

بلا نزاع في الجملة .

وقوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْحُكُومَةُ فِي شَيْءٍ فِيهِ مُقَدَّرٌ ، فَلَا يُبْلَغُ  
بِهِ أَرَشُ الْمُقَدَّرِ . فَإِنْ كَانَتْ فِي الشَّجَاجِ الَّتِي دُونَ الْمَوْضَحَةِ : لَمْ يُبْلَغْ  
بِهَا أَرَشُ الْمَوْضَحَةِ . وَإِنْ كَانَ فِي إِصْبَعٍ : لَمْ يُبْلَغْ بِهَا دِيَّةُ الإِصْبَعِ .  
وَإِنْ كَانَتْ فِي أُتْمَلَةٍ لَمْ يُبْلَغْ بِهَا دِيَّتُهَا ﴾ .

هذا المذهب المشهور ، والصحيح من الروايتين .  
وقال في الفروع : ولا يبلغ بحكومة محل له مقدر مقدره ، على الأصح ، كجأوزته .  
وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

وصححه في النظم . واختاره الشريف ، وابن عقيل .

قال القاضي في الجامع : هذا المذهب .

وعنه : يبلغ به أرش المقدر .



وقال الزركشى : هو ظاهر كلام الخرقى . وإليه ميل أبى محمد .  
وجزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى .  
وحكماهما فى المحرر ، وغيره : وجهين .  
وأطلقهما فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
قال الشارح : ويحتمل كلام الخرقى : أن يخص امتناع الزيادة بالرأس  
والوجه ، لقوله « إلا أن تكون الجناية فى وجهه أو رأسه فلا يجاوز به أرش المؤقت »  
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا تَنْقُصُ شَيْئًا بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ : قُومَتْ حَالُ  
جَرَيَانِ الدِّمِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب  
والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : يقوم قبيل الاندمال التام . وأطلقهما الزركشى .

تفسير : أفادنا المصنف بقوله « قومت حال جريان الدم » أن ذلك لا يكون  
هدر . وأن عليه فيه حكومة . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وعليه  
أكثر الأصحاب ، القاضى وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : لا شئ فيها والحالة هذه .  
اختاره المصنف . وأطلقهما الزركشى .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْهُ شَيْئًا بِحَالٍ ، أَوْ زَادَتْهُ حُسْنًا - كإزالة لحية  
امرأة ، أو إصبع زائدة ونحوه - فَلَا شَيْءَ فِيهَا ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .



قال في الحرر : فلا شيء فيها على الأصح .

قال في الفروع : فلا شيء فيها على الأصح .

وكذا قال الناظم .

وصححه في المغنى ، والشرح ، وغيرها .

وقيل : بلى .

قال القاضي : نص الإمام أحمد - رحمه الله - على هذا .

قال المصنف : فعلى هذا يقوم في أقرب الأحوال إلى البرء . فإن لم ينقص في

ذلك الحال قوم حال جريان الدم . لأنه لا بد من نقص للخوف عليه . ذكره القاضي

وتقوم حية المرأة كأنها حية رجل في حال ينقصه ذهاب حيته . ذكره

أبو الخطاب .

وجزم بهذا القول في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .



## باب العاقلة وما تحمله

فأمره : سميت « عاقلة » لأنهم يعقلون . نقله حرب .

وجزم به في الفروع .

وقيل : لأنهم يمنعون عن القتال .

جزم به في المغنى ، والشرح .

وقيل : لأن الإبل تجمع فتمقل بفناء أولياء المقتول . أى تشد عقلها لتسلم إليهم ولذلك سميت الدية عقلاً . وقدمه الزركشى .

وقيل : لإعطائهم العقل الذى هو الدية .

قوله ﴿ عَاقِلَةُ الْإِنْسَانِ : عَصْبَاتُهُ كُلُّهُمْ قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ ، مِنْ النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ ، إِلَّا عُمُودَى نَسَبِهِ : آبَاؤُهُ وَأَبْنَاؤُهُ ﴾ .

هذا إحدى الروايات .

قال القاضى فى كتاب الروايتين ، وصاحب الفروع : هذا اختيار الخرقى .

قلت : ليس كما قال . فإنه قال : والعاقلة العمومة وأولادهم وإن سفلوا .

فى إحدى الروايتين .

والرواية الأخرى : الأب والابن والإخوة . وكل العصبة من العاقلة . انتهى .

وجزم به فى الوجيز .

وقال فى الترغيب ، والبلغة : إلا أن يكون الابن من عصبة أمه .

وسبقه إلى ذلك السامرى فى مستوعبه .

وعنه : أنهم من العاقلة أيضاً . وهو المذهب . نص عليه .

وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر ، والقاضى ، والشرىف أبو جعفر ،

وأبو الخطاب فى خلافيهما ، وابن عقيل فى التذكرة ، والشيرازى ، وغيرهم .



وجزم به في العمدة ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

قال في تجريد العناية : عاقلة الإنسان ذكور عصبته ، ولو عمودى نسبه على الأظهر .

قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .

وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والراعيين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والبلغة ، وغيرهم .

وعنه : الجميع عاقلته ، إلا أبناءه إذا كان امرأة .

قال في المحرم : وهي أصح .

قال الزركشى : وعليها يقوم الدليل .

نقل حرب : الابن لا يعقل عن أمه . لأنه من قوم آخرين .

وقال الزركشى : ظاهر كلام ابن أبى موسى ، وابن أبى الجعد ، وأبى بكر فى

التنبيه : أن العاقلة كل العصبه إلا الأبناء . ولعله يقيس أبناء الرجل على أبناء المرأة . وليس بشىء . انتهى .

وعنه : الجميع عاقلته ، إلا عمودى نسبه وإخوته . وهي ظاهر كلام الخرقى .

وتقدم لفظه . ويأتى الترتيب فى ذلك .

وتقدم فى باب الولاء « أن عاقلة العبد المعتق : عصبات سيده » فكلامه هنا

مقيد بذلك .

قوله « وَلَيْسَ عَلَى فَقِيرٍ ، وَلَا صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلِ الْعَقْلِ ، وَلَا امْرَأَةٍ ،

وَلَا خُنْثَى مُشْكِلٍ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَلَا مُخَالِفٍ لِدِينِ الْجَانِي : حَمْلُ شَيْءٍ » .

هذا المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .



وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : أن الفقير يحمل من العقل .  
وأطلقهما المصنف ، وغيره .  
وقيده المجد وغيره بالمعتمل .  
قال الزركشي : وهو حسن .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .  
وعنه : تحمل الخنثى والمرأة بالولاء .  
وعنه : المميز من العاقلة .  
وظاهر كلامه في العمدة : أن المرأة والخنثى يحملان من العقل . فإنه ما ذكر  
إلا الصبي والمجنون والفقير ، ومن يخالف دينه .  
تفصيل : مفهوم كلام المصنف : أن الهرم والزمن والأعشى يحمل من العقل  
بشرطه . وهو أحد الوجهين .  
وهو ظاهر كلام الأكثر .  
وحزم به في البلغة . وقدمه الزركشي .  
قال في المستوعب ، والرعاية الصغرى : ويعقل الزمن والشيخ والضعيف .  
والوجه الثاني : لا يحملون . قدمه ابن رزين في شرحه .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع .  
وأطلقهما في الهرم والزمن في الكبرى .  
قوله ﴿ وَخَطَأُ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ فِي أَحْكَامِهِ : فِي بَيْتِ الْمَالِ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، كخطأ الوكيل .  
وعنه : على عاقلتهما .  
وقدمه في الهداية ، والخلاصة .



والمراد : فيما تحمله العاقلة . نقله في الفروع عن صاحب الروضة ، كخطأهما في غير الحكم .

وأطلقهما في المذهب .

فعلى المذهب : للإمام عزل نفسه . ذكره القاضى وغيره .

فائدة : وكذا الحكم إن زاد سوطاً ، كخطأ فى حد أو تعزير أو جهلاً حملاً ،

أو بان مَنْ حكماً بشهادته غير أهل .

ويأتى الخطأ فى الحد فى كتاب الحدود .

قوله ﴿ وَهَلْ يَتَعَاوَلُ أَهْلُ الذِّمَّةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى المذهب ، والشرح ، والحاوى .

إمراهما : يتعاقلون . وهو المذهب .

قال فى الخلاصة ، والرايعتين : وأهل الذمة يتعاقلون على الأصح .

قال فى المحرر : يتعاقلون . وهو الأصح .

قال الناظم : يتعاقلون فى الأظهر . وصححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى الهداية ، والكافى ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يتعاقلون .

فعلى المذهب : فيه - مع اختلاف مللهم - وجهان ، هما روايتان فى الترغيب .

وأطلقهما فى المحرر ، والفروع ، والحاوى ، والنظم .

وذكرهما فى الكافى وجهين ، وقال : بناء على الروايتين فى تورثهم .

أمرهما : يتعاقلون أيضاً .

وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب . وقدمه فى الرايعتين .

والثانية : لا يتعاقلون .



قوله ﴿وَلَا يَعْقِلُ ذِمِّيُّ عَنْ حَرْبِي﴾ ، وَلَا حَرْبِيُّ عَنْ ذِمِّيِّ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : يتعاقلان ، إن قلنا : يتوارثان . وإلا فلا .

وهو يخرج في المغني ، والمحرق ، والشرح ، وغيرهم .

قوله ﴿وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ تَحْمِلُ الْجَمِيعَ : فَالذِّمَّةُ أَوْ بَاقِيهَا عَلَيْهِ ، إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا﴾ .

هذا المذهب . جزم به القاضي في كتبه .

وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : كسمل .

وأجرى في المحرر الروایتين اللتين في المسلم هنا .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا : أَخَذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ﴾ .

هذا المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور من الروایتين .

وجزم به المحرق ، وصاحب الوجيز .

وقدمه في المحرق ، والنظم ، والرعابتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا تحمله . اختاره أبو بكر في التنبية .

وأطلقهما في الشرح .

وظاهر ما جزم به في العمدة : أن ذلك على الجاني .

فعلى المذهب : يكون حالا في بيت المال . على الصحيح من المذهب .

صححه في المغني ، والشرح ، والزركشي ، وغيرهم . (١)



وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : حكمه حكم العاقلة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ﴾ يعني : أخذها من بيت المال .  
﴿ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : وهذا المعروف عند الأصحاب . بناء على أن الدية وجبت على  
العاقلة ابتداء .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، ومختضب الأدمى ، وغيرهم .  
قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن تجب في مال القاتل .  
قال المصنف هنا : وهو أولى ، فاختره .

[ ثم قال كما لو قالوا في فطرة زوجة المعسر ، وضيقة . فإنه عليهما دونه . لأنهما  
محتملان لأصليان . وكقراءة المأموم بمن لا يرى تحملها عنه . ونحو ذلك . وهو  
كل من تحمل عنه شيئاً مغرمًا أو مغنماً باختياره له لتسببه فيه . أو قهراً عنه بأصل  
الشرع ونحو ذلك ]<sup>(١)</sup> .

وقال كقولهم في المرتد : يجب أرش خطائه في ماله . ولورمى وهو مسلم فلم  
يصب السهم حتى ارتد : كان عليه في ماله . ولورمى الكافر سهماً ثم أسلم ،  
ثم قتل السهم إنساناً : فديته في ماله . ولو جنى ابن المعتقة ثم أنجر ولاؤه ثم سرت  
جنايته : فأرش الجناية في ماله لتعذر حمل العاقلة له . قال : فكذا هذا .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



فاستشهد المصنف رحمه الله على صحة ما اختاره بهذه المسائل وغيرها .  
وذكر : أن الأصحاب قالوا بها .  
فنذكر كل مسألة من المستشهد بها وما فيها من الخلاف .  
فمنها : قوله « يجب أَرش خطأ المرتد في ماله » وهذا المذهب ونسبه المصنف  
هنا إلى الأصحاب . ولا شك أن عليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وحكى وجه : لا شيء عليه ، كالسلم .  
ومنها : قوله « ولو رمى وهو مسلم ، فلم يصب السهم حتى ارتد : كان عليه  
في ماله . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في المحرر ، وغيره .  
وصححه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : لا شيء عليه .  
ومنها : قوله « ولو رمى الكافر سهماً ثم أسلم . ثم قتل السهم إنساناً : فدينه  
في ماله » على الصحيح من المذهب .  
وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .  
وصححه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : لا شيء عليه .  
ومنها : قوله « ولو جنى ابن المعتقة ، ثم انجرّ ولاؤه ، ثم سرت جنابته :  
فأَرش الجنابة في ماله لتعذر حمل العاقلة » وهو المذهب .  
جزم به في المغنى ، والنشرح ، وشرح ابن منبجا ، وغيرهم .  
قال في الفروع : وإن تغير دين جاري جرح وزهوق : عقلت عاقلته  
حال الجرح .  
وقيل : أَرشه .



وقيل : الكل في ماله .

وإن أنجزَّ ولاء ابن معتقة بين جرح أوى وتلف : فكثير دين .

وقاله في المحرر ، وغيره .

فأمره : قوله ﴿ وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عَبْدًا وَلَا صُلْحًا ﴾ .

فسر القاضى ، وغيره : الصلح بالصلح عن دم العمد .

وقال المصنف ، وغيره : يعنى عن ذلك ذكر العمد . بل معناه : صلح عنه

صلح إنكار . وجزم به فى الروضة .

قال الشارح : وهو أولى .

وقدمه الزركشى . وجزم به ابن منبج فى شرحه . وهو الصواب .

تفسير : قوله ﴿ وَلَا اعْتِرَافًا ﴾ .

ومعناه : أن يقر على نفسه أنه قتل خطأ ، أو شبه عمد ، أو جنى جناية خطأ

أو شبه عمد ، توجب ثلث الدية فأكثر . فلا تحملها العاقلة .

لكن مرادهم : إذا لم تصدقه العاقلة به . وتعليهم يدل عليه .

[ بل وصرح به ابن نصر الله فى حاشيته على شرح الزركشى للخرق .

لكن لو سكنت فلم تتكلم ، أو قالت : لا تصدقه ولا نكذبه . أو قالت :

لا علم لنا بذلك . فهل هو كقول المدعى « لا أقر » ، ولا أنكر » أو « لا أعلم

قدر حقه » أو كسكوته ؟ وهو الأظهر ، إن كان ذلك فى جواب دعوى فسكوهم

كنسكوهم .

وإن لم يكن فى جواب دعوى : لم يلزمهم شيء . ولم يصح الحكم بنسكوهم .

وصرح به أيضاً فى الرعاية الكبرى ، فقال فيها : ولا اعترافاً تنكره . انتهى <sup>(١)</sup>

قوله ﴿ وَلَا مَا دُونَ ثَلَاثِ الدِّيَةِ ﴾ .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقل ابن منصور : إذا شربت دواء عمداً ، فأسقطت جنيناً : فالدية على العاقلة .

قال في الفروع : فيتوجه منها احتمال تحمل العاقلة القليل . ونقل أبو طالب : ما أصاب الصبي من شيء : فعلى الأب إلى قدر ثلث الدية . فإذا جاوز ثلث الدية : فعلى العاقلة . فهذه رواية لا تحمل الثلث .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا مَا دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ . وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْجَانِي حَالاً ، إِلَّا غُرَّةَ الْجَنِينِ إِذَا مَاتَ مَعَ أُمِّهِ . فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُهَا مَعَ دِيَةِ أُمِّهِ ﴾ .

يعنى : وهى أقل من ثلث الدية بانفرادها ، لكن لما وجبت مع الأم فى حالة واحدة ، بجناية واحدة ، مع زيادتهما على الثلث : حملتها العاقلة ، كالدية الواحدة . وهذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقال فى عيون المسائل : خبر المرأة التى قتلت المرأة وجنينها ، وجه الدليل : أنه صلى الله عليه وسلم قضى بدية الجنين على الجانية . حيث لم تبلغ الثلث .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَا مُنْفَرِدَيْنِ : لَمْ تَحْمِلْهَا الْعَاقِلَةُ ، لِنَقْصِهَا عَنِ الثُّلُثِ ﴾ إن مات ، ولم تمت الأم : لم تحملها العاقلة . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن منصور : إذا شربت دواء ، فأسقطت جنينها : فالدية على العاقلة . وتقدم ذلك قريباً .

وإن ماتا من الضربة ، فإن ماتا معاً حملتها : بلا نزاع . وإن مات بعد موت أمه : حملتها أيضاً . على المذهب .



جزم به في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع .  
ومقتضى كلامه في المغنى ، والشرح : أنها لا تحملها . فإنهما قالوا : إذا مات  
قبل موت أمه : لم تحملها . نص عليه . وإن مات مع أمه : حملتها . نص عليه . انتهى .  
وهو مقتضى كلام المصنف هنا .

وإن مات قبل موت أمه : لم تحملها . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وقطع به في المغنى ، والشرح .

وهو مقتضى كلامه هنا .

وقدمه في الفروع .

وجزم في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، والنظم : بأنها تحملها .  
قال الإمام أحمد رحمه الله : من قبل أنهما نفس واحدة .  
وقال أيضاً : الجنابة عليهما واحدة .

قال الزركشى : وهو الصواب . وهو كما قال .  
قوله ﴿ وَتَحْمِلُ جُنَايَةَ اخْطِئَا عَلَى الْحُرِّ إِذَا بَلَغَتِ الثُّلُثَ ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
وتقدم قريباً رواية أبي طالب .

وقوله ﴿ وَقَالَ : أَبُو بَكْرٍ : لَا تَحْمِلُ شِبْهَ الْعَمْدِ . وَيَكُونُ فِي مَالِ  
الْقَاتِلِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ﴾ .

اعلم أن الأصحاب اختلفوا في شبه العمدة : هل تحمله العاقلة أم لا ؟ .  
والصحيح من المذهب : أنها تحمله . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال الزركشى : هذا المشهور من الروايتين ، والختار لعامة الأصحاب .  
وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والمصنف في المقنع ، في أول « كتاب  
الديات » والمنور ، وغيرهم .



وقدمه في المحرر ، والنظم - وصححه - والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال أبو بكر : لا تحمل شبه العمد . ويكون في مال القاتل في ثلاث سنين  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الرعايتين : ولا تحمل شبه عمد في الأصح .  
إذا علمت ذلك : فكان الأولى أن يأتي المصنف بالواو قبل .  
قال أبو بكر : لتظهر المغايرة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
وقال أبو بكر مرة : يكون في مال القاتل حالا .  
وقدمه في التبصرة كغيره .

وذكر أبو الفرج : تحمله العاقلة حالا .  
وقال في التبصرة : لا تحمل عمداً ولا صلحاً ، ولا اعتراكاً ، ولا مادون الثالث  
وجميع ذلك في مال الجاني في ثلاث سنين .

قوله ﴿ وَمَا يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ : غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، لَكِنْ يُرْجَعُ  
فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ . فَيَحْمِلُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا يَسْهُلُ وَلَا يَشْقُ ﴾ .  
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : يجعل على المוסر نصف دينار ، وعلى المتوسط ربعا . وهو  
رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

فأمره : المוסر هنا : من ملك نصاباً عند حلول الحول ، فاضلاً عنه . كالخج  
وكفارة الظهار .



قوله ﴿وَهَلْ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

يعنى : على قول أبى بكر .

وأطلقهما فى الكافى ، والمحرم ، والمغنى ، والشرح ، والنظم ، وشرح ابن منجا ،  
والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : يتكرر . فيكون الواجب على الغنى فى الأحوال الثلاثة دينار  
ونصف دينار ، وعلى المتوسط ثلاثة أرباع دينار .

قال فى الكافى : لأنه قدر يتعلق بالحول على سبيل المواساة . فيتكرر  
بالحول ، كالزكاة .

والوجه الثانى : لا يتكرر . فيكون على الغنى نصف دينار فى الحول الأول  
لا غير . وعلى المتوسط ربع دينار لا غير .

قاله ابن منجا وغيره .

قال فى الكافى : لو قلنا يتكرر : لأفضى إلى إيجاب أقل من الزكاة . فيكون  
مضراً . انتهى .

قلت : إن بقى الغنى فى الحول الثانى والثالث غنياً تكرر .

وكذا إن بقى متوسطاً فى الحول الثانى والثالث : تكرر وإلا فلا .  
وقدمه ابن رزى فى شرحه .

قوله ﴿وَيُبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَأَلْقَرَبِ﴾ .

كالعصبات فى الميراث . وهو المذهب .

جزم به فى المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والوجيز .

وقدمه فى النظم ، والفروع .

وصححه فى الشرح ، وغيره .



وقال في الواضح ، والمذهب ، والترغيب : يبدأ بالآباء ، ثم بالأبناء .  
وقيل : مُدْلٍ بَأَب - كالأخوة وأبنائهم . والأعمام وأبنائهم - كمدل بأبوين .  
قدمه ناظم المفردات . ذكره في كتاب النكاح . وأطلقتهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وذکر ابن عقيل الأخ للأب : هل يساوى الأخ للأبوين ؟ على روايتين .  
وخرج منها مساواة بعيد لقریب .  
وقال في الترغيب : لا يضرب على عاقلة معتقة في حياة معتقة ، بخلاف  
عصبة النسب .  
قال في الفروع : كذا قال .  
ونقل حرب : والمولى يعقل عنه عصبة المعتق .  
فأمره : يؤخذ من البعيد لغيبة القريب . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : يبعث إليه .  
قوله ﴿ وَمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يُجِبُّ مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقال في الروضة : دية الخطأ في خمس سنين ، في كل سنة خمسها .  
وذكر أبو الفرج : ما تحمله العاقلة يكون حالا . وتقدم ذلك .  
قوله ﴿ وَمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يُجِبُّ مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ، فِي كُلِّ  
سَنَةٍ ثُلُثُهُ إِنْ كَانَ دِيَّةً كَامِلَةً ﴾ وهذا بلا نزاع .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ ثُلُثَ الدِّيَّةِ - كَأَرْضِ الْجَانِفَةِ - وَجَبَ  
فِي رَأْسِ الْحَوْلِ ، وَإِنْ كَانَ نِصْفُهَا - كَدِيَّةِ الْيَدِ - وَجَبَ فِي رَأْسِ  
الْحَوْلِ الْأَوَّلِ الثُّلُثُ ، وَبَاقِيهِ فِي رَأْسِ الْحَوْلِ الثَّانِي ﴾ .  
وهذا بلا نزاع عند القائلين بالتأجيل .



وإن كان الواجب أكثر من الثلاثين : وجب الثلاثان في السنتين ، والباقي في آخر الثالثة .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ دِيَّةَ امْرَأَةٍ وَكِتَابِيٍّ فَكَذَلِكَ﴾ .

يعنى : يجب ثلثها في رأس الحول الأول . وهو قدر ثلث دية الحر المسلم وبقائها في رأس الحول الثانى . وهو المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

ويحتمل أن تقسم في ثلاث سنين لكونها دية نفس ، وإن كانت أقل من دية الرجل الحر المسلم .

واختاره القاضى في خلافه وأصحابه .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ دِيَّةٍ - كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ ، فَأَذْهَبَ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ - لَمْ يَزِدْ فِي كُلِّ حَوْلٍ عَلَى الثُّلُثِ﴾ .

وكذا لو قتلت الضربة الأم وجنينها بعد ما استهل . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يؤخذ الكل في ثلاث سنين .

فأمره : لو قتل شخص اثنين : لزم عاقلته في كل حول من كل دية ثلثها فيلزمهم ديتهم في ثلاث سنين . على الصحيح من المذهب ، كما لو أذهب بجنايتين

سمعه وبصره .



وجزم به في المغنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يجب دية الاثنين في ست سنين .

قوله ﴿ وَابْتِدَاءَ الْحَوْلِ فِي الْجَرْحِ : مِنْ حِينَ الْإِنْدِمَالِ ، وَفِي الْقَتْلِ :

مِنْ حِينَ الْمَوْتِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي : إن لم يسر الجرح إلى شيء فحوله من حين القطع .

قال في المحرر ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم ، وقال القاضي : ابتداءه في القتل

الموحى والجرح - إن لم يسر عن محله - من حين الجنابة .

فأورد : من صار أهلاً عند الحول : لزمه ما تحمله العاقلة ، على أصح الوجهين .

قاله في الفروع ، وغيره .

قوله ﴿ وَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ : خَطَأً ، تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ ﴾ .

عمد المجنون خطأ تحمله العاقلة بلا نزاع .

وكذلك الصبي على الصحيح من المذهب مطلقاً .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والهادي ،

والمغنى ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،

وغيرهم .

وعنه ، في الصبي العاقل : أن عمده في ماله .

قال ابن عقيل ، والحلواني : وتسكون مغلظة .







## باب كفارة القتل

قوله ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً خَطَأً، أَوْ مَا أُجْرِيَ بِجَرَّاءِ، أَوْ شَارَكَ فِيهَا: فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ﴾ .

هذا المذهب . سواء قتل نفسه أو غيرها . وسواء كان القاتل مسلماً أو كافراً . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

واختار المصنف : لا تلزم قاتل نفسه .

قال الزركشي : وفيه نظر .

وعنه : لا تلزم قاتل نفسه ولا كافراً ، بناء على كفارة الظهار . قاله في الواضح .

وعنه : على المشتركين كفارة واحدة .

قال الزركشي : وهي أظهر من جهة الدليل .

وأطلقهما في المحرر .

وتقدم حكم كفارة القتل عند كفارة الظهار .

قوله ﴿أَوْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، أَوْ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم من الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وقال في الإرشاد : وإن جنى عليها فألقت جنينين فأكثر ، فقليل : كفارة

واحدة .

وقيل : تعدد .

قال في الفروع : فيخرج مثله في جنين وأمه .



تغمي : ظاهر قوله « فألقت جنيناً » أنها لو ألقت مضغة لم تتصور : لا كفارة فيها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقيل : فيه الكفارة .

قوله ﴿ سَوَاءٌ كَانَ الْقَاتِلُ كَبِيرًا عَاقِلًا ، أَوْ صَبِيًّا ، أَوْ مُجَنُّنًا ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ﴾ .

بلا نزاع في ذلك إلا المجنون . فإنه قال في الانتصار : لا كفارة عليه .

قوله ﴿ وَيُكَفِّرُ الْعَبْدُ بِالصِّيَامِ ﴾ .

يأتى حكم العبد في التكفير في آخر « كتاب الأيمان » فيما إذا عتق أو لم يعتق قبل التكفير . فليعاود هناك .

وتقدم أيضاً في أول « كتاب الزكاة » فليعاود .

قوله ﴿ فَأَمَّا الْقَتْلُ الْمُبَاحُ - كَالْقِصَاصِ وَالْحُدُودِ ، وَقَتْلِ الْبَاغِيِ وَالصَّائِلِ - فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ﴾ .

بلا نزاع ، إلا في الباغي إذا قتله العادل . فإنه حكى في الترغيب فيه وجهين . على رواية أنه لا يضمن .

قوله ﴿ وَفِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ : رِوَايَتَانِ ﴾

وأطلقهما في الرعاية الصغرى فيهما .

أما العمد : فلا تجب فيه الكفارة . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن حامد ، والقاضي ، وولده أبو الحسين ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، وابن البنا ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح ، وابن منجا في شرحه ، والمشهور في المذهب : أنه

لا كفارة في قتل العمد .



وقدمه في الرعاية الكبرى .  
وعنه : تجب . اختارها أبو محمد الجوزي .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور .  
وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير .  
قال الزركشي : وزعم القاضي والشريف وأبو الخطاب - في خلافيهما - أن  
هذه الرواية اختيار الخرق .  
قال : وليس في كلامه ما يدل على ذلك .  
وكذا قال في الهداية ، والفروع : إنه اختيار الخرق .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والبلغة .  
وأما شبه العمد : فالصحيح من المذهب : وجوب الكفارة به . نص عليه .  
واختاره الشيرازي ، وابن البناء ، وغيرهما .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والبلغة ، والمحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .  
قال في الفروع : ويلزم على الأصح .  
قال المصنف : لا أعلم لأصحابنا في شبه العمد في وجوب الكفارة قولاً .  
ومقتضى الدليل وجوب الكفارة .

والرواية الثانية : لا تجب ، كالعمد .  
قال المصنف والشارح : اختارها أبو بكر .  
وظاهر كلام المصنف : أنها اختيار أبي بكر ، والقاضي . وكذا قال ابن منبج  
والذي حكاه الأصحاب فيها : إنما هو اختيار أبي بكر فقط .  
فلعل المصنف اطلع على أنه اختيار القاضي في موضع من كلامه .



تفيم : قال الزركشي : وقد وقع لأبي محمد في المقنع إجراء الروايتين في شبه العمد . وهو ذهول .

فقد قال في المغنى : لا أعلم لأصحابنا فيه قولاً .  
قال ابن منبجاً - بعد حكاية كلامه في المغنى - فحكاية الرواية في شبه العمد وقعت هنا سهواً .

قال الشارح - بعد حكاية كلامه في المغنى - : وقد ذكر شيخنا في الكتاب المشروح رواية أنه كالعمد . لأن ديته مغلظة .  
فظاهره أنه ما اطلع عليها إلا في هذا الكتاب . انتهى .

قلت : وهذا الصواب .  
وقد ذكر هذه الرواية الناظم ، وابن حمدان في رعايته ، وصاحب الفروع ، وغيرهم . ولم يتعرضوا للنقل فيها .

لكن قال الناظم : هي بعيدة .  
وقد علمها الشارح ، فقال : لأن ديته مغلظة . فكانت كالعمد .

#### فائدتاه

إحداهما : من لزمته كفارة ، ففي ماله مطلقاً . على الصحيح من المذهب .

وقيل : ما حمله بيت المال من خطأ الإمام وحاكم ففي بيت المال .  
ويكفر الولي عن غير مكلف من ماله .

الثانية : نقل مهنا : القتل له كفارة . والزنا له كفارة .  
ونقل الميموني : ليس بعد القتل شيء أشد من الزنا .



## باب القسامة

قوله ﴿وَهِيَ الْإِيمَانُ الْمَكْرَرَةُ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ﴾ .

مراده : قتل معصوم . وظاهره : سواء كان القتل عمداً أو خطأ .

أما العمد : فلا نزاع فيه بشروطه .

وأما الخطأ : فيأتي في كلام المصنف كلام الخرق وغيره .

قوله ﴿وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ﴾ :

أَحَدُهَا : دَعْوَى الْقَتْلِ ، ذِكْرًا كَانَ الْمَقْتُولُ أَوْ أَنْثَى ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا قسامة في عبد وكافر . وهو ظاهر كلام الخرقى . لأنها - عنده -

لا تشرع إلا فيما يوجب القصاص .

كذا فهم المصنف منه ، واختاره . ويأتي قريباً .

قوله ﴿الثَّانِي : اللَّوْثُ . وَهِيَ الْعِدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ ، كَنَحْوِ مَا كَانَ

بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَأَهْلِ خَيْبَرَ ، وَكَأَيِّنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بَشَارٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ﴾ .

وهو المذهب كما قال . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال في الهداية : هذا اختيار عامة شيوخنا .



وهو من مفردات المذهب .  
ويدخل في ذلك : لو حصل عداوة مع سيد عبد وعصبته . فلو وجد قتيل في صحراء ، وليس معه غير عبده : كان ذلك لوثاً في حق العبد . ولورثة سيده القسامة .  
قاله في الرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : ما يدل على أنه ما يغلب على الظن صحة الدعوى به ، كتفرق جماعة عن قتيل ، ووجود قتيل عند من معه سيف ملطخ بدم ، وشهادة جماعة ممن لا يثبت القتل بشهادتهم كالنساء والصبيان ، وعدل واحد ، وفسقة ، ونحو ذلك .  
واختار هذه الرواية أبو محمد الجوزي ، وابن رزين ، والشيخ تقي الدين رحمة الله عليهم ، وغيرهم .

قلت : وهو الصواب .  
وعنه : إذا كان عداوة أو عصبية . نقلها على بن سعيد .  
وعنه : يشترط مع العداوة أثر القتل في المقتول . اختارها أبو بكر ، كدم من أذنه . وفيه من أنه وجهان .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع . وقال : ويتوجه : أو من شفته .

قال في الحرر : وهل يقدر فيه فقد أثر القتل ؟ على روايتين .  
وقال في الترغيب : ليس ذلك أثراً .  
واشترط القاضي : أن لا يختلط بالعدو غيره .  
والمنصوص : عدم الاشتراط .  
وقال ابن عقيل : إن ادعى قتيل على محلة بلد كبير بطرقه غير أهله : ثبتت القسامة في رواية .

قوله ﴿ فَأَمَّا قَوْلُ الْقَتِيلِ «فُلَانٌ قَتَلَنِي» فَلَيْسَ بِلَوْثٍ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .



ونقل الميموني : أذهب إلى القسامة إذا كان ثمَّ لطنخ . إذا كان ثم سبب  
بين . إذا كان ثم عداوة . إذا كان مثل المدعى عليه يفعل مثل هذا .  
قوله ﴿ وَمَتَى ادَّعَى الْقَتْلَ - مَعَ عَدَمِ اللّوْثِ عَمْدًا - فَقَالَ اخْرِقْنِي :  
لَا يُحْكَمَ لَهُ يَمِينٌ وَلَا بَغِيرَهَا ﴾ .

وهو إحدى الروايات .

قال في الفروع : وهي أشهر .

وعن الإمام أحمد رحمه الله : أنه يحلف يميناً واحدة . وهي الأولى .  
وهو الصحيح من المذهب .

قال الزركشي : والقول بالحلف هو الحق .

وصححه في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .  
واختاره أبو الخطاب ، وابن البناء ، وغيرهما .

وقدّمه في المحرر ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : يحلف خمسين يميناً .

فأمره : حيث حلف المدعى عليه : فلا كلام . وحيث امتنع : لم يقض عليه  
بالقود . بلا نزاع .

وهل يقضى عليه بالدية ؟ فيه روايتان .

وأطلقهما الزركشي وصاحب الرايعتين .

قال المصنف ، والشارح : وأما الدية فتثبت بالنسكول عند من يثبت المال  
به ، أو ترد اليمين على المدعى فيحلف يميناً واحدة .

قال في الرعاية الكبرى - بعد أن أطلق الوجهين - قلت : ويحتمل أن  
يحلف المدعى ، إن قلنا : برد اليمين ، ويأخذ الدية . انتهى .



وإذا لم يقض عليه : فهل يخلى سبيله ، أو يحبس ؟ على وجهين .  
وأطلقهما الزركشي .

قلت : الصواب تخليه سبيله على ما يأتي .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ خَطَاً حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً ﴾ وهو المذهب .

جزم به في المحرر ، والوجيز .

وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاوي .

وعنه : يحلف خمسين يميناً .

وعنه : تلزمه الدية .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : اتَّفَاقُ الْأَوْلِيَاءِ فِي الدَّعْوَى . فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ

وَأَنْكَرَ بَعْضٌ : لَمْ تَثْبُتِ الْقَسَامَةُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والمحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن لم يكذب بعضهم بعضاً : لم يقدح .

قوله ﴿ الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْمَدَّعِينَ رَجَالٌ عُقْلَاءٌ ، وَلَا مَدْخَلٌ

لِلنِّسَاءِ وَالصَّبَّيَّانِ وَالْمَجَانِينَ فِي الْقَسَامَةِ ، عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَاً ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وعند ابن عقيل : للنساء مدخل في القسامة في قتل الخطأ .

فعلى المذهب : إن كان في الأولياء نساء : أقسم الرجال فقط . وإن كان

الجميع نساء : فهو كما لو نكل الورثة .



**فأمره :** لآمدخل للخنثى فى القسامة . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

وصححه فى النظم . وقدمه فى الرعايتين .

وقيل : بلى .

وأطلقهما فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والزر كشى .

**قوله ﴿ فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ ، أَحَدُهُمَا غَائِبٌ أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ ، فَلِلْحَاضِرِ الْمَكَلَّفِ أَنْ يَحْلِفَ وَيَسْتَحِقَّ نَصِيْبَهُ مِنَ الدِّيَّةِ ﴾** هذا المذهب .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز .

قال فى الفروع : حلف على الأصح .

واختاره أبو بكر ، والقاضى ، وغيرهما .

قال الزركشى : هذا المذهب المشهور .

وقدمه فى المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

قال المصنف هنا : والأولى عندى : أنه لا يستحق شيئاً حتى يحلف الآخر .

فلا قسامة إلا بعد أهلية الآخر .

ومحل الخلاف : فى غير العمد . قاله فى الهداية ، وغيره .

**قوله ﴿ وَهَلْ يَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا ، أَوْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾**

يعنى إذا قلنا : يحلف ويستحق نصيبه .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والهادى ، والمحزر ، والفروع ، والحاوى ، والزر كشى .



أمرهما : يحلف خمسين . اختاره أبو بكر في الخلاف . وجزم به في المنور ،  
ومنتخب الأدبي .

وقدمه في الرعايتين ، والنظم .

والوجه الثاني : يحلف خمسا وعشرين . اختاره ابن حامد .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَإِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ : حَلَفَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ .  
وَلَهُ بَقِيَّتُهَا ۝ ﴾ .

سواء قلنا : يحلف الأول خمسين ، أو خمسا وعشرين . وهذا المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والحرر ، والوجيز ، والحاوي ، والرعاية .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والزركشي .

وقيل : يحلف خمسين . وحكى عن أبي بكر ، والقاضي .

وعلى هذا إن اختلف التعيين أقسم كل واحد على من عينه .

قوله ﴿ وَذَكَرَ الْخُرْقَى مِنْ شُرُوطِ الْقِسَامَةِ : أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى  
عَمْدًا تُوجِبُ الْقِصَاصَ ، إِذَا ثَبَتَ الْقَتْلُ ، وَأَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى عَلَى  
وَاحِدٍ ۝ ﴾ .

ظاهر كلام الخرقى في القسامة : أن تكون الدعوى عمداً .

ومال إليه المصنف .

وعلاه الزركشي ، وقال : هذا نظر حسن .

وليس كلام الخرقى بالبين في ذلك .

وقال غيره : ليس بشرط . وهو المذهب .



قال الزركشى : لم أر الأصحاب عرجوا على كلام الخرقى .  
قال الشارح : وعند غير الخرقى من أصحابنا : تجرى القسامة فيما لا قود فيه .  
كما قال المصنف هنا .

وفى الترغيب : عنه عمداً . والنص : أو خطأ .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وأما الدعوى على واحد ، فإن كانت الدعوى عمداً محضاً : لم يقسموا إلا على  
واحد معين . ويستحقون دمه . وهذا بلا نزاع .

وإن كانت خطأ ، أو شبه عمد ، فالصحيح من المذهب ، والروايتين : ليس  
لهم القسامة .

ولا تشرع على أكثر من واحد . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرقى ،  
وأبو بكر ، والقاضى ، وجماعة من أصحابه ، كالشريف أبى جعفر ، وأبى الخطاب ،  
والشيرازى ، وابن البناء ، وابن عقيل ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لهم القسامة على جماعة معينين ويستحقون الدية .

وهو الذى قاله المصنف هنا .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

وقدمه فى الرايعتين .

وظاهر كلام المصنف هنا : أن غير الخرقى قال ذلك .

وتابعه على ذلك الشارح ، وابن منجاف فى شرحه .

وليس الأمر كذلك . فقد ذكرنا عن غير الخرقى من اختار ذلك .



فعلى الرواية الثانية : هل يحلف كل واحد من المدعى عليهم خمسين يمينا ،  
أو بقسطه منها ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والزركشى .  
أمرهما : يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا .

قدمه فى الرايعتين ، والنظم .

والوجه الثانى : يحلف كل واحد بقسطه .

قوله ﴿ وَيَبْدَأُ فِي الْقَسَامَةِ بِأَيْمَانِ الْمَدْعَيْنِ . فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا ،  
وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَارِثِ ﴾ .

يعنى العصبه . على ماتقدم . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر  
الأصحاب . وهو ظاهر كلام الخرقى .  
واختاره ابن حامد ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادى ، والكافى ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : يحلف من العصبه الوارث منهم وغير الوارث . نصرها جماعة من  
الأصحاب . منهم : الشريف ، وأبو الخطاب - فى خلافيهما - والشيرازى ، وابن  
البناء .

قال الزركشى ، والقاضى : فيما أظن .

فيقسم من عرف وجه نسبته من المقتول ، لأنه من القبيلة فقط . ذكره جماعة  
وسأله الميمونى رحمه الله : إن لم يكن أولياء ؟ قال : فقبيلته التى هو فيها ،

أو أقربهم منه .



وظاهر كلام أبي بكر في التنبيه : أنهم العصبة الوارثون .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا حَلَفَ ﴾ هذا المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والمحزر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .

ونقل الميموني : لا أجتريء عليه .

وفي مختصر ابن رزين : يحلف ولي يميناً .

وعنه : خمسون .

### فوائد

أما : في اعتبار كون الأيمان الخمسين في مجلس واحد : وجهان . أصلهما

الموالة . وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا يعتبر كون ذلك في مجلس واحد . قدمه في الرعايتين .

والوجه الثاني : يعتبر . فلو حلف ثم جن . ثم أفاق أو عزل الحاكم :

بنى ، لا وارثه .

الثانية : ورآث المستحق كالمستحق بالأصالة . على الصحيح من المذهب .

قال في المنتخب : إن لم يكن طالب . فله الحق ابتداء . ولا بد من تفصيل

الدعوى في يمين المدعى .

الثالثة : متى حلف الذكور فالحق للجميع . على الصحيح من المذهب .

وقيل : العمد لذكور العصبة .

الرابعة : يشترط حضور المدعى عليه وقت يمينه ، كالبينة عليه . وحضور

المدعى . ذكره المصنف ، وغيره . واقتصر عليه في الفروع .



قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَخْلَفُوا خَلَفَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرَى ﴾  
وكذلك إن كانوا نساء . وهذا المذهب في ذلك كله .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشى : هذا هو المذهب المعروف .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، وغيرهما .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادى ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،  
والزركشى ، وغيرهم .

وعنه : يحلف المدعى عليه في الخطأ ويغرم الدية .

وعنه : يؤخذ من بيت المال . اختاره أبو بكر .

وقدم في الموجز : يحلف يمينا واحدة . وهو رواية في التبصرة .

وقال في المستوعب : لا يصح يمينه إلا بقوله « ما قتلته ، ولا أعنت عليه

ولا تسببت » لثلاث تناول . انتهى .

وقد تقدم إذا قلنا تصح الدعوى في الخطأ وشبهه على جماعة : هل يحلف كل

واحد خمسون يمينا أو قسطه منها . فليراجع .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَخْلَفِ الْمَدْعُونَ ، وَلَمْ يَرْضَوْا يَمِينَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ

فَدَاَهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبُوا أَيْمَانَهُمْ فَتَكَلُّوا : لَمْ يُجَبِّسُوا ﴾ .

هذا المذهب . بلا ريب .

وجزم به في الهداية . والمذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى

الصغير ، وغيرهم .



وعنه : يحبسون حتى يقرؤا أو يحلفوا .

وأطلقهما في الفروع ، والزركشى .

قوله ﴿ وَهَلْ تَلْزَمُهُمُ الدِّيَّةُ ، أَوْ تَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : إذا نكحوا ، وقلنا : إنهم لا يحبسون .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والفروع ، والزركشى .

إمراهما : تلزمهم الدية . وهو المذهب .

اختاره أبو بكر ، والشرىف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم . وصححه الشارح ، والناظم .

قال في الفروع : وهى أظهر .

وقدمه في الرعايتين .

والرواية الثانية : تسكون في بيت المال .

وقدمه في الحرر ، والحاوى الصغير .

وبنى الزركشى وغيره روايتى الحبس وعدمه على هذه الرواية . وهو واضح .

فأمرناه

إمراهما : لورد المدعى عليه اليمين على المدعى ، فليس للمدعى أن يحلف .

على الصحيح من المذهب .

وقال في الترغيب : على رد اليمين وجهان ، وأنها في كل نكول عن يمين ،

مع العود إليها في مقام آخر : هل له ذلك لتعدد المقام ، أم لا ، لنكوله مرة ؟

الثانية : يفدى ميت في زحمة - كجمعة وطواف - من بيت المال . على الصحيح

من المذهب .

وعنه : هدر .

وعنه : هدر في صلاة لا حج . لإمكان صلاته في غير زحام خاليا . (١)



## كتاب الحدود

فائدة : « الحدود » جمع حد . وهو فى الأصل : المنع ، وهو فى الشرع : عقوبة تمنع من الوقوع فى مثله .

قوله ﴿ لَا يَجِبُ الْحُدُّ إِلَّا عَلَىٰ بَالِغٍ عَاقِلٍ عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ ﴾ .  
هكذا قال كثير من الأصحاب .

وقال فى الوجيز - تبعاً للرعاية الكبرى - « ملتزم » ليدخل الذى دون الحربى .

قلت : هذا الحكم لا خلاف فيه .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ الْحُدَّ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ﴾ .

هذا المذهب بلاريب ، من حيث الجملة . وعليه الأصحاب .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنه لا يجوز إلا لقريظة ، كتطلب الإمام له ليقضه . فيجوز لغير الإمام ونائبه قتله .

[ وقيل : يقيم الحد ولى المرأة <sup>(١)</sup> ] .

فعلى المذهب : لو خالف وفعل لم يضمه . نص عليه .

قوله ﴿ إِلَّا السَّيِّدُ ﴾ يعنى المكلف ﴿ فَإِنَّ لَهُ إِقَامَةَ الْحُدِّ بِالْجُلْدِ خَاصَّةً

عَلَىٰ رَقِيقِهِ الْقِنَّ ﴾ وهو المذهب .

قال فى المحرر : هذا المذهب .

قال فى الفروع : ولسيد إقامته على الأصح .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والهادى ،

والغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : ليس له ذلك .  
وقيل : ليس له إقامة الحد على أمته المرهونة والمستأجرة .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن عصي الرقيق علانية : أقام السيد عليه الحد . وإن عصى سراً : فينبغي أن لا يجب عليه إقامته . بل يخير بين ستره واستتابته ، بحسب المصلحة في ذلك .

### تبيينه

أمرهما : قد يقال إن ظاهر قوله « رقيقه القن » أنه لو كان رقيقاً مشتركاً لا يقيمه إلا الإمام أو نائبه . وهو صحيح . صرح به ابن حمدان في رعايته الكبرى .  
الثاني : مفهوم كلامه : أنه ليس لغير السيد إقامة الحد . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : للوصى إقامته على رقيق موليه .  
وأطلقهما في الرعاية الكبرى .  
قوله ﴿ وَهَلْ لَهُ الْقَتْلُ فِي الرَّدَّةِ ، وَالتَّقَطُّعُ فِي السَّرِقَةِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والبلغة ، والمححر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

إمراهما : ليس له ذلك . وهو المذهب .  
صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، ونصروه .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وجزم به الأدمي في منتخبه .  
وقدمه في الكافي .

والرواية الثانية : له ذلك . صححه في التصحيح ، وتصحيح المحرر .



وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَلَا يَمْلِكُ إِقَامَتُهُ عَلَى مُكَاتَبِهِ ﴾ .

هذا أحد الوجهين . واختاره المصنف ، وابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، ونهاية ابن رزين ، وشرح ابن منجاء .

وقدمه في الشرح .

والوجه الثاني : له إقامته عليه . وهو المذهب .

قدمه في الفروع .

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وجزم في الرعاية الكبرى : أنه لا يقيم الحد على مكاتبته .

قوله ﴿ وَلَا أَمَّتِهِ الْمَرْوَجَةُ ﴾ .

يعني لا يملك إقامة الحد عليها . وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والحرر ، والرايعتين ،

والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : له إقامته عليها . صححه الحلواني .

ونقل مهنا : إن كانت ثيباً .

ونقل ابن منصور : إن كانت محصنة فالسلطان ، وأنه لا يبيعها حتى تحد .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ فَاسِقًا ، أَوْ امْرَأَةً : فَلَهُ إِقَامَتُهُ فِي ظَاهِرِ

كَلَامِهِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والفروع .



ويحتمل أن لا يملكه . وهو للقاضى .  
وصححه فى النظم .  
وجزم به الأدمى فى منتخبه .  
وقدمه ابن رزى فى شرحه .  
وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ،  
والشرح ، والرايعتين ، والحاوى الصغير .  
وقيل : يقيمولى المرأة .  
قوله ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الْمَكَاتِبُ ﴾ .  
هذا المذهب . صححه فى الهداية ، والفروع .  
قال ابن منجاف فى شرحه : هذا المذهب .  
وجزم به فى الوجيز فى « باب المكاتب » .  
وقدمه فى المغنى ، والكافى - فى الكتابة - والشرح ، وشرح ابن رزى .  
وهو ظاهر ما جزم به الأدمى فى منتخبه .  
ويحتمل أن يملكه . وهو وجه ورواية فى الخلاصة .  
وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى -  
هنا - والمحزر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير .  
قوله ﴿ وَسَوَاءٌ بَتَّ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا ﴾ .  
حيث قلنا « للسيد إقامته » فله إقامته بالإقرار . بلا نزاع . إذا علم شروطه .  
وأما البينة : فإن لم يعلم شروطها فليس له إقامته ، قولاً واحداً .  
وإن علم شروط سماعها ، فله إقامته . وهو أحد الوجهين . جزم به المصنف هنا .  
وجزم به فى الوجيز .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والراعية الكبرى .  
واختاره القاضى يعقوب .



وقيل : لا يجوز له ذلك .  
قدمه في المغنى والشرح ، وشرح ابن رزين .  
وأطلقهما في الفروع .  
فأمره : قال في الرعاية الكبرى : قلت : ومن أقام على نفسه ما يلزمه - من  
حدّ زنا أو قذف - بإذن الإمام أو نائبه : لم يسقط ، بخلاف قطع سرقة .  
ويأتى استيفاءه حد قذف من نفسه في بابه بأنهم من هذا .  
[ وتقدم في « باب استيفاء القصاص » لو اقتصر الجاني من نفسه برضى الولى :  
هل يجوز ، أو لا ؟ ]<sup>(١)</sup>  
قوله ﴿ وَإِنْ ثَبَتَ بِعِلْمِهِ : فَلَهُ إِقَامَتُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .  
وهو المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمحرم ،  
والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والنظم ، وغيرهم .  
ويحتمل أن لا يملكه كالإمام .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . اختارها القاضى .  
وصححه فى الخلاصة .  
وقدمه ابن رزين فى شرحه .  
قوله ﴿ وَلَا يُقِيمُ الْإِمَامُ الْحَدَّ بِعِلْمِهِ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
ووجه فى الفروع تخريجاً من كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله جواز إقامته  
بعلمه .  
قوله ﴿ وَلَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ .  
يحتمل أنه أراد التحريم .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



قلت : وهو الصواب .  
وجزم به ابن تيمم ، وغيره .  
وقاله ابن عقيل في الفصول ، وغيره .  
وقيل : لا يحرم ، بل يكره . قطع به في الرايتين في « باب مواضع الصلاة »  
وأطلقهما في الفروع في آخر الوقف .  
قوله ﴿ وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ فِي الْحَدِّ قَائِمًا ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وعنه : قاعداً .  
فعلينا : يضرب الظهر وما قار به .  
قوله ﴿ بِسَوْطٍ لَا جَدِيدٍ وَلَا خَلْقٍ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً . نص عليه .  
وهو ظاهر ما جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والهادي ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقد مه في الفروع ، وغيره .  
وعند الخرق : سوط العبد دون سوط الحر .  
وقد مه في المغني ، والشرح ، والزركشي .  
وجعلوا الأول احتمالاً .  
ونسبه الزركشي إلى المصنف فقط .  
قال في البلغة : ولتكن الحجارة متوسطة كالكفية .  
وقال في الرعاية : من عنده حجم السوط بين القضيبي والعصى ، أو بقضيبي  
بين اليابس والرطب .  
قوله ﴿ وَلَا يُمَدُّ ، وَلَا يُرْبَطُ ، وَلَا يُجَرَّدُ . بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَمِيصُ  
وَالْقَمِيصَانِ ﴾ .



وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يجوز تجريده . نقله عبد الله والميموني .

قوله ﴿ وَيُفَرِّقُ الضَّرْبُ عَلَى أَعْضَائِهِ ، إِلَّا الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ وَالْفَرْجَ وَمَوْضِعَ الْمَقْتَلِ ﴾ .

تفريق الضرب مستحب غير واجب . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقدمه في الفروع .

وقال القاضى : يجب .

#### فائدتان

أما هما : لا تعتبر الموالاة في الحدود . على الصحيح من المذهب . ذكره القاضى وغيره في موالاة الوضوء ، لزيادة العقوبة ، واسقوطه بالشبهة . وقدمه في الفروع .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وفيه نظر .

قال صاحب الفروع : ومآله شيخنا أظهر .

الثانية : يعتبر للجلد النية . فلو جلده للتشفى أثم ، ويعيده . ذكره في المنثور

عن القاضى .

قال في الفروع : وظاهر كلامه لا يعتبر . وهو أظهر .

قال : ولم يعتبروا نية من يقيمه أنه حد ، مع أن ظاهر كلامهم : يقيمه الإمام

أو نائبه لا يعتبر .

وفي الفصول - قبيل فصول التعزير - يحتاج عند إقامته إلى نية الإمام أنه

يضرب لله ولما وضع الله ذلك ، وكذلك الحداد ، إلا أن الإمام إذا تولى ، وأمر

عبداً أجمعياً يضرب - لا علم له بالنية - أجزأت نيته ، والعبد كالآلة .



قال : ويحتمل أن تعتبر نيتهما ، كما نقول في غسل الميت : تعتبر نية غاسله . واحتج في منتهى الغاية لاعتبار نية الزكاة بأن الصرف إلى الفقير له جهات . فلا بد من نية التمييز . كالجلد في الحدود . قال ذلك في الفروع . قوله ﴿ وَالْمَرْأَةُ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُا تُضْرَبُ جَالِسَةً ، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا ﴾ نص عليه .

﴿ وَتُمْسَكُ يَدَاهَا ، لئَلَّا تَنْكَشِفَ ﴾ .

وقال في الواضح : أسواطها كذلك .

قوله ﴿ وَالْجُلْدُ فِي الزَّانِي : أَشَدُّ الْجُلْدِ ، ثُمَّ جُلْدُ الْقَذْفِ ، ثُمَّ الشُّرْبُ ، ثُمَّ التَّعْزِيرُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : أخفها حد الشرب ، إن قلنا هو أربعون جلدة . ثم حد القذف . وإن قلنا : حده ثمانون بديء بحد القذف ، ثم بحد الشرب ، ثم بحد الزنى ، ثم بحد السرقة .

قوله ﴿ وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ الضَّرْبَ فِي حَدِّ الْحَزْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنُّعَالِ : فَلَهُ ذَلِكَ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الحرر ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم . وزاد في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي ، والبلغة ، وغيرهم : وبالأيدى أيضاً . وهو مذكور في الحديث . وكذلك استدلل الشراح بذلك .

وقال في التبصرة : لا يجرىء بطرف ثوب ونعل .

وفي الموجز : لا يجرىء بيد وطرف ثوب .



وقال في الوسيلة ، يستوفى بالسوط ، في ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله والخرق .

وقدّمه في المغنى ، ونصره .

وهو ظاهر كلامه في الكافي . وكلام القاضي في الجامع ، والشريف أبي جعفر والشيرازي ، وابن عقيل ، وغيرهم . حيث قالوا : يضرب بسوط .

فائرة : يحرم حبسه بعد الحد . على الصحيح من المذهب . نقله حنبل .

وقدّمه في الفروع .

وقال القاضي - في الأحكام السلطانية - : من لم ينزجر بالحد وضرب الناس فللوالى - لا القاضي - حبسه حتى يتوب .

وفي بعض النسخ : حتى يموت .

قوله ﴿ قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا يُؤَخَّرُ الْحَدُّ لِلْمَرَضِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب ، كما قال المصنف .

وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن يؤخر في المرض المرجوزواله .

يعنى إذا كان جلدأ .

فأما الرجم : فلا يؤخر . فلو خالف - على هذا الاحتمال - وفعل : ضمن .

وإليه ميل الشارح .

واختاره المصنف . وجزم به في العمدة .

قال القاضي : ظاهر قول الخرقي : تأخيره . لقوله : من يجب عليه الحد وهو

صحيح عاقل .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ جُلْدًا ، وَخُشِيَ عَلَيْهِ مِنَ السَّوْطِ : أُقِيمَ بِأَطْرَافِ

الْثِّيَابِ وَالْمُشْكُولِ ﴾ هذا المذهب .



قال في الفروع : وإن خيف من السوط لم يتعين على الأصح .  
وجزم به في الوجيز ، والمهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم  
من الأصحاب

وعنه : يتعين الجلد بالسوط .

وقيل : يضرب بمائة شِمْراخ . قاله في الفروع .

وقال في الرعايتين : فإن خيف عليه بالسوط جلده بطرف ثوب أو عُشْكُول  
نخل فيه مائة شِمْراخ يضربه به ضربة واحدة .

فأمره : يؤخر شارب الخمر حتى يصحو . نص عليه . وقاله الأصحاب .

لكن لو وجد في حال سكره . فقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : الظاهر  
أنه يجزىء ، ويسقط الحد . انتهى .

قلت : الصواب أنه إن حصل به ألم بوجع الزجر : سقط ، وإلا فلا . انتهى .

وقال أيضاً : الأشبه أنه لو تلف والحالة هذه : لا يضمنه .

قلت : الصواب أنه يضمنه ، إذا قلنا : لا يسقط به .

ويؤخر قطع السارق خوف التلف .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ الْمُحْدُودُ فِي الْجَلْدِ : فَالْحَقُّ قَتْلُهُ ﴾ .

وكذا في التعزير .

وقال في الرعاية : وإن جلده الإمام في حر أو برد أو مرض ، وتلف : فهدر

في الأصح .

ومراد المصنف ، وغيره : إذا لم يلزم التأخير .

فأما إذا قلنا : يلزمه التأخير ، وجلده فمات : ضمنه ، كما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ زَادَ سَوْطًا ، أَوْ أَكْثَرَ ، فَتَلَفَ : ضِمْنُهُ . وَهَلْ يَضْمَنُ

جَمِيعَهُ أَوْ نِصْفَ الدِّيَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .



وهما روايتان .

أمرهما : يضمن جميع الدية . وهو المذهب .

قال في القاعدة الثامنة والعشرين : هذا المشهور . وعليه القاضى وأصحابه .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثانى : يضمن نصف الدية .

وقيل : توزع الدية على الأسواط إن زاد على الأربعين .

وفى واضح ابن عقيل : إن وضع فى سفينة كُرًّا<sup>(١)</sup> فلم تفرق . ثم وضع قفيزاً

ففرقت : ففرقها بهما فى أقوى الوجهين .

والثانى : بالقفيز .

وكذلك الشع والرى ، والسير بالدابة فرسخ ، والسكر بالقدرح والأقداح .

وذكره عن المحققين كما تنشأ الغضبة بكلمة بعد كلمة ، ويمتلىء الإناء بقطرة

بعد قطرة ، ويحصل العلم بواحد بعد واحد .

وجزم أيضاً فى السفينة : أن القفيز هو المغرق لها .

وتقدم ذلك فى آخر النصب .

وتقدم نظيرتها فى الإجارة .

فأمرتاه

أمرهما : لو أمر بزيادة فى الحد ، فزاد جاهلاً : ضمنه الأمر . وإن كان عالماً :

ففيه وجهان . وأطلقهما فى الفروع .

أمرهما : يضمن الأمر .

(١) السكر - بوزن قفل - ستون قفيزاً . والقفيز ثمانية مكايك . والسكر

صاع ونصف . والصاع أربعة أمداد .



قدمه في الرايتين ، والحاوي .

والثاني : يضمن الضارب .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى .

الثانية : لو تعدد العاد الزيادة دون الضارب ، أو أخطأ وادعى ضارب الجهل : ضمنه العاد . وتعد الإمام الزيادة : يلزمه في الأقيس . لأنه شبهه عمد .

وقيل : كخطأ فيه الروايتان .

قدمه المصنف ، وغيره . نقله صاحب الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْحَدَّ رَجْمًا : لَمْ يُحْفَرْ لَهُ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، فِي أَحَدِ الْجَوْبَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .

وصححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

واختاره القاضى في الخلاف .

﴿ وَفِي الْآخِر : إِنْ ثَبَتَ عَلَى الْمَرْأَةِ بِإِقْرَارِهَا لَمْ يُحْفَرْ لَهَا ، وَإِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ : حُفِرَ لَهَا إِلَى الصَّدْرِ ﴾ .

اختاره القاضى في المجرد ، وأبو الخطاب في الهداية ، وابن عقيل في الفصول ، وصاحب التبصرة .

وأطلقهما في المذهب ، والخلاصة .

وحكماهما في الخلاصة روايتين .

وأطلق في عيون المسائل ، وابن رزين ، وصاحب الخلاصة : الحفر لها - يعنون

سواء ثبت بإقرارها أو ببينة - لأنها عورة ، فهو أستر لها ، بخلاف الرجل .



قوله ﴿وَإِنْ ثَبَتَ بِالْإِقْرَارِ : اسْتَحِبَّ أَنْ يَبْدَأَ الْإِمَامُ﴾ .  
بلا نزاع . ويجب حضوره هو ، أو من يقيمه مقامه . على الصحيح من المذهب  
قدمه في الفروع .  
وقال أبو بكر : لا يجب .  
وجزم به في المغني ، والكافي ، والشرح ، وأبطلا غيره .  
ونقل أبو داود : يحىء الناس صفوفًا لا يختلطون ، ثم يمشون صفًا صفًا .  
فأئمة : يجب حضور طائفة في حد الزنا ، والطائفة واحد فأكثر . على الصحيح  
من المذهب .  
قال في المغني ، والشرح : هذا قول أصحابنا .  
وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
قال المصنف ، والشارح : والظاهر أنهم أرادوا واحداً مع الذي يقيم الحد .  
لأن الذي يقيم الحد حاصل ضرورة . فتعين صرف الأمر إلى غيره .  
قال في الكافي ، وقال أصحابنا : أقل ذلك واحد مع الذي يقيم الحد .  
واختار في البلغة : اثنان فما فوقهما ، لأن الطائفة : الجماعة . وأقلها اثنان .  
قال القاصي : الطائفة : اسم الجماعة لقوله تعالى (١٠٢:٤) وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى  
لَمْ يُصَلُّوا ( ولو كانت الطائفة واحداً لم يقل « فليصلوا » .  
وهذا معنى كلام أبي الخطاب .  
وقال في الفصول - في صلاة الخوف - الطائفة اسم جماعة . وأقل اسم الجماعة  
من العدد : ثلاثة . ولو قال « جماعة » لكان كذلك . فكذا إذا قال « طائفة »  
وسبق في الوقف : أن الجماعة ثلاثة .  
قلت : كلام القاضي في استدلاله بقوله تعالى ( ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا  
فليصلوا ) غير قوى . لأن القائل بالأول يقول بهذا أيضاً ولا يمنعه . لأن الطائفة  
عنده تشمل الجماعة وتشمل الواحد . فهذه الآية شملت الجماعة . لكن مانعت أنها  
تشمل الواحد .



وذكر أبو المعالى : أن الطائفة تطلق على الأربعة في قوله تعالى (٢:٢٤) وليشهد عذابهما طائفة (لأنه أول شهود الزنا .

قوله ﴿وَمَتَى رَجَعَ الْمُقَرَّرُ بِالْحَدِّ عَنْ إِقْرَارِهِ : قُبِلَ مِنْهُ ، وَإِنْ رَجَعَ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِّ : لَمْ يُتِمَّمْ﴾ .

هذا المذهب في جميع الحدود - أعني حد الزنى ، والسرقه ، والشرب - وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم .

وقال في عيون المسائل : يقبل رجوعه في الزنى فقط .

وقال في الانتصار : في الزنى يسقط برجوعه بكناية ، نحو « مزحت » أو « ما عرفت ما قلت » أو « كنت ناعساً » .

وقال في الانتصار أيضاً - في سارق بارية المسجد ونحوها - لا يقبل رجوعه . فعلى المذهب : إن تم الحد إذن : ضمن الراجع [ لا الهارب ] فقط بالمال . ولا قود . قاله في الفروع .

وقطع به في المغنى ، والشرح ، والرعاية ، والنظم ، والحرر ، وشرح ابن رزين وغيرهم .

قوله ﴿وَإِنْ رُجِمَ بَيِّنَةً ، فَهَرَبَ : لَمْ يُتْرَكْ﴾ بلا نزاع .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ يَأْقَرُّ : تُرِكَ﴾ .

يعنى : إذا رجم بإقرار فهرب . وهذا المذهب : نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يترك . فلا يسقط عنه الحد بالهرب .



فعلى المذهب : لو تم الحد بعد الهرب : لم يضممه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقطع به فى المغنى ، والشرح ، والنظم ، والرعاية ، وشرح ابن رزىن .  
وقيل : يضمن .

فأمره : لو أقر ، ثم رجع ، ثم أقر : حد .

ولو أنكره بعد الشهادة على إقراره ، فقد رجع على أصح الروايتين .

قاله فى الرعاية ، وقدمه فى الفروع .

وعنه : لا يترك ، فيحد .

وقيل : يقبل رجوع مقر بمال . قاله فى الفروع .

قوله ﴿ وَإِذَا اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ ، فِيهَا قَتْلٌ : اسْتُوفِى ، وَسَقَطَ

سَائِرُهَا ﴾ بلا خلاف أعلمه .

وقوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قَتْلٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ

زَنِى أَوْ سَرَقَ ، أَوْ شَرِبَ مَرَارًا : أَجْزَأُ حَدٌّ وَاحِدٌ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وحزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وذكر ابن عقيل : أنه لاندخل فى السرقة .

قال فى البلغة : فقطع واحد على الأصح .

وذكر فى المستوعب رواية : إن طالبوا متفرقين : قطع لكل واحد .

قال أبو بكر : هذه رواية صالح . والعمل على خلافها .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَجْنَاسٍ : اسْتُوفِيتْ كُلُّهَا . وَيُبْدَأُ بِالْأَخْفِ

فَالْأَخْفُ ﴾ .



وهذا على سبيل الوجوب . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقال المصنف ، والشارح : هذا على سبيل الاستحباب . فلو بدأ بغير الأخف

جاز . وقطعا به .

قوله ﴿ وَأَمَّا حُقُوقُ الْأَدَمِيِّينَ : فَتُسْتَوْفَى كُلُّهَا ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهَا قَتْلٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَيُبْدَأُ بِغَيْرِ الْقَتْلِ . وَإِنْ اجْتَمَعَتْ مَعَ حُدُودِ اللَّهِ : بَدَأَ بِهَا ﴾ .

وبالأخف وجوباً .

قدمه في الفروع .

وفي المعنى : إن بدأ بغيره جاز .

فإذا زنى ، وشرب ، وقذف ، وقطع يداً : قطعت يده أولاً ، ثم حد للقذف ، ثم للشرب ، ثم للزنى .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يؤخر القطع .

ويؤخر حد الشرب عن حد القذف . إن قيل : هو أربعمون . اختاره

القاضي .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَوْفَى حَدٌّ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب مطلقاً .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .



وقيل : إن طلب صاحب قتل جَلْدَه قبل برئه من قطع : فوجهان .  
فأمره : لو قتل وارتد ، أو سرق وقطع يداً : قتل . وقطع لهما . على الصحيح  
من المذهب .  
قدمه في الفروع .

وقيل : يقتل . ويقطع للقوق فقط .  
جزم به في الفصول ، والمذهب ، والمنع .  
قال في الفروع : ويتوجه أن يظهر لهذا الخلاف فائدة في جواز الخلاف في  
استيفائه بغير حضرة ولي الأمر ، وأن على المنع : هل يعزُر أم لا ؟  
وأن الأجرة منه ، أو من المقتول ؟

وأنه هل يستقل بالاستيفاء ، أو يكون كمن قتل جماعة فيقرع ؟ أو يعين الإمام ؟  
وأنه هل يأخذ نصف الدية كما قيل فيمن قتل الرجلين ؟ وغير ذلك . انتهى  
وقال الشارح : إذا اتفق الحقان في محل واحد - كالقتل والقطع قصاصاً -  
صار حداً .

فأما القتل : فإن كان فيه ماهو خالص لحق الله - كالرجم في الزنا - وما هو  
حق لآدمي - كالقصاص - قدم القصاص . لتأكد حق الآدمي .  
وإن اجتمع القتل - كالقتل في المحاربة - والقصاص : بدأ بأسبقهما . لأن  
القتل في المحاربة فيه حق لآدمي .

وإن سبق القتل في المحاربة : استوفى . ووجب لولى المقتول الآخر ديته من  
مال الجاني .  
وإن سبق القصاص : قتل قصاصاً ، ولم يصلب . ووجب لولى المقتول في  
المحاربة ديته .

وكذا لو مات القاتل في المحاربة .



ولو كان القصاص سابقاً ، وعفا ولي المقتول : استوفى القتل للمحاربة ، سواء عفا مطلقاً أو إلى الدية .

وإن اجتمع وجوب القطع في يد أو رجل قصاصاً وحداً : قدم القصاص على الخد المتمحض لله .

وإن عفا ولي الجناية : استوفى الحد .

فإذا قطع يداً وأخذ المال في المحاربة : قطعت يده قصاصاً . وينتظر برؤه . فإذا برأ قطعت رجله للمحاربة . انتهى .

قال في الفروع : لو أخذ الدية استوفى الحد .

وذكر ابن البناء : من قتل بسحر قتل حداً . والمسحور من ماله دية . فيقدم حق الله .

قوله ﴿ وَمَنْ قَتَلَ ، أَوْ آتَى حَدًّا خَارِجَ الْحَرَمِ . ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ : لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ ﴾ .

وكذلك لو لجأ إليه حربى أو مرتد .

وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه الأصحاب ، كحيوان صائل ما كول . ذكره المصنف .

وهو من مفردات المذهب في الحدود .

ووافق أبو حنيفة في القتل .

ونقل حنبل : يؤخذ بدون القتل .

هكذا قال في الفروع .

وقال في الرعاية - فيمن لجأ إلى الحرم من قاتل وآت حدّاً - لا يستوفى منه .

وعنه : يستوفى فيه كل حد وقود مطلقاً غير القتل .

قال : وكذا الخلاف في الحربى الملتجئ إليه ، والمرتد ، ولو ارتد فيه .



قال في الفروع : وظاهر كلامهم : لا يعني أن المرتد فيه يقتل فيه .

تنبيه

الأول : ظاهر قوله ﴿وَلَيْكِنْ لَا يُبَايِعُ وَلَا يُشَارِي﴾ .

أنه لا يكلم ، ولا يواكل ، ولا يشارب . وهو ظاهر كلام جماعة .

وقال في المستوعب ، والرعاية : ولا يكلم أيضاً . ونقله أبو طالب .

وزاد في الروضة : لا يواكل ولا يشارب .

الثاني : الألف واللام في « الحرم » للعهد . وهو حرم مكة .

فأما حرم المدينة : فليس كذلك . على الصحيح من المذهب .

وذكر في التعليق وجهاً : أن حرمها محرم مكة .

قوله ﴿وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ : اسْتَوْفِي مِنْهُ فِيهِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وذكر جماعة - فيمن لجأ إلى داره - حكمه حكم من لجأ إلى الحرم من خارجه .

فوائد

إبراهيم : الأشهر الحرم لا تعصم من شيء من الحدود والجنايات . على

الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وتردد الشيخ تقي الدين رحمه الله في ذلك .

قال في الفروع : ويتوجه احتمال تعصم .

واختاره ابن القيم رحمه الله في الهدى .

الثانية : لو قوتلوا في الحرم : دفعوا عن أنفسهم فقط .

وقدّمه في الفروع .

وقال : هذا ظاهر ما ذكره في بحث المسألة .

وصححه ابن الجوزي .



وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : الطائفة الممتنعة بالحرم من مبايعة الإمام : لا تقاتل . لا سيما إن كان لها تأويل .

وفي الأحكام السلطانية : يقاتل البغاة إذا لم يندفع بغيرهم إلا به .  
وفي الخلاف ، وعيون المسائل ، وغيرها : اتفق الجميع على جواز القتال فيها متى عرضت تلك الحال .  
ورده في الفروع .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن تعدى أهل مكة ، أو غيرهم على الركب : دفع الركب كما يدفع الصائل . وللإنسان أن يدفع مع الركب . بل قد يجب أن احتجج إليه .

الثالثة : قوله ﴿ وَمَنْ أَتَى حَدًّا فِي الْغَزْوِ : لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَتُقَامَ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو صحيح . وهو من مفردات المذهب .  
وكذلك لو أتى بما يوجب قصاصاً . قاله المصنف وغيره .  
وظاهر كلامهم : أنه لو أتى بشيء من ذلك في الثغور : أنه يقام عليه فيه .  
وهو صحيح . صرح به الأصحاب .

الرابعة : لو أتى حدًا في دار الإسلام ، ثم دخل دار الحرب ، أو أسير : يقام عليه الحد إذا خرج .

ونقل ابن منصور : إذا قتل وزني ، ودخل دار الحرب ، فقتل أوزني أو سرق : لا يعجبني أن يقام عليه ما أصاب هناك .

ونقل صالح وابن منصور : إن زنى الأسير أو قتل مسلماً : ما علمه إلا أن يقام عليه الحد إذا خرج .

ونقل أبو طالب : لا يقتل إذا قتل في غير دار الإسلام : لم يجب عليه هناك حكم



## باب حد الننا

قوله ﴿وَإِذَا زَنَى الْحُرُّ الْمُحْصَنُ : فَحَدُّهُ الرَّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ ، وَهَلْ يُجْلَدُ قَبْلَ الرَّجْمِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والفصول ، والإيضاح ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والسكافي ، والمغني ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، وغيرهم .

وهو ظاهر الفروع .

إمراهما : لا يجلد . وهو المذهب . نص عليه .

قال في الفروع : نقله الأكثر .

قال الزركشي : هي أشهر الروايتين .

وصححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في العمدة ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، والتسهيل ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ،

والفروع ، وغيرهم .

قال في الفروع : اختاره الأثرم ، والجوزجاني ، وابن حامد ، وأبو الخطاب ،

وابن شهاب . انتهى .

واختاره أيضاً : ابن عبدوس في تذكرته .

والرواية الثانية : يجلد قبل الرجم .

اختاره الخرقى ، وأبو بكر عبد العزيز ، والقاضي .

ونصرها الشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما .

وصحجهما الشيرازي .



قال أبو يعلى الصغير : اختارها شيوخ المذهب .  
قال ابن شهاب : اختارها الأكابر .

وحزم به ابن عقيل في التذكرة ، وصاحب الوجيز ، ونظم المفردات . وهو منها  
وقدمه في تجريد العناية ، وشرح ابن رزين ، ونهايته .

قوله ﴿ والمحصن : مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي قُبُلِهَا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ﴾  
ويكفي تغيب الحشفة أو قدرها .

﴿ وَهُمَا بِالْغَانِ عَاقِلَانِ حُرَّانِ ﴾ .

هذا المذهب بهذه الشروط .

قال الزركشي : هذا الصحيح المعروف .

وحزم به في الوجيز ، والخرق ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وذكر القاضي : أن الإمام أحمد رحمه الله نص على أنه لا يحصل الإحصان

بالوطء في الحيض والصوم والإحرام ونحوه .

وذكر في الإرشاد : أن المراهق يحصن غيره .

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله رواية .

قال في المحرر : ومتى احتل شيء مما ذكرنا : فلا إحصان لواحد منهما ، إلا في

تحصين البالغ بوطء المراهقة ، وتحصين البالغة بوطء المراهق . فإنهما على وجهين .

وكذا قال في الرعاية الصغرى ، والحاوي .

وقال في الترغيب : إن كان أحدهما صبياً ، أو مجنوناً أو رقيقاً ، فلا إحصان

لواحد منهما . على الأصح . ونقله الجماعة .

تنبيه : مفهوم قوله « في نكاح صحيح » أنه لا يحصن النكاح الفاسد . وهو

صحيح . صرح به الأصحاب .



فأمره : جزم في الروضة أنه إذا زنى ابن عشر ، أو بنت تسع : لا بأس بالتعزير ذكره عنه في الفروع في أثناء « باب المرتد » .

ويأتي في « باب التعزير » .

قوله ﴿ وَيُثْبِتُ الْإِحْصَانُ لِلذَّمِّينِ ﴾ .

وكذا المستأمنين .

فلو زنى أحدهما وجب الحد بلا نزاع بين الأصحاب . ويلزم الإمام إقامته على الصحيح من المذهب .

وعنه : إن شاء لم يقم حد بعضهم ببعض .

اختاره ابن حامد .

ومثله القطع بسرقة بعضهم من بعض .

ولا يسقط بإسلامه .

قال في المحرر : نص عليه .

تنبيه : شمل كلامه كل ذمي . فدخل المجوسى في ذلك .

وتبعه الجدد وغيره على ذلك .

وقال في الرعاية : لا يصير المجوسى محصنا بنكاح ذى رحم محرم .

قوله ﴿ وَهَلْ تُحْصِنُ الذَّمِّيَّةَ مُسْلِمًا ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الخلاصة .

إمراهما : تحصنه . وهو المذهب .

صححه في الهداية ، والمذهب ، والتصحيح ، وغيرهم .

وهو ظاهر ما جزم به في المحرر .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .



قال الزركشي : هذا المذهب المشهور .

والرواية الثانية : لا تحصنه .

فائدة : لو زنى محصن ببيكر : فعلى كل واحد منهما حده . نص عليه .

قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ وَلَدٌ مِنْ امْرَأَتِهِ ، فَقَالَ « مَا وَطِئْتُهَا » لَمْ يَثْبُتْ إِحْصَانُهُ ﴾ بمجرد ذلك بلا نزاع .

ويثبت إحصانه بقوله « وطئتها » أو « جامعتها » وبقوله أيضاً « دخلت بها » على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يثبت بذلك .

وأطلقهما في الرعايتين ، والمحزر .

قوله ﴿ وَإِنْ زَنَى الْحُرُّ غَيْرَ الْمُحْصَنِ : جُلِدَ مِائَةً جَلْدَةٍ . وَغُرِبَ عَامًا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ﴾ .

وهذا المذهب ، سواء كان المغرَّب رجلاً أو امرأة .

قال في الفروع : هذا المذهب .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الرعايتين ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وغيرهم .

وعنه : أن المرأة تنفى إلى دون مسافة القصر .

جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحزر ، والنظم ، والحاوي الصغير .

وعنه : تغرب المرأة مع محرماً لمسافة القصر ، ومع تعذره لدونها .

وعنه : يغربان أقل من مسافة القصر .

وعنه : لا يجب غير الجلد .

نقله أبو الحارث ، والميموني . قاله في الاتصار .



وقدمه في الفروع .  
وقال في عيون المسائل - عن الإمام أحمد رحمه الله - : لا يجمع بينهما ، إلا  
أن يراه الإمام تعزيراً .  
قال الزركشي : تنفى المرأة إلى مسافة القصر ، مع وجود المحرم ، ومع تعذره :  
هل تنفى كذلك ، أو إلى ما دونها ؟ فيه روايتان .  
هذه طريقة القاضي ، وأبي محمد في المغنى .  
وجعل أبو الخطاب في الهداية الروايتين فيها مطلقاً .  
وتبعه أبو محمد في السكافى ، والمقنع .  
وعكس المجد طريقة المغنى . فجعل الروايتين فيما إذا نفيت مع محرمها . أما  
بدونه فإلى ما دونها قولاً واحداً ، كما اقتضاه كلامه . انتهى .  
فائدة : لو زنى حال التغريب : غرب من بلد الزنى .  
فإن عاد إليه قبل الحول : منع .  
وإن زنى في الآخر : غرب إلى غيره .  
قوله ﴿ وَيَخْرِجُ مَعَهَا مَحْرَمُهَا ﴾ .  
لاتغرب المرأة إلا مع محرم إن تيسر . على الصحيح من المذهب . اختاره  
أكثر الأصحاب .  
وتقدم رواية : أنها تغرب بدون محرم إلى دون مسافة القصر .  
قوله ﴿ فَإِنْ أَرَادَ أَجْرَةً بُدِلَتْ مِنْ مَالِهَا . فَإِنْ تَعَذَّرَ : فَبَيْنَ  
الْمَالِ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
قاله المصنف ، والشارح .  
وقدمه في الفروع .  
وقيل : من بيت المال مطلقاً .



وهو احتمال المصنف ، ومال إليه . وصححه في النظم .  
قوله ﴿ فَإِنْ أَبَى الْخُرُوجَ مَعَهَا : اسْتَوْجِرَتْ امْرَأَةً ثَقَّةً ﴾ .  
اختاره جماعة من الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والشرح ،  
وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .  
وعنه : تغرب بلا امرأة .  
وهو احتمال في المغني ، والشرح ، والرايعتين ، وغيرهم .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وقدمه في الفروع .  
وهو المذهب ، على ما اصطالحناه في الخطبة .  
وقال في الترغيب ، وغيره : تغرب بلا امرأة مع الأمن .  
وعنه : تغرب بلا محرم ، تعذر أو لم يتعذر . لأنه عقوبة لها . ذكره ابن شهاب  
في الحج بمحرم .

قلت : وهذه الرواية بعيدة جداً . وقد يخاف عليها أكثر من قعودها .  
قوله ﴿ فَإِنْ تَعَذَّرَ : تَقَيَّتْ بِغَيْرِ مُحَرَّمٍ ﴾ وهو المذهب .  
قال الإمام أحمد رحمه الله : تنفى بغير محرم .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .  
وقدمه في المغني ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .  
ويحتمل أن يسقط النفي .  
قلت : وهو قوى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الزَّانِي رَقِيقًا : فَحَدُّهُ خَمْسُونَ جَلْدَةً بِكُلِّ حَالٍ ﴾  
بلا نزاع ﴿ وَلَا يُغَرَّبُ ﴾ .



هذا المذهب . جزم به الأصحاب .  
وأبدى بعض المتأخرين احتمالاً بنفيه . لأن عمر رضى الله عنه نفاه .  
وأوله ابن الجوزى على إبعاده .  
قوله ﴿وَإِنْ كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا: فَحَدُّهُ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ جَلْدَةً﴾ بلا نزاع  
﴿وَتَغْرِبُ نِصْفِ عَامٍ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه .  
قال فى الفروع : ويغرب فى المنصوص بحسابه . نص عليه .  
وجزم به فى الوجيز وغيره .  
وقدمه فى المغنى ، والشرح .  
ويحتمل أن لا يغرب . وهو وجه .  
وأطلقهما فى المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والهداية .  
قوله ﴿وَحَدُّ اللَّوْطِيِّ﴾ .

يعنى : الفاعل والمفعول به . قاله فى الفروع ، والمذهب ﴿كحد الزانى سواء﴾  
هذا المذهب .  
جزم به فى العمدة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ،  
والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : حده الرجم بكل حال .  
اختاره الشريف أبو جعفر ، وابن القيم رحمه الله فى «كتاب الداء والدواء»  
وغیره .

وقدمه الخرقى .  
قال ابن رجب - فى كلام له على ما إذا زنى عبده بانيته - الصحيح قتل  
اللوطى ، سواء كان محصناً أو غير محصن .



وأطلقتهما في الفروع .  
وقال أبو بكر : لو قتل بلا استتابة لم أر به بأسا .  
ونقل ابن القيم رحمه الله في « السياسة الشرعية » أن الأصحاب قالوا : لو رأى الإمام تحريق اللوطى فله ذلك . وهو مروي عن أبي بكر الصديق وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم .

### فوائد

إمدها : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في « رده على الرافضى » - : إذا قتل الفاعل كزان ، ف قيل : يقتل المفعول به مطلقاً .  
وقيل : لا يقتل . وقيل : بالفرق ، كفاعل .

الثانية : قال في التبصرة ، والترغيب دبر الأجنبية كاللواط . وقيل : كالزنا .  
وأنه لا حد بدبر أمته ، ولو كانت محرمة برضاع .

قلت : قد يستأنس له بما في المحرر في قوله « والزاني من غيب الحشفة في قبل أو دبر حراماً محصناً » فسمى الواطيء في الدبر زانيا .

الثالثة : الزاني بذات محرمه كاللواط : على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وجزم ناظم المفردات : أن حده الرجم مطلقاً حتماً . وهو منها .  
ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : ويؤخذ ماله أيضاً ، لخبر البراء بن عازب رضي الله عنه .

وأوله الأكثر على عدم وارث .  
وقد قال الإمام أحمد رحمه الله : يقتل ويؤخذ ماله ، على خبر البراء رضي الله عنه ، إلا رجلاً يراه مباحاً فيجلد .



قلت : فلمرأة ؟ قال : كلاهما في معنى واحد .  
وعند أبي بكر : أن خبر البراء عند الإمام أحمد رحمه الله على المستحل ، وأن  
غير المستحل كزان .  
نقل صالح وعبد الله : أنه على المستحل .  
قوله ﴿ وَمَنْ أَتَى بِهِمَةَ : فَعَلَيْهِ حَدُّ اللُّوطِي عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .  
وهو رواية منصوصة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والرعايتين ، ونظم المفردات . وهو منها .  
واختاره الشيرازي ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب في خلافهما .  
واختار الخرق ، وأبو بكر : أنه يعزر .  
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال في الفروع : نقله - واختاره - الأكثر .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وأطلقهما في تذكرة ابن عقيل ، والمذهب ، والشرح .  
قال في عيون المسائل : يجب الحد في رواية . وإن سلمنا في رواية ، فلأنه  
لا يجب بمجرد الإيلاج فيه غسل ولا فطر ولا كفارة ، بخلاف اللواط .  
قال في الفروع : كذا قال . قال : وظاهره لا يجب ذلك ولو وجب الحد ، مع  
أنه احتج لوجوب الحد باللواط بوجوب ذلك به .  
وظاهره : يجب ذلك وإن لم يجب الحد .  
قال في الفروع : وهذا هو المشهور . والتسوية أولى ، مع أن ما ذكره من  
عدم وجوب ذلك غريب . انتهى .  
قوله ﴿ وَتُقْتَلُ الْبَهِيمَةُ ﴾ .  
هذا الصحيح من المذهب .



قال في الفروع : وتقتل البهيمة على الأصح .  
وقطع به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والوجيز ، وغيرهم .

واختاره الشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب في خلافيهما .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم .  
قال أبو بكر : الاختيار قتلها . فإن تركت فلا بأس . انتهى .  
وعنه : لا تقتل .

قدمه في المحرر ، والحاوى الصغير .  
وأطلقهما في الرعايتين .

وقيل : إن كانت تؤكل ذبحت وإلا فلا .

تفصيل : محل الخلاف عند صاحب المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ،  
وغيرهم : إذا قلنا إنه يعزر .

فأما إن قلنا إن حده كحد اللوطى : فإنها تقتل قولاً واحداً . واقتصر عليه  
الزركشى .

وظاهر كلام الشارح وجماعة : أن الخلاف جار ، سواء قلنا إنه يعزر ، أو حده  
كحد اللوطى .

#### فأمرناه

إبراهيم : لا تقتل البهيمة إلا بالشهادة على فعله بها ، أو بإقراره إن كانت  
ملكه .

الثانية : قيل فى تعليل قتل البهيمة : لثلاث يعبر فاعلمها لذكرك برؤيتها .  
وروى ابن بطة أن رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام قال « من وجدتموه  
على بهيمة فاقتلوه . واقتلوا البهيمة . قالوا : يا رسول الله ، ما بال البهيمة ؟ قال : لثلاث  
يقال : هذه هذه » .



وقيل في التعليل : لثلاث خلقاً مشوها .

وبه علل ابن عقيل في التذكرة .

وقيل : لثلاث تؤكل . أشار إليه ابن عباس رضى الله عنهما في تعليقه .

قوله ﴿ وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَكْلَ لَحْمِهَا . وَهَلْ يَحْرُمُ ؟ عَلَى

وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان في الخلاصة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والزرکشی .

أمرهما : يحرم أكلها . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

منهم القاضي في الجامع ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، والشيرازي .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

وقيل : يكره ولا يحرم . فيضمن النقص .

قدمه في الرعايتين .

قال في المحرر ، وقيل : إن كانت مما يؤكل : ذبحت وحلت ، مع الكراهة .

فعلى المذهب : يضمنها لصاحبها . على الصحيح من المذهب .

وذكر في الانتصار احتمالاً : أنها لا تضمن .

وعلى الوجه الثاني : يضمن النقص ، كما تقدم .

قوله ﴿ فَصَلِّ ﴾

وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ .



أَحَدُهَا : أَنْ يَطَأَ فِي الْفَرْجِ ، سَوَاءً كَانَ قُبْلًا أَوْ دُبْرًا . وَأَقْلُ  
ذَلِكَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ .

مراده بالحشفة : الحشفة الأصلية من خل أو خصى . أو قدرها عند العدم .  
ومراده بالفرج : الفرج الأصلي .

قوله ﴿ فَإِنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ أَتَتِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ ﴾ أى تساحقتا  
﴿ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِمَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال ابن عقيل - فى إتيان المرأة المرأة - : يحتمل وجوب الحد للخبر <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ فَضْلُ

الثَّانِي : انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ . فَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً وَلَدِهِ ﴾ فلا حد عليه .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : عليه الحد .

قال جماعة من الأصحاب : ما لم ينو تملكها .

تفسير : محل هذا : إذا لم يكن الابن يطؤها .

فإن كان الابن يطؤها : فى وجوب الحد روايتان منصوصتان . تقدمتا فى  
باب الهبة . فليعاود .

فأمره : قوله ﴿ أَوْ وَطِئَ جَارِيَةً لَهُ فِيهَا شِرْكٌ ، أَوْ لَوْلَدِهِ ، أَوْ وَجَدَ  
امْرَأَةً عَلَى فِرَاشِهِ ظَنَّنَهَا امْرَأَتَهُ ، أَوْ جَارِيَتَهُ ، أَوْ دَعَا الضَّرِيرَ امْرَأَتَهُ  
أَوْ جَارِيَتَهُ فَأَجَابَهُ غَيْرُهَا فَوَطِئَهَا ، أَوْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا ، أَوْ

(١) هو قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان » رواه

مسلم .



حَيْضُهَا أَوْ نِفَاسِهَا ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالتَّحْرِيمِ ، لِحَدَّثَانِهِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ  
أَوْ نُشُوئِهِ بِيَادِيَةِ بَعِيدَةٍ : فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ۞ بَلَا نَزَاعَ فِي ذَلِكَ .

وقوله ۞ أَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِي صِحَّتِهِ ۞ .

فلا حد عليه ، كنساح متعة ، ونساح بلا ولي .

وهذا المذهب . سواء اعتقد تحريمه أو لا . وعليه جماهير الأصحاب .

وعنه : عليه الحد إذا اعتقد تحريمه . اختاره ابن حامد .

ويفرق بينهما في هذا النكاح .

قال في الفروع : فلو حكم بصحته حاكم : توجه الخلاف .

قال : وظاهر كلامهم مختلف : انتهى .

ويأتى قريباً « إذا وطئ في نكاح مجمع على بطلانه عالماً ، أو ادعى الجهل ،

أو وطئ في ملك مختلف فيه » .

تفصيل : ظاهر قوله « أو وطئ جارية ولده » فلا حد عليه : أنه لو وطئ

جارية والده : أن عليه الحد . وهو صحيح .

فلو وطئ جارية أحد أبويه : كان عليه الحد . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحد ، بل يعزر بمائة جلدة .

قوله ۞ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الزَّنى فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ۞ .

هذا إحدى الروايتين مطلقاً عن الإمام أحمد رحمه الله .

اختاره المصنف ، والشارح ، والناظم ، وغيرهم .

وقال أصحابنا : إن أكره الرجل فزنى : حد .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدّمه في الفروع ، وغيره .



وهو من مفردات المذهب .  
فأمره : لو أكرهت المرأة أو الغلام على الزنى بإلجاء أو تهديد ، أو منع طعام مع الاضطرار إليه ، ونحوه : فلا حد عليهما مطلقاً . على الصحيح من المذهب .  
 نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه : تحريم المرأة . ذكرها في القواعد الأصولية .  
 وعنه فيها : لا حد بتهديد ونحوه .

ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : بناء على أنه لا يباح الفعل بالإكراه بل القول .

قال القاضي وغيره : وإن خافت على نفسها القتل : سقط عنها الدفع ، كسقوط الأمر بالمعروف بالخوف .

قوله ﴿ وَإِنْ وَطِئَ مَيْتَةً ، أَوْ مَلَكَ أُمَّهُ ، أَوْ أُخْتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ فَوَطِئَهَا : فَهَلْ يُحَدُّ ، أَوْ يُعْزَرُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وما روايتان . وأطلقهما في المحرر إذا وطئ ميتة : فلا حد عليه . على الصحيح من المذهب .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
 وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدبي ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يجب عليه الحد .

اختاره أبو بكر ، والناظم .

وقدمه في الرايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، وغيرهم .



ونقل عبد الله : بعض الناس يقول : عليه حدان . فظننته يعنى نفسه .

قال أبو بكر : هو قول الأوزاعى .

وأظن أبا عبد الله أشار إليه .

وأثبت ابن الصيرفى فيه رواية ، فيمن وطىء ميتة : أن عليه حدين .

قال فى الرعاية الكبرى ، وقيل : بل يحد حدين للزنى ، وللموت .

وأما إذا ملك أمه أو أخته من الرضاع ووطئها ، فالصحيح من المذهب : أنه

لا حد عليه .

اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وصححه فى التصحيح .

وقدمه فى الفروع . وجزم به فى الوجيز .

والوجه الثانى : عليه الحد .

قال القاضى ، قال أصحابنا : عليه الحد .

قال فى الفروع : وهو أظهر .

واختاره جماعة ، منهم الفاضل .

وجزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى ، وناظم المفردات . وهو منها .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، وإدراك

الغاية .

وقدم فى الرعايتين : أنه يحد ولا يجرم .

وأطلقهما فى الحرر ، والحاوى الصغير .

فعلى المذهب : يعذر .

ومقداره يأتى الخلاف فيه فى « باب التعزير » .

فأمره : لو وطىء أمته المزوجة : لم يحد . على الصحيح من المذهب . بل يعزر .

قال فى الفروع : قال أكثر أصحابنا : يعزر .



قال في الترغيب ، وغيره : يعزر ، ولا يرحم .  
ونقل ابن منصور ، وحرب : يحد ، ولا يرحم .  
ويأتى في « باب التعزير » مقدار ما يعزر به في ذلك . والخلاف فيه .  
وقيل : حكمه حكم وطئه لأتمته المحرمة أبداً برضاع وغيره وعلمه ، على ما تقدم .  
وقدومه في الفروع .  
وجزم به في المحرر ، والحاوى ، والرايعتين .  
وقدم أنه يحد ولا يرحم في التي قبلها . فكذا في هذه .  
وكذلك الحكم في أتمته المعتدة إذا وطئها .  
فإن كانت مرتدة أو مجوسية : فلا حد .

#### تنبيه

أمرهما : يأتى في التعزير « إذا وطئ أمة امرأته بإباحتها له » .  
الثانى : قوله « **أَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُّجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ** » .  
بلا نزاع . إذا كان عالماً .  
وأما إذا كان جاهلاً بتحريم ذلك ، فقال جماعة من الأصحاب : إن كان  
يجهله مثله فلا حد عليه .  
وأطلق جماعة - يعنى : أنه حيث ادعى الجهل بتحريم ذلك - فلا حد عليه .  
وقاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
وقدومه فى المغنى .  
وجزم به فى الشرح .  
وقال أبو يعلى الصغير : أو ادعى أنه عقد عليها : فلا حد .  
نقل مهنا : لأحد ولا مهر بقوله « إنها امرأته » وأنكرت هى . وقد أقرت  
على نفسها بالزنى . فلا تحد حتى تقرأ أربعاً .



فائدة: لو وطئ في ملك مختلف في صحته - كوطئ البائع بشرط الخيار في مدته - فعليه الحد بشرطه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع: اختاره الأكثر .

وقال المصنف - في « باب الخيار في البيع » - قاله أصحابنا .

وعنه : لاحد عليه .

اختاره المصنف ، والشارح ، والمجد ، والناظم ، وصاحب الحاوي .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وتقدم ذلك في كلام المصنف في خيار الشرط مستوفى . فليعاود .

ولو وطئ أيضاً في ملك مختلف فيه - كشراء فاسد بعد قبضه - فلا حد

عليه . على الصحيح من المذهب .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : عليه الحد .

وإن كان قبل القبض فعليه الحد . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحد بحال .

وكذا الحكم في حد من وطئ في عقد فضولي .

وعنه : يحد إن وطئ قبل الإجازة .

واختار المجد : أنه يحد قبل الإجازة إن اعتقد أنه لا ينفذ بها .

وحكى رواية .

فائدة: لو وطئ حال سكره : لم يحد .

قال الناظم : لم يحد في الأقوى مطلقاً مثل الراقد .

وقيل : يحد . وهو الصحيح من المذهب .

وتقدم في أول « كتاب الطلاق » أحكام أقوال السكران وأفعاله .



قوله ﴿أَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَّهُ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ﴾ .

فعليه الحد . هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم ، منهم : المصنف ، والمجد ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لاحد عليه ، بل يعزر .

قوله ﴿أَوْ زَنَى بِصَغِيرَةٍ﴾ .

إن كان يوطأ مثلها : فعليه الحد بلا نزاع .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وإن كان لا يوطأ مثلها ، فظاهر كلامه هنا : أنه يحد . وهو أحد الوجوه .

وقيل : لا يحد . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز .

وقدمه في الفروع .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح .

وقال القاضى : لاحد على من وطئ صغيرة لم تبلغ تسعاً .

وكذلك لو استدخلت المرأة ذكر صبي لم يبلغ عشرأ : فلا حد عليها .

قال المصنف : والصحيح أنه متى وطئ من أمكن وطؤها ، أو أمكنت المرأة

من يمكنه الوطء ، فوطئها : أن الحد يجب على المسكف منهما . ولا يصح تحديد

ذلك بتسع ولا بعشر . لأن التحديد إنما يكون بالتوقيف ، ولا توقيف في هذا .

وكون التسع وقتاً لإمكان الاستمتاع غالباً : لا يمنع وجوده قبله . كما أن البلوغ

يوجد في خمس عشرة عاماً غالباً ، ولا يمنع من وجوده قبله . انتهى .

قوله ﴿أَوْ أَمْكَنَتِ الْعَاقِلَةُ مِنْ نَفْسِهَا مَجْنُونًا أَوْ صَغِيرًا ، فَوَطَّئَهَا

فَعَلَيْهَا الْحَدُّ﴾ .



تحد العاقلة بتمكينها المجنون من وطنها . بلا نزاع .  
وإن مكنت صغيراً ، بحيث لا يحد لعدم تكليفه : فعلها الحد . على الصحيح  
قدمه في الفروع . واختاره المصنف .

وقيل : إن كان ابن عشر حدث ، وإلا فلا . اختاره القاضي .  
وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .  
وتقدم ما اختاره المصنف أيضاً .

فائرة : لو مكنت من لا يحد لجهله ، أو مكنت حرياً مستأمناً ، أو استدخلت  
ذكر نائم : فعلها الحد .

قوله ﴿ وَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ ﴾ أى بأحد شيئين .  
﴿ أَحَدُهُمَا : أَنْ يُقَرَّرَ بِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي مَجْلِسٍ أَوْ مَجَالِسَ ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والحاوي ، والكافي ، والبلغة ، والمحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،  
والوجيز ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والمنور ، ومنتهخب الأدمى ، وتذكرة  
ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .  
وفي مختصر ابن رزين : يقر بمجلس واحد .  
وسأله الأثرم : بمجلس أو مجالس ؟ قال : الأحاديث ليست تدل إلا على  
مجلس ، إلا عن ذلك الشيخ بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه . وذلك منكر  
الحديث .

قوله ﴿ وَهُوَ بِالْغَى قَاقِلٌ ﴾ .  
فلا يصح إقرار الصبي والمجنون .

وفي معناهما : من زال عقله بنوم أو إغماء ، أو شرب دواء ، وكذا مسكر .



قطع به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وهو ظاهر كلام الخرق .

ومقتضى كلام المجد وغيره جريان الخلاف فيه .

ويأتى حكم إقراره بما هو أعم من ذلك فى « كتاب الإقرار » .

ويلحق أيضاً بهما الأخرس فى الجملة .

فإن لم تفهم إشارته : لم يصح إقراره .

وإن فهمت إشارته ، فقطع القاضى بالصحة .

وجزم به فى الرعايتين ، والحاوى .

وذكر المصنف احتمالاً بعدمها .

ويلحق أيضاً بهما المسكره . فلا يصح إقراره . قولاً واحداً .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَيُصَرِّحُ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الْوُطْءِ ﴾ .

أنه لا يشترط ذكر من زنى بها . وهو ظاهر كلام غيره . وهو المذهب .

قدمه فى الفروع .

وجزم به فى المنفى ، والشرح ، والزر كشفى .

وعنه : يشترط أن يذكر من زنى بها .

قال فى الرعاية الكبرى : وهى أظهر .

وأطلقهما فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

وأطلق فى الترغيب ، وغيره : روايتين . قاله فى الفروع .

وصاحب الرعايتين ، والحاوى إنما حكى الخلاف فيما إذا شهد على إقراره

أربعة رجال : هل يشترط أن يعين من زنى بها أم لا ؟

وصاحب الفروع حكى كما ذكرته أولاً .

فائدة : لو شهد أربعة على إقراره أربعاً بالزنى : ثبت الزنى . بلا نزاع .

ولا يثبت بدون أربعة . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .



وعنه : يثبت بائنين .  
ويأتى هذا فى أقسام المشهود به .  
ولو شهد أربعة على إقراره أربعاً ، فأنكر ، أو صدقهم مرة : فلا حد عليه .  
على الصحيح من المذهب . وهو رجوع .  
وجزم به فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : يحد .  
وقال فى الترغيب : لو صدقهم لم يقبل رجوعه .  
وأطلقهما فى الفروع .  
تفصيل : قولى « وصدقهم مرة » هكذا قال فى الحرر ، والرعايتين ، والحاوى  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال الناظم : إذا صدقهم دون أربع مرات . وهو مراد غيره . ولذلك قالوا  
لو صدقهم أربعاً : حُدَّ .  
فعلى المذهب : لا يحد الشهود . على الصحيح من المذهب .  
جزم به فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقدمه فى الفروع .  
وذكر فى الترغيب روايتين : إن أنكروا ، أنه لو صدقهم : لم يقبل رجوعه .  
قوله ﴿ الثَّانِي : أَنَّ يَشْهَدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ أَحْرَارٍ عُدُولٍ ﴾ .  
هذا بناء منه على أن شهادة العبيد لا تقبل فى الحدود . وهو المشهور عن  
الإمام أحمد رحمه الله .  
واختاره المصنف ، وغيره .  
وعنه : تقبل . وهو المذهب . على ما يأتى فى « باب شروط من تقبل  
شهادته » محرراً مستوفى .



قوله ﴿ وَيَصِفُونَ الزَّانِيَ ﴾ .  
يقولون « رأيناه غيَّب ذكره - أو حشفته ، أو قدرها - في فرجها » ولا يعتبر  
مع ذلك أن يذكروا المكان ، ولا المزني بها . على الصحيح من المذهب .  
اختاره ابن حامد ، وغيره .  
ومال إليه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .  
وقيل : يعتبر ذلك . اختاره القاضي .  
وأطلقهما الزركشي .  
ولا يشترط ذكر الزمان ، قولاً واحداً عند المصنف ، والشارح ، وغيرهما .  
وقال الزركشي : وأجرى المجد الخلاف في الزمان أيضاً .  
قوله ﴿ وَيَجِئُونَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، سَوَاءٍ جَاءُوا مُتَفَرِّقِينَ أَوْ  
مُجْتَمِعِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . سواء صدقهم أو لا .  
نص عليه .  
وعنه : لا يشترط أن يجيئوا في مجلس واحد .  
قوله ﴿ فَإِنْ جَاءَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ أَنْ قَامَ الْحَاكِمُ ، أَوْ شَهِدَ ثَلَاثَةً  
وَأَمْتَنَعَ الرَّابِعُ مِنَ الشَّهَادَةِ ، أَوْ لَمْ يُكْمَلْهَا : فَهُمْ قَذَفَةٌ . وَعَلَيْهِمْ  
الْحَدُّ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه إذا جاء بعضهم ، بعد أن قام الحاكم وشهد في  
مجلس آخر ، حتى كمل النصاب به : أنهم قذفة .  
قدمه في المغني ، والحرر ، والشرح .  
وقدمه - وصححه - في النظم .  
وعنه : لا يحدون ، لسكونهم أربعة . ذكرها أبو الخطاب ومن بعده .



وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
 قوله ﴿ فَإِنْ كَانُوا فَسَاقًا ، أَوْ عُمَيَانًا ، أَوْ بَعْضُهُمْ : فَعَلَيْنَهُمُ الْحَدَّ ﴾

هذا المذهب .

قال القاضي : هذا الصحيح .

قال في الكافي : هذا أصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا حد عليهم ، كمستور الحال . ذكره المصنف ، والشارح . وكوت  
 أحد الأربعة قبل وصفه الزني .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وعنه : يحد العميان خاصة ..

وأطلقهن الشارح .

ونقل مهنا : إن شهد أربعة على رجل بالزني ، أحدهم فاسق ، فصدقه :  
 أقيم عليه الحد .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ زَوْجًا : حُدَّ الثَّلَاثَةُ ، وَلَا عَنَ الزَّوْجِ  
 إِنْ شَاءَ ﴾ .

هذا مبني على المذهب في المسألة التي قبلها .

فأما على الرواية الأخرى : فلا حد ، ولا لعان بحال .

فأمره : لو شهد أربعة ، وإذا المشهود عليه محبوب أو رتقاء : حدوا للزني .

على الصحيح من المذهب .

جزم به في الرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره . ونص عليه .



ونقل أبو النضر : الشهود قذفة . وقد أحرزوا ظهورهم .  
وإن شهدوا عليها ، فثبت أنها عذراء : لم تحمى ، ولا هم ، ولا الرجل .  
على الصحيح من المذهب . نص عليه .

جزم به في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقال في الواضح : تزول حصاتها بهذه الشهادة .

وأطلق ابن رزين في محبوب ونحوه : قولين ، بخلاف العذراء .  
قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا فِي بَيْتٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ يَوْمٍ ،  
وَشَهِدَ اثْنَانِ : أَنَّهُ زَنَى بِهَا فِي بَيْتٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ يَوْمٍ آخَرَ : فَهُمْ قَذَفَةٌ  
وَعَلَيْهِمُ الْحَدُّ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : حدوا للذف . على الأصح .  
وصححه الناظم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
واختاره الخرقى ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : لا يحدون . اختاره أبو بكر .

وأطلقهما في المحرر ، وغيره .

قال المجد : ونقل مهنا عن الإمام أحمد رحمه الله الرواية التي اختارها أبو بكر  
واستبعدها القاضى ، ثم تأولها تأويلاً حسناً . فقال : هذا محمول عندى على  
أن الأربعة اتفقوا على أنهم شاهدوا زناه بهذه المرأة مرة واحدة وهم مجتمعون ،  
ولم يشاهدوا غيرها . ثم اختلفوا في الزمان والمكان . فهذا لا يقدح في أصل  
الشهادة بالفعل . ويكون حصل في التأويل سهو أو غلط في الصفة .

وهذا التأويل ليس في كلام الإمام أحمد رحمه الله ما يمنع .  
لكن في كلام أبى بكر ما يمنع .



وبالجملة : فهو قول جيد فى نهاية الحسن وهو عندى يشبه قول البيهقيين المتعارضتين فى استعمالهما فى الجملة فيما انفقا عليه ، دون ما اختلفا فيه . انتهى .

نسيم : قال الزركشى : محل الخلاف : إذا شهدوا بزنى واحد . فأما إن شهدوا بزناين : لم تكمل . وهم قذفة . حققه أبو البركات .

ومقتضى كلام أبى محمد : جريان الخلاف . وليس بشئ .

قلت : وجزم بما قال المجد كثير من الأصحاب . وقاله فى الفروع .

وقال فى التبصرة ، والمستوعب ، وغيرها : ظاهر الرواية الثانية : الاكتفاء بشهادتهم بكونها زانية ، وأنه لا اعتبار بالفعل الواحد .

وأما المشهود عليه : فلا يحد . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : يحد . واختاره أبو بكر .

قال المصنف : وهو بعيد .

قال فى الهداية : والرواية الأخرى : يلزم المشهود عليهما الحد . وهى اختيار

أبى بكر .

قال : وظاهر هذه الرواية : أنه لا تعتبر شهادة الأربعة على فعل واحد . وإنما

يعتبر عدد الشهود فى كونها زانية . وفيها بعد . انتهى .

قال فى التبصرة ، والمستوعب ، وغيرها : ظاهر هذه الرواية : الاكتفاء

بشهادتهم بكونها زانية ، وأنه لا اعتبار بالفعل الواحد .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَا : أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي زَاوِيَةٍ يَبْتَ ، وَشَهِدَ الْآخَرَانِ :

أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي زَاوِيَتِهِ الْآخَرَىٰ ، أَوْ شَهِدَا : أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَيْصٍ أَيْضَ ،

وَشَهِدَ الْآخَرَانِ : أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَيْصٍ آخَرَ : كَمَلَتْ شَهَادَتُهُمْ ۝ .



هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، منهم : أبو بكر ، والقاضي .  
وجزم به في المغنى ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادى ، والكافى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا تكمل كالتى قبلها .  
وهو تخرىج في الهداية . وهو وجه لبعضهم .  
فعليه : هل يحدون للقذف ؟ على وجهين .  
وأطلقهما فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وظاهر كلامه فى الفروع : أنهم يحدون على الصحيح . فإنه قال ، وقيل : هى  
كالتى قبلها . وهو ظاهر كلام المصنف .

تبيين : مراده بالبيت هنا : البيت الصغير عرفاً .  
فأما إن كان كبيراً : كان كالبيتين ، على ما تقدم .  
قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَا : أَنَّهُ زَنَى بِهَا مُطَاوَعَةً ، وَشَهِدَ آخَرَانِ : أَنَّهُ زَنَى  
بِهَا مُكْرَهَةً : لَمْ تَكْمُلْ شَهَادَتُهُمْ ، وَلَمْ تَقْبَلْ ﴾ .  
هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : اختاره أبو بكر ، والقاضى ، وأكثر الأصحاب .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والكافى ، والهادى ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،  
وغيرهم .

وقال أبو الخطاب فى الهداية : ويقوى عندى أنه يحد الرجل المشهود عليه ،  
ولا حد للمرأة والشهود . واختاره فى التبصرة .



وذكر في الترغيب : أنها لا تحدد . وفي الزاني وجهان .  
وقال في الواضح : لا يحد واحد منهم .  
أما الشهود : فلا نه كل عددهم على الفعل ، كما لو اجتمعوا على وصف الوطء .  
والشهود عليه : لم تسكمل شهادة الزنى في حقه ، كدون أربعة .  
قوله ﴿ وَهَلْ يَحْدُ الْجَمِيعُ ، أَوْ شَاهِدًا الْمُطَاوَعَةُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
يعنى : على القول بعدم تسكمل شهادتهم ، وعدم قبولها . وهو المذهب .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمغنى ، ومسبوك الذهب ، والشرح ،  
وغيرهم .

أما شاهدا المطاوعة : فإنهما يحدان لقذف المرأة ، بلا نزاع بين الأصحاب .  
على القول بعدم القبول والتكميل .  
[ أمرهما : يحد شاهدا المطاوعة فقط لقذفها . وهو المذهب . صححه في  
التصحيح .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور .  
وقدمه في الفروع .  
والوجه الثانى : يحد الجميع لقذف الرجل .  
وجزم به في المنور أيضاً ، ومنتخب الأدمى .  
وقدم في الخلاصة : أن الجميع يحدون لقذف الرجل . وصححه في التصحيح .  
وأطلق في المحرر ، والفروع ، في وجوب الحد في قذف الرجل الوجهين [ <sup>(١)</sup> ]  
وهل يحد الجميع لقذف الرجل ، أو لا يحدون ؟ فيه وجهان .  
وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
أمرهما : لا يحدون . صححه في التصحيح .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



وجزم به في الوجيز .  
وقدمه ابن رزين في شرحه .

والثاني : يحدون .

جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .  
وقدمه في الخلاصة ، وإدراك الغاية .

قلت : وهو الصواب .  
وتقدم قول أبي الخطاب ، وصاحب التبصرة ، والواضح .

تنبيه : تابع المصنف في عبارته أبا الخطاب في الهداية .

فيكون تقدير الكلام : فهل يحد الجميع لقذف الرجل ، أو لا يحدون له ؟  
أو يحد شاهدا المطاوعة لقذف المرأة فقط ؟ فيه وجهان . وفي العبارة نوع قلق .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ فَرَجَعَ أَحَدُهُمْ ﴾ قبل الحد ﴿ فَلَا شَيْءَ عَلَى الرَّاجِعِ . وَيُحَدُّ الثَّلَاثَةُ ﴾ .

فقط . هذا إحدى الروایتين . اختاره أبو بكر ، وابن حامد .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .  
وقدمه في إدراك الغاية .

والرواية الثانية : يحد الراجع معهم أيضاً .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والكافي .

قال ابن رزين في شرحه : حد الأربعة في الأظهر . وصححه في المغني .  
قلت : هذا المذهب ، لاتفاق الشيخين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغني ، والشرح ، والرعابتين ، والحاوي ، والفروع .

وخرّجوا : لا يحد سوى الراجع ، إذا رجع بعد الحكم وقبل الحد . وهو قول  
في النظم .



قال في الفروع : واختار في الترغيب : يحد الراجع بعد الحكم وحده . لأنه لا يمكن التجرز منه .

وظاهر المنتخب : لا يحد أحد لتمامها بالحد .

فأمره : قال في الرعاية الكبرى : وإن رجع الأربعة : حدوا ، في الأظهر . كما لو اختلفوا في زمان أو مكان ، أو مجلس ، أو صفة الزنى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ رُجُوعُهُ بَعْدَ الْحَدِّ : فَلَا حَدَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَيُعْرَمُ الرَّاجِعُ رُبْعَ مَا تَلَفُوهُ وَيُحَدُّ وَحْدَهُ ﴾ .

ويحد وحده . يعنى : إن ورث حد القذف .

الصحيح من المذهب : أن الراجع يحد ، إن قلنا : يورث حد القذف ، على ما تقدم في آخر خيار الشرط في البيع . وقطع به أكثرهم .

وقدمه في الفروع .

ونقل أبو النضر ، عن الإمام أحمد رحمه الله : لا يحد . لأنه ثابت .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى رَجُلٍ : أَنَّهُ زَانَا بِامْرَأَةٍ ، فَشَهِدَ أَرْبَعَةٌ آخَرُونَ عَلَى الشُّهُودِ : أَنَّهُمْ هُمُ الزَّانَاةُ بِهَا : لَمْ يُحَدَّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ . وَهَلْ يُحَدُّ الشُّهُودُ الْأَوَّلُونَ حَدَّ الزَّانِي ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والحرر ، والفروع .

إمراهما : يحد الشهود الأولون للزنى . وهو الصحيح من المذهب .

قال الناظم : هذا الأشهر .

واختاره أبو بكر .



وصححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به في المستوعب .

والرواية الثانية : لا يحدون للزنى .

اختاره أبو الخطاب ، وغيره .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المغنى ، وشرح ابن رزين .

وعلى كلا الروایتين : يحدون للقذف على إحدى الروایتين .

وجزم به في الوجيز .

والرواية الثانية : لا يحدون للقذوف . وهو ظاهر كلام المصنف .

قدمه ابن رزين في شرحه .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ سَمَّيْتُمْ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا ، وَلَا سَمِيَّةَ : لَمْ تَحْدَ بِذَلِكَ

مُجَرَّدِهِ ﴾ هذا المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب . والخلاصة ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح

والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تحد إذا لم تدع شبهة .

اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وهو ظاهر قصة عمر رضى الله عنه <sup>(١)</sup> .

وذكر في الوسيلة والمجموع رواية : أنها تحد ، ولو ادعت شبهة .

(١) قال عمر رضى الله عنه « الرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء

إذا كان محصنا ، إذا قامت البينة ، أو كان الحبل ، أو الاعتراف » من حاشية الشيخ

سليمان بن الشيخ عبد الله بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب على المقنع .



## باب القذف

نفيه : ظاهر قوله ﴿ وَمَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا : فَعَلَيْهِ جَلْدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ،  
إِنْ كَانَ الْقَازِفُ حُرًّا ، وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ عَبْدًا ۖ .

أن هذا الحكم جارٍ ، ولو عتق قبل الحد . وهو صحيح . وهو المذهب .  
ولا أعلم فيه خلافاً .

نفيه ثلثه : يشترط في صحة قذف القاذف : أن يكون مكلفاً . وهو العاقل  
البالغ . فلا حد على مجنون ، ولا مبرسم ، ولا نائم ، ولا صبي .

وتقدم حكم قذف السكران في أول « كتاب الطلاق » .

ويصح قذف الأخرس إذا فهمت إشارته .

جزم به في الرعاية .

وفي اللعان ما يدل على ذلك .

فأمره : لو كان القاذف معتقاً بعضه : حد بحسابه . على الصحيح من المذهب .

وقيل : هو كعبد .

قال الزركشي : لو قيل بالعكس لآتجه . يعني أنه كالحر . انتهى .

قلت : وهو ضعيف . لأن الحد يدرأ بالشبهة .

قوله ﴿ وَهَلْ حَدُّ الْقَذْفِ حَقٌّ لِلَّهِ ، أَوْ لِلْأَدَمِيِّ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهذه المسألة من جملة ما زيد في الكتاب .

إمراهما : هو حق للأدعي . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والسكافي ، وغيرهما .

وصححه في النظم ، وغيره .



قال الزركشي : هو المنصوص المختار للأصحاب .

وقال : هو مقتضى ما جزم به المجد . وهو الصواب . انتهى .

الثانية : هو حق لله .

قدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير .

فعلى المذهب : يسقط الحد بعقوه عنه بعد طلبه .

وقال القاضى وأصحابه : يسقط بعقوه عنه ، لا عن بعضه .

وعلى الثانية : لا يسقط .

وعليهما : لا يحد . ولا يجوز أن يعرض له إلا بطلب .

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله إجماعاً .

قال في الفروع : ويتوجه على الثانية وبدونه .

ولو قال « ائذنى » فقفه : عزز على المذهب . ويحد على الثانية .

وصحح في الترغيب : وعلى الأولية أيضاً .

ويأتى ذلك في كلام المصنف .

فائدة : ليس للمقذوف استيفاؤه بنفسه . على الصحيح من المذهب .

وذكره ابن عقيل إجماعاً ، وأنه لو فعل : لم يعتد به .

وعلاه القاضى بأنه يعتبر نية الإمام أنه حد .

وقال أبو الخطاب : له استيفاؤه بنفسه .

وقال في البلغة : لا يستوفيه بدون الإمام . فإن فعل فوجهان .

وقال : هذا في القذف الصريح . وأن غيره يبرأ به سرأ ، على خلاف في

المذهب .

وذكر جماعة - على الرواية الثانية - لا يستوفيه إلا الإمام .

وتقدم في « كتاب الحدود » هل يستوفي حد الزنى من نفسه ؟



قوله ﴿وَقَذْفُ غَيْرِ الْمُحْصَنِينَ يُوجِبُ التَّغْزِيرَ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، والحاوي

الصغير ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وعنه : يحد قاذف أم الولد ، كالملاعنة .

وعنه : يحد قاذف أمة أو ذمية لها ولد أو زوج مسلمان .

وقال ابن عقيل : إن قذف كافراً لا ولد له مسلم : لم يحد . على الأصح .

فأمرنا

إبراهيم : لا يحد والد لولده . على الصحيح من المذهب .

قاله في المحزر ، وغيره .

وجزم به ابن البنا ، والمصنف في المعنى ، والكافي ، والشارح ، ونصره .

وقدمه الزركشي .

ونص عليه في الولد في رواية ابن منصور وأبي طالب .

وقال في الترغيب ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم : لا يحد أب . وفي أم

وجهان ، انتهوا .

والجد والجدة - وإن علوا - كالأبوين . ذكره ابن البنا .

ويحد الابن بقذف كل واحد منهم . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحد بقذفه أباه أو أخاه .

الثانية : يحد بقذف على وجه الغيرة - بفتح الغين المعجمة - على الصحيح

من المذهب .

قال في الفروع : ويتوجه احتمال لا يحد ، وفقاً لما لاك رحمه الله ، وأنها عذر

في غيبة ونحوها .



وتقدم كلام ابن عقيل ، والشيخ تقي الدين رحمهما الله .  
 قوله ﴿ وَالْمُحْصَنُ : هُوَ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الْعَفِيفُ ، الَّذِي يُجَامَعُ  
 مِثْلَهُ ﴾ .

زاد في الرعاية ، والوجيز « الملتزم » وهذا المذهب .  
 جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
 وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
 وقال في المبهج : لا مبتدع .  
 وقال في الإيضاح : لا مبتدع ، ولا فاسق ظهر فسقه .  
 وقال في الانتصار : لا يحد بقذف فاسق .

#### تفصيلات

أهمها : مفهوم قوله « المحصن : هو الحر المسلم » أن الرقيق والسكران غير  
 محصن . فلا يحد بقذفه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
 وقال ابن عقيل في عمد الأدلة : عندي يحد بقذف العبد . وهو أشبه بالمذهب  
 لعدالته . فهو أحسن حالا من الفاسق بغير الزنى . انتهى .  
 وعنه : يحد بقذف أم الولد . قطع به الشيرازي .  
 وعنه : يحد بقذف أمة وذمية لها ولد أو زوج مسلم . كما تقدم قريباً .  
 وقيل : يحد العبد - بقذف العبد - ولا عمل عليه .  
 فعلى المذهب : يعزز القاذف على المذهب مطلقاً .  
 وعنه : لا يعزز لقذف كافر .  
 الثاني : شمل كلامه النخصي والحبوب . وهو صحيح .  
 وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .



الثالث : مراده بالعفيف هنا : العفيف عن الزنى ظاهراً . على الصحيح من

المذهب .

قال ناظم المفردات :

وقاذف المحصن فيما يبدو وإن زنى ققاذف يحمد  
وقيل : هو العفيف عن الزنى ووطء لا يحمد به لملك أو شبهة .  
وأطلقهما الزركشى .

وقال : واعله مبنى على أن وطء شبهة : هل بوصف بالتحريم أم لا ؟ .  
قلت : تقدم الخلاف في ذلك في « باب المحرمات في النكاح » .  
وقيل : يجب البحث عن باطن عفة .

فأمره : لا يختل إحصانه بوطئه في حيض وصوم وإحرام . قاله في الترغيب .  
قوله ﴿ وَهَلْ يُشْتَرَطُ الْبُلُوغُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والسكافي ، وشرح ابن منجا ، والزركشى ، والحرر ، والفروع ، وغيرهم .  
إمراهما : لا يشترط بلوغه . بل يكون مثله يطأ أو يوطأ . وهو المذهب .

قال أبو بكر : لا يختلف قول أبي عبد الله رحمه الله : أنه يحمد قاذفه إذا كان  
ابن عشرة ، أو اثنى عشرة سنة .

قال في الترغيب : هذه أشهرها .

قال في القواعد الأصولية : أشهرها يجب الحد .

وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ونظم المفردات ، والناضى ، والشريف ، وأبو الخطاب -  
في خلاقاتهم - والشيرازي ، وابن البناء ، وابن عقيل في التذكرة .  
وهو مقتضى كلام الخرقى .

وقدمه في الهادى ، والنظم ، والرايعتين ، وإدراك الغاية ، والحاوى الصغير .



وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : يشترط البلوغ .

قال في العمدة ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، ونهاية ابن زرين : والمحضن هو الحر المسلم البالغ العفيف .

وقيل : إن هذه الرواية مخرجة لا منصوصة .

فعلى المذهب : لا يقيم الحد على القاذف حتى يبلغ المقذوف . ويطلب به بعده .

وعلى المذهب أيضاً : يشترط أن يكون الغلام ابن عشر ، والجارية بنت تسع . كما قاله المصنف بعد ذلك . وقاله الأصحاب .

فأمره : لو قذف عاقلاً نجناً ، أو أغمى عليه قبل الطلب : لم يقم عليه الحد حتى يفيق ويطلب . فإن كان قد طالب ثم جن ، أو أغمى عليه : جازت إقامته . ولو قذف غائباً : اعتبر قدومه وطلبه ، إلا أن يثبت أنه طالب به في غيبته . فيقام . على المذهب .

وقيل : لا يقام . لاحتمال عقوه . قاله الزركشى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : زَنَيْتَ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ ، وَفَسَّرَهُ بِصِغَرٍ عَنْ تَسْمِيحِ

سِنِينَ ﴾ .

لم يحد . ولكن يعزر .

زاد المصنف : إذا رآه الإمام . وأنه لا يحتاج إلى طلب . لأنه لتأديبه .

فأمره : لو أنكر المقذوف الصغر حال القذف ، فقال القاضي : يقبل قول القاذف .

فإن أقاما بينتتين ، وكانتا مطلقتين ، أو مؤرختين تاريخين مختلفين : فهما قذفان . موجب أحدهما : التعزير . والآخر : الحد .



وإن بيننا تاريخاً واحداً ، وقالت إحداها : وهو صغير . وقالت الأخرى :  
وهو كبير ، تعارضتا وسقطتا .

وكذلك لو كان تاريخ بينة المقذوف قبل تاريخ بينة القاذف . قاله  
المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَإِلَّا خُرِّجَ عَلَى الرَّوَّائِثِينَ ﴾ .

يعنى المتقدمين فى اشتراط البلوغ وعدمه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ حُرَّةٌ مُسْلِمَةٌ : زَنَيْتِ وَأَنْتِ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ أُمَّةٌ ،  
وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ : فَعَلَيْهِ الْحُدُثُ ﴾ .

وإن لم يثبت وأمكن : فروايتان .

وأطلقهما فى المغنى ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والفروع .

إحداهما : يحد . وهو الصحيح .

قال فى الرعايتين : حد . على الأصح .

وقدمه فى الحاوى الصغير .

وجزم به فى المستوعب .

والرواية الثانية : لا يحد .

تفسير : مفهوم قوله « وإن لم يثبت وأمكن » أنه إذا ثبت لا يحد . وهو

صحيح .

قال فى الرعايتين : وإن لم يثبت : لم يحد . على الأصح .

وكذا قال فى الحاوى الصغير .

وقدمه فى الفروع .

وعنه : يحد .



### فوائد

إصراها : وكذا الحكم لو قذف مجهولة النسب ، وادعى رقها ، وأنكرته ولا بينة ، خلافاً ومذهباً .

قاله المجد ، والناظم ، وابن حمدان ، وغيرهم .  
وقدم المصنف ، والشارح هنا : أنه يحد .  
وصححه في الرعايتين . وقدمه في الحاوي . وهو المذهب .  
واختار أبو بكر : أنه لا يحد .

الثانية : لو قال : زנית وأنت مشركة . فقالت : أردت قذفي بالزنى والشرك معاً . فقال : بل أردت قذفك بالزنى إذ كنت مشركة : فالقول قول القاذف ، على الصحيح من المذهب .  
اختاره أبو الخطاب ، وغيره .  
قال الزركشي : هذا أصح الروايتين وأنصهما .  
وعنه : يحد .

اختاره القاضي . وقدمه في الخلاصة .  
وأطلقهما في الشرح ، والنظم .

الثالثة : لو قال لها : يا زانية . ثم ثبت زناها في حال كفرها : لم يحد . على الصحيح من المذهب . كشيئته في إسلام .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المبهيح : إن قذفه بما أتى في الكفر : حد الحُرمة الإسلام .  
وسأله ابن منصور : رجل رمى امرأة بما فعلت في الجاهلية ؟ قال : يحد .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ ، وَقَالَتْ : أَرَدْتُ قَذْفِي فِي الْحَالِ ، فَأَنكَرَهَا : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .



وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والفروع ، والزر كشي ، والمستوعب .

أحمد هما : لا يحد .

اختاره أبو الخطاب في الهداية ، وابن البناء .

وصححه في التصحيح ، وابن منجا في شرحه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، وغيره .

والوجه الثاني : يحد . اختاره القاضي .

وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

قال في المستوعب : اختاره الخرق .

وقال في الفروع : ويتوجه مثله إن أضافه إلى جنون .

وقال في الترغيب : إن كان ممن يحد : لم يحد بقذفه .

وقال في المغنى ، والشرح : إن ادعى أنه كان مجنوناً حين قذفه ، فأنكر

وعرف له حالة جنون وإفاقة : فوجهان .

فأمره : لو قذف ابن الملاعة : حدّ . نص عليه .

وكذا لو قذف الملاعة نفسها وولد الزنى . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَمَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا ، فَزَالَ إِحْصَانُهُ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ : لَمْ يَسْقُطْ

الْحَدُّ عَنْ الْقَافِذِ ﴾ .

نص عليه . وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

حكم حاكم بوجوده أو لا . قاله الأصحاب .

وهو من المفردات أيضاً .

قوله ﴿ وَالْقَذْفُ مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ ﴾ .



أَحَدُهُمَا : أَنْ يَرَى أَمْرَأَتَهُ تَزْنِي فِي طَهْرٍ لَمْ يُصِبْهَا فِيهِ .

زاد في الترغيب : ولو دون الفرج .

وقال في المغنى ، وغيره : أو تقرّبه . فيصدقها .

قوله ﴿ فَيَعْتَرِلَهَا ، وَتَأْتِي بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّانِي فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَذْفُهَا وَنَفْيُ وَلَدِهَا ﴾ . بلا نزاع .

وقال في المحرر ، وغيره : وكذا لو وطئها في طهر زنت فيه ، وظن الولد من الزاني .

وقال في الترغيب : نفيه محرم مع التردد . فإن ترجح النفي ، بأن استبرأ بحيضة : فوجهان . واختار جوازه مع أمارّة الزنى . ولا وجوب .

ولو رآها تزنى ، واحتمل أن يكون من الزنى : حرم نفيه . ولو نفاه ولا عن : انتفيا .

قوله ﴿ وَالثَّانِي : أَنْ لَا تَأْتِي بِوَلَدٍ يَجِبُ نَفْيُهُ ﴾ .

يعنى : يراها تزنى ولا تأتى بولد يجب نفيه .

﴿ أَوْ اسْتِفَاضَ زِنَاهَا فِي النَّاسِ ، أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ ثِقَّةٌ ، أَوْ رَأَى رَجُلًا يَعْرِفُ بِالْفُجُورِ يَدْخُلُ إِلَيْهَا ﴾ .

زاد في الترغيب ، فقال « يدخل إليها خلوة » .

واعتبر في المغنى ، والشرح هنا : استفاضة زناها . وقدا : أنه لا يكفي استفاضة بلا قرينة .

وقوله ﴿ فَيُبَاحُ قَذْفُهَا وَلَا يَجِبُ ﴾ .

قال الأحناف : فراقها أولى من قذفها .

واختار أبو محمد الجوزى : أن القذف المباح : أن يراها تزنى أو يظنه ولا ولد . وتقدم في أول « كتاب الطلاق » من يستحب طلاقها ومن يكره ، ومن يباح .



قوله ﴿وَإِنْ آتَتْ بُوكْدٌ يُخَالِفُ لَوْنُهُ لَوْنَهُمَا : لَمْ يُبَيِّنْ نَفْيُهُ بِذَلِكَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال أبو الخطاب : ظاهر كلامه بإباحته .

تبيين : محل الخلاف : إذا لم يكن ثم قرينة . فإن كان ثم قرينة : فإنه يباح نفيه .

قوله ﴿فَصَلِّ﴾

وَأَلْفَاظُ الْقَذْفِ تَنْقَسِمُ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ . فَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ :  
يَا زَانِي ، يَا عَاهِرَ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ولا يقبل قوله : أردت يا زاني العين .  
ولا يا عاهر اليد .

وقال في التبصرة : لم يقبل مع سبقه ما يدل على قذف صريح ، وإلا قبل .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : يَا لَوْطِي ، أَوْ يَا مَعْفُوجُ : فَهُوَ صَرِيحٌ﴾ .

إذا قال له « يا لوطي » فهو صريح . على الصحيح من المذهب . نص عليه  
في رواية الجماعة . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .

قال الزركشي : عليه عامة الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه المصنف ، وغيره .

وعنه : صريح مع الغضب ونحوه ، دون غيره .

وقال الخرق : إذا قال « أردت أنك من قوم لوط » فلا حدَّ عليه .

قال المصنف : وهو بعيد .



قال في الهداية : إذا قال « أردت أنك من قوم لوط » هذا لا يعرف . انتهى وكذا لو قال « نويت أن دينه دين قوم لوط » وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وإذا قال « يامعفوج » فهو صريح أيضاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الإمام أحمد رحمه الله : يحد به . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إنه كناية . ويحتمله كلام الخرقى .

وعليه جرى المصنف ، والمجد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّكَ تَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ ، غَيْرَ إِيْتِيَانِ الرَّجَالِ : احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ﴾ .

بناء على الروایتين المنصوصتين المتقدمتين قبل ذلك .

فإن قلنا : هو هناك صريح : لم يقبل قوله في تفسيره هنا ، وإلا قبل .

وهذه طريقة المصنف ، والشارح .

وقيل : الوجهان على غير قول الخرقى .

أما على قول الخرقى : فيقبل منه بطريق أولى .

قال الزركشى : هذا هو التحقيق ، تبعاً لأبى البركات - يعنى المجد - في الحرر .

فأئرة : ومن الألفاظ الصريحة : قوله « يامنيوك » ، أو يامنيوكة » . لكن

لو فسر قوله « يامنيوكة » بفعل الزوج : لم يكن قذفاً . ذكره في التبصرة ، والرعائتين .



واقصر عليه في الفروع .

قلت : لو قيل : إنه قذف بقرينة غضب وخصومة ونحوهما : لكان متجهاً .  
قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : لَسْتُ بِوَلَدِ فُلَانٍ : فَقَدْ قَذَفَ أُمَّهُ ﴾ .

إلا أن يكون منقياً بلعان لم يستحلقه أبوه ، ولم يفسره بزنى أمه . وهذا  
المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وقيل : ليس بقذف لأمه .

فأمرناه

أمرهما : وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - لو نفاه من قبيلته .

وقال المصنف : القياس يقتضى أنه لا يجب الحد بنفى الرجل عن قبيلته .

الثانية : لو قذف ابن الملاعة : حد . نص عليه .

وتقدم ذلك قريباً .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : لَسْتُ بِوَلَدِي : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح .

أمرهما : ليس بقذف إذا فسرهما بما يحتمله . فيكون كناية . وهو الصحيح

من المذهب . نص عليه .

اختاره القاضى ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

والوجه الثانى : هو قذف بكل حال . فيكون صريحاً .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ أَرْزَنِ النَّاسِ ، أَوْ أَرْزَنِ مِنْ فُلَانَةٍ ، أَوْ قَالَ



لِرَجُلٍ : يَا زَانِيَّةُ ، أَوْ لِامْرَأَةٍ : يَا زَانِي ، أَوْ قَالَ : زَنْتَ يَدَاكَ ، أَوْ رَجُلًا : فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْقَذْفِ ، فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ۞ .

إذا قال « أنت أزنى الناس » أو « من فلانة » أو قال له « يا زانية » أو لها « يا زانى » فهو صريح في القذف . على الصحيح من المذهب .

اختاره أبو بكر ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وليس بصريح عند ابن حامد .

فعلى الأول : في قذف فلانة وجهان . وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : ليس بقاذف لها . قدمه في الكافي .

قال في الرعاية : وهو أقيس .

والثاني : هو قذف أيضاً لها . قدمه في الرعاية .

وإذا قال « زنت يدك أو رجلاك » فهو صريح في القذف في قول أبي بكر وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايتين .

وليس بصريح عند ابن حامد . وهو المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب . واختاره .

قال في الخلاصة : لم يكن قذفاً في الأصح .

وأطلقهما في الفروع . وبناهما على أن قوله للرجل « يا زانية » وللمرأة

« يا زانى » صريح .

فأبيرة : وكذا الحكم لو قال « زنت يدك » أو « رجلك » وكذا قوله « زنى

بدنك » قاله في الرعاية .



وكذا قوله « زنت عينك » قاله في الترغيب .

وقال في المغني ، وغيره : لاشيء عليه بقوله « زنت عينك » وهو صحيح من المذهب والصواب .

قوله « وَإِنْ قَالَ « زَنَأْتُ فِي الْجَبَلِ » مَهْمُوزًا : فَهُوَ صَرِيحٌ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ » وهذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور .

وقدمه في الفروع .

وقال ابن حامد : إن كان يعرف العربية : لم يكن صريحاً .

ويقبل منه قوله : أردت صعود الجبل .

قال في الهداية : وهو قياس قول إمامنا إذا قال لزوجته « بهشم » إن كان لا يعرف أنه طلاق : لم يلزمه الطلاق .

قوله « وَإِنْ لَمْ يَقُلْ « فِي الْجَبَلِ » فَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ ، أَوْ كَأَلْتِي قَبْلَهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ » .

يعنى على قول ابن حامد .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمحزر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع

أصهما : هو صريح . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين .

والوجه الثاني : حكمها حكم التي قبلها .

وقيل : لا قذف هنا .



قال في الفروع : ويتوجه مثلها لفظة « علق » ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله صريحة .

ومعناه قول ابن رزين : كل ما يدل عليه عرفا .  
قوله ﴿ وَالْكِنَايَةُ : نَحْوُ قَوْلِهِ لِامْرَأَتِهِ : قَدْ فَضَحْتِيهِ ، وَغَطَّيْتُ أَوْ نَكَّسْتُ رَأْسَهُ ، وَجَعَلْتُ لَهُ قُرُونًا ، أَوْ عَلَّقْتُ عَلَيْهِ أَوْلَادًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَفْسَدْتُ فِرَاشَهُ ، أَوْ يَقُولُ لِمَنْ يُخَاصِمُهُ : يَا حَلَالُ بْنُ الْحَلَالِ . مَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزَّيْنِيِّ ، يَا عَفِيفُ ، أَوْ يَا فَاجِرَةً يَا قَحْبَةَ يَا خَبِيثَةً ﴾ .  
وكذا قوله « يانظيف ، يا خنيث » بالنون . وذكره بعضهم بالباء . ذكره في الفروع .

أو يقول لعربي « يانبطي ، يافارسي ، يارومي » .  
أو يقول لأحدم « ياعربي » أو « ما أنا بزنان » أو « ما أمي بزانية » .  
أو يسمع رجلا يقذف رجلا فيقول « صدقت » أو « أخبرني فلان أنك زنييت » .

أو « أشهدني فلان أنك زنييت » وكذبه الآخر .  
فهذا كناية . إن فسره بما يحتمله غير القذف : قبل قوله في أحد الوجهين .  
وهما روايتان . وهو المذهب .

صححه في المعنى ، والشرح ، والتصحيح .  
وهو ظاهر كلام الخرق .  
واختاره أبو بكر .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
وعنه : يقبل قوله بقرينة ظاهرة



وفي الآخر : جميعه صريح .  
اختاره القاضى وجماعة كثيرة من أصحابه .  
وذكره فى التبصرة عن الخرقى .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب .  
وعنه : لا يحد إلا بنية .  
اختاره أبو بكر ، وغيره .  
وذكر فى الانتصار رواية : أنه لا يحد إلا بالصريح .  
واختار ابن عقيل : أن ألفاظ الكنايات مع دلالة الحال : صرائح .  
فوائر

الأولى : وكذا الحكم والخلاف لو سمع رجلا يقذف ، فقال « صدقت » .  
كما تقدم .

لكن لو زاد على ذلك فقال « صدقت فيما قلت » فقيل : حكمه حكم الأول .  
قدمه فى الحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقيل : يحد بكل حال .

وجزم به فى الرعاية الكبرى .

وأطلقهما فى الفروع .

الثانية : القرينة هنا : ككناية الطلاق .

قال فى الفروع : ذكره جماعة .

وقال فى الترغيب : هو قذف بنية . ولا يحلف منكرها .

وفى قيام قرينة مقام النية : ماتقدم . فيلزمه الحد باطنا بالنية . وفى لزوم  
إظهارها وجهان ، وأن على القول بأنه صريح : يقبل تأويله .

وقال فى الانتصار : لو قال « أحدا كان » فقال أحدهما « أنا » فقال « لا »

أنه قذف للآخر .



وذكره في المفردات أيضاً.

الثالثة : لو قال لامرأته في غضب « اعتدى » وظهرت منه قرائن تدل على إرادته التعريض بالقذف ، أو فسر به : وقع الطلاق . وهل يحسد ؟ ذكر ابن عقيل في المفردات وجهين .

وجزم في عمد الأدلة : أنه يحسد .

ذكره في القاعدة الخامسة عشر .

الرابعة : حيث قلنا : لا يحسد بالتعريض ، فإنه يعزر . نقله حنبعل .

وذكره جماعة ، منهم أبو الخطاب ، وأبو يعلى .

الخامسة : يعزر بقوله « يا كافر ، يا فاجر ، يا حمار ، يا تيس ، يا رافضي ، يا خبيث البطن ، أو الفرج ، يا عدو الله ، يا ظالم ، يا كذاب ، يا خائن ، يا شارب الخمر ، يا مخنث »

نص على ذلك .

وقيل « يا فاسق » كناية ، و « يا مخنث » تعريض .

ويعزر أيضاً بقوله « يا قرنان » « يا قواد » ونحوها .

وسأله حرب عن « ديوث » ؟ فقال : يعزر . قلت : هذا عند الناس أقبح من الغرية ؟ فسكت .

وقال في المبهج « ياديوث » قذف لامرأته .

قال إبراهيم الحربي : الديوس هو الذي يدخل الرجال على امرأته .

ومثله « كشحان » و « قرطبان » .

قال في الفروع : ويتوجه في « مأبون » كمخنث .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله إن قوله « ياعلق » تعريض .

وتقدم أنه قال : إنها صريحة .

وقال في الرعاية قوله « لم أجذك عذراء » كناية .



نفيه : قوله ﴿وَإِنْ قَذَفَ أَهْلَ بَلَدَةٍ، أَوْ جَمَاعَةٍ، لَا يُتَصَوَّرُ الزَّنا مِنْ جَمِيعِهِمْ : عُزْرٌ، وَلَمْ يُحَدِّثْ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

قال أبو محمد الجوزي : ليس ذلك بقذف . لأنهم لا عار عليهم بذلك . ويعزر ، كسبهم بغيره .

قال في الفروع : وظاهره ولو لم يطلبه أحد .

يؤيده : أن في المعنى جعل هذه المسألة أصلاً لقذف الصغيرة ، مع أنه قال : لا يحتاج في التعزير إلى مطالبة .

وفي مختصر ابن رزين : ويعزر حيث لا حد .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ : أَقْذِفْنِي فَقَذَفَهُ . فَهَلْ يُحَدِّثُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾

مبينين على الخلاف في حد القذف ، هل هو حق لله أو للآدمي ؟

وقد تقدم المذهب في ذلك .

فإن قلنا : هو حق للآدمي : لم يحدهما .

وإن قلنا : هو حق لله : حد .

وصحح في الترغيب : أنه يحد أيضاً على قولنا : إنه حق للآدمي .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لِمَرْأَتِهِ : يَا زَانِيَةً ، فَقَالَتْ : بَكَ زَنَيْتُ ،

لَمْ تَكُنْ قَاذِفَةً . وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ بِتَصَدِيقِهَا﴾ .

نص عليه . ولو قال « زنى بك فلان » كان قاذفاً لهما . نص عليه فيهما .

وهذا المذهب فيهما .

وخرج في كل واحد منهما حكم الأخرى .

وقال ابن منجا في شرحه ، وقال أبو الخطاب في هدايته : يكون الرجل قاذفاً



لها في المسألة الأولى . لأنه نسبها إلى الزنى ، وتصديقها لم ترد به حقيقة الفعل . بدليل أنه لو أريد به ذلك لوجب كونها قاذفة . انتهى .

والذى قاله في الهداية : أن المرأة لا تكون قاذفة . واقتصر عليه . فعمله « قال أبو الخطاب في غير هدايته » فسقط لفظة « غير » .

قوله ﴿ وَإِذَا قُذِفَتِ الْمَرْأَةُ : لَمْ يَكُنْ لَوْلِهَا الْمُطَالَبَةُ إِذَا كَانَتْ الْأُمُّ فِي الْحَيَاةِ ﴾

جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

وقوله ﴿ وَإِنْ قُذِفَتْ وَهِيَ مَيِّتَةٌ - مُسْلِمَةٌ كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً ، حُرَّةً أَوْ أَمَةً - حُدَّ الْقَازِفُ إِذَا طَالَ ابْنُ ، وَكَانَ مُسْلِمًا حُرًّا . ذَكَرَهُ الْخُرَقِيُّ ﴾ .

وهو المذهب . وصححه في المحرر .

ونصره المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والزر كشي .

وقدمه في الشرح ، والفروع ، ونظم المفردات .

وقال أبو بكر : لا يجب الحد بقذف مَيِّتَةٍ .

وذكره المصنف ظاهر المذهب في غير أمهاته .

وقطع به في المبهج .

تنبيه : ظاهر كلامه : أنه لو قذف أمه بعد موتها ، والابن مشرك أو عبيد : أنه

لا حد على قاذفها . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام الخرقى .

وقطع به المصنف ، والشارح ، ونصره .



### فأمرنا

إمراهما : لو قذف جدته وهى ميتة ، فقياس قول الخرقى : أنه كقذف أمه فى الحياة والموت .

قاله المصنف ، والشارح ، واقتصر عليه .

الثانية : لو قذف أباه أو جده ، أو كان واحداً من أقاربه غير أمهاته ، بعد موته : لم يحد بقذفه فى ظاهر الخرقى ، والمصنف ، وغيرهما .

واقترصر عليه فى المغنى ، والشرح . وهو قول أبى بكر .

وظاهر كلامه فى المحرر : أن حد قذف الميت لجميع الورثة ، حتى الزوجين ، وقال : نص عليه .

والصحيح : أن النص إنما هو فى القذف الموروث لا غير .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمُقْذُوفُ : سَقَطَ الْحَدُّ ﴾ .

إذا قذف قبل موته ، ثم مات . فلا يخلو : إما أن يكون قد طالب ، أو لا .

فإن مات ولم يطالب : سقط الحد بلا إشكال . وعليه الأصحاب . ونص عليه .

وخرج أبو الخطاب وجهاً بالإرث والمطالبة .

وإن كان طالب به ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يسقط ، وللورثة طلبه .

نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال فى المحرر : ومن قذف له موروث حتى : لم يكن له أن يطالب فى حياته

بموجب قذفه . فإن مات ، وقد طالب ، أو قلنا : يورث مطلقاً ، صار للوارث

بصفة ما كان للموروث ، اعتباراً بإحصائه . انتهى .

وقال فى القواعد : ويستوفيه الورثة بحكم الإرث عند القاضى .

وقال ابن عقيل - فيما قرأته بخطه - : إنما يستوفى للميت بمطالبة منه ،

ولا ينتقل .



وكذا الشفعة فيه . فإن ملك الوارث - وإن كان طارئاً على البيع - إلا أنه مبني على ملك موروثه . انتهى .

وذكر في الانتصار رواية : أنه لا يورث حد قذف ، ولو طلبه مقذوف ، كحد الزنى .

وتقدم ذلك آخر « خيار الشرط » .

فأمرناه

إمراهما : حق القذف لجميع الورثة ، حتى أحد الزوجين . على الصحيح من المذهب . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقيل : لهم ، سوى الزوجين . وهو قول القاضي في موضع من كلامه .

وقال في المغنى : هو للعصبة .

وقال ابن عقيل في عمد الأدلة : يرثه الإمام أيضاً في قياس المذهب ، عند عدم الوارث .

وتقدم نظيره فيمن مات وعليه صوم أو غيره في « باب ما يكره وما يستحب » وحكم القضاء .

الثانية : لو عفا بعضهم : حد للباقي كاملاً . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وجزم به في الرعاية الكبرى .

وقيل : يسقط قاله في الفروع . ولم أره لغيره .

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : لعله « وقيل : بقسطه » انتهى .

قلت : ويدل ما يأتي قريباً عليه .

وقال في الروضة : إن مات بعد طلبه : ملكه وارثه . فإن عفا بعضهم : حد

لمن طلب بقسطه ، وسقط قسط من عفا ، بخلاف القذف إذا عفا بعض الورثة .

لأن القذف لا يتبع بعض . وهذا يتبع بعض . وهذا يتبع بعض .



قوله ﴿وَمَنْ قَذَفَ أُمَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُتِلَ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

يكفر المسلم بذلك . وعليه الأصحاب .

وعنه : إن تاب لم يقتل .

وعنه : لا يقتل الكافر إذا أسلم .

وهي مخرجة من نصه في التفرقة بين الساحر المسلم والساحر الذمي ، على ما يأتي .

قال في المنثور : وهذا كافر قتل من سبه . فيعابى بها .

وأطلقهما في الرعاية .

#### فأمرناه

إمدهما : قذف رسول الله - عليه أفضل الصلاة والسلام - كقذف أمه .  
ويسقط سبه بالإسلام ، كسب الله تعالى . وفيه خلاف في المرتد .  
قاله المصنف ، وغيره .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا من سب نساءه ، لقدحه في دينه .  
وإنما لم يقتلهم لأنهم تسكلموا قبل علمه ببراءتها<sup>(١)</sup> ، وأنها من أمهات المؤمنين  
رضى الله تعالى عنهم لإمكان المفارقة . فتخرج بالمفارقة من أمهات المؤمنين .  
وتحل لغيره في وجهه .

وقيل : لا . وقيل : في غير مدخول بها .

الثانية : اختار ابن عيادوس في تذكرته : كفر من سب أم نبي من الأنبياء  
أيضاً غير نبينا صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، كأم نبينا سواء عنده .  
(١) يعني عائشة رضي الله عنها التي أنزل الله براءتها من حديث الإفك .



قلت : وهو عين الصواب الذى لاشك فيه . ولعله مرادهم . وتعليلهم يدل عليه . ولم يذكروا ما ينال فيه .

قوله ﴿وَإِنْ قَذَفَ الْجُمَاعَةُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ : فَحَدُّ وَاحِدٍ ، إِذَا طَالَبُوا أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ﴾ .

فيحد لمن طاب . ثم لاحد بعده . على الصحيح من المذهب .  
نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : إن طالبوا متفرقين : حد لكل واحد حداً ، وإلا حد واحد .  
وعنه : يحد لكل واحد حداً مطلقاً .

وعنه : إن قذف امرأته وأجنبية : تعدد الواجب هنا .  
اختاره القاضى ، وغيره ، كما لولا عن امرأته .

قوله ﴿وَإِنْ قَذَفَهُمْ بِكَلِمَاتٍ : حُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدًّا﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً .

قال فى الفروع : تعدد الحد على الأصح .  
قال الزركشى : هذا المذهب المشهور .

وجزم به فى المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : حد واحد .

وعنه : إن تعدد الطالب : تعدد الحد ، وإلا فلا .  
تفيم : محل ذلك إذا كانوا جماعة يتصور منهم الزنى . أما إن كان لا يتصور

من جميعهم : فقد تقدم ذلك .



قوله ﴿وَإِنْ حُدَّ لِلْقَذْفِ فَأَعَادَهُ: لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ الْحُدُّ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ولو بعد لعانه زوجته .

وجزم به في الوجيز ، والمغني ، والشرح ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

وعنه : يتعدد مطلقاً .

وقيل : يحد إن كان حدا . أو لاعن .

نقله حنبل . واختاره أبو بكر .

### فوائد

الأولى : متى قلنا : لا يحد هنا : فإنه يعزر . وعلى كلا الروايتين لا لعان . على

الصحيح من المذهب .

جزم به في المحرر ، وغيره .

وقدمه في القروع ، وغيره .

وقال في الترغيب : يلاعن ، إلا أن يقذفها بزنى لاعن عليه مرة ، واعترف .

أو قامت البينة .

وقال ابن عقيل : يلاعن لنفي التعزير .

الثانية : لو قذفه بزنى آخر بعد حده . فعنه : يحد . وعنه : لا يحد .

وعنه : يحد مع طول الزمن .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في الكافي ، والمغني ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والنظم .

وقال : يحد مع قرب الزمان في الأولى .

وأطلق الأخيرتين في المغني ، والكافي ، والشرح ، والرعاية .

وأطلقهن في القروع .



وقال في الرعاية : وإن قذفه بزنى آخر عقب هذا : فروايتان .

إحداهما : يجب حدان .

والثانية : حد وتعزير .

وإن قذفه بعد مدة : حد على الأصح .

قال ابن عقيل : إن قذف أجنبية ، ثم نكحها قبل حده فقذفها . فإن طالبت بأولها ، فحد : ففي الثاني روايتان .

وإن طالبت بالثاني ، فثبت ببينة ، أو لاعن : لم يحد للأول .

الثالثة : من تاب من الزنى ثم قذف : حد قاذفه . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يعزر فقط .

واختار في الترغيب : يحد بقذفه بزنى جديد لا كذبه يقينا .

الرابعة : لو قذف من أقرت بالزنى مرة - وفي المبهج : أربعا - أو شهد به

اثنان ، أو شهد أربعة بالزنى : فلا لعان ، ويعزر . على الصحيح من المذهب .

وقال في المستوعب : لا يعزر .

الخامسة : لا يشترط لصحة توبة من قذف وغيبته ونحوها : إعلامه ، والتحليل

منه على الصحيح من المذهب .

وقال القاضي ، والشيخ عبد القادر : يحرم إعلامه .

ونقل مهنا : لا ينبغي أن يعلمه .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : والأشبه أنه يختلف .

وعنه : يشترط لصحتها إعلامه .

قلت : وهي بعيدة على إطلاقها .

وقيل : إن علم به المظلوم ، وإلا دعا له واستغفر ، ولم يعلمه .



وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله عن أكثر العلماء ، قال : وعلى الصحيح من الروايتين ، لا يجب الاعتراف لو سأله ، فيعرض . ولو مع استحلافه . لأنه مظلوم لصحة توبته . ومن جوز التصريح في الكذب المباح : فهنا فيه نظر . ومع عدم التوبة والإحسان : تعريضه كذب ، ويمينه غموس .

قال : واختيار أصحابنا لا يعلمه ، بل يدعوه في مقابلة مظلومه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : وزناه بزوجة غيره كالغيبية .

قلت : بل أولى بكثير .

والذي لا شك فيه : أنه يتعين عليه أن لا يعلمه ، وإن أعلمه بالغيبية . فإن

ذلك يفضى في الغالب إلى أمر عظيم . وربما أفضى إلى القتل .

وذكر الشيخ عبد القادر في الغنية : إن تأذى بمعرفة - كزناه بجاريته وأهله

وغيبته بعيب خفي يعظم أذاه به - فهنا لا طريق إلا أن يستحله . ويبقى عليه

مظلمة ما ، فيجبره بالحسنات ، كما تجبر مظلمة الميت والغائب . انتهى .

وذكر ابن عقيل - في زناه بزوجة غيره - احتمالاً لبعضهم : لا يصح إحلاله

منه . لأنه مما لا يستباح بإباحته ابتداء .

قلت : وعندى أنه يبرأ ، وإن لم يملك إباحتها ابتداء ، كالدم والقذف .

قال : وينبغي استحلاله . فإنه حق آدمي .

قال في القروع : فدل كلامه أنه لو أصبح فتصدق بعرضه على الناس لم يملكه

ولم يبيع . وإسقاط الحق قبل وجود سببه لا يصح ، وإذنه في عرضه كإذنه في قذفه

هي كإذنه في دمه وماله .

وفي طريقة بعض أصحابنا : ليس له إباحة الحرم . ولهذا لو رضى بأن يشتم

أو يغتاب : لم يبيع ذلك . انتهى .

فإن أعلمه بما فعل ، ولم يدينه فخلله : فهو كإبراء من مجهول . على الصحيح

من المذهب .



وقال في الغنية : لا يكفي الاستحلال المبهم ، لجواز أنه لو عرف قدر ظلمه :  
لم تطب نفسه بالإحلال - إلى أن قال : فإن تعذر : فيكثر الحسنات . فإن الله  
يحكم عليه ويلزمه قبول حسناته مقابلة لجنايته عليه ، كمن أتلف ما لا فناء بمثله ،  
وأبى قبوله وأبرأه : حكم الحاكم عليه يقبضه .



## باب حد المسكر

قوله ﴿ كُلُّ شَرَابٍ أَمْسَكَ كَثِيرُهُ : فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ ، وَيُسَمَّى خَمْرًا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه في رواية الجماعة . وعليه الأصحاب .

وأباح إبراهيم الحربي : من نقيع التمر إذا طبخ مادون السكر .

قال الخلال : فتياه على قول أبي حنيفة .

وذكر أبو الخطاب - في ضمن مسألة جواز التعبد بالقياس - أن الخمر إذا طبخ

لم يسم خمرًا . ويجرم إذا حدثت فيه الشدة المطربة .

ثم صرح - في منع ثبوت الأسماء بالقياس - أن الخمر إنما سمي خمرًا : لأنه

عصير العنب المشتد . ولهذا يقول القائل : أمعك نبيذ ، أم خمر ؟

قال : وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « الخمر من هاتين الشجرتين » .

وقول عمر رضي الله عنه « الخمر ما خامر العقل » مجاز . لأنه يعمل عملها من وجه .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن قصد بذلك نفي الاسم في الحقيقة اللغوية

دون الشرعية : فله مساغ . فإن مقصودنا يحصل بأن يكون اسم الخمر في الشرع :

يعم الأثرية المسكرة . وإن كانت في اللغة أخص .

وإن ادعى أن الاسم الحقيقي مساوب مطلقاً : فهذا - مع مخالفته لنص الإمام

أحمد رحمه الله - خلاف الكتاب والسنة . وهو تأسيس لمذهب السكوفيين .

ويترتب عليه : إذا حلف أن لا يشرب خمرًا . انتهى .

وعنه : لا يحد باليسير المختلف فيه .

ذكرها ابن الزاغوني في الواضح .

نقلها ابن أبي المجد في مصنفه عنه .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : وجوب الحد بأكل الحشيشة القنّبية .



وقال : هي حرام ، سواء سكر منها ، أو لم يسكر . والسكر منها حرام باتفاق المسلمين . وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر . قال : ولهذا أوجب الفقهاء بها الحد ، كالخمر .

وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها ، وأن أكلها يوجب التعزير بما دون الحد : فيه نظر . إذ هي داخلة في عموم ما حرم الله . وأكلتها ينتشون عنها ويشتهونها كشراب الخمر وأكثر ، وتصدهم عن ذكر الله . وإنما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها لأن أكلها إنما حدث في أواخر المائة السادسة ، أو قريباً من ذلك ، فكان ظهورها مع ظهور سيف جنكيز خان . انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يَحِلُّ شُرْبُهُ لِلذَّيِّ ، وَلَا اللَّتْدَاوَى ، وَلَا لِعَطَشٍ ، وَلَا غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ لِدَفْعِ لُقْمَةٍ غَضَّ بِهَا ، فَيَجُوزُ ﴾ .

يعنى : إذا لم يجد غيره ، بدليل قوله « إلا أن يضطر إليه » . قال في الفروع : وخاف تلفاً .

فأئرة : لو وجد بولا - والحالة هذه - قدم على الخمر ، لوجب الحد بشر به دون البول . فهو أخف تحريماً .

وقطع به صاحب المستوعب ، والفروع ، وغيرها . ولو وجد ماء نجساً : قدم عليهما .

قوله ﴿ وَمَنْ شَرِبَهُ مُخْتَارًا ، عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا : فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ، ثَمَانُونَ جَلْدَةً ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به الخرقى ، وابن عقيل في التذكرة ، والشيرازى ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .



وقدمه في المحرر ، والخلاصة ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع وإدراك الغاية ، ونهاية ابن رزين ، وتجريد العناية ، وغيرهم .  
وعنه : أربعون .

اختاره أبو بكر ، والمصنف ، والشارح .  
وجزم به في العمد ، والتسهيل .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والهادي ، والكافي ،  
والمذهب الأحمد .

وجوز الشيخ تقي الدين رحمه الله الثمانين للمصلحة ، وقال : هي الرواية الثانية .  
فالزيادة عنده على الأربعين إلى الثمانين : ليست واجبة على الإطلاق ،  
ولا محرمة على الإطلاق . بل يرجع فيها إلى اجتهاد الإمام . كما جوزنا له الاجتهاد في  
صفة الضرب فيه : بالجريد ، والنعال ، وأطراف الثياب . بخلاف بقية الحدود .  
انتهى .

قال الزركشي ، قلت : وهذا القول هو الذي يقوم عليه الدليل .  
وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : يقتل شارب الخمر في الرابعة عند  
الحاجة إلى قتله ، إذا لم ينته الناس بدونه . انتهى .  
وتقدم في « كتاب الحدود » أنه لا يحد حتى يصحو .

تنبيه : مفهوم قوله « مختاراً » أن غير المختار لشرعها : لا يحد . وهو المكروه  
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام كثير منهم .  
وجزم به في المغني ، والشرح ، وغيرها .

وصححه الناظم ، وغيره .  
وقدمه الزركشي ، وغيره .  
وعنه : عليه الحد .

اختاره أبو بكر في التنبيه .



وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وظاهر كلامه في الفروع : أن محل الخلاف إذا قلنا : يحرم شربها .

### فوائد

الأولى : إذا أكره على شربها : حل شربها . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وعنه : لا يحل .

اختاره أبو بكر .

ذكرهما القاضي في التعليق ، وقال : كما لا يباح لمضطر .

الثانية : الصبر على الأذى أفضل من شربها . نص عليه .

وكذا كل ما جاز فعله للمكره .

ذكره القاضي ، وغيره .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : رخص أكثر العلماء فيما يكره عليه من

الحرمات لحق الله ، كأكل الميتة ، وشرب الخمر .

وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

الثالثة : قوله « عالمًا » بلا نزاع .

الرابعة : لو ادعى : أنه جاهل بالتحريم ، مع نشوئه بين المسلمين : لم يقبل .

ولا قبل .

ولا تقبل دعوى الجهل بالحد . قاله ابن حمدان .

الخامسة : لو سكر في شهر رمضان : جلد ثمانين حداً ، وعشرين تعزيراً .

نقله صالح .

ونقل حنبلي : يعقل عليه كمن قتل في الحرم .

واختاره بعض الأصحاب . ذكره الزركشي .



قال في الرايتين ، والحاوي الصغير : إذا سكر في رمضان : غلط حده .  
واختار أبو بكر : يعزز بعشرة فأقل .

وقال المصنف في المغني : عزز بعشرين لقطره .

الخاصة : يحد من احتقن بها . على الصحيح من المذهب . نص عليه . كما لو  
استعط بها ، أو عجن بها دقيقاً فأكله .  
وقيل : لا يحد من احتقن بها .

وقدمه في المغني ، والشرح . واختاره .

واختار أيضاً : أنه لا يحد إذا عجن به دقيقاً وأكله .

وقال في القاعدة الثانية والعشرين : لو خلط خمرأ بماء ، واستهلك فيه ، ثم  
شربه : لم يحد على المشهور . وسواء قيل بنجاسة الماء ، أو لا .

وفي التنبيه لأبي بكر : من لَتَّ بالخمر سويقاً ، أو صبها في لبن ، أو ماء حار  
ثم شربها : فعليه الحد .

ولم يفرق بين الاستهلاك وعدمه . انتهى .

وأما إذا خبز العجين : فإنه لا يحد بأكل الخبز . لأن النار أكلت أجزاء الخمر  
قاله الزركشي ، وغيره .

ونقل حنبل : يحد إن تمضمض به .

وكذا رواه بكر بن محمد عن أبيه - في الرجل يستعط بالخمر ، أو يحتقن به ، أو  
يتمضمض به - أرى عليه الحد . ذكره القاضي في التعليق .

قال الزركشي : وهو محمول على أن المضمضة وصلت إلى حلقه .

وذكر ما نقله حنبل في الرعاية قولاً ، ثم قال : وهو بعيد .

وقال في المستوعب : إن وصل جوفه : حدّ .

قوله ﴿ إِلَّا الذِّي : فَإِنَّهُ لَا يُحَدُّ بِشُرْبِهِ . فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ﴾  
وكذا قال في الهداية .



وكذا الحربى المستأمن .  
وهذا المذهب كما قال ، وعليه جماهير الأصحاب .  
قال فى الفروع ، وغيره : المذهب لا يحد .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الفروع ، وغيره .  
وصححه فى المذهب ، والخلاصة ، والمصنف ، وغيرهم .  
قال فى البلغة : ولو رضى بحكمنا . لأنه لم يلتزم الانقياد فى مخالفة دينه .  
وعنه : يحد الذمى ، دون الحربى .  
وعنه : يحد إن سكر . اختاره فى المحرر .  
وقال فى القواعد الأصولية : وكلام طائفة من الأصحاب يشعر ببناء هذه المسألة .  
على أن الكفار : هل هم مخاطبون بفروع الإسلام ، أم لا ؟  
فقال الزركشى : وقد تبين الروايتان على تكليفهم بالفروع . لكن المذهب  
ثم قطعاً : تكليفهم بها .  
قوله ﴿ وَهَلْ يُحَدُّ بِوُجُودِ الرَّائِحَةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما فى مسبوك الذهب ، وتجيريد العناية ، ونهاية ابن رزين .  
إصداهما : لا يحد . وهو المذهب . صححه المصنف ، والشارح . وابن منجيا  
فى شرحه ، وصاحب الخلاصة ، والتصحيح ، وغيرهم .  
وجزم به فى الوجيز ، والمنور .  
وقدمه فى الفصول ، والهداية ، والمذهب ، والكافى ، والهادى ، والمحزر ،  
والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية ، والفروع ، وغيرهم .  
والرواية الثانية : يحد إذا لم يدع شبهة .  
قال ابن أبى موسى فى الإرشاد : هذه أظهر عن الإمام أحمد رحمه الله .



واختارها ابن عبدوس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين رحمه الله .  
وقدمها في المستوعب .  
وعنه : يحد وإن ادعى شبهة .  
ذكرها في الفروع .  
وذكر هذه المسألة في آخر « باب حد الزنا » .  
وأطلقهن في تجريد العناية .  
ونقل الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : يؤدب برأئحته .  
واختاره الخلال ، كالحاضر مع من بشر به نقله . أبو طالب .

#### فائدتان

إصراهما : لو وجد سكران وقد تقيأ الخمر ، فقيط : حكمه حكم الرأحة .  
قدمه في الفصول .  
وجزم به في الرعاية الكبرى .  
وقيل : يحد هنا ، وإن لم نحد به بالرأحة .  
واختاره المصنف ، والشارح .  
وهو ظاهر كلامه في الإرشاد .  
وهذا المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة .  
وأطلقهما في الفروع .

الثانية : يثبت شره للخمر بإقراره مرة ، على الصحيح من المذهب . كحد  
القذف .

جزم به في الفصول ، والمذهب ، والحاوي الصغير ، والمنقى ، والشرح .  
وقدمه في الفروع .  
وعنه : مرتين .  
اختاره القاضى وأصحابه ، وصححه الناظم .



واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين .  
وحزم به في المنور ، وغيره .  
وجعل أبو الخطاب : أن بقية الحدود لا تثبت إلا بإقراره مرتين .  
وقال في عيون المسائل - في حد النحر بمرتين - : وإن سلمناه فلائنه لا يتضمن  
إتلافاً ، بخلاف حد السرقة .

قال في الفروع : ولم يفرقوا بين حد القذف وغيره إلا بأنه حق آدمي كالقود .  
فدل على رواية فيه ، قال : وهذا متجه .  
ويثبت أيضاً شربها : بشهادة عدلين مطلقاً . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : ويعتبر قولها علماً بتحريمه مختاراً .  
وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَالْعَصِيرُ إِذَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ : حَرَمٌ ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه ، وعليه الأصحاب .  
وبين ذلك في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما . فقالوا : بلياليهن .  
وهو من مفردات المذهب .  
وقيل : لا يحرم ما لم يفعل .  
اختاره أبو الخطاب .

وحمل كلام الإمام أحمد رحمه الله على ذلك .  
فقال في الهداية : وعندى أن كلام الإمام أحمد رحمه الله محمول على عصير  
يتخمر في ثلاث غالباً .

فأمره : لو طبخ قبل التحريم : حل . إن ذهب ثلثاه . وبقي ثلثه . وهذا  
المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وقطع به الأكثر .



قال أبو بكر : هو إجماع من المسلمين .  
وقدمه في الفروع .

وقال في المغنى ، والشارح ، وغيرهما : الاعتبار في حله عدم الإسكار . سواء  
ذهب بطبخه ثلثاه أو أقل أو أكثر ، أو لم يسكر .  
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُغْلَى قَبْلَ ذَلِكَ . فَيَحْرُمُ ﴾ .  
نص عليه . وهو المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : إذا غلى أكرهه ، وإن لم يسكر . فإذا أسكر فحرام .  
وعنه : الوقف فيما نشأ .

قوله ﴿ وَلَا يَكْرَهُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْمَاءِ تَمْرًا ، أَوْ زَيْبًا وَنَحْوَهُ ، لِيَأْخُذَ  
مُلُوحَتُهُ ، مَا لَمْ يَشْتَدَّ أَوْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثٌ ﴾ .  
وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن الحكم : إذا نقع زيبًا ، أو تمر هندي ، أو عنابًا ونحوه لدواء غدة  
ويشربه عشية ، أو عشية ويشربه غدوة : هذا نبيذ أكرهه . ولكن يطبخه  
ويشربه على المسكان . فهذا ليس بنبيذ .

فأمره : لو غلى العنب - وهو عنب على حاله - فلا بأس به . نقله أبو داود .  
واقصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَلَا يَكْرَهُ الْإِنْتِبَازُ فِي الدُّبَابِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَزَفَةِ ﴾ .  
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .



وصححه في الهداية ، والخلاصة ، والنظم ، وتجريد العناية ، وغيرهم .  
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع  
وغيرهم .

وعنه : يكره .

قال الخلال : عليه العمل .

وذكر ابن القيم رحمه الله في الهدى رواية : أنه يحرم .  
وعنه يكره في هذه الأوعية ، وفي غيرها ، إلا سقاء يوكى حيث بلغ الشراب ،  
ولا يتركه يتنفس .

نقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

ونقل أبو داود : ولا يعجبني إلا هو .

ونقل جماعة : أنه كره السقاء الغليظ .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ الْخَلِيطَانِ . وَهُوَ أَنْ يَنْتَبِذَ شَيْئَيْنِ ، كَالْتَّمَرِ  
وَالزَّيْبِ ﴾ .

وكذا البسر والتمر ونحوه . وهذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والنظم ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وعنه : يحرم . اختاره أبو بكر في التنبيه .

قال الإمام أحمد رحمه الله : الخليطان حرام .

قال القاضى : يعنى أحمد رحمه الله بقوله « حرام » إذا اشتد وأسكر . وإذا

لم يسكر : لم يحرم .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : وهذا هو الصحيح .



وعنه : لا يكره . اختاره في الترغيب . قال في المغني ، والشرح : لا يكره ما كان في المدة اليسيرة . ويكره ما كان في مدة يحتمل إفضاؤه فيها إلى الإسكان .

ولا يثبت التحريم ما لم يغل . أو تمض عليه ثلاثة أيام .  
فأمره : يكره انتباز المذنب وحده .

قاله في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
قوله ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالْفَقَّاعِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . لأنه لا يسكر . ويفسد إذا بقي .  
وعنه : يكره .

وعنه : يحرم . ذكرها في الوسيلة .  
قال في تجريد العناية : وشذ من نقل تحريمه .

فأمره : جعل الإمام أحمد رحمه الله وضع زبيب في خردل : كعصير . وأنه  
إن صب فيه خل : أكل .



## باب التعزير

قوله ﴿ وَهُوَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَّاحِدٍ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ .  
كَلَامُ سَمِئَاعَ الَّذِي لَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَإِثْنَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ ، وَسَرَقَةٍ  
مَا لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ ، وَالْجُنَايَةِ عَلَى النَّاسِ بِمَا لَا قَصَاصَ فِيهِ ، وَالْقَذْفِ  
بِغَيْرِ الزَّانِي ، وَنَحْوِهِ ﴾

إذا كانت المعصية لاحد فيها ولا كفارة - كما مثل المصنف - وفعلها :  
فإنه يعزر .

وقد يفعل معصية لا كفارة فيها ، ولا حد ، ولا تعزير أيضاً . كما لو شتم نفسه  
أو سبها . قاله القاضي .

ومال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إلى وجوب التعزير .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف ، وغيره .

وإن كان فيها حد : فقد يعزر معه .

وقد تقدم بعض ذلك في مسائل متفرقة .

منها : الزيادة على الحد إذا شرب الخمر في رمضان .

قال الزركشي : ولا يشرع التعزير فيما فيه حد . إلا على ما قاله أبو العباس

ابن تيمية رحمه الله في شارب الخمر - يعني : في جواز قتله - وفيما إذا أتى حداً في

الحرم . فإن بعض الأصحاب قال : يغاظ . وهو نظير تغليظ الدية بالقتل في ذلك .

انتهى .

وإن كانت المعصية فيها كفارة - كالظهار ، وقتل شبه العمد ونحوه ، كالفطر

في رمضان بالجماع - فهذا لا تعزير فيه مع الكفارة . على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وصاحب الوجيز ، والهداية ، والمذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .



قال في الفروع : وهو الأشهر .  
واختاره القاضى . ذكره عنه في النكت .  
وقيل : يعزى أيضاً .  
وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،  
والزركشى .  
قال في الفروع : وقولنا « لا كفارة » فائدته في الظهار ، وشبه العمد ، ونحوهما  
لا في اليمين الغموس إن وجبت الكفارة . لاختلاف سببها وسبب التعزير .  
فيجب التعزير مع الكفارة فيها .  
قوله ﴿ وَهُوَ وَاجِبٌ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .  
ونص عليه في سبب الصحابى . كحد ، وكحق آدمى طلبه .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : مندوب . نص عليه في تعزير رقيقه على معصية ، وشاهد زور .  
وفي الواضح : في وجوب التعزير روايتان .  
وفي الأحكام السلطانية : إن تشاتم والد وولده : لم يعزى الوالد لحق ولده .  
ويعزى الولد لحق والده . ولا يجوز تعزيره إلا بمطالبة الوالد .  
وفي المغنى ، والشرح - في قذف الصغير - : لا يحتاج في التعزير إلى مطالبة .  
لأنه مشروع لتأديبه . فللإمام تعزيره إذا رآه .  
قال في الفروع : يؤيده نص الإمام أحمد - رحمه الله - فيمن سب صحابياً :  
يجب على السلطان تأديبه .  
ولم يقيده بطلب وارث . مع أن أكثرهم - أو كثيراً منهم - له وارث .  
وقد نص في مواضع على التعزير ولم يقيده .  
وهو ظاهر كلام الأصحاب . إلا ما تقدم في الأحكام السلطانية .



ويأتى في أول «باب أدب القاضي» إذا افتات خصم على الحاكم : له تعزيره .  
مع أنه لا يحكم لنفسه إجماعاً . فدل أنه ليس كحق آدمي ، المفتقر جواز إقامته  
إلى طلب .

وقال المصنف ، والشارح : إن كان التعزير منصوفاً عليه - كوطء جارية  
امراته ، أو المشتركة - وجب . وإن كان غير منصوفاً عليه : وجب إذا رأى  
المصلحة فيه ، أو علم أنه لا ينزجر إلا به . وإن رأى العفو عنه جاز .  
ويجب إذا طالب آدمي بحقه .

وقال في السكافي : يجب في موضعين ، فيهما الخبر . إلا إن جاء تائباً ،  
فله تركه .

قال المجد : فإن جاء من يستوجب التعزير تائباً : لم يعزر عندي . انتهى .  
وإن لم يحج تائباً وجب .

وهو معنى كلامه في الرعاية . مع أن فيها : له العفو عن حق الله .  
وقال : إن نشأتم اثنان عزرا . ويحتمل عدمه .

وفي الأحكام السلطانية : يسقط - بعفو آدمي - حقه وحق السلطنة .  
وفيه احتمال : لا يسقط ، للتهديد والتقويم .

وقال في الانتصار : ولو قذف مسلم كافراً : التعزير لله . فلا يسقط بإسقاطه .  
نقل الميموني - فيمن زنى صغيراً - لم نر عليه شيئاً .

ونقل ابن منصور - في صبي قال لرجل : يازاني - ليس قوله شيئاً .  
وكذا في التبصرة : أنه لا يعزر .

وكذا في المغني ، وزاد : ولا لعان ، وأنه قول الأئمة الثلاثة رحمهم الله .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في الرد على الرافضي - : لا نزاع بين العلماء  
أن غير المكلف - كالصبي المميز - يعاقب على الفاحشة تعزيراً بليغاً . وكذا  
الجنون يضرب على ما فعل لينزجر . لكن لا عقوبة بقتل أو قطع .



وقال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : وما أوجب حداً على مكلف : عزز به المميز ، كالقذف .

قال في الواضح : من شرع في عشر : صلح تأديبه في تعزير على طهارة وصلاة فكذا مثله زنى .

وهو معنى كلام القاضى .

وذكر ما نقله الشالنجى في العلمان يتمردون : لا بأس بضر بهم .

قال في الفروع : وظاهر ما ذكره الشيخ ، وغيره عن القاضى : يجب ضربه على صلاة .

وظاهر كلامهم في تأديبه في الإجارة ، والديات : أنه جائز .

وأما القصاص - مثل أن يظلم صبي صديقاً ، أو مجنون مجنوناً ، أو بهيمة بهيمة - فيقتص المظلوم من الظالم ، وإن لم يكن في ذلك زجر . لكن لاستيفاء المظلوم وأخذ حقه .

وجزم في الروضة : إذا زنى ابن عشر ، أو بنت تسع : لا بأس بالتعزير . ذكره في الفروع في أثناء « باب المرتد » .

فأمره : في جواز عفو ولى الأمر عن التعزير : الروايتان المتقدمتان في وجوب التعزير وندبه .

تفصيل : قوله « كالاستمتاع الذى لا يوجب الحد » .

قال الأصحاب : يعزر على ذلك .

وقال في الرعاية : هل حد القذف حق لله ، أو لآدى ؟ وأن التعزير لما دون الفرج مثله ؟

قوله ﴿ وَمَنْ وَطِئَ أَمَةً أَمْرَأَتِهِ فَعَلَيْهِ الْحُدُّ ﴾ بلا نزاع في الجملة ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَحَلَّتْهَا لَهُ : فَيَجْلَدُ مِائَةً ﴾ .



هذا المذهب . جزم به في المغنى ، والعمدة ، والشرح ، والوجيز ، ونظم  
المفردات ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والقواعد الفقهية ،  
وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : يجلد مائة إلا سوطاً .

وعنه : يضرب عشرة أسواط .

وهما من المفردات أيضاً .

قوله ﴿ وَهَلْ يَلْحَقُهُ نَسَبٌ وَلَدَهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والهادى ، والكافى ، والمحزر ، والشرح ، والحاوى الصغير . والرعاية  
الكبرى . والفروع .

إسراءهما : يلحقه نسبه . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز .

والرواية الثانية : لا يلحقه نسبه . وهو المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وصححه في النظم .

قال أبو بكر : عليه العمل .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لما لزمه من الجلد أو الرجم .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن ظن جوازه : لحقه ، وإلا فروايتان فيه  
وفى حده .

وعنه : يحد . فلا يلحقه نسبه ، كما لو لم نحلها له ، ولو مع ظن حلها . نقله منها .



وعنه - فيمن وطء أمة امرأته - إن أكرهها : عتقت ، وغرم مثلها . وإلا ملكها .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وليس ببعيد من الأصول . وهذه الرواية : ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قوله ﴿ وَلَا يُزَادُ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى عَشْرِ جَلَدَاتٍ ، فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ﴾ .

هذا إحدى الروايات . نقله ابن منصور .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الفروع ، إلا في وطء الجارية المشتركة . على ما يأتي .

قال القاضي - في كتاب الروايتين - المذهب عندي : أنه لا يزداد على عشر جلدات ، إلا في وطء الجارية المشتركة ، وجارية زوجته إذا أحلتها له . انتهى .

قال الشارح : وهو حسن .

وعنه : لا يزداد على تسع جلدات .

نقلها أبو الخطاب ومن بعده .

قال الزركشي : ولا يظهر لي وجهها .

وذكر ابن الصيرفي - في عقوبة أصحاب الجرائم - : أن من صلى في الأوقات

المنهى عنها : ضرب ثلاث ضربات . منقول عن الصحابة رضي الله عنهم .

وذكر ابن بطة - في كتاب الحمام - : أن عقوبة من دخلها بغير منزر : يجلد

خمس عشرة جلدة . انتهى .

وعنه : ما كان سببه الوطء - كوطء جاريته المشتركة والمزوجة ونحوه - ضرب

مائة . ويسقط عنه النفي .

وهي الرواية التي ذكرها المصنف هنا .



قال : وكذلك تخرج فيمن أتى بهيمة .  
يعنى إذا قلنا : إنه لا يحد .  
وهذا التخرج لأبى الخطاب .  
اعلم أنه إذا وطئ جاريته المشتركة : يعزر بضرب مائة إلا سوطاً .  
على الصحيح من المذهب . ونص عليه فى رواية الجماعة .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرم ، والنظم ، والفروع .  
وعنه : يضرب مائة . ويسقط عنه النفي . وله نقصه .  
وقدم فى الرايتين ، والحاوى ، والقواعد الفقهية : أنه يجلد مائة .  
قال فى الخلاصة : فما كان سببه الوطء : يضرب فيه مائة . ويسقط النفي .  
وقيل : عشر جلدات . انتهى .  
وجزم به الأدمى فى منتخبه .  
وعنه : لا يزداد على عشر جلدات .  
وهو الذى قدمه المصنف هنا .  
وأما إذا وطئ جاريته المزوجة ، أو المحرمة برضاع - إذا قلنا : لا يحد بذلك  
على ما تقدم فى « باب حد الزنى » - فعنه : أن حكمه حكم وطء الجارية المشتركة ،  
على ما تقدم .  
قال فى الفروع : وهى أشهر عند جماعة .  
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمصنف هنا ، والمحرم ،  
والرايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : لا يزداد على عشرة أسواط ، وإن زدنا عليها فى وطء الجارية المشتركة .  
وهو المذهب على ما اصطالحناه .  
قدمه فى الفروع .  
قال القاضى : هذا المذهب ، كما تقدم عنه .



وأما إذا وطئ فيما دون الفرج ، فنقل يعقوب : أن حكمه حكم الوطء في الفرج ، على ما تقدم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم ، على ما قدموه .

وعنه : لا يزداد فيه على عشرة أسواط ، وإن زدنا في الوطء في الفرج .

قال القاضي : هذا المذهب .

وقدمه في الفروع .

وهو المذهب على المصطلح كما تقدم .

فأئمة : لو وطئ ميتة - وقلنا : لا يحد ، على ما تقدم - عزز بمائة جلدة .

وإن وطئ جارية ولده : عزز . على الصحيح من المذهب . ويكون مائة .

وقيل : لا يعزر .

وقيل : إن حملت منه ملكها ، وإلا عزز .

وإن وطئ أمة أحد أبويه ، علما بتحريمه - وقلنا : لا يحد - عزز بمائة سوط .

وكذا لو وجد مع امرأته رجلا ، فإنه يعزر بمائة جلدة .

قال ذلك في الرعايتين ، وغيره .

ويأتى فيه من الخلاف ما في نظائره .

وأما العبد - على القول بأن الحر يعزر بمائة أو بمائة إلا سوطاً - : فإنه يجلد

خمسین إلا سوطاً . على الصحيح من المذهب .

جزم به في المحزر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : خمسون .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقول المصنف « وغير الوطء لا يبلغ به أدنى الحدود » من تنمة الرواية ، أو

رواية برأسها .



وجزم بهذا الخرق ، وغيره .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمحرر ، والنظم ، وغيرهم ، إلا ما استثنوه مما  
سببه الوطء .

فعلى هذه الرواية - وهي اختيار الخرق - : لا يبلغ به أدنى الحدود .  
قال الزركشي : كذا فهم عنه القاضي وغيره . وقاله في الفصول .  
وقال في الفروع : فعلى قول الخرق : روى عنه أدنى حد عليه . وهو أشهر .  
ونصره أبو الخطاب ، وجماعة .

وجزم به في المحرر ، وغيره .  
قال الزركشي : وهو قول أكثر الأصحاب .  
فعلى هذا : لا يبلغ بالحر أدنى حده . وهو الأربعون ، أو الثمانون . ولا بالعبد  
أدنى حده . وهو العشرون ، أو الأربعون .

وقال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : ويحتمل كلام الإمام أحمد  
والخرق رحمهما الله : أن لا يبلغ بكل جنابة حداً مشروعاً من جنسها . ويجوز  
أن يزيد على حد من غير جنسها .

فعلى هذا : ما كان سببه الوطء : يجوز أن يجلد مائة إلا سوطاً ، لينقص عن  
حد الزنى . وما كان سببه غير الوطء ، لم يبلغ به أدنى الحدود .

وإليه ميل الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
قال الزركشي : وهو أقعد من جهة الدليل .  
زاد في الفروع ، فقال : ويكون ما لم يرد به نص بحبس وتوبيخ .  
وقيل : في حق الله الحبس والتوبيخ .

#### فائدتاه

إحداهما : إذا عزره الحاكم : أشهره ، لمصلحة . نقله عبد الله في شاهد الزور .  
ويأتي ذلك في آخر « باب الشهادة على الشهادة » .



الثانية : يحرم التعزير بحلق لحيته .

وفي تسويد وجهه : وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

قلت : الصواب الجواز .

وقد توقف الإمام أحمد رحمه الله في تسويد الوجه .

وسئل الإمام أحمد رحمه الله - في رواية مهنا - عن تسويد الوجه ؟ قال مهنا :  
فرأيت كأنه كره تسويد الوجه .

قاله في النكت في شهادة الزور .

وذكر في الإرشاد ، والترغيب : أن عمر رضي الله عنه حلق رأس شاهد الزور

وذكر ابن عقيل عن أصحابنا : لا يركب ، ولا يحلق رأسه ، ولا يمثل به . ثم  
جوزه هو لمن تكرر منه ، للردع .

قال الإمام أحمد رحمه الله : ورد فيه عن عمر رضي الله عنه : يضرب ظهره .

ويحلق رأسه . ويسخم وجهه . ويطاف به . ويطال حبسه .

وقال في الأحكام السلطانية : له التعزير بحلق شعره ، لا لحيته ، وبصلبه  
حيا . ولا يمنع من أكل ووضوء . وبصلى بالأيما ، ولا يعيد .

قال في الفروع : كذا قال . قال : ويتوجه لا يمنع من صلاة .

قلت : وهو الصواب .

وقال القاضي أيضاً : هل يجرد في التعزير من ثيابه إلا ما يستر عورته ؟ اختلفت  
الرواية عنه في الحد .

قال : ويجوز أن ينادى عليه بذنبه ، إذا تكرر منه ولم يقلع .

ثم ذكر كلام الإمام أحمد رحمه الله في شاهد الزور ، وقال : فنص أنه ينادى

عليه بذنبه . ويطاف به . ويضرب مع ذلك .

قال في الفصول : يعزز بقدر رتبة المرحي . فإن المعيرة تلحق بقدر مرتبته .



قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يعززه بما يردعه ، كعزل متول .  
وقال : لا يتقدر . لكن مافيه مقدر لا يبلغه . فلا يقطع بسرقة دون نصاب ،  
ولا يحد حد الشرب بمضمضة خمر ونحوه .  
وقال : هو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . واختيار طائفة من أصحابه . وقد  
يقال : بقتله للحاجة .

وقال : يقتل مبتدع داعية .  
وذكره وجهاً ، وفاقاً للمالك رحمه الله .  
ونقله إبراهيم بن سعيد الأطروش عن الإمام أحمد رحمه الله في الدعاة من  
الجهمية .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في الخلوة بأجنبية ، واتخاذ الطواف بالصخرة  
ديناً ، وفي قول الشيخ « انذروا الى ، واستعينوا بي » - إن أصر ولم يتب : قتل .  
وكذا من تكرر شربه للخمر ما لم يفته بدونه ، للاخبار فيه .  
ونص الإمام أحمد رحمه الله - في المبتدع الداعية - : يحبس حتى يكف عنها .  
وقال في الرعاية : من عرف بأذى الناس وما لهم ، حتى يعينه ، ولم يكف :  
حبس حتى يموت .

وقال في الأحكام السلطانية : للوالى فعله ، لا للقاضى .  
ونفقته من بيت المال لدفع ضرره .  
وقال في الترغيب : للإمام حبس العائن .

وتقدم في أوائل « كتاب الجنايات » إذا قتل العائن : ماذا يجب عليه ؟  
قال في الفروع : ويتوجه إن كثر مجزومون ونحوهم : لزهم التنحى ناحية .  
وظاهر كلامهم : لا يلزمهم ، فللإمام فعله .  
وجوز ابن عقيل قتل مسلم جاسوس للكفار .  
وزاد ابن الجوزى : إن خيف دوامه .



وتوقف فيه الإمام أحمد رحمه الله .  
وقال ابن الجوزي - في كشف المشكل - : دل حديث حاطب بن أبلتعة  
رضي الله عنه على أن الجاسوس المسلم لا يقتل .  
ورده في الفروع . وهو كما قال .  
وعند القاضي : يعنف ذو الهيئة . وغيره يعزر .  
وقال الأصحاب : ولا يجوز قطع شيء منه ، ولا جرحه ، ولا أخذ شيء من ماله  
قال في الفروع : فيتوجه أن إتلافه أولى ، مع أن ظاهر كلامهم : لا يجوز .  
وجوز الشيخ تقي الدين رحمه الله التعزير بقطع الخبز ، والعزل عن الولايات .  
ونقل ابن منصور : لا نفى إلا للزاني والمخنث .  
وقال القاضي : نفيه دون سنة .  
واحتج به الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وبنى عمر رضي الله عنه نصر بن حجاج  
وقال في القنون : للسلطان سلوك السياسة . وهو الحزم عندنا . ولا تقف  
السياسة على مناطق به الشرع .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وقوله « الله أكبر عليك » كالدعاء عليه  
وشتمه بغير فرية ، نحو « يا كلب » فله قوله له ، أو تعزيره .  
ولو لعنه فهل له أن يلعنه ؟ ينبني على جواز لعنة المعين .  
ومن لعن نصرانيا : أدب أدباً خفيفاً ، إلا أن يكون قد صدر من النصراني  
ما يقتضى ذلك .  
وقال أيضاً : ومن دُعي عليه ظالماً : فله أن يدعو على ظالمه بمثل مادعا به عليه  
نحو « أخزأك الله » أو « لعنك الله » أو يشتمه بغير فرية ، نحو « يا كلب ،  
يا خنزير » فله أن يقول له مثل ذلك .  
وقال الإمام أحمد رحمه الله : الدعاء قصاص . ومن دعا على ظالمه فما صبر .  
انتهى .



قوله ﴿وَمَنْ أَسْتَمْنَىٰ بِيَدِهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ : عَزَّرَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، لفعله محرما .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يكره .

نقل ابن منصور : لا يعجبني بلا ضرورة .

قوله ﴿وَإِنْ فَعَلَهُ خَوْفًا مِنَ الزَّنى : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، لإباحته إذن .

قال في الوجيز : وإن فعله خوفا من الزنى ، ولم يجد طولا لحره ، ولا ثمن أمة :

فلا شيء عليه .

وجزم بأنه لا شيء عليه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادي ، والكافي ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، ونظم المفردات .

وتذكرة ابن عبدوس ، وإدراك الغاية ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع . وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

قلت : لو قيل بوجوبه في هذه الحالة : لكان له وجه ، كالمضطر ، بل أولى .

لأنه أخف .

ثم وجدت ابن نصر الله - في حواشي الفروع - ذكر ذلك .

وعنه : يكره .

وعنه : يحرم . ولو خاف الزنى . ذكرها في القنون ، وأن حنبليا نصرها .

لأن الفرج - مع إباحته بالعقد - لم يباح بالضرورة . فهنا أولى . وقد جعل الشارع

الصوم بدلا من النكاح . والاحتلام مزيل لشدة الشبق مفتر للشهوة .



فأمرنا به  
إمامهما : لا يباح الاستمناء إلا عند الضرورة . ولا يباح نكاح الإمام إلا عند  
الضرورة .

فإذا حصلت الضرورة قدم نكاح الإمام . ولا يحل الاستمناء كما قطع به  
في الوجيز ، وغيره .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه في القاعدة الثانية عشر بعد المائة .

وقال ابن عقيل في مفرداته : الاستمناء أحب إلى من نكاح الأمة .

قال في القاعدة : وفيه نظر . وهو كما قال .

الثانية : حكم المرأة في ذلك حكم الرجل . فتستعمل شيئاً مثل الذر عند الخوف  
من الزنى . وهذا الصحيح .

قدمه في الفروع .

وقال ابن عقيل : ويحتمل المنع . وعدم القياس .

وقال القاضي في ضمن المسألة - لما ذكر المرأة - قال بعض أصحابنا : لا بأس به

إذا قصدت به إطفاء الشهوة والتعفف عن الزنى .

قال : والصحيح عندي أنه لا يباح .



## باب القطع في السرقة

**فائدة:** قوله ﴿وَلَا يَجِبُ إِلَّا سَبْعَةُ أَشْيَاءَ .

**أَحَدُهَا:** السَّرِقَةُ ، وَهِيَ أَخْذُ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِفَاءِ .

يشترط في السارق : أن يكون مكلفاً بلا نزاع .

وأن يكون مختاراً على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . **الذي** عنه : أو مكره .

وعنه : أو سكران . قاله في الرعاية .

قلت : تقدمت أحكام السكران في أول « كتاب الطلاق » .

**قوله** ﴿فَلَا قَطْعَ عَلَى مُنْتَهَبٍ ، وَلَا مُخْتَلِسٍ ، وَلَا غَاصِبٍ ، وَلَا خَائِنٍ ، وَلَا جَاحِدٍ وَدِيعةٍ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

**وقوله** ﴿وَلَا عَارِيَةٍ﴾ .

هذا إحدى الروايتين .

اختاره الخرقى ، وابن شاقلا ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وابن منبج في شرحه .

وعنه : يقطع جاحد العارية . وهو المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع : نقله - واختاره - الجماعة .

قال في المحرر ، والحاوي ، والزرکشی : هذا الأشهر .

وجزم به القاضي في الجامع الصغير ، وأبو الخطاب ، والشریف في خلافهما ، وابن عقيل في المفردات ، وابن البناء ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، وغيرهم .



وقدمه في المذهب ، والمحزر ، والفروع ، ونظم المفردات ، وغيرهم .  
واختاره الناظم .

وهو من مفردات المذهب .

وأطلقهما في الخلاصة ، والرعايتين .

قوله ﴿ وَيَقْطَعُ الطَّرَارُ . وَهُوَ الَّذِي يَبْطُ الْجَيْبُ وَغَيْرُهُ . وَيَأْخُذُ

مِنْهُ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : ويقطع الطرار على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمحزر ،

والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وصححه في النظم .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

وعنه : لا يقطع .

وأطلقهما في الرعايتين .

وبني القاضي - في كتابه الروايتين - الخلاف على أن الجيب والسكم : هل

هما حرز مطلقاً بشرط أن يقبض على كمه ويزر جيبه ونحو ذلك ، أم لا ؟

فأمره : يقطع - على الأصح من المذهب والروايتين - إذا أخذه بعد سقوطه ،

وكان نصاباً ، مع أن ذلك حرز .

وقال ابن عقيل : حرز على الأصح .

وبني في الترغيب القطع على الروايتين في كونه حرزاً .

تنبيه : دخل في قوله ﴿ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونُ الْمَسْرُوقُ مَالاً مُحْتَرَمًا ﴾ .



الملح . وهو صحيح . فلو سرق من الملح ما قيمته نصاب : قطع . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يقطع .

اختاره أبو بكر ، وغيره .

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والرعايتين . والحاوي .

وهل يقطع بسرقة تراب وكلاء وسرجين طاهر ؟ على وجهين .

وأطلقهما في الحرر ، والحاوي الصغير ، والقروع .

وأطلق في المذهب ، والنظم في الكلاء الوجهين .

أمرهما : يقطع بذلك . وهو المذهب .

وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب .

وقدمه في الرعايتين .

واختاره أبو إسحاق ، وابن عقيل .

والوجه الثاني : لا يقطع به .

اختاره الناظم في السرجين ، والتراب .

قال أبو بكر : لا يقطع بسرقة كلاء .

وجزم به في المغنى ، والكافي : في السرجين الطاهر .

وقال في التراب : الذمى له قيمة - كالأرمي ، والذي يعد للغسل به - .

وجهين .

وتبعه الشارح في ذلك كله ، وابن رزين في شرحه .

وأما السرجين النجس ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يقطع به .

وقدمه في المذهب ، وغيره .

وجزم به في المغنى ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، وغيرهم .



وقيل : يقطع به . اختاره ابن عقيل .  
وقال في الفروع : والأشهر في الثلج : وجهان . انتهى .  
وظاهر ما جزم به في الرعاية الكبرى : أنه يقطع به . فإنه قال : وما أصله  
الإباحة كغيره .

واختار القاضي عدم القطع بسرقة .  
وقال المصنف في المغنى : الأشبه أنه كالثلج .  
ولا يقطع بسرقة الماء . على الصحيح من المذهب .  
قطع به في المغنى ، والشرح ، وقالوا : لا نعلم فيه خلافاً .  
وقدّمه في المذهب ، والفروع .

واختاره الناظم ، وأبو بكر ، وابن شاقلا .

وقال ابن عقيل : يقطع .

وقدّمه في الرايتين .

وجزم به ابن هبيرة .

قاله في تصحيح الحرر .

وأطلقهما في الحرر ، والحاوي الصغير .

وقال في الروضة : إن لم يتمول عادة - كإء وكلاء محرز - فلا قطع في إحدى  
الروايتين . انتهى .

ويقطع بسرقة الصيد . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمذهب ، والمغنى ، والشرح ، والرايتين ، وغيرهم .

وقدّمه في الفروع .

وفي الواضح : في صيد مملوك محرز : روايتان .

نقل ابن منصور : لا قطع في طير ، لإباحتها أصلاً .



ويأتى : إذا سرق الذمى . أو المستأمن ، أو سرق منهما .  
قوله ﴿ وَيَقْطَعُ بِسَرْقَةِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ،  
والنظم ، والوجيز ، والحاوى الصغير ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الرعاية ، والفروع .  
وقال المصنف فى المغنى ، والشارح ، وصاحب الترغيب ، وغيرهم : لا قطع  
بسرقه عبد مميز .

قال ابن منجا فى شرحه : وهو مراد المصنف هنا .  
يعنى : أن مراده غير المميز .  
تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه لا قطع بسرقه عبد كبير . وهو صحيح . وهو  
المذهب . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .  
وقال فى الكافى : لا قطع بسرقه عبد كبير أكرهه .  
وقال فى الترغيب : فى العبد الكبير وجهان .  
فأئمناه

إمراهما : يقطع بسرقه العبد الجنون والنائم ، والأعجمى الذى لا يميز . على  
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وقال فى الترغيب : فى سرقة نائم وسكران : وجهان .  
الثانية : لا يقطع بسرقه مكاتب ، ولا بسرقه أم الولد . على الصحيح من  
المذهب .

وقطع به فى المغنى ، والشرح فى المكاتب .  
وقدمه ابن رزى فى المكاتب وأم الولد .



وقال في المسكاتب : ينبغي أن يقطع ، إن قلنا بجواز بيعه .  
وقيل : يقطع إذا كانا نائمين ، أو مجنونين .  
وأطلقهما في الفروع .  
وقال في الرعاية : وإن سرق أم ولد مجنونة أو نائمة : قطع . وإن سرقها كرها  
فوجهان .

وأطلقهما في السكافي ، والمنغني ، والشرح في أم الولد .  
قوله ﴿ وَلَا يَقْطَعُ بِسَرْقَةِ حُرٍّ ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ﴾ .  
هذا المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في النظم ، والفروع ، وغيرهما .  
قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .  
وعنه : يقطع بسرقة الحر الصغير والمجنون الكبير .  
وجزم به في المنور .  
وقدمه في الرعايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والحاوي  
الصغير ، وغيرهم

قوله ﴿ فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَقْطَعُ ، فَسَرْقَةُ وَعَلَيْهِ جُلْيٌ : فَهَلْ يَقْطَعُ ؟  
عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والسكافي ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمحرم  
والنظم ، وشرح ابن منجا ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
أمرهما : لا يقطع . وهو الصحيح .



اختاره المصنف ، والشارح ، وقدماه .  
وقدمه ابن رزين في شرحه .  
وقطع به في الفصول .  
والوجه الثاني : يقطع .  
قال في المذهب : قطع في أصح الوجهين .  
وصححه في التصحيح .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وأبو الخطاب في رموس المسائل .  
وجزم به في الوجيز .  
وصححه في تصحيح المحرر .  
تنبيه : أطلق أكثر الأصحاب المسألة .  
وقيدها جماعة بعدم العلم بالحلی . منهم ابن عبدوس في تذكرته .  
قوله ﴿ وَلَا يَقْطَعُ بِسَرِقَةٍ مُصَحَّفٍ ﴾ .  
هذا أحد الوجهين .  
جزم به ابن هبيرة في الافصاح ، والقاضي أبو الحسين في فروعه ، وصاحب  
المنور ، والمنتخب .  
قال الناظم : وهو الأقوى .  
واختاره أبو بكر ، والقاضي ، وابن عبدوس في تذكرته .  
وقدمه في الهادي ، وشرح ابن رزين .  
وعند أبي الخطاب : يقطع .  
وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به في الوجيز .  
وقدمه في الخلاصة ، والرعاية الكبرى .



وهو ظاهر ما قدمه في المستوعب .  
 وصححه في تصحيح المحرر .  
 واختاره في الفصول . ورد قول أبي بكر .  
 وأطلقهما في المذهب ، والكافي ، والبلغة ، والمحرر ، والرعاية الصغرى ،  
 والحاوى الصغير ، وتجريد العناية .  
 وقال في الفروع ، في « كتاب البيع » : إن حرم بيعه قطع بسرقة .  
 قال ابن مغلى الحموى - في حاشية له على هذا المكان - : هذا عندى سهو .  
 وصوابه : إن جاز بيعه قطع بسرقة وإلا فلا . انتهى . وهو كما قال .  
 فعلى الأول - وهو عدم القطع - لو كان عليه حلية : قطع في أحد الوجهين .  
 صححه الناظم .  
 قال في الفصول : هو قول أصحابنا .  
والجواب الثانى : لا يقطع .  
 واختاره أبو بكر ، والقاضى . قاله في المستوعب .  
 قلت : وهو الصواب .  
 وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، وشرح ابن رزى .  
 وقال في البلغة : هل يقطع بسرقة المصحف ؟ فيه وجهان . وسواء كان عليه  
 حلية أو لا . انتهى .  
 قلت : هذه المسألة تشبه سرقة الحر الصغير إذا كان عليه حلية ، كما تقدم .  
 ثم وجدته في تصحيح المحرر نقل مثل ذلك عن القاضى .  
 قوله « وَلَا يَقْطَعُ بِسَرِقَةِ آلَةٍ هَوِيٍّ وَلَا مُحَرِّمٍ ، كَالْخُرِّ » .  
 وكذا كتب بدع وتصاوير . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
 وقال في الفروع : ولا يقطع بذلك .



وعنه : ولم يقصد سرقة .

وقال في المذهب : ولا يقطع بسرقة آلة لهو . فإن كان عليها حلية قطع .

وقال ابن عقيل : لا يقطع .

قلت : وهو الصواب .

وقال في الترغيب : ومثله في إناء نقد .

وفي الفصول : في قضبان الخيزران ومخاد الجلود المعدة لتغيير الصوفية : يحتمل

أنها كآلة لهو . ويحتمل القطع وضمانها .

قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ آتِيَةً فِيهَا الْحُمْرُ ، أَوْ صَلِيًّا ، أَوْ صَنَمَ ذَهَبٍ :  
لَمْ يُقَطَّعْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

منهم : القاضي ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال الناظم : هذا أظهر الوجهين .

قال في الخلاصة : لم يقطع في الأظهر إذا سرق آتية فيها خمر .

قال الشارح : إذا سرق إناء فيه خمر : لم يقطع عند غير أبي الخطاب من أصحابنا

وإن سرق صليبا أو صنما من ذهب أو فضة ، فقال القاضي : لا قطع فيه .

وكذا قال المصنف ، وابن منبج في شرحه .

وجزم بعدم القطع في الكل : في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعند أبي الخطاب : يقطع .

قال في المذهب : إذا سرق صليب ذهب : قطع في أصح الوجهين .

وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وأطلقهما في الخلاصة فيما إذا سرق صليبا أو صنم ذهب .

فائدة : يقطع بسرقة إناء نقد ، أو دراهم فيها تمائيل . على الصحيح من المذهب



وقيل : يقطع إذا لم يقصد إنكاراً . فإن قصد الإنكار لم يقطع .  
قوله ﴿الثَّالِثُ : أَنَّ يَسْرِقَ نِصَابًا . وَهُوَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ، أَوْ قِيمَةُ ذَلِكَ  
مِنَ الذَّهَبِ وَالْعُرُوضِ﴾ .

هذا إحدى الروايات .

أعني أن الأصل : هو الدراهم لا غير . والذهب والعروض تقومان بها .

قال في المبهج : هذا الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر : الخرق ، والقاضي ، وأصحابه .

قال الزركشي : وهو ظاهر كلام الخرق ، واختيار أكثر أصحاب القاضي ،

والشيرازي ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما ، وابن البناء .

وقدمه في إدراك الغاية .

وعنه : أنه ثلاثة درهم ، أو ربع دينار ، أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرهما .

يعني : أن كلا من الذهب والفضة أصل بنفسه .

وهذه الرواية هي المذهب .

قال في السكافي : هذا أولى .

وجزم به في تذكرة ابن عقيل ، وعمدة المصنف ، والمذهب الأحمد ،

والطريق الأقرب ، والوحيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الخلاصة ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال الزركشي : هذا المذهب .

وأطلقهما في المذهب .

وعنه : لا تقوم العروض إلا بالدراهم ، فتكون الدراهم أصلاً للعروض .

ويكون الذهب أصلاً بنفسه لنفسه لا غير .

وأطلقهن في الهداية ، والمستوعب ، والسكافي ، وغيرهم .



إذا علمت ذلك : فلو سرق ثلاثة دراهم لا تساوى ربع دينار : قطع على الروايات الثلاث .

ولو سرق دون ربع مثقال ، يساوى ثلاثة دراهم : قطع على الرواية الأولى .

### فوائد

إبراهيم : يكمل النصاب بضم أحد النقيدين إلى الآخر ، إن جعلنا أصليين في أحد الوجهين .

قدمه في الرايعتين .

وصححه في تصحيح المحرر .

قال شارح المحرر : أصل الخلاف : الخلاف في الضم في الزكاة . انتهى .

والوجه الثاني : لا يكمل .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع .

الثالثة : يكفي وزن التبر الخالص . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح . ونصراه ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يكفي . بل تعتبر قيمته بالمضروب . وهو احتمال للقاضى .

الرابعة : لو أخرج بعض النصاب ، ثم أخرج باقيه ، ولم يطل الفصل : قطع .

وإن طال الفصل : ففيه وجهان . ذكرهما القاضى .

وأطلقهما في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد ، وغيرهم .

أما هما : لا يقطع . وهو المذهب .

قدمه في الفروع . وصححه في النظم .



الثاني : يقطع . قدمه في الترغيب .

وقال : اختاره بعض شيوخى .

وقال أيضاً : وإن علم المالك به وأهمله : فلا قطع . انتهى .

قال القاضى : قياس قول أصحابنا : يبنى على فعله كما يبنى على فعل غيره .

واختاره فى الانتصار ، إن عاد غداً . ولم يكن رد الحرز ، فأخذ بقيته وسلمه القاضى لكون سرقة الثانية من غير حرز .

قال فى الرعاية الكبرى - بعد أن ذكر الوجهين - وقيل : إن كان فى ليلة قطع .

قوله « وَإِنْ سَرَقَ نَصَابًا ، ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ ، أَوْ مَلَكَهُ يَبِيعُ أَوْ هَبَهُ ، أَوْ غَيْرَهُمَا : لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ » .

إذا سرق نصاباً ، ثم نقصت قيمته عن النصاب . فلا يخلو :

إما أن يكون نقصها قبل إخراجها من الحرز ، أو بعد إخراجها .

فإن نقصت بعد إخراجها - وهو مراد المصنف - قطع بلا نزاع أعلمه .

وإن نقصت قبل إخراجها من الحرز - كما مثل المصنف بعد ذلك « إذا دخل

الحرز فذبح شاة قيمتها نصاب فنقصت . أو قلنا : هى ميتة ثم أخرجها ، أو دخل

الحرز فأثلفها فيه بأكل أو غيره » لم يقطع بلا نزاع أعلمه .

واعلم أن السارق إذا ذبح المسروق : يجل ، على الصحيح من المذهب . وعليه

جواهر الأصحاب .

وحكى رواية : أنه ميتة ، لا يجل أكله مطلقاً .

واختاره أبو بكر .

وتقدم مثل ذلك فى الغصب .

ويأتى أيضاً فى الزكاة . وهو محلها .



وأما إذا ملكه السارق ببيع أو هبة أو غيرها ، فلا يخلوا : إما أن يكون ذلك بعد الترافع إلى الحاكم أو قبله .

فإن كان بعد الترافع إلى الحاكم : لم يسقط القطع . قولاً واحداً . وليس له العفو عنه . نص عليه . وعليه الأصحاب .

لكن ظاهر كلامه في الواضح وغيره : للمسروق منه العفو عنه قبل الحكم . وحمل ابن منبج كلام المصنف عليه .

أعنى على ما بعد الترافع إلى الحاكم .

وقال : في كلامه ما يشعر بالرفع . لأنه قال « لم يسقط » والسقوط يستدعى وجوب القطع . ومن شرط وجوب القطع : مطالبة المالك . وذلك يعتمد الرفع إلى الحاكم . انتهى .

وعبارته في الهداية ، والكافي ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم : مثل عبارة المصنف .

وإن كان قبل الترافع إلى الحاكم : لم يسقط القطع أيضاً . على الصحيح من المذهب . وجزم به جماعة .

وذكره ابن هبيرة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو ظاهر كلامه في البلغة ، والرعاية الصغرى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم واختاره أبو بكر ، وغيره .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وقال المصنف في المغنى ، والشارح : يسقط قبل الترافع إلى الحاكم والمطالبة بها عنده .

وقالا : لا نعلم فيه خلافاً .

وهو ظاهر كلام ابن منبج في شرحه .



قلت : وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والكافي ، والمحزر ، والمصنف هنا وغيرهم .

واختاره ابن عقيل .

وجزم به في الإيضاح ، والعمدة ، والنظم .

فيعاني بها .

قال في الفروع : وفي الخرق ، والإيضاح ، والمعنى : يسقط قبل الترافع .

قال الإمام أحمد رحمه الله : تدرأ الحدود بالشبهات . انتهى .

قلت : ليس كما قال عن الخرق . فإن كلامه محتمل لغيره .

فإنه قال : ويقطع السارق وإن وهبت له السرقة بعد إخراجها .

بل ظاهر كلامه : القطع ، سواء كان قبل الترافع أو بعده .

فأمره : قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ فَرَدَّ خُفِّ قِيَمَتِهِ مُنْفَرِدًا دِرْهَمَانِ ،

وَقِيَمَتُهُ وَحْدَهُ مَعَ الْآخِرِ أَرْبَعَةٌ : لَمْ يُقْطَعْ ﴾ بلا خلاف .

لكن لو أتلفه لزمه أربعة على الصحيح من المذهب ، قيمة المتلف ونقص

التفرقة .

قدمه في الفروع ، وغيره . وعليه أكثر الأصحاب .

فيعاني بها .

وقيل : يلزمه درهمان .

وكذلك الحكم لو سرق جزءاً من كتاب . ذكره في التبصرة ونظائره .

قال في الفروع : وضمان مافي وثيقة أتلفها إن تعذر : يتوجه تخريجه على هذين

الوجهين .

وتقدم ذلك في « باب الغصب » بعد قوله « ومن أتلف مالا محترماً

لغيره ضمنه » بآتم من هذا .

وذكرنا كلام صاحب الفائق في هذه المسألة .



قوله ﴿وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي سَرَقَةٍ نَصَابٍ : قُطِعُوا ، سَوَاءٌ  
أَخْرَجُوهُ مُجْمَلَةً ، أَوْ أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ جُزْءًا﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : هذا قول أصحابنا .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحرر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدّمه فى الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : يقطع من أخرج منهم نصاباً منه ، وإلا فلا .

اختاره المصنف . وإليه ميل الزركشى .

فأمرناه

إصراهما : لو اشترك جماعة فى سرقة نصاب : لم يقطع بعضهم بشبهة أو غيرها .  
[ كما لو كان أحد الشريكين لا قطع عليه ، كأبى المسروق منه ] <sup>(١)</sup> فهل يقطع الباقي  
أم لا ؟ فيه قولان .

أمرهما : يقطع . وهو المذهب .

قدّمه فى الفروع ، والكافى .

قال فى الرعاية الكبرى : قطع فى الأصح .

وجزم به فى الحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والمنور .

وقيل : لا يقطع .

قال الشارح : وهو أصح .

واختاره المصنف ، والناظم .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



قلت : وهي شبيهة بمسألة ما إذا اشترك في القتل اثنان ، لا يجب القصاص على أحدهما ، على ما تقدم في أواخر « كتاب الجنایات » .  
الثانية : لو سرق جماعة نصابا : قطع . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : لا يقطع .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَاهُ الدَّاخِلُ إِلَى خَارِجٍ ، فَأَخَذَهُ الْآخَرُ : فَالْقَطْعُ عَلَى الدَّاخِلِ وَحْدَهُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .  
وذكر في الترغيب وجها بأنهما يقطعان .  
قوله ﴿ وَإِنْ تَقَبَّ أَحَدُهُمَا وَدَخَلَ الْآخَرُ فَأَخْرَجَهُ : فَلَا قَطْعُ عَلَيْهِمَا ﴾ .

إذا لم يتواطئا ، فلا قطع على واحد منهما .  
وصرح به المصنف بعد ذلك ، بقوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَتَقَبَّ أَحَدُهُمَا وَيَذْهَبَ ، فَيَأْتِيَ الْآخَرُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فَيَسْرِقُ : فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ تَوَاطَّأَا عَلَى ذَلِكَ ﴾ .  
فقدم المصنف هنا : أنه لا قطع عليهما .  
وهو أحد الوجهين ، والمذهب منهما .  
قال ابن منجا : هذا المذهب .

وقدمه في السكافي ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والهداية ،  
والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
ويحتمل أن يقطعا .

وهو لأبي الخطاب في الهداية .  
وهو الوجه الثاني .

جزم به في الوجيز ، والمنور .



وقدمه في الحرر . وصححه الناظم .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ ابْتَلَعَ جَوْهَرَةً أَوْ ذَهَبًا ، وَخَرَجَ بِهِ : فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ ﴾ .

هذا أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

جزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

والوجه الثاني : لا قطع عليه مطلقاً .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح .

وقيل : يقطع إن خرجت ، وإلا فلا . لأنه أتلقه في الحرز .

اختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته .

قلت : إتلافه في الحرز غير محقق . بل فعل فيه ما هو سبب في الإتلاف

إن وجد .

وأطلقهن في الفروع ، والتركشي .

قال المصنف ، والشارح : فإن لم يخرج فلا قطع عليه . وإن خرج ففيه وجهان

قوله ﴿ أَوْ تَقَبَّ وَدَخَلَ ، فَتَرَكَ الْمَتَاعَ عَلَى بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ . فَخَرَجَتْ

بِهِ : فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والحرر

والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا قطع عليه إلا إذا ساقها .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح .



تنبيه : ظاهر قوله ﴿ أَوْ تَرَكَهُ فِي مَاءٍ جَارٍ فَأَخْرَجَهُ ﴾ .

أنه لو تركه في ماء راكد ، ثم انفتح بعد ذلك : أنه لا يقطع . وهو صحيح .  
وهو المذهب . قدمه في الفروع .

وقيل : يقطع أيضاً .

فائدة : لو علم قِرداً السرقة ، فسرق : لم يقطع العلم . لكن يضمنه .

ذكره أبو الوفا ابن عقيل ، وابن الزاغوني .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الْمَالِ : مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِحِفْظِهِ فِيهِ . وَيَخْتَلِفُ

بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْبُلْدَانِ ، وَعَدْلِ السُّلْطَانِ وَجَوْرِهِ وَقُوَّتِهِ  
وَضَعْفِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادي ، والسكافي ، والمغني ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر : ما كان حرزاً لمال فهو حرز لمال آخر .

ورده الناظم . وحمله أبو الخطاب على معنيين .

فقال في الهداية : وعندى أن قولهما يرجع إلى اختلاف حالين .

فما قاله أبو بكر : يرجع إلى قوة السلطان وعدله وبسط الأمن .

وما قاله ابن حامد : يرجع إلى ضعف السلطان وعادة البلد مع الدغار فيه .

انتهى .

والتفرع على الأول .

قوله ﴿ فَحِرْزُ الْأَثْمَانِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْقَمَاشِ ، فِي الدُّورِ وَالذَّكَائِنِ

فِي الْعُمُرَانِ : وَرَاءَ الْأَبْوَابِ وَالْأَغْلَاقِ الْوَثِيقَةِ ﴾ .



هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .  
وقال في الترغيب ، وغيره : في قماش غليظ : وراء غلق .  
وقال ابن الجوزي في تفسيره : ماجعل للسكنى وحفظ المتاع - كالدور  
والخيام - حرز ، سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له ، إلا أنه  
[ له حارس ] محجور بالبناء .

فأمره : الصندوق في السوق حرز إذا كان له حارس . على الصحيح من  
المذهب .

وقيل : أو لم يكن له حارس .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الْخَشَبِ وَالْحُطْبِ : الْحُظَايِرُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في التبصرة : حرز الحطب : تعبئته وربطه بالحبال .

وكذا ذكره أبو محمد الجوزي .

وقال في الرعاة : وحرز الخشب والحطب : تعبئته وربطه في حظيرة أو فندق  
مغلق أو فيه حافظ يقظان .

تنبيه : قوله ﴿ وَحِرْزُهَا فِي الْمَرْعَى بِالزَّرْعِ وَنَظَرِهِ إِلَيْهَا ﴾ .

يعنى : إذا كان يراها في الغالب .

قوله ﴿ وَحِرْزُ مُهْمَلَةِ الْإِبِلِ : بِتَقْطِيرِهَا وَسَائِقِهَا وَقَائِدِهَا . إِذَا كَانَ  
يَرَاهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .



وقال في الترغيب : حرزها بقائد يكثّر الالتفات إليها ويرأها إذن ، إلا الأول  
محرز بقوده . والحافظ الراكب فيما وراءه كقائد .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الثِّيَابِ فِي الْحَمَامِ : بِالْحَافِظِ ﴾ .

فيقطع من سرق منه مع وجود الحافظ . وهذا المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الرعايتين : حرز الثياب في الحمام بحافظ على الأصح .

وعنه : لا يقطع سارقها .

اختاره المصنف ، والناظم .

ومال إليه والشارح وقدمه .

وأطلقهما في المحرر ، والحاوي الصغير .

وقيل : ليس الحمى حافظاً بجلوسه ، ولا الذي يدخل الطاسات .

فأثره : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - الثياب في الأعدال ، والغزل في السوق

والخان ، إذا كان مشتركاً في الدخول إليه بالحافظ . على ما يأتي في كلام المصنف .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الْكَفَنِ فِي الْقَبْرِ : عَلَى الْمَيِّتِ . فَلَوْ نَبَشَ قَبْرًا وَأَخَذَ

الْكَفَنَ : قُطِعَ ﴾ .

يعنى : إذا كان كفناً مشروعاً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع : قطع على الأصح .

وجزم به في الخرق ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمغني ، والشرح ، وابن منجا في شرحه ،

والزركشي ، والوجيز - وقال : بعد تسوية القبر - وغيرهم .

وعنه : لا يقطع .



وقال في الواضح : إذا أخذه من مقبرة مصونة بقرب البلد .  
ولم يقل في التبصرة « مصونة » .

قال في الرعاية الصغرى : وحرز كفن الميت : قبره قريب العمران .

قال في الكبرى ، قلت : قريب العمران .

وقيل : مطلقا . انتهى .

قلت : جمهور الأصحاب أطلقوا : أن حرز كفن الميت القبر . وهو المذهب .

فائدة : السكفن ملك الميت . على الصحيح .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والفائق - في الجنائز - فقال : لو كفن ، فعدم

الميت ، فالسكفن باق على ملكه ، يقضى منه ديونه .

وقيل : ملك الورثة .

قال في الرعاية الكبرى : وإن أكله ضيع ، فكفنه إرث .

وقاله ابن تيم .

وأطلقهما في الفروع .

قلت : فيعاني بها على كل من الوجهين .

وعلى كلا الوجهين : الخصم في ذلك الورثة . على الصحيح من المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقيل : نائب الإمام ، كما لو عدموا .

ولو كفنه أجنبي فكذلك .

وقيل : هوله .

وجزم به في الحاوى الصغير في « كتاب الفرائض » وابن تيم .

وتقدم التنبيه على بعض ذلك في أحكام السكفن من « كتاب الجنائز » .



قال المصنف ، والشارح : وهل يفتقر في قطع النباش إلى المطالبة ؟ يحتمل

وجهين .

أمرهما : يفتقر إلى ذلك . فيكون المطالب الوارث .

والثاني : لا يفتقر .

قال الزركشي : هذا أظهر .

وقال أبو المعالي ، وقيل : لما لم يكن الميت أهلا للملك ، ووارثه لا يملك إبداله والتصرف فيه ، إذا لم يخلف غيره ، أو عينه بوصية : تعين كونه حقاً لله . انتهى . وهو الصواب .

وقال في الانتصار : وثوب رابع وخامس مثله ، كطيّب . قاله في الترغيب . وفي الطيب والثوب الرابع والخامس وجهان .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الْبَابِ : تَرْكِيْبُهُ فِي مَوْضِعِهِ . فَلَوْ سَرَقَ رِتَاجَ الْكَعْبَةِ ﴾ وهو الباب الكبير ﴿ أَوْ بَابَ مَسْجِدٍ ، أَوْ تَأْزِيرُهُ : قُطِعَ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والخلاصة ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يقطع مسلم بسرقة باب المسجد .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿ وَلَا يُقْطَعُ بِسَرَقَةِ سِتَائِرِهَا ﴾ .

إذا لم تكن ستائرُها مخيطة عليها : لم يقطع .

وإن كانت مخيطة عليها ، فقدم المصنف : أنه لا يقطع . وهو إحدى الروايتين .

وهو المذهب .



قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب .  
وجزم به في الوجيز .  
وقدمه في السكافي ، والمغني ، والمحزر ، والنظم .  
وقال القاضي : يقطع بسرقة الخيطة عليها .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به في المنور .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وأطلقهما في الخلاصة ، والفروع .  
قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ قَنَادِيلَ الْمَسْجِدِ ، أَوْ حُصْرَهُ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ،  
والحاوي الصغير .

أمرهما : لا يقطع . وهو المذهب .  
قال في الفروع : لا يقطع في الأصح .  
وصححه في الشرح ، والنظم ، والتصحيح .  
وجزم به في المغني ، والوجيز .  
والوجه الثاني : يقطع . قدمه في المحزر .

تنبيه : محل الخلاف : إذا كان السارق مسلماً . فإن كان كافراً : قطع .  
قال في المحزر : قولاً واحداً .  
وظاهر كلامه في الرعاية الكبرى : إجراء الخلاف فيه . فإنه قال : وفي قناديله  
التي تنفع المصلين وبواريه وحصره وبسطه : وجهان .  
وقيل : لا يقطع المسلم . انتهى .



قوله ﴿وَإِنْ نَامَ إِنْسَانٌ عَلَى رِدَائِهِ فِي الْمَسْجِدِ . فَسَرَقَهُ سَارِقٌ :  
قُطِعَ﴾ .

وكذا إن نام على تجرّ فرسه ولم يزل عنه ، أو نعله في رجله . وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه الأصحاب .

وقال في الترغيب : لو سرق مركوبه من تحته : فلا قطع .

وقال في الرعاية : ويحتمل القطع .

قوله ﴿وَإِنْ سَرَقَ مِنَ الشُّوقِ غَزْلاً ، وَثَمَّ حَافِظٌ : قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا﴾  
وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في الرعايتين .

وعنه : لا يقطع .

اختاره المصنف ، والناظم . وإليه ميل الشارح .

وأطلقهما في الحرر ، والحاوي الصغير .

وحكم هذه المسألة : حكم الثياب في الحمام بالحافظ .

وقد تقدم التنبيه على ذلك هناك .

فأمره : قوله ﴿وَمَنْ سَرَقَ مِنَ النَّخْلِ ، أَوْ الشَّجَرِ مِنْ غَيْرِ حَرَزٍ :  
فَلَا قُطِعَ عَلَيْهِ . وَيَضْمَنُ عَوَضَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ بلا نزاع .

وهو من مفردات المذهب .

وكذا - على الصحيح من المذهب - لو سرق ماشية من غير حرز .

قال المصنف ، والشارح : قاله أصحابنا .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .



وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
 وقدمه في الفروع ، وغيره .  
 وهو من مفردات المذهب .  
 وقيل : لا يضمن عوضها مرتين ، بل مرة واحدة .  
 وهو ظاهر كلام المصنف هنا .  
 وأما غير الشجر والنخل والماشية ، إذا سرقه من غير حرز : فلا يضمن عوضها إلا مرة واحدة . على الصحيح من المذهب .  
 قال المصنف ، والشارح : هذا قول أصحابنا ، إلا أبا بكر .  
 وقدمه في المنفى ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والرعاية .  
 وعنه : أن ذلك كالتمر والماشية .  
 اختاره أبو بكر ، والشيخ تقي الدين رحمه الله .  
 وجزم به في الحاوى الصغير .  
 وقدمه في المحرر ، والنظم ، والقواعد الفقهية ، وقالوا : نص عليه .  
 وهو من مفردات المذهب أيضاً .  
 وجزم به ناظمها في الزرع . وهو منها .  
 وقال في الأحكام السلطانية : وكذا لو سرق دون نصاب من حرز .  
 يعني أنها تضعف قيمتها .  
 قال الزركشى : وهو أظهر .  
فائدة : أطلق الإمام أحمد رحمه الله : أنه لا قطع على سارق في عام مجاعة .  
 وأنه يروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه <sup>(١)</sup> .  
 وقال جماعة من الأصحاب : ما لم يبيذله له ولو بثمان غال .  
 وقال في الترغيب : ما يحجب به نفسه .  
 (١) في عام الرمادة سنة ثمان عشرة من الهجرة .



قال المصنف ، والشارح ، عن كلام الإمام أحمد رحمه الله : يعني أن المحتاج إذا سرق ما يأكله : لا قطع عليه . لأنه كالمضطر .  
قالا : وهو محمول على من لا يجد ما يشتريه ، أو لا يجد ما يشتري به . فأما الواجد لما يأكله ، أو لما يشتريه وما يشتري به : فعليه القطع ، وإن كان باليمن الغالي . ذكره القاضى . واقتصر عليه .

قوله ﴿ الْخَامِسُ : انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ . فَلَا يَقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَلَا الْوَلَدُ مِنْ مَالِ أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَبُ وَالْأُمُّ فِي هَذَا سَوَاءٌ ﴾ .

وهذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .  
وجزم به القاضى ، والمصنف ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن البناء ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدّمه فى الفروع ، وغيره .  
وعنه : يختص عدم القطع بالأبوين ، وإن علوا .  
وهو ظاهر ما قطع به الخرقى .  
وقال الزركشى : وهو مقتضى ظواهر النصوص .

وظاهر كلامه فى الواضح : قطع السكل ، غير الأب .  
فأئدة : قوله ﴿ وَلَا الْعَبْدُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ ﴾ .  
وكذا لا يقطع السيد بالسرقه من مال عبده ، ولو كان مكاتباً .  
قال فى الفروع : فإن ملك وفاء ، فيتوجه الخلاف .

وقال فى الانتصار ، فيمن وارثه حر : يقطع ولا يقتل به . (١)



قوله ﴿وَلَا مُسْلِمٌ بِالسَّرْقَةِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَا مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ  
شَرِكَةٌ ، أَوْ لِأَحَدٍ يَمْنُ لَا يَقْطَعُ بِالسَّرْقَةِ مِنْهُ﴾ .  
لا خلاف في ذلك إذا كان حراً .

وأما إذا سرق العبد المسلم من بيت المال ، فظاهر كلام المصنف هنا : أنه  
لا يقطع . وهو ظاهر كلامه في الشرح .

وظاهر كلام المصنف قبل ذلك - وهو قوله « ولا العبد بالسرقه من مال  
سيده » - أنه يقطع بالسرقه من غير مال سيده . فدخل فيه بيت المال .

أو يقال : للسيد شبهة في بيت المال . وهذا عبده .

وقد قال في المحرر ، والرعائتين ، والحاوي الصغير : يقطع عبد مسلم بسرقة  
من بيت المال . نص عليه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في القواعد الأصولية .

وقال ابن عقيل في الفنون : عبد مسلم سرق من بيت المال : ينبغي أن لا يجب  
عليه القطع . لأن عبد المسلم له شبهة . وهو أن سيده لو افتقر عن نفقته ، ولم يكن  
للعبد كسب في نفسه : كانت نفقته في بيت المال . انتهى .

وجعل في المحرر ، ومن تبعه : سرقة عبد الوالد والولد ، ونحوهما : مثل سرقة  
العبد من بيت المال في وجوب القطع .

قال في القواعد الأصولية : وكلام غيره مخالف .

تنبيه : دخل في كلامه : لو سرق من مال وقف له فيه استحقاق . وهو صحيح  
فلا قطع بذلك بلا نزاع .

ولو سرق من غلة وقف ليس له فيه استحقاق : قطع . على الصحيح من  
المذهب .



وقيل : لا قطع عليه بذلك .  
قوله ﴿ وَهَلْ يُقَطَّعُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ الْآخَرِ الْحَرَزِ عَنْهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والمغنى ، والمحرز ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
إصراهما : لا يقطع .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر ، وغيره .  
قال في الفروع : اختاره الأكثر .  
وصححه في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح المحرز .  
وحزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
والرواية الثانية : يقطع .

فأيرة : لو منعها نفقتها ، أو نفقة ولدها ، فأخذتها : لم تقطع . قولاً واحداً .  
قاله في الترغيب وغيره .

وقال في المغنى ، وغيره : وكذا لو أخذت أكثر منها .  
وأما إذا سرق أحدهما من حرز مفرد : فإنه يقطع . قاله في التبصرة .  
قوله ﴿ وَيُقَطَّعُ سَائِرُ الْأَقَارِبِ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ أَقَارِبِهِمْ ﴾ .  
هذا المذهب .

حزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والزرکشی ، وغيرهم .  
وعنه : لا يقطع ذو الرحم المحرم .



قوله ﴿ وَيَقْطَعُ الْمُسْلِمُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ الذِّيِّ وَالْمُسْتَأْمَنِ . وَيُقْطَعَانِ بِسَرِقَةِ مَالِهِ ﴾ .

هذا المذهب . كقود وحد قذف . نص عليهما .  
وضمان متلف . وعليه أكثر الأصحاب .  
جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والزر كشي ، وغيرهم .  
وقيل : لا يقطع مستأمن .

اختاره ابن حامد ، كحد خمر وزنى . نص عليه بغير مسلمة .  
وقال في المنتخب للشيرازي : لا يقطعان بسرقة مال مسلم .

قوله ﴿ وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا ، وَادَّعَى أَنَّهَا مِلْكُهُ : لَمْ يُقْطَعْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في السكافي ، والشرح : هذا أولى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في الفروع : اختاره الآ أكثر .

وجزم به في منتخب الأدبي ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يقطع بحلف المسروق منه .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وعنه : لا يقطع إلا أن يكون معروفاً بالسرقة .

اختاره في الترغيب .

وأطلقهما في الهداية ، والخلاصة .



وأطلقهن في القواعد الفقهية .

فأمره : مثل ذلك - خلافا ومذهبا - لو ادعى أنه أذن له في دخوله .

وقطع في المحرر هنا بالقطع .

نقل ابن منصور : لو شهد عليه ، فقال : أمرني رب الدار أن أخرجه : لم يقبل منه .

قال في الفروع : ويتوجه مثله حد الزنى .

وذكر القاضي وغيره : لا يحد .

قوله ﴿ وَإِذَا سَرَقَ الْمُسْرُوقُ مِنْهُ مَالَ السَّارِقِ ، أَوْ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ مَالُ الْغَاصِبِ ، مِنْ الْحِرْزِ الَّذِي فِيهِ الْعَيْنُ الْمُسْرُوقَةُ ، أَوْ الْمَغْصُوبَةُ : لَمْ يَقْطَعْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يقطع إن تميز المسروق .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح .

قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْحِرْزِ ، أَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ مِنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ : قُطِعَ ، إِلَّا أَنْ يَعْجزَ عَنْ أَخْذِهِ مِنْهُ ، فَيَسْرِقَ قَدْرَ حَقِّهِ : فَلَا يَقْطَعْ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

اختاره أبو الخطاب في الهداية .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .



وقدمه أيضاً في الفروع .  
وصححه في تصحيح المحرر .  
وقال القاضي : يقطع مطلقا . بناء على أنه ليس له أخذ قدر دينه إذا عجز  
عن أخذه .

وجزم به في الوجيز .  
وقدمه في الخلاصة .  
وأطلقهما في المذهب ، والمحرر ، والنظم .  
فأورد : لو سرق المال المسروق ، أو المصوب أجنبي : لم يقطع . على الصحيح  
من المذهب .

وقيل : يقطع .  
قوله ﴿ وَمَنْ أَجْرَ دَارِهِ ، أَوْ أَعَارَهَا . ثُمَّ سَرَقَ مِنْهَا مَالَ الْمُسْتَعِيرِ  
أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ : قُطِعَ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي الترغيب : احتمال إن قصد بدخوله الرجوع في العارية لم : يقطع .  
وفي الفنون : له الرجوع بقوله ، لا بسرقة .  
على أنه يبطل بما إذا أعاره ثوبا وسرق ضمنه شيئا ولا فرق .  
قوله ﴿ السَّادِسُ : ثُبُوتُ السَّرْقَةِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ﴾ بلا نزاع .  
لكن من شرط قبول شهادتهما : أن يصفيا السرقة .  
والصحيح من المذهب : أنه لا تسمع البينة قبل الدعوى .  
قال في الفروع : والأصح لا تسمع قبل الدعوى .  
وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .  
قال في الرايتين ، والحاوي الصغير : ولا تسمع البينة قبل الدعوى في الأصح .



وقيل : تسمع .

تنبيه : اشتراط شهادة العدلين لأجل القطع .

أما ثبوت المال : فإنه يثبت بشاهد ويمين ، وبإقراره مرة . على ما يأتي .  
قوله ﴿ أَوْ إِقْرَارُهُ مَرَّتَيْنِ ﴾ .

ووصف السرقة ، بخلاف إقراره بالزنى . فإن في اعتبار التفصيل وجهين . قاله  
في الترغيب . بخلاف القذف لحصول التعيير . وهذا المذهب .  
أعنى أنه يشترط إقراره مرتين . ويكتفى بذلك . وعليه الأصحاب .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : في إقرار عبد أربع مرات - نقله مهنا - لا يكون المتاع عنده .  
نص عليه .

قوله ﴿ وَلَا يَنْزِعُ عَنْ إِقْرَارِهِ ، حَتَّى يَقْطَعَ ﴾ .

فإن رجع : قبل ، بلا نزاع . كحد الزنى .  
بخلاف ما لو ثبت ببينة . فإن رجوعه لا يقبل .  
أما لو شهدت على إقراره بالسرقة ، ثم جحد فقامت البينة بذلك : فهل يقطع  
نظراً للبينة ، أو لا يقطع نظراً للإقرار ؟ على روايتين .  
حكاهما الشيرازي .  
واقصر عليهما الزركشي .

قلت : الصواب أنه لا يقطع . لأن الإقرار أقوى من البينة عليه . ومع هذا  
يقبل إقراره عليه .

قوله ﴿ السَّابِعُ ﴾ : مُطَالَبَةُ الْمُسْرُوقِ مِنْهُ بِمَالِهِ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرق ، وغيره .



قال الزركشى : هذا المذهب المختار للخرقي ، والقاضي ، وأصحابه .  
قال فى الرايتين : وطلب ربه أو وكيله شرط فى الأصح .  
وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى المحرر ، والشرح ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقال أبو بكر فى الخلاف : ليس ذلك بشرط .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .  
واختارها الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال الزركشى : وهو قوى ، عملاً بإطلاق الآية الكريمة والأحاديث .  
وقال فى الرايتين - بعد حكاية الخلاف - : وإن قطع دون المطالبة أجزأ .  
وتقدم فى كتاب الحدود « ولو قطع يد نفسه بإذن المسروق منه » .  
فأمره : وكيل المسروق منه كهو . وكذا وليه .

وتقدم قريباً حكم سرقة الكفن .

قوله ﴿ وَإِذَا وَجَبَ الْقَطْعُ : قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مِفْصَلِ الْكَفِّ وَخُسِمَتْ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الحسم واجب .  
قدمه فى الفروع .

واختار المصنف ، والشارح : أن الحسم مستحب .  
ويأتى فى كلام المصنف قريباً « هل الزيت من بيت المال ، أو من مال السارق ؟ » .

فأمره : يستحب تعليق يده فى عنقه .

زاد فى البلغة ، والرايتين ، والحاوى : ثلاثة أيام إن رآه الإمام .  
قوله ﴿ فَإِنْ عَادَ حُبِسَ ، وَلَمْ يُقْطَعْ ﴾ .



يعنى : بعد قطع يده اليمنى ورجله اليسرى . وهذا المذهب بلا ريب .  
قال فى الفروع : هذا المذهب .  
واختاره أبو بكر ، والخرقى ، وأبو الخطاب فى خلافه ، وابن عقيل ،  
والشيرازى ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .  
وقدمه فى الخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ،  
والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه : تقطع يده اليسرى فى الثالثة ، والرجل اليمنى فى الرابعة .  
قال الزركشى : والذي يظهر : الرواية الثانية ، إن ثبتت الأحاديث . ولا تفرع  
عليها .

وقال فى الفروع : وقياس قول شيخنا - يعنى به الشيخ تقي الدين ابن تيمية  
رحمه الله - أن السارق كالشارب فى الرابعة - يقتل عنده إذا لم يقب بدونه . انتهى  
قلت : بل هذا أولى عنده ، وضرره أعم .

فعلى المذهب : يجلس فى الثالثة حتى يتوب ، كالمرة الخامسة . وهذا المذهب .  
وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وأطلق المصنف وجماعة الحبس . ومرادهم الأول .

وقال فى الإيضاح : يحبس ويعذب .

وقال فى التبصرة : يحبس أو يغرب .

قلت : التغريب بعيد .

وقال فى البلغة والراية : يعزرو ويحبس حتى يتوب .

فأمره : قوله ﴿ وَمَنْ سَرَقَ ، وَلَيْسَ لَهُ يَدٌ يُمْنَى : قُطِعَتْ رِجْلُهُ  
الْيُسْرَى ﴾ . بلا نزاع .

وكذا لو سرق وله يمنى ، لكن لا رجل له يسرى : فإن يده اليمنى تقطع



بلا نزاع . بخلاف ما لو كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى . فإنه لا يقطع ،  
لتعطيل منفعة الجنس ، وذهاب عضوين من شق .

ولو كان الذاهب يده اليسرى فقط ، أو يديه : ففي قطع رجله اليسرى وجهان  
قال في الفروع : بناء على العلتين .

قال في المغنى : أحصهما لا يجب القطع .

ولو كان الذاهب رجله ، أو يمناهما : قطعت يمينه . على الصحيح من  
المذهب .

قال في الفروع : قطعت في الأصح .

وقيل : لا تقطع .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ وَلَهُ يَمِينٌ ، فَذَهَبَتْ : سَقَطَ الْقَطْعُ . وَإِنْ  
ذَهَبَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى : لَمْ تُقْطَعْ يَدُهُ الْيُمْنَى . عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، وَتُقْطَعُ  
عَلَى الْأُخْرَى ﴾ .

قال في الفروع - تفريعا على الأولى - : ومن سرق وله يدين ، فذهبت  
هى أو يسرى يديه فقط ، أو مع رجله ، أو إحداها : فلا قطع . لتعاق القطع بها  
لوجودها كجناية تعلقت برقبته فمات .

وإن ذهبت رجلاه ، أو يمناهما . فقيل : يقطع كذهاب يسراها .

وقيل : لا ، لذهاب منفعة المشى .

وأطلقهما في الفروع .

وقال في الرعاية : وإن كان أقطع الرجلين ، أو يمناهما فقط : قطعت يمينه

عليهما .

يعنى : على الروايتين .

وقيل : بل على الثانية .



قوله ﴿وَإِنْ وَجِبَ قَطْعُ يُمْنَاهُ ، فَقَطَعَ الْقَاطِعُ يُسْرَاهُ عَمْدًا :  
فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ ۝﴾ .

وإن قطعها خطأ فعليه ديتها .

وفي قطع يمين السارق وجهان . وهما روايتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والهادي ، والمغني ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

أمرهما : يقطع .

جزم به في الوجيز .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

والثاني : لا يقطع . صححه في التصحيح ، والنظم .

قلت : قال في الهداية والمذهب : إذا قطع القاطع يسراه عمداً : أفيد من  
القاطع .

وهل تقطع يمينه أم لا ؟ على وجهين . أصله : هل يقطع أربعته ، أم لا ؟  
على روايتين .

فإن قطعها خطأ : أخذ من القاطع الدية .

وهل تقطع يمينه ؟ على وجهين . انتهى .

فظاهر هذا : أن الصحيح من المذهب : أنها لا تقطع ، لأن الصحيح من المذهب

أنه لو سرق مرة ثالثة : أن يسرى يديه لا تقطع ، كما تقدم .

وقال في الرعايتين ، وقيل : إن قطعها مع دهشة ، أو ظن أنها تجزىء : كفت .

وجزم به في الحاوي الصغير ، إلا أن يكون فيه سقط .

واختار المصنف ، والشارح : أن القطع يجزىء ولا ضمان .

وهو احتمال في الانتصار ، وأنه يحتمل تضمينه نصف دية .



قوله ﴿وَيَجْتَمِعُ الْقَطْعُ وَالضَّمَانُ، قُتِرَدَّ الْعَيْنُ الْمُسْرُوقَةُ إِلَى مَالِكِهَا،  
وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً: غَرِمَ قِيمَتَهَا وَقُطِعَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وفي الانتصار : لا غرم لهتك حرز وتخريبه .

قوله ﴿وَعَلَّ يَجِبُ الزَّيْتُ الَّذِي يُحْسَمُ بِهِ﴾ وكذا أجرة القطع  
﴿مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ مِنْ مَالِ السَّارِقِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والحرر ، والشرح .

أمرهما : يجب من مال السارق . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح الحرر .

وحزم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

قال في الرعايتين : يجب من مال السارق ، إن قلنا : هو احتياط له .

والوجه الثاني : يجب من بيت المال .

قدمه في الخلاصة .

قال في الرعايتين : وحزم في المغنى ، والكافي : أن الزيت من بيت المال

وقيل : من بيت المال ، إن قلنا : هو من تنمة الحد .

فأئرة : لو كانت اليد التي وجب قطعها سلاء ، فهي كالمعدومة . على ما تقدم

على إحدى الروايتين . فينتقل .

قدمه الناظم ، والكافي - وقال : نص عليه - وابن رزين في شرحه .

وعنه : يجزىء مع أمن تلفه بقطعها .



صححه في الرعايتين .  
وجزم به في المنور .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والحاوى ، والمحزر ، والفروع .  
وكذا الحكم لو ذهب معظم نفع اليد ، كقطع الأصابع كلها ، أو أربع منها .  
فإن ذهبت الخنصر والبنصر ، أو واحدة غيرهما : أجزاء . على الصحيح من  
المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح .  
وصححه الناظم .  
وقيل : لا تجزى .  
وأطلقهما في الفروع .  
وقيل : لا تجزى . إذا قطع الإبهام . وتجزى . إذا قطعت السبابة والوسطى .  
فإن بقى إصبعان ، فالصحيح من المذهب : أنه يجزى . قطعهما .  
صححه في المغنى ، والشرح ، والنظم .  
وقيل : لا يجزى .



## باب حد المحار بين

تنبيه : يحتمل قوله ﴿وَهُمُ الَّذِينَ يَعْرِضُونَ لِلنَّاسِ بِالسَّلَاحِ فِي الصَّحَرَاءِ﴾ ، فيَغْصِبُونَهُمُ الْمَالَ مُجَاهَرَةً .

ولو كان سلاحهم العصي والحجارة . وهو صحيح . وهو المذهب .  
قال في الفروع : والأصح وعصاً وحجر .  
قال في تجريد العناية : وهو الأظهر .  
وقطع به المصنف ، والشارح ، والزر كشي .  
وقيل : لا يعطون حكم قطاع الطريق .  
وهو ظاهر كلام المصنف هنا .  
قال في الرعاية الكبرى : والأيدى ، والعصى ، والأحجار : كالسلاح في وجه .

وقال في البلغة ، وغيرها : لو غصبوهم بأيديهم من غير سلاح : كانوا من قطاع الطريق .

فأمره : من شرطه : أن يكون مكلفاً ملتزماً . ليخرج الحربى .

تنبيه : قوله ﴿فِي الصَّحَرَاءِ﴾ .

كذا قال الأكثر .

وقال في الرعايتين : في صحراء بعيدة .

قوله ﴿وَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْبُنْيَانِ : لَمْ يَكُونُوا مُحَارِبِينَ . فِي

قَوْلِ الْخُرَقِيِّ﴾ .

وهو ظاهر كلامه .

قال في تجريد العناية : هو الأشهر .



وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية ،  
وغيرهم .

وقال أبو بكر : حكمهم في المصر والصحراء واحد .  
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
قال المصنف ، والشارح : وهو قول أبى بكر وكثير من أصحابنا .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هو قول الأكثرين .  
قال في القروع : اختاره الأكثر .  
قلت : منهم أبو بكر ، والقاضى ، والشرىف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ،  
والشيرازى .

وصححه في الخلاصة .  
وقدمه في القروع .  
وقيل : حكم المصر حكم الصحراء إن لم يُغَثَّ .  
وقاله القاضى في المجرد ، والشرح الصغير .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وهو ظاهر تعليل الشرىف أبى جعفر . ذكره في الطبقات .  
تنبيه : منشأ الخلاف : أن الإمام أحمد - رحمه الله - سئل عن ذلك ؟ فتوقف  
فيهم .

قوله ﴿ وَإِذَا قَدِرَ عَلَيْهِمْ ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ قَدْ قَتَلَ مَنْ يُكَافِئُهُ ،  
وَأَخَذَ الْمَالَ : قُتِلَ حَتْمًا ﴾ بلا نزاع .

ولا يزداد على القتل . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الكافى ، والوجيز ، وغيرهما .



قال الزركشى : هذا المذهب .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : أنه يقطع مع ذلك أولا .  
اختاره أبو محمد الجوزى .

وقيل : ويصلبون بحيث لا يموتون .  
قوله ﴿ وَصَلِبَ حَتَّى يَشْتَمَرَ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

منهم القاضى فى جامعه ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .  
وجزم به فى السكافى ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
قال الزركشى : هذا المذهب .

وقال أبو بكر : يصلب قدر ما يقع عليه اسم الصلب .  
وقال فى التبصرة : يصلب قدر ما يتمثل به ويعتبر .  
قلت : وهو أولى . وهو قريب من المذهب .  
وعند ابن رزين : يصلب ثلاثة أيام .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن الصلب بعد قتله . وهو صحيح . وهو المذهب .  
وعليه جمهور الأصحاب .  
وقيل : يصلب أولا .

وتقدم - فى كتاب الجنائز - عند قوله « ولا يصلى الإمام على الفال » أنه « هل  
يقتل أولا ؟ ثم يغسل ويصلى عليه ، ثم يصلب ، أو يصلب عقب القتل » .  
فأئمة : لو مات أو قتل قبل قتله للمحاربة : لم يصلب . على الصحيح من  
المذهب .

وقيل : يصلب .



قوله ﴿وَإِنْ قَتَلَ مَنْ لَا يُكَافِئُهُ﴾

يعنى : كولده والعبد والذى .

﴿فَهَلْ يُقْتَلُ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمغنى والبلغة ، والشرح ، والفروع ، والزرکشى .

إصداهما : يقتل . وهو المذهب .

صححه فى التصحيح .

قال فى تجريد العناية : يقتل على الأظهر .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يقتل .

قال الزركشى : هذا أمشى على قاعدة المذهب .

واختارها الشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازى .

وهو ظاهر ما جزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى .

قوله ﴿وَإِنْ جَنَى جَنَایَةً تُوجِبُ الْقَصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ : فَهَلْ

يَتَحْتَمُّ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما فى البلغة ، والحرر ، والفروع ، والكافى ، والهداية ، والخلاصة .

إصداهما : لا يتحتم استيفاؤه . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم .

وجزم به فى المنور .

وقدمه فى تجريد العناية .



والرواية الثانية : يتحتم .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايةين ، والحاوي الصغير .

وصححه في تصحيح الحرر .

وهما وجهان في السكافي ، والبلغة .

فانتهى

إمراهما : لا يسقط تحتم القتل على كلا الروایتين . ولا يسقط تحتم القود في

الطرف إذا كان قد قتل ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الحرر : ويحتمل عندي : أن يسقط تحتم قود طرف يتحتم قتله .

قال في الفروع : وذكر بعضهم هذا الاحتمال . فقال : يحتمل أن تسقط

الجنائية ، إن قلنا : يتحتم استيفائها .

وذكره بعضهم ، فقال : يحتمل أن يسقط تحتم القتل . إن قلنا : يتحتم في

الطرف ، وهذا وهم . وهو كما قال .

الثانية : قوله ﴿ وَحُكِّمُ الرَّدِّ حُكْمُ الْمُبَاشِرِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : وكذلك الطليع .

وذكر أبو الفرج : السرقة كذلك ، فردة غير مكلف كهو .

وقيل : يضمن المال أخذه .

وقيل : قراره عليه .

وقال في الإرشاد : من قاتل اللصوص ، وقتل : قتل القاتل فقط .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : يقتل الأمر كردء ، وأنه في السرقة كذلك

وفي السرقة في الانتصار : الشركة تلحق غير الفاعل به ، كردء مع مباشر .



وقال في المفردات : إنما قُطِع جماعة بسرقة نصاب للسعي بالفساد . والغالب من السعاة : قطع الطريق ، والتلصص بالليل والمشاركة بأعوان ، بعضهم يقتل أو يحمل ، أو يكثر ، أو ينقل . فقتلنا الكل أو قطعناهم حسما للفساد . انتهى . قوله ﴿ وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ أَلْمَالَ : قَتَلَ ﴾ .

يعنى : حتما مطلقا . وهذا المذهب بلا ريب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وقيل : يقتل حتما إن قتله لقصد ماله ، وإلا فلا . وقيل : في غير مكافئ .

فعلى المذهب : لا أثر لعفو ولى . فيعاني بها .

قوله ﴿ وَهَلْ يُصَلَّبُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة . إمرأهما : لا يصلب . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم . قال الزركشى : هذا المذهب .

والرواية الثانية : يصلب .

تنبيه : قوله ﴿ وَمَنْ أَخَذَ أَلْمَالَ ، وَلَمْ يَقْتُلْ : قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ، وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ ، وَحُسِمَتَا وَخُلِّي ﴾ .

يعنى : يكون ذلك حتما .



قال ابن شهاب وغيره : يجب أن يكون ذلك مرتباً ، بأن يقطع يده اليمنى أولاً ، ثم رجله اليسرى .

وجوزه أبو الخطاب ، ثم أوجبه . لكن لا يمكن تداركه .  
قوله ﴿ وَلَا يُقَطَّعُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ فِي مِثْلِهِ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وخرج عدم القطع من عدم اعتبار المكافأة .  
فأمره : من شرط قطعه : أن يأخذ من حرز .  
فإن أخذ من منفرد عن القافلة ونحوه : لم يقطع .  
ومن شرطه أيضاً : انتفاء الشبهة في المال المأخوذ .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ مَقْطُوعَةً ، أَوْ مُسْتَحَقَّةً فِي قِصَاصٍ ، أَوْ سَلَاءً : قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى . وَهَلْ تُقَطَّعُ يُسْرَى يَدَيْهِ ؟ يُبْنَى عَلَى الرَّوَائِثِ فِي قَطْعِ يُسْرَى السَّارِقِ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ ﴾

وهو بناء صحيح . فالمذهب هناك : عدم القطع . فكذا هنا . هذا هو الصحيح من المذهب .

قال في الفروع هنا - بعد أن قدم : أنه لا يقطع - وقيل : يقطع الموجود مع يده اليسرى .

وقال في البلغة ، وغيره : إن قطعت يمينه قوداً - واكتفى برجله اليسرى - ففي إيماله وجهان . انتهى .

#### فأمرناه

إمراهما : لو قطعت يسراه قوداً - وقلنا : تقطع يمينه كسرقة - : أمهل .

وإن عدم يسرى يديه : قطعت يسرى رجله .



ويخرج : لا تقطع ، كيمنى يديه ، في الأصح من الوجهين .  
الثانية : لو حارب مرة ثانية : لم تقطع أربعته . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : بلى .  
وأطلقهما في الحرر .

وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في السارق إذا سرق مرة ثالثة ، على ما تقدم .  
قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَقْتُلْ ، وَلَا أَخَذَ الْمَالَ : نُفِيَ وَشُرِّدَ . فَلَا يُتْرَكُ يَأْتِي  
إِلَى بَلَدٍ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
قال الزركشي : هذا المذهب المجزوم به عند القاضي ، وغيره .  
وقدme في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : أن نفيه تعزيره بما يردعه .  
وقال في التبصرة : يعزز ، ثم ينفي ويشرد .  
وعنه : أن نفيه حبسه .  
وفي الواضح ، وغيره ، رواية : نفيه طلبه .  
تفسير : ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب : دخول العبد في ذلك .  
وأنه ينفي .

وقد قال القاضي في التعليق : لاتعرف الرواية عن أصحابنا في ذلك .  
وإن سلمناه ، فالقصد من ذلك : كفه عن الفساد . وهذا يشترك فيه الحر  
والعبد . انتهى .



### فأمرناه

إصدارهما : تنفى الجماعة متفرقين . على الصحيح من المذهب . خلافا لصاحب التبصرة .

الثانية : لا يزال منفيًا حتى تظهر توبته . على الصحيح من المذهب .  
قدمه فى الفروع ، وغيره .  
وقيل : ينفى عاماً .

وذكرهما المصنف ، والشارح احتمالين . وقال : لم يذكر أصحابنا قدر مدة نفيم .

قوله ﴿ وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ : سَقَطَتْ عَنْهُ حُدُودُ اللَّهِ مِنَ الصَّلْبِ وَالْقَطْعِ وَالنَّفْيِ ، وَانْحِتَامِ الْقَتْلِ ﴾ .  
وهذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة .

وأطلق فى المبهج فى حق الله روايتين فى أول الباب . وقطع فى آخره بالقبول .  
قوله ﴿ وَأَخِذْ بِحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ : مِنَ الْأَنْفُسِ ، وَالْأَرْجَاحِ وَالْأَمْوَالِ . إِلَّا أَنْ يُعْفَى لَهُ عَنْهَا ﴾ .

قال فى الفروع - بعد أن ذكر حقوق الآدميين وحقوق الله ، فيمن تاب قبل القدرة عليه - : هذا فيمن تحت حكمنا .

ثم قال : وفى خارجى ، و باغ ومرتد ، ومحارب : الخلاف فى ظاهر كلامه .  
قاله شيخنا ، يعنى : به الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقيل : تقبل توبته بليونة .

وقيل : وقرينة .

وأما الحربى الكافر : فلا يؤخذ بشيء فى كفره إجماعاً .



قوله ﴿وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدٌّ لِلَّهِ سِوَى ذَلِكَ - مثل : الشرب ،  
والزنا ، والسرقه ، ونحوها - فَتَابَ قَبْلَ إِقَامَتِهِ : لَمْ يَسْقُطْ ۝﴾ .

هذا إحدى الروايتين .

وذكره أبو بكر في المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به الأدمى في منتخبه .

وعنه : أنه يسقط بمجرد التوبة قبل إصلاح العمل .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ونظم المفردات ، وغيرهم .

وقده في المحرر ، والفروع .

وصححه في النظم ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والكافي ، والهادى ، والشرح ، والبلغة ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ،

وغیرهم .

وعنه : إن ثبت الحد ببينة : لم يسقط بالتوبة .

ذكرها ابن حامد ، وابن الزاغونى ، وغيرهما .

وجزم به في المحرر . ولما أطلق الثبوت .

ويأتى في أواخر « باب الشهادة على الشهادة » إذا تاب شاهدا الزور قبل

التعزير : هل يسقط عنه ، أم لا ؟

فعلى هذه الرواية ، والرواية الأولى : يسقط فى حق محارب تاب قبل القدرة .

قال فى الفروع : ويحتمل أن لا يسقط ، كما قبل الحاربه .



وقال في الحرر : لا يسقط بإسلام ذمي ومستأمن . نص عليه .  
وذكره ابن أبي موسى في الذمي .  
ونقل فيه أبو داود عن الإمام أحمد رحمه الله .  
قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : أن فيه الخلاف .  
ونقل أبو الحارث : إن أكره ذمي مسامة ، فوطئها : قتل . ليس على هذا  
صالحوا . ولو أسلم هذا حد ، وجب عليه .

فدل أنه لو سقط بالتوبة : سقط بالإسلام . لأن التائب وجب عليه أيضاً .  
وأنه أوجب بناءً على أنه لا يسقط بالتوبة . فإنه لم يصرح بتفرقة بين إسلام وتوبة  
ويتوجه رواية مخرجة من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم . لأنه حد سقط  
بالإسلام .

واختار صاحب الرعاية : يسقط .

وقال في عيون المسائل - في سقوط الجزية بإسلام - إذا أسلم : سقطت عنه  
العقوبات الواجبة بالكفر . كالقتل وغيره من الحدود .

وفي المبهج احتمال : يسقط حد زنى ذمي . ويستوفى حد قذف . قاله الشيخ  
تقي الدين رحمه الله .

وفي الرعاية : الخلاف .

وهو معنى ما أخذه القاضى ، وأبو الخطاب ، وغيرهما من عدم إعلامه ، وصحة  
توبته : أنه حق لله .

وقال في التبصرة : يسقط حق آدمى لا يوجب مالا ، وإلا سقط إلى مال .

وقال في البلغة : في إسقاط التوبة في غير المحاربة ، قبل القدرة وبعدها :

روايتان .

قوله - في الرواية الثانية التي هي المذهب - « وعنه أنه يسقط بمجرد التوبة قبل



إصلاح العمل » فلا يشترط إصلاح العمل مع التوبة . بل يسقط بمجرد التوبة . وهذا الصحيح على هذه الرواية .

قال الشارح : هذا ظاهر قول أصحابنا .

قال في الكافي : قال أصحابنا : ولا يعتبر إصلاح العمل مع التوبة في إسقاط الحد وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع . وقيل : ويعتبر أيضاً صلاح عمله مدة .

وعلى المذهب أيضاً - وهو سقوط الحد بالتوبة - فقيل : يسقط بها قبل توبته . جزم به في الحرر ، والوجيز .

وقيل : قبل القدرة .

وقيل : قبل إقامته .

[ وأطلقهن في الفروع .

وقال في الكافي ، والرعاية الكبرى : ويحتمل أن يعتبر إصلاح العمل مدة يتبين فيها صحة توبته .

وقال في الرعاية الصغرى ، والحاوى - في سقوط حد الزانى ، والشارب ، والسارق ، والقاذف بالتوبة قبل إقامة الحد ، وقيل : قبل توبته - روايتان <sup>(١)</sup> .

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والكافي ، والهادى ، والمصنف هنا ، وغيرهم .

بل هو ظاهر كلام الأصحاب ، كما قال في المغنى .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

وأطلقهما في الفروع .

وفي بحث القاضى : التفرقة بين علم الإمام بهم أولاً .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : تقبل ولو في الحد . فلا يكمل ، وأن هرب فيه توبة .

قوله ﴿ وَمَنْ أُرِيدَتْ نَفْسُهُ ، أَوْ حُرْمَتُهُ ، أَوْ مَالُهُ : فَلَهُ الدَّفْعُ عَنْ ذَلِكَ بِأَسْهَلِ مَا يَعْلَمُ دَفْعَهُ بِهِ ﴾ .  
هذا أحد الوجهين .

واختاره صاحب المستوعب ، والمصنف ، والشارح .  
وجزم به الزركشي .

وقيل له : الدفع عن ذلك بأسهل ما يقلب على ظنه أنه يندفع به . وهذا المذهب جزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرها .

وقاله في الترغيب ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : ليس له ذلك ، إذا أمكنه هرب أو احتباء ونحوه .

جزم به في المستوعب .

وقيل له : المناشدة .

وذكر جماعة - منهم : المصنف - له دفعه بغير الأسهل ابتداءً . إن خاف أن يبدده .

قلت : وهو الصواب .

قال بعضهم : أو يجهله .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا بِالْقَتْلِ : فَلَهُ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وخرج الحارثي قولاً بالضمان ، من ضمان الصائل في الإحرام . على قول أبي بكر .



وفي عيون المسائل - في الغصب - : لو قتل دفعاً عن ماله : قُتِلَ . ولو قتل دفعاً عن نفسه : لم يقتل . نقله عنه في الفروع .

وفي الفصول : يضمن من قتل دفعاً عن نفس غيره ، ومال غيره . قوله ﴿ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المحرر ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم . الدفع عن نفسه ، لا يخلو إما أن يكون في فتنة ، أو في غيرها . فإن كان في غير فتنة ففيه روايتان .

إحدهما : يلزمه الدفع عن نفسه . وهو المذهب .

قال في الفروع : ويلزمه الدفع عن نفسه . على الأصح .

قال في التبصرة : يلزمه في الأصح .

وجزم به في الوجيز .

والرواية الثانية : لا يلزمه الدفع .

قدمه في الشرح ، ونهاية المبتدئ ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وإن كان في فتنة : فالصحيح من المذهب : أنه لا يلزمه الدفع عنها .

اختره المصنف ، والشارح .

وقدمه في الفروع .

وعنه : يلزمه .

وعنه : يلزمه إن دخل عليه منزله .

وعنه : يحرم والحالة هذه .

فوائد

منها : يلزمه الدفع عن حرمة . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

واختره المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والنظم .



وقدومه في الفروع .  
وقيل : لا يلزمه .  
قدمه في نهاية المبتدى ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
ومنها : لا يلزمه الدفع عن ماله . على الصحيح من المذهب .  
قال في الفروع : ولا يلزمه عن ماله في الأصح .  
واختاره المصنف ، والشارح .  
وجزم به في الوجيز ، والنظم .  
وقدومه في نهاية المبتدى ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وعنه : يلزمه .  
قال في التبصرة : يلزمه في الأصح .  
ومنها : لا يلزمه حفظ ماله عن الضياع والهلاك . على الصحيح من المذهب .  
ذكره القاضى وغيره .  
وقدومه في الفروع ، وغيره .  
وقال في التبصرة : يلزمه على الأصح .  
وقال في نهاية المبتدى : يجوز دفعه عن نفسه ، وحرمة ، وماله ، وعرضه .  
وقيل : يجب .  
ومنها : له بذل المال .  
وذكر القاضى : أنه أفضل ، وأن حنبلا نقله .  
وقال في الترغيب : المنصوص عنه : أن ترك قتاله عنه أفضل .  
وأطلق روايتى الوجوب في السكل ، ثم قال : عندى ينتقض عهد الذمى .  
قال في الفروع : وما قاله في الذمى مراد غيره .  
ونقل حنبلى - فيمن يريد المال - أرى دفعه إليه ، ولا يأتى على نفسه . لأنها  
لا عوض لها .



ونقل أبو الحارث لا بأس .

ومنها : أنه يلزمه الدفع عن نفس غيره . على الصحيح من المذهب .

ذكره القاضى ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وكإحيائه ببذل طعامه .

ذكره القاضى ، وغيره أيضاً .

واختار صاحب الرعاية : يلزمه مع ظن سلامة الدافع . وكذا ماله مع ظن

سلامتهما .

وذكر جماعة : يجوز مع ظن سلامتهما ، وإلا حرم .

وقيل - فى جوازهما عنهما وعن حرمة - : روايتان .

نقل حرب الوقف فى مال غيره .

ونقل أحمد الترمذى ، وغيره : لا يقاتله . لأنه لم يبيع له قتله لمال غيره .

وأطلق صاحب التبصرة ، والشيخ تقي الدين : لزومه عن مال غيره .

قال فى التبصرة : فإن أبى أعلم مالـه . فإن عجز : لزمته إعانته .

وتقدم كلامه فى الفصول .

وجزم أبو المعالى بلزوم دفع حربى وذمى عن نفسه ، وبإباحته عن ماله وحرمة

وعبد غيره وحرمة .

وأن فى إباحته عن مال غيره وصلاة خوف لأجله : روايتين . ذكرهما

ابن عقيل .

وقال فى المذهب : وهل يجوز لغير المطلوب أن يدفع عنه من أراد نفسه ،

أو يجب ؟ على وجهين .

أما دفع الإنسان عن مال غيره : فيجوز ، ما لم يفض إلى الجناية على نفس

الطالب أو شىء من أعضائه ، انتهى .



ومنها : لو ظلم ظالم ، فنقل ابن أبي حرب : لا يعينه حتى يرجع عن ظلمه .  
ونقل الأثرم : لا يعجبني أن يعينوه ، أخشى أن يجترى يدعوه حتى ينكسر .  
واقصر عليهما الخلال وصاحبه .

وسأله صالح - فيمن يستغيث به جاره - ؟ قال : يكره أن يخرج إلى صيحة  
بالليل ، لأنه لا يدري ما يكون .

قال في الفروع : وظاهر كلام الأصحاب فيهما خلافة . وهو أظهر في الثانية .  
انتهى .

قوله ﴿ وَسَوَاءٌ كَانَ الصَّائِلُ آدَمِيًّا أَوْ بَيْهِيْمَةً ﴾ وهذا المذهب عامة

قال المصنف ، والشارح : الأولى من الروایتين في البهيمة : وجوب الدفع إذا  
أمكنه ، كما لو خاف من سيل أو نار ، وأمكنه أن يتنجى عن ذلك . وإن أمكنه  
الهرب : فالأولى يلزمه .

وقال في الترغيب : البهيمة لحرمة لها فيجب .

قال في الفروع : وما قاله في البهيمة متجه .

فأمره : لو قتل البهيمة - حيث قلناه قتلها - فلا ضمان عليه . على الصحيح

من المذهب . وعليه الأصحاب .

وتقدم ذلك في أواخر « الفصص » في كلام المصنف .

قال في القواعد الأصولية : هكذا جزم به الأصحاب في « باب الصائل » فيما

وقفت عليه من كتبهم .

وقال أبو بكر عبد العزيز في التلخيص : إذا قتل صائلا عليه ، فعليه الجزاء .

وذكر صاحب الترغيب قرعاً في حالة .

أمرهما : لو حال بين المضطر وبين الطعام بهيمة لا تندفع إلا بالقتل : جاز له

قتلها . وهل يضمنها ؟ على وجهين .



الفرع الثاني : لو تدرج إناء من علو على رأس إنسان ، فسكسره دفعاً عن نفسه بشيء التقاه به ، فهل بضمنه ؟ على وجهين مع جواز دفعه .

وذكر في الترغيب - في «باب الأطعمة» - أن المضطر إلى طعام الغير وصاحبه مستغن عنه ، إذا قتله المضطر فلا ضمان عليه ، إذا قلنا : بجواز مقاتلته .

ويأتي في كلام المصنف في آخر «باب الأطعمة» جواز قتاله .

وخرج الحارثي - في «كتاب الغصب» - ضمان الصائل على قول أبي بكر في ضمان الصيد الصائل على المحرم .

قوله ﴿فَإِذَا دَخَلَ رَجُلٌ مَنْزِلَهُ مُتَلَصِّصًا ، أَوْ صَائِلًا : فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا ذَكَرْنَا﴾ فيما تقدم .

قوله ﴿وَإِنْ عَضَّ إِنْسَانٌ إِنْسَانًا ، فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ ، فَسَقَطَتْ ثَنَائِيَّاهُ : ذَهَبَتْ هَدْرًا﴾ .

وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال جماعة من الأصحاب : ينتزعا بالأسهل فالأسهل ، كالصائل .

تنبيه : محل ذلك إذا كان العض محرماً .

قوله ﴿وَإِنْ نَظَرَ فِي بَيْتِهِ مِنْ خِصَاصِ الْبَابِ ، أَوْ نَحْوِهِ ، فَحَذَفَ عَيْنَهُ فَفَقَّأَهَا : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال ابن حامد : يدفعه بالأسهل فالأسهل ، كالصائل . فينذره أولاً ، كمن

استرق السمع ، لا يقصد أذنه بلا إنذار . قاله في الترغيب .



تنبيهان

الأول : ظاهر كلامه : أنه سواء تعمد الناظر أو لا . وهو صحيح ، إذا ظنه صاحب البيت متعمدا .

وقال في الترغيب : أو صادف الناظر عورة من محارمه .

وقال في المغنى - في هذه الصورة - : ولو خلت من نساء .

الثاني : مفهوم كلامه : أن الباب لو كان مفتوحا ، ونظر إلى من فيه : ليس له رمية . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وقاله في القواعد الأصولية .

وقدمه في الفروع .

وقيل : هو كالنظر من خصائص الباب . جزم به بعضهم .

فأمره : لو تسمع الأعمى على من في البيت : لم يحز طعن أذنه . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه في القواعد الأصولية .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

واختار ابن عقيل طعن أذنه . وقال : لاضمان عليه .

تنبيه : قال في القواعد الأصولية : هكذا ذكره الأصحاب « الأعمى إذا تسمع »  
وحكوا فيه القولين .

قال : والذي يظهر أن تسمع البصير يلحق بالأعمى . على قول ابن عقيل .  
سواء كان أعمى ، أو بصيراً . انتهى .

قلت : وهو الصواب . والذي يظهر : أنه مرادهم .

وإنما لم يذكره حملا على الغالب . لأن الغالب من البصير لا يسمع . والعلة جامعة لهما . والله أعلم .



## باب قتال أهل البغي

فأمرناه

إمامهما : نصب الإمام : فرض كفاية .

قال في الفروع : فرض كفاية على الأصح .

فن ثبتت إمامته بإجماع ، أو بنص ، أو باجتهاد ، أو بنص من قبله عليه .  
وإنما متعين لها : حرم قتاله .

وكذا لو قهر الناس بسيفه . حتى أذعنوا له ودعوه إماماً .

قاله في الكافي وغيره .

وذكره في الرعاية رواية ، وقدم أنه لا يكون إماماً بذلك .

وقدم روايتان في الأحكام السلطانية .

فإن بوبع لاثنتين : فالإمام الأول .

قاله في نهاية ابن رزين ، وتجريد العناية ، وغيرهما .

ويعتبر كونه قرشياً حراً ذكراً عدلاً عالماً كافياً . ابتداءً ودواماً .

قاله في نهاية ابن رزين وغيره .

ولو تنازعها اثنان متكافئان في صفات الترجيح : قدم أحدهما بالقرعة .

قال القاضي : هذا قياس المذهب ، كالأذان .

الثانية : هل تصرف الإمام عن الناس بطريق الوكالة لهم ، أم بطريق الولاية ؟

فيه وجهان .

وخرج الآمدى روايتين ، بنا على أن خطأه : هل هو في بيت المال . أو على

عاقلته ؟

فأما واختار القاضي في خلافه : أنه متصرف بالوكالة لعمومهم .

وذكر في الأحكام السلطانية : روايتين في انعقاد إمامته بمجرد القهر .



قال في القاعدة الحادية والستين : وهذا يحسن أن يكون أصلاً للخلاف في  
الولاية والوكالة أيضاً .

وينبغي على هذا الخلاف انعزاله بالعزل .  
ذكره الأمدى .

فإن قلنا « هو وكيل » فله عزل نفسه .  
وإن قلنا « هو وال » لم ينعزل بالعزل ، ولا ينعزل بموت من تابعه .  
وهل لهم عزله ؟ إن كان بسؤاله : فحكمه حكم عزل نفسه . وإن كان بغير  
سؤاله : لم يحز بغير خلاف . ذكره القاضى ، وغيره .

#### تغييرات

أمرها : ظاهر قوله ﴿ وَهُمْ الَّذِينَ يُخْرِجُونَ عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلِ  
سَائِغٍ ﴾ .

أنه سواء كان الإمام عادلاً أو لا . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجوز ابن عقيل ، وابن الجوزى الخروج على إمام غير عادل ، وذكرنا خروج  
الحسين على يزيد لإقامة الحق .

وهو ظاهر كلام ابن رزين على ما تقدم .  
قال في الفروع : ونصوص الإمام أحمد رحمه الله : أن ذلك لا يحل ، وأنه  
بدعة مخالف للسنّة . وأمره بالصير . وأن السيف إذا وقع عمت الفتنة ، وانقطعت  
السبل . ففسك الدماء ، وتستباح الأموال ، وتنتهك المحارم .

الثانى : مفهوم قوله ﴿ وَلَهُمْ مَنَعَةٌ وَشَوْكَةٌ ﴾ .

أنهم لو كانوا جمعاً يسيراً : أنهم لا يعطون حكم البغاة . وهو صحيح . وهو  
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .



وقدمه في الفروع ، وغيره .  
بل حكمهم حكم قطاع الطريق .  
وقال أبو بكر : هم بغاة أيضاً .  
وهو رواية ذكرها أبو الخطاب .  
الثالث : ظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه سواء كان فيهم واحد مطاع أولا .  
وأنهم سواء كانوا في طرف ولايته أو وسطها . وهو صحيح . وهو المذهب . وهو  
ظاهر كلام الأصحاب . وقدمه في الفروع .  
وقال في الترغيب : لا تتم شوكتهم إلا وفيهم واحد مطاع ، وأنه يعتبر  
كونهم في طرف ولايته .

وقال في عيون المسائل : تدعو إلى نفسها ، أو إلى إمام غيره .  
قوله ﴿ وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُرَاسِلَهُمْ ، وَيَسْأَلَهُمْ : مَا يَنْقُمُونَ مِنْهُ ؟  
وَيُرِيْلَ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ مَظْلَمَةٍ ، وَيَكْشِفَ مَا يَدْعُوْنَهُ مِنْ شُبْهَةٍ ﴾  
بلا نزاع .

قوله ﴿ فَإِنْ قَاءُوا وَإِلَّا قَاتِلَهُمْ ﴾ .  
يعنى : إذا كان يقدر على قتالهم . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقال المصنف ، والشيخ تقي الدين رحمهما الله : له قتل الخوارج ابتداء .  
وتتمة الجريح .

قال في الفروع : وهو خلاف ظاهر رواية عبدوس بن مالك .  
وقال المصنف في المعنى ، والشارح - في الخوارج - : ظاهر قول المتأخرين  
من أصحابنا : أنهم بغاة . لهم حكمهم ، وأنه قول جمهور العلماء .  
قال في الفروع : كذا قال . وليس بمرادهم ، لذكرهم كفرهم وفسقهم .  
بخلاف البغاة .



قال في السكافي : ذهب فقهاء أصحابنا إلى أن حكم الخوارج حكم البغاة .  
وذهب طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار ، حكمهم حكم المرتدين . انتهى ..  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يفرق جمهور العلماء بين الخوارج والبغاة  
المتأولين . وهو المعروف عن الصحابة رضي الله عنهم . وعليه عامة أهل الحديث ،  
والفقهاء ، والمتكلمين ، ونصوص أكثر الأئمة وأتباعهم .

قال في الفروع : واختيار شيخنا يخرج على وجه من صوب غير معين .  
أو وقف . لأن علياً رضي الله عنه هو المصيب . وهي أقوال في مذهبنا .

وقال في الرعاية الكبرى : الخوارج بغاة مبتدعة . يكفرون من أتى كبيرة .  
ولذلك طعنوا على الأئمة ، وفارقوا الجماعة ، وتركوا الجمعة . ومنهم : من كفر  
الصحابة رضي الله عنهم وسائر أهل الحق ، واستحل دماء المسلمين وأموالهم .

وقيل : هؤلاء كفار كالمتردين . فيجوز قتلهم ابتداءً وقتل أسيرهم ، واتباع  
مدبرهم . ومن قدر عليه منهم استتيب . فإن تاب وإلا قتل . وهو أولى . انتهى .  
قلت : وهو الصواب .

قال الزركشي : الخوارج الذين يكفرون بالذنب ، ويكفرون عثمان ، وعلياً ،  
وطلحة ، والزبير رضي الله عنهم ، ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم - فيهم  
روايتان . حكاهما القاضي في تعليقه .

إحداها : هم كفار .

والثانية : لا يحكم بكفرهم .

نفيه : قوله ﴿ فَإِنْ فَعَلُوا وَإِلَّا قَاتِلْهُمْ الْإِمَامُ ﴾ .

يعنى وجوباً .

جزم به في المعنى ، والشرح ، والقاضي ، وغيرهم .

قال الزركشي : ظاهر قصة الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وقوله عليه أفضل



« الصلاة والسلام » ستكون فتنة » يقتضى : أن القتال لا يجب . ومال إليه .  
قوله ﴿ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِينَ عَلَيْهِمْ بِسِلَاحِهِمْ وَكَرَاعِهِمْ ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى : بسلاح البغاة وكراعهم . صرح به الأصحاب . وهما روايتان .  
وأطلقهما فى الهدية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ،  
والحرر ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والحاوى .  
أمرهما : لا يجوز إلا عند الضرورة . وهو المذهب .  
صححه فى التصحيح ، والنظم ، والرعايتين .  
وقدمه فى الفروع .

والثانى : يجوز مطلقاً . جزم به فى الوجيز .  
فأمره : المراهق منهم والعبد : كالخيل . قاله فى الترغيب .

قوله ﴿ وَلَا يَتَّبِعُ لَهُمْ مُدْبِرٌ ، وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحٍ ﴾ .  
اعلم أنه يحرم قتل مدبرهم وجريحهم . بلا نزاع .  
ولا يتبع مدبرهم . على الصحيح من المذهب مطلقاً .  
وقيل : فى آخر القتال . ذكره فى الرعايتين .  
قلت : يتوجه أن يقال : إن خيف من اجتماعهم ورجوعهم تبعهم .  
فعلى المذهب : إن فعل ، فى القود وجهان .

وأطلقهما فى المغنى ، والكافى ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والفروع .  
أمرهما : يقاد به . وهو ظاهر كلام المصنف ، والشارح الآتى .  
وقدمه ابن رزین فى شرحه .

والثانى : لا يقاد به .  
قلت : وهو الصواب . لاختلاف العلماء فى ذلك . فأتبع شبهة .



فأمره : قال في المستوعب : المدبر من انكسرت شوكته ، لا المتحرف إلى موضع .

وقال في المغنى ، والشرح : يحرم قتل من ترك القتال .  
قوله ﴿ وَمَنْ أَسْرَ مِنْ رِجَالِهِمْ : حُبْسَ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَرْبُ ، ثُمَّ يُرْسَلُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهما .  
وقيل : يخلى إن أمن عوده .  
وقال في الترغيب : لا يرسل مع بقاء شوكتهم .  
قلت : وهو الصواب .  
ولعله مراد من أطلق .  
فعلى هذا : لو بطلت شوكتهم ، لسكن يتوقع اجتماعهم في الحال : ففي إرساله وجهان

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
قلت : الصواب عدم إرساله .  
وقيل : يجوز حبسه ليخلى أسيرنا .  
قوله ﴿ فَإِنْ أَسْرَ صَبِيٌّ ، أَوْ امْرَأَةٌ . فَبَلَ يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ ، أَوْ يُخَلَّى فِي الْحَالِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجا .



أمرهما : يفعل به كما يفعل بالرجل . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يخلى في الحال .

صححه المصنف ، والشارح .

قلت : الصواب النظر إلى ما هو أصلح من الإمساك والإرسال .

ولعل الوجهين مبنيان على ذلك .

قوله ﴿ وَلَا يَضْمَنُ أَهْلُ الْعَدْلِ مَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْهِمْ حَالُ الْحَرْبِ ، مِنْ

نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ﴾ بلا نزاع .

وتقدم في كفارة القتل : هل يجب على القاتل كفارة أم لا ؟

وقوله ﴿ وَهَلْ يَضْمَنُ الْبُعَاةُ مَا أَتْلَفُوهُ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ فِي الْحَرْبِ ؟

عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادي

والمحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

إمراهما : لا يضمنون . وهو المذهب .

صححه في المعنى ، والشرح ، والنظم .

قال الزركشي : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في المنور ، والمنتخب ، وغيرهما .

وقدمه في الكافي ، والفروع ، وغيرهما .

قلت : فيعالي بها .



والرواية الثانية : يضمنون .

صححه في التصحيح ، والخلاصة .

وجزم به في الوجيز .

فعلى الرواية الثانية : فى القود وجهان .

وأطلقهما فى الفروع .

قال فى الرعاية الكبرى ، قلت : إن ضمن المال احتمل القود وجهين . انتهى

قلت : الصواب وجوب القود .

والوجهان أيضاً فى تحتم القتل بعدها . قاله فى الفروع .

فأمره : قوله ﴿ وَمَا أَخَذُوا فِي حَالِ امْتِنَاعِهِمْ - مِنْ زَكَاةٍ ، أَوْ خَرَجٍ ،  
أَوْ جَزِيَّةٍ - : لَمْ يَعْذُ عَلَيْهِمْ ، وَلَا عَلَى صَاحِبِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يجزىء دفع الزكاة إلى الخوارج والبيعة .

نص عليه فى الخوارج ، إذا غلبوا على بلد ، وأخذوا منه العشر : وقع موقعه .

قال القاضى فى الشرح : هذا محمول على أنهم خرجوا بتأويل .

وقال فى موضع : إنما يجزىء أخذهم إذا نصبوا لهم إماماً .

قال فى الفروع : وظاهر كلامه فى موضع من الأحكام السلطانية : أنه لا يجزىء

الدفع إليهم اختياراً .

وعن الإمام أحمد رحمه الله التوقف فيما أخذه الخوارج من الزكاة .

وقال القاضى ، وقد قيل : تجوز الصلاة خلف الأئمة الفساق . ولا يجوز دفع

الأعشار والصدقات إليهم ، ولا إقامة الحدود .

وعن الإمام أحمد رحمه الله : نحوه .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى ذِمِّيٌّ دَفْعَ جَزِيَّتِهِ إِلَيْهِمْ : لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .



وفيه احتمال : تقبل بلا بينة إذا كان بعد الحول .  
قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَىٰ إِنْسَانٌ دَفْعَ خَرَاஜِهِ إِلَيْهِمْ . فَبَلِّغْهُمْ قَوْلَهُ بِمَا كَانُوا عَلَىٰ الْوَعْدِ ﴾ .  
عَلَىٰ وَجْهَيْنِ ۖ

عبارته في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة : كذلك .  
فقد يقال : شمل كلامه مسألتين .  
أمرهما : إذا كان مسلماً وادَّعى ذلك ، فأطلق في قبول قوله بلا بينة  
وجهين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ،  
والكافي ، والشرح ، والفروع ، والزرکشی .  
أمرهما : لا يقبل إلا ببينة . صححه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .  
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .  
والوجه الثاني : يقبل مع يمينه . صححه في النظم .  
وجزم به في المنور .

المسألة الثانية : إذا كان ذمياً . وأطلق في قبول قوله بلا بينة وجهين .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،  
والرعاية الكبرى .  
أمرهما : لا يقبل . وهو المذهب . صححه في التصحيح ، ومختاراً ،  
وجزم به في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، والوجيز ،  
ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والزرکشی ، وغيرهما .  
والوجه الثاني : يقبل قوله مع يمينه . جزم به في المنور .



وهو ظاهر ما صححه في النظم .  
قال الزركشي وغيره ، وقيل : يقبل بعد مضي الحول .  
قوله ﴿ وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ ، وَلَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ إِلَّا مَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ ﴾ .

هذا المذهب فيهما . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمحرم ، والنظم ، والوجيز ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
وقد مه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال ابن عقيل : تقبل شهادتهم . ويؤخذ عنهم العلم ، ما لم يكونوا دعاة .  
ذكره أبو بكر .

وذكر في المغني ، والترغيب ، والشرح : أن الأولى رد كتابه قبل الحكم به .  
وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن ابن عقيل وغيره فسقوا البغاة .  
فأئمة : لو ولي الخوارج قاضياً : لم يجز قضاؤه عند الأصحاب .  
وفي المغني ، والشرح : احتمال بصلحة قضاء الخارجى ، دفعاً للضرر . كما  
لو أقام الحد ، أو أخذ جزية وخراجاً وزكاة .

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ الذِّمَّةِ ، فَاَعَانُوهُمْ : انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ .  
إِلَّا أَنْ يَدْعُوا أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهِمْ مَعُونَةَ سِنِ اسْتِعَانِ بِهِمْ مِنَ  
الْمُسْلِمِينَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ : فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ ﴾ .

إذا قاتل أهل الذمة مع البغاة ، فلا يخلو : إما أن يدعوا شبهة أو لا .  
فإن لم يدعوا شبهة - كما ذكره المصنف وغيره - انتقض عهدهم . على الصحيح  
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .



والهادى ، والبلغة ، والمحرم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقدمه فى الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقيل : لا ينتقض .

فعلى المذهب : يصيرون كأهل الحرب .

وعلى الثانى : يكون حكمهم حكم البغاة .

وعلى الثانى أيضاً : فى أهل عدل وجهان .

قال فى الفروع ، وقيل : لا ينتقض عهدهم . ففى أهل عدل وجهان . انتهى .

قلت : الذى يظهر أن العكس أولى . وهو أنهم إذا قاتلوا مع البغاة - وقلنا :

ينتقض عهدهم - فهل ينتقض عهدهم إذا قاتلوا مع أهل العدل ؟ هذا ما يظهر .

وإن ادعوا شبهة - كظنهم وجوبه عليهم - ونحوه : لم ينتقض عهدهم . على

الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال فى الترغيب : فى نقض عهدهم وجهان .

قوله ﴿ وَيَغْرَمُونَ مَا أَتْلَفُوا مِنْ أَنْفُسٍ وَمَالٍ ﴾ .

يعنى : أهل الذمة إذا قاتلوا . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به أكثرهم . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والمحرم ، والنظم ، والرعاية الصغرى ،

والحاوى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقال فى الفروع : ويضمنون ما أتلّفوه فى الأصح .

وقدمه فى الرعاية الكبرى .

وقيل : لا يضمنون .

وقال فى الرعاية الكبرى ، قلت : وإن انتقض عهدهم : فلا يضمن .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ الْحَرْبِ ، وَأَمَّنُوهُمْ : لَمْ يَصِحَّ

أَمَانُهُمْ ، وَأُيِّحَ قَتْلُهُمْ ﴾ .



يعنى : لغير الذين آمنوهم . فأما الذين آمنوهم : فلا يباح لهم ذلك . وهو ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأَى الْخَوَارِجَ ، وَلَمْ يَحْتَمِعُوا لِحَرْبٍ : لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُمْ ﴾ .

بل تجرى الأحكام عليهم كأهل العدل .

قال فى الفروع : ذكره جماعة .

قلت : منهم : أبو بكر ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ، والمنعى ، والشرح ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، والمنور ، والمنتخب ، وتجريد العناية ، ونهاية ابن رزين ، وغيرهم .

وسأله المروذى : عن قوم من أهل البدع يتعرضون ويكفرون ؟ قال : لا تعرضوا لهم .

قلت : وأى شىء تكره أن يجسوا ؟ قال : لهم والدات وأخوات . وقال فى رواية ابن منصور : الحرورية إذا دعوا إلى مام عليه ، إلى دينهم : فقاتلهم ، وإلا فلا يقاتلون .

وسأله إبراهيم الأطروش عن قتل الجهمى ؟ قال : أرى قتل الدعاة منهم . ونقل ابن الحكم : أن مالكا رحمه الله قال : عمرو بن عبيد يستتاب . فإن تاب وإلا ضربت عنقه .

قال الإمام أحمد رحمه الله : أرى ذلك إذا جحد العلم . وذكر له المروذى عمرو بن عبيد . قال : كان لا يقر بالعلم . وهذا كافر . وقال له المروذى : السكرابيسى يقول : من لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق ، فهو كافر . فقال : هو الكافر .



فوائد

الأولى : قوله ﴿ فَإِنْ سَبُّوا الْإِمَامَ : عَزَّوَجَلَّ ﴾ .

وكذا لو سبوا عدلاً . فلو عرضوا للإمام ، أو للعدل بالسب : ففي تعزيرهم وجهان .

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والمنعني ، والشرح ، والسكافي .

أحمد هما : يعزرون .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في المنور .

والوجه الثاني : لا يعزرون .

قال في المذهب : فإن صرحوا بسب الإمام عززهم .

الثانية : قال الإمام أحمد رحمه الله - في مبتدع داعية له دعاة - أرى حبسه .

وكذا قال في التبصرة : على الإمام منعهم وردعهم ، ولا يقاتلهم ، إلا أن يجتمعوا لحر به . فكيفافة .

وقال الإمام أحمد رحمه الله أيضاً - في الحرورية - الداعية يقاتل كيفافة .

ونقل ابن منصور : يقاتل من منع الزكاة . وكل من منع فريضة فعلى المسلمين قتاله حتى يأخذوها منه .

واختاره أبو الفرج ، والشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : أجمعوا أن كل طائفة

ممتنعة عن شريعة متواترة من شرائع الإسلام : يجب قتالها ، حتى يكون الدين

كله لله ، كالحار بين ، وأولى .

وقال في الرافضة : شر من الخوارج اتفاقاً .



قال : وفي قتل الواحد منهما ونحوهما ، وكفره : روايتان . والصحيح :  
جواز قتله كالداعية ، ونحوه .

الثالثة : من كفر أهل الحق والضحابة رضى الله عنهم ، واستحل دماء المسلمين  
بتأويل : فهم خوارج بغاة فسقة . قدمه في الفروع .  
وعنه : هم كفار .

قلت : وهو الصواب والذين ندين الله به .

قال في الترغيب ، والرعاية : وهى أشهر .

وذكر ابن حامد : أنه لا خلاف فيه .

وذكر ابن عقيل في الإرشاد ، عن أصحابنا : تكفير من خالف في أصل ،  
لخوارج وروافض ومرجئة .

وذكر غيره روايتين - فيمن قال : لم يخلق الله المعاصي ، أو وقف فيمن حكمنا  
بكفره ، وفيمن سب صحابياً غير مستحل ، وأن مستحله كافر .

وقال في المغنى : يخرج في كل محرم استحل بتأويل ، كالخوارج ومن كفرهم ،  
في حكمهم عنده : كمرتدين .

قال في المغنى : هذا مقتضى قوله .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : نصوصه صريحة على عدم كفر الخوارج  
والقدرية ، والمرجئة ، وغيرهم . وإنما كفر الجهمية ، لا أعيانهم .

قال : وطائفة تحكى عنه روايتين في تكفير أهل البدع مطلقاً ، حتى المرجئة ،  
والشيعية المفضلة لعلي رضى الله عنه .

قال : ومذاهب الأئمة ، الإمام أحمد - وغيره رحمهم الله - : مبنية على التفضيل  
بين النوع والعين .

ونقل محمد بن عوف الحمصى : من أهل البدع ، الذين أخرجهم النبي عليه الصلاة



والسلام من الإسلام : القدرية ، والمرجئة ، والرافضة ، والجهمية . فقال : لاتصلوا معهم ، ولا تصلوا عليهم .

ونقل محمد بن منصور الطوسي : من زعم أن في الصحابة خيراً من أبي بكر رضي الله عنه ، فوله النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد افترى عليه وكفر . فإن زعم بأن الله يقر المنكر بين أنبيائه في الناس : فيكون ذلك سبب ضلالتهم .

ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله من قال « علم الله مخلوق » كفر .

ونقل المروذي : القدرى لا يخرج عن الإسلام .

وقال في نهاية المبتدى : من سب صحابياً مستحلاً كفر ، وإلا فسق .

وقيل : وعنه يكفر .

نقل عبد الله - فيمن شتم صحابياً - القتل أجبن عنه ، ويضرب . ما أراه على

الإسلام .

وذكر ابن حامد في أصوله : كفر الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة .

وقال : من لم يكفر من كفرناه : فسق وهجر . وفي كفره وجهان .

والذى ذكره هو وغيره من رواية المروذي ، وأبى طالب ، ويعقوب ،

وغيرهم : أنه لا يكفر .

وقال : من رد موجبات القرآن : كفر . ومن رد ما يتعلق بالأخبار والآحاد

الثابتة : فوجهان . وأن غالب أصحابنا على كفره فيما يتعلق بالصفات .

وذكر ابن حامد في مكان آخر : إن جحد أخبار الآحاد كفر ، كالماتوا

عندنا ، يوجب العلم والعمل . فأما من جحد العلم بها : فالأشبه لا يكفر . ويكفر في

نحو الإسراء والنزول ونحوه من الصفات .

وقال - في إنكار المعتزل استخراج قلبه صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء

وإعادته - : في كفرهم به وجهان . بناء على أصله في القدرية الذين يشكرون علم

الله وأنه صفة له . وعلى من قال لا أكفر من لا يكفر الجهمية .



الرابعة : قوله ﴿ وَإِنْ اقْتَتَلْتُمْ طَائِفَتَانِ لِعَصَبِيَّةٍ ، أَوْ طَلَبِ رِئَاسَةٍ :  
فَهُمَا ظَالِمَتَانِ ، وَتَضُمَّنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَّا أَتَلَفَتْ عَلَى الْأُخْرَى ﴾ .  
وهذا بلا خلاف أعلمه .

لكن قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن جهل قدر مانهيته كل طائفة من  
الأخرى : تساوتا ، كمن جهل قدر المحرم من ماله : أخرج نصفه ، والباقي له .  
وقال أيضاً : أوجب الأصحاب الضمان على مجموع الطائفة ، وإن لم يعلم عين  
المتلف .

وقال أيضاً : وإن تقاطلا تقاصا ، لأن المباشر والمعين سواء عند الجمهور .

الخامسة : لو دخل أحد فيهما ليصلح بينهما ، فقتل وجهل قاتله : ضمنته  
الطائفتان .



## باب حكم المرتد

فأمرناه

إمدهما : قوله ﴿ فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ، أَوْ جَحَدَ رَبُّوِيَّتَهُ ، أَوْ وَحَدَانِيَّتَهُ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ﴾ .

قال ابن عقيل في الفصول : أو جحد صفة من صفاته المتفق على إثباتها .

الثانية : قوله ﴿ أَوْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى ، أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَفَرَ ﴾ .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا لو كان مبغضاً لرسوله صلى الله عليه وسلم ، أو لما جاء به اتفاقاً .

تنبيه : قوله ﴿ فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ، أَوْ جَحَدَ رَبُّوِيَّتَهُ ، أَوْ وَحَدَانِيَّتَهُ ، أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ، أَوْ اتَّخَذَ لِلَّهِ صَاحِبَةً ، أَوْ وَلَدًا ، أَوْ جَحَدَ نَبِيًّا ، أَوْ كِتَابًا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ ، أَوْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ : كَفَرَ ﴾ بلا نزاع في الجملة .

ومراده : إذا أتى بذلك طوعاً ، ولو هازلاً . وكان ذلك بعد أن أسلم طوعاً . وقيل : وكرهاً .

قلت : ظاهر كلام الأصحاب : أن هذه الأحكام مترتبة عليه حيث حكمنا بإسلامه طوعاً أو كرهاً .

وأطلقهما في الفروع .

وقال : والأصح بحق ، يعني : إذا أكره على الإسلام لا بد أن يكون بحق على الأصح .



فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا الحكم لو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم إجماعاً .

قال جماعة من الأصحاب : أو سجد لشمس أو قمر .

قال في الترغيب : أو أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين .

وقيل : أو كذب على نبي ، أو أصر في دارنا على خمر أو خنزير غير مستحل

وقال القاضي : رأيت بعض أصحابنا يكفر جاحد تحريم البليذ . والمستكر كله

كالخمر . ولا يكفر بمجرد قياس اتفاقاً ، للخلاف ، بل سنة ثابتة .

قال : ومن أظهر الإسلام وأسر الكفر : فنافق . وإن أظهر أنه قائم بالواجب

وفي قلبه أن لا يفعل : فنافق . وهل يكفر ؟ على وجهين .

وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله والأصحاب : لا يكفر إلا منافق أسر الكفر .

قال : ومن أصحابنا من أخرج الحجاج بن يوسف عن الإسلام : لأنه أخاف

أهل المدينة واتهم حرم الله وحرم رسوله صلى الله عليه وسلم .

قال في القروع : فيتوجه عليه يزيد بن معاوية ونحوه .

ونص الإمام أحمد رحمه الله بخلاف ذلك . وعليه الأصحاب ، وأنه لا يجوز

التخصيص باللعنة ، خلافاً لأبي الحسين وابن الجوزي وغيرهما .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ظاهر كلامه الكراهة .

قوله ﴿ وَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ الْخُمْسِ تَهَاوُنًا : لَمْ يَكْفُرْ ﴾ .

يعنى : إذا عزم على أن لا يفعله أبداً : استتيب وجوباً كالمرتد . فإن أصر : لم

يكفر ، ويقتل حداً .

جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

وعنه : يكفر إلا بالهلع ، لا يكفر بتأخيره بحال .



وعنه : يكفر بالجميع . نقلها أبو بكر .  
واختارها هو ، وابن عبدوس في تذكرته .  
وعنه : يختص الكفر بالصلاة . وهو الصحيح من المذهب . وعليه جماهير  
الأصحاب .  
قال ابن شهاب : هذا ظاهر المذهب .  
وقدمه في الفروع .  
وقال : اختاره الأكثر .  
وعنه : يختص الكفر بالصلاة والزكاة .  
وعنه : يختص بالصلاة والزكاة إذا قاتل عليهما الإمام .  
وجزم به بعض الأصحاب .  
وعنه : لا يكفر ولا يقتل بترك الصوم والحج خاصة .  
وتقدم ذلك في أول « كتاب الصلاة » و « باب إخراج الزكاة » مستوفى  
بأنهم من هذا .

قوله ﴿ فَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَهُوَ بِالْعِ  
عَاقِلٌ ﴾ مختار أيضاً ﴿ دُعِيَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ يعني وجوباً ﴿ وَضُيِّقَ  
عَلَيْهِ . فَإِنْ لَمْ يَتُبْ : قُتِلَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وصححه في الخلاصة ، وغيره .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
قال في النظم : هذا أشهر الروايتين .  
قال الزركشي : هذا المذهب عند الأصحاب .



وعنه : لا تجب الاستتابة ، بل تستحب . ويجوز قتله في الحال .

قال في الفروع : وعنه لا تجب استتافته .

وعنه : ولا تأجيله .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والحرر .

تغيم : يستثنى من ذلك رسول الكفار إذا كان مرتدّاً ، بدليل رسول مسيحية

ذكره ابن القيم رحمه الله في الهدى .

قلت : فيعابى بها .

فائرة : قال ابن عقيل في الفنون - فيمن ولد برأسين ، فلما بلغ نطق أحد

الرأسين بالكفر ، والآخر بالإسلام - : إن نطقا معا ، ففي أيهما يغلب ؟ احتمالان .

قال : والصحيح إن تقدم الإسلام فمرتد .

قوله ﴿ وَإِنْ عَقَلَ الصَّبِيُّ الْإِسْلَامَ : صَحَّ إِسْلَامُهُ وَرَدَّتْهُ ﴾ .

يعنى إذا كان مميزاً .

وهذا المذهب ، كما قال المصنف هنا .

وقاله الشارح ، وصاحب التلخيص في « باب اللقطة » والفروع ، وغيرهم .

قال في القواعد الأصولية : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به في المنور ، وغيره .

وقد أسلم الزبير بن العوام رضى الله عنه وهو ابن ثمان سنين ، وكذلك على

ابن أبي طالب رضى الله عنه .

حكاها في التلخيص في « باب اللقطة » وقاله عروة .

وعنه : يصح إسلامه دون رده .

قال في الفروع : وهى أظهر .

وإليه ميل المصنف ، والشارح .



وعنه : لا يصح شيء منهما حتى يبلغ .  
وعنه : يصح ممن بلغ عشرة .  
وجزم به في الوجيز .  
واختاره الخرقى ، والقاضى في المجرد في صحة إسلامه ،  
قال الزركشى : هو المذهب المعروف ، والمختار لعامة الأصحاب ، حتى إن  
جماعة - منهم : أبو محمد في المغنى ، والكافى - جزموا بذلك . انتهى .  
وقدمه في المحرر .

وعنه : يصح ممن بلغ سبعة .  
فعلى هذه الروايات كلها : يحال بينه وبين الكفار .  
قال في الانتصار : ويتولاه المسلمون ، ويدفن في مقابرهم . وأن فر يضته مترتبة  
على صحته ، كصحته تبعاً ، وكصوم مريض ، ومسافر رمضان .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَسْلَمَ ﴾ .

يعنى : الكافر صغيراً كان أو كبيراً ، وإن كان ظاهره في الصغير .  
﴿ ثُمَّ قَالَ : لَمْ لَمْ أَدْرِ مَا قُلْتُ : لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ ، وَأُجِبَ عَلَى الْإِسْلَامِ ﴾  
وهذا المذهب . قال أبو بكر : والعمل عليه .  
وجزم به ابن منبج في شرحه .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .  
وعنه : يقبل منه .

وعنه : يقبل منه إن ظهر صدقه ، وإلا فلا .  
وروى عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه يقبل من الصبي ، ولا يجبر على الإسلام .  
قال أبو بكر : هذا قول محتمل . لأن الصبي في مظنة النقص . فيجوز أن  
يكون صادقا . قال : والعمل على الأول .



قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن قال لكافر: أسلم وخذ ألفا، فأسلم ولم يعطه، فأبى الإسلام - يقتل. وينبغي أن ينفى.

قال: وإن أسلم على صلاتين: قبل منه، وأمر بالخمس.

قوله ﴿وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ﴾، وَيُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ بُلُوغِهِ. .

وهذا المذهب. وعليه عامة الأصحاب. وقطع به أكثرهم. وقال في الروضة: تصح ردة مميز. فيستتاب. فإن تاب وبلا قتل. وتجري عليه أحكام البالغ. وغير المميز ينتظر بلوغه. فإن بلغ مرتدا: قتل به الاستتابة. وقيل: لا يقتل حتى يبلغ مكلفا. انتهى.

قوله ﴿وَمَنْ ارْتَدَّ وَهُوَ سَكْرَانٌ: لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يَصْحُو، وَيَتِمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّتِهِ﴾.

تصح ردة السكران على الصحيح من المذهب.

قال أبو الخطاب في الهداية: هذا أظهر الروايتين. واختاره عامة شیوخنا.

قال الناظم: هذا أظهر قولي الإمام أحمد رحمه الله.

قال الزركشي: هذا المشهور.

وصححه في تجريد العناية.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع في «كتاب الطلاق».

وعنه: لا تصح رده.

اختاره الناظم في «كتاب الطلاق».

وتقدم ذلك مستوفى في «كتاب الطلاق».

وأطلقهما في المذهب، والخلاصة، والشرح.



قوله ﴿لَمْ يَقْتُلْ حَتَّى يَصْحُو، وَتَمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّهِ﴾ .

وهو أحد القولين . اختاره الخرق .

وجزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

والصحيح من المذهب : أن ابتداء الأيام الثلاثة من حين صحوه .

وجزم به في الوجيز ، وتجريد العناية .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿وَهَلْ تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزَّانِدِ ، وَمَنْ تَكَرَّرَتْ رَدِّهِ ، أَوْ مَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ ، وَالسَّاحِرُ ؟﴾ .

يعني الذي يكفر بسحره ﴿على روايتين﴾ .

وأطلقهما الزركشي .

إمدهما : لا تقبل توبته . ويقتل بكل حال .

وهو المذهب . صحيحه في التصحيح ، وإدراك الغاية .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، وغيرهم .

وهو اختيار أبي بكر ، والشريف ، وأبي الخطاب ، وابن البناء ، والشيرازي

في الزنديق .

قال القاضي في التعليق : هذا الذي نصره الأصحاب .

وهو اختيار أبي الخطاب - في خلافه - في الساحر .

وقطع به القاضي في تعليقه ، والشيرازي في ساب الرسول صلى الله عليه وسلم ،

والخرقي في قوله : من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم قتل .



والأخرى : تقبل توبته كغيره .  
وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .  
وهو ظاهر كلام الخرقى .  
وهو اختيار الخلال في الساحر ، ومن تسكررت رذته ، والزندق ، وآخر  
قولى الإمام أحمد رحمه الله .  
وهو اختيار القاضى فى روايته فيمن تسكررت رذته .  
وظاهر كلامه فى تعليقه فى سب الله تعالى .  
وعنه : لا تقبل إن تسكررت رذته ثلاثاً فأكثر ، وإلا قبلت .  
وقال فى الفصول ، عن أصحابنا : لا تقبل توبته إن سب النبى صلى الله عليه وسلم  
لأنه حق آدمى لا يعلم إسقاطه . وأنها تقبل إن سب الله تعالى . لأنه يقبل التوبة  
فى خالص حقه .  
وجزم به فى عيون المسائل ، وغيرها . لأن الخالق منزّه عن النقائص .  
فلا يلحق به ، بخلاف المخلوق . فإنه محل لها . ولهذا افترقا .  
وعنه : مثلهم فيمن ولد على الفطرة ثم ارتد . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
تنبيه : محل الخلاف فى الساحر : حيث يحكم بقتله بذلك . على ما يأتى فى  
آخر الباب .

### فوائد

الأولى : حكم من تنقص النبى صلى الله عليه وسلم حكم من سبه صلوات الله  
وسلامه عليه . على الصحيح من المذهب . ونقله حنبلى .  
وقدمه فى الفروع .  
وقيل : ولو تعرّضاً .  
نقل حنبلى : من عرض بشيء من ذكر الرب . فعليه القتل ، مسلماً كان  
أو كافراً ، وأنه مذهب أهل المدينة .



وسأله ابن منصور : ما الشتيمة التي يقتل بها ؟ . قال : نحن نرى في التعريض الحد .

قال : فكان مذهبه فيما يجب فيه الحد من الشتيمة التعريض .  
الثانية : محل الخلاف المتقدم ، في عدم قبول توبتهم وقبولها : في أحكام الدنيا ، من ترك قتلهم ، وثبوت أحكام الإسلام .  
فأما في الآخرة : فإن صدقت توبته ، قبلت بلا خلاف .  
ذكره ابن عقيل ، والمصنف ، والشارح ، وجماعة .  
وقدمه في الفروع .

وفي إرشاد ابن عقيل رواية : لا تقبل توبة الزنديق باطناً ، وضعفها . وقال  
كمن تظاهر بالصلاح ، إذا أتى معصية وتاب منها .  
وذكر القاضي ، وأصحابه رواية : لا تقبل توبة داعية إلى بدعة مضلة .  
اختارها أبو إسحاق بن شاقلا .

وقال ابن عقيل في إرشاده : نحن لا نمنع أن يكون مطالباً بمن أضل .  
قال في الفروع : وظاهر كلام غيره : لا مطالبة .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قد بين الله أنه يتوب على أئمة الكفر  
الذين هم أعظم من أئمة البدع .  
وقال في الرعاية : من كفر ببدعة قبلت توبته . على الأصح .  
وقيل : إن اعترف بها .  
وقيل : لا تقبل من داعية .

الثالثة : الزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر . ويسمى منافقاً  
في الصدر الأول .  
وأما من أظهر الخير وأبطن الفسق : فكالزنديق في توبته في قياس المذهب  
قاله في الفروع .



وذكره ابن عقيل ، وحمل رواية قبول توبة الساحر على المتظاهر . وعكسه  
بعكسه .

قال في الفروع : يؤيده تعليلهم للرواية المشهورة بأنه لم يوجد بالتوبة سوى  
ما يظهره .

قال : وظاهر كلام غيره : تقبل . وهو أولى في الكل . انتهى .

الرابعة : تقبل توبة القاتل . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب  
قاطبة .

وذكر القاضى وأصحابه رواية : لا تقبل توبته .  
فعلى المذهب : لو اقتصر من القاتل ، أو عُفِيَ عنه : هل يطالبه المقتول في  
الآخرة ؟ فيه وجهان .  
وأطلقهما في الفروع .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله - في الداء والدواء وغيره ، بعد ذكر الروایتين - :  
والتحقيق في المسألة : أن القتل يتعلق به ثلاث حقوق : حق لله ، وحق للمقتول ،  
وحق للولى . فإذا أسلم القاتل نفسه طوعاً واختياراً إلى الولى ، ندماً على ما فعل ،  
وخوفاً من الله ، وتوبة نصوحاً : سقط حق الله بالتوبة ، وحق الأولياء بالاستيفاء  
أو الصلح ، أو العفو . وبقي حق المقتول ، يعرضه الله تعالى عنه يوم القيامة عن  
عبده الثائب المحسن ، ويصلح بينه وبينه . فلا يذهب حق هذا . ولا تبطل توبة  
هذا . انتهى . وهو الصواب .

قوله ﴿ وَتَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ : إِسْلَامُهُ . وَهُوَ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . إِلَّا أَنْ تَكُونَ رِدَّتُهُ بِإِنْكَارِ فَرَضٍ ،  
أَوْ إِحْلَالِ مُحَرَّمٍ ، أَوْ جَحْدِ نَبِيٍّ ، أَوْ كِتَابٍ ، أَوْ انْتِقَالٍ إِلَى دِينٍ مِنْ



يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً . فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ حَتَّى  
يُقَرَّ بِمَا جَعَلَهُ ، وَيَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَالَمِينَ ، أَوْ يَقُولُ : أَنَا  
بَرِيٌّ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ ۞ .

يعنى : يأتى بذلك مع الإتيان بالشهادتين ، إذا كان ارتداده بهذه الصفة .  
وهذا المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع .

وعنه : يعنى قوله « محمد رسول الله » عن كلمة التوحيد .

وعنه : يعنى ذلك عن مقر بالتوحيد . اختاره المصنف .

قال فى الفروع : ويتوجه احتمال : يكفى التوحيد بمن لا يقر به ، كالونى .  
لظاهر الأخبار . ونظير أسامة بن زيد رضى الله عنهما ، وقتله الكافر الحربى ،  
بعد قوله « لا إله إلا الله » لأنه مصحوب بما يتوقف على الإسلام ، ومستلزم له .  
وذكر ابن هبيرة فى الإفصاح : يكفى التوحيد مطلقاً . ذكره فى حديث  
جندب وأسامه ، قال فيه : إن الإنسان إذا قال « لا إله إلا الله » عصم بما دمه .  
ولو ظن السامع أنه قالها فرقا من السيف بعد أن يكون مطلقاً .

### فوائد

الأولى : نقل أبو طالب فى اليهودى إذا قال « قد أسلمت » و « أنا مسلم »

وكذا قوله « أنا مؤمن » يجبر على الإسلام ، قد علم ما يراد منه .

وقاله القاضى أبو يعلى ، وابن البناء ، وغيرهما من الأصحاب .

وذكر فى المعنى احتمالا : أن هذا فى الكافر الأصلى ومن جحد الوحداية .

أما من كفر بجحد نبى أو كتاب أو فريضة أو نحو هذا . فإنه لا يضر مسلماً بذلك .



وفي مفردات أبي يعلى الصغير : لا خلاف أن الكافر لو قال « أنا مسلم ولا أنطق بالشهادة » يقبل منه ولا يحكم بإسلامه .

الثانية : لو أكره ذمى على إقراره به : لم يصح . لأنه ظلم .

وفي الانتصار احتمال : يصح .

وفيه أيضاً : يصير مسلماً بكتابة الشهادة .

الثالثة : لا يعتبر - في أصح الوجهين - إقرار مرتد بما جحدته، لصحة الشهادتين

من مسلم ومنه ، بخلاف التوبة من البدعة . ذكره فيها جماعة .

ونقل المروذى - في الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد - ليست له توبة .

إنما التوبة لمن اعترف . فأما من جحد : فلا .

الرابعة : يكفي جحدته لردته بعد إقراره بها . على الصحيح من المذهب .

كرجوعه عن حد ، لا بعد بينة ، بل يحدد إسلامه .

قال جماعة : يأتي بالشهادتين .

وفي المنتخب الخلاف .

نقل ابن الحَكَم - فيمن أسلم ، ثم تهود أو تنصر ، فشهد عليه عدول . فقال

« لم أفعل وأنا مسلم » - قبل قوله . هو أبرء عندي من الشهود .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ ، فَأَقَامَ وَارِثُهُ يَنْتِنُهُ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الرَّدِّ :

حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » .

قوله ﴿ وَلَا يَبْطُلُ إِحْصَانُ الْمُسْلِمِ بِرِدَّتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : ويؤخذ بحد فعله في رده . نص عليه ، كقبول رده .



وجزم به في الوجيز ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .  
وظاهر ما نقله مهنا - واختاره جماعة - : أنه إن أسلم لا يؤخذ به ، كعبادته .  
وعنه : الوقف .

وقال في الفروع أيضاً : ولا يبطل إحسان قذف ورجم بردة . فإذا أتى بهما  
بعد إسلامه حد ، خلافاً لكتاب ابن رزين في إحسان رجم .  
قوله ﴿ وَلَا عِبَادَاتُهُ الَّتِي فَعَلَهَا فِي إِسْلَامِهِ ﴾ يعني : لا تبطل ﴿ إِذَا  
عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ ﴾ .

العبادات التي فعلها قبل رده ، لا تخلو : إما أن تكون حجاً ، أو صلاة في وقتها  
أو غير ذلك .

فإن كانت حجاً ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يلزمه قضاؤه ، بل يجزىء  
الحج الذي فعله قبل رده . نص عليه .

قال المجد في شرحه : هذا الصحيح من المذهب .

وقدمه الإمام ابن القيم ، وابن عبيدان ، وصاحب الحاوي الكبير ، وغيرهم .  
وجزم به الشارح هنا .

وعنه : يلزمه . اختاره القاضي .

وجزم به ابن عقيل في الفصول في « كتاب الحج » .

وجزم به في الإفادات لابن حمدان .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وذكره في الحج .

وأطلقهما في المحرر ، والرعاية الكبرى .

وأما الصلاة إذا أسلم بعدها في وقتها : فحكمها حكم الحج . على الصحيح من  
المذهب . خلافاً ومذهباً .

وقال القاضي : لا يعيد الصلاة ، وإن أعاد الحج ، لفعلها في إسلامه الثاني .

وأما غيرها من العبادات ، فقال الأصحاب : لا تبطل عبادة فعلها في الإسلام



إذا عاد إلى الإسلام . ولا قضاء عليه ، إلا ما تقدم من الحج والصلاة .  
قال في الرعاية : إن صام قبل الردة في القضاء وجهان .  
وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » فليعاود .

قوله ﴿ وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ : لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ : بَلْ يَكُونُ  
مَوْثُوقًا ، وَتَصَرُّفَاتُهُ مَوْثُوقَةٌ . فَإِنْ أَسْلَمَ : ثَبَتَ مِلْكُهُ وَتَصَرُّفَاتُهُ ،  
وَإِلَّا بَطَلَتْ ﴾ .

الظاهر : أن هذا بناء منه على ما قدمه في « باب ميراث أهل الملل » من أن  
ميراث المرتد فيء .

واعلم أن مال المرتد إذا مات مرتدًا ، لا يخلو : إما أن نقول : يرثه ورثته  
من المسلمين ، أو ورثته من دينه الذي اختاره ، أو يكون فيءًا . على ما تقدم في  
« باب ميراث أهل الملل » .

فإن قلنا : يرثه ورثته من المسلمين ، أو من الدين الذي اختاره ، فإن  
تصرفه في ملكه في حال رده كالمسلم ، ويقر بيده . وهذا المذهب . وعليه أكثر  
الأصحاب .

وقال أبو الخطاب في الانتصار : لا قطع بسرقة مال مرتد ، لعدم عصمته .  
وإن قلنا : يكون فيءًا ، ففي وقت مصيره فيءًا ثلاث روايات .  
إمامهم : يكون فيءًا حين موته مرتدًا . وهذا الصحيح من المذهب .

قاله في الفروع ، وقدمه .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المحرر ، وغيره .

وهو ظاهر ما قدمه المصنف في « باب ميراث أهل الملل » .  
والرواية الثمانية : يصير فيءًا بمجرد رده .



اختارها أبو بكر ، وأبو إسحاق ، وابن أبي موسى ، وصاحب التبصرة ،  
والطريق الأقرب . وهو قول المصنف .

وقال أبو بكر : يزول ملكه برده . ولا يصح تصرفه . فإن أسلم رد إليه  
تملكاً مستأنفاً .

والرواية الثالثة : يتبين بموته مرتداً كونه فيثماً من حين الردة .

فعلى الصحيح من المذهب : يمنع من التصرف فيه . قاله القاضي وأصحابه ،  
منهم أبو الخطاب : وأبو الحسين ، وأبو الفرج .

قال في الوسيلة : نص عليه .

وقدمه في الفروع .

ونقل ابن هاني : يمنع منه .

فإذا قتل مرتداً صار ماله في بيت المال .

واختار المصنف ، والشارح ، وغيرهما - على هذه الرواية - أن تصرفه يوقف  
ويترك عند ثقة ، كالرواية الثالثة .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قال ابن منجا وغيره : المذهب لا يزول ملكه برده . ويكون ملكه  
موقوفاً . وكذلك تصرفاته على المذهب . انتهى .

قال في الفروع : وجعل في الترغيب كلام القاضي وأصحابه وكلام المصنف  
واحداً .

وكذا ذكره القاضي في الخلاف .

وتبعه ابن البنا وغيره على ذلك .

وذكر أن الإمام أحمد - رحمه الله - نص عليه .

لكن لم يقولوا : إنه يترك عند ثقة ، بل قالوا : يمنع منه .

وهذا معنى كلام ابن الجوزي .



فإنه ذكر : أنه يوقف تصرفه . فإن أسلم بعد ذلك ، وإلا بطل . وأن الحاكم يحفظ بقية ماله .

قالوا : فإن مات : بطلت تصرفاته تغليظاً عليه بقطع ثوابه ، بخلاف المريض . وقيل : إن لم يبلغ تصرفه الثلث : صح .

وقال في المحرر ، ومن تبعه - على الرواية الأولى التي قدمها ، وهي المذهب - : يقر بيده ، وتنفذ فيه معاوضاته ، وتوقف تبرعاته ، وترد بموته مرتدأ . لأن حكم الردة حكم المرض المخوف .

وإنما لم ينفذ من ثلثه : لأن ماله يصير فيئاً بموته مرتدأ . ولو كان قد باع شقصاً أخذ بالشفعة .

وقيل : يصح تبرعه المنجز ، ويصح الشقص المشفوع . واختاره في الرعايتين .

زاد في الكبرى : فإن أسلم اعتبر من الثلث . وعلى الثانية : يجعل في بيت المال . ولا يصح تصرفه فيه . لكن إن أسلم : رد إليه ملكاً جديداً .

وعليها أيضاً : لا نفقة لأحد في الردة ، ولا يقضى دين تجدد فيها . فإن أسلم ملكه إذن ، وإلا بقي فيئاً .

وعلى الثالثة : يحفظه الحاكم ، وتوقف تصرفاته كلها . ويحتمله كلام المصنف أيضاً .

فإن أسلم : أمضيت ، وإلا تبينا فسادها . وعلى الأولى والثالثة : ينفق منه على من تلزمه نفقته ، وتقضى ديونه . فإن أسلم أخذه أو بقيته . ونفذ تصرفه ، وإلا بطل .

قال في الرعاية الكبرى : وعلى الروايات الثلاث : يقضى منه ما لزمه قبل رده ، من دين ونحوه . وينفق عليه منه مدة الردة . وقاله غيره .



فأمره : إنما يبطل تصرفه لنفسه . فلو تصرف لغيره بالوكالة : صح . ذكره  
القاضي ، وابن عقيل .

قوله ﴿ وَتَقْضَىٰ دِيُونُهُ ، وَأَرْوَشُ جَنَائِيَّاتِهِ ، وَيُنْفَقُ عَلَىٰ مَنْ يَلْزَمُهُ  
مُؤْنَتُهُ ﴾ .

قد تقدم ذلك بناء على بعض الروايات دون بعض .  
قوله ﴿ وَمَا أَتْلَفَ مِنْ شَيْءٍ : ضَمِنَهُ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدومه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
ويخرج في الجماعة الممتنعة المرتدة : أن لا تضمن ما أتلفته .  
وهو احتمال في الهداية .

وعنه : إن فعله في دار الحرب ، أو في جماعة مرتدة ممتنعة : لا يضمن .  
اختاره الخلال ، وصاحبه أبو بكر ، والمصنف ، والشيخ تقي الدين رحمه الله ،  
وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِذَا أَسْلَمَ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي رِدَّتِهِ ؟  
عَلَىٰ رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والمغني ، والشرح ، وشرح ابن منجا .  
إمراهما : لا يلزمه . وهو المذهب . قاله القاضي ، وابن منجا في شرحه ،  
وصاحب الفروع ، وغيرهم .

قال في التلخيص ، والبلغة : هذا أصح الروايتين .  
وجزم به الأدمي في منتخبه ، وغيره .



وقدمه في الرعاية الصغرى ، وابن تيميم ، والحاوى .

والرواية الثانية : يلزمه . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وجزم به في الإفادات في الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

لكن قال : المذهب عدم اللزوم .

فعلى هذه : لو جن بعد رده : لزمه قضاء العبادات زمن جنونه . على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعابى بها .

وقيل : لا يلزمه .

وأما إذا حاضت المرتدة : فإن الوجوب يسقط عنها قولاً واحداً .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » عند قوله « ولا تجب على كافر »

تنبيه : مفهوم كلامه : أنه يلزمه قضاء ما ترك من العبادات قبل رده . وهو

صحيح . وهو المذهب . قاله في الفروع .

وجزم به في الإفادات في « كتاب الصلاة » .

وقدمه ابن حمدان في رعايته الكبرى ، وابن تيميم .

وعنه : لا يلزمه . اختاره في الفائق .

قال في التلخيص ، والبلغة : هذا أصح الروايتين .

وقدمه في الرعاية الصغرى .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » ونقض الوضوء » .

تقدم في باب « نواقض الوضوء » .

قوله « وَإِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ وَلِحَقًّا بِدَارِ الْحَرْبِ . ثُمَّ قُدِّرَ عَلَيْهِمَا :



لَمْ يَجْزُ اسْتِرْقَاقُهُمَا ، وَلَا اسْتِرْقَاقُ أَوْلَادِهِمَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ﴿  
بلا نزاع ﴿ وَمَنْ لَمْ يُسْلَمْ مِنْهُمْ : قُتِلَ ﴾ بلا نزاع .

فأمره : لو لحق مرتد بدار الحرب : فهو وما معه كحربي .

والمذهب المنصوص : لا يتنجس جعل ما بدارنا فيهما ، إن لم يصرف فيهما برده .  
وقيل : يتنجس .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ مَنْ وَلِدَ بَعْدَ الرَّدَّةِ ﴾ .

وهذا المذهب ، سواء ولد في دار الإسلام أو دار الحرب . نص عليه . وعليه  
جماهير الأصحاب .

وهو ظاهر كلام الخرق .

واختاره أبو بكر في الخلاف ، والقاضي ، وأبو الخطاب ، والشريف ،  
وابن البناء ، والشيرازي ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وتجريد العناية ،  
وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،  
وإدراك الغاية ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : لا يجوز استرقاقهم .

وهو احتمال في المغني ، وغيره .

وذكره ابن عقيل رواية .

واختاره ابن حامد .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لو كان قبل الردة حملاً : أن حكمه حكم ماله

حملت به بعد الردة .



وهو أحد الوجهين . وظاهر كلام الخرق .  
واختاره المصنف في المغنى ، والشارح .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
والصحيح من المذهب : أنه لا يسترق . وإن استرق من حملت به بعد الردة .  
قدمه في الفروع .  
وهو ظاهر ماجزم به في المحرر .

فإنه قال : ومن لم يسلم منهم : قتل ، إلا من علقت به أمه في الردة . فيجوز  
أن يسترق .  
وجزم به في الكافي .

#### فوائد

الأولى : لو مات أبو الطفل أو الحمل ، أو أبو المميز ، أو مات أحدهما في دارنا  
فهو مسلم . على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية الجماعة .  
وقطع به الأصحاب ، إلا صاحب المحرر ومن تبعه .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : لا يحكم بإسلامه  
قال ابن القيم - رحمه الله - في أحكام الزمة : وهو قول الجمهور . وربما ادعى  
فيه إجماع معلوم متيقن .

واختاره شيخنا تقي الدين رحمه الله . انتهى .  
وذكر في الموجز ، والتبصرة رواية : لا يحكم بإسلامه بموت أحدهما .  
نقل أبو طالب - في يهودى أو نصرانى مات وله ولد صغير - فهو مسلم إذا  
مات أبوه . ويرثه أبواه . ويرث أبويه .



ونقل جماعة : إن كفله المسلمون فمسلم . ويرث الولد الميت لعدم تقدم الإسلام . واختلاف الدين ليس من جهته .

وقيل : لا يحكم بإسلامه إذا كان مميزاً . والمنصوص خلافه .

الثانية : مثل ذلك في الحكم : لو عدم الأبوان أو أحدهما بلاموت ، كزنا ذمية ولو بكافر ، أو اشتباه ولد مسلم بولد كافر . نص عليهما . وهذا المذهب .

وقال القاضي : أو وجد بدار حرب .

قلت : يعاين بذلك .

وقيل : للإمام أحمد رحمه الله - في مسألة الاشتباه - تكون القافة في هذا ؟ قال : ما أحسنه .

وإن لم يكفرا ولدهما ، ومات طفلاً : دفن في مقابرنا . نص عليه . واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم « فأبواه يهودانه » .

قال الناظم : كلقيط .

قال في الفروع : ويتوجه كالتى قبلها . ورد الأول .

وقال ابن عقيل : المراد به يحكم بإسلامه ، ما لم يعلم له أبوان كافران . ولا يتناول من ولد بين كافرين . لأنه انعقد كافراً .

قال في الفروع : كذا قال .

قال : ويدل على خلاف النص الحديث .

وفسر الإمام أحمد رحمه الله الفطرة . فقال : التى فطر الله الناس عليها : شقى أو سعيد .

قال القاضي : المراد به الدين : من كفر أو إسلام .

قال : وقد فسر الإمام أحمد رحمه الله هذا في غير موضع .

وذكر الأثرم معناه على الإفراز بالوحدانية حين أخذهم من صلب آدم وأشهدهم على أنفسهم ، وبأن له صانعاً ومدبراً . وإن عبد شيئاً غيره ، وسماه بغير



اسمه . وأنه ليس المراد على الإسلام . لأن اليهودى يرثه والده الطفل إجماعاً .

ونقل يوسف : الفطرة التى فطر الله العباد عليها .

وقيل له ، فى رواية الميمونى : هى التى فطر الله الناس عليها ، الفطرة الأولى ؟  
قال : نعم .

وأما إذا مات أبو واحد من تقدم فى دار الحرب : فإننا لانحكم بإسلامه . على  
الصحيح من المذهب .

وقيل : حكمه حكم دارنا .

قال فى المحرر : وفيه بعد .

الثالثة : لو أسلم أبوا من تقدم أو أحدهما ، لاجده ولا جدته : حكمنا بإسلامه  
أيضاً .

وتقدم « إذا سُبى الطفل منفرداً ، أو مع أحد أبويه ، أو معهما » فى كلام  
المصنف فى أثناء « كتاب الجهاد » فليعاود .

قوله ﴿ وَهَلْ يَقْرُون عَلَى كُفْرِهِمْ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

يعنى : مَنْ ولد بعد الردة .

قال فى الفروع : وهل يقرون بجزية أم الإسلام . ويرى ، أم القتل ؟ فيه  
روايتان .

وأطلقهما فى المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والزركشى ، والحاوى ،  
وشرح ابن منبجا ، وغيرهم .

إمهما : يقرون . وهو المذهب .

جزم به فى الوجيز .

واختاره القاضى فى روايته .

وصححه فى التصحيح .



والرواية الثانية : لا يقرون . فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف . اختاره أبو بكر .

وهو ظاهر ماجزم به في الهداية ، والكافي . لاقتصارهما على حكاية هذه الرواية . وهي رواية الفضل بن زياد .

وجزم به في المذهب ، والخلاصة .

وقال في المغني - وتبعه في الشرح - مع حكاية الروایتين : إذا وقع أبو الولد في الأسر بعد لحوقه بدار الحرب ، فحكمه حكم أهل الحرب . وإن بذل الجزية وهو في دار الحرب ، أو وهو في دار الإسلام : لم نقرها . لانتقاله إلى الكفر بعد نزول القرآن . انتهى .

قال الزركشي : وهذه طريقة لم نرها لغيره .

#### فأمرنا

إصداهما : أطفال الكفار في النار .

على الصحيح من المذهب . نص عليه مراراً .  
وقدمه في الفروع .

واختاره القاضي ، وغيره .  
وعنه : الوقف .

واختار ابن عقيل وابن الجوزي : أنهم في الجنة كأطفال المسلمين ، ومن بلغ منهم مجنوناً . نقل ذلك في الفروع .

وقال ابن حمدان في نهاية المبتدئين : وعنه الوقف .

اختاره ابن عقيل ، وابن الجوزي ، وأبو محمد المقدسي . انتهى .

قلت : الذي ذكره في المغني : أنه نقل رواية الوقف ، واقتصر عليها .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله تكليفهم في القيامة ، للأخبار .

ومثلهم من بلغ منهم مجنوناً . فإن جن بعد بلوغه فوجهان .



وأطلقهما في الفروع .

قال : وظاهره يتبع أبويه بالإسلام كصغير . فيعاني بها .

نقل ابن منصور - فيمن ولد أمي أبكم أصم ، وصار رجلا - هو بمنزلة الميت هو مع أبويه . وإن كانا مشركين . ثم أسلما بعد ما صار رجلا . قال : هو معهما .

قال في الفروع : ويتوجه مثلهما من لم تبلغه الدعوة . وقاله شيخنا .

وذكر في الفنون عن أصحابنا : لا يعاقب .

وفي نهاية المبتدى : لا يعاقب .

وقيل : بلى ، إن قيل بحظر الأفعال قبل الشرع .

وقال ابن حامد : يعاقب مطلقا . ورده في الفروع .

الثانية : لو ارتد أهل بلد ، وجرى فيه حكمهم : فهي دار حرب . فيغنم ما لهم وأولادهم الذين حدثوا بعد الردة .

قوله ﴿ وَالسَّاحِرُ الَّذِي يَرَكِبُ الْمَكْنَسَةَ ، فَتَسِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ وَنَحْوِهِ ﴾ .

كالذي يدعى أن الكواكب تخاطبه .

﴿ يَكْفُرُ وَيَقْتُلُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف والشارح : قاله أصحابنا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادي ، والحرر ، والوجيز ،

والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يكفر . اختاره ابن عقيل .

وجزم به في التبصرة .



وكفره أبو بكر بعمله .

قال في الترغيب : عمله أشد تحريماً .

وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد - رحمه الله - في كفره على معتقده ، وأن فاعله يفسق ، ويقتل حداً .

فأئمة : من اعتقد أن السحر حلال : كفر قولاً واحداً .

قوله ﴿ فَأَمَّا الَّذِي يَسْحَرُ بِالْأَدْوِيَةِ ، وَالتَّدْخِينِ ، وَسَقَى شَيْءَ يَضُرُّ : فَلَا يَكْفُرُ وَلَا يُقْتَلُ . وَلَكِنْ يُعَزَّرُ ﴾ هذا المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والسكافي ، والهادي ، والمغني ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال القاضي ، والخلواني : إن قال « سحري ينفع وأقدر على القتل به » : قتل . ولو لم يقتل به .

فعلى المذهب : يعزز تعزيراً بليغاً ، بحيث لا يبلغ به القتل . على الصحيح من المذهب .

وقيل : له تعزيره بالقتل .

قوله ﴿ وَيُقْتَصُّ مِنْهُ إِنْ فَعَلَ مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ ﴾ .

وكذا قال كثير من الأصحاب .

وقال في الفروع : ويقاد منه إن قتل غالباً ، وإلا الدية .

وكذا قال المصنف ، وغيره في « كتاب الجنايات » .

وتقدم ذلك محرراً هناك في القسم الثامن .



قوله ﴿ فَأَمَّا الَّذِي يُعْزِمُ عَلَى الْجَنِّ ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يَجْمَعُهَا فِتْطِيعُهُ : فَلَا يُكْفَرُ وَلَا يُقْتَلُ . وَلَكِنْ يُعْزَرُ ﴾ وهذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الشرح ، وشرح ابن رزين .

وذكر ابن منبج : أنه قول غير أبي الخطاب .

وذكره أبو الخطاب في السحرة الذين يقتلون .

وكذلك القاضي .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين .

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والفروع .

فعلى المذهب : يعزر تعزيراً بليغاً ، لا يبلغ به القتل . على الصحيح من المذهب

وقيل : يبلغ بتعزيره القتل .

### فوائد

الأولى : حكم السكاهن والعراف كذلك ، خلافاً ومذهباً . قاله في الفروع .

وهو ظاهر كلامه في المغنى ، والشرح .

فالسكاهن : هو الذى له رِيٌّ من الجن يأتيه بالأخبار .

والعراف : هو الذى يحدس ويتخرص .

وقال في الترغيب : السكاهن والمنجم كالساحر عند أصحابنا ، وأن ابن عقيل

فسقه فقط ، إن قال : أصبت بحدسى وفراحتى .

الثانية : لو أوم قوماً بطريقته أنه يعلم الغيب : فلإمام قتله لسعيه بالفساد .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : التنجيم كالأستدلال بالأحوال الفلسكية على

الحوادث الأرضية : من السحر .



قال : ويحرم إجماعاً . وأقر أولهم وآخرهم : أن الله يدفع عن أهل العبادة والدعاء ببركته ما زعموا أن الأفلاك توجهه ، وأن لهم من ثواب الدارين ما لا تقوى الأفلاك على أن تجلبه .

الثالثة : المشعبد ، الظاهر : أنه هو والقائل بزجر الطير ، والضارب بحصى ، وشعير ، وقداح - زاد في الرعاية : والنظر في ألواح الأكتاف - إن لم يكن يعتقد إباحته ، وأنه يعلم به : يعزر ، ويكف عنه . وإلا كفر .

الرابعة : يحرم طلسم ورقية بغير عربي .  
وقيل : يكفر .

وقال في الرعايتين ، والحاوى : ويحرم الرق والتعويد بطلسم وعزيمة واسم كوكب وخرز ، وما وضع على نجم من صورة أو غيرها .  
الخامسة : توقف الإمام أحمد رحمه الله في حل المسحور بسحر . وفيه وجهان .  
وأطلقهما في الفروع .

قال المصنف في المغنى : توقف الإمام أحمد رحمه الله في الحل . وهو إلى الجواز أميل .

وسأله مهنا عن تأنيه مسحورة فيطلقه عنها ؟ قال : لا بأس .

قال الخلال : إنما كره فعاله . ولا يرى به بأساً ، كما بينه مهنا .

وهذا من الضرورة التي تبيح فعلها .

وقال في الرعايتين ، والحاوى : ويحرم العطف والربط ، وكذا الحل بسحر .

وقيل : يكره الحل .

وقيل : يباح بكلام مباح .

السادسة : قال في عيون المسائل : ومن السحر السعى بالتميمة والإفساد بين

الناس . وذلك شائع عام في الناس .



وذكر في ذلك حكايات حصل بها القتل .

قال في الفروع : وماقاله غريب . ووجهه : أنه يقصد الأذى بكلامه وعمله على وجه المسكر والحيلة . فأشبهه السحر . ولهذا يعلم بالعادة والعرف : أنه يؤثر وينتج مايعمله السحر ، أو أكثر . فيعطى حكمه ، تسوية بين المتماثلين ، أو المتقاربين . لا سيما إن قلنا : يقتل الأمر بالقتل على رواية سبقت . فهنا أولى ، أو المسك لمن يقتل : فهذا مثله . انتهى .

السابعة : هذه الأحكام كلها في الساحر المسلم .

فأما الساحر الكتاني : فلا يقتل . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال في الهداية ، قال أصحابنا : لا يقتل . نص عليه .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والمنعي ، والبلغة ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والرعابتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يقتل .

قال في المحرر ، وعنه : ما يدل على قتله .

قال في الهداية : ويتخرج من عموم قوله - في رواية يعقوب بن بختان « الزنديق والساحر كيف تقبل تو بهما ؟ » - أن يقتلا .

وقال في الرعابتين ، وقيل : لا يقتل الذمي .

وقال في الكبرى ، وقيل : يقتل لنقضه العهد .



## كتاب الأطعمة

قوله ﴿وَالْأَصْلُ فِيهَا: الْحَلَّ . فَيَحِلُّ كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ،  
مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَمَارِ وَغَيْرِهَا ﴾ حتى المسك .

وقد سأله الشالنجي عن المسك : يجعل في الدواء وبشر به ؟ قال : لا بأس .  
وهذا المذهب .

وقال في الانتصار : حتى شعر .

وقال في الفنون : الصحناء سحق المسك ، منتن في غايه الخبث .

تفيم : دخل في كلام المصنف : حل أكل الفاكهة المسوسة والمدودة ،  
وهو كذلك .

ويباح أيضاً أكل دودها معها .

قال في الرعاية : يباح أكل فاكهة مسوسة ومدودة بدودها ، أو باقلاء بذبابه  
وخيار وقتاء ، وحبوب ، وخل بما فيه .

وهو معنى كلامه في التلخيص .

قال في الآداب : وظاهر هذا : أنه لا يباح أكله منفرداً .

وذكر بعضهم فيه وجهين .

وذكر أبو الخطاب في بحث مسألة ما لا نفس له سائلة : لا يحل أكله ، وإن  
كان طاهراً من غير تفصيل .

قوله ﴿ فَأَمَّا النَّجَاسَاتُ - كَالْمَيْتَةِ ، وَالدِّمِّ ، وَغَيْرُهُمَا - وَمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ  
مِنَ السَّمُومِ وَنَحْوَهَا : فَحَرْمَةٌ ﴾ .

ويأتى ميتة السمك ونحوه في أول « باب الذكاة » .

فالصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة : أن السموم نجسة محرمة .  
وكذا ما فيه مضرة .



وقال في الواضح : والمشهور أن الشُّم نجس .  
وفيه احتمال لأكل رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام من الذراع  
المسمومة .

وقال في التبصرة : ما يضر كثيره يحل يسيره .  
قوله ﴿ وَالْحَيَوَانَاتُ مُبَاحَةٌ ، إِلَّا الْحُمْرَ الْأَهْلِيَّةَ ، وَمَالَهُ نَابٌ  
يَفْتَرِسُ بِهِ ﴾ .

سوى الضيع : محرم . على الصحيح من المذهب . سواء بدأ بالعدوان أولاً .  
نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب .

وقطع به أكثرهم . وقدمه في الفروع .  
وقيل : لا يحرم إلا إذا أبدأ بالعدوان .

قوله ﴿ كَالْأَسَدِ ، وَالنَّمْرِ ، وَالذَّبِّ ، وَالْفَهْدِ ، وَالْكَلْبِ ، وَالْخَنَزِيرِ ،  
وَابْنِ آوَى ، وَالسَّنُورِ ، وَابْنِ عُرْسٍ ، وَالنَّمْسِ ، وَالْقِرْدِ ﴾ .

مراده هنا بالسَّنُور : السنور الأهلي . بدليل ما يأتي في كلامه .  
والصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أنه محرم .

قال الإمام أحمد رحمه الله : ليس يشبه السباع .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ليس في كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى  
إلا الكراهة .

وجعله الإمام أحمد رحمه الله : قياساً ، وأنه قد يقال : يعمها اللفظ .

تنبيه : شمل قوله « فيما له ناب يفتريس به » الدب . وهو محرم . على الصحيح  
من المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال ابن رزين في مختصره النهاية : لا يحرم .

وقال في الرعاية الكبرى : ويحرم دب .



وقيل : كبير له ناب . نص عليه .  
 قال في الفروع : وهو سهو . قال الإمام أحمد رحمه الله : إن لم يكن له ناب  
 فلا بأس به . يعنى : إن لم يكن له ناب فى أصل خلقته .  
 فظن أنه إن لم يكن له ناب فى الحال لصغره . وإن كان يحصل له ناب بعد  
 ذلك . وليس الأمر كذلك .  
 وقال فى الحاوى : ويحرم دب .  
 وقال ابن أبى موسى : كبير .  
 فظاهر هذا : موافق لما قاله فى الرعاية .  
 إلا أن قوله « نص عليه » سهو .  
 وشمل كلام المصنف أيضاً : الغيل . وهو كذلك . فيحرم . على الصحيح  
 من المذهب . وعليه الأصحاب .  
 ونقل حنبل : هو سبع . ويعمل بأنياه كالسبع .  
 ونقل عنه جماعة : يكره .  
 قوله ﴿ وَمَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ ﴾ .  
 يعنى يحرم . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
 ونقل عبد الله وغيره : يكره .  
 وجعل فيه الشيخ تقي الدين رحمه الله : روايتى الجلالة .  
 وقال : عامة أجوبة الإمام أحمد رحمه الله ليس فيها تحريم .  
 وقال : إذا كان ماياً كلها من الدواب السباع : فيه نزاع . أو لم يحرموه .  
 والخبر فى الصحيحين . فن الطير أولى .  
 قوله ﴿ كَالنَّسْرِ ، وَالرَّخَمِ ، وَاللَّقْلَقِ ﴾ وكذا العَقَمَقِ ﴿ وَغَرَابِ  
 البَيْنِ ، وَالْأَبْقَعِ ﴾ .



الصحيح من المذهب : تحريم غراب البين ، والأبقع . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

ونقل حرب في الغراب : لا بأس به إن لم يأكل الجيف .  
وقيل : لا يجرمان إن لم يأكلا الجيف .

قال الخلال : الغراب الأسود والأبقع مباحان ، إذا لم يأكلا الجيف .  
قال : وهذا معنى قول أبي عبد الله .

قوله ﴿ وَمَا يُسْتَنْبِثُ ﴾ .

أى تستخبثه العرب . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وعند الإمام أحمد رحمه الله ، وقدماء

أصحابه : لا أثر لاستخبثات العرب . وإن لم يحرمه الشرع حل . واختاره .

وقال : أول من قال « يحرم » الخرقى . وأن مراده : ما يأكل الجيف . لأنه

تبع الشافعى رحمه الله . وهو حرمه بهذه العلة .

فعلى المذهب : الاعتبار بما يستخبثه ذوو اليسار من العرب مطلقاً . على

الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : والأصح ذوو اليسار .

وقدمه في الرعاية الصغرى .

وقيل : ما كان يستخبث على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

جزم به في الرعاية الكبرى ، والحاويين .

وقالوا : فى القرى ، والأمصار .

وجزم به ابن عبدوس فى تذكرته فى القرى .

وقيل : ما يستخبث مطلقاً .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقال جماعة من الأصحاب : ما يستخبثه ذوو اليسار والمروءة .



وجزم به في المستوعب ، والبلغة .

قوله ﴿ كَالْقُنْفُذِ ﴾ نص عليه .

وعلى الإمام أحمد رحمه الله : القنفذ بأنه بلغه بأنه مسخ . أى لما مسخ على صورته دل على خبثه .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قوله ﴿ وَالْفَأْر ﴾ .

الكونها فويسقة . نص عليه ﴿ وَالْخِيَّاتُ ﴾ .

لأن لها ناباً من السباع . نص عليه .

﴿ وَالْعَقَّارِبِ ﴾ نص عليه .

ومن الحرم أيضاً : الوطواط . نص عليه . وهو الخشاف ، والخفاش .

قال في الرعاية : ويحرم خفاش . ويقال : خشاف . وهو الوطواط .

وقيل : بل غيره .

وقيل : الخفاش صغير ، والوطواط كبير . رأسه كرأس الفأرة ، وأذناه

أطول من أذنيها ، وبين جناحيه في ظهره مثل كيس يحمل فيه تمرأ كثيراً ، وطأوبوع . وقراد . انتهى .

قال في الحاوى : والخشاف : هو الوطواط .

وكذلك يحرم الزنبور والنحل . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وذكر في الإرشاد رواية : لا يحرم الزنبور والنحل .

وقال في الروضة : يكره الزنبور .

وقال في التبصرة : في خفاش وخطاف وجهان .

وكره الإمام أحمد رحمه الله الخشاف .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هل هي للتحريم ؟ فيه وجهان .

تفصيل : دخل في قوله ﴿ وَالْخَشَرَاتِ ﴾ الذباب .



وهو الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقال في الروضة : يكره .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وأطلقهما في الرايتين ، والحاويين .  
وقد تقدم أكل دود الفاكهة ونحوها قريباً .  
فأمره : لو اشتبه مباح ومحرم : غلب التحريم . قاله في التبصرة .  
قوله ﴿ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ مَّا كُولٍ وَغَيْرِهِ . كَالْبَغْلِ ، وَالسَّمْعُ . وَلَدَ الضَّبْعِ  
مِنَ الذَّنْبِ - وَالْعُسْبَارِ ، وَلَدَ الذُّبَّةِ مِنَ الذِّيخِ ﴾ .  
وهو ذكر الضبعان الكثير الشعر . وهذا بلا نزاع .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ولو تميز كحيوان من نعمة نصفه خروف  
ونصفه كلب .

تنبيه : مفهوم كلامه : أن المتولد من المأكولين مباح . وهو صحيح ، كبغل  
من وحش وخيل . لكن ماتولد من مأكول طاهر ، كذاب الباقلاء . فإنه  
يؤكل تبعاً لأصلاً . في أصح الوجهين فيهما .  
وقال ابن عقيل : يحل بموته .  
قال : ويحتمل كونه كذاب . وفيه روايتان .  
قال الإمام أحمد رحمه الله - في الباقلاء المدود - يجتنبه أحب إلى ، وإن لم  
يتقدره فأرجو .  
وقال - عن تفتيش التمر المدود - لا بأس به إذا علمه .  
والمذهب تحريم الذباب .  
جزم به في الكافي ، وغيره .  
وصححه في الفروع ، والنظم .



وقيل : لا يحرم . وأطلقهما في المحرر ، وغيره . وتقدم معناه .  
قوله ﴿ وَفِي الثَّعْلَبِ ، وَالْوَبْرِ ، وَسَنُورِ الْبَرِّ ، وَالْيَرْبُوعِ : رَوَايَتَانِ ﴾ .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، والزركشي ، وتجريد العناية ،  
وغيرهم .

أما الثعلب : فيحرم . على الصحيح من المذهب .  
قال المصنف ، والشارح : أكثر الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله تحريم  
الثعلب .

ونقل عبد الله رحمه الله : لا أعلم أحدا أرخص فيه إلا عطاء . وكل شيء  
اشتبه عليك فدعه .

قال الناظم : هذا أولى .

وصححه في التصحيح .

وقدمه في الفروع .

والرواية الثانية : يباح .

قال ابن عقيل في التذكرة : والثعلب مباح في أصح الروايتين .

واختارها الشريف أبو جعفر ، والخرقي .

وأطلقهما في السكافي .

وأما سنور البر : فالصحيح من المذهب : أنه محرم . صححه في التصحيح .

قال الناظم : هذا أولى .

قال في الفروع : ويحرم سنور بر على الأصح . واختاره ابن عبدوس

في تذكرته .

وجزم به في الوجيز .



وهو ظاهر ماجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .

والرواية الثانية : يباح .

وأطلقهما في الكافي ، والإشارة للشيرازي ، والبلغة ، والمحرم .

وأما الوَبْر واليربوع : فالصحيح من المذهب : أنهما مباحان .

قال في الفروع : لا يحرم وَبْر و يربوع على الأصح .

وصححه في التصحيح .

واختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الكافي .

قال ابن رزين في نهايته : يباح اليربوع .

والرواية الثانية : يحرم .

وجزم في الوجيز بتحريم اليربوع .

وقال القاضي : يحرم الوبر .

وأطلق الخلاف في المحرم .

### فوائد

الأولى : في هدهد وضررد : روايتان .

وأطلقهما في المحرم ، والحاوي ، والفروع ، والكافي ، والمغني ، والشرح .

إصدارهما : يحرم .

قال الناظم : هذه الرواية أولى .

وجزم به في المنور .

وجزم به في المنتخب في الأولى .

والرواية الثانية : لا يحرم .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته .



الثانية : في الغداف والسنجاب وجهان .

وأطلقهما في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والنظم ، والفروع .  
أحمد هما : يجرمان .

صححه في الرعاية الكبرى ، وتصحيح المحرر .

وجزم في الوجيز بتحريم الغداف .

قال أبو بكر في زاد المسافر : لا يؤكل الغداف .

وقال الخلال : الغداف محرم ، ونسبه إلى الإمام أحمد رحمه الله .

والوجه الثاني : لا يجرمان .

وجزم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
بأن الغداف لا يجرم .

وقال القاضى : يحرم السنجاب .

ومال المصنف والشارح إلى إباحة السنجاب .

الثالثة : قال في الرعاية الكبرى : في السنور والفنك وجهان . أحدهما : يجرم .

الرابعة : في الخطاف وجهان .

وأطلقهما في التبصرة ، والرعايتين ، والحاويين ، والمحرر .

وجزم في النظم في موضع بالتحريم .

وقال في موضع آخر : الأولى التحريم .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزق .

قال في الفرع : ويحرم على الأصح . وقيل : لا يجرم .

الخامسة : قال جماعة من الأصحاب - منهم : صاحب المستوعب - وما لم يكن

ذكر في نص الشرع ، ولا في عرف العرب : يرد إلى أقرب الأشياء شبيها به : فإن

كان بالمستطاب أشبه : أحقناه به . وإن كان بالمستخبث أشبه : أحقناه به .



وقال في التبصرة والرعاية : أو مسمى باسم حيوان خبيث .  
قوله ﴿ وَمَا عَدَا هَذَا : مُبَاحٌ . كَبْهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالْخَيْلِ ﴾ .

الخيل مباحة مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وفي البرذون رواية بالوقف .

قوله ﴿ وَالزَّرَافَةُ ﴾ .

يعني أنها مباحة . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى .

قال في الفروع : وتباح في المنصوص .

وجزم به في الكافي ، والوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في المستوعب ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

قال الشارح : هذا أصح .

وقيل : لا يباح .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة .

قال في المستوعب : وهو سهو .

قال في المحرر : وحرمها أبو الخطاب . وأباحها الإمام أحمد رحمه الله .

وعنه : الوقف .

قوله ﴿ وَالْأَرْنَبُ ﴾ .

يعني أنه مباح . وهو المذهب .

جزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، ونهاية ابن رزين ، والمنور ، ومنتخب

الأدمي ، والكافي ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يباح .



وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم .  
قوله ﴿ وَالضَّبْعُ ﴾ .

أعني : أنه مباح . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والكافي ، والهادي ، والبلغة ، والمحزر ، والمغني ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين  
وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والوجيز ، والمنور ، ومختب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع .

وعنه : لا يباح . ذكرها ابن البناء .  
وقال في الروضة : إن عرف بأكل الميتة فبكالجلالة .  
قلت : وهو أقرب إلى الصواب .

قوله ﴿ وَالزَّاعُ ، وَغُرَابُ الزَّرْعِ ﴾ .  
يعني : أنهما مباحان . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .  
تنبيه : غراب الزرع : أحمر المنقار والرجل .  
وقيل : غراب الزرع والزاع شيء واحد .  
وقيل : غراب الزرع أسود كبير .

تنبيه آخر : دخل في قول المصنف « وسائر الطير » الطاووس . وهو مباح ،  
لا أعلم فيه خلافاً .

ودخل أيضاً البغاء . وهي مباحة . صرح بذلك في الرعاية .  
قوله ﴿ وَجَمِيعُ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ ﴾ يعني مباحة ﴿ إِلَّا الضَّفْدَعُ ،  
وَالْحَيَّةُ ، وَالتَّمْسَاحُ ﴾ .



أما الضفدع : فمحرمه بلا خلاف أعلمه . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .  
وأما الحية : فحزم المصنف هنا أنها محرمة . وهو المذهب .  
وحزم به في العمدة ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ،  
وغيرهم .

وصححه في النظم .

وقدمه في الشرح .

وقيل : يباح .

قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة :  
ويباح حيوان البحر جميعه ، إلا الضفدع والتمساح . فظاهر كلامهم إباحة الحية .  
قال في المحرر : ويباح حيوان البحر كله إلا الضفدع . وفي التمساح روايتان .  
فظاهره الإباحة .

وهو ظاهر تذكرة ابن عبدوس ، وغيره .

وقدمه في الرايعتين ، والحاويين .

وأطلقهما في الفروع .

وأما التمساح : فحزم المصنف هنا : أنه محرم . وهو الصحيح من المذهب .

قال في الفروع - في المستثنى من المباح من حيوان البحر - والتمساح على الأصح  
وصححه في النظم .

وحزم به القاضي في خصاله ، ورءوس المسائل ، والهداية ، والمذهب ،

ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الكافي ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

وعنه : يباح .

وأطلقهما في المحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم .



وما عدا هذه الثلاثة : فباح ، على الصحيح من المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومقتضب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الكافي ، والمحرم ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن حامد : وإلا السكوسج .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

ذكرها في الخلاصة ، والرعاية ، وغيرها .

واختاره جماعة من الأصحاب مع ابن حامد .

وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ،

وغيرهم .

وقال أبو علي النجاد : لا يباح من البحري ما يحرم نظيره في البر ، كخنزير

الماء وإنسانه . وكذا كلبه وبغله وحماره ونحوها .

وحكاه ابن عقيل عن أبي بكر النجاد .

وحكاه في التبصرة ، والنظم ، وغيرها : رواية .

قال في الفروع : وذكر في المذهب روايتين .

ولم أره فيه . فاعل النسخة مغلوطة .

قوله ﴿ وَتَحْرُمُ الْجَلَالَةُ - الَّتِي أَكْثَرُ عَافِيَا النَّجَاسَةِ - وَلَبَنُهَا ،

وَيَيْضُهَا ، حَتَّى تُجْبَسَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

وأطلق في الروضة وغيرها تحريم الجلالة ، وأن مثلها خروف ارتضع من كلبة

ثم شرب لبنها طاهراً .

قال في الفروع : وهو معنى كلام غيره .

وعنه : يكره ، ولا يحرم .



وأطلقتهما في الرعايتين ، والحاويين .

قوله ﴿ وَتُحْبَسُ ثَلَاثًا ﴾ .

يعنى تطعم الطاهر وتمنع من النجاسة . وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يحبس الطائر ثلاثا والشاة سبعة . وما عدا ذلك أربعين يوماً .

وحكى في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم : رواية .

أن ما عدا الطائر يحبس أربعين يوماً .

وعنه : تحبس البقرة ثلاثين يوماً . ذكره في الواضح .

قال في الفروع : وهو وهم . وقاله ابن بطة .

وجزم به في الروضة .

وقيل : يحبس الكل أربعين .

وهو ظاهر رواية الشالنجي .

### فأمرنا

إمراهما : كره الإمام أحمد رحمه الله ركوبها . وعنه : يحرم .

الثانية : يجوز له أن يعلف النجاسة الحيوان الذي لا يذبح ، أولاً يحلب قريباً

نقله عبد الله ، وابن الحكم . واحتج بكسب الحجام والذين عجنوا من آبار ثمود

ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : تحريم علفها ما كولا .

وقيل : يجوز مطلقاً ، كغير ما كول . على الأصح .

وخصهما في الترغيب بطاهر محرم ، كهر .

قوله ﴿ وَمَا سُقِيَ بِالنَّجَسِ - مِنَ الزَّرْعِ ، وَالثَّمَرِ - : مُحَرَّمٌ ﴾ .



وينجس بذلك . وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الكبير ، والفروع ، وغيرهم  
وقال ابن عقيل : ليس بنجس ولا محرم . بل يطهر بالاستحالة ، كالدم  
يستحيل لبنا .  
وجزم به في التبصرة .

### فوائد

منها : يكره أكل التراب والفحم .  
جزم به في الرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .  
منها : كره الإمام أحمد - رحمه الله - أكل الطين لضرره .  
ونقل جعفر : كأنه لم يكرهه .  
وذكر بعضهم أن أكله عيب في المبيع . نقله ابن عقيل . لأنه لا يطلبه إلا من  
به مرض .  
منها : ما تقدم في « باب الوليمة » كراهة الإمام أحمد رحمه الله للخبز السكبار .  
ووضعه تحت القصعة ، والخلاف في ذلك .  
ومنها : لا بأس بأكل اللحم النيء . نقله مهنا .  
وكذا اللحم المنتن . نقله أبو الحارث .  
وذكر جماعة فيهما : يكره .  
وجعله في الانتصار في الثانية اتفاقاً .  
قلت : الكراهة في اللحم المنتن أشد .  
ومنها : يكره أكل الغدة وأذن القلب . على الصحيح من المذهب . نص عليه  
وقال أبو بكر ، وأبو الفرج : يحرم .  
ونقل أبو طالب : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أذن القلب . وهو هكذا .



وقال في رواية عبد الله : كره النبي صلى الله عليه وسلم أكل الغدة .  
ومنها : كره الإمام أحمد رحمه الله حباً ديس بالجر ، وقال : لا ينبغي أن  
يلدوسوه بها .

وقال حرب : كرهه كراهية شديدة .  
وهذا الحب كطعام الكافر ومتاعه ، على ما ذكره المجد .  
ونقل أبو طالب : لا يباع ، ولا يشتري ، ولا يؤكل حتى يغسل .  
ومنها : كره الإمام أحمد رحمه الله أكل ثوم وبصل وكراث ونحوه ، ما لم  
ينضج بالطبخ . وقال : لا يعجبنى .

وصرح بأنه كرهه لمسكان الصلاة في وقت الصلاة .  
ومنها : يكره مداومة أكل اللحم . قاله الأصحاب .  
قوله ﴿ وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى مُحَرَّمٍ مِمَّا ذَكَرْنَا : حَلَّ لَهُ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ﴾  
يجوز له الأكل من المحرم مطلقاً إذا اضطر إلى أكله . على الصحيح من  
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقيل : يحرم عليه الميتة في الحضر . ذكره في الرعاية .  
وذكره الزركشي رواية .

وعنه : إن خاف في السفر : أكل ، وإلا فلا . اختاره الخلال .  
تغييره

أمرهما : الاضطرار هنا : أن يخاف التلف فقط . على الصحيح من المذهب  
نقل حنبلي : إذا علم أن النفس تسكاد تتلف .  
وقدومه في الفروع .  
وجزم به الزركشي ، وغيره .  
وقيل : أو خاف ضرراً .



وقال في المنتخب : أو مرضاً ، أو انقطاعاً عن الرفقة .  
قال في الفروع : ومراده ينقطع فيهلك ، كما ذكره في الرعاية .  
وذكر أبو يعلى الصغير : أو زيادة مرض .  
وقال في الترغيب : إن خاف طول مرضه فوجهان .  
الثاني : قوله « حل له منه مايسد رمقه » يعنى : ويجب عليه أكل ذلك .  
على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله وفاقاً .  
واختاره ابن حامد .  
وجزم به في المحرر ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والقواعد الأصولية ، وغيرهم .  
قال الزركشى : هذا المشهور من الوجهين .  
وقيل : يستحب الأكل .  
ويحتمله كلام المصنف هنا .  
قال في الرعاية والحاوى ، وقيل : يباح .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح .  
قوله ﴿ وَهَلْ لَهُ الشَّبَعُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ،  
والشرح .  
إمراهما : ليس له ذلك . ولا يحل له إلا مايسد رمقه . وهو المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب .  
قال الزركشى : هذا ظاهر كلام الخرق ، واختيار عامة الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .



وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع وغيرهم .

الرواية الثانية : له الأكل حتى يشبع . اختاره أبو بكر .  
وقيل : له الشبع إن دام خوفه . وهو قوى .  
وفرق المصنف - وتبعه جماعة - بين ما إذا كانت الضرورة مستمرة . فيجوز له الشبع . وبين ما إذا لم تكن مستمرة ، فلا يجوز .

#### فوائد

إصداها : هل له أن يتزود منه ؟ مبني على الروایتين في جواز شبعه .  
قاله في الترغيب .

وجوز جماعة التزود منه مطلقاً .

قلت : وهو الصواب . وليس في ذلك ضرر .

قال المصنف ، والشارح : أصح الروایتين : يجوز له التزود .

ونقل ابن منصور ، والفضل بن زياد : يتزود إن خاف الحاجة .

جزم به في المستوعب .

واختاره أبو بكر .

وهو الصواب أيضاً .

الثانية : يجب تقديم السؤال على أكل الحرم . على الصحيح من المذهب .

نقله أبو الحارث .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إنه يجب ولا يأثم . وأنه ظاهر المذهب .

الثالثة : ليس للمضطر في سفر المعصية الأكل من الميتة . كقاطع الطريق

والآبق . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم

وقال صاحب التلخيص : له ذلك .



وهو ظاهر كلام المصنف وجماعة .

الرابعة : حكم المحرمات حكم الميتة فيما تقدم .

قوله ﴿ فَإِنْ وَجَدَ طَعَامًا لَا يَعْرِفُ مَالِكَهُ ، وَمَيْتَةً ، أَوْ صَيْدًا - وَهُوَ مُحَرَّمٌ - فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَا كُلُّ الْمَيْتَةِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغني ، والوجيز ، وغيرها .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

لأن في أكل الصيد ثلاث جنائيات : صيده ، وذبحه ، وأكله . وأكل الميتة

فيه جنابة واحدة .

ويحتمل أن يحل له الطعام والصيد إذا لم تقبل نفسه الميتة .

قال في الفنون ، قال حنبلي : الذي يقتضيه مذهبننا : خلاف ما قاله الأصحاب .

وقال في السكافي : الميتة أولى ، إن طابت نفسه ، وإلا أكل الطعام . لأنه مضطر

وفي مختصر ابن رزين : يقدم الطعام ولو بقتاله ، ثم الصيد ، ثم الميتة .

### فوائد

الأولى : لو وجد لحم صيد ذبحه محرم وميتة : أكل لحم الصيد .

قاله القاضى فى خلافه .

لأن كلا منهما فيه جنابة واحدة . ويتميز الصيد بالاختلاف فى كونه مذكى .

قال فى القاعدة الثانية عشر بعد المائة : وفيما قاله القاضى نظر ، وعلاه . ثم قال :

وجدت أبا الخطاب فى انتصاره : اختار أكل الميتة . وعلاه بما قاله .

ولو وجد بيض صيد ، فظاهر كلام القاضى : أنه يأكل الميتة ، ولا يكسره

ويأكله . لأن كسره جنابة ، كذبح الصيد .



الثانية : لو وجد المحرم صيداً وطعاماً لا يعرف مالكة ، ولم يجد ميتة : أكل الطعام . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : بخير .

وهو احتمال في الحرر .

قلت : يتوجه أن يأكل الصيد . لأن حق الله مبني على المسامحة ، بخلاف حق الآدمي ، كما في نظائرها .

الثالثة : لو اشتبهت مسلوختان : ميتة ومذكاة ، ولم يجد غيرها : تحرى المضطر فيهما . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعايتين .

وقيل : له الأكل بلا تحر .

الرابعة : لو وجد ميتتين مختلفتين في إحداها : أكلها دون الجمع عليها .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا طَعَامًا لَمْ يَبْذُلْهُ مَالِكُهُ ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ : فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو خاف في المستقبل : فهل هو أحق به ، أم لا ؟ فيه وجهان .  
وأطلقهما في الفروع .

قلت : الأولى النظر إلى ماهو أصلح .

وقال في الرعاية الكبرى : يحتمل وجهين . أظهرهما : إمساكه .

فأمره : حيث قلنا : إن مالكة أحق ، فهل له إشارته ؟

قال في الفروع : ظاهر كلامهم أنه لا يجوز .

وذكر صاحب الهدى - في غزوة الطائف - : أنه يجوز ، وأنه غاية الجود .



قوله ﴿وَالْأَلْزَمَهُ : بَذْلُهُ بِقِيَمَتِهِ﴾ نص عليه .  
ولو كان المضطر معسراً . وفيه احتمال لابن عقيل .

### تفسيرها

إمراها : ظاهر قوله « وإلا لزمه بذله بقيمته » أنه لو طلب زيادة لآتجحف .  
ليس له ذلك . وهو أحد الوجهين . وهو الصحيح منهما . اختاره المصنف .  
وجزم به الشارح في موضعين .

والوجه الآخر : له ذلك . اختاره القاضي .

وأطلقهما في الفروع .

قال الزركشي : وعلى كلا القولين : لا يلزمه أكثر من ثمن مثله .

وقال في عيون المسائل ، والانتصار : قرضاً بعوضه .

وقيل : مجاناً .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، كالمصلحة في الأشهر .

الثاني : قوله ﴿فَإِنْ أَبَى : فَلِلْمُضْطَرِّ أَخْذُهُ قَهْرًا ، وَيُعْطِيهِ قِيَمَتُهُ﴾ .

كذا قال جماعة .

وقال جماعة : ويعطيه ثمنه .

وقال في المغنى : ويعطيه عوضه .

قال الزركشي : وهو أجود .

وقال في الفروع : فإن أبى أخذه بالأسهل ، ثم قهراً . وهو مراد المصنف ،

وغيره .

قوله ﴿فَإِنْ مَنَعَهُ : فَلَهُ قِتَالُهُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .



وقال في الترغيب : في قتاله وجهان .  
ونقل عبد الله : أكره مقاتلته .  
وقال في الإرشاد : فإن لم يقدر على أخذه منه إلا بمقاتلته : لم يقاتله .  
فإن الله يرزقه .

### فوائد

الأولى : لو بادر صاحب الطعام قباهه ، أو رهنه . فقال أبو الخطاب في الانتصار في الرهن : يصح . ويستحق أخذه من المرتهن ، والبائع مثله .  
قال في القاعدة الثالثة والخمسين : ولم يفرق بين ما قبل الطلب وبعده .  
قال : والأظهر أنه لا يصح البيع بعد الطلب ، لوجوب الدفع . بل لو قيل : لا يصح بيعه مطلقاً ، مع علمه باضطراره : لم يبعد وأولى . لأن هذا يجب بذله ابتداء لإحياء النفس . انتهى .

الثانية : لو بذله بأكثر مما يلزمه : أخذه وأعطاه قيمته - يعني من غير مقاتلة - على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وجزم به في المحرر ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : يقاتله .

الثالثة : لو بذله بضمن مثله : لزمه قبوله . على الصحيح من المذهب .  
وقال ابن عقيل : لا يلزم معسراً على احتمال .  
الرابعة : لو امتنع المالك من البيع إلا بعقد رباً ، فظاهر كلام الخرق وجماعة : أنه يجوز أخذه منه قهراً .

ونص عليه بعض الأصحاب . قاله الزركشي . وقال : نعم إن لم يقدر على قهره دخل في العقد ، وعزم على أن لا يتم عقد الربا . فإن كان البيع نساء : عزم على أن العوض الثابت في الذمة قرضاً .



وقال بعض المتأخرين : لو قيل : إن له أن يظهر صورة الربا ولا يقاتله -  
ويكون كالمكره ، فيعطيه من عقد الربا صورته لا حقيقته - لكان أقوى .  
قاله الزركشي .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدَمِيًّا مُبَاحَ الدِّمِّ - كَالْحُرِّيِّ ، وَالزَّانِيِ  
الْمُحْصَنِ - : حَلَّ قَتْلُهُ وَأَكْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في الترغيب : يحرم أكله . وما هو ببيعيد .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ مَعْصُومًا مَيِّتًا : فِي جَوَازِ أَكْلِهِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، والمحرم ، والنظم .

أمرهما : لا يجوز . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : اختاره الأكثر .

وكذا قال في الفروع .

وجزم به في الإفصاح ، وغيره .

قال في الخلاصة ، والرايعتين ، والحاويين : لم يأكله في الأصح .

قال في الكافي : هذا اختيار غير أبي الخطاب .

قال في المغني : اختاره الأصحاب .

والوجه الثاني : يجوز أكله . وهو المذهب على ما اصطاحناه .

صححه في التصحيح .

واختاره أبو الخطاب في الهداية ، والمصنف ، والشارح .

قال في الكافي : هذا أولى .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتهج الأدب .

وقدمه في الفروع .



فأمراته

إصداهما : يحرم عليه أكل عضو من أعضائه . على الصحيح من المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في الفنون ، عن حنبل : إنه لا يحرم .

الثانية : من اضطر إلى نفع مال الغير ، مع بقاء عينه ، لدفع برد أو حر ، أو  
استقاء ماء ونحوه : وجب بذله مجاناً . على الصحيح من المذهب .  
صححه في النظم ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين .

وقيل : يجب له العوض كالأعيان .

وقال في الفصول في « الجنائز » يقدم حتى اضطر إلى سترة لبرد أو مطر على  
تسكين ميت . فإن كانت السترة للميت : احتمل أن يقدم الحي أيضاً . ولم يذكر  
غيره .

قوله ﴿ وَمَنْ مَرَّ بِشَجَرٍ عَلَى شَجَرٍ لَا حَائِطَ عَلَيْهِ ﴾ نص عليه ﴿ وَلَا نَظَرَ  
عَلَيْهِ : فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا يَحْمِلُ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً .

قال المصنف ، والشارح : هذا المشهور في المذهب .

قال في القاعدة الحادية والسبعين : هذا الصحيح المشهور من المذهب .

قال في الهداية : اختاره عامة شيوخنا .

وقال في خلافه الصغير : اختاره عامة أصحابنا .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمقتضب ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .



ولم يذكر في الموجز « لا حائط عليه » .  
ولم يذكر في الوسيلة « لا ناظر عليه » .  
وعنه : لا يحل له ذلك إلا الحاجة .  
وأطلقهما في المذهب ، والخلاصة .  
وعنه : يأكل المتساقط ، ولا يرمى بحجر . ولم يثبتها القاضي .  
وعنه : لا يحل ذلك مطلقاً إلا بإذن المالك .  
حكاه ابن عقيل في التذكرة .  
وعنه : لا يحل له ذلك إلا لضرورة .  
ذكرها جماعة ، كالجموع المجنى .  
وعنه : يباح في السفر دون الحضر .  
قال الزركشي : وقد تحمل على رواية اشتراط الحاجة .  
وجوزها في الترغيب لمستأذن ثلاثاً ، للخبر (١) .

### فائدتان

إمراهما : ليس له رمي الشجر بشيء . ولا يضر به ولا يحمل . نص عليه .  
الثانية : حيث جوزنا له الأكل : فإنه لا يضمن ما أكله . على الصحيح  
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وعنه : يضمنه . اختاره في المبهيج .  
وحيث جوزنا الأكل ، فالأولى : تركه إلا بإذن . قاله المصنف ، وغيره .

(١) هو ما روى الترمذى - وحسنه - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
مرفوعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن الثمر المعلق ؟ فقال : ما أصاب منه  
من ذى الحاجة - غير متخذ خبنة - فلا شيء عليه . ومن أخرج منه شيئاً فعليه  
غرامة مثله والعقوبة » . و « الخبنة » بضم الحاء وسكون الباء الموحدة وفتح  
النون : ما يخفيه تحت الإبط ونحوه .



قوله ﴿وَفِي الزَّرْعِ وَشَرْبِ لَبَنِ الْمَاشِيَةِ : رَوَاتَانِ﴾ .

يعنى : إذا أبحنا الأكل من الثمار .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والسكافى ، والهادى ، والمغنى ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والفروع  
والحاويين ، وشرح ابن منجا ، والزركشى ، والقواعد الفقهية ، ونهاية ابن رزى .

إمراهما : له ذلك ، كالثمرة . وهو المذهب .

قال ناظم المفردات : هذا الأشهر .

وجزم به فى المنور ، ومنتهى الأدعى ، وغيرهما .

وصححه فى التصحيح .

واختاره أبو بكر فى لبن الماشية .

والرواية الثانية : ليس له ذلك .

صححه فى التصحيح ، والنظم .

وجزم به فى الوجيز .

قال فى إدراك الغاية ، وتجريد العناية : له ذلك فى رواية .

فأمره : قال المصنف ، ومن تابعه : يلحق بالزراع الباقلاء والحمص وشبههما مما

يؤكل رطبا ، بخلاف الشعير ونحوه مما لم تجر العادة بأكله .

قال الزركشى : وهو حسن .

وقال : ولهذا المسألة التفات إلى ما تقدم من الزكاة : من الوضع لرب المال

عند خرص الثمرة الثلث أو الربع . ولا يترك له من الزرع إلا ما العادة أكله فريكا .

قوله ﴿وَيَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ ضِيَاةُ الْمُسْلِمِ الْمُجْتَازِ بِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً﴾ .

هذا المذهب بشرطه الآتى .

ونص عليه فى رواية الجماعة . وعليه جماهير الأصحاب .



قال في الفروع : ليلة . والأشهر : ويوماً . نقله الجماعة .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتهخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ،  
وهو من مفردات المذهب .  
وقيل : الواجب ليلة فقط .  
جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
وإدراك الغاية ، ونهاية ابن رزين ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .  
لكن قال : الأول الأشهر .  
وهو أيضاً من مفردات المذهب .  
وقيل : ثلاثة أيام . فما زاد فهو صدقة .  
اختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى .  
وهو من المفردات .

ونقل على بن سعيد عن الإمام أحمد رحمه الله : ما يدل على وجوب الضيافة  
للغزاة خاصة ، على من يمرون بهم ثلاثة أيام .  
ذكره ابن رجب في شرح الأربعين النووية ، وصاحب الفروع :  
وهو من مفردات المذهب أيضاً .  
وتقدم في أواخر « باب عقد الزمة » « هل يجب عليهم ضيافة من يمر بهم  
من المسلمين مطلقاً ، أو بالشرط ؟ » .

تبيين : في قوله « المجتاز به » إشعار بأن يكون مسافراً . وهو صحيح . فلا  
حق لحاضر . وهو أحد الوجهين .  
وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .



فإن عبارتهم مثل عبارة المصنف .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين .

والوجه الثاني : هو كالمسافر .

قال في الفروع : وظاهر نصوصه : وحاضر . وفيه وجهان للأصحاب . انتهى .

فائدة : يشترط للوجوب أيضاً : أن يكون المجتاز في القرى .

فإن كان في الأمصار : لم تجب الضيافة . على الصحيح من المذهب . وعليه  
الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وعنه : الأمصار كالقرى .

قال في الفروع : وفي مصر روايتان منصوصتان .

تنبيه : مفهوم قوله « يجب على المسلم ضيافة المسلم المجتاز به » أنها لا تجب  
للذمي إذا اجتاز بالمسلم . وهو صحيح . وهو المذهب .

وهو ظاهر كلامه في المحرر ، وغيره من الأصحاب .

قال ابن رجب في شرح النواوية : وخص كثير من الأصحاب الوجوب بالمسلم

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع .

وعنه : هو كالمسلم في ذلك .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو قول في النظم .

وقدمه ابن رجب في شرح النواوية . وقال : هو المنصوص عن الإمام أحمد

رحمه الله .

قوله ﴿ فَإِنْ أَبَى : فَلِلضَّيْفِ طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ﴾ بلا نزاع .



وهو من مفردات المذهب .  
فأمره : إذا امتنع من الضيافة الواجبة عليه : جازله الأخذ من ماله . على الصحيح من المذهب . ولا يعتبر إذنه .  
قال في القواعد : ولا يعتبر إذنه في أصح الروايتين . نقلها على بن سعيد .  
ونقل حنبل : لا يأخذ إلا بعلمهم ، يطالبهم بقدر حقه .  
قلت : النفس تميل إلى ذلك .  
وقدme في الشرح .  
قوله ﴿ وَيُسَدِّحُ ضِيَافَتَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَمَا زَادَ : فَهُوَ صَدَقَةٌ ﴾ .  
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وتقدم قول : أنها تحب ثلاثة أيام .  
اختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى .  
قوله ﴿ وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهِ إِزَالُهُ فِي بَيْتِهِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَسْجِدًا ، أَوْ رِبَاطًا يَلِيَّتُ فِيهِ ﴾ .  
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وأوجب ابن عقيل في مفرداته : إزاله في بيته مطلقاً ، كالنفقة .  
وهو من مفردات المذهب .

### فوائد

الأولى : الضيافة قدر كفايته مع الأدم . على الصحيح من المذهب .  
وأوجب الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : المعروف عادة . قال : كزوجة وقريب ورقيق .  
وفي الواضح : ولقرسه أيضاً تبين لا شعير .



قال في الفروع : ويتوجه وجهه - يعني : ويجب شعير كالتبن - كأهل الذمة في ضيافتهم المسلمين .

الثانية : من قدم لضيفانه طعاماً لم يجز لهم قسمه ، لأنه إباحة . ذكره في الانتصار ، وغيره .

واقصر عليه في الفروع . وتقدم في « الوليمة » أنه يحرم أخذ الطعام بلا إذن . على الصحيح .

الثالثة : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من امتنع من أكل الطيبات بلا سبب شرعي : فهو مذموم مبتدع . وما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له : فكذب .



## باب الذكاة

قوله ﴿لَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ : بغير ذكاة﴾ .

إن كان مما لا يعيش إلا في البر . فهذا لا نزاع في وجوب تذكية المقدور عليه منه ، إلا ما استثنى .

وإن كان مأواه البحر ، ويعيش في البر - ككباب الماء وطيره ، والسلحفاة ونحو ذلك - فهذا أيضاً لا يباح المقدور عليه منه إلا بالتذكية . وهذا المذهب مطلقاً ، إلا ما استثنى . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

قال الزركشي : هذا إحدى الروايتين ، واختيار عامة الأصحاب .  
والرواية الثانية : - وعن بعض الأصحاب أنه صححها - تحل ميتة كل بحري .

انتهى .

وقال ابن عقيل - في البحري - : يحل بذكاة أو عقر . لأنه ممتنع ، كحيوان البر وجزم المصنف ، وغيره : بأن الطير يشترط ذبحه .

قوله ﴿إِلَّا الْجَرَادَ وَشِبْهَهُ ، وَالسَّمَكَ وَسَائِرَ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ فَلَا ذَكَاةَ لَهُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، ولو كان طافياً .

وعنه - في السرطان وسائر البحري - : أنه يحل بلا ذكاة .

وقال ابن منبج في شرحه : ظاهر كلام المصنف في المغني : أنه لا يباح بلا ذكاة . انتهى .

وعنه - في الجراد - لا يؤكل إلا أن يموت بسبب . ككبسه وتغريقه .

وعنه : يحرم السمك الطافي .

ونصوص الإمام أحمد رحمه الله : لا بأس به ما لم يتقذره .

وهذه الرواية تخريج في المحرر .



وعنه : لا تباح ميتة بحرى سوى السمك .  
 قال الزركشى : وهو ظاهر اختيار جماعة .  
 وعنه : يحرم سمك وجراد صاده مجوسى ونحوه . صححه ابن عقيل .  
 وتقدم ذلك . وأطلقهما فى المحرر .  
 وقال ابن عقيل : ما لا نفس له سائلة يجرى مجرى ديدان الخلل والبقلاء .  
 فيحل بموته . قال : ويحتمل أنه كالذباب . وفيه روايتان .

### فوائد

الأولى : حيث قلنا بالتحريم : لم يكن نجساً . على الصحيح من المذهب .  
 وعنه : بلى .

وعنه : نجس مع دم .  
الثانية : كره الإمام أحمد رحمه الله : شئ السمك الحى ، لا الجراد .  
 وقال ابن عقيل فيهما : يكره على الأصح .  
 ونقل عبد الله فى الجراد : لا بأس به . ما أعلم له ولا للسمك ذكاة .

الثالثة : يحرم بلعه حياً . على الصحيح من المذهب .  
 وقدمه فى الفروع .

وذكره ابن حزم إجماعاً .  
 وقال المصنف : يكره .

قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاءِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ ﴾ .  
 أَحَدُهَا : أَهْلِيَّةُ الذَّابِجِ . وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا ﴿ .

ليصح قصده التذكية ولو كان مكرهاً  
 ذكره فى الاتصاف ، وغيره .



قال في الفروع : ويتوجه فيه كذب مفسوب .  
وقد دخل في كلام المصنف رحمه الله الألف . وهو صحيح . وهو المذهب .  
وعليه الأصحاب .

وعنه : لا تصح ذكاته .

فأمره : قال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب هنا : لا يعتبر قصد الأكل .  
وقال القاضي في التعليق : لو تلاعب بسكين على حلق شاة ، فصار ذبحاً ، ولم  
يقصد حلّها : لم تبج .

وعلى ابن عقيل تحريم ما قبله مُحَرَّم لصوله : بأنه لم يقصد أكله . كما لو وطئه  
أدمى إذا قتل .

وقال في المستوعب : كذبجه .

وذكر الأرحي عن أصحابنا : إذا ذبحه ليخلص مال غيره منه بقصد الأكل  
لا التخلص ، للنهي عن ذبحه لغير ما كلف .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله - في « بطلان التحليل » لو لم يقصد  
الأكل . أو قصد حل يمينه : لم يبج .

ونقل صالح وجماعة : اعتبار إرادة التذكية .

قال في الفروع : وظاهره يكفي .

وقال في الترغيب : هل يكفي قصد الذبح ، أم لابد من قصد الإحلال ؟  
فيه وجهان .

قوله « مُسَمِّيًا ، أَوْ كِتَابِيًا ، وَلَوْ حَرِيًّا . فَتَبَاحُ ذَبِيحَتِهِ ، ذَكَرًا  
كَانَ أَوْ أُنْثَى » .

وهذا المذهب في الجملة . وعليه الأصحاب .

وعنه : لا تباح ذبيحة بني تغلب ، وَلَا مَنْ أَحَدُ آبَائِهِ غَيْرُ كِتَابِيٍّ .



وأطلقهما في الرعاية الكبرى فيهما .  
أما ذبيحة بنى تغلب : فالصحيح من المذهب : إباحتها . وعليه الأكثر .  
قال ابن منبج : هذا المذهب .  
قال الشارح : وهو الصحيح .  
قال في الفروع - في « باب الحرمات في النكاح » - : وتحل مناحة وذبيحة  
نصارى بنى تغلب على الأصح .  
وقيل : هما في بقية اليهود والنصارى من العرب . انتهى .  
واختار المصنف وغيره : إباحة ذبيحة بنى تغلب .  
وعنه : لا تباح .  
قال الزركشى : وهى المشهورة عند الأصحاب .  
وأطلقهما الخرقى ، والرعايتين ، والحاويين .  
وتقدم نظير ذلك فيهم في « باب الحرمات في النكاح » .  
وقال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
وغيرهم : وفي نصارى العرب روايتان . وأطلقوهما .  
وأما من أخذ أبويه غير كتابي : فظاهر كلام المصنف : أنه قدم إباحة ذبحه .  
وهو إحدى الروايتين .  
قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .  
وقدمه في النظم كالمصنف .  
واختاره الشيخ تقي الدين وابن القيم رحمهما الله .  
والصحيح من المذهب : أن ذبيحته لا تباح .  
قال في المغنى ، والشرح ، قال أصحابنا : لا تحل ذبيحته .  
قال في الفروع - في « باب الحرمات في النكاح » - : ومن أخذ أبويه كتابي  
فاختار دينه ، فالأشهر : تحريم مناحته وذبيحته .



وقال في الرعاية الصغرى : ولا تحمل ذكاة من أحد أبويه الكافرين مجوسى  
أو وثنى أو كتابى لم يختار دينه .  
وعنه : أو اختار .

قال في الرعايتين ، قلت : إن أقرَّ حل ذبحه ، وإلا فلا .  
وقال في الرعاية الكبرى ، قلت : فإن انتقل كتابى أو غيره إلى دين يُقرُّ  
أهله بكتاب وجزية ، وأقرَّ عليه : حلت ذكاته وإلا فلا .  
وقال في المحرر - فى « باب عقد الذمة وأخذ الجزية » - ومن أقرَّناه على  
تهود أو تنصر متجدد : أجبنا ذبيحته ومناكحته . وإذا لم نقره عليه بعد المبعث  
وشككنا : هل كان منه قبله أو بعده ؟ قبلت جزيته ، وحرمت مناكحته وذبيحته  
انتهى .

وقال الشيخ تقى الدين رحمه الله : كل من تدين بدين أهل الكتاب فهو  
منهم ، سواء كان أبوه أو جده قد دخل فى دينهم أو لم يدخل . وسواء كان دخوله  
بعد النسخ والتبديل ، أو قبل ذلك . وهو المنصوص الصريح عن الإمام أحمد  
رحمه الله . وإن كان بين أصحابه خلاف معروف . وهو الثابت عن الصحابة  
رضى الله عنهم بلا نزاع بينهم .  
وذكر الطحاوى : أنه إجماع قديم . انتهى .

وجزم فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحاوئين ، وغيرهم : أن ذبيحة من أحد أبويه غير كتابى : غير مباحة .  
قال الشارح : قال أصحابنا : لا تحمل ذبيحة من أحد أبويه غير كتابى .  
وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .  
وكذلك صيده .

وقال فى الترغيب : فى الصائبة روايتان .  
مأخذها : هل هم فرقة من النصارى أم لا ؟



ونقل حنبل : من ذهب مذهب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فإنه قال « هم يُسَبِّتُونَ » جعلهم رضى الله عنه بمنزلة اليهود ، وكل من يصير إلى كتاب فلا بأس بذلك .

وقيل : لا يصح أن يذبح اليهودى الإبل فى الأصح .  
وعنه : لا تصح ذبيحة الأقف الذى لا يخاف بختانه .  
ونقل حنبل - فى الأقف - لاصلاة له ولا حج . وهى من تمام الإسلام .  
ونقل فيه الجماعة : لا بأس .

وقال فى المستوعب : يكره من جنب ونحوه .  
ونقل صالح وغيره : لا بأس .  
ونقل حنبل : لا يذبح الجنب .  
ونقل أيضاً فى الحائض : لا بأس .

وقال فى الرعاية ، وعنه : تكره ذبيحة الأقف والجنب والحائض والنفساء .  
قوله ﴿ وَلَا تَبَاحُ ذِكَاةُ مَجْنُونٍ ، وَلَا سَكْرَانٍ ﴾ .  
أما المجنون : فلا تباح ذكاته بلا نزاع .  
وأما السكران : فالصحيح من المذهب : أن ذبيحته لا تباح .  
وعنه : تباح .

وتقدم ذلك مستوفى فى أول « كتاب الطلاق » .  
قوله ﴿ وَلَا ظِفْلٍ غَيْرِ مُمَيِّزٍ ﴾ .

إن كان غير مميز : فلا تباح ذبيحته .  
فإن كان مميزاً : أبيحت ذبيحته ، على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته .  
وجزم به فى الرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .



وقدمه في الفروع ، وغيره .  
فأناط أ كثر الأصحاب الإباحة بالتميز .  
وقال في الموجز ، والتبصرة : لا تباح ذبيحة ابن دون عشر .  
وقال في الوجيز : تباح إن كان مراهما .  
قوله ﴿ وَلَا مُرْتَدٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
ونقل عبد الله : تحمل ذكاة مرتد إلى أحد الكتائب .  
قوله ﴿ الثَّانِي : الْآلَةُ . وَهُوَ أَنْ يَذْبَحَ بِمُحَدَّدٍ . سِوَاهُ كَانَ مِنْ  
حَدِيدٍ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ قَصَبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ ﴾ بلا نزاع .  
قوله ﴿ فَإِنْ ذَبَحَ بِالْآلَةِ مَغْصُوبَةً : حَلٌّ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .  
وهما روايتان .

والصحيح من المذهب : الحل .  
وصححه في المغنى ، والنظم ، وابن منجا في شرحه .  
قال القاضي ، وغيره : يباح . لأنه يباح الذبح بها للضرورة .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وهو ظاهر ماجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمي .  
والوجه الثاني : لا تحل .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع .

### فوائد

الأولى : مثل الآلة المغصوبة سكين ذهب ونحوها .



ذكره في الانتصار ، والموجز ، والتبصرة .  
واقصر عليه في الفروع .  
الثانية : يباح المغصوب لربه وغيره . إذا ذكاه غاصبه أو غيره ، سهواً أو عمداً ،  
طوعاً أو كرهاً بغير إذن ربه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر  
الأصحاب .

وعنه : يحرم عليه . فقيره أولى ، كغاصبه . اختاره أبو بكر .  
وقيل : إنه ميتة . حكاه في الرعاية الكبرى بعد الروایتين .  
والذى يظهر : أنه عين الرواية الثانية .

الثالثة : لو أكره على ذكاة ماله ، ففعل : حل أكله له ولغيره .

الرابعة : لو أكرهه ربه على ذبحه ، فذبحه : حل مطلقاً .

تنبيه : ظاهر قوله « إلا السن » أنه يباح الذبح بالعظم . وهو إحدى الروایتين .  
والمذهب منهما .

قال المصنف في المعنى : مقتضى إطلاق الإمام أحمد رحمه الله إباحة الذبح به .  
قال : وهو أصح .

وصححه الشارح ، والناظم .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : وتجاوز الذكاة بكل آلة لها  
حد يقطع وينهر الدم ، إلا السن والظفر <sup>(١)</sup> .

قدمه في الكافي ، وقال : هو ظاهر كلامه .

والرواية الثانية : لا يباح الذبح به .

(١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكُل » ،  
إلا السن والظفر » رواه البخارى ومسلم .



قال ابن القيم - رحمه الله - في أعلام الموقعين - في الفائدة السادسة بعد ذكر الحديث : - وهذا تنبيه على عدم التذكية بالعظام : إما لتجاسة بعضها ، وإما لتنجيسه على مؤمنى الجن .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وقدمه ابن رزين في شرحه .

قال في الترغيب : يحرم بعظم ، ولو بسهم نصله عظم .  
وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والقروع .  
قوله ﴿ الثَّالِثُ : أَنَّ يَقْطَعَ الْخَلْقُومُ وَالْمَرِيءُ ﴾ .  
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادى ، والكافى ، والمغنى ، والبلغة ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ،  
والحاويين ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .  
واختاره أبو الخطاب في خلافة .

وعنه : يشترط - مع ذلك - قطع الودجين .  
اختاره أبو بكر ، وابن البنا .  
وجزم به في الروضة .

واختاره أبو محمد الجوزى .  
قال في الكافى : الأولى قطع الجميع .

وعنه : يشترط - مع قطع الخلقوم والمريء - قطع أحد الودجين .  
وقال في الإيضاح : الخلقوم والودجين .  
وقال في الإشارة : المريء والودجين .



وقال في الرعاية ، والكافي أيضاً : يكفي قطع الأوداج . فقطع أحدهما مع الحلقوم ، أو المرى : أولى بالحل .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وذكره في الأولى رواية .

وذكر وجهاً : يكفي قطع ثلاث من الأربعة . وقال : إنه الأقوى .

وسئل عن ذبح شاة ، فقطع الحلقوم والودجين ، لسكن فوق الجوزة ؟ فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع . والصحيح : أنها تحل .

قلت : وهو ظاهر كلام الأصحاب ، حيث أطلقوا الإباحة بقطع ذلك من غير تفصيل .

فأثره : قال في الفروع : وكلام الأصحاب في اعتبار إبانة ذلك بالقطع محتمل . قال : ويقوى عدمه .

وظاهره : لا يضر رفع يده إن أتم الذكاة على الفور .

واعتبر في الترغيب : قطعاً تاماً . فلو بقي من الحلقوم جلدة ، ولم ينفذ القطع ، وانتهى الحيوان إلى حركة المذبوح ، ثم قطع الجلدة : لم يحل .

قوله ﴿ وَإِنْ نَحَرَهُ : أَجْزَأُهُ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَالْمُسْتَحَبُّ : أَنْ يَنْحَرَ الْبَعِيرَ ، وَيَذْبَحَ مَا سِوَاهُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الجمهور .

قال المصنف ، والشارح : لا خلاف بين أهل العلم في استحباب ذلك .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والمحرم ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .

وذكر في الترغيب رواية : أن البقر تنحر أيضاً .



وعند ابن عقيل : ينجر ما صعب وضعه بالأرض أيضاً .  
وعنه : يكره ذبح الإبل .  
وعنه : لا يؤكل .

قوله ﴿ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ - مِثْلَ أَنْ يَنْدَّ الْبَعِيرُ ، أَوْ يَتَرَدَّى فِي بئر ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى ذَبْحِهِ - : صَارَ كَالصَّيْدِ ، إِذَا جَرَحَهُ فِي أَىِّ مَوْضِعٍ أَمَكَّنَهُ فَقَتَلَهُ : حَلَّ أَكْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .  
وجزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

وذكر أبو الفرج : أنه يشترط أن يقتل مثله غالباً .  
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بغيرِهِ - مِثْلَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ - فَلَا يُبَاحُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .  
وجزم به في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : يباح إذا كان الجرح موجباً .

قوله ﴿ وَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها ، وَهُوَ مُخْطِئٌ ، فَاتَّتِ السَّكِينُ عَلَى مَوْضِعِ ذَبْحِها وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ ﴾ يعني : الحياة المستقرة ﴿ أَكَلَتْ ﴾ .  
وهذا المذهب . اختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والخلاصة ، والمستوعب ، والمحرم ، والوجيز ، والحاويين ، وغيرهم .  
وقدمه في النظم ، والرايعتين ، والفروع ، وغيرهم .



وعنه : يؤكل ، وإن لم يكن فيه حياة مستقرة .  
 ويحتمله كلام المصنف هنا .  
 وقال المصنف ، والشارح : إن كان الغالب نفاذ ذلك لحدة الآلة وسرعة  
 القطع : فالأولى بإباحته ، وإلا فلا .  
 وذكر في الترغيب ، والرعايتين رواية : يحرم مع حياة مستقرة .  
 وقال في الفروع : وهو ظاهر مارواه الجماعة .  
 فائرة : قال القاضى : معنى الخطأ : أن تلتوى الذبيحة عليه ، فتأتى السكين  
 على القفا . لأنها مع التوائها معبوز عن ذبحها في محل الذبح . فسقط اعتبار الحل ،  
 كالمتردية في بئر . فأما مع عدم التوائها : فلا يباح ذلك . انتهى .  
 والصحيح من المذهب : أن الخطأ أعم من ذلك .  
 قاله المجد ومن بعده .

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ عَمْدًا : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ وهما رويتان .  
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
 والمحزر ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع .  
 إحداهما : تباح إذا أتت السكين على الحلقوم والمرى . بشرط أن تبقى فيها  
 حياة مستقرة قبل قطعهما . وهو المذهب .  
 اختاره القاضى ، والشيرازى ، وغيرها .  
 وصححه فى المغنى ، والشرح ، والتصحيح ، وابن منجا فى شرحه . وهو ظاهر  
 ما جزم به فى السكافى ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
 والرواية الثانية : لا تباح .  
 وهو ظاهر كلامه فى الوجيز .  
 وصححه فى الرعايتين ، وتصحيح المحرر ، والنظم .



وقدمه الزركشى ، وقال : هو منصوص الإمام أحمد رحمه الله .

وهو مفهوم كلام الخرقى .

تفسير : شرط الحل - حيث قلنا به - أن تكون الحياة مستقرة حالة وصول السكين إلى موضع الذبح ، ويعلم ذلك بوجود الحركة القوية . قاله القاضى . ولم يعتبر المجد وغيره القوة .

قال الزركشى : وقوة كلام الخرقى وغيره : تقتضى أنه لا بد من علم ذلك . وقال أبو محمد : إن لم يعلم ذلك ، فإن كان الغالب البقاء لحدة الآلة ، وسرعة القطع ، فالأولى : الإباحة . وإن كانت الآلة كالة ، وأبطأ القطع : لم تبح . وتقدم قريباً .

#### فأمرناه

إصراهما : لو التوى عنقه : كان كمعجوز عنه . قاله القاضى ، كما تقدم .

وقيل : هو كالذبح من قفاه .

الثانية : لو أبان الرأس بالذبح : لم يحرم . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وحكى أبو بكر رواية : بتحريمه .

قوله ﴿ وَكُلُّ مَا وُجِدَ فِيهِ سَبَبُ الْمَوْتِ - كَالْمُنْخِنَقَةِ ، وَالْمُتَرَدِّيةِ ، وَالنَّطِيحَةِ ، وَأَكِيلَةِ السَّبْعِ - إِذَا أَذْرَكَ ذَكَاتَهَا ، وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ أَكْثَرُ مِنْ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ : حَلَّتْ . وَإِنْ صَارَتْ حَرَكَتُهَا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ : لَمْ تَحِلَّ ﴾ .

هكذا قال فى الرعاية الكبرى ، وتذكرة ابن عبدوس .



قال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقيل : تزيد على حركة المذبوح .  
وقال في الفروع : وما أصابه سبب الموت - من منخقة ، وموقوذة ، ومتردية  
ونطيحة ، وأكيلة سبع - فذكاه ، وحياته يمكن زيادتها : حل .

وقيل : بشرط تحركه بيد أو طرف عين ، ونحوه .  
وقيل : أولاً . انتهى .

وقال في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم : إذا أدرك ذكاة ذلك  
وفيه حياة يمكن أن تزيد على حركة المذبوح : حل ، بشرط أن يتحرك عند الذبح  
ولو بيد ، أو رجل ، أو طرف عين ، أو مصع ذنب ونحوه .

فهذا موافق للقول الأول الذي ذكره في الفروع .  
وقيل : لا يشترط تحركه إذا كانت فيه حياة مستقرة أكثر من حركة المذبوح  
وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب .  
وقدمه في الرعاية .

وقال في المغنى : والصحيح أنها إذا كانت تعيش زمناً يكون الموت بالذبح  
أسرع منه : حلت بالذبح . وأنها متى كانت مما لا يتيقن موتها - كالريضة - أنها  
متى تحركت وسال دمها : حلت . انتهى .

ونقل الأثرم ، وجماعة : ما علم موته بالسبب : لم يحل .  
وعنه : ما يمكن أن يبقى معظم اليوم : يحل . وما يعلم موته لأقل منه : فهو  
في حكم الميت .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الكبير .  
ذكره في « باب الصيد » .

وعنه : يحل إذا ذكى قبل موته . ذكره أبو الحسين .  
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .



وفي كتاب الأدي البغدادي : يشترط حياة يذهبها الذبح . جزم به في منتخبه واختاره أبو محمد الجوزي .

وعنه : إن تحرك . ذكرها في المبهج .

ونقله عبد الله ، والمروذي ، وأبو طالب .

وعنه : ما يتيقن أنه يموت من السبب : حكمه حكم الميتة مطلقا .

اختاره ابن أبي موسى . قاله الزركشي .

وقال في الترغيب : لو ذبح وشك في الحياة المستقرة ، ووجد ما يقارب الحركة

المعهودة في التذكية المعتادة : حل في المنصوص .

قال : وأصحابنا قالوا : الحياة المستقرة ما جاز بقاؤها أكثر اليوم .

وقالوا : إذا لم يبق فيه إلا حركة المذبوح : لم يحل .

فإن كان التقييد بأكثر اليوم صحيحا : فلا معنى للتقييد بحركة المذبوح للحظر .

وكذا بعكسه . فإن بينهما أمدا بعيدا .

قال : وعندى أن الحياة المستقرة : ما ظن بقاؤها زيادة على أمد حركة

المذبوح لمثله سوى أمد الذبح .

قال : وما هو في حكم الميت - كقطع الحلقوم ومبان الحشوة - : فوجودها

كعدم على الأصح . انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأظهر أنه لا يشترط شيء من هذه الأقوال

المتقدمة ، بل متى ذبح ، فخرج منه الدم الأحمر الذي يخرج من المذكي المذبوح في

العادة ، ليس هو دم الميت : فإنه يحل أكله ، وإن لم يتحرك . انتهى .

فائدة : حكم المريضة حكم المنخقة . على الصحيح من المذهب . خلافا

ومذهباً .

وقيل : لا تعتبر حركة المريضة . وإن اعتبرناها في غيرها .



وتقدم كلامه في المغنى صريحاً . وحكم مصادره بشبكة ، أو شرك ، أو أحبولة أو فنج ، أو أنقذه من مهلكة كذلك .

قوله ﴿الرَّابِعُ : أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ الذَّبْحِ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن ذكر اسم الله يكون عند حركة يده .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال جماعة من الأصحاب : يكون عند الذبح أو قبله قريباً ، فصل بكلام أو لا . واختاروه .

وعنه : يجزى إذا فعل ذلك ، إذا كان الذابح مسلماً .

وذكر حنبل عكس هذه الرواية ، لأن المسلم فيه اسم الله تعالى .

تفصيل : ذكر المصنف : أن ذكر اسم الله عند الذبح : شرط . وهو المذهب في الجملة . وعليه الأصحاب .

وعنه : التسمية سنة .

نقل الميموني : الآية<sup>(١)</sup> في الميعة . وقد رخص أصحاب رسول الله صلى الله

عليه وسلم في أكل ما لم يسم عليه .

وتأني هذه الرواية في كلام المصنف قريباً .

قوله ﴿وَهُوَ أَنْ يَقُولَ «بِسْمِ اللَّهِ» لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

ونص عليه في رواية أبي طالب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

(١) يعني قوله تعالى ( ٦ : ١٢١ ) وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسم الله عليه . وإنه

لفسق



وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : يكفي تكبير الله تعالى ونحوه ، كالتسبيح والتحميد .  
وهو احتمال المصنف ، والمجد .

تفسير : قوله « لا يقوم غيرها مقامها »  
يحتمل أن يريد : الإتيان بها بأى لغة كانت مع القدرة على الإتيان بها  
بالعربية . وهو صحيح . وهو المذهب .

قدمه في الفروع .  
وجزم به في المغنى ، والشرح .

ويحتمل أن لا يجزئه إلا التسمية بالعربية مع القدرة عليها .  
وصححه في الرايعين ، والحاويين .

وقطع به القاضي ، وقال : هو المنصوص .  
قوله ﴿ إِلَّا الْآخِرُسَ . فَإِنَّهُ يُؤْمِي إِلَى السَّمَاءِ ﴾ .

تباح ذبيحة الآخرس إجماعاً .  
وقال الأصحاب : يشير عند الذبح إلى السماء .

وهو من مفردات المذهب .  
تفسير : ظاهر كلام المصنف ، وغيره : أنه لا بد من الإشارة إلى السماء . لأنها

علم على قصده التسمية .  
وقال المصنف في المغنى : ولو أشار إشارة تدل على التسمية ، وعلم ذلك :

كان كافياً .  
قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا : لَمْ تَبَحْ . وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا :  
أَبِيحَتْ ﴾ .



هذا المذهب فيهما .  
وذكره ابن جرير إجماعاً في سقوطها سهواً .  
قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .  
قال الناظم : هذا الأشهر .  
قال في الهداية : إن تركها عمداً ، فأكثر الروايات : أنها لا تحل . وإن تركها  
سهواً ، فأكثر الروايات : أنها تحل .  
قال الزركشي : هذا قول الأكثرين : الخرق ، والقاضي في روايته ،  
وأبو محمد ، وغيرهم .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .  
قال في المذهب ، والخلاصة : لا يباح إلا بالتسمية . على الصحيح من الروايتين  
فإن تركها سهواً : أبيحت على الصحيح من الروايتين .  
وعنه : تباح في الحالين ، يعني : أنها سنة .  
اختاره أبو بكر . قاله الزركشي .  
وتقدم ذكر هذه الرواية ولفظها .  
وعنه : لا تباح فيهما .  
قدمه في الفروع .  
واختاره أبو الخطاب في خلافه .  
قال في إدراك الغاية : والتسمية شرط في الأظهر .  
وعنه : مع الذكر .

#### فوائد

إحداها : يشترط قصد التسمية على ما يذبحه . فلو سمي على شاة وذبح غيرها



بتلك التسمية : لم تبح . وكذا لو رأى قطيعا فسمى وأخذ شاة ، فذبحها بالتسمية الأولى : لم يجزئه .

ويأتى عكسه فى الصيد .

الثانية : ليس الجاهل هنا كالناسى ، كالصوم . ذكره ولد الشيرازى فى منتخبه وقطع به الزركشى .

الثالثة : يضمن أجير ترك التسمية إن حرمت بتركها .

واختار فى النوادر : الضمان لغير شافعى .

قال فى الفروع : ويتوجه تضمينه النقص إن حلت .

الرابعة : يستحب أن يكبر مع التسمية . فيقول « بسم الله والله أكبر » على

الصحيح من المذهب . ونص عليه .

وقيل : لا يستحب ، كالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم . على الصحيح

من المذهب فيهما . نص عليه .

وقيل : تستحب الصلاة عليه أيضا .

وقال فى المنتخب : لا يجوز ذكره مع التسمية شيئا .

قوله ﴿ وَتَحْضِلْ ذَكَاءَ الْجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا ، أَوْ

مُتَحَرِّرًا كَأَحْرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، وَسَوَاءَ أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ ۝ ۱۰ ۝ ۱۱ ۝ ۱۲ ۝ ۱۳ ۝ ۱۴ ۝ ۱۵ ۝ ۱۶ ۝ ۱۷ ۝ ۱۸ ۝ ۱۹ ۝ ۲۰ ۝ ۲۱ ۝ ۲۲ ۝ ۲۳ ۝ ۲۴ ۝ ۲۵ ۝ ۲۶ ۝ ۲۷ ۝ ۲۸ ۝ ۲۹ ۝ ۳۰ ۝ ۳۱ ۝ ۳۲ ۝ ۳۳ ۝ ۳۴ ۝ ۳۵ ۝ ۳۶ ۝ ۳۷ ۝ ۳۸ ۝ ۳۹ ۝ ۴۰ ۝ ۴۱ ۝ ۴۲ ۝ ۴۳ ۝ ۴۴ ۝ ۴۵ ۝ ۴۶ ۝ ۴۷ ۝ ۴۸ ۝ ۴۹ ۝ ۵۰ ۝ ۵۱ ۝ ۵۲ ۝ ۵۳ ۝ ۵۴ ۝ ۵۵ ۝ ۵۶ ۝ ۵۷ ۝ ۵۸ ۝ ۵۹ ۝ ۶۰ ۝ ۶۱ ۝ ۶۲ ۝ ۶۳ ۝ ۶۴ ۝ ۶۵ ۝ ۶۶ ۝ ۶۷ ۝ ۶۸ ۝ ۶۹ ۝ ۷۰ ۝ ۷۱ ۝ ۷۲ ۝ ۷۳ ۝ ۷۴ ۝ ۷۵ ۝ ۷۶ ۝ ۷۷ ۝ ۷۸ ۝ ۷۹ ۝ ۸۰ ۝ ۸۱ ۝ ۸۲ ۝ ۸۳ ۝ ۸۴ ۝ ۸۵ ۝ ۸۶ ۝ ۸۷ ۝ ۸۸ ۝ ۸۹ ۝ ۹۰ ۝ ۹۱ ۝ ۹۲ ۝ ۹۳ ۝ ۹۴ ۝ ۹۵ ۝ ۹۶ ۝ ۹۷ ۝ ۹۸ ۝ ۹۹ ۝ ۱۰۰ ۝ ۱۰۱ ۝ ۱۰۲ ۝ ۱۰۳ ۝ ۱۰۴ ۝ ۱۰۵ ۝ ۱۰۶ ۝ ۱۰۷ ۝ ۱۰۸ ۝ ۱۰۹ ۝ ۱۱۰ ۝ ۱۱۱ ۝ ۱۱۲ ۝ ۱۱۳ ۝ ۱۱۴ ۝ ۱۱۵ ۝ ۱۱۶ ۝ ۱۱۷ ۝ ۱۱۸ ۝ ۱۱۹ ۝ ۱۲۰ ۝ ۱۲۱ ۝ ۱۲۲ ۝ ۱۲۳ ۝ ۱۲۴ ۝ ۱۲۵ ۝ ۱۲۶ ۝ ۱۲۷ ۝ ۱۲۸ ۝ ۱۲۹ ۝ ۱۳۰ ۝ ۱۳۱ ۝ ۱۳۲ ۝ ۱۳۳ ۝ ۱۳۴ ۝ ۱۳۵ ۝ ۱۳۶ ۝ ۱۳۷ ۝ ۱۳۸ ۝ ۱۳۹ ۝ ۱۴۰ ۝ ۱۴۱ ۝ ۱۴۲ ۝ ۱۴۳ ۝ ۱۴۴ ۝ ۱۴۵ ۝ ۱۴۶ ۝ ۱۴۷ ۝ ۱۴۸ ۝ ۱۴۹ ۝ ۱۵۰ ۝ ۱۵۱ ۝ ۱۵۲ ۝ ۱۵۳ ۝ ۱۵۴ ۝ ۱۵۵ ۝ ۱۵۶ ۝ ۱۵۷ ۝ ۱۵۸ ۝ ۱۵۹ ۝ ۱۶۰ ۝ ۱۶۱ ۝ ۱۶۲ ۝ ۱۶۳ ۝ ۱۶۴ ۝ ۱۶۵ ۝ ۱۶۶ ۝ ۱۶۷ ۝ ۱۶۸ ۝ ۱۶۹ ۝ ۱۷۰ ۝ ۱۷۱ ۝ ۱۷۲ ۝ ۱۷۳ ۝ ۱۷۴ ۝ ۱۷۵ ۝ ۱۷۶ ۝ ۱۷۷ ۝ ۱۷۸ ۝ ۱۷۹ ۝ ۱۸۰ ۝ ۱۸۱ ۝ ۱۸۲ ۝ ۱۸۳ ۝ ۱۸۴ ۝ ۱۸۵ ۝ ۱۸۶ ۝ ۱۸۷ ۝ ۱۸۸ ۝ ۱۸۹ ۝ ۱۹۰ ۝ ۱۹۱ ۝ ۱۹۲ ۝ ۱۹۳ ۝ ۱۹۴ ۝ ۱۹۵ ۝ ۱۹۶ ۝ ۱۹۷ ۝ ۱۹۸ ۝ ۱۹۹ ۝ ۲۰۰ ۝ ۲۰۱ ۝ ۲۰۲ ۝ ۲۰۳ ۝ ۲۰۴ ۝ ۲۰۵ ۝ ۲۰۶ ۝ ۲۰۷ ۝ ۲۰۸ ۝ ۲۰۹ ۝ ۲۱۰ ۝ ۲۱۱ ۝ ۲۱۲ ۝ ۲۱۳ ۝ ۲۱۴ ۝ ۲۱۵ ۝ ۲۱۶ ۝ ۲۱۷ ۝ ۲۱۸ ۝ ۲۱۹ ۝ ۲۲۰ ۝ ۲۲۱ ۝ ۲۲۲ ۝ ۲۲۳ ۝ ۲۲۴ ۝ ۲۲۵ ۝ ۲۲۶ ۝ ۲۲۷ ۝ ۲۲۸ ۝ ۲۲۹ ۝ ۲۳۰ ۝ ۲۳۱ ۝ ۲۳۲ ۝ ۲۳۳ ۝ ۲۳۴ ۝ ۲۳۵ ۝ ۲۳۶ ۝ ۲۳۷ ۝ ۲۳۸ ۝ ۲۳۹ ۝ ۲۴۰ ۝ ۲۴۱ ۝ ۲۴۲ ۝ ۲۴۳ ۝ ۲۴۴ ۝ ۲۴۵ ۝ ۲۴۶ ۝ ۲۴۷ ۝ ۲۴۸ ۝ ۲۴۹ ۝ ۲۵۰ ۝ ۲۵۱ ۝ ۲۵۲ ۝ ۲۵۳ ۝ ۲۵۴ ۝ ۲۵۵ ۝ ۲۵۶ ۝ ۲۵۷ ۝ ۲۵۸ ۝ ۲۵۹ ۝ ۲۶۰ ۝ ۲۶۱ ۝ ۲۶۲ ۝ ۲۶۳ ۝ ۲۶۴ ۝ ۲۶۵ ۝ ۲۶۶ ۝ ۲۶۷ ۝ ۲۶۸ ۝ ۲۶۹ ۝ ۲۷۰ ۝ ۲۷۱ ۝ ۲۷۲ ۝ ۲۷۳ ۝ ۲۷۴ ۝ ۲۷۵ ۝ ۲۷۶ ۝ ۲۷۷ ۝ ۲۷۸ ۝ ۲۷۹ ۝ ۲۸۰ ۝ ۲۸۱ ۝ ۲۸۲ ۝ ۲۸۳ ۝ ۲۸۴ ۝ ۲۸۵ ۝ ۲۸۶ ۝ ۲۸۷ ۝ ۲۸۸ ۝ ۲۸۹ ۝ ۲۹۰ ۝ ۲۹۱ ۝ ۲۹۲ ۝ ۲۹۳ ۝ ۲۹۴ ۝ ۲۹۵ ۝ ۲۹۶ ۝ ۲۹۷ ۝ ۲۹۸ ۝ ۲۹۹ ۝ ۳۰۰ ۝ ۳۰۱ ۝ ۳۰۲ ۝ ۳۰۳ ۝ ۳۰۴ ۝ ۳۰۵ ۝ ۳۰۶ ۝ ۳۰۷ ۝ ۳۰۸ ۝ ۳۰۹ ۝ ۳۱۰ ۝ ۳۱۱ ۝ ۳۱۲ ۝ ۳۱۳ ۝ ۳۱۴ ۝ ۳۱۵ ۝ ۳۱۶ ۝ ۳۱۷ ۝ ۳۱۸ ۝ ۳۱۹ ۝ ۳۲۰ ۝ ۳۲۱ ۝ ۳۲۲ ۝ ۳۲۳ ۝ ۳۲۴ ۝ ۳۲۵ ۝ ۳۲۶ ۝ ۳۲۷ ۝ ۳۲۸ ۝ ۳۲۹ ۝ ۳۳۰ ۝ ۳۳۱ ۝ ۳۳۲ ۝ ۳۳۳ ۝ ۳۳۴ ۝ ۳۳۵ ۝ ۳۳۶ ۝ ۳۳۷ ۝ ۳۳۸ ۝ ۳۳۹ ۝ ۳۴۰ ۝ ۳۴۱ ۝ ۳۴۲ ۝ ۳۴۳ ۝ ۳۴۴ ۝ ۳۴۵ ۝ ۳۴۶ ۝ ۳۴۷ ۝ ۳۴۸ ۝ ۳۴۹ ۝ ۳۵۰ ۝ ۳۵۱ ۝ ۳۵۲ ۝ ۳۵۳ ۝ ۳۵۴ ۝ ۳۵۵ ۝ ۳۵۶ ۝ ۳۵۷ ۝ ۳۵۸ ۝ ۳۵۹ ۝ ۳۶۰ ۝ ۳۶۱ ۝ ۳۶۲ ۝ ۳۶۳ ۝ ۳۶۴ ۝ ۳۶۵ ۝ ۳۶۶ ۝ ۳۶۷ ۝ ۳۶۸ ۝ ۳۶۹ ۝ ۳۷۰ ۝ ۳۷۱ ۝ ۳۷۲ ۝ ۳۷۳ ۝ ۳۷۴ ۝ ۳۷۵ ۝ ۳۷۶ ۝ ۳۷۷ ۝ ۳۷۸ ۝ ۳۷۹ ۝ ۳۸۰ ۝ ۳۸۱ ۝ ۳۸۲ ۝ ۳۸۳ ۝ ۳۸۴ ۝ ۳۸۵ ۝ ۳۸۶ ۝ ۳۸۷ ۝ ۳۸۸ ۝ ۳۸۹ ۝ ۳۹۰ ۝ ۳۹۱ ۝ ۳۹۲ ۝ ۳۹۳ ۝ ۳۹۴ ۝ ۳۹۵ ۝ ۳۹۶ ۝ ۳۹۷ ۝ ۳۹۸ ۝ ۳۹۹ ۝ ۴۰۰ ۝ ۴۰۱ ۝ ۴۰۲ ۝ ۴۰۳ ۝ ۴۰۴ ۝ ۴۰۵ ۝ ۴۰۶ ۝ ۴۰۷ ۝ ۴۰۸ ۝ ۴۰۹ ۝ ۴۱۰ ۝ ۴۱۱ ۝ ۴۱۲ ۝ ۴۱۳ ۝ ۴۱۴ ۝ ۴۱۵ ۝ ۴۱۶ ۝ ۴۱۷ ۝ ۴۱۸ ۝ ۴۱۹ ۝ ۴۲۰ ۝ ۴۲۱ ۝ ۴۲۲ ۝ ۴۲۳ ۝ ۴۲۴ ۝ ۴۲۵ ۝ ۴۲۶ ۝ ۴۲۷ ۝ ۴۲۸ ۝ ۴۲۹ ۝ ۴۳۰ ۝ ۴۳۱ ۝ ۴۳۲ ۝ ۴۳۳ ۝ ۴۳۴ ۝ ۴۳۵ ۝ ۴۳۶ ۝ ۴۳۷ ۝ ۴۳۸ ۝ ۴۳۹ ۝ ۴۴۰ ۝ ۴۴۱ ۝ ۴۴۲ ۝ ۴۴۳ ۝ ۴۴۴ ۝ ۴۴۵ ۝ ۴۴۶ ۝ ۴۴۷ ۝ ۴۴۸ ۝ ۴۴۹ ۝ ۴۵۰ ۝ ۴۵۱ ۝ ۴۵۲ ۝ ۴۵۳ ۝ ۴۵۴ ۝ ۴۵۵ ۝ ۴۵۶ ۝ ۴۵۷ ۝ ۴۵۸ ۝ ۴۵۹ ۝ ۴۶۰ ۝ ۴۶۱ ۝ ۴۶۲ ۝ ۴۶۳ ۝ ۴۶۴ ۝ ۴۶۵ ۝ ۴۶۶ ۝ ۴۶۷ ۝ ۴۶۸ ۝ ۴۶۹ ۝ ۴۷۰ ۝ ۴۷۱ ۝ ۴۷۲ ۝ ۴۷۳ ۝ ۴۷۴ ۝ ۴۷۵ ۝ ۴۷۶ ۝ ۴۷۷ ۝ ۴۷۸ ۝ ۴۷۹ ۝ ۴۸۰ ۝ ۴۸۱ ۝ ۴۸۲ ۝ ۴۸۳ ۝ ۴۸۴ ۝ ۴۸۵ ۝ ۴۸۶ ۝ ۴۸۷ ۝ ۴۸۸ ۝ ۴۸۹ ۝ ۴۹۰ ۝ ۴۹۱ ۝ ۴۹۲ ۝ ۴۹۳ ۝ ۴۹۴ ۝ ۴۹۵ ۝ ۴۹۶ ۝ ۴۹۷ ۝ ۴۹۸ ۝ ۴۹۹ ۝ ۵۰۰ ۝ ۵۰۱ ۝ ۵۰۲ ۝ ۵۰۳ ۝ ۵۰۴ ۝ ۵۰۵ ۝ ۵۰۶ ۝ ۵۰۷ ۝ ۵۰۸ ۝ ۵۰۹ ۝ ۵۱۰ ۝ ۵۱۱ ۝ ۵۱۲ ۝ ۵۱۳ ۝ ۵۱۴ ۝ ۵۱۵ ۝ ۵۱۶ ۝ ۵۱۷ ۝ ۵۱۸ ۝ ۵۱۹ ۝ ۵۲۰ ۝ ۵۲۱ ۝ ۵۲۲ ۝ ۵۲۳ ۝ ۵۲۴ ۝ ۵۲۵ ۝ ۵۲۶ ۝ ۵۲۷ ۝ ۵۲۸ ۝ ۵۲۹ ۝ ۵۳۰ ۝ ۵۳۱ ۝ ۵۳۲ ۝ ۵۳۳ ۝ ۵۳۴ ۝ ۵۳۵ ۝ ۵۳۶ ۝ ۵۳۷ ۝ ۵۳۸ ۝ ۵۳۹ ۝ ۵۴۰ ۝ ۵۴۱ ۝ ۵۴۲ ۝ ۵۴۳ ۝ ۵۴۴ ۝ ۵۴۵ ۝ ۵۴۶ ۝ ۵۴۷ ۝ ۵۴۸ ۝ ۵۴۹ ۝ ۵۵۰ ۝ ۵۵۱ ۝ ۵۵۲ ۝ ۵۵۳ ۝ ۵۵۴ ۝ ۵۵۵ ۝ ۵۵۶ ۝ ۵۵۷ ۝ ۵۵۸ ۝ ۵۵۹ ۝ ۵۶۰ ۝ ۵۶۱ ۝ ۵۶۲ ۝ ۵۶۳ ۝ ۵۶۴ ۝ ۵۶۵ ۝ ۵۶۶ ۝ ۵۶۷ ۝ ۵۶۸ ۝ ۵۶۹ ۝ ۵۷۰ ۝ ۵۷۱ ۝ ۵۷۲ ۝ ۵۷۳ ۝ ۵۷۴ ۝ ۵۷۵ ۝ ۵۷۶ ۝ ۵۷۷ ۝ ۵۷۸ ۝ ۵۷۹ ۝ ۵۸۰ ۝ ۵۸۱ ۝ ۵۸۲ ۝ ۵۸۳ ۝ ۵۸۴ ۝ ۵۸۵ ۝ ۵۸۶ ۝ ۵۸۷ ۝ ۵۸۸ ۝ ۵۸۹ ۝ ۵۹۰ ۝ ۵۹۱ ۝ ۵۹۲ ۝ ۵۹۳ ۝ ۵۹۴ ۝ ۵۹۵ ۝ ۵۹۶ ۝ ۵۹۷ ۝ ۵۹۸ ۝ ۵۹۹ ۝ ۶۰۰ ۝ ۶۰۱ ۝ ۶۰۲ ۝ ۶۰۳ ۝ ۶۰۴ ۝ ۶۰۵ ۝ ۶۰۶ ۝ ۶۰۷ ۝ ۶۰۸ ۝ ۶۰۹ ۝ ۶۱۰ ۝ ۶۱۱ ۝ ۶۱۲ ۝ ۶۱۳ ۝ ۶۱۴ ۝ ۶۱۵ ۝ ۶۱۶ ۝ ۶۱۷ ۝ ۶۱۸ ۝ ۶۱۹ ۝ ۶۲۰ ۝ ۶۲۱ ۝ ۶۲۲ ۝ ۶۲۳ ۝ ۶۲۴ ۝ ۶۲۵ ۝ ۶۲۶ ۝ ۶۲۷ ۝ ۶۲۸ ۝ ۶۲۹ ۝ ۶۳۰ ۝ ۶۳۱ ۝ ۶۳۲ ۝ ۶۳۳ ۝ ۶۳۴ ۝ ۶۳۵ ۝ ۶۳۶ ۝ ۶۳۷ ۝ ۶۳۸ ۝ ۶۳۹ ۝ ۶۴۰ ۝ ۶۴۱ ۝ ۶۴۲ ۝ ۶۴۳ ۝ ۶۴۴ ۝ ۶۴۵ ۝ ۶۴۶ ۝ ۶۴۷ ۝ ۶۴۸ ۝ ۶۴۹ ۝ ۶۵۰ ۝ ۶۵۱ ۝ ۶۵۲ ۝ ۶۵۳ ۝ ۶۵۴ ۝ ۶۵۵ ۝ ۶۵۶ ۝ ۶۵۷ ۝ ۶۵۸ ۝ ۶۵۹ ۝ ۶۶۰ ۝ ۶۶۱ ۝ ۶۶۲ ۝ ۶۶۳ ۝ ۶۶۴ ۝ ۶۶۵ ۝ ۶۶۶ ۝ ۶۶۷ ۝ ۶۶۸ ۝ ۶۶۹ ۝ ۶۷۰ ۝ ۶۷۱ ۝ ۶۷۲ ۝ ۶۷۳ ۝ ۶۷۴ ۝ ۶۷۵ ۝ ۶۷۶ ۝ ۶۷۷ ۝ ۶۷۸ ۝ ۶۷۹ ۝ ۶۸۰ ۝ ۶۸۱ ۝ ۶۸۲ ۝ ۶۸۳ ۝ ۶۸۴ ۝ ۶۸۵ ۝ ۶۸۶ ۝ ۶۸۷ ۝ ۶۸۸ ۝ ۶۸۹ ۝ ۶۹۰ ۝ ۶۹۱ ۝ ۶۹۲ ۝ ۶۹۳ ۝ ۶۹۴ ۝ ۶۹۵ ۝ ۶۹۶ ۝ ۶۹۷ ۝ ۶۹۸ ۝ ۶۹۹ ۝ ۷۰۰ ۝ ۷۰۱ ۝ ۷۰۲ ۝ ۷۰۳ ۝ ۷۰۴ ۝ ۷۰۵ ۝ ۷۰۶ ۝ ۷۰۷ ۝ ۷۰۸ ۝ ۷۰۹ ۝ ۷۱۰ ۝ ۷۱۱ ۝ ۷۱۲ ۝ ۷۱۳ ۝ ۷۱۴ ۝ ۷۱۵ ۝ ۷۱۶ ۝ ۷۱۷ ۝ ۷۱۸ ۝ ۷۱۹ ۝ ۷۲۰ ۝ ۷۲۱ ۝ ۷۲۲ ۝ ۷۲۳ ۝ ۷۲۴ ۝ ۷۲۵ ۝ ۷۲۶ ۝ ۷۲۷ ۝ ۷۲۸ ۝ ۷۲۹ ۝ ۷۳۰ ۝ ۷۳۱ ۝ ۷۳۲ ۝ ۷۳۳ ۝ ۷۳۴ ۝ ۷۳۵ ۝ ۷۳۶ ۝ ۷۳۷ ۝ ۷۳۸ ۝ ۷۳۹ ۝ ۷۴۰ ۝ ۷۴۱ ۝ ۷۴۲ ۝ ۷۴۳ ۝ ۷۴۴ ۝ ۷۴۵ ۝ ۷۴۶ ۝ ۷۴۷ ۝ ۷۴۸ ۝ ۷۴۹ ۝ ۷۵۰ ۝ ۷۵۱ ۝ ۷۵۲ ۝ ۷۵۳ ۝ ۷۵۴ ۝ ۷۵۵ ۝ ۷۵۶ ۝ ۷۵۷ ۝ ۷۵۸ ۝ ۷۵۹ ۝ ۷۶۰ ۝ ۷۶۱ ۝ ۷۶۲ ۝ ۷۶۳ ۝ ۷۶۴ ۝ ۷۶۵ ۝ ۷۶۶ ۝ ۷۶۷ ۝ ۷۶۸ ۝ ۷۶۹ ۝ ۷۷۰ ۝ ۷۷۱ ۝ ۷۷۲ ۝ ۷۷۳ ۝ ۷۷۴ ۝ ۷۷۵ ۝ ۷۷۶ ۝ ۷۷۷ ۝ ۷۷۸ ۝ ۷۷۹ ۝ ۷۸۰ ۝ ۷۸۱ ۝ ۷۸۲ ۝ ۷۸۳ ۝ ۷۸۴ ۝ ۷۸۵ ۝ ۷۸۶ ۝ ۷۸۷ ۝ ۷۸۸ ۝ ۷۸۹ ۝ ۷۹۰ ۝ ۷۹۱ ۝ ۷۹۲ ۝ ۷۹۳ ۝ ۷۹۴ ۝ ۷۹۵ ۝ ۷۹۶ ۝ ۷۹۷ ۝ ۷۹۸ ۝ ۷۹۹ ۝ ۸۰۰ ۝ ۸۰۱ ۝ ۸۰۲ ۝ ۸۰۳ ۝ ۸۰۴ ۝ ۸۰۵ ۝ ۸۰۶ ۝ ۸۰۷ ۝ ۸۰۸ ۝ ۸۰۹ ۝ ۸۱۰ ۝ ۸۱۱ ۝ ۸۱۲ ۝ ۸۱۳ ۝ ۸۱۴ ۝ ۸۱۵ ۝ ۸۱۶ ۝ ۸۱۷ ۝ ۸۱۸ ۝ ۸۱۹ ۝ ۸۲۰ ۝ ۸۲۱ ۝ ۸۲۲ ۝ ۸۲۳ ۝ ۸۲۴ ۝ ۸۲۵ ۝ ۸۲۶ ۝ ۸۲۷ ۝ ۸۲۸ ۝ ۸۲۹ ۝ ۸۳۰ ۝ ۸۳۱ ۝ ۸۳۲ ۝ ۸۳۳ ۝ ۸۳۴ ۝ ۸۳۵ ۝ ۸۳۶ ۝ ۸۳۷ ۝ ۸۳۸ ۝ ۸۳۹ ۝ ۸۴۰ ۝ ۸۴۱ ۝ ۸۴۲ ۝ ۸۴۳ ۝ ۸۴۴ ۝ ۸۴۵ ۝ ۸۴۶ ۝ ۸۴۷ ۝ ۸۴۸ ۝ ۸۴۹ ۝ ۸۵۰ ۝ ۸۵۱ ۝ ۸۵۲ ۝ ۸۵۳ ۝ ۸۵۴ ۝ ۸۵۵ ۝ ۸۵۶ ۝ ۸۵۷ ۝ ۸۵۸ ۝ ۸۵۹ ۝ ۸۶۰ ۝ ۸۶۱ ۝ ۸۶۲ ۝ ۸۶۳ ۝ ۸۶۴ ۝ ۸۶۵ ۝ ۸۶۶ ۝ ۸۶۷ ۝ ۸۶۸ ۝ ۸۶۹ ۝ ۸۷۰ ۝ ۸۷۱ ۝ ۸۷۲ ۝ ۸۷۳ ۝ ۸۷۴ ۝ ۸۷۵ ۝ ۸۷۶ ۝ ۸۷۷ ۝ ۸۷۸ ۝ ۸۷۹ ۝ ۸۸۰ ۝ ۸۸۱ ۝ ۸۸۲ ۝ ۸۸۳ ۝ ۸۸۴ ۝ ۸۸۵ ۝ ۸۸۶ ۝ ۸۸۷ ۝ ۸۸۸ ۝ ۸۸۹ ۝ ۸۹۰ ۝ ۸۹۱ ۝ ۸۹۲ ۝ ۸۹۳ ۝ ۸۹۴ ۝ ۸۹۵ ۝ ۸۹۶ ۝ ۸۹۷ ۝ ۸۹۸ ۝ ۸۹۹ ۝ ۹۰۰ ۝ ۹۰۱ ۝ ۹۰۲ ۝ ۹۰۳ ۝ ۹۰۴ ۝ ۹۰۵ ۝ ۹۰۶ ۝ ۹۰۷ ۝ ۹۰۸ ۝ ۹۰۹ ۝ ۹۱۰ ۝ ۹۱۱ ۝ ۹۱۲ ۝ ۹۱۳ ۝ ۹۱۴ ۝ ۹۱۵ ۝ ۹۱۶ ۝ ۹۱۷ ۝ ۹۱۸ ۝ ۹۱۹ ۝ ۹۲۰ ۝ ۹۲۱ ۝ ۹۲۲ ۝ ۹۲۳ ۝ ۹۲۴ ۝ ۹۲۵ ۝ ۹۲۶ ۝ ۹۲۷ ۝ ۹۲۸ ۝ ۹۲۹ ۝ ۹۳۰ ۝ ۹۳۱ ۝ ۹۳۲ ۝ ۹۳۳ ۝ ۹۳۴ ۝ ۹۳۵ ۝ ۹۳۶ ۝ ۹۳۷ ۝ ۹۳۸ ۝ ۹۳۹ ۝ ۹۴۰ ۝ ۹۴۱ ۝ ۹۴۲ ۝ ۹۴۳ ۝ ۹۴۴ ۝ ۹۴۵ ۝ ۹۴۶ ۝ ۹۴۷ ۝ ۹۴۸ ۝ ۹۴۹ ۝ ۹۵۰ ۝ ۹۵۱ ۝ ۹۵۲ ۝ ۹۵۳ ۝ ۹۵۴ ۝ ۹۵۵ ۝ ۹۵۶ ۝ ۹۵۷ ۝ ۹۵۸ ۝ ۹۵۹ ۝ ۹۶۰ ۝ ۹۶۱ ۝ ۹۶۲ ۝ ۹۶۳ ۝ ۹۶۴ ۝ ۹۶۵ ۝ ۹۶۶ ۝ ۹۶۷ ۝ ۹۶۸ ۝ ۹۶۹ ۝ ۹۷۰ ۝ ۹۷۱ ۝ ۹۷۲ ۝ ۹۷۳ ۝ ۹۷۴ ۝ ۹۷۵ ۝ ۹۷۶ ۝ ۹۷۷ ۝ ۹۷۸ ۝ ۹۷۹ ۝ ۹۸۰ ۝ ۹۸۱ ۝ ۹۸۲ ۝ ۹۸۳ ۝ ۹۸۴ ۝ ۹۸۵ ۝ ۹۸۶ ۝ ۹۸۷ ۝ ۹۸۸ ۝ ۹۸۹ ۝ ۹۹۰ ۝ ۹۹۱ ۝ ۹۹۲ ۝ ۹۹۳ ۝ ۹۹۴ ۝ ۹۹۵ ۝ ۹۹۶ ۝ ۹۹۷ ۝ ۹۹۸ ۝ ۹۹۹ ۝ ۱۰۰۰ ۝

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والهادى ، والكافى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، وتذكرة

ابن عبدوس ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .



وقال ابن عقيل في الواضح : في القياس ما قاله أبو حنيفة رحمه الله « لا يحل جنين بتذكية أمه » أشبهه . لأن الأصل الحظر .

وقال في فنونه : لا يحكم بذكاته إلا بعد الانفصال .

ذكره في القاعدة الرابعة والثمانين .

ونقل الميموني : إن خرج حياً فلا بد من ذبحه .

وعنه : يحل بموته قريباً .

تنبيه : حيث قلنا يحل : فيستحب ذبحه . قاله الإمام أحمد رحمه الله .

وعنه : لا بأس .

قوله « وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ : لَمْ يُبَحَّ إِلَّا بِذَنْبِهِ » .

وهذا المذهب ، أشعر أو لم يشعر .

وهو ظاهر ماجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم

وقدومه في الرايتين ، والحاويين ، والفروع .

وقيل : هو كالمخنقة .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز .

وقدومه في المحرر ، والنظم ، والزرکشی .

وعنه : إن مات قريباً : حل .

وتقدم كلام ابن عقيل في واضحه وفنونه .

فأمره : لو كان الجنين محرماً - مثل الذي لم يؤكل أبوه - : لم يقدح في

ذكاة الأم .

ولو وجيء بطن أمه فأصاب مذبج الجنين : تذكى والأم ميتة . ذكره

الأصحاب .



نقله عنهم في الانتصار .

قوله ﴿ وَيُكْرِهُ تَوَجُّيَهُ الذَّيِّحَةَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ﴾ .

ويسن توجيهها إلى القبلة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل محمد السكاحال : يجوز لغير القبلة إذا لم يتعمده .

فأمره : يستحب أن يكون المذبح على شقه الأيسر ، ورققه به . ويحمل على

الآلة بالقوة ، وإمراعه بالشحط .

وفي كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وغيره : إيماء إلى وجوب ذلك .

وما هو ببعيد .

قوله ﴿ وَأَنْ يَكْسِرَ عُنُقَ الْحَيَّوَانِ ، أَوْ يَسْلُخَهُ حَتَّى يَبْرُدَ ﴾ .

وكذا لا يقطع عضوا منه حتى تزهر نفسه .

يعنى : يكره ذلك . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وكرهه الإمام أحمد رحمه الله .

نقل حنبل : لا يفعل .

وقال القاضى وغيره : يحرم فعل ذلك . وما هو ببعيد .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الإحسان واجب على كل حال ، حتى في

حال إزهاق النفوس ، ناطقها وبهيمها . فعليه أن يحسن القِتْلَةَ للآدميين والذَّبْحَةَ

للبهائم .

وقال في الترغيب : يكره قطع رأسه قبل سلكه .

ونقل حنبل أيضاً : لا يفعل .

قال في الرعاية : وعنه لا يحل .



فائدة : نقل ابن منصور عن الإمام أحمد - رحمه الله - أكره نفخ اللحم .

قال المصنف في المغنى : مراده الذى للبيع . لأنه غش .

وتقدم حكم أكل أذن القلب والغدة في باب الأطعمة .

قوله ﴿ وَإِذَا ذَبَحَ حَيَوَانًا ، ثُمَّ غَرِقَ فِي مَاءٍ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ : فَهَلْ يَحِلُّ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والكافي ، والمحزر ، وتجريد العناية ، وشرح ابن منجا .

إمراهما : لا يحل . وهو المذهب . نص عليه .

قال المصنف : هذا المشهور .

قال في الفروع : هذا الأشهر .

واختاره الخرقى ، وأبو بكر .

قال في الكافي : وهو المنصوص .

وصححه في النظم والتصحيح .

وجزم به الشيرازى ، وصاحب الوجيز ، والأدمى في منتخبه ، والمنور .

وقدمه في الفروع .

وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : يحل .

قال المصنف والشارح : وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال الزركشى : وهو الصواب .

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .



والحكم فيما إذا رماه فوق في ماء - الآتي في « باب الصيد » - كهذه المسألة  
إذا كان الجرح موجبا . على الصحيح من المذهب .

قوله ﴿ وَإِذَا ذَبَحَ الْكِتَابِيُّ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ﴾ يعني : يقينا ﴿ كَذَى  
الظفر ﴾ .

مثل الإبل والنعامة والبط ، وما ليس بمشقوق الأصابع : لم يحرم علينا . هذا  
أحد الوجهين . أو الروایتين .

جزم به الشارح ، وابن منجا في شرحه ، والأدومي في منتخبه . وقدمه في  
النظم ، وصححه في التصحيح .

قال في الرعاية الكبرى : وهي أظهر .

قال في الحاويين : وهو الصحيح .

والرواية الثانية : يحرم علينا .

قال في الحاوي الكبير : لقد قصد الذكاة منه .

جزم به في الوجيز ، والمنور .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين .

قال في الحاوي الصغير : وحكى عن الخرقى في كلام مفرد . وهو سهو . إنما  
الحكى عنه في المسألة الآتية .

الاهم إلا أن يكون قد حكى عنه في المسكانين ، أو تكون النسخة مغلوطة .  
وهو الظاهر .

وأطلقهما في الفروع .

فائدة : قال في الرعاية الكبرى ، والفروع : ولو ذبح الكتابي ما ظنه حراما  
عليه ، ولم يكن : حل أكله .



قال المصنف ، والشارح : وإن ذبح شيئاً يزعم أنه يحرم عليه ، ولم يثبت أنه محرم عليه : حل .

قال في المحرر : لا يحرم من ذبحه ما تنبئ به محرمات عليه ، كحال الرئة ونحوها . ومعنى المسألة : أن اليهود إذا وجدوا الرئة لاصقة بالأضلاع امتنعوا من أكلها ، زاعمين تحريمها ويسمونها : اللازقة . وإن وجدوها غير لازقة بالأضلاع أكلوها .

قوله ﴿ وَإِذَا ذَبَحَ حَيوانًا غَيْرَهُ : لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْنَا الشَّيْءَ الْمَحْرَمَ عَلَيْهِمْ . وَهُوَ شَحْمُ الثَّرْبِ وَالْكُلَيْتَيْنِ ﴾ .

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله . واختاره ابن حامد .

وحكاه عن الخرقى في كلام مفرد .

وهو المذهب . اختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب الحاويين

وصححه في الخلاصة والنظم ، وشرح ابن منبج .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في الرايعتين ، والحاويين .

واختار أبو الحسن التميمي والقاضي تحريمه .

قال في الواضح : اختاره الأكثر .

قال في المنتخب : وهو ظاهر المذهب .

قال في عيون المسائل : هو الصحيح من مذهبه .

تنبيه : قال في المحرر ، وغيره : فيه وجهان .

وقيل : روايتان .

وقطع في الفروع : أنهما روايتان .



وأطلقهما في المذهب ، والمحزر ، والفروع .  
فعلى القول بعدم التحريم : لنا أن نتمسك بها منهم .

### فأمرنا

إماماهما : لا يحل لمسلم أن يطعمهم شحماً من ذبحنا . نص عليه . لبقاء تحريمه  
جزم به المجد ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل - في كتاب الروايتين : - نسخ في حقهم أيضاً . انتهى .  
وتحل ذبيحتنا لهم ، مع اعتقادهم تحريمها . لأن الحكم لا اعتقادنا .

الثانية : في بقاء تحريم يوم السبت عليهم وجهان .

وأطلقهما في المحزر ، وشرحه ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين .

ذكروه في « باب عقد الذمة » وفأدبتهما : حل صيدهم فيه وعدمه . قاله الناظم .

قلت : وظاهر ما تقدم في « باب أحكام الذمة » أن من فوائد الخلاف :  
لو شكى عليهم لا يحضروا يوم السبت إذا قلنا ببقاء التحريم .

وقد قال ابن عقيل : لا يحضر يهوديا يوم السبت لبقاء تحريمه عليهم .

قوله ﴿ وَإِنْ ذَبَحَ لِعِيْدِهِ ، أَوْ لِيَتَقَرَّبَ بِهِ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا يُعْظَمُونَهُ : لَمْ يَحْرَمْ ﴾ .

نص عليه . وهو المذهب .

جزم به في المحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

وقال الزركشي : هذا مذهبننا .

وعنه : يحرم . اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .



قال ابن منبج في شرحه : وقال ابن عقيل في فصوله : عندي أنه يكون ميتة .  
لقوله تعالى ( ٥ : ٣ ) وما أَهْلٌ لغير الله به .

تنبيه : محل ما تقدم : إذا ذكر اسم الله عليه . فأما إذا ذكر اسم غير الله عليه .  
فقال في المحرر ، والحاوي الكبير : فيه روايتان منصوصتان . أصحابها عندي :  
تحريمه .

قال في الفروع : ويحرم على الأصح أن يذكر غير اسم الله تعالى .  
وقطع به المصنف ، وغيره .  
وقدّمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وعنه : لا يحرم .

ونقل عبد الله : لا يعجبني ما ذبح للزهرة ، والكواكب ، والكنيسة ، وكل  
شيء ذبح لغير الله . وذكر الآية .

قوله ﴿ وَمَنْ ذَبَحَ حَيَوَانًا ، فَوَجَدَ فِي بَطْنِهِ جَرَادًا ، أَوْ طَائِرًا فَوَجَدَ  
فِي حَوْصَلَتِهِ حَبًّا ، أَوْ وَجَدَ الْحَبَّ فِي بَعْرِ الْجَلِّ : لَمْ يَحْرُمْ ﴾ .  
هذا الصحيح من المذهب .

نقل أبو الصقر : الطافي أشد من هذا . وقد رخص فيه أبو بكر الصديق  
رضي الله عنه .

قال المصنف : هذا هو الصحيح .

قال في الفروع : لم يحرم على الأصح .  
وجزم به في الوجيز ، والأدنى في منتخبه ، وغيرهما .  
وقدّمه في السكافي ، والمحرر ، وغيرهما .  
وعنه : يحرم . صححه في النظم .  
وقدّمه في الرعايتين ، والحاويين .



وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
وغيرهم .  
وقال في عيون المسائل : يحرم جراد في بطن سمك . لأنه من صيد البر .  
وميتته حرام ، لا العكس . حل ميتة صيد البحر .

### فوائد

إصدارها : مثل ذلك في الحكم : لو وجد سمكة في بطن سمكة .  
الثانية : يحرم بول طائر كروته . على الصحيح من المذهب .  
وأباحه القاضى في كتاب الطب . وذكر رواية في بول الإبل .  
ونقل الجماعة فيه : لا يباح .  
وكلام القاضى في الخلاف يدل على حل بوله وروثه . قاله في الفروع .  
وقال في المغنى : يباح رجيع السمك ، ونحوه .  
الثالثة : يحل مذبوح منبوذ بموضع يحل ذبح أكثر أهله ، ولو جهلت تسمية  
الذابح .

الرابعة : الذبيح إسماعيل - عليه السلام - على أصح الروايتين .



## كتاب الصيد

### فوائد

إمراؤها : حد « الصيد » ما كان ممنوعاً حلالاً ، لا ماله له .

قاله ابن أبي الفتح في مطلعته .

وقيل : ما كان متوحشاً طبعاً ، غير مقدور عليه ، مأكولاً بنوعه .

قال الزركشي : هذا الحد أجود .

الثانية : الصيد مباح لقاصده . على الصحيح من المذهب . واستحبه ابن

أبي موسى . ويكره لهوياً .

الثالثة : الصيد أطيب المأكول . قاله في التبصرة .

وقدمه في الفروع .

وقال الأزرقي في نهايته : الزراعة أفضل المكاسب .

وقال في الفروع - في « باب من تقبل شهادته » - قال بعضهم : وأفضل

المعاش التجارة .

قلت : قال في الرعاية الكبرى : أفضل المعاش التجارة ، وأفضلها في

البز والعطر ، والزرع ، والغرس والماشية . وأفضلها : التجارة في الرقيق والصرف .

انتهى .

قال في الفروع ، ويتوجه قول : الصنعة باليد أفضل .

قال المروزي : سمعت الإمام أحمد رحمه الله - وذكر المطاعم - يفضل عمل اليد

وقال في الرعاية أيضاً : أفضل الصنائع الخياطة . وأدناها : الحياكة ، والحجامة

ونحوها . وأشدّها كراهية : الصبغ ، والصباغة ، والحداة ، ونحوها . انتهى .

ونقل ابن هانيء : أنه سئل عن الخياطة ، وعمل الخوص : أيهما أفضل ؟

قال : كل مانصحه فيه فهو حسن .



قال المروذي : حَتَّى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَى لُزُومِ الصَّنْعَةِ ، لِلْخَيْرِ <sup>(١)</sup> .

الرابعة : يَسْتَحِبُّ الْفَرَسَ وَالْحَرْثَ .

ذَكَرَهُ أَبُو حَفْصٍ وَالْقَاضِي . قَالَ : وَاتَّخَذَ الْغَنَمَ .

قَوْلُهُ ﴿ وَمَنْ صَادَّ صَيْدًا ، فَأَذْرَكَهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً : لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ﴾ .

مراده بالاستقرار : بأن تكون حركته فوق حركة المذبوح مطلقاً ، وأن يتسع الوقت لتذكيته .

فإذا كانت حركته فوق حركة المذبوح ، واتسع الوقت لتذكيته لم يبيح إلا بالذكاة . على الصحيح من المذهب .

جزم به الخرق في الخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم . وصححه في النظم ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والفروع ، وغيرهما .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .

وعنه : يحل بموته قريباً . اختاره القاضي .

وعنه : دون معظم يوم .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب .

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وفي التبصرة : دون نصف يوم .

وأما إذا أدرك وحركته كحركة المذبوح ، أو وجدته ميتاً . فيأتي في كلام المصنف .

---

(١) روى البخاري عن المقدم بن معد يكرب - مرفوعاً - « مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطْ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ . وَإِنْ نَبِيَ اللَّهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ »



فائز : لو اصطاد بآلة مفصوبة : كان الصيد للمالك .  
جزم به ناظم المفردات . وهو منها .  
وتقدم ذلك مستوفى محرراً في « باب الغصب » .  
قوله ﴿ فَإِنْ خَشِيَ مَوْتَهُ ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَدْفِكُهُ بِهِ : أَرْسَلَ الصَّائِدَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ . فِي إِحْدَى الرَّوَاتِبِينَ ﴾ .  
كالمتردية في بئر . واختاره الخرقى .

قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والرايعتين ، والحاويين : فإن لم يجد ما يدفكه به ، فأشلى الجارح عليه ، فقتله : حل  
أكله في أصح الروايتين .  
وصححه في التصحيح أيضاً .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
قال في التبصرة : أباحه القاضي ، وعامة أصحابنا .  
وهو من مفردات المذهب .  
والرواية الأخرى : لا يحل حتى يزكيه . وهو المذهب .  
قدمه في المحرر ، والفروع .  
وصححه الناطم .

واختاره أبو بكر ، وابن عقيل .  
قال الزركشي : هو الراجح . لظاهر حديث عدي بن حاتم ، وأبي ثعلبة  
الحشني رضي الله عنهما<sup>(١)</sup> .

(١) عن أبي ثعلبة الحشني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
« إذا أرسلت كلبك المعلم فاذا ذكر اسم الله . فإن أمسك عليك . فأدر كته حياً =



قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، وَتَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ : لَمْ يَحِلَّ ﴾ .

وهذا مبني على الرواية التي اختارها الخرق . وهو الصحيح عليها .

واختاره المصنف ، والشارح ، وأبو الخطاب في الهداية .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وقال القاضي : يحل .

قال الشارح : وحكى عن القاضي ، أنه قال في هذا : يتركه حتى يموت

فيحل . انتهى .

قال في الهداية ، فقال شيخنا : يحل أكله .

قال الزركشي : أظن اختاره القاضي في المجرد .

وأطلقهما في المذهب ، والرعايتين ، والحاويين .

فأمره : لو امتنع الصيد على الصائد من الذبح ، بأن جعل يعدو منه يومه حتى

مات تعباً ونصباً ، فذكر القاضي : أنه يحل .

واختار ابن عقيل : أنه لا يحل . لأن الإتعاب يعينه على الموت . فصار كالماء .

وظاهر الفروع : الإطلاق .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَثْبَتَهُ ، ثُمَّ رَمَاهُ آخَرَ فَقَتَلَهُ : لَمْ يَحِلَّ .

وَلِمَنْ أَثْبَتَهُ قِيمَتَهُ تَجَرُّوحًا عَلَى قَاتِلِهِ . إِلَّا أَنْ يُصِيبَ الْأَوَّلُ مَقْتَلَهُ

= فاذبحه . وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه ، فكله . فإن أخذ الكلب ذكاة »

متفق عليه .

وعن عدی بن حاتم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما علمت

من كلب أو باز ، ثم أرسلته ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ما أمسك عليك . قلت :

وإن قتل ؟ قال : وإن قتل ولم يأكل منه . فإنما أمسكه عليك » رواه الإمام أحمد

وأبو داود .



دُونَ الثَّانِي ، أَوْ يُصِيبَ الثَّانِي مَذْبَحَهُ : فَيَحِلَّ . وَعَلَى الثَّانِي مَا خَرَقَ مِنْ جِلْدِهِ \* .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن يحل مطلقاً . ذكره في الواضح .

وقال في الترغيب : إن أصاب مذبحه ، ولم يقصد الذبح : لم يحل . وإن قصده

فهو ذبح ملك غيره بلا إذنه ، يحل . على الصحيح .

مأخذهما : هل يكفي قصد الذبح أم لا بد من قصد الإحلال ؟ .

قوله « وعلى الثاني : ما خرق من جلده » .

يعنى : إذا أصاب الأول مقتله . أو كان جرحه موجباً ، أو أصاب الثاني

مذبحه . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المغنى - فيما إذا أصاب الثاني مذبحه - عليه أرش ذبحه ، كما لو ذبح

شاة لغيره .

قال الزركشى : وهو أصوب في النظر .

قال في المنتخب : على الثاني مانقص بذبحه ، كشاة الغير .

وقال في الترغيب : وعلى الثاني ما بين كونه حياً مجروحاً وبين كونه مذبحاً .

وإلا قيمته بجرح الأول .

فوائده

الأولى : لو أدرك الأول ذكاته ، فلم يذكه حتى مات ، ففيل : يضمه

كالأولى .



قدمه في الرعايتين ، والحاويين .  
وصححه في تصحيح المحرر .  
واختار المجد في محرره : يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرح الأول ، لا غير .  
قال في الفروع : وهو أولى .  
وقال القاضي : يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرحين ، مع أرش ما نقصه  
بجرحه .

وأطلقهن في المحرر ، والفروع ، والزر كشي .  
فلو كانت قيمته عشرة ، فنقصه كل جرح عشرأ : لزمه على الأول تسعة .  
وعلى الثاني : أربعة ونصف . وعلى الثالث : خمسة .  
فلو كان عبد أو شاة للغير ، ولم يوجباه وسرياً : تعين الأخيران . ولزم الثاني  
عليهما ذلك .

وكذا الأول على الثالث ، وعلى الثاني بقية قيمته سليماً .  
الثانية : لو أصاباه معاً ، حل بينهما : كذبجه مشتركين .  
وكذا لو أصابه واحد بعد واحد ، ووجداه ميتاً وجعل قاتله . فإن قال الأول :  
أنا أثبتة ، ثم قتله أنت فتضمنه : لم يحل . لاتفاقهما على تحريره . ويتحالفان .  
ولا ضمان .

فإن قال : لم تثبتة قبل قوله . لأن الأصل الامتناع . ذكر ذلك في المنتخب .  
وقال في الترغيب : متى تشاقا في إصابته وصفتها ، أو احتمل إثباته بهما أو  
بأحدهما لا بعينيه : فهو بينهما .

ولو إن رمى أحدهما لو انفرد أثبتة وحده . فهو له . ولا يضمن الآخر .  
ولو إن رمى أحدهما موحٍ ، واحتمل الآخر : احتمل أنه بينهما ، واحتمل  
أن نصفه للموحى ، ونصفه الآخر بينهما .  
ولو وجد ميتاً موحياً وترتبا ، وجعل السابق : حرم .



وإن ثبت بهما ، لـكن عقب الثاني ، وترتبا ، فهل هو للثاني ، أو بينهما ؟  
يـحتمل وجهين .

ونقل ابن الحـكم : إن أصاباه جميعا ، فذكياه جميعا : حل . وإن ذكاه  
أحدهما فلا .

الثالثة : لو رماه فأثبتته : ملكه ، كما تقدم . ولو رماه مرة أخرى فقتله : حرم .  
لأنه مقدور عليه .

وهو المذهب بالشروط المتقدمة في أصل المسألة .  
وقال القاضي في الخلاف : يحل . وذكره رواية .  
وكذا لو أوحاه الثاني بعد إحياء الأول : فيه الروايتان .

قوله ﴿ وَمَتَى أَدْرَكَ الصَّيْدَ مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ : فَهُوَ  
كَالْمَيْتِ ﴾ .

وكذا لو كان فوق حركة المذبوح ، ولكن لم يتسع الوقت لتذكيته .

﴿ وَمَتَى أَدْرَكَهُ مَيْتًا ، حَلَّ بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ ﴾ .

شمل كلامه البصير والأعمى . وهو صحيح . وهو المذهب .

وهو ظاهر كلامه في المعنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقطع كثير من الأصحاب بصحة ذكاته . منهم : صاحب الرعايتين ،

والحاويين . وقالوا : من حل ذبحه حل صيده .

وقال في الرعاية الكبرى ، قلت : ويحتمل في صيد الأعمى المنع .

وقيل : يشترط أن يكون الصائد بصيراً .

وجزم به في الوجيز .



؟ بقوله ﴿ فَإِنْ رَمَى مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ صَيْدًا ، أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحًا ،  
أَوْ شَارَكَ كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ كَلْبَ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ : لَمْ يَحِلَّ ﴾  
بلا نزاع .

فأمره : لو وجد مع كلبه كلباً آخر ، وجهل حاله : هل سمي عليه أم لا ؟ وهل  
استرسل بنفسه أم لا ؟ أو جهل حاله مرسله ؟ هل هو من أهل الصيد أم لا ؟  
ولا يعلم أيهما قتله ، أو لم يعلم أنهما قتلاه معا أو علم أن المجهول هو القاتل : لم يبيح  
قولاً واحداً .

وإن علم حال الكلب الذي وجدته مع كلبه ، وأن الشرائط المعتبرة قد  
وجدت فيه : حل .

ثم إن كان الكلبان قتلاه معا : فهو لصاحبهما .

وإن علم أن أحدهما قتله : فهو لصاحبه .

وإن جهل الحال ، فإن كان الكلبان متعلقان به : فهو بينهما .

وإن كان أحدهما متعلقاً به : فهو لصاحبه . وعلى من حكم له به اليمين .

وإن كان الكلبان ناحية . فقال المصنف وغيره : يقف الأمر حتى يصطلحا .

وحكى احتمالاً بالقرعة . فمن قرع حلف . وهو قياس المذهب ، فيما إذا تداخيا

عينا ليست في يد أحد .

فعلى الأول : إن خيف فساد : بيع ، واصطلحا على ثمنه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَصَابَ سَهْمٌ أَحَدَهُمَا ﴾ يعني . المسلم والمجوسي ﴿ الْمَقْتُلَ

دُونَ الْآخَرِ : فَالْحُكْمُ لَهُ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .



ويحتمل : أن يحل .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

جزم به في الروضة ، كإسلامه بعد إرساله .

قال الشارح : ويحيى على قول الخرق : أنه لا يباح . فإنه قال : إذا ذبح فأتى على المقاتل ، فلم تخرج الروح حتى وقعت في الماء : لم تؤكل .

فأثرة : هل الاعتبار في حالة الصيد بأهلية الرامي . وفي سائر الشروط حال

الرمي ، أو حال الإصابة ؟ فيه وجهان .

أمرهما : الاعتبار بحال الإصابة .

وبه جزم القاضي في خلافه في « كتاب الجنايات » وأبو الخطاب في ردوس

المسائل .

فلورى سهماً ، وهو محرم أو مرتد ، أو مجوسى . ثم وقع السهم بالصيد - وقد حل أو أسلم - حل أكله . ولو كان بالعكس : لم يحل .

الوجه الثاني : الاعتبار بحال الرمي .

قاله القاضي في « كتاب الصيد » .

وذكره في القاعدة التاسعة والعشرين بعد المائة .

قوله « وَإِنْ صَادَ الْمُسْلِمُ بِكَلْبِ الْمَجُوسِيِّ : حَلٌّ » ولم يكره .

وهو المذهب . ذكره أبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وابن الزاغوني .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

ونصره المصنف ، والشارح .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وصححه في النظم .

وعنه : لا يحل .



قوله ﴿وَإِنْ أَرْسَلَهُ الْجُوسِيُّ، فزجره مسلمٌ : لَمْ يَحِلَّ﴾ .

هذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والرايتين ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن زاد عذوه : حل ، وإلا فلا .

قوله ﴿الثاني : الآلة . وَهِيَ نَوْعَانِ : مُحَدَّدٌ . فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ  
لِآلَةِ الذَّكَاةِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ جَرْحِهِ بِهِ . فَإِنْ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ : لَمْ يُبَيِّحْ﴾ .

كشبكة ، وفخ وبندقة ، ولو شدخه . نقله اليموني ، ولو قطعت حلقومه  
ومريئته .

قوله ﴿وَإِنْ صَادَ بِالْمِعْرَاضِ : أَكَلَ مَا قَتَلَ بِحَدِّهِ ، دُونَ عَرْضِهِ﴾ .

إذا قتله بحده : أبيع بلا نزاع .

وإن قتله بعرضه : لم يبيع مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر  
الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المستوعب ، والترغيب : ولم يجرحه ، لم يبيع .

فظاهر كلامهما : أنه إذا جرحه بعرضه يباح .

قال في الفروع : وهو ظاهر نصوصه .

قوله ﴿وَإِنْ نَصَبَ مَنَاجِلَ ، أَوْ سَكَكَيْنِ ، وَسَمِيَ عِنْدَ نَصَبِهَا

فَقَتَلَتْ صَيْدًا : أُبَيِّحَ﴾ .

إذا سمى عند نصبها وقتلت صيداً ، فلا يخلو : إما أن يجرحه أو لا .



فإن جرحه : حل بلا نزاع أعلمه .

وإن لم يجرحه : لم يحل . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وهو ظاهر ما جزم به في المذهب ، والمصنف هنا ، وغيره .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يحل مطلقاً .

ويحتمله كلام المصنف هنا .

قال في الفروع : ويتوجه عليه حل ما قبلها .

تنبيه : حيث قلنا : يحل . فظاهره : ولو ارتد الناصب أو مات .

قال في الفروع : وهو كقولهم : إذا ارتد أو مات بين رمية وإصابته .

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ : لَمْ يُبَيِّحْ . إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ

السَّمُّ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والبلغة ،

والحرر ، والمنفى ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ،

والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقال في الفروع : وإن قتله بسهم فيه سم - قال جماعة : وظن أنه أعانه -

حرم .

ونقل ابن منصور : إذا علم أنه أعان : لم يأكل .

قال : وليس مثل هذا من كلام الإمام أحمد رحمه الله بمراد .

وفي الفصول : إذا رمى بسهم مسموم : لم يبيح . لعل السم أعان عليه . فهو

كما لو شارك السهم تغريق بالماء .

ومن أتى بلفظ الظن - كالهداية ، والمذهب ، والمقنع ، والحرر ، وغيرهم -

ففرادة : احتمال الموت . ولهذا علله من علله منهم - كالشيخ وغيره - باجتماع المبيح

والمحرم . كسهمي مسلم ومجوسي .



وقالوا : فأما إن علم أن السم لم يعن على قتله ، لـكون السم أوحى منه : فمباح .  
ولو كان الظن بمراد لـكان الأولى .

فأما إن لم يغلب على الظن أن السم أمان : فمباح .  
ونظير هذا من كلامهم في شروط البيع : فإن رأياه ثم عقدا بعد ذلك بزمان  
لا يتغير فيه ظاهراً .

وقولهم : في العين المؤجرة : يغلب على الظن بقاء العين فيها . وقد سبق ذلك .  
وقال في السكافي ، وغيره : إذا اجتمع في الصيد مبيع ومحرم — مثل أن يقتله  
بمثقل ومحدد ، أو بسهم مسموم ، أو بسهم مسلم ومجوسى ، أو بسهم غير مسمى  
عليه ، أو كلب مسلم وكلب مجوسى ، أو غير مسمى عليه ، أو غير معلم ، أو اشتراكا  
في إرسال الجارحة عليه ، أو وجد مع كلبه كلباً لا يعرف مرسله ، أو لا يعرف حاله ،  
أو مع سهمه سهماً كذلك : لم يبيع . واحتج بالخبر « وإن وجدت معه غيره : فلا  
تأكل » <sup>(١)</sup> وبأن الأصل الحظر . وإذا شككنا في المبيع : رد إلى أصله . انتهى .  
وقال في الترغيب : يحرم ، ولو مع جرح موحٍ لا عمل للسم معه ، لخوف  
التضرر به .

وكذا قال في الفصول ، وقال : لأننا من أن السم تمكن من بدنه بحرارة  
الحياة فيقتل ، أو يضر آكله . وهما حرام . وما يؤدي إليهما حرام . انتهى كلام  
صاحب الفروع ، ونقله .

وقد قال في الخلاصة : فإن رمى بسهم مسموم : لم يحل .  
قوله ﴿ وَلَوْ رَمَاهُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ  
شَيْءٌ فَقَتَلَهُ : لَمْ يَحِلَّ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجُرْحُ مُوَحِّياً كَالذَّكَاةِ . فَهَلْ  
يَحِلُّ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ۖ ﴾ .

(١) متفق عليه من حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه .



وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ،  
والرعايتين ، والحاويين ، ونهاية ابن رزين ، وتجريد العناية .  
إصراهما : لا يحل . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وخصال ابن البنا ، وشرح ابن رزين .

قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : هذا الأشهر .

وهو الذي ذكره الخرق ، والشيرازي .

واختاره أبو بكر .

وجزم به في الكافي .

وجزم به في الوجيز في « باب الزكاة » .

وقدمه في الفروع ، وإدراك الغاية .

والثانية : يحل .

قال المصنف ، والشارح : وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال الزركشي : وهو الصواب .

وصححه ابن عقيل في الفصول ، وصاحب تصحيح المحرر .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز في هذا الباب ، فناقض .

وتقدم نظير ذلك في أواخر « باب الزكاة » في قول المصنف « وإذا ذبح

الحيوان ثم غرق في ماء » .

وقال في الوجيز - فيما إذا رماء في الهواء ، فوقع في ماء ، أو تردى من جبل ،

أو وطمى عليه شيء - : لم يباح إلا أن يكون الجرح موحياً ، فيباح .

وذكر في « باب الزكاة » إذا ذبح الحيوان ، ثم غرق في ماء ، أو وطمى عليه

ما يقتله مثله : حرم .



قال : وكذا في الصيد .

فالذى يظهر : أنه سها في ذلك . فإن الأصحاب سَوَّوْا بين المسألتين . ولا سيما  
وصاحب الوجيز يقول في - « باب الذكاة » - وكذا الصيد .

تنبيه : محل الخلاف إذا كان الماء أو التردى يقتله مثله . فلو لم يكن يقتله مثله :  
أبيح بلا نزاع .

فائرة : قطع المصنف : أن الجرح إذا لم يكن موحياً ووقع في ماء : أنه لا يباح  
وهو صحيح . خشية أن الماء أعان على قتله .

ولا يحكم بنجاسة الماء لحكمنا على كل واحد بأصله .

ذكره ابن عقيل في فصوله .

قاله في القاعدة الخامسة عشر .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَاهُ فِي الْهَوَاءِ ، فَوَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ فَمَاتَ : حَلَّ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب  
والخلاصة ، والهادي ، والبلغة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، والوجيز ،  
وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وصححه في النظم .

وعنه : لا يحل إلا إذا كان الجرح موحياً .

جزم به في الروضة .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا . فَعَابَ عَنْهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا لَا أَثَرَ بِهِ غَيْرَ

سَهْمِهِ : حَلَّ ﴾ .

وكذا لورماه على شجرة ، أو جبل ، فوقع على الأرض . هذا المذهب .

قال في الفروع : حل على الأصح .



قال المصنف ، والشارح : وهذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .  
قال ابن منبج في شرحه ، وغيره : هذا المذهب .  
قال في القاعدة الثالثة عشر : هذا أصح الروايات .  
قال الزركشي : هذا المشهور من الروايات .  
واختيار الخرق ، والقاضى ، والشريف ، وأبى الخطاب في خلافيهما ،  
وأبى محمد ، وغيرهم .

وقال بعد ذلك : هذا المذهب .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ،  
والمنقى ، والمحزر ، والنظم ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : إن كانت الجراحة موحية : حل . وإلا فلا .  
وعنه : إن وجدته فى يومه : حل . وإلا فلا .  
وعنه : إن وجدته فى مدة قريبة : حل . وإلا فلا .  
وعنه : لا يحل مطلقاً .

ونقل ابن منصور : إن غاب نهراً : حل . وإن غاب ليلاً : لم يحل .  
قال ابن عقيل ، وغيره : لأن الغالب من حال الليل تخطف الهوام .  
قال الزركشى - وهى رواية خامسة - كراهة ما غاب مطلقاً .  
فائدة : مثل ذلك فى الحكم : لو عقر الكلب الصيد ، ثم غاب عنه ، ثم وجدته  
وحده . أما لو وجدته بفم كلبه ، أو وهو يبعث به ، أو وسهمه فيه : حل .

جزم به فى المحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم .  
نصه : قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ بِهِ غَيْرَ أَثَرِ سَهْمِهِ - مِمَّا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ  
أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ - : لَمْ يَسَحْ ﴾ .



نص عليه . وعليه الأصحاب .  
قال في الفروع : ولم يقولوا : ظن ، كسهم مسموم .  
قال : ويتوجه التسوية لعدم الفرق . وأن المراد بالظن الاحتمال .  
فائدة : لو غاب قبل عقره ، ثم وجد سهمه أو كلبه عليه . فقل في المنتخب :  
الحكم كذلك .

وهو معنى ما في المغنى ، وغيره .  
وقال في المنتخب أيضاً : وعنه : يحرم .  
وذكرها في الفصول ، كما لو وجد سهمه أو كلبه ناحية .  
قال في الفروع : كذا قال . وتبعه في المحرر .  
وقال في الفروع : وفيه نظر ، على ما ذكره هو وغيره من التسوية بينها  
و بين التي قبلها على الخلاف .

وظاهر رواية الأثرم وحنبل : حله .  
وهو معنى ما جزم في الروضة .  
قوله ﴿ وَإِنْ ضَرَبَهُ . فَأَبَانَ مِنْهُ عُضْوً ، وَبَقِيَتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ :  
لَمْ يُبَيِّحْ مَا أَبَانَ مِنْهُ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الفصول ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والهادي ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : إن ذكي : حل كبقية .

قوله ﴿ وَإِنْ بَقِيَ مُعَلَّقًا بِجِلْدِهِ : حَلَّ ﴾ بلا نزاع .  
﴿ وَإِنْ أَبَانَهُ ، وَمَاتَ فِي الْحَالِ : حَلَّ الْجَمِيعُ ﴾ .



هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وتذكره ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ،  
وغيرهم .

قال الزركشي : هو المشهور والمختار لعامة الأصحاب : أبي بكر ، والقاضي ،  
والشريف ، وأبي الخطاب ، والشيرازي ، وابن عقيل ، وابن البناء .  
وعنه : لا يباح ما أبان منه .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخرقى .

نفيه : قوله ﴿ وَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمُحَدَّدٍ : كَالْبُنْدُقِ ، وَالْحَجَرِ ، وَالْعَصِيِّ  
وَالشَّبَكَةِ ، وَالْفَخِّ : فَلَا يُبَاحُ مَا قُتِلَ بِهِ . لَأَنَّهُ وَقِيدٌ ﴾ .  
قال الأصحاب : ولو شدخه . ونقله البيهقي .

ولو قطعت حلقومه ومريئه .

ولو خرقه : لم يحل . نقله حرب .

فأما إن كان له حد - كصوّان - فهو كالمعروض .

قاله في المنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ النَّوعُ الثَّانِي : الْجَارِحَةُ . فَيُبَاحُ مَا قَتَلَتْهُ إِذَا كَانَتْ مُعَلِّمَةً .

إِلَّا الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَيْهِيمَ ﴾ .

فالأسود البهيم : هو الذي لا يبيض فيه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في الرعاية هنا : وهو مالا يبيض فيه في الأشهر .

قال المصنف ، وغيره : هو الذي لا يخالط لونه لون سواه .



وقال أيضا : لو كان بين عينيه نكتتان تخالفان لونه : لم يخرج بهما عن البهيم وأحكامه .

قال الشارح : هو الذى لا لون فيه سوى السواد .

وحكاه فى الرعاية ، والفروع قولاً غير الأول .

وعنه : إن كان بين عينيه بياض : لم يخرج بذلك عن كونه بهيما .

ويأتى كلامه فى المغنى .

واختاره المجد فى شرحه .

وصححه ابن تيم .

وتقدم ذلك فى أواخر « باب صفة الصلاة » .

فائدة : قوله ﴿ فَلَا يُبَاحُ صَيْدُهُ ﴾ .

نص عليه . لأنه شيطان . فهو العلة ، والسواد علامة ، كما يقال : إذا رأيت

صاحب السلاح فاقتله ، فإنه مرتد . فالعلة الردة .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : أن صيده محرم مطلقاً . وعليه

الأصحاب . ونص عليه .

وقطع به أكثر الأصحاب .

وقدمه فى الفروع .

وهو من مفردات المذهب .

ونقل إسماعيل بن سعيد الكراهة .

وعنه : ومثله ما بين عينيه بياض .

جزم به المصنف فى المغنى .

واختاره المجد هنا ، كما تقدم .

ذكره فى الفروع .

وظاهر كلامه : أن ما بين عينيه بياض لا يسمى بهيما قولاً واحداً .



ولكن هل يلحق في الحكم به ، أولا ؟  
وكثير من الأصحاب يحكي الخلاف في البهيم : ويذكر الرواية الثانية كما تقدم .  
غائرة : يحرم اقتناؤه قولاً واحداً .

قاله جماعة من الأصحاب للأمر بقتله .

قال في الفروع : فدل على وجوبه .

وذكره الشيخ هنا .

وذكر الأكثر إباحته ، يعني : إباحة قتله .

ونقل موسى بن سعيد : لا بأس عليه .

وقد قال الأصحاب : يحرم اقتناء الخنزير والانتفاع به . قال : ولم أجد أحداً  
صرح بوجوب قتله .

نقل أبو طالب : لا بأس .

ويؤخذ من كلام أبي الخطاب وغيره : أن الكلب العقور مثل الكلب  
الأسود البهيم ، إلا في قطع الصلاة .

وهو متجه وأولى ، لقتله في الحرم .

قال في الغنية : يحرم تركه قولاً واحداً . ويجب قتله لدفع شره عن الناس .  
ودعوى نسخ القتل مطلقاً ، إلا المؤذى : دعوى بلا برهان . ويقابله قتل الكل .  
انتهى . كلام صاحب الفروع .

وأما ما لا يباح اقتناؤه ولا أذى فيه ، فقال المصنف : لا يباح قتله .

وقيل : يكره فقط . اختاره المجد .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

وتقدم المباح من الكلاب في « باب الموصى به » .



قوله ﴿وَالْجَوْرَاحِ نَوْعَانِ : مَا يَصِيدُ بِنَابِهِ ، كَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ﴾ .

كثير من الأصحاب اقتصر على ذكر هذين .

وزاد في الهداية ، والمذهب ، والترغيب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ،  
والحاويين ، وغيرهم : النمر .

وظاهر تذكرة ابن عبدوس : وغير ذلك .

فتعليمه بثلاثة أشياء : أن يسترسل إذا أرسل ، وينزجر إذا زجر .

قل في المغنى : لافى وقت رؤية الصيد .

قال في الوجيز : بأن يسترسل ، إذا أرسل وينزجر إذا أزر ، لافى حال

مشاهدته للصيد

قوله ﴿وَإِذَا أَمْسَكَ : لَمْ يَأْكُلْ . وَلَا يُعْتَبَرُ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ﴾ .

وهو المذهب . اختاره الشريف أبو جعفر ، وغيره .

وجزم به في الهداية ، والخلاف له ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والشرح ، والرايعتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يعتبر التكرار .

وهو ظاهر ما قطع به في الحاويين .

فعلى هذا : هل يعتبر تكراره ثلاثاً . فيباح في الرابعة ؟ وهو الصحيح .

اختاره المصنف في المغنى ، والشارح ، والقاضى ، وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والفروع .

أو يكتفى التكرار مرتين ، فيباح في الثالثة ؟

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . فإنه قال : ويعتبر تكراره منه .

وأطلقهما في الحاويين .



أو المرجع في ذلك إلى العرف من غير تقدير بمرة أو مرات ؟  
وهو قول ابن البنا في الخصال فيه ثلاثة أقوال .  
وأطلقهن الزركشي .

وقال المصنف في المغنى : لا أحسب هذه الخصال تعتبر في غير الكلب . فإنه  
الذى يحيب صاحبه إذا دعاه ، وينزجر إذا زجره . والفهد لا يحيب داعياً . وإن  
عد متعلماً ، فيكون التعليم في حقه : ترك الأكل خاصة ، أو ما بعده به أهل  
العرف معلماً .

ولم يذكر الأدمى البغدادي في منتخبه : ترك الأكل .  
قوله ﴿ فَإِنْ أَكَلَ كُلَّ بَعْدَ تَعْلِيمِهِ : لَمْ يَحْرَمْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَيْدِهِ ﴾ .  
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال في المحرر ، والنظم ، والفروع : لم يحرم على الأصح .  
قال في القاعدة السادسة : لا يحرم . على الصحيح .  
وجزم به في المغنى ، والكافي ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
وعنه : يحرم . واختاره بعضهم .  
قلت : وهو بعيد .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين . وحكيهما وجهين .  
قوله ﴿ وَلَمْ يَبَحْ مَا أَكَلَ مِنْهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ وهو  
المذهب .

قال في الفروع : فالمذهب يحرم .  
قال في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم : هذا الأصح .  
قال في الكافي : هذا أولى .



قال في الرعايتين ، والحاويين : حرم على الأصح .  
 قال الزركشي : هذا المذهب .  
 وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
 واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
والرواية الأخرى : يحل مع الكراهة .  
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر .  
 وعنه : يباح .

وقيل : يحرم إذا أكل منه حين الصيد .  
 جزم به ابن عقيل .  
 وقيل : يحرم إذا أكل منه قبل مضيه .  
 فأمرنا

إصراهما : لو شرب من دمه : لم يحرم . نص عليه . وعليه الأصحاب .  
 وقال في الانتصار : من دمه الذي جرى .  
الثانية : لا يخرج بأكله عن كونه معلما . على الصحيح من المذهب .  
 وفيه احتمال : لا يبقى معلما بأكله .  
 ويحتمله كلام الخرقى .

قوله ﴿ وَالثَّانِي : ذُو الْمَخْلَبِ ، كَالْبَزْيِ وَالصَّقْرِ وَالْعُقَابِ وَالشَّاهِينِ .  
 فَتَعْلِيمُهُ بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ ، وَيُجِيبَ إِذَا دُعِيَ ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَرْكُ  
 الْأَكْلِ ﴾ بلا نزاع .

قال في الرعاية : يحل الصيد بكل حيوان معلم .  
 قوله ﴿ وَلَا بَدَأَ أَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ . فَإِنْ قَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ ، أَوْ خَنَقَهُ :  
 لَمْ يُبَحَّ ﴾ .



وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به القاضى فى الجامع ، والشريف أبو جعفر ، والشيرازى ، والمصنف  
فى المغنى ، وصاحب البلغة ، والوجيز ، وغيرهم .  
واختاره ابن عبدوس فيهما .  
وجزم به فى النظم فى الصدم .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والشرح ،  
والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .  
قال فى الخلاصة : لم يحل فى الأصح .  
وقال ابن حامد : يباح .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
واختاره أبو محمد الجوزى .  
وهو ظاهر كلام الخرقى .  
وأطلقهما فى المحرر .  
وأطلقهما فى النظم فى الخلق .  
قوله ﴿ وَمَا أَصَابَ فَمُ الْكَلْبِ : هَلْ يَجِبُ غَسْلُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
وهما روايتان .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والمحرر ، والشرح ،  
والفروع ، وغيرهم .  
أمرهما : يجب غسله . وهو المذهب .  
صححه فى النظم .  
وقدمه فى السكافى والرايعتين ، والحاويين ، والخلاصة .  
والوجه الثانى : لا يجب غسله ، بل يعفى عنه .



صححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر .  
وجزم به في الوجيز .  
قلت : فيعالي بها .  
قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ ، أَوْ غَيْرُهُ بِنَفْسِهِ : لَمْ يُبَحِّ صَيْدُهُ ،  
وَإِنْ زَجَرَهُ ﴾ .

هذا المذهب ، رواية واحدة ، عند أكثر الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقال ابن عقيل : إن استرسل بنفسه ، فزجره : فروايتان .  
وقال في الروضة : إذا استرسل الطائر بنفسه ، فصاد وقتل : حل أكله منه  
أولا ، بخلاف الكلب .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ فِي عَدُوهِ بِزَجَرِهِ : فَيَحِلَّ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وتقدم كلام ابن عقيل : إذا استرسل بنفسه فزجره .  
قوله ﴿ وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبُهُ ، أَوْ سَهْمُهُ إِلَى هَدَفٍ . فَقَتَلَ صَيْدًا ،  
أَوْ أَرْسَلَهُ يُرِيدُ الصَّيْدَ ، وَلَا يَرَى صَيْدًا : لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُ إِذَا قَتَلَهُ ﴾ .  
وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والحرر ،  
والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يحل .  
وهو احتمال في الهداية .



قوله ﴿وَإِنْ رَمَى حَجْرًا يَظُنُّهُ صَيْدًا . فَأَصَابَ صَيْدًا : لَمْ يَحِلَّ﴾ .

وهو أحد الوجهين .

جزم به في الوجيز . ومنتخب الأدمى البغدادى .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والشرح ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

ويحتمل أن يحل .

وهو لأبى الخطاب في الهداية .

واختاره المصنف ، والناظم .

وأطلقهما في الحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع .

فأورد : لو رمى ماظنه ، أو علمه : غير صيد . فأصاب صيداً : لم يحل . على

الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في الفروع ، والزركشى .

وقيل : يحل . وهو احتمال في السكافي .

وقال في الترغيب : إن ظنه آدمياً ، أو صيداً محرماً : لم يبيع .

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ ، أَوْ رَمَى صَيْدًا . فَقَتَلَ

جَمَاعَةً : حَلَّ الْجَمِيعِ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

لكن لو أرسل كلبه إلى صيد ، فصاد غيره . فالصحيح من المذهب : أنه

يحل . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع ، والمذهب : إنه يحل .

وفي مختصر ابن رزين : يحرم ما قتله الكلب لا السهم .

تنبيه : قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَثْبَتَهُ﴾ .



ملكه بلا نزاع أعلمه .

وتقدم في أول الباب ما إذا رماه بعده آخر ، أو رماه هو أيضاً وأحكامهما .  
قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْهُ ، فَدَخَلَ خِيْمَةَ إِنْسَانٍ ، فَأَخَذَهُ : فَهُوَ لَأَخِيذِهِ ﴾  
فظاهره : أنه لا يملكه من دخل في خيمته إلا بأخذه .

وهو أحد الوجوه ، والمذهب منهما .

وهو ظاهر ما جزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والنظم .

وقيل : يملكه بمجرد دخول الخيمة .

قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة : فهو لصاحب الخيمة .

وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاويين .

قال في تصحيح الحرر : هذا المذهب .

وأطلقهما في الفروع .

وقال في الترغيب : إن دخل الصيد داره ، فأغلق بابه ، أو دخل برجه فسد

المنفذ ، أو حصلت سمكة في بركته فسد مجرى الماء ، فقيل : يملكه .

وقيل : إن سهل تناوله منه ، وإلا فكتحجير للإحياء .

قال في الفروع : ويحتمل اعتبار قصد التملك بغلق وسد .

والظاهر : أن هذا الاحتمال من كلام صاحب الترغيب .

فعلى الأول : ما يبينه الناس من الأبرجة فيعشش بها الطيور يملكون

الفراخ ، إلا أن تكون الأمهات مملوكة فهي لأربابها . نص عليه .

فأمرناه

إصراهما : مثل هذه المسألة : لو دخلت ظبية داره ، فأغلق بابه وجهلها ، أو لم

يقصد تملكها .

ومثلها أيضاً : إحياء أرض بها كنز . قاله في الفروع .



الثانية: قوله ﴿ وَلَوْ وَقَعَ فِي شَبَكْتِهِ صَيْدٌ . فَحَرَقَهَا وَذَهَبَ بِهَا ،  
فَصَادَهُ آخَرَ : فَهُوَ لِلثَّانِي ﴾ .

بلا نزاع ، ونص عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ ، فَوُثِّتَ سَمَكَةٌ ، فَوَقَعَتْ فِي حِجْرِهِ :  
فَهِيَ لَهُ دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ﴾ .

هذا المذهب ، كمن فتح حجره للأخذ .

جزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلصة ، والمغنى ، والهادى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ،  
والوجيز ، والنور ، والمنتخب ، وشرح ابن منجا ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .  
وقيل : لا يملكها إلا بأخذها . فهى قبله مباحة .  
وأطلقهما فى الفروع .

وقال المصنف ، والشارح أيضاً : إن كانت وثبت بفعل إنسان لقصد الصيد  
فهى للصائد ، دون من وقعت فى حجره . وقطعاه ، وبالأول أيضاً .

#### فائده

إحداهما : لو وقعت السمكة فى السفينة : فهى لصاحب السفينة . ذكره ابن  
أبى موسى .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

واقصر عليه المصنف ، والشارح .

قال الزركشى : وقياس القول الآخر : أنها تكون قبل الأخذ على الإباحة .  
وهو كما قال .



الثانية: قوله ﴿وَإِنْ صَنَعَ بِرُكَّةٍ﴾، لِيَصِيدَ بِهَا السَّمَكَ، فَمَا حَصَلَ فِيهَا: مَلَكُهُ.

بلا نزاع أعلمه . ونص عليه .

وكذا لو نصب خيمة لذلك . أو فتح حجره للأخذ . أو نصب شبكة .  
أو شركاً . نص عليه . أو فخاً . أو منجلاً . أو حبسه جرح له . أو يالجائه لضيق  
لا يقلت منه .

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَقْضِ بِهَا ذَلِكَ﴾ : لَمْ يَمْلِكْهُ ﴿بِلَا نَزَاعٍ﴾ .  
قوله ﴿وَكَذَلِكَ إِنْ حَصَلَ فِي أَرْضِهِ سَمَكٌ﴾ ، أَوْ عَشَّشَ فِيهَا طَائِرٌ :  
لَمْ يَمْلِكْهُ ، وَلِغَيْرِهِ أَخْذُهُ .  
هذا المذهب .

قال في الرعاية الكبرى : ولغيره أخذه . على الأصح .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع .

ونقل صالح ، وحنبل - فيمن صاد من نخلة بدار قوم - فهو له . فإن رماه  
ميتة ، فوقع فيها : فهو لأهلها .

قال في الفروع : كذا قال الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في الترغيب : ظاهر كلامه : يملكه بالتوكل ، ويملك الفراخ .

ونقل صالح - فيمن صاد من نخلة بدار قوم - هو للصياد .

خرج في المسألة وجهان. أحدهما: يملكه . وإنما لم يضمه في الأول في الإحرام ، لأنه لم يوجد منه فعل يوجب ضماناً . لا لأنه مملوك .



وكذا قال في عيون المسائل : من رمى صيداً على شجرة في دار قوم ، فحمل نفسه ، فسقط خارج الدار : فهو له . وإن سقط في دارهم : فهو لهم . لأنه حريمهم . وقال في الرعاية : لغيره أخذه . على الأصح . والمنصوص : أنه المؤجر .

وذكر أبو المعالي : إن عشب بأرضه نحل ملكه . لأنها معدة لذلك . وفي منتخب الأدمى البغدادي : إلا أن يعد حجره وبركته وأرضه له . وسبق كلامهم في زكاة ما يأخذه من المباح ، أو من أرضه . وقلنا : لا يملكه . أنه يزكيه . اكتفاء بملكه وقت الأخذ ، كالعسل . قال في الفروع : وهو كالصريح في أن النحل لا يملك بملك الأرض . وإلا لملك العسل . ولهذا قال في الرعاية في الزكاة : وسواء أخذه من أرض موات ، أو مملوكة . أو لغيره .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ صَيْدُ السَّمَكِ بِالنَّجَاسَةِ ﴾ . هذا إحدى الروایتين . واختاره أكثر الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال الزركشي : هذا المشهور . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والهادي ، والمنفى ، والشرح ، والنظم ، ومنتخب الأدمى ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . وعنه : يحرم . وهو المذهب ، على ما اصطلاحناه . نقله الأكثر عن الإمام أحمد رحمه الله . وقدمه في الفروع . وقال في المبهج : في الصيد بالنجاسة وبمحرم : روايتان .



### فوائد

الأولى : لو منعه الماء حتى صاده : حل أكله . نقله أبو داود .

وقال في الرعاية : ويحرم .

ونقل حنبل : لا يصاد الحمام إلا أن يكون وحشياً .

الثانية : تحل الطريدة . وهي الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً . وكذلك

الناد . ونص عليه .

ويكره الصيد من وكره .

ولا يكره الصيد بليل . ولا صيد فرخ من وكره . ولا بما يسكر . نص على

ذلك .

وظاهر رواية ابن القاسم : لا يكره الصيد من وكره .

وأطلق في الترغيب وغيره : كراهته .

وفي مختصر ابن رزين : يكره الصيد ليلاً .

الثالثة : لا بأس بشبكة ، وفخ ، ودبق .

قال الإمام أحمد رحمه الله : وكل حيلة .

وذکر جماعة : يكره بمثقل ، كبندق .

وكذا كره الشيخ تقي الدين رحمه الله الرمي بالبندق مطلقاً . انتهى عثمان بن

عفان رضي الله عنه .

ونقل ابن منصور وغيره : لا بأس ببيع البندق . ويرمى بها الصيد ، لالعبث .

وأطلق ابن هبيرة : أنه معصية .

قوله ﴿ وَإِذَا أَرْسَلَ صَيْدًا ، وَقَالَ : أَعْتَقْتُكَ ، لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : ظاهر المذهب لا يزول ملكه عنه . قاله أصحابنا .



وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والوجيز ، وممتخب الأدمى ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن يزول ملكه عنه . وإليه ميل الشارح .

وقال ابن عقيل : ولا يجوز « أعتقتك » في حيوان ما كول . لأنه فعل الجاهلية

فعلى المذهب : لو اصطاد صيداً ، فوجد عليه علامة - مثل قلادة في عنقه ، أو

وجد في أذنه قطعاً - لم يملكه . لأن الذي صاده أولاً ملكه .

وكذلك إن وجد طائراً مقصوص الجناح ويكون لقطة .

قوله ﴿الرَّابِعُ : التَّسْمِيَةُ عِنْدَ إِرسَالِ السَّهْمِ ، أَوْ الْجَارِحَةِ . فَإِنْ

تَرَكَهَا : لَمْ يُبَيِّحْ . سِوَاهُ تَرَكَهَا عَمْدًا ، أَوْ سَهْوًا . فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ۝

وهو المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ونظم المفردات .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والسكافي ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : إن نسيها على السهم : أبيع . وإن نسيها على الجارحة : لم يبيع .

وعنه : تشترط مع الذكر دون السهو .

وذكره ابن جرير إجماعاً نقلها . حنبل .

قال الخلال : سهى حنبل في نقله .

وعنه : تشترط التسمية من مسلم لا من كافر .



ونقل حنبلي عكسها .

وعنه : أن التسمية سنة .

### فأمرتان

إمدهما : لا يشترط أن يسمى بالعربية على الصحيح من المذهب .

وعنه : يشترط إن كان يحسنها .

وذكر بعض الحنفية خلافه إجماعا .

وتقدم نظير ذلك في الذكاة .

الثانية : لو سمي على صيد ، فأصاب غيره : حل .

وإن سمي على سهم ، ثم ألقاه ، وأخذ غيره فرمى به : لم يباح .

قاله المصنف في المغني ، والشرح ، وقدماه .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

ويحتمل أن يباح ، قياسا على ما لو سمي على سكين . ثم ألقاه وأخذ غيرها .

تنبيه : قوله « عند إرسال السهم أو الجارحة » هذا بلا نزاع .

ولا يضر التقدم اليسير ، كالتقدم في العبادات .

وكذلك التأخير اليسير على إطلاق الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به أبو بكر في التنبيه .

وكذلك في التأخير الكثير بشرط أن يزجره فينزجر ، كما دل عليه كلام

الإمام أحمد رحمه الله .

وقاله المصنف ، والشارح ، والشيرازي ، وغيرهم .



وكان الفراغ من طبع هذا الجزء « العاشر من الإنصاف » وتصحيحه وتحقيقه  
على هذه الصفة قدر الجهد والطاقة - بمطبعة السنة المحمدية - ولم آل - يعلم الله -  
جهداً ، ولم أدّخر وسعاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وكفى بالله  
شهيداً وولياً ونصيراً .

ويتلوه بمشيئة الله تعالى وحسن توفيقه ومعاونته الجزء الحادى عشر .  
وأوله « كتاب الأيمان »

والله المستول وحده حسن الجزاء ، وخير المثوبة من عظيم فضله ، وواسع  
كرمه ، فإنه نعم المولى ونعم النصير .

وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وخاتم رسله محمد وعلى آله أجمعين ،  
والله أرجو أن يجعلنا من آل هذا الرسول وحزبه المفلحين فى الدنيا والآخرة .

وكتبه الفقير إلى عفو الله ورحمته ومغفرته

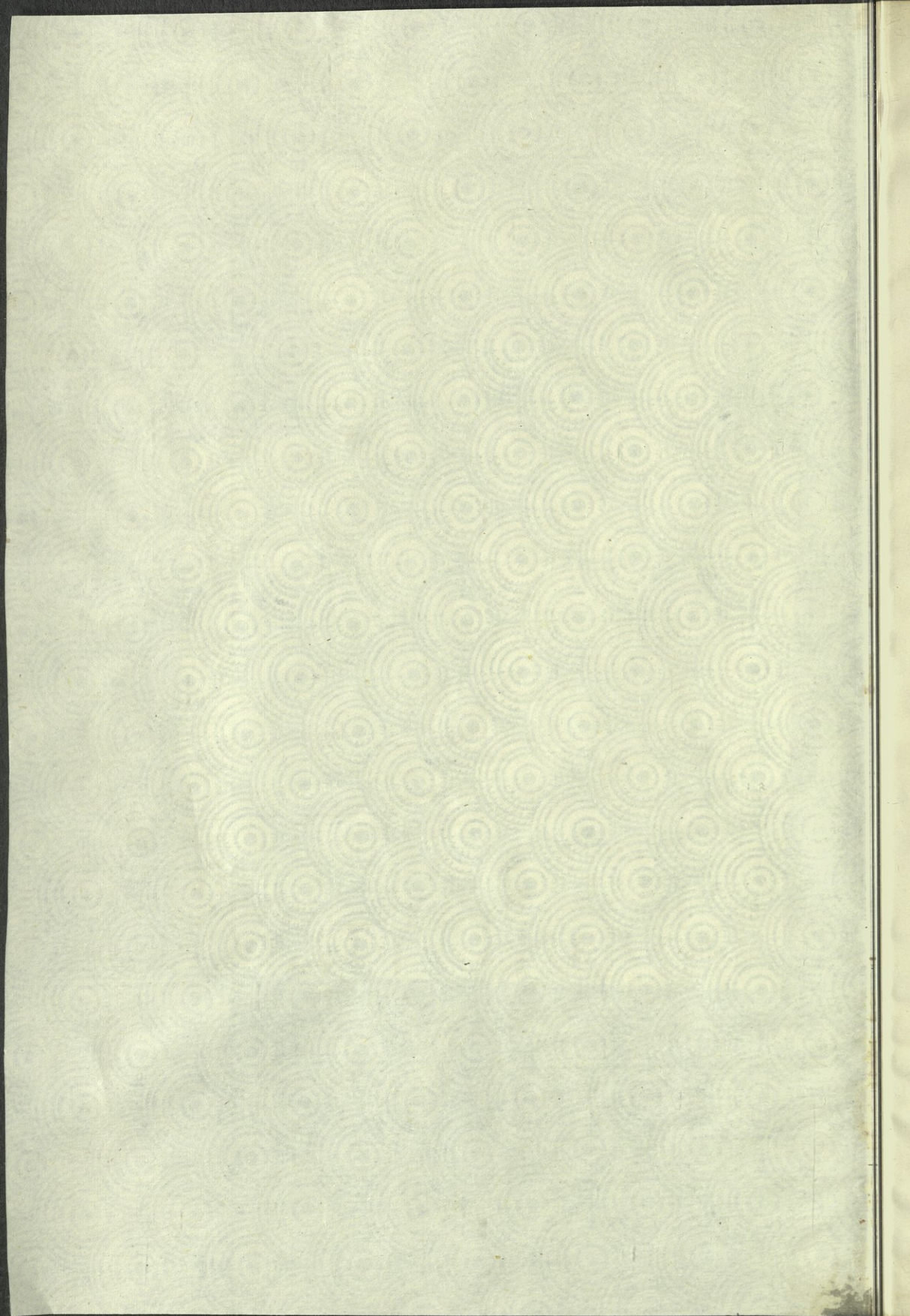
محمد حامد النقي

القاهرة فى { يوم السبت ٢٦ من شهر رجب الحرام سنة ١٣٧٧ هـ  
الموافق ١٥ من شهر فبراير سنة ١٩٥٨ م











349.297:M55aA

v.9-10

المرداوى

الانصاف في معرفة الراجح

من الخلاف

349.297

M55aA

v.9-10



349.297:M55aA:v.9-10:c.1

المرداوى، علاء الدين أبى الحسن على  
الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01025136

AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT

